

محمد فريد
رمز الإخلاص والتضحية

(تاريخ مصر القومي من سنة 1908 إلى سنة 1919م)

بقلم
عبد الرحمن الرافعى

الناشر
شركة نوابغ الفكر

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

(تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩م)

بقلم

عبد الرحمن الرافعي



عبد الرحمن الرافعي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩

وتوفي في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦



محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

١٨٦٨ — ١٩١٩

إهداء الكتاب

إلى روحك الطاهرة يا فريد، يا رمز الإخلاص والتضحية، إلى ذكراك المجيدة، يا سَيِّد المجاهدين، إلى وطنيتك الصادقة، ونفسك العالية، إلى الذين رَعَوا عَهْدَك، واتَّبَعوا نَهْجَك، وحافظوا على تُرَاثِك، وثبتوا على مبادئك؛ إلى الوطن العزيز الذي ترتسم صورته الصادقة في شخصك الكريم، أهدي هذا الكتاب.

يولية سنة ١٩٤١م

عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الثالثة

كان ظهور الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة (١٩٤١م)، والطبعة الثانية سنة (١٩٤٨م)، وها هي ذي الطبعة الثالثة تظهر سنة (١٩٦٢م)، وهي لا تختلف عن الطبعتين السابقتين؛ بل هي طبق الأصل من كل منهما. والله ولي الهداية والتوفيق.

ديسمبر سنة ١٩٦١م

عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في (يولية سنة ١٩٤١م)، وهو يتضمن إلى جانب سيرة الزعيم الشهيد «محمد فريد» تاريخ مصر القومي من (سنة ١٩٠٨م إلى سنة ١٩١٩م)، واليوم تظهر الطبعة الثانية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تعرف تاريخ هذه الحقبة من الزمن، وإلى استذكار بطولة هذا الزعيم فريد.

إنَّ ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملاءمتها لكل زمان، وذكرى فريد لا تتقادم جدتها، ولا تتضاءل عظمتها، فهي أبدًا قديمة جديدة، تتجدد على تعاقب السنين، بتجدد الحوادث والظروف، ونراها اليوم كالنور الساطع، يضيء لنا الطريق فيما يعرض لنا في حياتنا القومية من مسائل ومشكلات هامة، وفي هذا الضوء الخالد نجد الحل السديد لما يتحدث عنه المواطنون.

يتحدثون عن الأهداف القومية، يتحدثون عن تحديدها وتعريفها، ولقد لخصها فريد رحمة الله في كلمته الوجيزة التي قالها سنة (١٩٠٨م) ردًّا على سؤال سأله إياه المستر «كتل» العضو بمجلس العموم البريطاني: «ماذا تطلب من إنجلترا؟»، فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا منها سوى الجلاء؛ فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

يتحدثون عن وحدة وادي النيل، وقد أعلنها فريد كلمة صريحة في مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة سنة (١٩١٧م) في الحرب العالمية الأولى إذ قال: «إنني حين أتكلم عن مصر أريد كل وادي النيل من أقاصي السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم إلى البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالي النيل إنما يملك رقبة مصر». إلى أن قال:

«يجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي؛ ألا وهو النيل».

يتحدثون عن معاهدة (٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م)، ومبلغ تقييدها لمصر، ولقد أبان رحمه الله عن بطلان مثل هذه المعاهدة التي ولدت باطلة؛ إذ هي نتيجة الغصب والإكراه؛ قال في سنة (١٩١٧م): «إنَّ حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضي المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف في السلع. وإن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفًا يضر بحقوها؛ لأن الوطن ليس ملكًا لجيل من الأجيال؛ بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأي معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها».

رحم الله فريدًا، وجعل لنا من سيرته، ومن تاريخ الحركة الوطنية في عهده ما يقوي إيماننا بواجباتنا نحو الوطن، ويزيدنا علمًا وتبصرة بحقائق القضية الوطنية.

أغسطس سنة ١٩٤٨م

عبد الرحمن الرافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

هذا كتابٌ وضعته عن تاريخ البطل الشهيد «محمد فريد»؛ مَن وهب لمصر نفسه وماله، وكانت حياته رمزًا للإخلاص لها، وعنوانًا للتضحية في سبيلها، وستبقى ذكراه على مرِّ السنين صورة حية للجهاد الخالص لوجه الله والوطن.

لم تقدر الأمة بعد «محمد فريد» حقَّ قدره، ولا عرفت له عظيم منزلته، ولقد غمرت الحوادث تاريخه وفضله على الحركة الوطنية؛ فمن الحق على الذين ساهموا في الجهاد تحت لوائه أن ينشروا للملأ هذه الصفحة المجيدة من تاريخنا القومي، صفحة محمد فريد وعصره، فلعمري إذا عد أبطال الأمم وقادة الشعوب المجاهدين في سبيل حريتها واستقلالها، العاملين لعظمتها ومجدها، كان فريد في طليعتهم. ومن الواجب علينا أن نستبين هذه الحقيقة، لكي نعرف لأبطالنا أقدارهم، ونهتدي بهداهم، فإن خير إحياء لذكرى الأبطال أن يسمو الجيل إلى مستواهم؛ ليكون بذلك امتدادًا معنويًّا لحياتهم المجيدة.

ولد «محمد فريد» سنة (١٨٦٨م)، ونشأ في بيت عز رفيع العماد؛ إذ كان أبوه «أحمد فريد باشا» ناظر الدائرة السنية سنة (١٨٨٦م)، فهو بذلك لم تعده نشأته العائلية للنضال والكفاح؛ بل كانت تمهد له عيشة رغدًا، بعيدة عن غمار السياسة، وأهوال الجهاد، وتلك كانت بغية والده كما هي بغية كبراء مصر في ذلك العصر؛ إذ كان جل همهم أن يعدوا أبناءهم لتقلد مناصب الدولة، والإفادة من مزاياها، وهذا ما أراده والد المترجم، فلم يكد ينال شهادة الحقوق سنة (١٨٨٧م)، حتى ألحقه بوظيفة تليق بذكائه وعلمه، في قلم قضايا الدائرة السنية، ثم نقل إلى النيابة العمومية وكيلًا للنيابة، فتفتحت أمامه سبل الرقي في المناصب؛ ولكن نفسه كانت متوثبة منذ صباه إلى المثل العليا، فبدأ اتجاهه وهو بعد في وظيفته إلى خدمة بلاده عن طريق

التأليف، فأخرج سنة (١٨٩١م) وهو في الرابعة والعشرين من عمره كتابه: «البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية»، وفي سنة (١٨٩٤م) وضع كتابه في تاريخ الدولة العثمانية، هذا إلى مذكراته في تاريخ مصر، ومقالاته في الصحف والمجلات، ورحلاته وأسفاره في مختلف البلدان. على أنه ما لبث أن رأى حدود المنصب لا تتسع لآماله وجهاده، فاصطدم سنة (١٨٩٦م) والاحتلال البريطاني في قضية هامة، عُرفت بقضية «التلغرافات»، اتهم فيها المرحوم الشيخ «علي يوسف» صاحب جريدة (المؤيد) بإذاعة أسرار وزارة الحربية ونشرها في صحيفته؛ فقدم للمحاكمة، وكان المترجم وكيل نيابة بالاستئناف، وكان يجهر بميوله الوطنية، ويعلن عن عطفه على قضية (المؤيد)، ومعارضته لسياسة الاحتلال؛ فلما صدر الحكم الابتدائي ببراءة صاحب (المؤيد)، قررت الوزارة نقل المترجم إلى مغاغة في (نوفمبر سنة ١٨٩٦م)، تهديدًا لوكلاء نيابة الاستئناف، قبل نظر القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة، فرأى الفقيد في هذا النقل اعتداءً على استقلال القضاء وامتهانًا لكرامته، فثارت نفسه لهذا العدوان، وآثر الاستقالة من منصبه؛ لكي يجاهد في سبيل تحرير بلاده، وانتظم في سلك المحاماة، وكان أول من اشتغل بها من أبناء السراة والكبراء، ومن ذلك تدرك مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره، وقيود بيئته، وميله الفطري إلى الحرية، في وقتٍ لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة.

واتصل منذ سنة (١٨٩٣م) بالمرحوم «مصطفى كامل»، لاتفاقهما في الميول والمبادئ الوطنية، وتوثقت عُرى الصداقة بينهما على مر السنين، فصار المترجم زميل مصطفى المخلص، وصديقه الوفي، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده في جهاده، وبذل له ما بذل من العون الأدبي والمادي، وظل وفيًّا له طول حياته، وقد صحبه في كثير من رحلاته، واجتمعا بها معًا برجال السياسة والصحافة، وكتَّابها المشهورين، وناب عنه خلال (صيف ١٩٠٧م) في الإشراف على «اللواء» وإدارة جريدتي «ليتندار إجبسيان» و«ذى إجبشيان استاندرد» حينما سافر مصطفى

إلى أوربا، وكان يراه خير خليفة له في قيادة الحركة الوطنية، فاختاره وكيلًا للحزب الوطني في أول جمعية عمومية له، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده.

ولما توفي مصطفى في (فبراير عام ١٩٠٨م) تولى المترجم الرئاسة من بعده، واضطلع بأعباء الزعامة، في ظروف أشد وأحرج من ظروف سلفه العظيم.

وإذا كانت وفاة مصطفى قد أحدثت فراغًا في الصفوف يصعب سده، فكان لا بد لمن يخلفه أن يجمع من الصفات والمواهب والمزايا، ما يجعله أهلًا لسد هذا الفراغ الكبير، ولقد برهن الفقيد على أنه خير خلف لأعظم سلف.

هذا إلى أن وفاة الزعيم الأول، وما أحدثته من قوة واستقرار في الشعور الوطني، قد نبهت الاحتلال إلى خطر الحركة الوطنية، وعظم شأنها، وحفزته إلى مضاعفة الجهود لاضطهادها وإخمادها، واتبع سياسة جديدة للوصول إلى هذه الغاية، وهي «سياسة الوفاق» التي عقدت أسبابها بين الخديوي والمعتمد البريطاني السير إلدون جورست، وحلت محل سياسة الخلاف والمشادة التي كانت قائمة بين الخديوي والاحتلال في عهد اللورد كرومر، وبذلك استهدفت الحركة الوطنية لمحاربة السلطتين المتحالفتين؛ وهما السلطة الفعلية ممثلة في عميد الاحتلال، والسلطة الشرعية ممثلة في الخديوي والوزارة، فعظمت أعباء الجهاد، وتحرج الموقف، ولكن الفقيد لم يهن ولم يضعف بل استمر في نضاله، وقاوم الاحتلال باستمساكه بالجلاء، ودعوة الأمة إلى الالتفاف حول رايته، كما قاوم الخديوي والاحتلال معًا باستمساكه بالدستور، ودعوة الأمة إلى المطالبة به، وثبت للحرب تجيئه من الناحيتين، فناله من أذاهما وشرهما أكثر مما نال مصطفى كامل، وعانى من خذلان، كبراء مصر ووزرائها ورجالها البارزين أكثر مما عانى الزعيم الأول؛ إذ أخذوا يتنكرون للحركة الوطنية، ويتسابقون في الكيد لها؛ ابتغاء الزلفى للاحتلال، أو التقرب للحكومة؛ حرصًا على المناصب والمنافع تغدق عليهم من الناحيتين، وأمعنت الحكومة في محاربة الحركة الوطنية بوسائل القمع والاضطهاد، فقيدت

حرية الصحافة، وأعادت قانون المطبوعات القديم، وسنت القوانين الاستثنائية الرجعية، كقانون الاتفاقات الجنائية، وإحالة الجنح الصحفية إلى محاكم الجنايات، وطبقت هذا التشريع على الفقيد، بأن قدمته إلى محكمة جنايات القاهرة، في تهمة صحفية لا أساس لها من الحق، وقضت عليه المحكمة في (٢٣ يناير سنة ١٩١١م) بالحبس ستة أشهر، فكانت سنة (١٩١١م) بداية المحن الكبرى التي أصابت المترجم في حياته الوطنية.

وقد تلقى رحمه الله هذا القضاء بقلبٍ ثابت، وإيمانٍ لا يتزعزع، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته، أثبت ما يكون فؤادًا، وأقوى عقيدة وإيمانًا، ومضى في جهاده لا يلوي على شيء، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم، وزاد عليها المؤتمرات، يعقدها في أوربا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها، من مختلف الشعوب والأجناس، فاشترك في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف (١٩٠٩م)، وفي مؤتمر السلام العام باستوكهلم في (أغسطس سنة ١٩١٠م)، وعقد المؤتمر الوطني ببروكسل في (سبتمبر سنة ١٩١٠م)، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر، ودافع عن مطالبها، وترجم عن آمالها في الاستقلال، وشكايتها من الاحتلال، وكان لهذه المؤتمرات صداها في مصر؛ إذ كانت تقوي في نفوس الأمة روح المقاومة والشجاعة، وتعود أبناءها النضال والكفاح، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية، في مختلف نواحيها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم، وصقلت أذهانهم، وغرست فيهم الروح الوطنية والفضائل القومية.

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية، وأحياها بجهاده، وخطبه مقالاته، وأحاديثه واجتماعاته ورحلاته وأسفاره، كما غذاها بثباته وتضحياته، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمساك بمبدئه، ثم ضحى بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته؛

إذ اعتزل المحاماة سنة (١٩٠٤م)، لكي ينقطع للجهاد؛ فعظمت بذلك تضحياته المالية، وحرم موردًا كان يدر عليه الربح الوفير؛ ضحى بالمناصب والرتب والألقاب التي كان ينالها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال، أو لو أنه اكتفى بمسالمته، والابتعاد عن مقاومته، وضحى براحته وصحته، وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش، واستهدف للسجن والنفي والتشريد، وبدأ منفاه سنة (١٩١٢م)، فلم ينقطع جهاده في سنوات النفي؛ بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر؛ إذ دافع عن القضية الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في (سبتمبر سنة ١٩١٢م)، ثم بمؤتمر السلام في الهاي سنة (١٩١٣م)، ثم في الصحف والمجلات، وفوق أعواد المنابر، وفي المجتمعات، في كل بلد ينزل به. ولما شبَّت الحرب العظمى الماضية سنة (١٩١٤م)، استمر في نضاله عن مصر، وشعاره الذي لا يتبدل «مصر للمصريين». وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة، ويجهر به في وجه إنجلترا وحلفائها، كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا، وقد استهدف من أجل ذلك لغضب الأتراك في خلال الحرب، فلم يبال غضبهم، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائعه، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد، في وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه؛ فكان حقًّا البطل الأكبر لهذا الاستقلال، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله.

تأثرت صحة الفقيد من استمراره في الجهاد والكفاح، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته، فمرض بالقيلة المائية في (مارس سنة ١٩١٨م)، ولم يقعده المرض عن متابعة النضال، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه، ويسالم الاحتلال أو يهادنه، حتى يستطيع العودة إلى مصر؛ إذ كانت صحته تقتضي استشفاءه بمناخها، وإقامته تحت سمائها، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقائه في جو أوربا البارد، وأن صحته لا تحتمل (شتاء سنة ١٩١٩م)؛ ولكنه رفض نصيحتهم ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه، وعمل

بكلمته المأثورة التي قالها سنة (١٩١٠م): «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره؛ ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا». وظل يجاهد ويناضل حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين؛ ففاضت روحه الطاهرة (يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩م)، مات رحمه الله غريبًا عن بلده نائيًا عن الأهل والولد والخلان، بعيدًا عن مصر التي أحبها، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها.

إنَّ تاريخ «محمد فريد» وهو ولا غرو تاريخ لسني الجهاد، من فجر الحركة الوطنية الحديثة؛ فلقد شارك مصطفى في بعثها منذ سنة (١٨٩٣م)، وتولى قيادتها بعند وفاته في (فبراير سنة ١٩٠٨م) إلى أن لحق به بالرفيق الأعلى في (نوفمبر سنة ١٩١٩م)، فكانت هذه السنوات الأخيرة صفحات مجيدة من تاريخنا القومي، ولولا ما خطَّه فيها من تضحيات وآلام، وما بعثه في نفوس الجيل من إخلاص وشجاعة وثبات وإيمان، لما كان لمصر تاريخ وطني في ذلك العهد، ولا نقلب هذا التاريخ سلسلة من خضوع للاحتلال، وضعف في الأخلاق، فهذه الحقبة من الزمن التي غذاها الفقيد بوطنيته وإخلاصه، وبذل فيها ما بذل من ماله وقلمه ولسانه، ورواها بروحه ومهجة فؤاده، هي ولا ريب معين لا ينضب من الفضائل القومية. وإن هذا الكتاب ليتصل من هذه الناحية بالماضي والحاضر؛ أمَّا صلته بالماضي فلأنه يحتوي على تاريخ بطل من أبطالنا العظماء، كما يشمل تاريخ مصر القومي من سنة (١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩م)، وأمَّا صلته بالمستقبل فإن التاريخ يفسر بعضه بعضًا، ولأننا في حاجة إلى أن نسمو بمستوى الوطنية في قلوبنا، ونحاسب أنفسنا على ما قصرنا في حق الوطن، وننمي عقيدة الإيمان بالواجب بين طبقات الشعب، يستوي في ذلك الكبير والصغير، والغني والفقير، والرجال والنساء، والسياسي والموظف، والزراع والصانع، والتاجر والمالك، والطبيب والمحامي والمهندس، هؤلاء جميعًا لو أدَّى كل منهم واجبه نحو الوطن؛ لسعد بهم، ولكانت حالنا خيرًا مما نحن فيه. وإن ذكرى الأبطال لخليقة بأن تطهر نفوسنا، وتبعث فيها روح الإيمان بالواجب، والإخلاص في أدائه، وإنها لكتاب منشور، تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية

الصادقة، وقوة العقيدة، وتضحية المنافع الشخصية في سبيل سعادة الوطن ومجده، وتلك لعمري عُدة الأمم، وذخيرتها الدائمة في حياتها القومية؛ وهذا هو جل ما أقصد من إخراج هذا الكتاب.

فاللهم ألهمنا السداد في القول، والإخلاص في العمل، وأيدنا بروح من عندك، إنك نعم المولى ونعم النصير.

يولية سنة ١٩٤١م

عبد الرحمن الرافعي

الفصل الأول

نشأة الفقيد العائلية والوطنية

ولد «محمد فريد» بمدينة القاهرة يوم الإثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨م (٢٥ رمضان سنة ١٢٨٤هـ)، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات.

نشأ في بيت مجد رفيع العماد؛ فهو ابن «أحمد فريد باشا» الذي صار ناظرًا للدائرة السنية سنة (١٨٨٦م)، وكان من كبراء مصر المعدودين، واشتهر بعلو النفس والأخلاق القويمة، مما كان له أثره في نشأة المترجم.

والد المترجم(١)

هو المرحوم «أحمد فريد باشا»، قدم جده الأعلى عثمان أفندي إلى مصر في أوائل سني الفتح العثماني، وتولى وظيفة «كتابة العملة»، وكانت من أرفع مناصب الحكومة ولا تمنح إلا بموجب فرمانات، وظلت هذه الوظيفة تنتقل بين أعقابه وذريته حتى انتهت إلى المرحوم أحمد أفندي ابن أيوب أفندي جد المترجم.

ولد «فريد باشا» سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م) وتربى في مهد العز والمجد، وأشرب التربية القويمة والأخلاق الفاضلة، وتعلم في مدارس الحكومة، وبخاصة في المدارس الحربية، وعين في سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م) ناظر قلم التحريرات بمصلحة السكة الحديدية براتب مقداره (٢٥ جنيهًا)، ثم أنعم عليه بالرتبة الثالثة وزيد راتبه إلى (٣٠ جنيهًا)، وظهرت مزاياه من الكفاية والنزاهة فصار ناظر قلم حسابات هذه المصلحة سنة ١٢٨٢هـ (١٨٦٥م)، ثم ناظر قلم قضاياها، وأنعم عليه بالرتبة الثانية سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م)، وفي سنة (١٨٧٣م) رقي إلى وظيفة وكيل عموم المصلحة، وأنعم عليه برتبة المتمايز سنة (١٨٧٥م).

---

(١) في «لسان العرب» ج١٥ ص١٢٠: ترجمه وترجم عنه بمعنى.

وفي (١٦ إبريل سنة ١٨٧٧م) انفصل عن خدمة السكة الحديدية بعد أن قضى بها تسع عشرة سنة، وذلك على إثر التعبيرات التي طرأت على نظامها في أواخر عهد الخديوي إسماعيل بطلب الدول الأوربية؛ إذ عينت لجنة مختلطة لإدارتها برئاسة الجنزال «ماريوت» MARIOTT الإنجليزي، وصارت وظيفة وكيل المصلحة لا تتفق وهذا التغيير، فألغيت واستغني عن خدمته، وكتب إليه الجنزال «ماريوت» لهذه المناسبة كتابًا رقيقًا يدل على تقديره له والثناء عليه، وهذا نصه:

«ترجمة إفادة رقم (١٦ إبريل سنة ١٨٧٧م) لحضرة فريد بك من جناب الجنرال مريوط رئيس قومسيون السكة الحديد:

لقد شق جدًّا على سعادة إسماعيل باشا يسري وعليَّ، عدم تيسر وجود محل لحضرتكم بمصلحة الإدارة الجديدة، ووظيفة حضرتكم بصفة وكيل عموم التي كانت ضرورية حينما كانت المصلحة تحت إدارة مدير واحد، ليس لها لزوم الآن بالنظر لوجود جملة أعضاء بالمصلحة، وقد تشرفت بتبليغ الحضرة الخديوية المدح الذي حصل في حق حضرتكم من سعادة زكي باشا مدير عموم السكة سابقًا ومن سعادة إسماعيل باشا مع الميل منا لجهة حضرتكم، وقد شعرنا أنه لا يناسب العجلة في ذلك مراعاة لخاطر حضرتكم؛ ولكن حيث أن الآن عضو آخر منتظر حضوره هنا في ظرف يوم أو يومين، فقد حان الوقت الذي فيه يلزمنا تنفيذ تصريح الحضرة الخديوية بالاستغناء عن الوظيفة المذكورة آنفًا، لكن اعتقادي أن الجناب الخديوي ينتهز أي فرصة لاستخدم حضرتكم، وبذلك لا يدعو الحال للتوصية، ومع كل فإن أنسر إذا تيسر لي مساعدة حضرتكم في هذا الشأن ثم وماهية عزتكم محسوبة لغاية آخر الشهر الحاضر».

١٦ إبريل سنة ١٨٧٧م

إمضاء

محبكم مريوط

ولم يمض على انفصاله عن خدمة السكك الحديدية شهر وبضعة أيام حتى صدر أمر عال بتعيينه عضوًا بمجلس الأحكام في (٢٥ يونية سنة ١٨٧٧م) براتب شهري مقداره (٦٠ جنيهًا)، ثم عين في السنة نفسها مديرًا للشرقية، ثم نقل مفتشًا لحسابات دوائر العائلة الخديوية، وفي (١٣ فبراير سنة ١٨٧٨م) عين محافظًا لدمياط، وانفصل منها في (١٦ نوفمبر) من السنة المذكورة لأسباب صحية، وفي (٩ يناير سنة ١٨٧٩م) عين مديرًا للمنيا، ثم مديرًا للقليوبية سنة (١٨٨٠م)، ثم عاد مديرًا للشرقية، وأنعم عليه برتبة الباشوية، وهذا نص الأمر العالي الصادر له في هذا الصدد:

«إنه بناء على أهليتكم ودرايتكم وقيامكم بتأدية الخدمات المهمة التي أحيلت على عهدتكم قد أنعمنا عليكم برتبة المرميران الرفيعة وعيناكم مديرًا للشرقية».

ثم عين مديرًا للدائرة البلدية بمصر في (٩ فبراير سنة ١٨٨٢م) بمرتب (١٠٠ جنيه) في الشهر. وفي سبتمبر من تلك السنة أعيد إلى مديرية الشرقية لثالث مرة، وفي ديسمبر سنة (١٨٨٣م) عين مديرًا للغربية، وفي (إبريل سنة ١٨٨٤م) نقل إلى الدائرة البلدية بمصر ثانيًا.

وفي (يولية سنة ١٨٨٦م) صدر أمر عال بتعيينه ناظرًا للدائرة السنية[١] براتب شهري قدره (١٢٥ جنيهًا)، وظل يشغل نظارتها حتى سنة (١٨٩٤م)، وترك بها ذكرًا عاطرًا وصفحة بيضاء مجيدة؛ فقد تولاها وإدارتها مختلة، وعجز إيراداتها في سنة (١٨٨٦م) يبلغ (٢٦١,٢٩٠ جنيهًا)؛ فأخذ يقوِّم المعوج من شئونها ويبعث روح الاستقامة والنزاهة والنشاط في نواحيها؛ فأخذ العجز يتلاشى، ثم زاد الإيراد عن المنصرف سنة (١٨٩١م) (٤٦,٢٥٤ جنيهًا)، فكانت إدارته مفخرة له وموضع إعجاب مواطنيه، وأنعم عليه الخديوي برتبة روملي بكلر بك في ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦هـ (أكتوبر سنة ١٨٨٨م) ثم بالنيشان المجيدي من الدرجة الأولى في (أواخر

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة (١٨٨٦م) ص٤٤٢.

فبراير سنة ١٨٩٢م)، وذلك بصفة استثنائية تقديرًا لخدماته في الدائرة السنية، وهذا نص الأمر العالي الصادر بذلك:

«أنعم الجناب الخديوي المعظم بصفة استثنائية بالنيشان المجيدي من الدرجة الأولى على سعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية؛ مكافأة له على ما حصل عليه من خلال سنة (١٨٩١م) من النتائج التي لم يسبق لها نظير».

وأخذت زيادة الإيرادات عن المصروفات في اطراد عامًا بعد عام حتى بلغت سنة (١٨٩٤م) (١٩٢,٧٥٣ جنيهًا)، وبلغ مجموع الزيادة في عهده بعد خصم العجز (٦٦٠,٧٧٠ جنيهًا)، وازدادت مكانته علوًّا لما بدا منه من الحزم والتنظيم والكفاية والنزاهة في هذا المنصب السامي.

ويدلك على مكانته الاجتماعية والسياسية أنه لما حدثت أزمة إقالة الوزارة الفهمية في (يناير سنة ١٨٩٣م) على عهد الخديوي عباس[1]، وأسند الخديوي الوزارة إلى حسين فخري باشا، واعترض اللورد كرومر على هذا التغيير، وأراد الخديوي أن يحل الأزمة فاستدعى رياض باشا وعهد إليه تأليف الوزارة مع بقاء الوزراء عينهم في وزارة فخري باشا، فوعده رياض باشا بالتفكير في ذلك وانصرف؛ فرأى الخديوي من جوابه روح التردد، فأوفد إليه أحمد فريد باشا ليقنعه بالقبول حلًّا للأزمة؛ فقام فريد باشا بهذه المهمة، وأقنع رياض باشا بتأليف الوزارة وعاد فأخبر الخديوي بذلك، وانتهت الأزمة.

(١) راجع تفصيلها في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص٣٠٦ وما بعدها، من الطبعة الأولى وما يقابلها من الطبعات التالية.



أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية
(والد المترجم محمد فريد)

فلما استقالت وزارة رياض، وخلفتها وزارة نوبار في (إبريل سنة ١٨٩٤م)، لم تنظر إليه الوزارة النوبارية بعين الرضا، لميوله الوطنية، ولم يرق نوبار أن يكون من رجال الحكومة رجل بصفاته، مستقل الرأي أبي النفس، لا يعرف للأجنبي فضل الامتياز على الوطني أو تقديس أوامره، وما زال يسعى به حتى استصدر من الخديوي أمرًا بإحالته إلى المعاش في (٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٤م).

قالت جريدة «المؤيد» في هذا الصدد ما خلاصته: إن إحالته إلى المعاش كانت عقب بيع الحكومة أملاك الدائرة السنية لشركة أجنبية؛ إذ كان في مقدمة المنتقدين لهذا التصرف مع وجود جماعة من الوطنيين كانوا يرغبون شراءها بثمن أكثر «فخروجه من خدمة الدائرة يومئذ كان عملًا وطنيًّا شريفًا، سجل له صفحات تاريخ أعماله فوق ما كان له من الأعمال الوطنية الكثيرة في تلك المصلحة وغيرها»[١].

وقد أنجب من البنين إثنين وهما: **المترجم، وإبراهيم فريد بك** القاضي بالمحاكم الأهلية، ومن البنات أربعًا وهنَّ:

١- **«زهرة هانم»** زوجة محمد بك عبد الواحد عرفة، ووالدة كل من أحمد بك فريد وحسين فريد بك (وكيل الجمعية الزراعية سابقًا)، ومنيرة هانم زوجة أحمد بك حبيب من أعيان المنوفية، وعزيزة هانم زوجة عبد العزيز رفعت سامي.

ثم ٢- **«نفيسة هانم»** زوجة سليمان بك شوقي، ووالدة يوسف فريد ومصطفى فريد وإبراهيم فريد وإسماعيل فريد وعباس فريد والسيدة عطية فريد.

ثم ٣- «منتهى هانم» زوجة محمد بك كمال بيومي، ووالدة كل من أحمد كمال رياض والسيدة عقيلة هانم زوجة محمد بركات بك (رئيس النيابة)[٢].

ثم ٤- «فاطمة هانم» زوجة سليم أفندي سري، ووالدة كل من السيدة جليلة هانم زوجة محمد بك عرفة ووالدة على بك فريد (المدير العام لمصلحة المباني سابقًا)، والسيدة زينب هانم زوجة إسماعيل بك حافظ، ووالدة محمد أفندي فريد حافظ.

---

(١) «المؤيد» عدد (١٠ مارس سنة ١٩٠١م).

(٢) توفي إلى رحمة الله بعد ظهور الطبعة الأولى.

وفاة والد المترجم

توفي أحمد فريد باشا (يوم ١٠ مارس سنة ١٩٠١م)، فعمَّ الأسف عارفي فضله؛ لما كان له من المنزلة الرفيعة في قلوبهم، وشيعت جنازته في اليوم التالي، وقد سار فيها جموع المعزين من العلماء والأعيان والموظفين وجميع الطبقات، يتقدمهم سعيد بك (باشا) ذو الفقار نائبًا عن الخديوي عباس إلى أن وري التراب في مدفنه بقرافة السيدة نفيسة.

قال (المؤيد) في نعيه: «توفي إلى رحمة الله تعالى اليوم المغفور له أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية سابقًا، ووالد حضرتي الفاضلين محمد بك فريد المحامي الشهير، وإبراهيم بك فريد القاضي بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية عن نحو (٦٥ سنة)، وكان رحمه الله من كبار أركان الحكومة وقد خدمها بالصدق والهمة الشماء، فإن نعيناه اليوم للقراء فإنما نذكرهم بخلاله الشماء وأعماله الجليلة المسطورة التي ذكرها خير عزاء للمصابين بفقده».

والدة المترجم

هي السيدة «بمبة هانم» كريمة المرحوم إبراهيم أفندي قاضي البهار[1]، ابن المرحوم محمد أفندي قاضي البهار، من كبار سراة العاصمة وتجاره، وكانت سيدة فاضله، عالية النفس، محبة للخير، كريمة الأخلاق، شريفة حسينية؛ إذ كانت والدتها من نسل الحسين رضي الله عنه، ومن سلالة الخلفاء العباسيين، وقد تزوج بها فريد باشا سنة (١٨٦٠م)، وكان لها ولا ريب فضل كبير فيما اتصف به الفقيد من صفاء النفس وكرم الأخلاق.

(١) عميد التجار المستوردين لهذا الصنف والمتعهد بجمع الضرائب عنه وتوريدها للحكومة، وكان له شأن كبير في ذلك العصر.

نشأة الفقيد المدرسية

أدخله أبوه المدارس الأميرية، فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزًا ممتازًا بين أقرانه، وعرف في سني دراسته بطيب القلب والصراحة ودماثة الخلق، مما حببه إلى نفوس إخوانه وأساتذته.

نيله شهادة الحقوق

وقد نال شهادة الحقوق في (مايو سنة ١٨٨٧م) من مدرسة الحقوق التي كانت تسمى وقتئذ (مدرسة الإدارة)، وكان زملاؤه المتخرجون معه في تلك السنة هم: عبد الله أفندي الطوير (بك)، محمد أفندي علي عزت (بك)، أحمد أفندي زكي (باشا)، عمر أفندي لطفي (بك)، أحمد أفندي عبد الرازق (بك)، إبراهيم أفندي زكي (بك)، علي أفندي فهمي (باشا)، عبد اللطيف أفندي محمد (بك)، حافظ أفندي عبد النبي (بك)، محمد أفندي توفيق (بك)، حسن أفندي السداوي، مصطفى أفندي حلمي (بك)، محمد أفندي سعيد كامل، عبد الحميد أفندي حلمي (بك).

زواجه

تزوَّج في (يونية سنة ١٨٨٨م) بالسيدة «عائشة هانم» كريمة السيد إسماعيل حافظ، وحفيدة السيد محمد شلبي العباسي سليل الخلفاء العباسيين، وهي قريبة له من جهة والدتها؛ إذ هي بنت عمته، وهو ابن خالها، وكان زواجه بها من أفراح العظماء التي استرعت الأنظار؛ كتبت عنه «الوقائع المصرية» (عدد يولية سنة ١٨٨٨م) تحت عنوان (الأفراح عند سعادة فريد باشا) مما لا تكتبه الجريدة الرسمية إلا عن أفراح البيت المالك، وهذا يدلك على عظم مكانة فريد باشا، وقد ندب الخديوي توفيق بعض رجال المعية ليبلغه تهانئه، قالت «الوقائع» في وصف حفلة الزواج ما يأتي:

«من نحو أسبوعين أقيمت الأفراح في دار صاحب السعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنة احتفاءً بتأهيل حضرة نجله الأول محمد بك فريد، ووزعت تذاكر الدعوة على المدعوين لحضورهم في ليلتي الأحد والإثنين من هذا الأسبوع، وفي أثناء الأسبوعين كان منزل سعادة الباشا المشار إليه في شبرا مجتمعًا لوفود المهنئين ومنتدى سرور للحاضرين، جامعًا لأشتات ما تفرق من دواعي المسرات، ولما كانت ليلتا الدعوة توارد في الأولى العدد العديد من حضرات العلماء الأعلام وتجار العاصمة وكثير من أعيانها وجم غفير من ذوي الرتب والوجاهة من البلاد الريفية كمديرية الشرقية والدقهلية والغربية ومحافظة دمياط والمديريات القبلية القريبة وغيرهم مما لا يحصون عددًا، وفي الليلة الثانية توافد على المنزل كل أكابر العلماء الفضلاء، وأعظم الأمراء وأماثل الوجوه والأعيان، وفي مقدمة الجميع دولتلو رياض باشا رئيس مجلس النظار وحضرات النظار الكرام، وبالجملة لا يحسب مبالغًا من يقول: إنه وفد في تلك الليلة جميع كبراء موظفي الحركة السنية بين وطنيين وأجنبيين، ومشاهير الذوات والأمراء والأعيان. أما الليالي فكانت بضوئها نهارًا، وبرونقها كمال كمال، باهت بزينتها وفاقت بمسرتها أمثالها من ليالي الأفراح، وقد كانت الموسيقى الأميرية تحي الوافدين على اختلاف درجاتهم بتلحين الابتهاج، وتعزف تارة بالعربية وآونة بالإفرنجية على حسب المقامات والأوضاع، وكان هناك من عساكر البوليس ما فيهم الكفاية لمنع الزحام وابتدار السلام، ولا تسل عن جلوة صاحب العرس (العريس) فقد كانت مناط المسرة وملاك للبهجة، ابتدأت مسيرها المنظم بعزف الموسيقى ودعاء كل العساكر للجناب العالي الخديوي بطول البقاء والدوام، ثم سارت والموسيقى والعساكر النظامية أمامها بالشموع على هيئة تأخذ بمجامع القلوب بهاء وجمالًا، وختمت مسيرها بمثل ذلك الدعاء للجناب العالي، حفظه الله وأبقاه، ولقد كان سعادة فريد باشا وجميع أعضاء عائلته الموقرة في غاية من اليقظة لإرضاء كل الوافدين ومؤانستهم على ما يليق بكل واحد منهم من الإكرام، والذي زاد سرور ذوي الفرح عمومًا، وسعادة فريد باشا خصوصًا أن

صدرت الإدارة السنية بتكليف بعض رجال المعية السنية العظام أن يبلغ سعادة فريد باشا تهاني الحضرة الفخيمة الخديوية، فكان لهذا النبأ الموقع الجميل في أفئدة العموم، لا زال الجناب العالي مصدرًا للجميل مسديًا المخلصين من رعاياه كريم خيره ورضاه، آمين»(١).

وكانت زوجة الفقيد من فضليات النساء، وهي خير مثال للزوجة الصالحة، وعنوان الوفاء لزوجها العظيم؛ شاركته السراء والضراء، وكانت له في حياته الوطنية نعم العضد الصادق الأمين، وظلت بعد وفاته باقية على عهده، حتى توفيت في (يناير سنة ١٩٣٣م)، ودفنت بجواره في قرافة السيدة نفيسة.

أولاده

رُزق المترجم من زوجته بولدين وهما: عبد الله فريد نجله الأول، وقد توفي وله من العمر سنتان؛ ثم الأستاذ عبد الخالق فريد وكيل نيابة بني سويف، ثم قاض بالمحاكم الوطنية، بارك الله فيه، وأربع بنات وهنَّ: فريدة هانم كبرى كريماته حرم الدكتور حيدر الشيشيني بك، والمرحومة لطيفة هانم زوجة حسين (بك) فريد، وقد توفيت سنة (١٩١٦م)؛ وبنتان لم تتزوجا وهما: الآنسة فائقة وقد توفيت سنة (١٩١٥م) غير متجاوزة اثنتى عشرة سنة؛ والآنسة حميدة وقد توفيت سنة (١٩٢٩).

(١) «الوقائع المصرية» عدد (الإثنين ٢ يولية سنة ١٨٨٨م) ٢٣ شوال سنة ١٣٠٥هـ.

لطيفة هانم (زوجة حسين بك فريد) توفيت سنة ١٩١٦ — الآنسة فائقة توفيت سنة ١٩١٥



الآنسة حميدة توفيت سنة ١٩٢٩ — فريدة هانم (زوجة الدكتور حيدر الشيشيني بك)

محمد فريد وكريماته الأربع (سنة ١٩٠٥)

التحاقه بالمناصب

بعد أن تخرج المترجم من مدرسة الحقوق (الإدارة) عين في (٢١ مايو سنة ١٨٨٧م) بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية براتب شهري قدره (١٠ جنيهات)، وفي (١٤ يونية سنة ١٨٨٨م) رقي وكيلًا لهذا القلم براتب (١٥ جنيهًا) شهريًّا، وأنعم عليه بالرتبة الثانية (البكوية) في (أغسطس سنة ١٨٩١م)، وفي الرابع من هذا الشهر نقل إلى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة من الدرجة الثانية بمرتب شهري قدره (١٦ جنيهًا) شهريًّا، وانتدب بنيابة محكمة مصر الابتدائية،

وزيد راتبه إلى (١٨ جنيهًا) من (أول يناير سنة ١٨٩٢م)، ثم انتدب لنيابة الأزبكية، ورقي وكيل نيابة من الدرجة الثالثة سنة (١٨٩٣م)، وفي سنة (١٨٩٤م) بلغ راتبه عشرين جنيهًا، وفي (مايو سنة ١٨٩٥م) نقل وكيلًا بنيابة الاستئناف[1]، وأظهر في النيابة اقتدارًا وكفاية جعلا له مركزًا ممتازًا في الحكومة، وتفتحت أمامه أبواب التدرج إلى كبرى مناصب الدولة، لولا ما اعترضه في سبيلها من التطلع إلى الجهاد في سبيل الوطن كما سيجيء بيانه.

(١) نقلًا عن ملف خدمة الفقيد المحفوظ بدار المحفوظات العمومية، دولاب ١٦٨، رف٤.

الفصل الثاني

المرحلة الأولى من الجهاد

ميوله الوطنية

بدتْ على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق، فاتجهت نفسه أول الأمر إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل وثقافته العالية، وشغفه بالاطلاع، وولعه بالمباحث، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية.

مقالاته ومذكراته

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق؛ فكان يكتب سنة (١٨٧٧ و١٨٨٨م) المقالات في مجلة (الآداب) للشيخ علي يوسف بتوقيع (م. ف) لأن والده كان ينهاه عن الكتابة في الصحف والاشتغال بالسياسة؛ خوفًا عليه من أذى الإنجليز والحكومة.

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة (١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٧م) في خمس كراريس، ويبدو من سياقها أنها كتبت تدريجًا وقت وقوع حوادثها، وهذا يدلك على ميل المترجم المبكر إلى التاريخ والمباحث التاريخية، وقد راجعتها فوجدتها تنتهي عند منتصف (١٨٩٧م)، وليست متحققًا من أنها نهاية المذكرات، فليس في ختام الكراس الخامس ما يدل على ذلك؛ بل يبدو لي أن الكلام منقطع ينقصه ما يليه، ولعل له تتمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التي حصلت خلال الاضطهادات التي استهدف لها الفقيد كما سيجيء بيانه. وعلى كل حال لم يبق محفوظًا من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس الخمس.



محمد فريد عام ١٩٠٧، ونجله عبد الخالق
(الأستاذ عبد الخالق فريد القاضي بالمحاكم الوطنية سنة ١٩٤٨)

وتبدو روحه الوطنية في خواطره التي كان يدونها منذ سنة (١٨٩١م) تعليقًا على اضطرار حسين فخري باشا إلى الاستقالة من وزارة مصطفى فهمي باشا الأولى (ديسمبر سنة ١٨٩١م) تجده يقول: «ولقد نال جزاء بقائه في الوزارة بعد تعيين المستر سكوت مستشارًا للحقانية[1]، وقد كان من أكبر المعارضين في تعيينه ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة، فلو كان استقال هو أيضًا في إحدى هاتين الفرصتين لخرج بشرفه؛ إلا أنه آثر البقاء في المنصب على حفظ شرف الاسم، فطرد

(١) في أواخر عهد وزارة رياض باشا، وكان فخري باشا وزيرًا فيها.

من الوزارة (لأني لا يمكنني أن أسمي استعفاءه إلا طردًا)، وهكذا سيكون الحال مع باقي الوزراء، فمن لم يرضخ منهم لطلبات الإنكليز أقيل من وظيفته وجيء بمن يكون في يدهم آلة يديرونها كيف شاءوا. فلو كان ذواتنا وكبراؤنا من ذوي الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية؛ ولكن الكل يغار على ماهيته وأبهته أكثر مما يغار على اسمه واستقلال وطنه، وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنكليز على احتلال بلادهم ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا الذاهب باستقلال البلاد، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

وقال في (يناير سنة ١٨٩٢م) تعليقًا على تولية الخديوي عباس الثاني أريكة مصر: «وجميع الأهالي مستبشرون بهذا الخديوي الجديد ويؤملون فيه عدم موافقة الإنكليز على مطالبهم المجحفة بحقوق الأمة».

وقال عن حوادث سنة (١٨٩٥م): «وافق يوم الثلاثاء ٥ رجب سنة ١٣١٢هـ أول يناير افتتاح سنة (١٨٩٥م) والحكومة على حالها من الضعف أمام تسلط الإنجليز، ولا أمل في تحسن الأحوال من جهة السياسة مطلقًا».

فتأمل في هذه الخواطر، تجد فيها روح الوطنية الصادقة التي تمجد التضحية في سبيل الوطن، وتألم لما يصيبه من الكوارث، وتستنكر من كبراء مصر إيثارهم المناصب والمنافع الشخصية على واجباتهم القومية.

مؤلفاته ورحلاته

وفي سنة (١٨٩١م) أخرج الفقيد حين كان وكيلًا لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه «البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية)، وهو تاريخ واف لمحمد علي باشا، ولا شك أن تأليفه هذا الكتاب، واتجاهه إلى نشر تلك الصفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي، يدلك على أنه وهو في الرابعة والعشرين من عمره -إذ كان يشغل وظيفة ممتازة، وأبوه ذلك الثري الكبير أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية- لم

تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة، من الركون إلى المناصب وابتغاء الرقي فيها؛ بل تطلعت نفسه إلى المثل العليا، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم، لكي يذكي في نفوسهم روح الوطنية والإقدام، قال عنه (المؤيد)[1] الذي كان لسان حال الوطنيين وقتئذ في صدد تقريظ كتابه «البهجة التوفيقية»: إنه «الكاتب البليغ، والباحث المدقق، الشاب الأبي، الأديب الأريب، محمد بك فريد وكيل قلم قضايا الدائرة السنية، وأحد أعضاء الجمعية الجغرافية، صاحب المباحث المفيدة والمقالات الرنانة، وهو الشاب الذي تخلى منذ نعومة أظفاره عن علائق نشأة الفتوة، وشغف بالفضائل والآداب، فأدرك منها النصيب الأوفر والقدح المعلى، وتربى على تهذيب الأفكار وحرية الضمير كما يعهده بذلك أخصاؤه الذين عرفوا فضله، ولا ريب أن المطلع على مؤلفه هذا في سيرة المرحوم محمد علي باشا، وافية الأطراف والوقائع، شافية الأصول والفصول، متحريًا على الحقائق، خاليًا من التشيع والمتابعة، يعلم ما لحضرته من سعة التضلع وكمال الاطلاع وقوة البحث، مما لا يكون إلا من صفات الشيوخ وهو في غضارة الفتوة ونضارة الشباب».

ولما نقل إلى النيابة العمومية استمر في البحث والكتابة والتأليف، فكان في عمله يجمع بين الكفاية والوطنية.

ففي سنة (١٨٩٤م) أخرج كتابه «تاريخ الدولة العثمانية»، وقد قرظه المؤيد في عدد (٥ فبراير سنة ١٨٩٤م) ووصف المترجم بأنه «الكاتب المجيد محمد بك فريد وكيل النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ونجل عطوفتلو فريد باشا ناظر الدائرة السنية».

---

(١) عدد (٢٨ مارس سنة ١٨٩١م).

ثم أخرج سنة (١٩٠٢م) كتابه عن «تاريخ الرومان» مشتملًا على تاريخ هذه الدولة إلى سقوط قرطاجنة، وقد نشر تباعًا من قبل في مجلة «الموسوعات» سنة (١٩٠٠ و١٩٠١م).

وله مقالات عدة أكثرها في (المؤيد) ثم في (اللواء).

وكان له ولع كبير بالسياحة؛ بدأ أسفاره بأوربا سنة (١٨٩٥م)[١]، فتمت له على توالي السنين زيارة أغلب ممالك أوربا وعواصمها وبلادها المشهورة، وزار تونس والجزائر والأندلس وبعض سواحل مراكش وطرابلس الغرب، ونشر عن سياحته في تلك البلاد رحلتين؛ إحداهما سنة (١٩٠١م) والأخرى سنة (١٩٠٢م)، وكان يوزعهما مجانًا تعميمًا للفائدة منهما، وله رحلة في بلاد النرويج في أقاصي شمال أوربا سنة (١٩٠٤م)، نشرت تباعًا في اللواء، وسافر في (إبريل سنة ١٩٠٥م) إلى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها «مدينة الجزائر»، وكان يصحبه المرحوم سلطان أفندي محمد رئيس الوفد المصري الرسمي إلى المؤتمر المذكور. وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات في اللواء (مايو سنة ١٩٠٥م) انتقد فيها سياسة فرنسا في معاملة المسلمين في الجزائر، كما انتقد من قبل سياستها في تونس لمناسبة سياحته بها.

مجلة الموسوعات

وفي (نوفمبر سنة ١٨٩٨م) أنشأ مجلة «الموسوعات» باشتراكه مع الأستاذ أحمد حافظ عوض «بك» ومحمود بك أبي النصر، وهي مجلة علمية نصف شهرية، صدر العدد الأول منها في (غرة رجب سنة ١٣١٦-١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨م)، وله فيها

---

(١) كتب الفقيد في مذكراته المخطوطة عن حوادث سنة (١٨٩٥م) ما يلي: «سافرت إلى أوربا يوم الثلاثاء ١١ يونية الجاري على أحد وابورات شركة لويد النمساوية قاصدًا تريسته، ومنها إلى سويسرا ففرنسا، وهي أول رحلة لي في أوربا؛ مع أني ناهزت الثامنة والعشرين من عمري وكثير التشوف إلى السياحة وجوب البلاد واستطلاع طباع أهلها وعوائدهم».

عـدة مباحـث تـدل عـلى سـعة اطلاعـه وميلـه إلى البحـث والتمحـيص، والإحاطـة بالموضوعات التي كان يكتبها؛ فمن آثاره فيها مقالة عن المواصلات البرقية في العالم (عـدد ٣٠ نـوفمبر سـنة ١٨٩٨م)، وسـياحة الرحالـة سـفن هـدين في أواسـط آسـيا (عددي ١٣ يناير و٢٧ يناير سنة ١٨٩٩م) و(إنجلترا وفرنسا بإفريقية) عدد (٢٦ إبريـل سـنة ١٨٩٩م)، و(الإنجليـز في غـرب إفريقيـة) عـدد (٨ أغـسطس سـنة ١٨٩٩م)، (وكيـف ضـاع اسـتقلال جزائـر هـاواي) عـدد (٢٣ أغـسطس سـنة ١٨٩٩م)، (وإنجلترا والترنسفال) عدد (٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩م)، (وإنجلترا في جنوب إفريقية) عدد (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩م)، (والروسيا في آسيا) عـدد (١٦ ينـاير سـنة ١٩٠٠م)، (وسـكة حديـد سـيبريا) عـدد (أول فبرايـر سـنة ١٩٠٠م)، (وحـرب الترنـسفال) عـدد (١٥ فبرايـر سـنة ١٩٠٠م)، (والـشركة الإنجليزيـة الإفريقية الشرقية) عدد (٣١ مارس و٣٠ إبريل سنة ١٩٠٠)، و(الروسيا في مملكة كوريا) عدد (١٣ يونية سنة ١٩٠٠)، والقسم المصري بمعرض باريس عدد (٢٨ يولية سنة ١٩٠٠م)، و(مطامع أوربا في الصين) عدد (١١ أغسطس سنة ١٩٠٠م)، و(مملكة الكامبودج) عدد (٨ نوفمبر سنة ١٩٠٠م)، و(رياسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية انتخاب رئيسها) عدد (٥ فبراير سنة ١٩٠١م)، و(مسألة قناة نيكاراجوا) عدد (٢٠ إبريل سنة ١٩٠١م). وقد صدر آخر عدد من المجلة في غرة ربيع الثاني ١٣١٩هـ-١٧ يولية ١٩٠٩ (العدد ١٩ من السنة الثالثة).



محمد فريد
في الأربعين من عمره

استقالته من منصبه سنة (١٨٩٦م)

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية، ففي مذكراته التي تقدم الكلام عنها والتي بدأ في كتابتها سنة (١٨٩١م) تظهر هذه الميول بارزة في تعليقاته على الحوادث، ويبدو فيها على الأخص ميله إلى التحرر من قيود المناصب؛ إذ ينسب إلى كبار الموظفين ممالأة الاحتلال وتأييده في سياسته،

ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة؛ لكي يحقق ما عزم عليه، ويستقيل من منصبه، وينطلق إلى الجهاد والعمل في سبيل الوطن.

وقد تهيأت له هذه الفرصة في قضية هامة ظهرت سنة (١٨٩٦م) على مسرح الحوادث السياسية، نعني بها قضية (المؤيد)، وخلاصتها أنه في خلال الحملة على دنقلة أرسل اللورد كتشنر سردار الجيش المصري تلغرافًا سريًّا إلى وزير الحربية في شهر (يولية سنة ١٨٩٦م) يختص بالحملة وصحة الجيش، فنشر «المؤيد» صورته في عدد (٢٨ يولية سنة ١٨٩٦م) تحت عنوان «أحوال الجيش المصري في الحدود» قال:

«تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصري في الحدود.

وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات؛ لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التي انتشرت هناك في كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفي المعسكرات». ثم قال:

«وقد حصل في أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفي منها ١٥ شخصًا، أما في كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفي منها ١٣. وفي حلفا ١٥٦ إصابة توفي منها ٩٨، وست وفيات في الجيش البريطاني». واستمر المؤيد في ذكر بيان الإصابات كما وردت في تلغراف السردار إلى أن قال: «ولم تحصل إصابات في الجيش بسواردة، وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التي اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء؛ ولكن هذا الداء شديد الوطأة جدًّا بين اللاجئين إلي (سواردة) من الأهالي والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء، وقد توفي منهم عدد كبير، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الوابورات القديمة، وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع؛ وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل، ويوجد الآن وابوران جديدان في الطريق والمأمول أنهما يساعداننا، والوابورات المستعملة

اشتعلت أكثر من إحدى عشرة سنة، وأتأسف أن أقول لساعدتكم: إن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية في الشلالات، ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة؛ ولكن الصعوبات التي كانت توجد للآن أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم».

فرأت الحكومة في نشر هذا التلغراف إذاعة لأسرارها، وبحثت عمن نقله إلى المؤيد، وأسفر التحقيق عن اتهام توفيق أفندي كيرلس أحد مستخدمي مكتب تلغراف الأزبكية (الذي تلقى برقية السردار) بإفشاء سرها وإبلاغ البرقية إلى «المؤيد» كما اتهمت الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك في التهمة، وكانت جريدة «المؤيد» وقتئذ هي لسان حال الوطنيين، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ علي يوسف وتوفيق أفندي كيرلس، وكان الغرض من هذه الدعوى إرهاب المؤيد، وتهديد من يساعده أو يعضده، وكان الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف، وقد ظهر بميوله الوطنية، وشهد القضية حين نظرها أمام محكمة عابدين، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد، ومعارضته للاحتلال وسياسته، فأسرها الاحتلال في نفسه.

ونظرت القضية ابتدائيًّا أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضي محمود خيرت بك، وتولى أحمد بك الحسيني الدفاع عن الشيخ يوسف، ودافع إبراهيم الهلباوي بك عن توفيق أفندي كيرلس، وكان في كرسي النيابة علي أفندي توفيق وكيل النيابة، وانتهت القضية بصدور الحكم (يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦م) ببراءة الشيخ علي يوسف وحبس توفيق أفندي كيرلس ثلاثة أشهر.

سخط الاحتلال وصنائعه على هذا الحكم وعلى القاضي الذي أصدره، كما نقموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية، وطلبوا من النائب العام نقله إلى إحدى نيابات الوجه القبلي، فأمضى ما أمر به، وصدر القرار بنقله في (نوفمبر سنة ١٨٩٦م) إلى نيابة بني سويف، على أن يكون مقره في مغاغة، ثم تقرر

نقل قاضي محكمة عابدين الذي أصدر الحكم إلى محكمة مصر الابتدائية، بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظًا، وأشاعوا عنه أنه أفضى بالحكم قبل صدوره إلى الفقيد، وقد نفى الفقيد هذه الإشاعة في مذكراته، وقال عنها: إنها كذب وافتراء.

لم يقبل المترجم أمر النقل؛ إذ وجد أنه يمس استقلال القضاء، وأن فيه إهانة لشخصه، فقدم استقالته من منصبه، وقبلت فورًا في (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦م).

واستأنفت النيابة حكم القاضي الجزئي، ونظرت القضية (يوم أول ديسمبر سنة ١٨٩٦م) أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برياسة علي ذي الفقار بك وعضوية يوسف شوقي بك والمستر كامرون، وتأجلت إلى جلسة (١٥) منه، وفيها قضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ علي يوسف، وإلغاء الحكم بالنسبة لتوفيق أفندي كيرلس وبراءته، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائي رنة استحسان عام.

وقد أكبر الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه، وازدادوا إعجابًا بسمو أخلاقه، وتقديرًا لوطنيته وشجاعته، وعلت منزلته بينهم؛ إذ استهدف لاضطهاد الاحتلال وصنائعه، لاستمساكه بمبادئه الوطنية، وحرصه على استقلال القضاء.

أرسل إليه الأستاذ محمود أبو النصر «بك» كتابًا من باريس بتاريخ (٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦م) يصور له تقدير الناس لموقفه المشرف، قال:

«هاج بالي واضطرب خاطري إذ علمت بما قابلك به الاحتلال جزاء إخلاصك للوطن وتظاهرك بنصرة الحق دون أن تخشى لومة لائم، ولا سطوة حاكم؛ غير أني ما لبثت إلا ريثما رأيت الأمر طبيعيًّا وأذعنت بأن لا وجه للتهيج ولا معنى للتعجب، أليسوا باضطهادهم لمثلك عاملين بما تقضي به عليهم خدمة قومهم وبلادهم التي يفتدونها بالنفس والنفيس، بلى وما الذي كنت تنتظر غير ما عوملت به وقد عرف الخاص والعام شرف إحساسك ونبل قصدك وإخلاصك، وشهد القريب والبعيد بفضلك وشمم نفسك وعزة مقامك حتى أنزلك الإخوان منزلة

وحدك، تغبط عليها من بين أبناء الوطن عامة، وأنجال الذوات خاصة، وحياتك إنه لأقل ما كنت أنتظره لك من يوم رأيتك وعرفتك، فماذا نقول؟ اللّهم إن كانت سعادة الحياة في مثل ذلك الراتب الذي كنت تأخذه على شرط إماتة كل عاطفة شريفة فلا كانت الحياة، اللّهم إن كنت تربيت ونشأت في مهد الكمالات الإنسانية لمثل تلك الخدمة فلا كانت التربية، اللّهم إن كان كبر عليك اضطهادهم وشق عليك بغيهم فإنك لست عندنا بفريد، إن مطالب هذه الحياة منحصرة في أمرين: سعة الرزق ورفعة المنزلة؛ أما سعة الرزق فمن الذي مات جوعًا؟ والحمد لله لست إلى هذا الحد، وأما رفعة المنزلة فهو مطلب قد بلغته اليوم أكثر من ذي قبل، فلقد سموت بهذا الاضطهاد منزلة في قلبي أرفع من منزلته الأولى، ومثلي من المحبين الصادقين كثير، فاصبر ولا تجزع، واهنأ ودم كما كنت فريدًا».

اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم في سلك المحاماة سنة (١٨٩٧م) عقب استقالته من منصبه، فقيد اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية في يولية من تلك السنة[١]، ثم قيد اسمه بعد ذلك محاميًا أمام المحاكم المختلطة، ولبث مشتغلًا بالمحاماة سبع سنوات.

وإذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء، وأنه آثرها على مناصب الحكومة، أدركت مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره، وميله إلى الحرية والجهاد في سبيل تحرير بلاده، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة، فكان الفقيد حقًّا من دعاة الحرية والاستقلال في الحركة الوطنية.

قال «المؤيد» في عدد (١٧ يولية سنة ١٨٩٧م) ما يلي:

«قد اتخذ حضرة العالم الفاضل القانوني «محمد بك فريد» المحامي أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الأهلية، محلًّا لأشغال المحاماة، في ملك المرحوم ثاقب باشا

(١) «المؤيد» عدد (٥ يولية ١٨٩٧م).

أمام الأجزاخانة الطليانية بشارع محمد علي، وما نعهده في كفاءة حضرة الفاضل وسعة علمه وقوة حجته سيكون خير كفيل لنجاحه في مهنته الجديدة، فيخدم بذلك وطنه ويخدم الحقوق الشخصية والعمومية أجل خدمة، ويكون لحضرات الفضلاء من أبناء كبراء مصر منه خير قدوة وأشرف مثال».

وقد اشتهر في المحاماة بالنزاهة والأمانة، وكانت لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق، عرضت عليه إحدى الأميرات قضية صكوك «كمبيالات» بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك، ولأنه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وأن سببها غير مشروع، فقد رفض القضية، مع أن ظاهرها تؤيد النصوص القانونية، وكذلك كان شأنه في جميع قضاياه.

اعتزاله المحاماة

ثم رأى أن المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد، فضحى بها واعتزلها في (أواخر سنة ١٩٠٤م)، كما ضحى بالمناصب من قبل، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيد العظيم مصطفى كامل.

وثمة عامل آخر حداه إلى ترك المحاماة، وهو أنه كان يؤلمه ما يراه فيها من نكران الجميل، وبخاصة من عملائه في القضايا، ويبدو لك هذا مما كتبه في (لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥م) حينما اعتزل المحاماة إذ قال: «تركت الاشتغال بمهنة المحاماة لأتفرغ لأشغالي الخاصة بدل أن أهملها وأشغل بمهام الغير، فلا أرى غالبًا إلا نكران الجميل أو عدم الاعتراف بما يتحمله المحامي من المشاق، فلا يشكر إذا نجح، ويلام إذا خانه حظه في القضية، وأردت أن أخصص من وقتي المقدار الكافي لخدمة بلادي وأبناء وطني خدمة أعم وأنفع».

ويلوح لي أن نكران الجميل الذي لقيه من الأفراد في الدفاع عن قضاياهم الخاصة، قد لقي مثله بل أضعافه من الأمة، في الدفاع عن قضيتها العامة، كما يتبين

لك من تتبع تاريخه وهكذا ابتلي الفقيد بالجحود ونكران الجميل من كل ناحية، في جميع أدوار حياته الخاصة والعامة.

عودته إلى المحاماة

على أنه قد عاد إلى الاشتغال بالمحاماة في أغسطس سنة (١٩١١م) عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه في قضية (وطنيتي)، واتخذ مكتبه بجوار إدارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيري (علي باشا ذي الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلًا، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة إلى العودة إلى المحاماة هو رغبته في أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال في جهاده الوطني المتواصل، وأشك في أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئًا مما كان يصبو إليه، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالًا للتوفر على مهام المحاماة، فلما سافر إلى مؤتمر السلام في (سبتمبر سنة ١٩١١م)، أناب عنه الأستاذ محمد زكي علي المحامي، ليتولى شئون مكتبه، ولم يكد يعود إلى مصر في منتصف شهر نوفمبر من تلك السنة، ويستأنف عمله في المحاماة، حتى حوكم للمرة الثانية، على إثر خطبته في المؤتمر الوطني، وهجر مصر إلى منفاه في (مارس سنة ١٩١٢م).

صلته بمصطفى كامل، ومشاركته في أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل إلى سنة (١٨٩٣م)، وفي ذلك يقول في خطبته التي ألقاها (يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م): إنه عرف مصطفى أيام أنشأ «مجلة المدرسة»، أي سنة (١٨٩٣م)، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة (١٨٩٥م)، إذ تقابلا بباريس قبل أن يلقي مصطفى أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في (٤ يولية) من تلك السنة، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين، وزميلين مخلصين في الجهاد، ويقول: إنه تعاهد ومصطفى كامل، والدكتور محمود لبيب محرم سنة (١٨٩٦م) على خدمة الوطن حتى الممات؛ وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس

جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزنر، واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزنر، وفي ذلك الحين ترجم الثلاثة إلى العربية كتابه عن «مصر والاحتلال».

توثقت عُرى الصداقة والإخاء بين مصطفى وفريد، حتى صار فريد -كما أسلفنا في كتابنا عن مصطفى كامل- زميله المخلص، وصديقه الوفي، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده في جهاده، وبذل له ما بذل من العون الأدبي والمادي، وأمده بماله، وظل وفيًّا له طول حياته، ثم حمل الراية بعد وفاته، فكان خير خلف لأعظم سلف. وتدل رسائل مصطفى كامل إلى فريد على ما بينهما من الود الصادق، والحب الخالص الثابت على مر السنين، فكلاهما كان يؤثر صاحبه على نفسه، ويضحي بنفسه من أجله، وتلك دلائل الإخلاص الحقيقي؛ وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلبيهما الكبيرين من الوطنية الصادقة، والعواطف النبيلة السامية.

أول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل إليه في فيينا بتاريخ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦م)، وهو يدل على الود القديم بينهما، وفيه أفضى إليه بما بذل في ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأي العام الأوربي بالقضية الوطنية، وقد أشار إليه المترجم في خطبته في تأبين مصطفى كامل، واقتبس بعض فقرات منه.

والكتاب الثاني أرسله من بودابست في (٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦م) قال فيه:

«أخي الفريد حفظه الله:

بعد التحية والتسليم، والإعراب عن شوق عظيم، لا بد وأنك استلمت كل ما أرسلت إليك وطالعت صدى ما عملت، وعلمت بكل ما جرى وكان، ولا بد أنك سررت وفرحت، وأن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حبًّا لمصر التعيسة وإخلاصًا، رضيت عن روح لا تقل عنها حبًّا للوطن وإخلاصًا، وأخالك تفكر كثيرًا فيَّ، وتود لو تكون معي تطوف البلدان مناديًا بنصرة المظلوم رافعًا صوتك ضد عدو الوطن الأسيف».

وقد أشار فريد إلى هذا الخطاب أيضًا في خطبته التي ذكرت، واقتبس منه فقرات أخرى.

وكتب إليه ضمن خطاب له من الأستانة (إستانبول) في (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦م) يقول: «كنت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوقي إليك قيامي بهذا الواجب نحوك، وأتلذذ حقًّا لمكاتبة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز؛ أي أشرف وأجل إحساس عند الإنسان».

وكتب إليه من باريس في (١٩ يولية سنة ١٨٩٨م) كتابًا قال فيه:

«أخي الأعز حرسه الله:

بعد تقبيل وجنتيك وإهدائك أعطر السلام، وصلني هذا الصباح كتابك الكريم، فتقبلته بالترحاب والتكريم، وكنت في شغف شديد لاستلامه؛ لغياب أخبارك عني ثلاثة أيام، وليس ذلك بالزمن القليل.

لقد أدهشني في كتابك شكرك لي على مبادرتي بإجابة طلبك، إن هذا الشكر من غيرك جميل وواجب؛ ولكنه منك غريب وعجيب، فما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك مالي، ومالي مالك، وحياتي حياتك، وحياتك حياتي، هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت، فروحي تناجي روحك بالود والإخلاص في كل لحظة وفي كل آن، دمتا أخًا وفيًّا صادقًا، ودمت معي خادمين صادقين للوطن المحبوب».

وختم الخطاب بقوله:

«اكتب لي باكر من فيشي وأطلْ كتابك، واذهب يوم الخميس إلى (كوك) قبل الظهر تجد مني كتابًا أكتبه إليك باكر ليكون فيه وداعك، وبعض أمور أريد منك عملها في مصر. تقبلْ ألف قُبلة من صديقك الأول وأخيك الثاني».

مصطفى كامل

وكتب إليه من باريس في (٢٢ يولية سنة ١٨٩٨م) كتابًا قال فيه:

«أخي الأعز حرسه الله:

أُقبل وجنتيك ألفًا، وأهديك سلامًا عاطرًا، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور الكامل، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك الأمين[١]، إنه سميع مجيب».

إلى أن قال:

«أرجوك أن ترسل لي عدد المؤيد المؤرخ (٩ يناير) من هذه السنة، وهو المشتمل على الخطبة التي ألقيتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديوي؛ لأني في حاجة إلى ترجمتها ووضعها مع المجموعة.

سأكتب لك كل أسبوع مرة على الأقل، ولا تنس العائلة، أرسل سلامي لكل أفرادها، دمت ألف مرة لأخيك المخلص.

قبل لي وجنات الشقيق إبراهيم بك[٢]، وسلم لي على الفاضل حسن أفندي عبد الرازق[٣]، واسأله أن يبلغ سلامي العاطر لوالده العزيز[٤].

وإذا قابلت شوقي بك[٥] قبله لي مرتين، وقل له أن يرسل لي ما طبع من ديوانه مع صورته وأعطه عنواني».

---

(١) هو المرحوم «عبد الله فريد» نجله الأول، وقد توفي وله من العمر سنتان، أما نجله الثاني فهو الشاب النجيب الأستاذ «عبد الخالق فريد» وكيل النيابة (المستشار).

(٢) المرحوم «إبراهيم بك فريد» شقيق المترجم.

(٣) المرحوم حسن باشا عبد الرازق، وكان محاميًا بمكتب محمد بك فريد.

(٤) المرحوم حسن باشا عبد الرازق الكبير.

(٥) أمير الشعراء.



مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
(١٨٧٤-١٩٠٨)

وقال في ختام خطاب إليه من باريس في (١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨م):

«أقبلك في الختام ألف قبلة، وأرجوك أن لا تحرمني من أخبارك، وأن تعرفني عند وصول هذا إليك، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك».

مصطفى كامل

وقال في خطاب آخر من باريس في (١٩ أغسطس سنة ١٨٩٨م):

«وغاية رجائي من الله -إن لم يسمع نداءنا ويخلص أوطننا- أن يحفظ لي ودك الصادق، وحبك الطاهر، تقبل ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر العارف للجميل».

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب أرسل إليه من باريس في (٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٨م):

«لك مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان، فحقًّا أنت الأخ الصادق الذي يضحي نفسه في محبة إخوانه، فدم لي يا مثال الوفاء، واعتقد أبد الدهر أن لك فيَّ أصدق الناس كافة، وأوفاهم إليك، فحياتي وروحي لك بعد الوطن العزيز».

وختم الخطاب بقوله: «سلامي العاطر لأخيك العزيز، ودمْ أنت ألف مرة وألف عام لأخيك المخلص».

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب له في باريس في (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦م):

«أخي الأعز فريد بك:

ألف قبلة وألف سلام، وبعد فقد استلمت خطاباتك، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها للغاية، وإن ودك الصادق، وإخاءك الطاهر، ووطنيتك العالية، لما يكفيني في الحياة نعمة ونعيمًا وسعادة وسعودًا».

وقال في خطاب من نابولي في (٢٩ يونية سنة ١٩٠٧م):

«إني لو أردت أن أشكرك على صدق إخائك وتفانيك في خدمة المبدأ الذي وهبنا حياتنا له لما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وحسبي أن أقول: إنك خير سلوى لي في هذه الحياة، التي كثرت أتعابي وهمومي فيها، فكنت الأخ الممتاز والعون في الشدائد».

هذه الرسائل التي تفيض إخلاصًا وحنانًا ونورًا، قد كتبها مصطفى على تعاقب السنين، وهو تصور لنا مقدار حبه لفريد، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط

الأخوية والوطنية التي دامت بين الصديقين طوال سني الجهاد، وجعلت منهما البطلين العظيمين الذين بعثا في نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص[(١)].

وقد صحب فريد مصطفى في كثير من رحلاته بأوربا، واجتمعا بها معًا برجال السياسة والصحافة وكتابها المشهورين.

كتب مصطفى كامل إلى مدام جولييت آدم في (٢٦ يونية سنة ١٩٠٣م) يقول: «قد عزمت على السفر إلى أوربا في (١٧ يولية) وسأرافق صديقي فريد بك الذي حظي بمعرفتك لقضاء مدة العلاج في فيشى».

ولما أسس مصطفى كامل شركة ليتندار إيجبسيان وذى إجبشيان استاندارد في (نوفمبر سنة ١٩٠٦م) اكتتب فريد في رأس مالها بمبلغ كبير، وسافر معه في (ديسمبر سنة ١٩٠٩م) إلى أوربا لاختيار محرري الجريدتين والاتفاق مع أشهر الكتاب على الكتابة فيهما، وعادا معًا إلى مصر، وهي آخر رحلة اصطحبا فيها.

وفي (صيف سنة ١٩٠٧م) سافر مصطفى إلى أوربا، فأناب عنه فريدًا في إدارة الألوية الثلاثة، وكان يكتب دائمًا في جريدة ليتندار الفرنسية.

ولقد كان مصطفى يراه خير خلف له في قيادة الحركة الوطنية، فاختاره وكيلًا للحزب الوطني في أول جمعية عمومية له، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده.

توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة (الجلاء)

كان الفقيد يحرص كل الحرص في جميع أدوار جهاده الوطني على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة، وهي الجلاء، رسخت من نفسه هذه العقيدة في حياة مصطفى كامل، والتقى وإياه عند الاستمساك بها، فكان لا يدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة إلى خطر التحول عنها، فقد حدث بعد حادثة دنشواي أن تنبهت الأفكار

(١) أوردنا هذه الرسائل في كتاب «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» وأعدناها هنا لما يقتضيه سياق الحديث.

إلى وجوب المطالبة بالمجلس النيابي، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني وصاحب الحول والطول وقتئذ في البلاد، فاستنكر المترجم هذه الوسيلة، وكتب في لواء (٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦م) مقالة جاء فيها:

«اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب إلى جناب قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض إخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به دولته على لسان أعاظم رجالها من منح مصر مجلسًا نيابيًّا يشارك الحكومة في سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها، وهي أريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب، ولكن بما أن مركز إنجلترا في مصر مركز غير شرعي اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة، فلا يجوز لمصري أن يعترف به؛ بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان، في كل وقت وآن. أما طلب المجلس النيابي فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانوني بتقديم العرائض إلى مقامه السامي من أعيان المصريين وعامتهم؛ إذ إن كلهم سواء في المطالبة بحقوق البلاد المهضومة؛ وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التي وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم، وبكون ذلك بأن يقرروا بالإجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل، ويسجلون تلك العريضة في محضر جلساتهم. وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض إلى سمو الأمير مباشرة؛ لا إلى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعي لا تكسبه القوة إياه مهما طال أمد الاحتلال، فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه».

وحدث في سنة (١٩٠٧م) أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر إلى حكومته في (مارس سنة ١٩٠٧م) ردًّا على مقترحات الجمعية العمومية، وأرسلوا إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد؛ ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية في رسالتهم بما يشبه

الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر، فلفت الفقيد نظرهم في عبارة معتدلة إلى الأخطاء السياسية الواردة في ردهم، قال: «ليسمح لنا حضرات النواب الكرام الواضعين لمذكرة الرد على ما اتهم به اللورد كرومر أعضاء الجمعية العمومية أن نناقش بلطف ما تضمنه خطابهم من الأخطاء، بعد أن امتدحنا همتهم وشكرناهم على فكرتهم، ورجونا لهم أن يكونوا أكثر نفعًا وأفيد عملًا لبلادهم وأمتهم التي وضعتْ ثقتها فيهم وعقدت آمالها عليهم.

قرأنا الخطاب المحرر منهم إلى السير جراي أولًا؛ فوجدنا أن عبارته لا تليق بمن يمثلون أمة ذات كرامة وشرف؛ إذ جاءت ملأى بكلمات التفخيم والإجلال لوزير إنجلترا؛ مع أن المقام كان مقام دفاع عن الحق وإظهار للحقيقة، لا مقام تودد إلى الوزير.

ولو قال حضرات النواب: إنهم لاحظوا مركز المخاطب فتأدبوا معه وخاطبوه بما يليق به، أجبناهم بأنه كان في استطاعتهم أن يأتوا بعبارة تدل في آنٍ واحد على سامي أدبهم وعلو نفسهم.

أما وقد جاء خطابهم في بعض عباراته بعكس ما نعهده في همتهم، فإننا نذكرهم بأن الأمة التي ينوبون عنها لا ترضى أبدًا أن تظهر أمام رجل مهما كان كبيرًا عظيمًا بمثل هذا الخشوع المخجل والخنوع المشين، وخصوصًا إذا كان ذلك الرجل من العاملين لهدم استقلال بلادهم وسلب حريتها.

تغنى الواضعون للخطاب بعدالة إنكلترا العالية، ولا ندري من أين لهم هذا الصوت الجميل ومن أي قلم سالت هذه «العدالة» بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطاني وتعسفه لما أرخى له العنان في المحكمة المخصوصة بدنشواي!

وقد ارتكب النواب خطأ سياسيًّا غير هذا الخطأ الأدبي بوصفهم الأمة الإنكليزية، «بالقيمة» على أمور مصر، مع أن الرسميات السياسية تحرم مثل هذا

الاعتراف، خصوصًا إذا صدر من لفيف من أعضاء الجمعية العمومية وإن كانوا في ردهم مجردين عن الصفة الرسمية ولا ينطقون إلا عن لسان أنفسهم.

ولعل كلمة «القيمة» فلتت من قلم الكاتب دون أن ينصرف ذهنه إلى معناها السياسي، أو يعلم أن فيها شبه اعتراف بوجود الإنكليز بمصر، في حين أنه لا يوجد مصري واحد بل ولا أمة في العالم تعترف رسميًّا بهذا الوجود.

وقد جئنا بهذه الملحوظات، لا لنقف موقف اللائمين المؤنبين لحضرات النواب؛ بل لنعرب لهم عن شعور الأمة، ورأيها في مذكرتهم، ولندعوهم بحق وطنيتهم وإخلاصهم أن يعيدوا طبع المذكرة ويحذفوا منها ما شوه محاسنها، وليس ذلك بعزيز على قوم هم نخبة سراتنا وأغنيائنا».

وكان يقاوم دائمًا كل حركة ترمي إلى التراخي في مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية، اعتبر ذلك في موقفه حين استقال اللورد كرومر في (إبريل سنة ١٩٠٧م) على إثر حادثة دنشواي، فقد كانت استقالته فوزًا مبينًا للحركة الوطنية، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التي قوبلت بها بحركة مضادة لها، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم له، فتألفت لهذا الغرض لجنة(١) من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيئ وأثر أليم في نفوس الوطنيين، وكتب الفقيد مقالة تفيض وطنية تحت عنوان «المطالبة بالحقوق-الفرق بيننا وبينهم» ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التي سجلها تاريخهم، ثم قال:

---

(١) كان أعضاؤها مصطفى فهمي باشا رئيس الوزارة في ذلك الحين والوزراء وهم: حسين فخري باشا، وسعد زغلول باشا، وأحمد مظلوم باشا، وبطرس غالي باشا، وإبراهيم فؤاد باشا، ومحمد العباني باشا، وبعض كبار الشخصيات البريطانية ولفيف من كبار الأعيان المصريين الموالين للاحتلال مثل: مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة الأسبق، ومحمد شواربي باشا، ومحمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش إلخ.

«أمَّا نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر، وتقبيل اليد التي نضرب بها فيقوم منا نفر «ولو أنه قليل» للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة؛ أي الرجل الذي سعى لهدم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة إنجليزية، وسنسمع الخطب التي ستلقى في هذا الاجتماع، وهي لا بد أن تكون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكلها إطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده في إضعاف اللغة العربية بالمدارس، فنحن ممن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطًا يعمل للورد كرومر يعتبر سياسيًّا مهما قال أنصار الاحتلال: إنه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد بإحسانه؛ بل نقول: إنه مسبة لأرواح شهداء دنشواي ولمسجونيها اللذين ما يزالون يرسفون في القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها على اثني عشر مليونًا، وإذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال، فالخارجون عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافًا مضاعفة، خصوصًا ومنهم من رزقه الله بسطة في الرزق أو نال أعلى الوظائف وأسمى النياشين، وأصبحوا ولا مطمح لهم في الوظائف».

وصفوة القول أن الفقيد كان في المرحلة الأولى من جهاده مؤمنًا بالمبدأ الوطني الذي اتخذه مصطفى كامل أساسًا للحركة الوطنية، وهو الجلاء، وظل مثابرًا عليه مناضلًا عنه طول حياته، لا يقبل فيه ترددًا ولا هوادة.

الفصل الثالث

المرحلة الثانية من جهاده

زعامته للحركة الوطنية

توفي مصطفى كامل (يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨م)، فكان محمد فريد هو الزعيم الذي اتجهت إليه الأنظار ليخلفه في حمل أعباء الزعامة؛ إذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيسًا للحزب الوطني خلفًا لمؤسسه العظيم.

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الأول وكيلًا للحزب، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى إصداره بيانًا إلى الأمة تحت عنوان «رثاء الحزب الوطني لرئيسه، فقيد الوطن والشرق» قال فيه:

«فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة في مصر الجديدة، ألا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل باشا.

قضى الفقيد نحبه في زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة الملأى بالأعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته في خدمة بلاده العزيزة.

إن موته أصاب الأمة بأسرها في أعز عزيز لديها، وألبسها ثياب الحداد، فالرجال والشبان والأطفال وكذلك السيدات في خدرهم يبكون بطل الجهاد السلمي، جهاد الضعيف المحق ضد القوي السالب، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم.

قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته -أي منذ كانت سنه تسعة عشر عامًا- في تكوين الحزب الوطني، فابتدأ بأن جمع حوله بعض إخوانه المخلصين وكوَّن منهم عصبة مخلصة له ولعمله إلى آخر نسمة من حياته، وقد توج الله عمله بالنجاح؛ إذ أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطني بنظامه الأخير وافتتحه في اجتماع (٢٧ ديسمبر

سنة ١٩٠٧م) بخطبة بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله، وفي ذلك الاجتماع نودي به رئيسًا للحزب بإجماع الآراء مدة حياته، وكان هذا في بدء مرضه، وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع وإلقاء خطبته الأخيرة، فكأنه كان شاعرًا بدنو أجله حيث أشار إلى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به.

قد مات رئيسنا، ولكن لم تفارقنا روحه، وسنستمر بإرشاده الروحي في العمل الذي ابتدأ رحمه الله حتى نصل إلى الغاية التي كان ينشدها وذكرها وكررها في كتاباته وخطبه بمصر وأوربا، قد مات رئيسنا، ولكن البذور التي ألقاها قد أنبتت ونمت، ولا يمضي زمن طويل حتى تجني البلاد ثمار غراسه، وسيحافظ الحزب الوطني على بقاء لواء الوطنية يخفق كما كان يحمله الفقيد.

وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صوفنا، فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، وستبقى غايتنا (مصر للمصريين) كما كانت من قبل، ويبقى مبدؤنا (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا)».

الوكيل عن الحزب الوطني

محمد فريد

انتخابه رئيسًا للحزب الوطني

(١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م)

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطني، بدعوة من اللجنة التنفيذية (صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م) بدار اللواء، لانتخاب رئيس للحزب، خلفًا للمغفور له «مصطفى كامل» وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصًا من العاصمة والثغور والأقاليم، وتولى رياسة الجمعية (أحمد فائق باشا) أحد وكيلي الحزب، وفي هذا الاجتماع ألقى محمد فريد الخطبة الآتية:

«إخواني الأعزاء: إن هذه لهي المرة الأولى التي أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب، وكنت أود أن لا أقفه؛ بل كنت أفضل أني لم أكن في يومنا هذا شيئًا مذكورًا؛ لأنه ما حدا بي إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقى الحميم، رئيسي ورئيس الحزب الوطني، المغفور له مصطفى باشا كامل.

قضى رحمه الله في عنفوانه شبابه، بعد أن حرك من الأمة كل ساكن، وبث الأمل في قلب كل يائس، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة وما كان ليجسر أحد قبله أن يقول: بلادي! فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة، وأتى بما لم يخطر على قلب كل مصرى من الشجاعة والإقدام، في وجه الحكومة الإنجليزية، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال في جبروته، ولم يقعده عن السير في الخطة الشريفة التي رسمها لنفسه التهديد بالنفي، أو الانتقام منه في شخص أعز عزيز لديه وهو شقيقه علي بك فهمي، وحادثته معلومة مشورة، كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصيًّا ولا يؤاخذ أخاه بجريرته، إن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر في نظره.

عرفت المرحوم أيام أنشأ مجلته الصغيرة (المدرسة)، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة (١٨٩٥م)، حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في (٤ يولية) من تلك السنة، ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث.

فإن بكيته اليوم فإني أبكي أعز صديق لديَّ، وإن تكلمت عنه فإني أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عامًا بلا فاصل، وكنت أرافقه إلى أوربا في أغلب أسفاره، وقد عرَّفني بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوربا، وكانت آخر سياحة لي معه في الشتاء الماضي[1] حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتي اللواءين الفرنساوي والإنكليزي، وتعيين مراسلين لهما، والاتفاق مع أشهر الكتاب

(١) (ديسمبر سنة ١٩٠٦م).

على التحرير فيهما، وفي هذه الرحلة دبَّ إلى جسمه دبيب المرض، فلازم الفراش مدة، عاده فيها الدكتور روبان الشهير، ونصحه أمامي بعدم إجهاد قواه في العمل، وأن يتقي الله في نفسه، فلا يحمِّلها فوق طاقتها من العناء، وفي أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التي وقف حياته عليها؛ ولكن أتتْ نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداده للأمراض الفاتكة أسرع الخطى وضاعف المجهود، فأتم معدات اللواءين الفرنساوي والإنجليزي حتى ظهرا في (٢ مارس سنة ١٩٠٧م)، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطني ووضعه على قوائم ثابتة، حتى إذا لم يكن في عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لا سمح الله، ولما عاد من أوربا وقد زادت علامات الضعف ظهورًا على محياه، ألقى بالإسكندرية في (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧م) خطبته المشهورة التي أعلن فيها مبادئ الحزب، فدوى صداها في الخافقين، واهتزت لها قلوب المصريين، وأظهرت الأمة ميلها ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تعد بالألوف، وفي هذه الأثناء زاد عليه المرض، وكلما شعر بازدياده زاد اهتمامًا، مضحيًا حياته لإتمام العمل الذي بدأ فيه من خمس عشرة سنة. فخطب (يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧م) آخر خطبة له، ولم يزل صدى صوته الجهوري يرن في أعماق قلوبنا، كأنه يخطب بيننا الآن، ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته، ولم يفارقها إلا محمولًا على الأعناق، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة رجالًا ونساء.

نعم إن ألم فراقه لشديد، وكيف لا يكون كذلك وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى إذا ما خانته قواه كان يملي على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد، فرحمة الله عليه.

نعم إن ألم فراقه لشديد؛ ولكن لنا في احتفال الأمة جميعها بجنازته بعض التأسي؛ إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه.

ومما يجعل الأمل في المستقبل وطيدًا قيام هاتيك الشبيبة؛ شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها، من عالية وثانوية وابتدائية، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا في المطالبة بحقوق البلاد، ورغبتها في إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب.

إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مجللًا بالسواد، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها في دار الفقيد عند خروج نعشه، وعلى امتداد الطريق، وعند وضعه في قبره، تأكدوا أن البذور التي ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عامًا قد نبتت ونمت، وأننا سنجني ثمار أتعابه في زمن أقرب مما كنا نؤمل بإذن الله.

نعم إن الدموع التي سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتي روت جدثه يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته، فهي أقوى سماد طبيعي، مات رئيسنا في ساحة الوغى، كالقائد يعالج سكرات الموت، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام، ولسان حاله يقول: «لا ينسينكم موتي مركزنا الصعب؛ بل سيروا بكل شجاعة وإقدام، واحملوا على من يعترضكم في طريقكم، حملة الأسد يدافع عن عرينه، والوالدة عن فلذة كبدها، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد، ولا تفرقوا فتفشلوا، وكونوا عباد الله إخوانًا.

أيها الرئيس الغائب بجسمه، الحاضر معنا بروحه، قد سمعنا قولك وانتصحنا بنصحك، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله، وأنَّا سائرون على الطريق التي فتحتها أمامنا، وضحيت زهرة شبابك في تمهيدها، فنمْ في أمان الله ورضوانه. وفي الختام هلموا بنا نبتهل إلى الله أن يمدنا بروح منه، ويوفقنا إلى ما فيه الخير والفلاح، وقولوا معي: لتحيى الأمة! ليحيى الوطن! لتحيى ذكرى مصطفى كامل باشا!».

ثـم وقـف الأسـتاذ عـثمان صـبري، صـهر مـصطفى كامـل، ومـدير جريـدة ذى إجبشيان اسـتاندرد، وألقـى خطبـة أبـان فيهـا أن محمـد فريـد هـو المرشـح لخلافـة مصطفى، وكانـت الفكـرة موضـع إجماع الحاضرين قبل الاجتماع، فنودي بـه رئيسًا للحزب الوطني، وكان في الثانية والأربعين من عمره، وانتخب علي بك فهمي كامل شقيق مصطفى كامل وكيلًا للحزب، في المركز الذي خلا بانتخاب فريد رئيسًا، وانتخب أحمد بك لطفي المحامي الكبير عضوًا باللجنة الإدارية، ثم وقف فريد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه، وقال: إن المادة الأولى من لائحة الحزب تقضي بانتخاب الرئيس مدى الحياة، وإن هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه، وتحديد المدة التي ينتخب لها الـرئيس، فأجابـت الجمعيـة طلبـه، وقـررت جعـل مـدة الانتخـاب ثـلاث سـنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية.

وعرضت الجمعية لإقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك في المشروع، على أن يكون قوميًّا عامًّا؛ لأن مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطني وحده بل الأمة كافة.

تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطاني وإرسال تلغراف بهذا الاحتجاج إلى وزير خارجية إنجلترا، فكان هذا القرار إعلانًا منها باعتزامها التمسك بالجلاء، الذي هو شعار الحزب الوطني، ومتابعة السير على خطة مصطفى كامل، حتى تفي إنجلترا بوعودها، وهذا نص التلغراف:

«جناب السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا بلندن:

الجمعية العمومية للحزب الوطني انتخبتني رئيسًا بدل المرحوم مصطفى كامل باشا، وكلفتني بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصري بلا حق؛ وتعلن عزمها على السير في خطة المرحوم الرئيس حتى تفي إنجلترا بوعودها».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضًا في رئاسة شركة جريدتي ليتندار إجبسيان وذى إجبشيان استناندارد، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة مصطفى وانتخب الفقيد رئيسًا للشركة، ومديرًا لجرائدها، وقد قبل الرياسة، وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة، وكان ألف جنيه سنويًّا.

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتي من همة وكفاية، وصبر وشجاعة، وإخلاص وتضحية، فأخذ يشرف على تحرير الألوية الثلاثة، ويوجه سياستها في السبيل التي رسمها مصطفى، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى، تصدر بثلاث لغات مختلفة، وكان فوق التوجيه والإشراف العام يكتب المقالات العديدة في اللواء، كأنه محرر فيه، وكذلك في جريدة ليتندار إجبسيان؛ إذ كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها.

وأنشئ في أول عهده بالرياسة نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلي باشا الآن) رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار، وتولى رياسة النادي إلى جانب رياسته للحزب ولشركة اللواءين الفرنسي والإنجليزي، وخصص كل وقته للعمل في الألوية الثلاثة، وفي رياسة الحزب والنادي، وأهمل مصالحه الخاصة؛ لكي يضطلع بهذه الأعباء الجسام. وكان الموقف دقيقًا حين تولى زعامة الحركة الوطنية، خلفًا لباعثها العظيم، فإن وفاة مصطفى قد أحدثت فراغًا كبيرًا يصعب شغله، ولكن الفقيد

برهن على أنه جدير حقًّا بأن يخلفه، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى في وقتٍ اشتدت فيه الحركة الوطنية، واتسع مداها؛ إذ ظهرت قوتها وعظمتها في تشييع جنازة الزعيم الأول، فأوجس الاحتلال خيفة منها، بعد أن كان يظنها عبثًا ولهوًا، وأخذ يضاعف الجهود لمكافحتها، وبذلك استهدف الفقيد للحرب التي نظمها الاحتلال ضده الحركة الوطنية، وناله من أذى الاحتلال وصنائعه أكثر مما نال مصطفى.

أضف إلى ذلك أنه تولى الزعامة في الوقت الذي ظهرت فيه «سياسة الوفاق» بين المعتمد البريطاني السير جورست والخديوي عباس الثاني، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفًا لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين: قوة الاحتلال الأجنبي، وقوة الحكومة المصرية، بوزرائها وكبار موظفيها، وسلطاتها المختلفة.

ولا تنس أيضًا أن الأحزاب الأخرى، كحزب الأمة، وحزب الإصلاح، كانت تناوئ فكرة الجلاء، وتدعو إلى تسفيهها، فكان لا بد للحزب الوطني من جهد كبير للدعاية لها، هذا إلى أن هذه الأحزاب قد نفست على الحزب الوطني المكانة التي نالها من الشعب، فوقفت لها موقف المناوئ المترصد، وناله من حملاتها أذى كبير، وعلى أن الفقيد كان يميل دائمًا إلى توحيد الصفوف ومهادنة الأحزاب الأخرى، فإنها لم تقابل هذه الروح بمثلها؛ بل أعدت عدتها لمحاربته، والإصرار على مناوأته، فكانت رئاسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحي.

طلب إلغاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الإدارية (يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨م)، عقب انتخاب فريد رئيسًا للحزب، وقررت المطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة التي ألفت لمحاكمة من يتهم من الأهالي بالتعدي على ضباط جيش الاحتلال، وذلك لمناسبة ذكرى

تأسيسها في (٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥)[1]: ورفع الفقيد هذا الطلب إلى الخديوي في خطاب قال فيه:

«مولاي؛ أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني، كلفتني في جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن نلتمس من سموكم باسم الحزب الوطني إصدار أمركم العالي بنسخ الدكريتو الصادر في (٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥م) بتشكيل المحكمة المخصوصة التي لها في نفوس المصريين آلم وقع، خصوصًا بعد حادثة دنشواي المشئومة، حتى يمحي ذكرها ويزول أثرها، وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن في إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنقوا بناء على حكمها، فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم؛ وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع، وما زلت المخلص لعرشكم السامي».

محمد فريد
رئيس الحزب الوطني

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل، وخطبة المترجم

(٢٠ مارس سنة ١٩٠٨م)

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل في حفلة التأبين الكبرى التي أقامها باسم الحزب يوم الأربعين لوفاة مصطفى[2]، وكان هو أول خطباء الحفلة، فألقى الخطبة الآتية في رثاء الزعيم الأول:

---

(١) راجع تأسيسها ونظامها في كتابنا عن مصطفى كامل ص٤١ (من الطبعة الأولى).

(٢) راجع وصفها وما قيل فيها من المراثي في كتابنا عن مصطفى كامل، ص٢٨٦ (من الطبعة الأولى).

«إخواني الأعزاء: إن اجتماعكم هذا لأكبر دليل وأسطع برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يمت؛ نعم لم يمت من جمعت كلمته هذه الألوف المؤلفة من الناس؛ بل هذه الملايين العديدة من الخلائق، بعد أن كنت لا ترى اثنين يتفقان على عمل ما، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا: إن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا، ولكن الفقيد بثَّ هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الأمة المصرية بثباته وعدم تزعزع عزيمته أمام ما صادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التي أنا أعلم بها من غيري.

وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية؛ بل منذ كان بالمدارس الثانوية، وسار في طريقه الشريف؛ طريق التفاني في خدمة البلاد، لا يلوي يمنة أو يسرة، حتى توج الله أعماله بالنجاح، ورأى غرسه يانعًا قبل أن يترك هذا العالم الفاني. نعم إن مصطفى كامل لم يمت؛ بل روحه ترفرف علينا وتنظر إلينا من الملكوت الأعلى، تشجعنا على السير في الطريق المستقيم الذي رسمه لنا، ولن نترك هذا الغراس الشريف غراس الوطنية الحقة يزول أو يعوقه أي عائق عن النمو، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر خيانة نحو الوطن المحبوب.

إنَّ هذه الفكرة السامية -فكرة خدمة الوطن حتى الممات- كانت تملأ جنانه ووجدانه منذ بدأ في عمله، فقد كتب إليَّ جوابًا في (٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦م) من فيينا، قال في آخره: إني مستمر إلى يوم الوفاة على خدمة بلادي، وإن غيرتي على حقوقها تزداد يومًا بعد يوم، ولا يقلل من عزمي تهاون بقية المصريين أبدًا؛ بل إني سائر إلى الأمام حتى أنزل القبر وبعد موتي يكون على روحي واجب الاستمرار وواجب دعوة الأحياء إلى العمل، أو إن شئت قل: واجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء.

لقد نجح مصطفى في عمله، فقد أصبح القوم كلهم أحياء، وأصبح القوم كلهم متفقين على التعاون والتضافر على خدمة هذه البلاد العزيزة، فاستمروا يا إخواني في هذا الطريق السوي، ولا يقعدنكم عن العمل تثبيط بعض ضعفاء العزيمة أو انتقاد بعض الجاهلين والمتجاهلين لمقاصدنا الشريفة، فإن سرنا بعزيمة واتحاد لا يلبث أهل القطر أجمعهم أن يصبحوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، ونلنا ما كان يسعى إليه فقيدنا.

وكتب إليَّ في جواب آخر من بودابست في (٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦م) ردًّا على من كانوا ينكرون عليه فائدة عمله قائلًا: ولكنهم جهلوا أن لي روحًا هي من نور الحرية الساطعة، لا تستطيع الحياة في ظلمات الظلم والاستبداد، جهلوا أن روحي تنادي إلى يوم الممات ما شاكلها من الأرواح الشريفة، لتتحد معها على القيام بهذا العمل الشرعي الحق، وماذا أقول لك وأنت تحس بما لا يستطيع القلم كتابته، وأنت إذا تلوت هذه الأسطر سالت الدموع من عينيك، ماذا أكتب وأنا كلما شاهدت هذه البلاد وشاهدت فيها علم الوطنية عاليًا مرفوعًا ازداد لهيب فؤادي وتفتت مني الكبد.

هذه أقواله من نحو عشرين عامًا، فحق لمصر أن تبكيه بدل الدموع دمًا، ووجب أن تقيم له التماثيل في كل المدن الكبرى، ووجب على كل مصري أن يضع صورته أمامه؛ ليقتبس نور الحرية من خدماته التي كانت أشعتها تخترق الحجب فتصل إلى أعماق القلوب، ووجب علينا أن نستنير بما كتبه من المواعظ والحكم الوطنية. نعم إن صورته لن تغيب عنا؛ بل هي منقوشة على صفحات قلوبنا، كما أن أقواله مكتوبة بأحرف من نور على أفئدتنا، ولكن فائدة التماثيل هي لمن يأتي بعدنا ولم ير بعينيه ذلك الذكاء ولا هاتيك الشهامة التي كانت تنبعث من محياه فتحرك القلوب الجامدة. لقد شهد له ألد أعدائه بقوة التأثير بخلابة منطقه وقوة حجته،

ونفوذ روحه إلى نفس المتكلم؛ فيخرج من لدنه مقتنعًا معترفًا بفضله إن لم يكن جهرًا فسرًّا.

إخواني الأعزاء: لقد اجتمعتم هنا لتأبين المرحوم مصطفى كامل وذكر فضائله نظمًا ونثرًا، ولكن أنى للشعراء والأدباء أن يوفوه حقه من الثناء والمديح، وهو من النوابغ الذين يبعثهم الله كل حقبة من الزمان لإحياء موات الأمم والقيام بواجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء.

إنَّ أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير في الطريق السوي الذي رسمه ومهده لنا، وأن نضم صفوفنا حتى لا يدخل بينها منافق أو مخاتل؛ ونسير كرجل واحد إلى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابي الدستوري حتى لا يمكن إخراجنا منها ثانيًا.

إن أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح إليه روحه الشريفة الطاهرة، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت، وأن روحه اتحدت بروح كل فرد منا، فأصبحنا كلنا مصطفى كامل، ونكون قد حققنا ما كتبه لي بالجواب السابق ذكره: «وبعد موتي يكون على روحي واجب الاستمرار، وواجب دعوة الأحياء إلى العمل».

فيا أيها الفقيد المحبوب، ويا أيتها الروح الطاهرة، وقد تحقق ما كنت تؤمله، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد متحدة الأفكار والقلوب، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع، ولا تقف في وجهها قوة؛ فقوة الأمة فوق كل قوة، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهريًّا؛ اتباعًا لقوله رحمه الله: (لا معنى للحياة مع اليأس، ولا معنى لليأس مع الحياة).

إخواني، قال تعالى في محكم التنزيل: {وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}، وقال تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا}.

حفلة الأستاذ ويصا واصف في الإسكندرية

(٧ مارس سنة ١٩٠٨م)

كان الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس النواب فيما بعد) عضوًا باللجنة الإدارية للحزب الوطني، ومن خاصة أنصار مصطفى وفريد، وقد نظم الحزب اجتماعًا بالإسكندرية (يوم ٧ مارس سنة ١٩٠٧م) بمسرح زيزينيا، حضره إلى جانب الوطنيين كثير من النزلاء الأجانب، وفيه ألقى الأستاذ ويصا واصف باسم الحزب خطبة باللغة الفرنسية، ذكر فيها فضل مصطفى كامل على الحركة الوطنية، قال: «لقد جاءتني دعوتكم أيها السادة فترددت كثيرًا في قبولها؛ وذلك لأنه لم يمر زمن طويل على الاحتفال الذي أقيم في هذا المكان، وسمعتم فيه معي خطيبًا ذلق اللسان فصيح البيان، لا يشبهه في قوته إنسان، ولما كان صدى صوته لا يزال يرن في آذانكم فيطربها ويشجيها، ويحرك في نفوسكم أشرف الإحساسات، فقد خشيت أن أظهر لكم صغيرًا جدًّا بالقياس إلى ذلك البطل العظيم فأكون سببًا لتحريك مرارة الأسف والحزن الشديد في قلوبكم؛ ولكنكم ألححتم عليَّ إلحاحًا شديدًا وذكرتموني بتاريخ المؤسس الحقيقي للوطنية المصرية الحديثة، وتاريخ جهاده السنوات العديدة، وهذه ذكرى عزيزة لدي، زال أمامها إمام فصاحتكم وقوة إقناعكم ما كان ينازعني من عوامل التردد كما يزول الندى تحت عين الشمس، ثم إني بقبولي دعوتكم أيضًا إنما جئت طائعًا لإرادة هذا الرئيس المرحوم للحزب الوطني، الذي كان يكره كرهًا تامًّا كل أمر لم تظهر مقاصد أصحابه، والذي كان يريد منا أن نزيل كل سوء تفاهم، وأن نشرح مطالبنا ونطرحها على بساط البحث وندعو الجميع إلى المناقشة فيها جهارًا وتخطئتنا إن كان مخطئين.

وإني أيها السادة في هذا المسرح الذي كل ما فيه يذكرني بهذا الفقيد العزيز، وفي هذا الموقف الذي وقفه مرارًا يبذر الجيدة التي أثمرت ثمرًا مدهشًا، أشعر بالحزن الشديد الذي يلم بي، فبلسانكم أقدم لهذه الروح الطاهرة شكرنا وإعجابنا

واحترامنا، على أن الذي يعزينا أيها السادة ويقوي قلوبنا هو أن الحزب الذي أسسه الفقيد قد برهن على تضامنه واتحاده وانتظام صفوفه وتأكدوا أنه سيستمر على الخطة التي رسمها له، بغير ضعف ولا انقسام، وأن الرئيس الجديد الذي انتخبه الحزب الوطني وأعضاؤه الكرام سيدافعون عن مبادئ الفقيد دفاع الأبطال».

ورد مطاعن الطاعنين على الحزب الوطني؛ ففند مزاعم اللورد كرومر في تقريره سنة (١٩٠٦م) إذ رمى الحركة الوطنية بأنها مصطبغة بالصبغة الدينية، فنفى عنها هذه الصبغة؛ قال في هذا الصدد:

«هل توجد أمة في العالم أسعدها الحظ لأن تبني وطنيتها على قواعد متينة كالتي تبنى عليها الوطنية المصرية التي يشترك أفرادها في الجنس واللغة والعوائد والقانون والماضي والتاريخ، والتي يتألم أعضاؤها بآلام واحدة، ويبكون بكاء واحدًا، ويفرحون فرحًا واحدًا، والتي لأفرادها أن يقولوا: إنما نحن أبناء أم المدنية القديمة، فأي أساس أمتن من هذا الأساس؛ أساس الوطنية المصرية؟ فهل لو لم يكن المسيحيون على تفاهم تام مع إخوانهم المسلمين في فكر الوطنية كانوا يشتركون معهم في تلك المظاهرة الكبرى التي جرت لفقيد الشرق والوطنية؟ ثم إن حزبنا أيها السادة مفتوح لمن يريد الدخول فيه من المسلمين والإسرائيليين والمسيحين ومن دخلوا فيها تكون لهم جميع الحقوق، ويجتمعون في جميع الاجتماعات وينتخبون في جميع الانتخابات، فإن كل ما نعمله نعمله جهارًا.

أي دليل تريدون على حسن نياتنا أصدق من هذا الدليل، أي دليل تريدون على تأسيس حزب سياسي على المبادئ الوطنية التي تحترم الاعتقادات، وتحترم النظام وتحترم الملكية وتحترم الحقوق المكتسبة أيًّا كانت».

ثم تكلم طويلًا عن حركة المطالبة بالدستور، وحبذها وأيدها، وختم خطبته بقوله:

«أيها السادة: إن الحزب الوطني جعل شعاره «أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا»، وإن هذا الشعار إنما هو مكتوب على قلب كل عضو من أعضائه، وإني أعبر عن آرائه إذا قلت لكم: إن مصر تشكر الأوربين الذين علموها تاريخها وأفهموها هذا المبدأ الجميل».

احتجاج الفقيد على تصريحات وزير الحربية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني في (شهر مارس سنة ١٩٠٨م) إنقاص جيش الاحتلال في مصر والهند وإفريقية الجنوبية، فأجاب اللورد هلدين وزير الحربية، بأنه فيما تختص بمصر خاضع لرأي وزارة الخارجية التي تعارض في كل إنقاص، وأضاف إلى ذلك احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية في مصر، مما يستدعي بقاء جيش الاحتلال في مصر.

فلم يفت الفقيد الاحتجاج إلى هذه التصريحات التي تعارض قضية الجلاء، وأرسل على الفور (يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨م) التلغراف الآتي إلى اللورد هلدين:

«يحتج الحزب الوطني بشدة ضد ما ادعيتموه من إمكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية في مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبدًا حدوث أمر من هذا القبيل، وأن الأمة كلها متحدة في طلب الجلاء عن البلاد».

مطالبة الوزراء بالاستقالة
بعد تصريح وزير الخارجية البريطانية

تجددت مسألة (النصائح البريطانية) في عهد السير إلدون جورست المعتمد البريطاني، الذي خلف اللورد كورمر، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية في (شهر إبريل سنة ١٩٠٨م) عن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر، وعن مدى ما يبدونه من «النصائح»، فأجابه وزير الخارجية بأنه في حالة

وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الأمر إلى معتمد الحكومة البريطانية، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته.

فكتب الفقيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجًا على هذه التصريحات، وقال في هذا الصدد:

«فبمقتضى هذه الإجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين إنكليزًا تحت سيطرة المستشارين، فيصدرون لهم الأوامر، وما على حضراتهم إلا القيام بتنفيذها مقابل الراتب الذي يتقاضونه في آخر كل شهر. نعم إن هذه الحالة ليست بجديدة؛ بل إنها تقررت بقوة الاحتلال أيام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به، وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشئوم، الذي كانت نتيجته اشتراك إنجلترا مع مصر في امتلاك السودان، هذه الشركة الباطلة التي احتج عليها الحزب الوطني في (١٩ يناير الماضي)، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا للآن لم نسمع بأن وزيرًا توقف أو امتنع أو عارض أو أبدى أي ملاحظة على أمر صدر إليه من مستشاره أو من رئيسه الإنكليزي؛ بل الكل راضخون لأوامر مستشاريهم، بفضل الراتب والمحافظة عليه؛ إلا أنَّ هذا التصريح الأخير جدد عهد الاستعباد الذي كان موجودًا ضمنًا بين النظار المصريين والحكومة الإنكليزية وجعله في قوة عقد كتابي واجب التنفيذ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة؟ وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين اسمًا، تابعين فعلًا للحكومة الإنجليزية التي لها دون غيرها الحق في الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف، وهو لم يحصل ولن يحصل ما داموا قابلين تضحية كل إرادة واستقلال شخصي أمام محبة المحافظة على الراتب أو طمعًا في الوصول إلى رياسة مجلس النظار؟ وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبارًا في نظر المصريين؛ بل في نظر أنفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل إرادة شخصية فيهم، والذي جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء، ألم يحن الوقت الذي تسمع فيه الأمة أن

وزراءها اتفقوا على الاستقالة إن لم يكونوا أحرارًا في دواوينهم؟ إن الأمة قد شعرت بأنها أمة حية وأظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل إلى كراسي الوزراء؛ بل إنهم على عهد الاستسلام والخنوع للآمر الإنكليزي. ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعي أنه كل شيء في نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار، ولا تأثير له، وأن الأمر في نظارته على عكس النظارات الأخرى؛ ولكن ماذا يكون جوابه أمام تصيح السير إدوارد جراي؟ هذا ما ننتظر الرد عليه من المدافعين عنه. إن السبب الوحيد الذي ينتحله النظار للبقاء في دست الوزارة رغمًا عن تجريدهم من كل سلطة، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذي يتقاضونه الآن؟ فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت؟ هل الذي يأتي بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد؟ إذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الأمة واعتبرتهم موظفين إنجليز، ينفذون الأوامر التي تصدر إليهم من قصر الدوبارة، هذه حجتهم وهذا دفاعهم عن أنفسهم. فلتتدبر الأمة ولتحكم عليهم حكمها النهائي بما هم أهله».

خطبته بدار التمثيل العربي

(١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م)

وهي أول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رئاسة الحزب الوطني، ألقاها بدار التمثيل العربي الذي كان معروفًا بمسرح الشيخ سلامة حجازي، بشارع الجنينة البحري، أبان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره في محاربة اليأس وغرس روح الأمل والجهاد في النفوس، وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطني وحمل هذا العبء الثقيل، مع علمه بفداحته؛ قال:

«برهن الحزب الوطني على ثباته باجتماعه في رابع يوم وفاة المرحوم وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا؛ لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذي دك قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى في زهرة شبابه، فقبلت مستعيناً بالله وبجميع إخواني أعضاء الحزب الوطني، مضحيًا وقتي وحياتي في سبيل خدمة الوطن وأهله».

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التي أقامها الحزب الوطني في عهد رياسته؛ للمطالبة بالمجلس النيابي، وكانت أهم موضوعات الخطبة، وذكر لمعة من تاريخ النهضات الدستورية في أوربا والشرق، وأشار إلى تصريحات السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا بمجلس العموم وقوله: إن الخديوي ملزم بأن يستشير الحكومة الإنجليزية إذا أراد أن يمنح الأمة دستورًا، فاعترض على تدخل الإنكليز في مسألة هي من حقوق الخديوي وقال: «إننا لا نطلب المجلس النيابي من إنجلترا؛ بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعي». وقال أيضًا: «إذا كان لا يمكن منحنا المجلس النيابي إلا بعد استشارة إنجلترا وكان قبولها شرطًا واجبًا وضربة لازب، فنحن نعلن جهارًا بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتًا على أن نأخذه بهذه الصفة التي يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذي ننشده ونسعى وراءه ونضحي للوصول إليه كل مرتخص وغال». ثم نعى على الوزارة القائمة[1] استسلامها للإنجليز، وحذر الخديوي من عواقب سياسة الوفاق التي نشأت في عهد السير إلدون جورست، واستحث الأمة على مناصرة الحزب الوطني في التوقيع على عرائض طلب الدستور، وهي العرائض التي طبعها ووزعها في البلاد، وكانت الحركة على أشدها، ودعا إلى الاتحاد فقال:

«الدواء الوحيد لهذه الأدواء التي لا تعد، والتي تئن منها الأمة وتشتكي، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام، على ما يرقي الأمة أدبيًّا،

(١) وزارة مصطفى فهمي باشا.

على ما ينمي فيه الشعور الوطني الذي ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل، فلو كنا يدًا واحدة، وقلبًا واحدًا، ونفسًا واحدة في أجسام متعددة، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لا فارق في الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ومجلس نيابي، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

وختم خطبته بقوله:

«وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم هي أن تطالعوا تاريخ الأمم التي حصلت على استقلالها المسلوب، وأن تمعنوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية، أن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلاندا وأيرلنده، وتتشبهوا برجالهم وتسيروا على خطواتكم، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الأمم الحية؛ لتكون ذكرى لغيركم من بني الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

كانت هذه الخطبة نجاحًا كبيرًا للفقيد، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسي وقوة وطنيته، وما أشربت نفسه من روح التضحية والإخلاص في الجهاد. ولعلك تلمح استعداده للتضحية من إشارته إلى أن زعامة الحركة الوطنية (في ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام.

إسناد رئاسة تحرير اللواء
إلى الشيخ عبد العزيز جاويش

في (منتصف سنة ١٩٠٨م) اختار الفقيد لرئاسة تحرير (اللواء) المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان قد تعرف به لأول مرة في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة (١٩٠٥م)، وعرفه بمصطفى كامل سنة (١٩٠٦م) بباريس، فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية.

فلما رأى أن (اللواء) في حاجة إلى رئيس تحرير كفء لهذه المهمة عرضها على الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان وقتئذ مفتشًا بوزارة المعارف فقبلها، وبدأ يكتب في اللواء (يوم ٣ مايو سنة ١٩٠٨)، وافتتح أول مقالة له بقوله:

«بعونك اللّهم قد استدبرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة، ومطيتها الدهان والتلبيس، في أسواقها النافقة، تشتري نفيسات النفوس بزيوف الفلوس، وتباع الذمم والسرائر، بالابتسام وهز الرءوس، وبيمنك اللّهم استقبل فاتحة الحياة الجديدة؛ حياة الصراحة في القول، حياة الجهر بالرأي، حياة الإرشاد العام، حياة الاستماتة في سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة، أستقبل هذه الحياة بعد أن قضيت في سابقتها ثماني حجج، بلغت فيها ذلك المنصب، الذي كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجو فيه، أستقبل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر، منبريًا في ميدانها، فإما إلى الصدر، وإما إلى القبر، موقنًا بما أعد الله لعباده العالمين المخلصين من الظفر والفتح المبين، عارفًا أن:

الحـي لا يمـوت إلا مـرَّة والمـوت أحلى مـن حياة مُـرَّة

وكيف لا نقدم من أنفسنا قرابين بين أيدي أهرام هذا القطر ونيله؟ أم كيف لا نصرف كل مرتخص وغال في سبيل تحريره، وقطع اليد الغاصبة له جزاء بما كسبت، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ما حيينا، ولنعتصم به ما بقينا، لنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء، فنستنزل المقت والسخط على من دخلوا بلادنا، وقبضوا بأيدي جبروتهم على نواصينا، واستخدموا في سبيل إصابة غرضهم أفراد إذا ما لقوكم قالوا: إنا معكم، {وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم إنما نحن مستهزئون}، {أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين}.

سيسير اللواء كما كان عليه؛ خادمًا للأمة المصرية، مدافعًا عن الأريكة الخديوية، ما حرصت على مصلحة رعاياها، مجاهدًا الإنجليز ما بقوا في بلادنا، حاثًّا على

الفضيلة والأخلاق الكريمة، داعيًا إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها، وتباين مشاربها ولهجاتها، فاللهم أسألك لسانًا ناطقًا بالصواب والحكمة، وقلمًا لا جولة له في ميادين القحة ولا علم له بمعاهد الفحش والسباب، فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها، وجميل عظة يعونها، وما أضمن الجرائد أن تتضامن وتتعاون على البر والتقوى، وما أخلقها أن تجتمع حتى تكون يدًا واحدة على أعدائها، يحذرونها ويخشون بطشها، وما أحراها أن تعلم أنها بتفرقها وتخاذلها، إنما تشمت عدوًّا مبينًا، وتكمد صديقًا شفيعًا، فأرسل اللّهم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحًا يجمع شتيتها، ويوحد كلمتها، ويعصم أقدامها من الزلل، وآراءها من الخطأ والخطل. آمين».

وقد استمر الشيخ جاويش يشغل رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطني حتى (فبراير سنة ١٩١٢م)، إذ هاجر إلى الأستانة، وأسس بها جريدة «الهلال العثماني» وتولى المرحوم أمين بك الرافعي منذ ذلك الحين رئاسة تحرير صحف الحزب الوطني.

الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور

من أجل الأعمال التي قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية، توجيه الأمة إلى مطالب الخديوي بالدستور؛ وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء[1] على ما طلبته «الجمعية العمومية» في (شهر مارس سنة ١٩٠٧م) من إنشاء المجلس النيابي؛ إذ جاء في هذا الرد المؤرخ (٩ فبراير سنة ١٩٠٨م) ما يأتي:

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برئاسة مصطفى فهمي باشا وأعضاؤها: حسين فخري باشا، سعد زغلول باشا، أحمد مظلوم باشا، بطرس غالي باشا، إبراهيم فؤاد باشا، محمد العباني باشا.

«ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية؛ ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديريات»[(١)].

فكان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهامًا لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري، فاعتزم المترجم رد هذه الإهانة يبعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، يتوجه بها إلى الخديوي، وفعلًا أعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إليه بطلب إنشاء المجلس النيابي؛ وهذا نص الطلب[(٢)].

«مولاي:

إني بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية ألتمس من لدنكم أن تمنحوا رعيتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم إياه في سنة (١٨٨١م) وهو إنشاء مجلس نيابي يكون عونًا لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقًا لميولكم الطاهرة؛ وأنت يا مولاي الأمير، خير من يقدر الدستور قدره؛ لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك التي رقيها أجل أمنيتك.

وتفضلوا يا مليكي بأن تعدوني في مقدمة رعاياك المخلصين».

الإمضاء

وطبع الحزب الوطني عشرات الآلاف من هذا الطلب، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين كافة في جميع الجهات للتوقيع عليها.

فأقبلت الأمة على هذا المشروع عن طيب خاطر إقبالًا إجماعيًّا، وانهالت عرائض الدستور على الحزب وعلى اللواء من العاصمة والثغور والبنادر والأقاليم، والقرى القريبة والبعيدة، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة،

---

(١) محفوظات الجمعية العمومية لدور إنعقاد سنة (١٩٠٩م) وثيقة رقم ٧.

(٢) «اللواء» عدد (٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨م).

والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، فكان لهذه العرائض دوي هائل في البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

وقد سعى الاحتلال لإحباط هذه الحركة؛ إذ سأل أحد أعضاء مجلس العموم السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا عما إذا كان للخديوي أن يمنح مصر دستورًا أو مجلسًا نيابيًّا، فأجابه بأنه لا يمكنه ذلك إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية، فأسرع الحزب الوطني إلى دحض هذا الجواب، وأرسل احتجاجًا إلى السير إدوارد جراي، قال فيه: «يحتج الحزب الوطني بشدة على ما تخوله إنجلترا لنفسها من الحق غير الشرعي في التدخل بين الأمة وأميرها صاحب السلطة في منح أمته الدستور الذي تكرر طلبه».

واستمر الحزب الوطني يجمع العرائض بطلب المجلس النيابي، إلى أن اكتمل لديه الفوج الأول منها، وعليها (٤٥٠٠٠) توقيع، ومن ثَم قابل الفقيد الخديوي عباس الثاني (يوم السبت ٢٥ إبريل سنة ١٩٠٨م)، وعرض عليه أمر هذه العرائض، فطلب إليه تقديمها إلى رئيس الديوان الخديوي أحمد شفيق باشا، فقدمها إليه في (٢٩ إبريل) بخطاب هذا نصه:

«رئيس ديوان خديوي سعادتلو أفندم حضرتلري:

أتشرف بإحاطة سعادتكم علمًا بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجناب العالي الخديوي يوم السبت الماضي عرضت على سموه العمل الذي قام به الحزب الوطني بخصوص طلب مجلس نيابي من سموه، فأمرني -حفظه الله- بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على أعتابه السنية، فبناء على الأمر السامي أقدم لسعادتكم هذه العرائض في أربعة مجلدات تحتوي علي ستمائة وتسعين عريضة عليها ما يزيد عن أربعين ألف توقيع، وإني سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولًا بأول لسعادتكم، سائلًا المولى عزَّ وجلَّ أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال

الأمة، وأن يوفقها إلى منح مصر هذا الطلب المقدس الذي برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه.

وفي الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وفي أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثاني منها، وعليها (١٦٠٠٠) توقيع بخطاب قال فيه:

«سعادتلو أفندم رئيس ديوان عربي وأفرنكي خديوي:

بناء على أمر سمو الجناب العالي الخديوي، سبق قدمنا لسعادتكم في (٢٩ إبريل سنة ١٩٠٨م) عرائض موقعًا عليها من نحو (٤٥ ألف) نفس بطلب المجلس النيابي، والآن أقدم لكم بقية العرائض، وعليها (١٦ ألف) توقيع، ألتمس عرضها على سمو الخديوي المعظم، وأمل الأمة وطيد في أنها تحوز رضاء سموه السامي أفندم».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وعلى رغم ما أبدى الخديوي من ارتياح في بداية الأمر إلى تقديم العرائض إليه، فإنه قابل اتساع الحركة بالفتور، ولم يلبث أن تغير موقفه حيالها، ولعل السبب في هذا التحول ما أدركه من أنها أغضبت الاحتلال، فتنكر لها، وبخاصة لتورطه في السياسة المعروفة بسياسة الوفاق.

وزاد في قوة الحركة عودة القانون الأساسي العثماني، وتنفيذ الدستور في تركيا (يولية سنة ١٩٠٨م)، فكان لإعلان النظام الدستوري فيها صدى كبير في مصر؛ إذ كان أكبر دعاية للدستور في مصر والشرق، وقد حنق الإنجليز من اشتداد هذه

الحركة، وحاولوا من جديد إحباطها، فنشر السير إلدون جورست المعتمد البريطاني حديثًا له بجريدة «المقطم» في (أكتوبر سنة ١٩٠٨م)، أراد به تثبيط عزائم المطالبين بالدستور؛ إذ سأله مندوب المقطم: «قال قوم: إن الحوادث التي حدثت في تركيا أخيرًا أثرت في حكومتكم تأثيرًا شديدًا حتى أن حكومتكم أوصتكم حين عودتكم إلى هنا تدخلوا النظام الدستوري إلى القطر المصري» فكان جواب السير جورست: «هذه إشاعة لا أصل لها؛ فإن ما حدث في تركيا ليس له أقل دخل في مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتي ومقدار ما بلغوه من هذا الاستعداد».

فسأله المندوب: «هل أفهم من هذا القول أن لا أمل لمصر بالحصور على دستور قريبًا؟».

فأجاب: «إنَّ مصر حاصلة على دستور الآن، وأعني به الدستور الذي يتضمنه قانونها النظامي الصادر في سنة (١٨٨٣م)، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعي مع المصريين في توسيع نطاق هذا الدستور تدريجًا على قدر ما تسمح به درجة ارتقاء الأهالي في العلم والمعرفة، أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هي الحال في إنكلترا وفي بلدان أخرى أوربية، فليس عندي على ذلك إلا جواب واحد؛ وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الأن، والتفكير في إدخال تغيير يحدث انقلابًا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

ثم سأله: «إذن حضرتكم لا ترون رأي الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لإعداد المصريين للحكم الذاتي تقوم بتجربة ذلك فعلًا ولو أدت التجربة إلى فشل مؤقت».

فأجاب: «نعم إني لا أرى رأيًا مؤداه أن تقضي البلاد جيلًا أو جيلين وحكومتها مختلة معتلة تجر البلاء عليها في الداخل، وتفقدها الثقة في الخارج، وأنا واثق أن البلاد تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة؛ لأن إدخال النظامات النيابية إلى البلاد،

قبل أن يجيء أوانها يؤدي لا محالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلي قرب اليوم الذي يمكن أن تعطى مصر فيها استقلالها الداخلي».

ثم سأله: «فبماذا تشيرون إذن على الذين يتمنون مجيء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المتكسبة الآن؟».

فأجاب: «أشير عليهم أن يثقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها، وأن يعاونونا في المساعي التي نبذلها الآن في السبيل الذي يبتغونه، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التي يراد إنشاؤها تعمل أعمالًا نافعة في البلاد وتساعد الحكومة في إدارة أحكام البلاد طبقًا لحاجات الأهالي ورغائبهم، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس».

وقد أدرك الفقيد من هذا الحديث المهين أن السير جورست يريد إحباط حركة المطالبة بالدستور، فحمل عليه الحملات الشديدة، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق الحركة، وأرسل احتجاجًا برقيًّا إلى السير جورست قال فيه:

«جناب السير إلدون جورست:

يحتج الحزب الوطني بشدة ضد الحديث الذي جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذي أنكرتم فيه الصفات التي تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابي والحكم الذاتي من أميرها.

والحزب الوطني يصرح بأن مصر أكثر استعدادًا وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوربية، وأن مصر ستظل في سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالها».

ثم كتب مقالًا في (اللواء) قال فيه:

«عاد السير إلدون جورست من بلاده مزودًا على ما يظهر بتعليمات جديدة، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم إبداء رأيه مكتفيًا بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة، بناء على الأسئلة التي يوجهها بعض النواب إلى السير إدوارد جراي، اتخذ

خطة جديدة وهي محادثة أرباب الجرائد، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره في بعض الصحف المنتمية إلى الوكالة البريطانية من زمن بعيد، ويظهر أنه على اتفاق مع السير إدوارد جراي على هذه الخطة الجديدة، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذي عبر عنه هذا المعتمد في مصر في يوم واحد تقريبًا». إلى أن قال:

«وما القصد من كل هذه التصريحات؟ القصدُ منها على ما أرى ظاهر جلي، وهو التأثير على الحركة القائمة الآن بجميع أنحاء البلاد بخصوص طلب الدستور وتخدير أعصاب الأمة بإدخال اليأس على قلوب المصريين؛ فيقبلون الحالة الحاضرة بدون تذمر أو احتجاج، ويتحملون بالصبر كل ما يصدر من الحكومة الحكام، ويزيدون في التملق إلى أصحاب السلطة والتقرب منهم مهما كلفهم ذلك، وهذه الخطة هي نتيجة سياسة (الوفاق) التي وجهت إليها الأنظار والأفكار في خطبتي التي ألقيتها في ١٧ إبريل الماضي».

إلى أن قال: «إن مثل هذه التصريحات لا تميت الشعور بل تزيده قوة على قوة؛ فإن الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها، نبذ بعض أفرادها ما بينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلبًا وقالبًا على المطالبة بحقوق وطنهم، فإن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وأمتنا، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا.

فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس يتسرب إلى قلوبنا، كما لا نترك لتصريحات السير إدوارد جراي منفذًا إلى نفوسنا؛ بل نتبع سبيل الحكمة والسكون الذي اتبعناه للآن.

والواجب على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا في أول اجتماع لهم طلب الدستور، وأن لا يجتمعوا مرة أخرى إلا إذا حصلوا عليه، فإن وجودهم بهذه الحالة بدون رأي معدود، سمح للسير إدوارد جراي أن يقول بأن بمصر دستورًا، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا تعتبر دستورًا في نظرهم، وأنهم

يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل، حتى لا يقال فيهم: إنهم لا يرغبون في هذه المراكز الاسمية إلا طمعًا في الظهور، وإلا فما داموا ودمنا على هذا الجمود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا، فلن يغير الله ما بنا، فقد قال تعالى: {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم}».

محمد فريد

وصل صدى هذه الحركة إلى مجلس شورى القوانين؛ فاجتمع (يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨م)، وأثيرت مسألة المجلس النيابي في الجلسة، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رأيًا على مطالبة الحكومة بإنشائه، وانقسموا إلى فريقين: فريق الأغلبية في جانب تأجيل النظر في الاقتراح إلى الاجتماع التالي، في أول ديسمبر، وفريق الأقلية، وعددهم عشرة فقط، رأوا مطالبة الحكومة فورًا بإنشاء المجلس، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة، وسماهم (العشرة الكرام)، وانهالت عليهم تلغرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف.

وساهم الطلبة في هذه الحركة، فأرسل طلبة الحقوق إلى الخديوي في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م) لمناسبة عودته إلى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم إليه إعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابي، وحدثت في محطة طنطا مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديوي بها في عودته إلى العاصمة، حيث طبع الشباب أوراقًا صغيرة، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور)، وأطاروها فوق الرءوس، ووصل الصالون الخديوي جملة منها، واطلع عليها الخديوي؛ فبدا عليه الاستياء، وتظاهر الطلبة في العاصمة حين مرور الركب الخديوي هاتفين له وللدستور، وكانوا ينادون: «الدستور يا أفندينا!».

ولما قرب موعد اجتماع مجلس شورى القوانين ذكَّره اللواء بواجب المطالبة بالدستور، فاجتمع المجلس يوم (أول ديسمبر سنة ١٩٠٨م) وأصدر بإجماع الآراء القرار الآتي:

«أن يطلب من حكومة الجناب العالي إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية، وأن يكون رأيه تقريريًّا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي، وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومي وأحكام قانون لجنة التصفية، ولا على ما كل يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام، ولا على وركو الأستانة ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات، وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه، وهذا عملًا بالمادتين ١٨، ١٩ من القانون النظامي».

لم تسفر هذه الحركة عن إعلان الدستور في ذلك العهد؛ ولكنها غرست في نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستوري، وكراهيتهم لحكم الاستبداد، فكان لها أثرها في يقظة الشعور الوطني، وارتقاء الأفكار العامة، وتوجه الأمة إلى حقوقها المشروعة في أن تحكم بإرادتها، وتمسكها بالمبدأ الذي صار أساس نظام الحكم في مصر، وهو (الأمة مصدر السلطات)، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها في الدستور، وأصبح حقيقة واقعة، ومن العدل والإنصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله في هذا الشأن؛ إذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التي كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل في سبيل الدستور، وكان الآثر المباشر لها أن سعى الاحتلال إلى تهدئتها بتعديل النظام الشورى الذي كان قائمًا وتوسيعه كما سيجيء بيانه في الفصل الرابع.

الخلاف بين الفقيد والخديوي

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية في وقت عصيب؛ إذ ظهرت فيه «سياسة الوفاق»، والآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها.

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادَّة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديوي عباس الثاني، مما فصلناه في كتابنا عن مصطفى كامل، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديوي للحركة الوطنية، ولم يكن يكتم تأييده لها وإظهار شعوره نحوها، وقد دافع عنها في حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة (١٩٠٧م)، ورد عنها حملات دعاة الاستعمار، إذ قال:

«ولقد أخطأ القائلون: إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب، وحركة تعصب ديني، وإني أنكر ذلك بكل قواي، فإن الشعب المصري طيب بفطرته، نزيه مجدّ، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

ولكن موقف الخديوي قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر في (إبريل سنة ١٩٠٧م)، وتعيين السير إلدون جورست خلفًا له، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين، وبدأت من ذلك سياسة الوفاق بين الخديوي والاحتلال، وظهر تحول الخديوي إلى هذا التفاهم في حديثه مع المستر ديسي الذي نشرته جريدة الديلي تلغراف في (مايو سنة ١٩٠٧م) قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر؛ إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر».

ومعنى هذا الحديث في مجموعه أن الخديوي قد جهر بأنه يرغب في إشراك المعتمد البريطاني في حكم البلاد حكمًا مطلقًا، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث انتقادًا حازمًا، رغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة، قال في هذا الصدد:

«مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله، أن كل مصري صادق الوطنية لا يقبل مطلقًا أن يكون حُكم مصر بيد سمو الخديوي بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني،

أو بيد الاثنين معًا؛ بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية».

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل؛ إذ قصد الخديوي إلى لندن (صيف سنة ١٩٠٨م)، بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذي كان بينه وبين الحكومة البريطانية، وكان يصحبه في هذه الزيارة بطرس باشا غالي وزير الخارجية، والذي على يديه وضعت قواعد هذه السياسة، فتم التفاهم بين الخديوي والاحتلال، وعاد إلى مصر متنكرًا للحركة الوطنية، منضمًّا إلى الاحتلال في مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطني للدستور، واستمراره في التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابي، لما رأى في هذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته، بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسًا للحزب الوطني، جاء في مذكرات فريد ما يأتي:

«في يوم انتخابي طلبني الخديوي بالتليفون، فتوجهت إلى سراي عابدين بعد الظهر، فقابلني على الفور، وهنأني بكل لطف، مؤملًا الخير الكثير من وجودي في مركز الرئاسة، ومن عباراته لي هذه الجملة أو ما معناها: إن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدًّا؛ لأنك لست محتاجًا ولا طالبًا للمال، ولأنك من عائلة خدمت البلاد، ووالدك كان مشهورًا بالعفة والصدق والإخلاص، ولا يمكن للإنكليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة إلخ من هذه العبارات اللطيفة، ثم سألني عن حالة الجرائد، فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأننا وضعنا نظامًا يساعد على بقائها ثم عرض عليَّ استعداده للمساعدة بالمال، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره، وانصرفت، رأى الرجل عقب ذلك بأني لست ممن يطيعون أوامره إطاعة عمياء، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطي من جهة، ويظهر لي التردد من جهة أخرى»[١].

(١) «مذكرات فريد بك» ص٤.

وجاء في «مذكرات أحمد شفيق باشا» رئيس الديوان الخديوي في ذلك الحين (ج٢، ص١٤٥) عن حوادث سنة (١٩٠٨م) ما يؤيد هذا المعنى؛ إذ قال: «حتى كان (يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م) حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب، فانتخب محمد فريد بك بالإجماع، وطلبه الخديوي فهنَّأه وشجعه على الاستمرار في خطة سلفه منوهًا بحسن مركز عائلته المادي والأدبي، وأنه ليس في حاجة إلى منصب أو مادة، وبهذا سيكون وجوده في رياسة الحزب مفيدًا جدًّا، وقد هنأته بدوري أيضًا».

تغير مسلك الخديوي بعد ذلك بإزاء الحركة الوطنية، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال، لم ير بُدًّا من أن يتصدى لمقاومة القوتين معًا، ولم يبال غضبهما ولا تحالفهما، وقد برهن بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون) عرَّض فيها بالخديوي وسياسته الجديدة، وذكَّره بأحاديثه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية.

كتب المقالة الأولى في لواء (١١ إبريل سنة ١٩٠٨م) قبل سفر الخديوي إلى لندن، قال فيها:

«أظهر «سياسي» ممن تهمهم السياسة المصرية تخوفه من تكرر زيارات السير إلدون جورست لسراي عابدين العامرة، وكتب في هذا الموضوع عبارة في الجورنال دي كير الصادر يوم ٨ الجاري، وحقيقةً قد لوحظ أن السير الدون جورست لا يتأخر عن زيارة الجناب العالي كلما يقصد سموه سراي عابدين، وأن هذه الزيارات تكاد تكون دائمًا في ساعة واحدة وهي الساعة الحادية عشرة صباحًا، وربما استمرت إلى الساعة الأولى بعد الظهر، وزادوا بأنه سافر في هذين اليومين للتريض في أملاك الجانب العالي.

ولقد شغلت هذه الزيارات المتزايدة والغير العادية حضرة «السياسي»، وله الحق في أن يضطرب بسببها لحصولها في وقت يشتغل الرأي العام بمسألة هي أم

المسائل، وتخفق لها قلوب المصريين كافة وقلب كل مخلص لمصر؛ ألا وهي مسألة الحصول على الدستور، وهذه المسألة التي يشتغل الحزب الوطني بها الآن ويجمع الإمضاءات بشأنها على عرائض ستقدم قريبًا للجناب العالي الخديوي، يريد هذا «السياسي» أن يجد علاقة بين الاتفاق الودي الحاصل الآن بين قصر الدوبارة وعابدين وبين جواب السير إدوارد جراي على سؤال المستر كتل بخصوص هذه المسألة الهامة؛ مسألة المجلس النيابي، فقال: إنهم يقولون: إن سمو الخديوي يخشى أن حركة الأفكار الحالية التي عمت البلاد تطفو أمواجها على عرشه السامي، ولذلك رأى من الأحوط أن يكلف الوزارة الإنكليزية بمهمة إيقاف هذا التيار أو تحويله وضبطه، على أنَّ عبارة هذا السياسي الصغيرة التي ملؤها المكر، والتي يريد أن تنكمش في إحدى زوايا الجريدة قد حملت أصحاب العقول الثاقبة على التدقيق في بحث هذه المسألة، كما حملت أصحاب النفوس الشريرة أو الضعيفة على مشاركته في خوفه ووهمه؛ ولكن الذين يرون من الواجب عليهم أن يتذكروا وعود الجناب العالي لا يجدون في «ما يقولون» إلا نفثة سياسي متغيظ من عدم وقوفه على سر ما يدور في مقابلات عابدين من الأحاديث، أو صيحة وطني غيور صادق يحمله إخلاصه على التخوف مما عساه أن يكون من النتائج السلبية لهذا التقرب بين الجناب العالي ووكيل الدولة المحتلة، أو كما تقول الجرائد بين السلطتين الشرعية والغير الشرعية، أما نحن فلا ندع لمثل هذه الأقاويل تأثيرًا على نفوسنا (وأغلب ما يقال كذب)؛ لثقتنا في وطنية سمو الأمير وحبه لهذه الأمة الصادقة الولاء، التي لم تدع فرصة حتى تبرهن على تعلقها بعرشه السامي وعائلته الكريمة التي لمؤسسها المرحوم محمد علي باشا الكبير الفضل العظيم في بعثها من تحت طبقات الجهل السميكة التي كانت تغشاها، وفي إخراجها من الذل والاستعباد اللذين كانت ترسف في أغلالهما أجيالًا طوالًا، هذه العائلة المدينة لها مصر بنهضتها وحياتها الجديدتين والتي سيكون على يديها خلاصها من الاحتلال وحصولها على الحرية المنشودة، نعم لا يخطر على بال مصري أن سمو الخديوي المتربي في وسط الأمم

الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري[1] ينخدع بما تزينه له سياسة السير الدون جورست اللينة الملمس، ويضع نفسه فعلًا تحت حماية إنكلترا؛ بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا؛ إن لم يكن أكثر، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حرًّا في بلاده، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه، ولذلك فنحن نلفظ كل «ما يقولون» ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها، وليس في استطاعة أحد أن يوقفها».

محمد فريد

ثم أعاد الكرة بلهجة أشد؛ تبعًا لزيادة الصلات بين الخديوي والوكالة البريطانية، فكتب مقالة ثانية في (سبتمبر سنة ١٩٠٨م)، قال فيها:

«كتبت في ١١ إبريل الماضي مقالة بهذا العنوان في جريدة اللواء أظهرت فيها تخوف بعضهم من كثرة تردد المعتمد الإنكليزي على سراي عابدين، ودافعت عن الجناب العالي، مؤكدًا ثقتي بأن لين السير جورست وابتسامه لا يغران العباس، وأنه لا يجب علينا أن نعلق على هذه السياسة الجديدة سياسة التودد أقل أهمية، وكتبت بهذا المعنى في جريدة الإكلير بعددها الصادر في يونية الماضي، وما زال اعتقادي في حكمة خديوينا العباس يجعلني مرتاح البال من هذه الوجهة؛ إلا أن حديثًا بدأ يدخل الشك في بعض القلوب ويحملها على التخوف من سياسة التقرب، ويرون أن نتائج هذه السياسة أخذت تظهر بوادرها خلال هذا الحديث؛ يقولون: إن القصد منه تثبيط همم المطالبين بالدستور من الجناب الخديوي، وتوجيه أنظارنا إلى لوندرة وجعلها كعبة آمالنا، كما صرح بذلك المعتدلون أصدقاء اللجنة البرلمانية الإنكليزية، يقولون: إنَّ الجناب العالي كان يظهر ارتياحه للحركة الوطنية وللقائمين بها؛ بل

(١) يقصد الإمبراطور «فرنسوا جوزيف» إمبراطور النمسا، وكان الخديوي عباس قبل ارتقائه العرش يتلقى العلم في كلية (الترزبانوم) بالنمسا.

يشجعهم أيضًا على تكوين الأحزاب والأندية السياسية لتنظيم الحركة وتوحيد الكلمة ليكون للمطالبة تأثير فعلي ولا تكون مجرد أصوات تذهب في الفضاء بدون أن تترك في النفوس أثرًا يذكر؛ ليعتقد المحتلون أن الأمة كلها مشاركة في الطلب، ويستدلون على ذلك بما صرح به الجناب العالي لمكاتب الطان وباستقباله لمدام آدم والمسيو بييرلوتي وغيرهما ممن قصد مصر من محبيها المشهورين بالدفاع عن حقوقها، إلا أنهم يقولون: إن قصد سموه من ذلك كان محاربة اللورد كرومر شخصيًّا، لا محاربة الاحتلال، ولا تأييد مطالب المصريين، وإن سموه -حفظه الله- كان يقصد إخراج كرومر من مصر، فاستعمل رجال الحركة الوطنية لهذا الغرض، حتى إذا ما حصل عليه وأتى السير جورست واستعمل لطفه ودهاءه مع سموه، كانت الحركة الوطنية قد اشتدت وقويت وسرت فكرة المطالبة بالجلاء والدستور ووصلت إلى كل طبقات الأمة، وأصبح الوقوف أمامها من أصعب الأمور؛ بل من رابع المستحيلات، يقولون: إنه لما أعيد الدستور للدولة العلية زاد أمل المصريين في الحصول على دستورهم وقاموا بتلك المظاهرات السلمية في القاهرة وفي جميع أنحاء القطر، ووصل صداها إلى أوربا والأستانة، ورأى الجناب العالي إجماع الأمة على طلبه وإصرارها على نيله مهما كلفها من المساعي والمجهودات، بل من الأموال والأنفس، فأفهمه بعض رجال بطانته ومن يلتصقون بهم ممن يحول الدستور بينهم وبين أعمالهم المشهورة، أن الإنكليز لا يوافقون على منح الدستور، وأن رجال الحركة الوطنية يحرجون مركز سموه بإلحاحهم، وأنه من الضروري السعي في تثبيط هذه الحركة.

إلا أن نتيجة هذه السياسة، سياسة تخدير أعصاب الأمة، ربما جاءت على عكس ما يتوهمون؛ فإن الحركة كما قلنا شديدة وتيارها قوي جارف، ولا بد من نيل الأمة الدستور، رضيت بطانة الأمير أم لم ترض، يقولون: إن حالة السراي تكاد تشبه الآن حالة «يلدز» أيام عزت العابد وأبي الهدى وغيرهما، فيحول رجالها بين الأمير وبين طلبات الأمة العادلة؛ خوفًا على منافعهم الخصوصية، فليست الأحزاب المخلصة

لسموه هي التي تحرج مركزه؛ بل إن هؤلاء هم الذين يحرجون مركز جنابه بحيلولتهم بين سموه وبين رعيته المخلصة فتعتقد الأمة أن سموه كان يمنيها بالدستور لغاية مخصوصة، ولما نالها قلب لها ظهر المجن».

وختم الفقيد مقالته بقوله: «ولا نقصد الحكومة الإنكليزية مطلقًا، ولو كان نيلنا الدستور معلقًا على طلبه منهم، فخير لنا أن نبقى بلا دستور من أن نناله بالاعتراف بأن للإنجليز حقًّا أو شبه حق في بلادنا، مهما رمونا بالتهور أو التطرف، فلهم دينهم ولنا دين».

سفره إلى أوربا ودفاعه عن القضية الوطنية

قصد فريد إلى أوربا في (مايو سنة ١٩٠٨م) للدفاع عن القضية الوطنية، كما كان يفعل مصطفى كامل، فعرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا، ونشر المقالات والأحاديث في الصحف؛ تعريفًا للرأي العام بالمسألة المصرية، ودفاعًا عنها، وقد برهن بذلك للعالم الأوربي على قوة الحركة الوطنية، وأنها لا تقوم بقيام شخص، ولا تسقط بموته.

والتقى بكثيرٍ من رجال السياسة والقلم في فرنسا، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية، وذهب إلى إنجلترا، وشرح لذوي الرأي فيها حقائق المسألة المصرية؛ لكي لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطاني.

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا، واتصاله برجال السياسة فيها، عن التمسك بمبدأ الجلاء؛ بل كان يعلنه في أحاديثه معهم.

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم في حديثٍ له معه: «ماذا يطلب الحزب الوطني من إنجلترا؟». فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا سوى الجلاء؛ فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وأشار عليه المستر «روبرتسن» العضو بمجلس العموم أيضًا والمستر «بريلسفورد» مدير جريدة الديلي نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء؛ لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا، فرفض هذا الشرط، وقال في هذا الصدد:

«إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطًا، لا يمكن أن نقبله مطلقًا، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدواني وهو الاحتلال، وهذا محال».

ولخص مطالب مصر في المسائل الآتية:

أولًا: الجلاء عن مصر.

ثانيًا: إنشاء مجلس نواب.

ثالثًا: تأسيس حكومة أهلية محضة.

احتفال الشباب بالفقيد

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية والمبادئ الصادقة، فلا غرو أن وجد من الوطنيين تأييدًا وترحيبًا به، وقد احتفل به شباب مصر في البلاد التي مرَّ بها بأوربا، فحين كان بإنجلترا زار (أدنبره)، حيث أقامت له الجمعية الإسلامية مأدبة في (مايو سنة ١٩٠٨م) حضرها اللورد حاكم المدينة، وخطب فيها الدكتور محمد بدر رئيس الجمعية، ثم خطب الفقيد مناديًا «بضرورة الجلاء»، لكي تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الإنجليزية، وتكون معها لا عليها، إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى[١]، وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرًا، وأقامت (الجمعية المصرية) بإكسفورد حفلة تكريم له وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون

(١) «مذكرات الفقيد» ص٥.

(يوم ٨ يولية سنة ١٩٠٨م) حفلة شاي ترحيبًا وتكريمًا له على جهوده، وخطب فيها الدكتور محمد عبد السلام الجندي، منوهًا بجهاده وفضله على الحركة الوطنية.

ولما مر بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له، خطب فيها الأمير أفندي العطار ومراد أفندي الحسيني رئيس جمعية مصر بلوزان.

عودته إلى مصر

وعاد إلى مصر في (منتصف يولية سنة ١٩٠٨م) وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه، فقد قوبل من الشعب مقابلة حماسية رائعة في الإسكندرية، وسيدي جابر، وفي محطات دمنهور وكفر الزيات، وطنطا، وبنها، ومحطة العاصمة، وأظهرت الأمة في استقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه، وإعجابها بجهوده المتواصلة في مصر وأوربا.

قضية الكاملين

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش

(يولية-أغسطس سنة ١٩٠٨م)

أقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء، بتهمة إهانة وزارة الحربية، ونشر أخبار مثيرة للخواطر عن حادثة عرفت بحادثة (الكاملين)، وخلاصتها أنه وقعت في بلدة الكاملين ثورة برئاسة زعيم يدعى الشيخ عبد القادر، فجردت عليها الحكومة قوة من الجيش، نكلت بالثائرين، وقتلت عددًا كبيرًا منهم، وقبضت على زعيم الثورة وكثير من أتباعه، وقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة المدنية الكبرى طبقًا لنظام العقوبات في السودان، واستمرت المحكمة منعقدة من (يوم ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ إلى ٢٣ منه)، وفي اليوم المذكور أصدرت حكمها على اثني عشر شخصًا منهم الزعيم عبد القادر بالإعدام، وعلى ثمانية بالسجن المؤبد، ومصادرة أملاكهم، ولما عرض الحكم على حاكم السودان العام، استبدل بحكم الإعدام السجن المؤبد، مع مصادرة أملاك المحكوم عليهم، وقد

ترامت أنباء الحادثة والمحاكمة إلى مصر، وتضاربت فيها الروايات، وأمسكت الحكومة بادئ الأمر عن نشر أنبائها، فنشر اللواء في عدد (٢٨ مايو سنة ١٩٠٨م) النبأ الذي ورده عنها تحت عنوان (دنشواي أخرى في السودان - ٧٠ مشنوقًا و١٣ سجينًا)، وذكر أنه حكم بالإعدام على سبعين رجلًا وبالسجن على ثلاثة عشر، وأنه أعدم من المحكوم عليهم أربعون شخصًا، وقد صححت وزارة الحربية تفاصيل الخبر، ونشرت الصحف ومنها اللواء بلاغ الوزارة، وفي (٣١ مايو) نشر اللواء مقالة تحت عنوان (الحكم على أتباع الزعيم عبد القادر) أظهر فيها الشك في بلاغ وزارة الحربية، وقال: إن عدد المحكوم عليهم بالإعدام يزيد عن اثني عشر شخصًا. فعدَّت الحكومة هذه المقالة إهانة لوزارة الحربية، كما عدَّت المقالة الأولى إذاعة لأخبار كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العام، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ جاويش لمحاكمته عن التهمتين، وقد نظرت القضية في (شهر يولية سنة ١٩٠٨م) أمام محكمة عابدين الجزئية برياسة المرحوم محمد بك السبكي قاضي المحكمة، وجلس في كرسي النيابة عطية بك حسني رئيس نيابة مصر، وكانت القضية من القضايا السياسية الهامة في ذلك العهد، وتولى الدفاع فيها عن الشيخ جاويش الأساتذة أحمد بك لطفي وإسماعيل شيمي بك ومحمود بك فهمي حسين. وبعد أن سمعت الحكومة مرافعة النيابة ودفاع المحامين، أجَّلت إصدار الحكم أسبوعًا لـ(يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨م)، وفيه قضت ببراءة الشيخ جاويش من تهمة نشر الخبر الكاذب، ومعاقبته بغرامة عشرين جنيهًا عن تهمة إهانة وزارة الحربية، فاستأنف الحكم، كما استأنفته النيابة لقلة العقوبة، ونظرت القضية يوم (٣٠ أغسطس) أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برياسة محمود رشاد بك رئيس محكمة مصر، وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكي أبو السعود بك القاضيين؛ فقضت ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهمتين، فكان لهذا الحكم دوي استحسان كبير، وانهالت على اللواء تلغرافات التهنئة ورسائل الإعجاب بعدل

القضاء، وكانت هذه القضية فوزًا كبيرًا للحركة الوطنية، وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هيبة الوزارة.

خطبة الفقيد بالإسكندرية
(١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨م)

ألقى الفقيد بمسرح زيزينيا بالإسكندرية (مساء يوم السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨م) خطبة جامعة عن الحالة السياسية في البلاد، كان الإقبال على سماعها عظيمًا؛ إذ بلغ عدد الحاضرين في مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفي الطرق المؤدية إليه نحو عشرة آلاف شخص، وقد بدأ خطبته بتهنئة الأمة العثمانية على إعلان الدستور، ودعا الأمة المصرية إلى مضاعفة جهودها لنيل دستورها، وعرج على الحركة الوطنية في مصر، ونادى بالتمسك بالجلاء، واستنكر ما كانت الأحزاب الأخرى تدعو إليه من توجيه طلبات الإصلاح إلى الحكومة البريطانية، والتنازل عن الجلاء، وطعن على وفد من المعتدلين ذهبوا إلى لندن لهذا الغرض في صيف ذلك العام. قال في هذا الصدد ما يأتي:

«يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب، كثيرة الجيوش والأساطيل، إن هذا المطلب يعد تهورًا -بل جنونًا- إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها؛ أي أننا لا نطلب الجلاء أبد الآبدين؛ حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها يومًا من الأيام هذه القوة الهائلة، فكأنهم يقولون للمصريين: اقبلوا الاحتلال شاكرين، وامتثلوا لحكم القوة صاغرين، فإن الحق في جانبها دائمًا، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء، وسموا هذا التحول اعتدالًا في المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه، وأخذوا من ثَمَّ في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة، تعميةً على الرأي العام وتضليلًا له، واغترارًا بوعود بعض أعضاء مجلس النواب الإنكليزي الذين ألفوا ما سموه (اللجنة البرلمانية المصرية)

لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة، وقد كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية، كأن مصر أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة إنجلترا عن إدارتها! واستبشر بعض البسطاء خيرًا بهذا الاهتمام الظاهري، الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز، ألا وهو الجلاء العاجل.

ثم ترقت هذه الفكرة المضرة؛ فكرة السكوت عن الجلاء وعدم المطالبة به تصريحًا، حتى أن بعض الأحزاب لم يذكره في برنامجه، بل اكتفي بالتذكير بالوعود، فإذا ما اعترض عليه قال: إن الجلاء من ضمن هاتيك الوعود التي يطلب الوفاء بها، وإذا لامه أصدقاؤه الإنكليز قال: إني لا أطلب الجلاء؛ بل وضعت هذه الجملة المبهمة حتى لا يرميني المصريون بالخيانة، فهكذا السياسة وهكذا الدهاء.

بعد ذلك ظهرت فكرة إرسال الوفود إلى لوندرة، لا لطلب الجلاء أو الاحتجاج على دوام الاحتلال؛ بل لاستعمال الاستعطاف والخنوع في طلب بعض إصلاحات داخلية محضة كالتي نطلبها يوميًّا على صفحات الجرائد، فدُبرت هذه الوفود بالطريقة التي علمها العموم، أي بالاتفاق بين أعضاء اللجنة البرلمانية وأصدقائهم هنا، وبقي الأمر مخفيًّا حتى لا تنتقده الجرائد بما يستحق إلا قبل سفر الوفد بيومين؛ إذ دعي أصحاب الجرائد في (يوم ١١ يولية سنة ١٩٠٨م) للاجتماع في إحدى قاعات الكونتنتال في ١٢ منه، وكان السفر مقررًا من قبل في ١٣ منه، مع أنه مما لا شك فيه أن هذا الوفد كان أمره مقررًا من قبل، وكنت قد سمعت عنه بباريس من بعض إخواننا المصريين الواقفين على دخائل الأمور، وسررت جدًّا لما علمت أن أغلب من عرضت عليهم هذه المهمة رفضوا قبولها، وكان مخبري يؤمل أن الوفد لا يتألف، ولكن بمجرد أن وطئت قدمي أرض الإسكندرية في صبيحة ١٤ يولية علمت بأن المساعي التي بذلت في هذا السبيل قد نجحت، وأن الوفد قد سافر، ثم

قرأت الخطابة التي ألقاها رئيسهم وفيها برنامجهم، فألفيتها كما كنت أخشى؛ أي خالية من المطالبة بالجلاء، لا تحتوي كلمة ما على الاحتلال، وأن جميع طلباته مقصورة على بعض إصلاحات داخلية، وعلى طلب المجلس النيابي بطريقة تدريجية، وبها شيء يسير عن طلب قيام إنجلترا بعهودها، فكتبت ما أعتقده فيه وما علمته عنه وعن كيفية تدبيره في مقاله نشرت في لواء (يوم السبت ١٨ يولية الماضي)، إلا أن بعضهم اعترض عليَّ بأن الوفد سيعمل عملًا ما قمت بشيء منه بلوندرة، وما كان يعمله المرحوم مصطفى باشا كامل؛ ولكن نسي هؤلاء المعترضون أني لم أقصد الحكومة الإنجليزية، ولم أطلب من الأمة الإنجليزية إلا الجلاء، كما يشهد بذلك حديثي مع المستر كتل العضو الأيرلندي بمجلس النواب الذي نشر في جريدة (فريمانس) وإن تكلمت عن الإصلاح في بعض الجرائد فليس في صيغة الطلب أو الالتماس؛ بل لشرح أماني المصريين واحتياجاتهم، كما رأيتم في المقالة التي نشرتها في الديلي نيوز في ٢١ الماضي، ونشرت ترجمتها في اللواء. أما هذا الوفد فلم يذكر الجلاء، بل أهملوا التذكر بوفاء العهود، واقتصروا على طلب ما يختص بالتعليم «من تلك الأمة العادلة التي لها الرقابة العليا على مصر».

كيف يجوز لمصري أن يقول بهذه الرقابة أو يعترف بها، ويقبل أن يرمي أمته بالقصور وعدم الصلاحية لإدارة شئونها بنفسها، وكيف يجوز لمصري أن يسكت عن الاحتلال وعن طلب الجلاء، ولا يجعله في مقدمة أمانيه التي يجهر بهما صباح مساء، أو كلمته التي يسبح بها في الغدو والآصال؟ نعم هي الكلمة التي يجب على الأمهات تلقينها لأولادهم قبل الفطام، فينطقون بها وقتما يقولون: أماه. نعم يجب عليهنَّ تعليمهم النطق بهذه الكلمة التي معناها خلاص أمهم الحقيقية، وهي مصر، من ربقة كل احتلال أجنبي.

ولذلك أعلن هنا أننا براء من كل شخص أو جماعة يقولون بغير الجلاء أو يرضون بالاحتلال، أو يسكتون عنه مرضاة لجماعة من مجلس النواب الإنجليز

يغررون بنا ويوهموننا بالمساعدة على نيل الاصلاح، إن نحن قبلنا الاحتلال أو سكتنا عنه.

كيف نقبل الاشتراك في العمل مع قومٍ هذا مبدأهم؟! وتلك غايتهم، وأي إصلاح يرجى ممن يسعى لابتلاع بلادنا بطريقة قانونية، بعد أن احتلها بطريقة غير شرعية؟ وكيف نساعد المغتصب على تأييد اغتصابه، أو على إعطاء هذا الاغتصاب الشكل القانوني الذي لم يحصل عليه للآن؟ إن كل ما طلبه هذا الوفد سنحصل عليه في وقت قريب، حينما يرد إلينا الدستور الذي لا نطلبه إلا من الخديوي المعظم، فلتكن كل قوانا وكل مساعينا موجهة إلى نيل هذا الدستور الذي أصبح على الأبواب».

ثم دعا الفقيد إلى تدعيم وحدة الأمة، وتوطيد روابط الإخاء بين المسلمين والأقباط، وختم خطبته بقوله: «اطلبوا الدستور من الجناب العالي الخديوي، قدِّموا العرائض بهذا المطلب الجليل الذي لا قوام لنا إلا بعد نيله، وانبذوا الشقاق والاختلاف الديني، وكونوا جميعًا إخوانًا أبناء وطن واحد؛ أي كونوا مصريين قبل كل شيء».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين في معظم مواضعها، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور.

خطبته بالقاهرة لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨م)

وألقى بالقاهرة في مسرح عباس (سينما الكوزمو الآن) خطبة أخرى (يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨م) لمناسبة ذكرى (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢م) الذي دخل فيه الإنكليز عاصمة البلاد عقب هزيمة (التل الكبير)[1]، وأراد بإلقائها في هذا اليوم أن

(١) راجع في وصفها كتابنا «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي» ص٤٤٨ وما بعدها، (طبعة سابقة).

تكون بمثابة احتجاج قوي رائع على الاحتلال البريطاني وإعلان عدم مشروعيته، وقد غص المكان بالألوف من الوطنيين، وبُدئ الاجتماع بعزف السلام الخديوي، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب الوطني لأول مرة، فاشتدت حماسة الحاضرين، وألقى الفقيد خطبته، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عامًا على دخول الإنجليز مصر، وقال: «إنَّ الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكي استقلالنا». وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها، عرج على الذكريات الأليمة في تاريخ مصر بعد الاحتلال، ثم دعا إلى التمسك بالجلاء، وحمل على سياسة الأحزاب التي كانت تدعو إلى التهاون في أمر الجلاء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالإصلاحات الداخلية، وأبان خطر هذه السياسة، قال:

«فمتى نحتفل يا قوم بالجلاء ونصبح أحرارًا حقيقة في بلاد حرة؟ يكون ذلك إذا فهمنا المهمة التي انتحلها الإنجليز لأنفسهم وأثبتنا بأنها انتهت من زمان بعيد، كما اعترف بذلك المستر جلادستون في كتابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في سنة (١٨٩٥م) حيث قال: إنَّ زمن الاحتلال قد فات منذ سنين.

من بعد أن قال هذا القول القاطع، يوجد من بيننا من قول عكس ذلك، وبأنه من التطرف والهوس أن نطلب الجلاء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء، وأنه ما دامت الأمة غير متعلمة كالأمة السويسرية أو الفرنسية مثلًا فلا بد من وجود مشرف علينا!

من بعد أن قال جلادستون هذا القول القاطع، يوجد من بيننا من يقول بمسالمة الإنكليز وطلب المعونة منهم على إدخال الإصلاحات اللازمة، حتى نضارعهم علمًا وقوة، ولا بأس علينا لو سكتنا عن طلب الجلاء مؤقتًا كي ننال هذه المساعدة التي لا قوام لنا بدونها على ما يقولون، وعلى هذه القاعدة المشئومة سار بعضهم؛ ولكنه لم ينل إلا الخذلان، ولم يتبعهم أحد فعادوا خاسرين. ما هو هذا الإصلاح الذي يرجى

أن يساعدنا الغاصبون على الحصول عليه؟ أهو تعليم الأمة، وقد قال السير جورست في تقريره عن سنة (١٩٠٧م): إن الأمة لم تستعد بعد لأن يجعل التعليم الابتدائي فيها عامًّا مجانيًّا».

الشجاعة الأدبية

ثم دعا إلى الشجاعة الأدبية والجهر بالحق، ومحاسبة الكبراء والعظماء على أخطائهم، وانتقد سياسة المجاملة في الحق، قال:

«إن من أسباب تأخرنا السياسي المحاباة والمجاملة في المعاملات السياسية وغيرها، فإن أخطأ أمامنا كبير حسبنا من عدم اللياقة وقلة الأدب أن ننبهه إلى خطئه، وإذا سألنا حاكم أو عظيم عن رأينا في أمر اجتهدنا في جعل الجواب أقرب إلى ما يعتقده هو، لا إلى ما يعتقده المسئول، وهو نقص في تربيتنا السياسية وأخلاقنا القومية، فيجب على كل منا أن لا يحابي في الجواب، أو يخفي فكره السياسي إن سئل عنه؛ بل يجب أن نحتج على كل كلمة نسمعها مخالفة لرأينا، ونناقش قائلها بالتي هي أحسن، نعم يجب على كل إنسان ذي فكر ورأي أن لا يجامل أو يحابي فيما يقدح في عقيدته السياسية، بل يدافع عنها ما استطاع، وإني أول من يقبل هذا المبدأ الشريف، وأطلب من حضراتكم إظهار نفوركم مني لو أتيت في خطاباتي أو كتاباتي ما يخالف مبادئ حزبنا؛ بل يجب عليكم في مثل هذه الحالة أن تسكتوني بل تنزلوني عن منصة الخطابة. يا قوم إياكم والمحاباة في الحق، يا قوم إياكم والمجاملة في الوطنية، فهذه علامات على ضعف الأخلاق، ذلك الضعف -بل ذلك الداء الدفين- الذي يجب علينا محاربته بكل قوانا».

العلم والوطنية

وحمل على فكرة من كانوا يقولون: إن العالم يجب أن يكون بعيداً عن السياسة، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية، قال:

«يقولون دائمًا: إن السياسة والعلم لا يجتمعان، وإن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم، كأن العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأي القائل: «بأن لا وطن ولا وطنية» فلا يهتمون بشئون بلادهم، ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسمًا.

تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسي الذي اكتشف مكروب الكلب، واكتشف علاجه، وقضى حياته في خدمة علم المكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة، طبقت شهرته الآفاق، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم، ومن بينهم إمبراطور الألمان، فرفض نيشان هذا الإمبراطور العظيم لأنه عدو بلاده وقاهر أمته والمحتلة جنوده للألزاس وقسم عظيم من اللورين، فكتب إليه الإمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالمًا والعلم لا وطن له، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة: «نعم إن العلم لا وطن له؛ ولكن للعالم وطنًا». وأصر على الرفض والإباء. يا قوم انظروا إلى ما فعله هؤلاء العظماء، وما يفعله بعض أكابرنا أصحاب الألقاب الضخمة، فإنهم يتحلون بحمل النياشين الإنكليزية، ويقبلون أن يلقبون بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والألقاب الإنجليزية نتأكد أننا أصبحنا في عداد الأمم الحية».

ثم تكلم عن إفساد الاحتلال للإدارة والجيش، قال:

«هل يرجى إصلاح من الإنجليز، وهم الذين أفسدوا نظام الإدارة وأتوا إلينا بشبان من بلادهم لا يعلمون شيئًا من أخلاق الأمة المصرية ولا عوائدها، وقيدوا

المديرين حتى في أصغر الأمور، فاختل الأمن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الأهالي بسلطة الحكومة، وعدم مساعدتهم لها على إظهار حقيقة الوقائع الجنائية..

الاحتلال والجيش

هل يرجى منهم إصلاح، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصري يحمي ذمارها، أو يدافع عند كل طارئ، حتى نكون دائمًا مفتقرين إلى حماية الجنود الإنكليزية. الجيش المصري لا يزيد عن عشرة آلاف جندي، كثير منهم من السودانيين، وهو مشتت في أنحاء السودان كتائب صغيرة، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الأميال، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة، كما حصل في حادثة الكاملين.

ماذا أقول؟ كيف يرجى إصلاح من سالب استقلالنا؟! كيف ترجى مساعدة غاصب في ابتلاع بلادنا؟ يا قوم لا نغش أنفسنا، نحن لا نسعد إلا إذ اتحدنا ونبذنا الاختلافات، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا، وصرنا حزبًا واحدًا يشد بعضه بعضًا، ويد الله مع الجماعة».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، واقترح على الحاضرين إرسال تلغراف بهذا المعنى إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا، وهذا نصه:

«إنَّ الحزب الوطني يحتج على الاحتلال وعلى دعوى إنجلترا بأن مهمتها إصلاح القطر المصري، ويطلب منها الجلاء لانتهاء مهمتها من سنين». فوافقوا عليه بالإجماع، وهتفوا بحياة مصر والاستقلال.

إضراب عمال اللواء وتطوع الشباب في إصداره

بعث الفقيد بجهاده المتواصل روح الإخلاص والحماسة في نفوس الشباب، وغرس في قلوبهم مبدأ الوطنية الصادقة وإنكار الذات، وقد تألف منهم جنود للوطن متطوعون لكل خدمة عامة، وظهر تطوعهم للعمل في اللواء حين وقع إضراب عماله في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)؛ فقد أضرب هؤلاء لأسباب شخصية، لا تمت إلى الحق في شيء، وإنما حرضهم على ذلك بعض خصوم الحركة الوطنية، وقد هددوا بتعطيل الجريدة ومنع إصدارها حتى تجاب مطالبهم، فما أن علم الشباب من طلبة المدارس العليا بنبأ هذا الإضراب حتى هرعوا متطوعين للعمل بدلًا من العمال المضربين، واشتغلوا في صف حروف الجريدة، فلم يقف صدورها يومًا واحدًا، وبذلك أذعن العمال وعادوا للعمل خاضعين.

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم عرض الجيش الإنجليزي

(٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨م)

اعتاد الإنجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا، ثم بعيد الملك إدوارد السابع، وذلك بعرض الجيش البريطاني في ميدان عابدين، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض، ثم خلفه في ذلك السير إلدون جورست، ولم يكن الخديوي عباس يحضر هذه الحفلات؛ ولكنه بدأ يحضرها لأول مرة في عيد ميلاد الملك إدوارد السابع (يوم ٩ نوفمير سنة ١٩٠٤م)، ووقف تحت العلم البريطاني في ميدان عابدين إلى جانب اللورد كرومر، وشهد العرض حتى نهايته، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقادًا شديدًا، مما اضطر «المعية»[1] إلى إصدار بلاغ رسمي

(١) حاشية الخديوي.

نسبت فيه حضور الخديوي إلى المصادفة[١]؛ ولكن الخديوي حضر الاحتفال في العام التالي (نوفمبر سنة ١٩٠٥م)، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف في اللواء[٢]، ثم وقعت حادثة دنشواي في (يونية سنة ١٩٠٦م)، وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال، فعدل الخديوي عن حضور العرض في (نوفمبر سنة ١٩٠٦، ونوفمبر سنة ١٩٠٧م)، فلما جاء (نوفمبر سنة ١٩٠٨م) كانت «سياسة الوفاق» قد ظهرت بوادرها، فخشي المترجم أن يعود الخديوي إلى حضور العرض والوقوف تحت الراية البريطانية، فنبهه إلى الامتناع عن حضور الاحتفال، وكتب (اللواء) (يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨م) في هذا الصدد ما يأتي:

«إنا نؤمل أن يجري الأمير على خطته في العامين الفائتين، وإذا أراد فليشرف على الاستعراض من القصر كما كان يفعل المرحوم توفيق باشا، وليثق سمو أميرنا المحبوب أنا نغار على كرامته أشد الغيرة، ولذلك نكره له أشد الكراهية أن يقف تحت الراية الإنجليزية، وليذكر سموه كم لقينا من أمة هذه الراية، وليذكر اتفاق الموظفين الإنجليز على عدم الاشتراك في العيد المئيني لجده محمد علي، ثم إذا شاء فليذكر حادثة الحدود، ثم ليذكر دنشواي وما نابنا فيها من الآلام القلبية، ثم إذا استزاد فليذكر موقف اللورد كرومر في خطبة الوداع، وكم عرَّض بسموه تعرضًا شنيعًا وتهدد بلاده بالاحتلال الدائم. على أنا نميل أخيرًا إلى تصديق ما روته جريدة الإيجبت من أن سموه وحضرات النظار (الذين تقرر اجتماعهم في ذلك اليوم) سيقتصرون على الإشراف على الاستعراض دون النزول إلى الميدان. وإذا كان هذا صحيحًا كان واجبًا على المعية أن تعلنه لكي تطمئن تلك القلوب التي لا تدري ماذا يأتي به الغد».

---

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص١٨٥ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

(٢)راجع تفصيل ذلك في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ١٨٥ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية .

وقد كان ما طلبه «اللواء»، واكتفى الخديوي بالإشراف على العرض (يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨م) من شرفة قصر عابدين. وحدثت في هذا اليوم مظاهرة وطنية لم يسبق لها مثيل في الاحتفالات السابقة؛ ذلك أن مدرسة الحقوق كانت ملاصقة للقصر (مكان قشلاق الحرس الجمهوري الآن)، فأجمع طلبتها على الاجتماع في ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان، والمقابل لشرفة القصر؛ فلما ابتدأ العرض وأخذ الجيش البريطاني يتحرك، هتف الطلبة جميعًا (يعيش الخديوي! يعيش الاستقلال!). وما كاد هذا النداء يصل إلى أسماع الجمهور الذي كان يشاهد العرض، حتى فيهم فعل السحر، وهتفوا مثله، ثم استمر طلبة الحقوق في هتافهم عاليًا، وكرروه مرارًا، حتى غلب على هتاف الجنود، وأضاع هيبة الاحتفال، فكان لهذه المظاهرة الرائعة أثر كبير في النفوس؛ إذ كانت الأولى في نوعها؛ وأعجب الرأي العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف.

ولا مظاهرة الرهبة التي كانت ماثلة في العرض العسكري، وانهالت تلغرافات الإعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة، وحنق الإنجليز على هذا الحادث الذي عكر صفو الاحتفال فتحدثوا في نقل المدرسة من مكانها إلى مكان آخر؛ وتردد صدى هذه المظاهرة في الخارج، فنشرت جريدة «الطان» الباريسية نبأ برقيًّا عنها نشر في عدد (١٠ نوفمبر) قالت فيه:

«إن طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الإنجليزي في عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى؛ إذ صاحوا مرات متوالية (ليحيى الاستقلال)، وأجابهم بنفس الهتاف من كان في الخارج من المصريين».

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور في ميدان عابدين (يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩م)، إذ وقف الطلبة في فناء المدرسة، ولما استقر السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في مكانه بالميدان ورفع العلم البريطاني إيذانًا بابتداء العرض، هتفوا جميعًا: (ليحيى الاستقلال! لتحيى الحرية!) بالعربية والفرنسية،

وكرروا هذا النداء ثلاثًا. وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الإنجليز (ليحيى الملك!)، فأجابتهم الأهالي الذين كانوا موجودين بالميدان (ليحيى الاستقلال!) ثلاثًا، فكان لهذا الهتاف دوي هائل اخترق الفضاء، وأعاد إلى الأذهان ذكرى مظاهرة العام السابق.

استقالة وزارة مصطفى فهمي باشا وتأليف وزارة بطرس باشا غالي

(نوفمبر سنة ١٩٠٨م)

طال العهد بوزارة مصطفى فهمي باشا؛ إذ كانت تتولى الحكم من (نوفمبر سنة ١٨٩٥م)، وهي وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطاني[١].

وقد أدرك الاحتلال -وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر- ضرورة إحداث تغيير في الوزارة، لكي تتألف وزارة جديدة قد لا تتهم بأنها صنيعة الاحتلال، ولكنها في الواقع تنفذ سياسته في محاربة الحركة الوطنية، فتتحمل بعض التبعة في هذه الخطة، وتوزع المسئوليات بينها وبين الاحتلال، فلا يتجه السخط إلى الاحتلال وحده.

فهذا التغيير الوزاري كان إذن فكرة إنجليزية، نفذها مصطفى فهمي باشا، كما كان ينفذ كل أمر يصدر إليه من الوكالة البريطانية، فقدم استقالته في (١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨)[٢] ونسبها «لاعتلال صحته»، فعهد الخديوي إلى بطرس باشا غالي وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة في (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨م)[٣] فألفها في

---

(١) راجع تاريخها في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص٣١٣ وما بعدها (الطبعة الأولى) وفي الطبعات التالية.

(٢) «الوقائع المصرية» عدد (١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨م).

(٣)الوقايع المصرية عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨ .

اليوم نفسه، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة، سوى بطرس غالي باشا وسعد زغلول باشا، ودخلها أربعة وزراء جدد، وهم: محمد سعيد بك (باشا)، وحسين رشدي باشا، وإسماعيل سري باشا، وأحمد حشمت باشا، فتألفت كما يأتي:

بطرس غالي باشا للرئاسة والخارجية، سعد زغلول باشا للمعارف، حسين رشدي باشا للحقانية، محمد سعيد بك (باشا) للداخلية، إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية والبحرية، وأحمد حشمت باشا للمالية.

وقد استقبل (اللواء) الوزارة الجديدة بالإعراب عن أمل الأمة في أن تعلن الدستور؛ وكتب الفقيد في هذا المعنى مقالًا بعنوان «الوزارة الجديدة» قال فيه:

قد استقالت الوزارة الفهمية بعد أن تربعت في دستها ثلاث عشرة سنة كانت فيها مثال الطاعة والامتثال لأوامر المحتلين؛ بل كانت عونًا لهم على سمو الأمير في كثر من الحوادث، كما كانت المنفذة لإشاراتهم ضد الأمة، قد استقالت ولم يبق من أعضائها في الوزارة الجديدة إلا صاحب السعادة بطرس باشا غالي، وسعد باشا زغلول، وترك الباقون المناصب دون أن يترك أحد منهم في نظارته أثرًا حسنًا يذكره التاريخ، مكثت تلك الوزارة مدة ثلاثة عشر عامًا، وهي مدة كافية لإحياء أمة بأسرها، وإخراجها من الظلمات إلى النور، ومن ضيق الجهل إلى بحبوحة العلم، ولكنهم آثروا إرضاء أصحاب السلطة، فاكتفوا بالراتب الضخم، ولم يعبأوا، سخطت الأمة عليهم أو رضيت عنهم، فذهبوا غير مأسوف عليهم.

اختار سمو الأمير سعادة بطرس باشا غالي لرياسة الهيئة الحكومية الجديدة، ووافقه المعتمد البريطاني بعد استشارة نظارة خارجية إنجلترا على ما يقال، ولم تختره سموه إلا لثقته به وخبرته له السنين الطوال؛ إذ كان يعتمد على سعادته في حل كثير من المشكلات التي كانت تقع بين سموه وبين اللورد كرومر، ونحن لا نبدي رأيًا في سعادة الرئيس الجديد؛ بل نجتهد في نسيان ماضيه، ونأمل أن يمحو بخدماته الجديدة ما نقش في الأذهان من تأثير أعماله الماضية، ونحكم على أعماله في مركزه

الجديد، وكذلك نفعل مع سعادة أحمد باشا حشمت، ونأمل منه أن ينفع البلاد بعلمه الواسع في مركزه الجديد كما خدمها في النيابة العمومية».

إلى أن قال:

«كل أعضاء هذه الوزارة من رجال العصر المتعلمين، فمنهم أربعة من حائزي الشهادات العالية في العلوم الحقوقية، هم: حسين رشدي باشا، وسعد باشا زغلول، ومحمد بك سعيد، وأحمد باشا حشمت، وواحد من أكبر مهندسي العالم بشهادة الخاص والعام، وهو إسماعيل باشا سري، أما رئيسهم فإنه لم يكن من حائزي الشهادات؛ إلا أنه ممن يشهد لهم بالنباهة والذكاء، والحكنة والدهاء، فالوزارة الحالية في مجموعها من أحسن ما يتمنى لمصر والمصريين، ويرجى منها للبلاد خير عظيم، وكلهم ممن درسوا الحكومات الأوربية، وعلموا فوائد النظام الدستوري، وأيقنوا أن لا تقدم للبلاد إلا بمنحها النظام النيابي الذي أجمعت الأمة على طلبه من أميرها، وكلهم ممن لا يترفعون عن اعتبار أنفسهم نوابًا عن الأمة، بل خدامًا لها، ولذلك فلنا عظيم الأمل بأنهم يكونون عونًا لها على نوال هذا الحق المقدس، فإذا قرر مجلس الشورى طلبه من سمو الأمير لا يقررون بأن الأمة لا تزل غير أهل له، أو أن الوقت لم يحن كما عودتنا النظارة[1]، فوجود هذه الوزارة مما يشجع أعضاء مجلس الشورى المترددين وضعاف العزيمة منهم على المجاهرة برأيهم، فهم الآن أمام وزارة كل أعضائها دستوريون، لم يألفوا العصر القديم عصر استبداد الفرد بالسلطة المطلقة، ومما هو جدير بالملاحظة ولم يسبق له مثيل في تاريخ الوزارات المصرية عدم قبول عطوفة فخري باشا بالبقاء في الوزارة بعد أن لم يعين رئيسًا لها، فتركها مفضلًا الاستقالة على أن يكون مرءوسًا لرئيس كان من مرءوسيه؛ وهو شمم وإباء لم نعهده من قبل، وكذلك استقال سعادة إبراهيم باشا نجيب من وكالة الداخلية بعد تعيين محمد بك سعيد ناظرًا لها حفظًا لكرامته، مع تقديره صفات سعادة الوزير الجديد

(١) يشير إلى رد الوزارة الفهمية على طلب الجمعية العمومية إنشاء المجلس النيابي، انظر: ص٧١.

حق قدرها، واعترافه بفضوله وعلمه وسعة اطلاعه، ونحن نأسف على خروج إبراهيم باشا نجيب من هيئة الحكومة، إذا الأمة في احتياج لأمثاله من أبنائها المتعلمين النشيطين، ولكننا على يقين من أنه يخدم أمته وبلاده خارج الحكومة، أكثر من خدمته لها داخلها، فالوطني الصادق يخدم بلاده أنى وجد وحيث يكون، هذا ما عنَّ لنا كتابته الآن عن هذه الوزارة الجديدة، ندعو الله أن يوفقها إلى خدمة البلاد آمين».

محمد فريد

وقال (اللواء) تعقيبًا على هذا المقال:

«يتساءل الناس هل يبقى سعادة محمد بك سعيد رئيسًا لجمعية العروة الوثقى أم يتركها كما ترك سعد باشا زغلول لجنة الجامعة، بعد ما أسندت إليه نظارة المعارف؟ على أننا ننتظر من محمد بك سعيد أن يظل مديرًا لتلك الجمعية التي ارتقت في عهده السعيد، ونالت البلاد منها خيرًا كبيرًا، فإذا كان الناس يضعون في سعيد بك آمالهم فحقيق به أن يحقق تلك الآمال».

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشفت فتبين أنها وليدة سياسة «الوفاق» تلك السياسة التي كانت ترمي إلى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التي كان يتبعها اللورد كرومر، ونعني بها الطريقة المقنعة التي اتبعها خلفه السير جورست؛ إذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية، ويفعل ما يريد باسمها، وقد كتب المرحوم إسماعيل شيمي بك في أوائل عهدها مقالة توقع فيها أن تكون حربًا على الأمة، قال فيها[1]:

«كنا نؤمل في أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، كنا نعمل لنثبت للعالم المتمدن كفاءتنا واستعدادنا، ولكن حكم علينا الآن بأننا لا نستحق نعمة الدستور، وهذا ما قاله الاحتلال على لسان السير جراي والسير جورست، كنا نرتكن على عطف أميرنا

(١) «اللواء» ١٧ نوفمبر (١٩٠٨م).

المحبوب في حصولنا على الدستور، ولكننا ما أصبنا وخاب أملنا، فإن الاتفاق قد ساد في هذه الأيام»[١]. نعم قد صرح الجناب العالي حاكم مصر والسودان الذي تعلقت به آمال سبعة عشر مليونًا من النفوس سكان هذين القطرين -صرح بأنه لا يحكم من الآن مع الاحتلال لا بدونه، وإني لا أتكهن في قولي هذا، فسمو الخديوي قد قاله في خطبته الأخيرة. إن الأمير حر في أن يشرك في عرشه من يرضى عنه، وليس لأحد الحق في إرجاعه عن رأيه؛ ولكن بما أن بيننا وبين ذلك العرش طريقًا من إراداتنا لا يمكن اجتيازه فليتكرم بمنحنا الحق في أن نعتبر كل اتفاق يكون أساسه التصرف في حريتنا ملغيًّا وباطلًا. إن الاحتلال ينخدع كثيرًا إذا ظن أن في استطاعته أن يقتل فينا كل رجاء في مستقبل حسن، فإن محبة الأمير مهما عظم شأنه لا يختلف ألبتة عن محبة أي فرد، وإرادة الفرد لا تتغلب على إرادة المجموع».

وختمها بقوله:

«تطالب الآن الأمة كلها بالاستقلال، وسنقابل من الآن كل القوانين الصارمة التي لا يألون جهدًا في سنها بالهتاف: ليحيى الاستقلال وليحيى والوطن كله واحدًا لا يتجزأ، ولتحينن ساعة استقلالنا عاجلًا أو آجلًا، فغايتنا شريفة، وحقوقنا لا تسقط ولا تباع، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون، فإذا أردتم أن تخضعوا خضوعًا لا قائمة لنا بعده فاجعلوا مصر قبرًا لأبنائها.

لقد أصدر الاحتلال حكمه علينا، وأمن الخديوي على ما فعل، ووزارة الوفاق قد تألفت، فلا مناص من ذلك التنفيذ.

فلنجتمع صفًّا صفًّا، ولنشيع الحرية مارة في نعشها!».

إسماعيل شيمي

---

(١) يشير إلى تصريح الخديوي حين استقبل أعضاء الوزارة الجديدة؛ إذ أشار في حديثه إلى أن الوزارة قد تم تشكيلها «في زمن ساد فيه الرفاق» فسهل عليه أن يسند إلى كل وزير المنصب الذي يستحقه.

ولقد كان لهذه المقالة تأثير كبير وصدى بعيد في الرأي العام؛ إذ احتوت على معان سامية في الشجاعة والصبر على المكاره، واشتملت على تنبؤات خطيرة عن الوزارة وسياستها حققت الأيام صدقها، كما سيجيء بيانه.

المؤتمر الوطني – خطبة الفقيد

(٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨م)

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني باسم (المؤتمر الوطني)، في فناء دار اللواء بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) صبيحة (يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨م) برئاسة الفقيد، وألقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الأولى في (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧م) برئاسة المرحوم مصطفى كامل.

تطور الحركة الوطنية في عام

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده، وما بذله هو وإخوانه من الجهود للسير بالحزب في الطريق التي رسمها مؤسسه، وأشار إلى تأسيس شركة اللواء، وإلى الدسائس التي قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الانقسام بين أعضاء الحزب، وكيف قاوم هذه الدسائس، وحفظ الحزب من الانحلال. وأشار إلى إضراب عمال اللواء، واستمراره في الظهور، برغم هذا الإضراب، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب في مختلف أقسام القاهرة، وفي المدن والأقاليم، وإلى حركة المطالبة بالدستور، وكيف عمَّت طبقات الأمة، وانضمام مجلس شورى القوانين إليها.

ونوه بحركة إنشاء مدارس الشعب الليلية التي كان الحزب الوطني ونادي المدارس العليا عمادها.

وذكر ما قام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير الحزب الوطني) عن حالة البلاد في سنة (١٩٠٧م)، وقد وزع التقرير في أثناء اجتماع الجمعية العمومية، وهو كتاب قيم يقع في (٢٣٩) صفحة، من خير ما كتب عن الحركة الوطنية، من نواحيها المختلفة، تناول موضوعات شتى، فيما يلي خلاصتها:

الباب الأول: عن الحركة العمومية الأهلية، وفيه خمسة فصول:

الأول: عن الكتاتيب والمدارس على اختلاف درجاتها، ومدارس معلمي الكتاتيب، والمدارس الصناعية، والجامعة المصرية، والرد على خطبة سعد باشا زغلول وزير المعارف في الجمعية العمومية سنة (١٩٠٧م)، وهي الخطبة التي عارض فيها اقتراح الجمعية، جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العرية وسوغ جعل الإنجليزية لغة التعليم فيها[١]، ثم تقرير علي باشا مبارك عن التعليم الابتدائي والثانوي.

والفصل الثاني: عن وزارة المعارف والتعليم، والمستر دانلوب، ومدرسة الحقوق، وكتاب المسيو لامبير، وحديثه، ومقارنة بين مصر وبلغاريا في التعليم.

والفصل الثالث: في الأحوال الزراعية، والنقابات الزراعية، والعناية الصحية بالفلاح، وتأمين الفلاح على نفسه وماله ومحصوله.

والفصل الرابع: في الشئون الصناعية.

والخامس: في الحالة التجارية.

والسادس: في الأزمة المالية.

والباب الثاني: في حياة مصر وشئونها، ويشمل على ستة فصول:

---

(١) راجع ص٤٠٩ من كتابنا عن مصطفى كامل، (الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

الأول: عن مصر في عهد محمد علي، ثم موقف إنكلترا من مصر، وحادثة دنشواي، والمحكمة المخصوصة، وتنفيذ الحكم الفظيع، وآمال الإنجليز الكرومرية، وتأسيس شركة ليتندار، والحزب الوطني، وتصريحات محمد فريد، وخطب المرحوم مصطفى كامل وكتاباته، وخطبة الخديوي، ومطالب نواب مصر، وتأثير هذه المطالب عند الإنكليز، وخطاب محمد فريد لأعضاء الجمعية العمومية، وتأثير النهضة الوطنية في أعمال اللورد كرومر، وتصريحات الخديوي بشأنها.

والفصل الثاني: عن الاستياء العام من تقرير اللورد كرومر، ثم استعفائه، وإعلان كراهية الأمة له، وحفلة الأوبرا في وداعه، وخطبته وتفنيدها، وسفر اللورد، وتعيين السير إلدون جورست وخطبته، وخطبة الخديوي، وسياسة السير إلدون جورست.

والفصل الثالث: في طلب العفو عن مسجوني دنشواي، والإفراج عنهم، ونمو الحركة الوطنية.

والرابع: في الماليين والمطالب الوطنية، وأهم المسائل المصرية في البرلمان البريطاني، وعدم كفاية رجال الإدارة في مصر، واختلال الأمن العام.

والفصل الخامس: عن المالية المصرية.

والسادس: عن قوة الشعور الوطني.

ووعد الفقيد في خطبته بأن يضع الحزب كل عام، مثل هذا التقرير عن حالة البلاد السياسية والوطنية والاقتصادية.

وفيما يلي خلاصة الأعمال البارزة للحزب منذ تولي الفقيد رئاسته:

١ - الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه، وإحباط المساعي التي كانت تبذل لحله والتخلص منه.

٢- إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البنادر والأقاليم.

٣- تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجانًا.

٤- وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد.

٥- الدعاية للقضية الوطنية في أوربا وبخاصة في إنجلترا.

دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود

ودعا في خطبته إلى مضاعفة الجهاد؛ قال: «هذه أعمالنا بالاختصار، شرحتها لحضراتكم، وهي قليلة جدًّا في جانب ما يلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ومن سلطة الفرد، ولكنها لا يستهان بها، إذا راعينا ما أحاط بنا من الصعوبات والدسائس، تلك الدسائس التي ما زالت تعمل من وراء ستار، لتفريق أعضاء هذا الحزب المتضامنين، وإيقاع النفرة والشقاق بينهم».

الحزب الوطني حزب مبادئ لا حزب أشخاص

إلى أن قال: «إننا متضامنون في العمل الذي فرضناه على أنفسنا، مختارين غير مسوقين، متضامنون للوصول إلى الغاية الشريفة التي وضعناها نصب أعيننا منذ سنين، والتي هي أساس حزبنا الموقر، وهي خلاص مصر من الاحتلال، ومن سلطة الفرد، نعم هم يعتقدون أن هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين، أو بجماعة معينة، لقد وهموا وضلوا السبيل، فإن فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت إلى أعماق قلوب المصريين كافة، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد، وجرت في عروقهم مجرى الدم، فلو سقطت اللجنة الإدارية مع رئيسها أو استقالت، أو نفيت من البلاد، أو قتلت قتلًا، لما أصاب الحزب أي ضرر؛ إذ يقوم من بين الباقين من يستمر في العمل، ويحمل العلم، قبل أن يصل إلى الأرض، كالجنود المحاربة، إذا قتل حامل علمهم، التقطه غيره قبل أن يمس التراب، وهكذا يحمله سيد بعد سيد، حتى يتم لهم الفوز العظيم والنصر المبين.

المسألة مسألة مبادئ لا أشخاص، فمهما تغيرت الأشخاص أو تعدلت فالمبدأ ثابت لا محالة بإذن الله، فكونوا رجالًا أيها الإخوان، ولا تدعوا لوساوس شيطان خناس منفذًا يصل منه إلى قلوبكم، وكونوا عباد الله إخوانًا».

وقد قوبلت هذه الخطبة في كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد، وكان لها أحسن وقع في النفوس.

تعديل قانون الحزب

وعرض الفقيد على المؤتمر فكرة تنقيح قانون الحزب، وأعد مشروعًا بتعديله، فاقترح أن يفوض المؤتمر لجنة تمثله في بحث المشروع، وإقرار ما يرى إقراره فيه؛ لكي لا يضيع وقت المؤتمر في مناقشة مواده، فوافق المؤتمر على اقتراحه، ومضمونه تأليف لجنة من عشرين عضوًا؛ منهم عشرة من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب، وعشرة من أعضاء المؤتمر، لتنظر في المشروع وتقرر ما تراه بشأنه، وقد أسفر الانتخاب عن تأليف اللجنة على النحو الآتي:

عشرة أعضاء من اللجنة الإدارية وهم: حسن حارس باشا، علي فهمي كامل بك، عبد الحميد عمار بك، إسماعيل لبيب بك، أحمد لطفي بك المحامي، فؤاد سليم الحجازي بك، محمود بك محرم رستم، محمود بك فهمي حسين، محمود بك حسيب.

وعشرة من أعضاء المؤتمر؛ وهم: إسماعيل شيمي بك، إبراهيم باشا حليم، محمود بك أبو النصر، عبد الرحمن أفندي الرافعي، علي بك ثروت، الدكتور إسماعيل صدقي، محمد أفندي توفيق العطار، عبد السلام الجندي، الأستاذ أحمد وجدي، أحمد فريد بك.

وختم الفقيد خطبته بدعوة المؤتمر إلى إصدار قرارين:

الأول: تجديد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزي.

والثاني: طلب الدستور من الخديوي، فوافقت الجمعية بالإجماع على القرارين، وخطب من بعده علي فهمي كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش.

وهذا نص العريضة التي قرر المؤتمر إرسالها إلى الخديوي للمطالبة بالمجلس النيابي:

«سمو الخديوي المعظم: إن الجمعية العمومية للحزب الوطني المنعقدة الساعة تقدم إلى سموكم شعائر الولاء، وتعرب لمقامكم الكريم عن آمالها في أن سموكم تردون إلى الأمة دستورها، وترجو من الله أن يوفق جنابكم العالي إلى إجابة سؤلها، حتى لا تحرم مصر في عهد سموكم ما كان لها في عهد والدكم المرحوم».

المخلص

محمد فريد

مأدبة الكونتننتال

وأقام الحزب الوطني في مساء ذلك اليوم مأدبة بفندق الكونتننتال؛ لمناسبة انعقاد المؤتمر، حضرها أعضاء اللجنة الإدارية، ومن اشترك في المأدبة من أعضاء المؤتمر، وبلغ عدد الحاضرين فيها نحو مائة عضو، وألقى الفقيد خطبة شكر فيها الحاضرين على هذا الاجتماع، الذي ضم كبار أعضاء الحزب وجمعهم في مكانٍ واحدٍ، وأعرب عن أمله في أن تتكرر هذه المأدبة في العام أكثر من مرة، حتى تقوى روابط الإخاء والتضامن بينهم، وخطب بعده إسماعيل بك لمعي المهندس، ثم الأستاذ أحمد بك لطفي المحامي الكبير.



مأدبة المؤتمر الوطني ـ بفندق الكونتيننتال ـ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (انظر ص ٩٣)

وترى في الصدر (إلى اليسار) الرئيس محمد فريد . وحوله وأمامه : احمد بك لطفي . على فهمي كامل بك . اسماعيل شيمي بك . الشيخ عبد العزيز جاويش . محمود بك محرم رستم . اسماعيل بك لبيب . على بك ثروت . محمد بك احمد الشريف (عضو مجلس الشيوخ الآن) . محمود بك انيس . عبد الحميد بك عمار . الاستاذ عثمان صبرى . الاستاذ احمد حلمى .طاهر اللوزى بك . حامد العلايلي بك . حسن بك عمار . السيد على المغازى الطحاوى (عضو مجلس النواب فيما بعد) . محمود بك الشيشيني . يوسف بك حافظ . اسماعيل بك حافظ . عثمان بك خالد . محمد خلوصي بك . محمود بك ابو العلا . حسين بك تيمور . محمود بك فهمي حسين . اسماعيل بك لمعي . محمود بك عثمان ارناؤوط . الدكتور احمد فؤاد . الخ الخ .

الفصل الرابع

جهاد الفقيد عام (١٩٠٩م)

حفلت سنة (١٩٠٩م) بالجهود المتواصلة التي بذلها المترجم في سبيل تدعيم الحركة الوطنية، والسير بها إلى الأمام، كما امتازت بالمشروعات الإنشائية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التي وجه إليها جهود الوطنيين.

الاحتجاج على اتفاقية السودان

بدأ الكفاح الوطني في هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان، فاجتمعت اللجنة الإدارية برئاسة المترجم (يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩م)، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية. ومن طريف المصادفات أن بطرس باشا غالي الذي وقع على هذه الاتفاقية (يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) بالنيابة عن الحكومة المصرية، بصفة كونه وزيرًا للخارجية، كان يتولى رئاسة الوزارة سنة (١٩٠٩م)، فأرسل الفقيد إليه كتاب الاحتجاج، وأشار فيه إلى أنه هو الموقع على الاتفاقية، وهي شجاعة من المترجم في مجابهة ذوي السلطة، وهذا نص كتاب الاحتجاج:

«نتشرف بإرسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد افتاقية السودان التي وقعتم عليها بصفتكم نائبًا عن الخديوية المصرية، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية، وأقربها معاهدة ترابيا الصادرة في (٢٥ يونية سنة ١٨٨٢م)[١]، وذلك بناء على ما قررته لجنة الحزب الوطني الإدارية في هذا اليوم

---

(١) هي العهد المعروف بميثاق النزاهة الذي وقع عليه سفراء الدول العظمى بالأستانة، وبموجبه تعهدت الدول أنها في كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية، لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها. (راجع كتابنا عن الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي).

الـذي هـو تـذكار عقـد تلـك الـشركة في سـنة (١٨٩٩م). هـذا وتفـضلوا بقبـول احترامات».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وأرسل برقية الاحتجاج الآتية إلى وزير خارجية إنجلترا:

«باسم الحزب الوطني المصري، نحدد احتجاجنا على اتفاقية السودان المؤرخة (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية، وأخصها معاهدة ترابيا المؤرخة (٢٦ يونية ١٨٨٢م)، والتي كانت الحكومة الإنجليزية أول الموقعين عليها».

وجدد الحزب الوطني هذا الاحتجاج في الأعوام التالية.

إنشاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطني منذ (أواخر سنة ١٩٠٨م) إنشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقـراء والعـمال مجانًـا، فأنـشأ ببـولاق أول مدرسـة مـن هـذا النـوع. وبـدأت الدراسة فيها في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)، وألقى المرحوم أحمد بك لطفي أول درس بها، وموضوعه: (الشئون الاجتماعية).

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية: القراءة والكتابة، دروس الدين، قـانون الـصحة والاحتياطـات الـصحية، العنايـة بتربيـة الأطفـال، القـوانين الخاصـة بالمعـاملات اليوميـة، الـشئون الاجتماعيـة، دروس الأشـياء، الحساب، تـاريخ مـصر والتاريخ الإسلامي، جغرافية مصر، أخلاق وآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المـواد، وإلقـاء الـدروس الليليـة على العمال؛ وبلغ عدد المدارس التي أنشأها الحزب سنة (١٩٠٩م) لتعليم الصناع

مجانًا أربع مدارس في أقسام: الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية. تحوي كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من مختلف الحرف. وانتشرت هذه المدارس في عواصم القطر. وقد ساهم نادي المدارس العليا في هذه الحركة؛ إذ ألف لجنة لنشر مدارس الشعب، وتولى أعضاؤه التدريس فيها.

نقابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم، قال في هذا الصدد في مقالة له نشرت بجريدة الديلي نيوز في يولية سنة (١٩٠٨م):

«إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضوها في العمل؛ فتجد العمال مثقلي الكواهل بلا رحمة، خصوصًا في معامل الدخان ومعامل حلج القطن، حيث يشتغل الأطفال ذكورًا وإناثًا، في وسط من أردأ الأوساط، من الوجهة الصحية والأدبية، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرًا عن هذه المسائل، بلا جدوى ولا تأثير في الدوائر الرسمية».

وعني الحزب الوطني بتأسيس نقابات للعمال والصناع؛ لترقية حالتهم المادية والمعنوية، فأنشئت ببولاق سنة (١٩٠٩م) أول نقابة للعمال في مصر باسم (نقابة عمال الصنائع اليدوية)، ووضع الحزب لها قانونًا من القوانين التي وضعت لنقابات الصناع، واتخذ لها ناديًا بالسبتية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة، علي بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقًا، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها في ختام سنة (١٩٠٩م) نحو ثمانمائة عضو، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة؛ فألقى فيه المرحوم عمر بك لطفي محاضرة (مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠م) عن (أسباب ارتقاء العمال في أوربا، وكيف يرتقي العامل في مصر)، وألقى بها الدكتور حافظ عفيفي بك محاضرة (مساء ١٦ مايو سنة ١٩١٠م) عن صحة الأطفال في فصل الصيف، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل.

وسرت فكرة تأسيس النقابات في العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على مثال نقابة القاهرة.

الاحتفال بالعام الهجري

(غرة المحرم سنة ١٣٢٧هـ – يناير سنة ١٩٠٩م)

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦هـ (سنة ١٩٠٨م)، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربي ليلة الإثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ه (٣ فبراير سنة ١٩٠٨)، وكانت حفلة جامعة برئاسة الدكتور عبد العزيز نظمي بك، وخطب فيها من الطلبة: محمد أفندي توفيق، إبراهيم صبحي أفندي نجاتي، محمد أفندي نجاتي أباظة، مصطفى أفندي راشد رستم، محمد أفندي عبد الحليم، أحمد أفندي كمال الحلي، إمام أفندي واكد، محمد أفندي عزيز، مصطفى أفندي حسن، محمد أفندي عبد المجيد العبد، عبد الغني أفندي عثمان، مجد الدين أفندي حفني ناصف. وألقى الشاعر إمام العبد قصيدة عن العام الهجري الجديد. وخطب أيضًا محمد أفندي عبد الرحيم ثم عبد الحميد أفندي حمدي.

وأقيمت في تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجري الجديد في حلوان وطنطا والإسكندرية وميت غمر ودكرنس إلخ.

وفي سنة ١٣٢٧ه (١٩٠٩م) كان الاحتفال بالعام الهجري أعظم وأفخم من احتفال سنة (١٣٢٦هـ) تبعًا لنمو الحركة الوطنية، واتساع مداها. وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادي المدارس العليا، وأقاموه بدار التمثيل العربي مساء الجمعة غاية ذي الحجة سنة ١٣٢٦هـ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩م)، برئاسة المرحوم أحمد بك لطفي. وقد خطب فيه من شباب الحزب الوطني: عبد المجيد

أفندي إبراهيم صالح الطالب بالمدرسة الخديوية، ومحمد أفندي راضي، والأستاذ أحمد وجدي المحامي ورئيس تحرير جريدة (الدستور)، وإمام أفندي واكد، ومحمد أفندي توفيق العطار.

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل «حافظ إبراهيم» وألقى قصيدته المشهورة في تحية العام الهجري؛ قال في مطلعها:

أطل على الأكوان والخلق تنظرُ ... هــلال رآه المــسلمون فكــبَّروا
تجلَّى لهـم في صـورة زاد حـسنُها ... عـلى الـدهر حُـسنًا أنهـا تتكـرر
وبــشرهم مــن وجهــه وجبينــه ... وغرتـــه والنـــاظرين مبـــشر
وأذكـرهم يومًـا[١] أغـر محجـلا ... بـه تُـوج التـاريخُ والـسعدُ مـسفر
وهـاجر فيـه خـيرُ داع إلى الهـدى ... يحـفُّ بـه مـن قـوة الله عـسكر
يُماشـيه جبريـل وتـسعى وراءه ... ملائكــةٌ ترعــى خُطــاه وتخفــرُ
بيـسراه برهــان مــن الله ســاطعٌ ... هــدى وبيمنـاه الكتـاب المطهـرُ
فكـان عـلى أبـواب (مكـة) ركبـه ... وفي (يثـرب)[٢] أنـواره تتفجـر
مضى العام ميمون الشهور مباركًا ... تُعـــدد آثـــارٌ لـــه وتـــسطر
مضى غيرَ مذموم فإن يذكروا لـه ... هنات فطبع الدهر يصفو ويكدر
وإن قيـل أؤدي بـالألوف أجابهم ... مجيب لقد أحيا الملايين فانظروا
إذا قـيس إحسان امـرئ بإسـاءة ... فــأربى عليهــا فالإســاءة تغفــر
فيــه أقــام النــائمون وقــد أتــت ... علـيهم كأهـل الكهـف في النـوم
وفي عـالم الإسـلام في كـل بقعـة ... لــه أثــر بــاقٍ وذكــرٌ معطــر

(١) يريد يوم هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة.

(٢) المدينة المنورة.

وبعد أن سرد الحوادث في مختلف البلاد الإسلامية طوال العام المنصرم عرج على الحركة الوطنية في مصر، فحياها أحسن تحية، وكان ترجمان الشعر والأدب في تمجيدها وتأييدها؛ قال:

وفيه سرَتْ روحٌ جديدة ... مباركة من غيرة تتسعَّر
خبتْ زمنًا حتى توهمت أنها ... تجافت عن الإيراء لولا
تصدى فأوراها وهيهات أن يرى ... سبيلًا إلى إخمادها وهي تزفر
مضى زمن التنويم يا نيل وانقضى ... ففي مصر أيقاظ على مصر تسهر
وقد كان «مرفين» الدهاء مخدرًا ... فأصبح في أعصابنا يتخدر
شعرنا بحاجات الحياة فإن ونت ... عزائمنا عن نيلها كيف نُعذر
شعرنا وأحسنا وباتت نفوسنا ... من العيش إلا في ذرا العز تسخر
إذا الله أحيا أمة لن يردها ... إلى الموت قهار ولا متجبر

وحيا الشباب بقوله:

رجال الغد المأمول إنا بحاجة ... إلى قادة تبني وشعب يعمر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة ... إلى مصلح يدعو وداع يذكر
رجال الغد المأمول إنا بحاجة ... إلى عالم يدري وعلم يقرر
رجال الغد المأمور إنا بحاجة ... إليكم فسدوا النقص فينا وشمروا
رجال الغد المأمول لا تتركوا غدًا ... يمر مرور الأمس والعيش أغبر
رجال الغد المأمور إن بلادكم ... تناشدكم بالله أن تتذكروا
عليكم حقوق للبلاد أجلها ... تعهد روض العلم فالروض مقفر
قصارى مُنى أوطانكم أن ترى ... يدًا تبتني مجدًا ورأسًا يفكر
فكونوا رجالًا عاملين أعزة ... وصونوا حمى أوطانكم وتحرروا

---

(١) خبت: خمدت، وتجافت: تباعدت، وإيراء النار: إشعالها.

وعرج على حركة المطالبة بالدستور التي كان الفقيد رافع لوائها، قال:

ويا طالبي (الدستور) لا تسكتوا تبيتوا على يأس ولا تتضجروا
أعدوا له صدر المكان فإنني أراه على أبوابكم يتخطر
ولا تنطقوا إلا صوابًا فإنني أخاف عليكم أن يقالَ تهوروا
فما ضاع حق لم ينم عنه أهله ولا ناله في العالمين مقصر
لقد ظفر الأتراك عدلًا بسؤلهم ونحن على الآثار لا شك نظفر
هم لهم العام القديم مقدر ونحن لنا العام الجديد مقدر
ثقوا بالأمير القائم اليوم إنه بكم وبما ترجون أدرى وأخبر
فلا زال محروس الأريكة جالسًا على عرش وادي النيل ينهى ويأمر

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والإعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين، ولبث في إلقائها ساعة من الزمان كاملة.

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجري الجديد في القاهرة وفي عواصم البلاد، وعظم شأن هذا العيد، فقررت الحكومة لأول مرة جعله عيدًا رسميًّا تعطل فيه الدواوين، وصدر هذا القرار في عهد وزارة بطرس غالي باشا، وهذا نصه:

«بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفل نظارات الحكومة ومصالحها في يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧هـ- ٢٣ يناير سنة ١٩٠٩م»[١].

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

(١١ فبراير سنة ١٩٠٩م)

كانت الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل مظاهرة قومية رائعة، تجلى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل وتمسكه بمبادئه.

(١) ملحق الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩م (٢٧ ذي الحجة ١٣٢٦هـ).

وقد أعد الحزب الوطني موكبًا هائلًا يوم ١١ فبراير، وهو يوافق يوم تشييع الجنازة، تجلت فيه معاني الوفاء والوطنية، وجعل منه الفقيد سبيلًا إلى بث روح المثابرة والإخلاص والتضحية، وغرسها في النفوس، وكتب مقالًا جاء فيه:

«إن موكب الغد ليس بموكب ذكرى فقيدنا فقط؛ بل هو عبارة عن مظاهرة كبرى، ولكن لا كالمظاهرات العادية التي يكثر فيها الهتاف والصياح؛ بل مظاهرة صمت وسكون، وهيبة ووقار، تعلوها المهابة، ويرفرف عليها الجلال، يتذكر كل من رآها أو اشترك فيها أن مصر لم تزل تئنُّ من سلطة الفرد، وتسعى لنيل الدستور، وتشتكي من احتلال الغريب، وتحكمه في رقاب أبنائها، وتصرفه في خيراتها وأموالها، بلا مراقبة من الأمة، يتذكرون كل هذه الأمور، وتتجسم أمامهم كل هذه المعاني، فتشتعل نار الحمية الوطنية في قلوبهم، ويزدادون وطنية على وطنيتهم، ويعرف الغريب والنزيل والرائح والغادي مقدار تضامنهم وارتباطهم، فيحترمهم ويعتبرهم أمة حية ساكنة رزينة، تستحق أن تتمتع بها لجميع الأمم والشعوب من الحقوق الطبيعية، التي لا تسقط مهما طال على اغتصابها الأمد، ومهما بلغ إهمال أصحابها في المطالبة بها.

مات مصطفى كامل؛ فحزنت عليه الأمة، وظن أعداؤه أن حزبه قد زال بوفاته، كما ظن أعداء حرية الأمة أنه أصبح من السهل تحويل رجال حزبه عن مبادئه الصحيحة، وحملهم على العدول عنها إلى سياسة المسالمة، والخنوع لأصحاب السلطة والجبروت، ولكنهم لم يلبثوا أن تأكدوا بأن من قضى زهرة حياته وضحى بمستقبله لخدمة الوطن، لا يتحول عن مبدئه الذي عاش عليه، مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد، ومهما حمَّله السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية، وإن من كانت هذه صفاته، وهذا مبلغ اعتقاده، لا تغره ابتسامة ولا تخدعه مقابلة، ولا يحيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني.

إنَّ الحفلات التي تقام غدًا في أغلب البنادر والقرى لأكبر دليل على نماء الشعور الوطني في البلاد، وأكبر مشجع لنا على السير في هذا الطريق القويم؛ طريق خدمة الوطن والسعي المتواصل لنيل الدستور، والحصول على الجلاء، مهما اعترضنا من العقبات. إن الشعور الحقيقي ينمو كلما كان الطريق وعرًا، وها قد مهد منه جزء ليس بالقليل، وأصبح الدستور على الأبواب، بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه، ومؤازرة الأمة لهما، وبعد نيل إخواننا العثمانيين إياه، فثابروا على المطالبة به، ولا تفوتنكم فرصة للجهر بطلبه أمام سمو الخديوي في حله وترحاله، وليطلبه من سموه كل من يتشرف بمقابلته من الأعيان، حتى تأكد أن الأمة مجمعة على طلبه، وأنها أصبحت تستحقه، ولا شيء يرجعها عن الحصول عليه، فسموه دستوري، وقد صرح بذلك في غير ما وضع، ولكن هي الأمور مرهونة بأوقاتها، فلا تيأسوا، ولا يقعدنكم رفض الحكومة المتواصل، فقد لاحظتم الفرق الظاهر في كيفية الرفض، وفي لهجة الوزراء، مما يدل على أن الأمر أصبح أقل صعوبة من ذي قبل، وتيقنوا أن لا قوة في هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأي العام إذا اجتمع، أو أمام الأمة إذا اتحدت، فالاتحاد الاتحاد، والثبات الثبات، والمثابرة المثابرة، وكونوا دائمًا على سُنة فقيدنا، حتى تناولوا بغيتكم أو تموتوا في سبيل الجهاد عن بلادكم، كما قضى رحمه الله».

وسار الموكب (يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩م) من دار اللواء بشارع الدواوين، إلى مدفن الزعيم الأول، فكان موكبًا رهيبًا، أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها، واللجان الفرعية للحزب الوطني؛ كل طائفة تحمل علمها مجللًا بالسواد، وسار الموكب على الترتيب الذي وضعته لجنة الاحتفال، وكان النظام كاملًا، والسكون شاملًا، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن، فزخرت بالجموع الحاشدة، وكان لا يمر في طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب، وعطلت قطارات الترام والعربات في كل مكان مر فيه، ورفعت المحال التجارية التي مر بها شارات الحداد؛ اشتراكًا في الاحتفال.

وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم، وهناك احتشد من وسعهم المكان في فناء المدفن، الخارجي والداخلي، ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين.

قصيدة حافظ إبراهيم

ووقف على القبر شاعر النيل «حافظ إبراهيم» فألقى قصيدته العصماء في ذكرى الزعيم؛ قال:

طُوفوا بأركان هذا القبر ... واقضوا هنالك ما تقضي به الذممُ
هُنا جنان تعالى الله بارئه ... ضاقت بآماله الأقدارُ والهمم
هنا فَمٌ وبنانٌ لاح بينهما ... في الشرق فجر تحيي ضوءه الأممُ
هنا فَمٌ وبنانٌ طالما نثرا ... نثره تسيرُ به الأمثالُ والحكم
هنا الكميُّ[2] الذي شادتْ عزائمه ... لطاب الحق ركنًا ليس ينهدم
هنا الشهيد، هنا ربُّ اللواء، هنا ... حامي الذمار هنا الشهمُ الذي
يا أيها النائم الهاني بمضجعه ... ليهنك النومُ لا همٌّ ولا سقم
باتت تسائلنا في كل نازلةٍ ... عنك المنابر والقرطاس والقلم
تركت فينا فراغًا ليس يشغله ... إلا أبي ذكيُّ القلب مضطرم
منفر النوم[3] سباق لغايته ... آثاره عمم، آماله أمم
إني أرى وفؤادي ليس يكذبني ... روحًا يحف بها الإكبار والعِظم
أرى جلالًا، أرى نورًا، أرى ملكًا ... أرى محيا يحيينا ويبتسم
الله أكبر، هذا الوجه أعرفه ... هذا فتى النيل، هذا المفرد العلم
غُضُّو العيون وحيوه تحيته ... من القلوب إذا لم تسعد[4] الكلم

---

(١) استلم القبر: أي لمسه بيده.

(٢) الشجاع.

(٣) منفر النوم: أي مسهد.

(٤) أسعده أعانه.

وأقسِموا أن تذودوا عن مبادئه ... فنحن في موقف يحلو به القسم
لبيك نحن الأولى حركت أنفسهم ... لما سكنت ولما غالك العدم
جئنا نؤدي حسابًا عن مواقفنا ... ونستمد ونستعدي(١) ونحتكم
قيل اسكتوا فسكتنا ثم أنطقنا ... عسف الجفاة(٢) وأعلى صوتنا
قدا اتهمنا ولما نطلب جللا ... إن الضعيف على الحالتين متهم
قالوا لقد ظلموا بالحق أنفسهم ... والله يعلم إن الظالمين هم
إذا سكتنا تناجوا، تلك عادتهم ... وإن نطقنا تنادوا: فتنة عمم
قد مر عام بنا والأمر يُحزبنا(٣) ... آنًا وآونة تنتابنا النقم
فالناس في شدة، والدهر في ... والعيش قد حار فيه الحاذق الفهم
وللسياسة فينا كل آونة ... لون جديد وعهد ليس يُحترم
بينا نرى جمرها تُخشى ملامسه ... إذا به عند لمس المصطلي فحم
تصغى لأصواتنا طورًا لتخدعنا ... وتارة يزدهيها الكبر والصمم
فمن ملاينة أستارها خدع ... إلى مطالبة أستارها وهم
ماذا يريدون؟(٥) لا قرت عيونهم ... إن الكنانة لا يطوى لها علم
كم أمة رغبت فيها فما رسخت ... لها -على حولها(٦)- في أرضها قدم
ما كان ربك رب البيت تاركها ... وهي التي بحبال منه تعتصم
لبيك إنا على ما تعهده ... حتى نسود وحتى تشهد الأمم
فيعلم النيل أنا خير من وردوا ... ويستطيل اختيالًا ذلك الهرم

---

(١) نستمد: نطلب المدد، ونستعدي: نستنصر.
(٢) يريد بالجفاة المحتلين.
(٣) حزبه الأمر: اشتد عليه.
(٤) الكَلَب: الشدة.
(٥) يريد المحتلين.
(٦) الحول: القوة.

إلى أن قال:

يا أيها النشء سيروا في طريقته وثابروا، رضي الأعداء أو نقموا
فكلكم (مصطفى) لو سار سيرته وكلكم (كامل) لو جازه[١] السأم
قد كان لا وانيًا يومًا ولا وكلًا[٢] يستقبل الخطب بسامًا ويقتحم
وأنت يا قبرُ قد جئنا على ظمأ فجد لنا بجواب، جادك الدِّيم[٣]
أين الشباب الذي أودعت نضرته أين الخلال رعاك الله والشيم؟
وما صنعت بآمال لنا طويت يا قبر فيك وعفى رسمها القدم؟
ألا جواب يروي من جوانحنا ما للقبور إذا ما نوديت تجمُ[٤]
نم أنت، يكفيك ما عانيت من فنحن في يقظة والشمل ملتئم
هذا (لواؤك) خفَّاق يظللنا وذاك شخصك في الأكباد مرتسم

وقد استمع الجمع إلى القصيدة في خشوع وتأثر، وأثارت من قلوبهم كامن أشجانهم، وأحيت في نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم ومبادئه القويمة. ولما وصل حافظ إلى قوله:

أقسموا أن تذودوا عن مبادئه فنحن في موقف يحلو به القسمُ

ضجَّ الحاضرون بالهتاف: أقسمنا! أقسمنا! فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة الوطنية.

وتجدد هذا الموكب في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم (يوم ١١ فبراير سنة ١٩١١م)، كما أقيمت الحفلات بإحياء ذكراه في كثير من عواصم المديريات والأقاليم.

---

(١) جازه: أي جاوزه.
(٢) الوكل: العاجز الذي يكل الأمر إلى غيره.
(٣) الديم: جمع ديمة السحاب.
(٤) وجم يجم: سكت عن الجواب.

إنجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخي من اللجنة التي ألفت لإقامة تمثال مصطفى كامل، وظهرت على صفحات «اللواء» رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخي، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين للمشروع يوم أن اشتركوا فيه، وبخاصة بعد أن نشر في بعض الصحف مقال غفل من الإمضاء، يدعو كاتبه إلى العدول عن عمل التمثال؛ لأنه كما زعم «إحياء للوثنية»، فاعتزم المترجم أن يضع حدًّا لهذا التردد، ورأى أن خير وسيلة لإنجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره، فاجتمعت اللجنة العامة (يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩م) برئاسة إسماعيل صبري باشا الشاعر الكبير (رئيسها)، وحضور محمد فريد بك، والدكتور محمد علوي باشا، وعلي فهمي كامل بك، وحسن عبد الرازق بك، ومحمود بك أبو النصر، ومرقص حنا بك، والأستاذ ويصا واصف، وأحمد لطفي السيد بك، وأحمد عبد اللطيف بك، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد، وعضوية علي فهمي كامل بك، وأحمد لطفي السيد بك، وإلياس بك عوض، ومحمود بك أبو النصر، للشروع فورًا في عمل التمثال وخولتها اللجنة العامة كل سلطة في هذا العمل، وكتب المرحوم إسماعيل صبري باشا رئيس اللجنة العامة إلى البنك الألماني ليضع المكتتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية؛ وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو (٣٥٠٠ جنيه).

وعهدت اللجنة التنفيذية إلى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين في أوربا ليصنع التمثال، وخابرت الحكومة في اختيار المكان اللائق لإقامة التمثال عند حضوره، فلم تجب الحكومة بكلمة.

وقد أنجز المترجم مهمته بأوربا في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، فتعاقد والمثال الفرنسي المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتيمترًا، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضًا، وتعهد المثال

بإتمام صنع التمثال في (إبريل سنة ١٩١٠م)، لكي يعرض قبل إرساله إلى مصر في معرض الفنون الجميلة الذي عقد في باريس من شهر مايو إلى يولية سنة (١٩١٠م)، وعند عودته إلى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برئاسته بدار اللواء (يوم الخميس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩م)، واطلعت على الشروط التي تعاقد عليها مع المثال، فأقرتها وقررت مخابرة البنك الشرقي الألماني ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه، على أن ينقد الباقي عند إتمام صنعه، وقد أتمه، ثم جاء التمثال إلى القاهرة في (يناير سنة ١٩١٤م).

إلغاء جريدتي ليتندار إجبسيان وذى إجبشيان استاندارد

ازدادت نفقات هاتين الجريدتين، وعجزت مواردهما عن أدائها؛ إذ كانتا تصدران يوميًّا؛ إحداهما بالفرنسية، والأخرى بالإنجليزية، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب؛ بل كان أغلبهم يقاطعونها، فحرمتا من أجل ذلك أهم موارد للإيراد الصحفي، وهو الرواج، واستنفدتا تدريجيًّا رأس مال الشركة الذي جمع للإنفاق عليهما، ولما نفذ رأس المال أنفق عليهما الحزب من ماله نحو (٢٥٠٠ جنيه)، ثم لم يستطع أن يتابع أداء نفقاتهما الباهظة، فاضطر لإلغائهما في (أوائل سنة ١٩٠٩م).

محاربة الوزارة للحركة الوطنية

اشتدت الحركة الوطنية على إثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل، وسارت بجد على خطواته بعد وفاته، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد، وكانت «سياسة الوفاق» بين الخديوي والاحتلال في إبانها، فتحالفت السلطتان على قمعها.

تقييد حرية الصحافة

إعادة قانون المطبوعات

(مارس سنة ١٩٠٩م)

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقق هذه الغاية هو تقييد حرية الصحافة، فأصدر مجلس الوزراء في (٢٥ مارس سنة ١٩٠٩م) قرارًا بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م) إبان الثورة العرابية، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد.

وقالت الوزارة في قرارها؛ تسويغًا لإعادة هذا القانون الرجعي: «إنَّ الحكومة لم تنفذ منذ سنة (١٨٩٤م) قانون المطبوعات الصادر في (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م)، وحيث إن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في (٢٦ مارس سنة ١٩٠٢م) ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود، وعن الفوضى التي وصلت إليها، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلبًا مثل هذا في (٣٠ يونية سنة ١٩٠٤م)، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تماديًا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضررًا بليغًا فقد قرر مجلس النظار ما يأتي: يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصري».

وأغرب ما في هذا القرار استناده إلى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة (١٩٠٢م)، ومن مجلس شورى القوانين سنة (١٩٠٤م) في ردع بعض الصحف، مع أنه لم يسبق لهاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد الصحافة السياسية، وبالرجوع إلى مضابط الجمعية العمومية، يتضح أنها إنما طلبت وضع حد للقدح في الأغراض؛ لا تقييد حرية الصحافة السياسية. وعجيبٌ من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة

فتتخذها حجة لتسويغ قرارها؛ في حين أنها أهملت أهم رغبة إجماعية قررتها العمومية، وهي إعادة الدستور.

وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم صدور هذا القرار، وقررت الاحتجاج عليه، وإبلاغ الاحتجاج إلى الخديوي في كتاب وقعه الفقيد، هذا نصه: «مولاي: أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب وهي مجتمعة اليوم، كلفتني أن أرفع لسموكم باسم الحزب ما نصه: مولانا المعظم. نتشرف نحن أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني الذي يمثل قوة تحترم سموكم، ولا يستهان بها في البلاد بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة إلى العمل بقانون مطبوعات سنة (١٨٨١م)، ذلك القانون الذي صدر في زمن كانت فيه البلاد في فوضى، وقبيل تلك الثورة المشئومة، وإن مبادئ سموكم الدستورية التي جاهرتم بها مرارًا، والتي أعجب بها العالم أجمع، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون، في تنفيذه قتل للحرية التي هي شعار سموكم والتي كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالي بعلنية جلسات مجلس الشورى، الأمر الذي أملت معه الأمة بأسرها خيرًا كبيرًا، وإنه إذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحافيين الذين يحيدون عن مبادئ الحق والعدالة، فها هو قانون العقوبات المصري حافل بأشد العقوبات على من يأتي منهم أمرًا نكرًا، لهذا نرى يا مولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مرارًا على إخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها، والعمل على إماتة الشعور الحي فيها، ولذلك لا نزال آملين في ميل سموكم إلى إلغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير إلى الوراء في عصر بلغت فيه الأمم مبلغًا كبيرًا من الحضارة والحرية. هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوي».

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف، وتعطيلها مؤقتًا أو نهائيًّا، دون محاكمة أو دفاع، فكان بعثه وإعادة العمل به؛ قضاء على حرية الصحافة،

وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديوي والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية.

قال الفقيد في هذا المعنى، ناعيًا على وزارة بطرس باشا غالى إصدار هذا القرار، ما يأتي، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة (كورييه ديجيبت):

«نحن نعرف منذ الصيف الماضي أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الأمور وقد ذهب البعض إلى أنها كانت مثارًا للمناقشة في لوندره، أثناء سياحة الجناب العالي مع بطرس باشا غالي، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعي في عهد الوزارة الحاضرة التي كانت الأمة معلقة بها آمالًا كبارًا؛ لأن هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين، وكانوا مستشارين في محكمة الاستئناف[١]، والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنرال بباريس[٢]، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية.

ولكن خاب أملنا في تلك الوزارة، فرضيت أن تفعل ما كانت تلوم الوزارة الماضية على فعله، بل أكثر، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون بلادهم باستقالتهم (كما أشيع ذلك)، فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء في أن الوزارة الحاضرة تخدم مبادئ الحرية».

وسأله المكاتب: وعلى ذلك، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم؟

فأجابه: «نعم؛ فإني أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا، وإعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة، وأن من خرق سياسة

(١) يشير إلى حسين رشدي باشا، وسعد زغلول باشا، ومحمد سعيد باشا، وأحمد حشمت باشا.

(٢) إسماعيل سري باشا.

الحكومة أن تسد تلك الفوهة التي كان يتصاعد منها ما يفيض من إحساس الأمة وآلامها».

المكاتب: ماذا ترون في مظاهرات الطلبة وما جرى في ميدان الأوبرا أثناء المظاهرات الأخيرة؟

الفقيد: «لقد أثبتت مظاهرات يوم الأربعاء والخميس[١] السخط العام على هذا القانون الشاذ الذي يراد به القضاء على حرية الصحافة، ولقد سارت المظاهرات بانتظام تام، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام، كما شهد بذلك كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين، وكما اعترفت بذلك الصحف الأوربية التي لا تتحيز لفريق دون آخر مثل (الكوريبه ديجبت) (الجورنال دي كير)، أما الهرج الذي انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضي (أول إبريل) فقد كان الباعث عليه خطة البوليس، الذي أراد بغير حق أن يمنع المتظاهرين من أن يمروا أمام فندق كونتننتال وشبرد، وإن مسئولية كل ما وقع في ميدان الأوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده، ولقد كان يخشى أن تؤدي حملة الفرسان إلى قلاقل خطيرة، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة».

مظاهرات الشعب

أثار قرار مجلس الوزراء سخط الرأي العام على وزارة بطرس باشا، وانهالت رسائل الاحتجاج وبرقياته، وقرارات الهيئات والجماعات بالاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وقامت مظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة، وكانت أول مظاهرة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ مارس، حيث اجتمع عدة آلاف من الشبان، من طلبة المدارس العليا والأزهر، وطوائف التجار والصناع، واجتمعوا بحديقة الجزيرة، وخطب الخطباء في الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وبعد أن انتهت

---

(١) سيرد الكلام عنها بالصفحة التالية.

الخطب، سار المجتمعون في شكل مظاهرة احتجاج طافت شوارع العاصمة، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير المظاهرة، حتى بلغ عددهم عشرة آلاف، وانتهت المظاهرة في ميدان الأوبرا.

وتجددت المظاهرات (يوم الأربعاء ٣١ مارس) بدعوة من اللواء، فاجتمع الألوف في حديقة الجزيرة، وخطب فيهم الأستاذ أحمد حلمي صاحب مجلة القطر المصري، ثم أعقبه مختار أفندي طلعت صبور، فأحمد أفندي زكي، فمحمود أفندي رمزي نظيم، وكان موضوع الخطب الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات، وبعد انتهاء الخطب هتف المجتمعون بحياة الحرية والعدل وسقوط قانون المطبوعات، ثم تحركوا في مظاهرة كبيرة اخترقت كوبري قصر النيل، فميدان عابدين، فاعترضتهم قوة البوليس، ومنعتهم من الوقوف بالميدان، فاتجهوا إلى ميدان الأوبرا، فهاجمتهم قوة البوليس وحالت دون متابعتهم السير، وفرقت شملهم.

وفي يوم الخميس أول إبريل اجتمع المتظاهرون أيضًا بحديقة الجزيرة، وكانوا أكثر عددًا من الاجتماعين السابقين؛ إذ بلغوا نحو عشرة آلاف شخص من مختلف الطبقات، وبعد أن تعاقب الخطباء محتجين على قانون المطبوعات تحركوا في نحو الساعة الخامسة في شكل موكب هائل، اخترق كوبري قصر النيل، وسار إلى ميدان الأوبرا، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين وقوات البوليس، التي كانت بقيادة هارفي باشا حكمدار العاصمة، فانهال رجال البوليس على المتظاهرين يضربونهم بالعصي الغليظة ويدوسونهم بسنابك الخيل، فأصيب كثيرون منهم، ولكنهم ثبتوا للقوات المحيطة بهم، وجاءت رجال البوليس نجدة من فرسان الجيش منتظرين أوامر الحكمدار، وأقبلت فرق المطافئ وأخذت تجبه المتظاهرين بمياه مضخاتها، وساد الهرج والمرج في الميدان، وأقفلت قهوة النيوبار، وسائر المحلات التجارية الكائنة بميدان الأوبرا، ثم انتهت المعركة بتفريق المتظاهرين بعد أن دامت أربعين دقيقة، وكانت هذه أول مظاهرة من نوعها اشتبك فيها المتظاهرون ورجال

البوليس، وقدمت النيابة العمومية بعض الطلبة بتهمة مقاومة رجال البوليس، فحكم على اثنين منهم بالحبس، كما أقامت الدعوى العمومية على كل من الأستاذ أحمد حلمي، والأستاذ محمود رمزي نظيم، وعثمان أفندي طلعت صبور، ومختار أفندي طلعت صبور، وأحمد أفندي زكي، وإبراهيم أفندي محمد غانم، بتهمة إهانة الحكومة في خطبهم باجتماعي الجزيرة، وأسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية)، وقد نظرت أمام محكمة عابدين، وحكم فيها بحبس أحمد أفندي حلمي ستة أشهر، وبراءة إبراهيم أفندي محمد غانم، وحبس الباقين ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

احتفال الطلبة بالمولد النبوي

(٢ إبريل سنة ١٩٠٩م)

أقام طلبة المدارس والأزهر سرادقًا فخمًا خاصًّا بهم في ساحة المولد النبوي مساء الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٧هـ (٢ إبريل سنة ١٩٠٩م)، فاسترعى الأنظار برونقه وفخامته، ونصبوا في مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض، كُتبت على أحد جانبي المصباح الأول الآية الكريمة: {وشاورهم في الأمر}، وعلى الجانب الآخر: {وأمرهم شورى بينهم}، وكتب على المصباح الثاني في أحد جانبيه الحديث الشريف: «**أفضلُ الجهادِ مَن قال كلمةَ حقٍّ عند سلطانٍ جائرٍ**»، وعلى الجانب الآخر: «**إذا أراد الله بأميرٍ خيرًا جعل له وزيرَ صدقٍ؛ إنْ نسي ذكَّره، وإنْ ذَكَر أعانه، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزيرَ سوءٍ؛ إنْ نسي لم يذكره، وإذا ذكر لم يعنه**».

وكان الاحتفال برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي، وحضره الفقيد في السهرة، فهتف له الطلبة هتافًا عاليًا، وقد أحاط بالسرادق معظم القوات العسكرية المخصصة لساحة المولد، وأخذوا يرقبون ما عسى أن يحدث فيه؛ ولكن النظام كان سائدًا، واستمر المجتمعون يستمعون إلى آي الذِّكر الحكيم حتى انتهت السهرة.

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش

للمرة الثانية

لم تكتف الوزارة بمحاربة الصحافة بإصدار قانون العقوبات؛ بل تعسفت في محاسبة الصحف على ما تكتب وتنشر، وسلطت عليها النيابة العمومية والمحاكمات الجنائية؛ فمن ذلك أن الشيخ عبد العزيز جاويش نشر باللواء مقالة عن ذكرى دنشواي[1] في (٢٨ يونية سنة ١٩٠٩م) عدتها النيابة طعنًا في حق بطرس باشا غالي رئيس المحكمة المخصوصة التي حاكمت المتهمين في الحادثة، وأحمد فتحي باشا زغلول أحد أعضائها، وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية، وكان يرأسها محمود بك علي سرور قاضي المحكمة، وتولى الدفاع عنه أحمد لطفي بك، وإسماعيل شيمي بك، والأستاذ محمود بسيوني (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد)، وبعد أن سمع القاضي مرافعة النيابة ودفاع المحامين قضى بتاريخ (٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م) بالحكم على الشيخ جاويش بغرامة مقدارها أربعون جنيهًا، فاستأنفت النيابة هذا الحكم، كما استأنفه الشيخ جاويش، ونظرت القضية أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برئاسة بوغوص بك أغوبيان وكيل المحكمة، وعضوية المستر كلابكوت، وإبراهيم بك يونس القاضيين، وتولى الدفاع عنه محاموه أمام المحكمة الجزئية، وبعد سماع دفاع النيابة والمحامين قضت بتاريخ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م) بتعديل الحكم الابتدائي إلى الحبس ثلاثة أشهر، فقوبل هذا الحكم بالدهش والاستياء الشديد، وكانت له ضجة كبيرة، ورفع محامو الشيخ جاويش نقضًا عن هذا الحكم قضى برفضه.

---

(١) راجع تفصيل هذه الحادثة في كتابنا عن (مصطفى كامل) ص٢٠٠ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

إنذار جريدة اللواء

وفي يوم الحكم الاستئنافي أنذرت الوزارة (اللواء) الإنذار الأول؛ عملًا بقانون المطبوعات، بحجة أنه نشر مقالة عن شاب هندي يدعى (دنجرا)، عدتها تحريضًا على ارتكاب الجرائم، مما يترتب عليه الإخلال بالأمن والنظام العام، فكان هذا أول إنذار صدر للصحف تنفيذًا لقانون المطبوعات، وهذا نص الإنذار:

«بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر في (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١م)، وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٩م) بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ (٢٥ مارس سنة ١٩٠٩م):

حيث إن جريدة اللواء قد نشرت بعددها الصادر في (١٧ أغسطس سنة ١٩٠٩م) مقالة عنوانها «اليوم يُقتل دنجرا» متعلقة بحكم الإعدام الصادر بإنجلترا على الطالب الهندي الذي اتهم بقتل السير كرزون ويلي.

وحيث إن هذه المقالة التي نشرت في يوم التنفيذ، وكتبت بلهجة حماسية تعتبر إطراء حقيقيًّا للمحكوم عليه.

وحيث إن هذا التصويب لعمل جان وامتداحه مع تكرره في عدة مقالات نشرتها هذه الجريدة، وخصوصًا بأعدادها الصادرة في (١٠، ١١، ٢٠ يولية، وفي ٧، ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٩م) من شأنه التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم، الأمر الذي يترتب عليه الإخلال بالأمن وبالنظام العام.

قرر ما يأتي:

المادة الأولى: إنذار جريدة اللواء التي تصدر بالقاهرة للمرة الأولى.

المادة الثانية: على مدير الجريدة المذكورة نشر هذا الإنذار في صدر العدد الآتي منها.

المادة الثالثة: على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار».

تحريرًا بالقاهرة في (٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م).

فكان الحكم على الشيخ جاويش، وإنذار جريدة اللواء في يومٍ واحدٍ، اضطهادًا متعمدًا للحركة الوطنية.

وقد جمع الشعب اكتتابًا لصنع وسام للشيخ جاويش لمناسبة الحكم عليه؛ تقديرًا لحسن بلائه في الجهاد، وقدم له هذا الوسام في حفلة تكريم أقيمت له بفندق شبرد (يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩م) عقب خروجه من السجن.

قانون النفي الإداري

أمعنت الوزارة في العدوان على ضمانات الحرية الشخصية، فسنت في (٤ يولية سنة ١٩٠٩م) القانون المعروف بقانون النفي الإداري، الذي رجع بالبلاد إلى الوراء سنين عديدة؛ إذ جعل من حق السلطة الإدارية نفي الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام، إلى جهة نائية بالقطر المصري، وقد أخذ كثير من الأبرياء بهذا القانون، وكان وسيلة لانتقام بعض العمد ورجال الإدارة من خصومهم الشخصيين، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منفى لمعظم من قضت لجان النفي الإداري بإدانتهم.

تعديلات في القانون النظامي

اعتزم الاحتلال تهدئة لخواطر المصريين إدخال بعض تعديلات في النظم الشورية التي كانت قائمة في البلاد، لعل هذه التعديلات تقنع الأمة، وتصرفها عن المطالبة بالدستور، فتضعف الحركة الوطنية تبعًا لذلك، وتخبو نارها.

تعيين الأمير حسين كامل رئيسًا لمجلس شورى القوانين

ففي (٣٠ يناير سنة ١٩٠٩م) صدر أمر عال بتعيين الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فكان تعيينه لهذا المنصب سببًا في ازدياد مكانة المجلس. على أن هذا التعيين كان له غرض آخر، هو إضعاف روح المعارضة والاستقلال في أعضائه؛ لما كان للأمير حسين من المهابة في نفوس الأعضاء، وقد ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقال منه في (٣ مارس سنة ١٩١٠م) على إثر مقتل بطرس باشا غالي.

وافتتحت الجمعية العمومية (يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩م) برئاسة الأمير حسين كامل، وألقى الخديوي عباس خطبة الافتتاح، ولم يشر فيه ألبتة إلى عزم الحكومة على إنشاء المجلس النيابي، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الأمة في قرب إعلان الدستور، وأجابت الحكومة على مقترحات الأعضاء الذين طلبوا إنشاء هذا المجلس جوابًا يؤيد موقفها الرجعي حيال هذا الطلب، وأبدى الأعضاء في الجلسة الختامية استياءهم من جواب الحكومة.

علنية جلسات المجلس

وفي (٣ مارس سنة ١٩٠٩م) صدر قانون[١] يجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية، بعد أن كانت سرية منذ إنشائهما سنة (١٨٨٣م)، وكانت أولى جلساته العلنية (يوم أول يونية سنة ١٩٠٩م)، وكان لهذه العلنية أثر كبير في اهتمام الرأي العام للمجلس ومداولاته، ولفت الأنظار إليه، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور.

(١) هو القانون رقم ٣ لسنة (١٩٠٩م).

قانون مجالس المديريات

ووضعت الحكومة قانونًا[١] لمجالس المديريات تضمن تعديلات لنظامها القديم، أهمها زيادة عدد أعضائها، فجُعل لكل مركز عضوين، وخُولت سلطة قطعية في فرض ضرائب إضافية على الأطيان، لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية، لإنفاقها على المنافع العام ومنها التعليم، وأوجب القانوون كذلك موافقة المجلس على المشروعات الآتية:

(ا) إصدار لائحة محلية تسري على المديرية كلها أو على قسم منها، أو على بنادر أو قرى منها أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية.

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر، أو قرية، أو إبطال ذلك.

(ج) إصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية.

وأنقض شرط المال بالنسبة لعضو المجلس (وهو خمسون جنيهًا) إلى خمسة وعشرين، إذا كان حائزًا لشهادة دراسة عالية.

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الأمة عن المطالبة بالمجلس النيابي، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابي.

وقد وضع الحزب الوطني مشروعًا لمجالس المديريات، معارضًا به مشروع الحكومة، مضمونه أن يكون رئيس المجلس من أعضائه، وأن تكون للمجلس سلطة قطعية في المسائل الهامة، وأن تكون العضوية فيه لمن يدفع الضريبة، على أن يعفى من هذا الشرط إطلاقًا من يكون حاملًا لشهادة عالية أو شهادة العالمية من أحد المعاهد الدينية، أو من سبق له التوظف بالحكومة بمرتب قدره عشرون جنيهًا في الشهر.

(١) هو القانون رقم ٢٢ لسنة (١٩٠٩م) الصادر في ١٣ سبتمبر من تلك السنة.

حق سؤال الوزراء

ومن التعديلات التي أدخلتها الحكومة في القانون النظامي سنة (١٩٠٩م) تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) في مجلس شورى القوانين، وقد تقرر هذا الحق بموجب قرار من رئاسة مجلس الوزراء في (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩م) هذا نصه:

«إنَّ مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التي يوجهها أعضاؤه إلى الوزراء فيما يختص الإدارية ذات المصلحة العامة، وقد أظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة، ولهذا رأى تقرير خطة للسير عليها في السؤال والجواب، فوضع القواعد الآتية:

أولًا: أن يحرر مريد السؤال إلى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام إخطارًا يتضمن نص السؤال بتمامه.

ثانيًا: لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أي سؤال، يرى فيه مساسًا بالشخصيات، أو باعثًا على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة، أو مختصًّا بالعلاقات والاتفاقات الدولية.

ثالثًا: يجيب الوزراء على الأسئلة التي توجه إليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة، ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة.

رابعًا: لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعًا للمناقشة.

خامسًا: تدرج الأسئلة والأجوبة في محاضر الجلسات.

فاقتضى إبلاغ ذلك إلى دولتكم، مع الرجاء بإحاطة حضرات الأعضاء علمًا بما ذكر، أفندم».

وظاهر من هذا الكتاب أن الحكومة قيدت حق سؤال الوزراء بقيود شتى، جعلته عديم الأثر في الرقابة على أعمالها؛ فمن ذلك أنها اشترطت أن لا يمس السؤال

العلاقات والاتفاقات الدولية لمصر، وخولت رئيس المجلس منع إلقاء سؤال يرى فيه هذا المساس، وقصدت من هذا القيد عدم توجيه أي سؤال يتعلق باتفاقية السودان المبرمة في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، وثمة قيد آخر، ذلك هو حق الوزير في عدم الإجابة على أي سؤال يوجه إليه إذا اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة.

كان سؤال الوزراء قبل صدور هذا الكتاب أمرًا مألوفًا في المجلس، فلم يكتسب حقًّا جديدًا كان حرمه من قبل؛ بل قيد هذا الحق بقيود جعلته هو والعدم سواء.

رحلة الفقيد إلى الأستانة وأوربا

(إبريل – سبتمبر سنة ١٩٠٩م)

ذهب الفقيد إلى الأستانة لأول مرة في حياته في (إبريل سنة ١٩٠٩م)، وقد وصلها يوم ١٢ منه، وفي اليوم التالي وقعت الفتنة الرجعية التي قامت ضد الانقلاب العثماني، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد، فكان يرسل إلى اللواء الرسائل البرقية والمقالات المسهبة في وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها، وأخذ يتابع مقالاته، بلا ملل ولا كلل، مما دل على ما غرس في طباعه من الجلد على العمل، وجاءت هذه المقالات بالغة منتهى الدقة، وصارت تاريخًا صادقًا مفصلًا للحركة الرجعية وإخفاقها، وكان يطلق العنان لقلمه في الوصف والتحقيق كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة، أوفد خصيصًا لهذه المهمة، مقابل أجر كبير، في حين أنه كان متطوعًا لتحرير هذه المقالات التي ملأت صحائف بأكملها، فزادت مكانة اللواء الصحفية، ورفعت من شأنه بين الصحف الإخبارية، وكانت الأنباء التي ترد منه أصدق الأنباء، وأكثرها انطباقًا على الحقائق.

وعدا هذه المقالات، كان جل عمله أثناء مقامه بالأستانة، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية، وإحباط مساعي إنجلترا في حمل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال في مصر، وقد نجح في مسعاه؛ إذ امتنعت الحكومة

التركية عن هذا الاعتراف، أو ما يشبهه، ولو صدر منها لكان له من الأثر في اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لإعلان السلطان عصيان عرابي في إبان الحملة الإنجليزية سنة (١٨٨٢م)، فإن هذا الإعلان كان له أسوأ الأثر، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية، ولو وجد العرابيون في الأستانة رسولًا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الأليمة.

ولقد كان السياسيون الأوربيون المخلصون لمصر ينصحون للوطنيين دائمًا باستبقاء علاقة الود بين مصر وتركيا، قال المستر بلنت في هذا الصدد في مذكراته سنة (١٩٠٨م):

«وقد نصحتُ لهم بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص؛ وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا». وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، والمؤتمر الوطني ببروكسل سنة (١٩١٠م).

كان لدعاية الفقيد صداها في الصحف التركية، فأكبرت من شأن مصر، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال، ومجدت الحركة الوطنية المصرية، حتى بدت على صفحاتها فكرة تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر بعد تحررها من الاحتلال، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال؛ قال في هذا الصدد جلال نوري بك أحد أحرار الترك، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوريان) الصادرة يوم (١٩ يولية سنة ١٩٠٩م)، بعد أن أيد مصر في جهدها ضد الاحتلال: «على أن مصر عندما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذيلًا كما هي اليوم، فإنه مقام أصبح لا يليق بها؛ بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية شبيهة بنظام النمسا والمجر».

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديوي بالأستانة، فأرسل إليه رسالة برقية ناشده فيها رد الدستور إلى مصر، وأعرب عن أمله في أن تنال دستورها في عهده، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور، وقد نشرتها معظم صحف الأستانة.

وعاد الفقيد إلى مصر في أوائل أغسطس، ثم سافر في سبتمبر إلى سويسرا، لحضور مؤتمر جنيف.

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

(سبتمبر سنة ١٩٠٩م)

نشطت الدعاية للقضية المصرية في أوربا على عهد محمد فريد، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف في (شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين، وهم: الأستاذ محمد فهمي، والأستاذ علي الشمسي (باشا)، والأستاذ محمد لطفي جمعة، والدكتور محمد سامي كمال، وحامد أفندي العلايلي (بك)، والأمير أفندي العطار، وحلمي أفندي مسلم، وعثمان أفندي فايد، و(الدكتور) سيد مرعي. واحتضن الحزب الوطني هذه الحركة، وعضدها على صفحات اللواء، وساعد المؤتمر بماله، وحثَّ المصريين على الاشتراك فيه، وتولى الأستاذ أحمد لطفي بك المحامي الكبير تنظيم الرسائل التي رغب أصحابها في تقديمها إلى المؤتمر، واشترك فيه من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي، والمستر بارنز، والمستر كتل، والمستر هازلتون، من أعضاء مجلس العموم. وافتتح المؤتمر (يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، واستمر منعقدًا ثلاثة أيام، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر، وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني، وخطب به من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي، والمستر بارنز، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية.

وهذه خلاصة بقية المواضيع التي ألقيت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجًا له:

مواضيع باللغة الفرنسية:

١ – نظام الحكم في مصر لرئيس الحزب الوطني محمد فريد بك.

٢– مركز مصر الدولي للجنة المؤتمر.

٣– نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفي جمعة.

٤ – السودان للأستاذ علي الشمسي.

٥ – التعليم العام في مصر لباحث مستتر.

٦– تعليم الشعب للدكتور سيد مرعي.

٧– حرية الصحافة للجنة.

٨– مسألة حيدة مصر للجنة.

٩ – القضاء على الحرية السياسية في مصر، والخطر الذي يتهدد وادي النيل لصادق أفندي ميخائيل.

١٠ – سياسة الإنجليز في مصر للأستاذ أحمد لطفي السيد بك.

مواضيع باللغة الإنجليزية:

١ – سيئات الاحتلال بقلم الأستاذ عثمان صبري.

٢ – الحركة الوطنية ومستقبلها بقلم المسيو تيودور روذستين.

٣– مصلحة الصحة بقلم الدكتور منصور رفعت.

٤ – المقارنة بين المسألة المصرية والمسألة الأيرلندية بقلم حامد أفندي العلايلي (بك).

٥ – مصر والاحتلال بقلم الأستاذ محمد السادة.

مواضيع باللغة العربية:

١- تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية.

٢- السودان المصري بقلم الأستاذ مصطفى الشوربجي.

٣- مصلحة السكة الحديد.

٤- تقرير عن الجيش بقلم لفيف من الضباط.

٥- نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية في مصر والخطة التي يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير أفندي العطار.

٦- حل المسألة المصرية بقلم عبد السلام (م. ب. ن).

٧- فضائح مصلحة خفر السواحل.

٨- نهضة المصريين وواجباتهم بقلم الأستاذ محمد لطفي جمعة.

٩- مدرسة الحقوق الخديوية بقلم أمين أفندي الرافعي.

١٠- الاحتلال والدستور في مصر بقلم محمود حمدي السخاوي أفندي.

١١- الجيش المصري قبل الاحتلال وبعده.

١٢- مصلحة البريد.

١٣- اشتراك جيش الاحتلال في تهريب الحشيش بقلم فهمي أفندي الإسكندراني.

١٤- تقرير عام عن مسألة التعليم في مصر، برنامج للتعليم بقلم (الدكتور) سامي طالب الطب بليون.

خطبة المترجم

ألقى الفقيد خطبته بالفرنسية في أولى جلسات المؤتمر، ضمَّنها عرضًا شائقًا للحركة الوطنية المصرية، ووصفًا موجزًا للنظام الذي كانت البلاد تحكم به في عهد الاحتلال، قال:

«أيتها السيدات، أيها السادة: إني سعيد جدًّا بوجودي في هذا المجتمع الذي يضم زهرة الناشئة المصرية، محط آمال مصر بأسرها، وإني أحيي فجر الحرية الذي أخذ يشرق في الأفق وينير لنا الطريق في وسط تلك الظلمات التي أسدلها علينا ذلك المغير السالب لحريتنا واستقلالنا، فلنحي جميعًا هذا المؤتمر ولنحي فيه تلك الفكرة الجليلة التي تسري ولا يوقفها شيء في الوجود.

لقد خطت فكرة استقلال مصر في سبيل النجاح مدة الخمس السنوات الأخيرة، أكثر مما خطته منذ حل الاحتلال بهذه الديار، وكانت خطاها أكثر اتساعًا عندما اهتمت الناشئة بمستقبل بلادها، وسلكت سبيل المطالبة بحقوقها بهدوء وثبات.

«فلنحي إذن تلك الناشئة التي تحلت بسكينة لا يشوبها ضعف، واتصفت بشهامة خالصة من كل عنف، ولنشجعها على خدمة قضية الوطن، ولنحارب كل أثر للجبن يتولد من مقارنة ضعفنا الظاهري بقوة إنجلترا، فإن ذلك مدعاة إلى اليأس، ولنثبت للعالم المتمدن أننا لسنا من أولئك الذين يعوزهم النجاح في عملهم لمواصلة الجهاد، ولا من أولئك الذين يرتدون على أعقابهم أمام العقبات التي يضعها لنا أعداؤنا في الداخل والخارج، لنثبت لأعدائنا أن من العبث محاولتهم التضييق على صحافتنا، ومن العبث أيضًا أن يزجُّوا في السجن المدافعين عن حقوقنا، وعلى الناشئين أن يصيحوا في وجوه أولئك الأعداء قائلين: إننا نأخذ على أنفسنا اقتحام طريق الجهاد عندما يصبح خاليًا ممن سبقونا فيه، لنحي أيها الإخوان سويسرا، تلك البلاد الحرة، ملجأ المضطهدين، وموئل المظلومين، تلك البلاد التي

تعطي للعالم مثال شعب فاق الشعوب في حريته، ولم يجد مع ذلك حاجة إلى استعباد غيره من الأمم بحجة الأخذ بيدها إلى طريق الحضارة.

بهذه الحجة بقيت إنجلترا في مصر منذ سبعة وعشرين عامًا، بعد أن قامت بمهمتها الأصلية، وهي وضع حد للثورة الحربية وإعادة الخديوي توفيق إلى عرشه؛ ولكن أتعرفون كيف بدأت إنجلترا الإصلاحات الضرورية لإعطائنا حكومة ثابتة الدعائم، شبيهة بالحكومات الأوربية؟ إنه ألغت النظام الدستوري الذي منحه لنا الخديوي توفيق، بعد أن كان سائرًا في طريق أرضى العالم بأسره، ثم أبدلته بمجلس شورى القوانين، وهو مجلس ليس له إلا رأي استشاري، ونصف أعضائه تقريبًا تعينهم الحكومة مدة حياتهم، أما النصف الآخر فيعتبر أنه ممثل للأمة، والحقيقة أن الانتخابات تجري بطريقة عقيمة تجعل هؤلاء الأعضاء لا يمثلون في الغالب إلا الحكومة التي تساعدهم على انتخابهم، وتضمهم إليها بواسطة الرتب والنياشين التي تفيضها عليهم جزافًا، ومع ذلك فإذا حدث بالرغم من كل التحوطات أن هذا المجلس أظهر بعض ملاحظات، أو طلب بعض مطالب في صالح الأمة، فإن الحكومة ترفض ذلك غالبًا، وليس لهذا المجلس البائس حق في مناقشة الجواب أو الرد عليه، وواجبه الذي يقضي به القانون النظامي أن يطأطئ رأسه ويرضى بأوامر الحكومة، وقد أنشأوا بجانب هذا المجلس (جمعية عمومية) تجتمع مرة على الأقل في كل سنتين، ومن شأنها التصديق على الضرائب المستجدة، ويمكنها أيضًا عرض بعض المطالب ليس إلا. وهم يجمعونها مدة يوم أو يومين، ويفضونها دون أن يكون لديها الوقت الضروري لمناقشة الطلبات التي تريد عرضها على الحكومة، ومع ذلك رغمًا من هذا النظام العقيم، فإن مجلس الشورى والجمعية العمومية قررا مرات عديدة، بل في كل جلسة تقريبًا، وجوب اشتراك الأمة في سن القوانين، فكان جواب الحكومة، سلبًا تصحبه الغطرسة والكبرياء، ولكنها في هذه السنة أمام قوة الرأي العام الذي عبرت عنه الجرائد قبلت أن تجعل الجلسات علنية وتنازل الوزراء إلى حضورها لمناقشة الأعضاء في مشاريع القوانين، وهذا شيء قليل جدًّا، أو لا شيء،

فليس بمثل هذه المنح الهزلية يتوصلون إلى تهدئة ثائرة الرأي العام، وعلى ذلك فالأمة لا تفتأ تطالب بدستورها بكل الطرق التي في استطاعتها، ولا بد أن تنال أمنيتها.

أيها السادة، ذلك هو حظ مصر من النظام النيابي، وعلى تلك الطريقة التي شرحتها نشترك في سن قوانيننا وإدارة شئوننا. إن مصر محكومة بالمستشارين الإنكليز الذين يديرون دولاب الأعمال في الوزارات، وخصوصًا المستشار المالي الذي له حق الحضور في جلسات مجلس الوزراء، يحكم بلادنا أولئك المستشارون الغير مسئولين، الذين يحركون وزراءنا البائسين كما يشاءون، فيحتمل أولئك الوزراء أمام مواطنيهم مسئولية أعمال رجال الاحتلال وغلطاتهم، ولقد سمح للإنكليز هذا النظام الفاسد الفاضح أن يبددوا أموالنا، خصوصًا بعد الاتفاق الودي الذي عقد في (إبريل سنة ١٩٠٤م) ذلك الاتفاق الذي جعل من المستشار المالي حاكمًا متسلطًا على الأموال الاحتياطية، والمتوفر في الميزانية، فيتصرف فيها كما يشاء، ولقد أنفقها المستشار المالي السابق في شراء الأسهم الأجنبية، وخصوصًا أسهم قرض الترنسفال، وأفقدنا بذلك أكثر من عشرين مليونًا من الفرنكات في سنة واحدة. سمح هذا النظام للإنجليز أن يفتحوا السودان بأموال المصريين ودمائهم، وأن يرفعوا علمهم على ربوعه بجانب العلم المصري، وأن يوقع لهم بطرس باشا غالي تلك الاتفاقية الباطلة في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) التي أصبح السودان بمقتضاها ملكًا مشتركًا بين الإنجليز والمصريين. سمح هذا النظام لأبناء التاميز أن يحرموا التعليم العام من نظام صالح، ويهبطوا بمستوى الأمة العلمي، ويحشروا في وظائف الحكومة كل طريد من كليات إنجلترا، مؤثرين إياهم على أبناء البلاد. سمح لهم هذا النظام أن يجعلوا من الجيش آلة مسخرة لقضاء مأربهم في السودان، ومد السكك الحديدية، وتشييد القصور في تلك البلاد. سمح لهم أن يجعلوا من مصر مستعمرة إنجليزية، ومن الخديوي أميرًا يشبه رجوات الهنود.

أيها السادة، إنما اجتمع هذا المؤتمر في هذه المدينة الحرة، ليعلن تلك الحقائق للعالم المتمدن، وستسمعون المواضيع التي درست درسًا دقيقًا، فتتبينون كيف تستعبدنا إنجلترا الحرة، كما تستعبد الهنود، وكما تستعبد أممًا أخرى لا عداد لها. على أن الأمة المصرية بالرغم من كل ذلك قد أحست بتلك الحالة المحزنة، وأخذت تجاهر بمطالبها. بدأت هذه الحركة على يد المرحوم مصطفى كامل، وشد أزره فيها من كانوا أشد الناس تألمًا من استبداد اللورد كرومر، وقد عاجلت المنية المرحوم في جهاده، واستمرت الحركة بعد استشهاده، ولو أن الذين ساعدوه في مبدئها تخلوا عنها بعد أن خلف اللورد كرومر السير إلدون جورست، ارتقت هذه الحركة، وأخذت تظهر بمظهر حمل أعداءنا على أن يعترفوا بوجودها، وأن يحسبوا لها حسابًا. أما الذين يتجاهلونها فهم إنما يخدعون أنفسهم، أو يخدعون غيرهم فيما يعتقدون.

ولقد ظهرت أخيرًا هذه الحركة بمظهر جليل في مدينة القاهرة يوم (٢٩ أغسطس) بعد أن حكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء؛ لأنه ذكَّر كلًّا من بطرس باشا غالي وفتحي باشا زغلول بفظاعة دنشواي، فاجتمع الناس وفتحوا اكتتابًا ليقدموا إلى ذلك الوطني السجين وسامًا من الذهب تذكارًا لحبسه الذي احتمله في سبيل غايتنا الشريفة الجليلة، تلك الغاية التي وقفنا عليها جميعًا كل حياتنا.

إني أظن أيها السادة أني قد صورت لكم الطريقة التي تحكم بها مصر: حكومة استبدادية تحكم البلاد بحسب ما يوحيه إليها الهوى، وتحيط سياستها بطلاء خادع من النظام الشرعي، ونفر من المصريين يوافقون على القوانين والأمور العالية التي يضعها المستشارون الإنجليز تحت مراقبة ذلك المعتمد الإنكليزي المفوض، وسيظل هذا النظام قائمًا في مصر، ما دامت مصر محرومة من دستور يسمح للأمة أن تدير شئونها بنفسها وتكون وزارتها مسئولة أمام برلمانها.

نحن لا نطلب ذلك الدستور من إنجلترا، التي نعتبر احتلالها قائمًا على قاعدة الاغتصاب وانتهاك حرمة الحقوق الشرعية، وإنما طلبناه وسنطلبه من الخديوي الذي يمثل السلطة الشرعية، وسنناله في أقرب مما يظنون.

ولأجل أن ندرك تلك الغاية قد عزمنا على أن نثابر على الخطة التي رسمناها واتبعناها، وهي أن نطالب بالدستور في كل فرصة، وأن نستعين بالرأي العام في أوربا، ونجعله في صفنا ونقنع العالم المتمدن بأننا أهل للحرية، وأننا لسنا أمة متوحشة أو متعصبة، كما يصورنا الإنجليز؛ ليخلقوا لأنفسهم حجة للبقاء في بلادنا ضد كل حق مشروع. نحن لا نفهم كيف نظل نحرومين من حق إدارة شئوننا بأنفسنا، بعد أن نال إخواننا العثمانيون والفارسيون حريتهم؛ لأني أعتقد أن المصريين ليسوا بأقل كفاءة أو أقل علمًا من إخوانهم العثمانيين والفارسيين، فهل تريد إنجلترا بمعاكستها لنا أن تسوقنا إلى ثورة تسيل فيها الدماء أنهارًا بمصر، فتتذرع إلى إلحاقها بممتلكاتها؟ نحن لا نظن ذلك ونعتقد أن الذي يدعونا إلى زيادة معاكستنا رؤيتها في مصر آذانًا صاغية مستعدة لأن تستمع نصائحها.

أيتها السيدات، أيها السادة: إني أظن أن قد أثقلت عليكم، وإني أشكركم على أبديتموه نحوي من الالتفاف لما شرحته لكم. وقبل أن أختم كلامي يجدر بي أن أدعوكم أن تقولوا معي. لتحيى مصر مستقلة! ليحيى الدستور! لتحيى سويسرا!».

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق والاستحسان من جميع الحاضرين.

قرارات المؤتمر

وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال والمطالبة بالجلاء والدستور، فنحا بذلك نحو الحزب الوطني في مبادئه، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها العمل بقانون المطبوعات، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة.

وقصد الفقيد بعد انتهاء المؤتمر إلى باريس ثم إلى لندن، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية، ليستحثه على إثارتها على صفحات الجرائد الإنجليزية، وعاد إلى مصر في أكتوبر سنة (١٩٠٩م).

تعديلات في اللجنة الإدارية

استقال «علي باشا آصف» من عضوية اللجنة الإدارية للحزب الوطني في (يناير سنة ١٩٠٩م) لضعف صحته، وانتخبت اللجنة محمد بك أحمد شريف بدله، ثم انتخبت محمود بك الشيشيني عضوًا بها، وأحمد بك لطفي المحامي الشهير (والعضو بها) وكيلًا للحزب، بدلًا من أحمد فايق باشا المستقيل، وإبراهيم باشا حليم، والأستاذ حسين بك فهمي بهجت المحامي، عضوين بها، ويوسف بك حافظ أمينًا للصندوق.

الفصل الخامس

جهاد الفقيد سنة (١٩١٠م)

كانت سنة (١٩١٠م) مليئة بالمعارك العنيفة بين الأمة من جانب، والحكومة والاحتلال من جانب آخر، وقد قاد المترجم جيش الأمة في هذه المعارك بشجاعة وثبات، وضاعف جهوده، وشقَّ للحركة الوطنية طريق النصر وسط العقبات التي اعترضتها، والمكايد التي دبرت لها.

خطبته في المؤتمر الوطني

(٧ يناير سنة ١٩١٠م)

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠م بدار اللواء برئاسة المترجم، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها، بدأها بقوله:

«إخواني الأعزاء: يجتمع مؤتمرنا الوطني للمرة الثانية بعد تأسيسه ووفاة مؤسسه إلى رحمة مولاه، ويسرني أن أخبر حضراتكم بأن حزبنا الوطني يزداد رسوخًا سنة عن سنة، ويقوى ساعده وتشتد عزيمته بدخول الشبيبة فيه، وانضمامها إليه، فتبعث فيه روح الفتوة ونشاط الشباب، وكلما زادت مقاومة خصومنا لنا، زادت صفوفنا انضمامًا، وزاد عددنا كثرة، فلا يمضي وقت طويل حتى يصبح سكان القطر متحدين في المبدأ والغاية، رغمًا من دسائس الدساسين ووشاية الواشين، ومساعي المتملقين، خدام السلطة المطلقة وعباد الألقاب الضخمة، والوسامات المموهة».

اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية

وأخذ يعدد بعض ما لقيته الحركة الوطنية من اضطهاد الوزارة، قال:

«إخواني: أرادت الحكومة إسكات صوت الأمة، فعمدت إلى طريقة الإرهاب، وأخرجت قانون المطبوعات من محفوظاتها، فاحتجت الأمة عليه بكل شدة مع عدم الخروج عن القانون، وأظهرت سخطها على الحكومة واستياءها من أعمالها، فتدخل البوليس في الأمر، وشتت المتظاهرين بالقوة الغشوم، ولولا ما استعمله المتظاهرون من الحكمة في عدم المقاومة لتدخل جيش الاحتلال الذي كان على أهبة الاستعداد، ولسالت الدماء أنهارًا. بعد ذلك رفعت دعاوى على بعض الخطباء بدعوى طعنهم على بعض كبار الموظفين، فحكمت عليهم المحاكم بعدة أحكام ألغي بعضها في الاستئناف، وبعضها تأيد أو تعدل، فسجن الشبان جزاء ما يسمونه تهورًا في الوطنية، ثم رفعت الدعوى على أحمد أفندي حلمي، صاحب «القطر المصري» لنقله مقالة نشرت في إحدى جرائد الأستانة، وعلق عليها بما يفيد عدم موافقته على ما جاء فيها؛ ولكن رأت المحاكم أن مجردالنقل معاقب عليه قانونًا، فعاقبته بالسجن مع التشغيل، وقضت بتعطيل جريدته ستة شهور، ولم يزل هذا الوطني الغيور نزيل السجن للآن، أما الجريدة فظهرت بعد انتهاء مدة إيقافها.

وأخيرًا رفعت الدعوى على الشيخ عبد العزيز جاويش بسبب مقالة (ذكرى دنشواي) فحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور من محكمة مصر الابتدائية بصفة استئنافية، ودخل السجن محترمًا، وخرج منه أكثر احترامًا، وأعلى مقامًا مما دخله، وقد برهنت الأمة على إكرامها له واحترامها إياه بأن قدمت له وسامًا احتفلت بتقديمه له يوم خروجه في (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩م) في حفلة كبرى بنزل شبرد، كما أظهرت الشبيبة الأزهرية والمدرسية إكبارها له بمظاهرة كبرى سارت فيها جماعة الاتحاد الأزهري، التي كان يقول أعداء حرية الأزهر والأزهريين: إنها ماتت وقبرت بمساعيهم قبحهم الله. ومن الغريب أنهم لم يكتفوا بحبس الشيخ جاويش؛ بل أرادوا إظهار جبروت الحكومة وعظموتها بأن أنذروا اللواء طبقًا لقانون المطبوعات الاستبدادي في نفس اليوم الذي دخل فيه الشيخ السجن.

وقد لاحظ بعضهم مصادفة أخرى، وهي صدور الأمر العالي بترقية بوغوص أغوبيان بك رئيس الجلسة التي حكمت على الشيخ بالحبس في نفس اليوم الذي أفرج فيه عنه، ولا ندري إذا كانت هذه المصادفات حصلت عفوًا أو قصدًا. على أن كل هذه الأعمال لم تكم أفواه الجرائد، ولم تخفف من لهجتها؛ بل إن كلًّا منها سارت في الطريق الذي رسمته لنفسها، غير متحولة عنه، مهما هددت أو أوذيت في محرريها والقائمين بها».

الحكومة ومجلس شورى القوانين

ثم تكلم عن التعديلات التي أدخلت على نظام مجلس شورى القوانين عام (١٩٠٩م) فقال:

«مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة، علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهي مسائل، وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة للدستور الذي تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها، وعرفوا طريق الانتفاع بها. وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في مجادلات أعضائه للنظار، وفي مباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة، وللجرائد التي تعبر عن أفكارها حسابًا كبيرًا، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة به ورضاها عنه، بوقوفه موقف المناقش العاقل، والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف إلى احترام آرائهم، والأخذ بملاحظاتهم. نعم إن الذين ظهروا بهذا المظهر الشريف قليلون جدًّا؛ ولكن العيب في ذلك في طريقة الانتخاب التي تحتم أن يكون المنتخب من أصحاب العقار، ولو لم يكن من أصحاب العقول الراجحة، أو المعلومات الواسعة، ولا دواء لهذه العلة إلا تعديل شروط الانتخاب، فلا معنى لأن

يكون اسم المرشح مقيدًا منذ خمس سنوات، أو أن يدفع الخمسين جنيهًا أو الخمسة والعشرين جنيهًا، ضريبة للحكومة مدة سنتين، أو أن يدفع مثل هذا القدر الكبير من المال؛ بل يجب أن يكتفي بأن يكون اسمه مقيدًا في السنة التي يحصل فيه الانتخاب، وأن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة باللغة العربية، وأن يفضل حاملو الشهادات العلمية من الأزهر الشريف، أو من المدارس العليا بمصر أو بأوربا، وإلا فمادام الامتياز لأصحاب العقارات والأطيان فمن الصعب أن يرتقي مستوى المجلس في المعارف عما هو عليه الآن».

تعميم التعليم الابتدائي

«أما تعديل نظام مجالس المديريات وإعطاؤها الحق في وضع ضرائب على الأطيان لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية، وصرفها كلها أو جلها في التعليم، فيعود على البلاد بالنفع العميم، فإن نشر التعليم الابتدائي بين جميع طبقات الشعب من أقوى الوسائل لترقية الأمة، وأقرب السبل لإنالتها الحرية والاستقلال، ويجب أن يكون قصدنا جميعًا الوصول إلى جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا ومجانيًّا لكل مصري ومصرية. أقول مجانيًّا لأنه لا يمكن التوفيق بين الإلزام ودفع أجرة على التعليم، ولأن جعله مجانيًّا للفقراء وبأجره للأغنياء، فيه جرح لعواطف الفقراء من التلاميذ الذين يرون أنفسهم محتقرين في نظر إخوانهم ومعلميهم، فالديمقراطية الحقة، والمساواة الحقيقية، يقضيان بأن يكون التعليم الابتدائي مجانيًّا لجميع طبقات الأمة، فقيرها وغنيها، بلا تمييز، حتى يشبَّ التلاميذ على حب المساواة، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أن لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم؛ لا أغناهم».

التعليم الثانوي والعالي

«ولا ننس أن التعليم الابتدائي وحده غير كاف لحاجات الأمة، فإن الأمم لا ترقى إلا بالتعليم الثانوي والعالي اللذين يخرجان الطبقة الراقية التي عليها المعول في إدارة أمور العامة والأخذ بيدها إلى طريق السعادة؛ طريق النور، طريق الحرية الأبدية، فيجب أن نسعى في أن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل، وأن يكون بها محال مجانية لتعليم النابغين من أولاد الفقراء، لا يكون المبلغ المقرر لهم (١٦٠٠ جنيه) في كل سنة من سني التعليم الثانوي الأربعة، من ميزانية تربو على الستة عشر مليون جنيه؛ أي بنسبة جنيه واحد على كل عشرة آلاف جنيه، وهو ما لم يسمع به إلا في مصرنا الأسيفة. أما التعليم العالي فيجب أن يكون أضعاف ما هو عليه الآن، حتى يتخرج للبلاد العدد الكافي من المحامين والأطباء والمهندسين والعلماء والماليين وغيرهم، فتصبح الأمة في غنى بأبنائها عمن يقصدها من علماء الأجانب أو الآفاقيين منهم.

هذا وقد حصلت الانتخابات لمجالس المديريات على نظامها الأخير، ويظهر أن متوسط معارف المنتخبين في هذا الانتخاب الأخير أرقى من الانتخابات السابقة، ولولا القيود التي أدختلها الحكومة لمنع المتعلمين من الوصول إليها، وما أتاه بعض رجال الإدارة من التداخل في الانتخابات حتى لا ينتخب إلا من تثق الحكومة بإخلاصه لها، لكانت النتيجة أحسن مما وصلنا إليه. ومع كل هذه العيوب، فلو قامت مجالس المديريات بالواجب عليها نحو بلادها، واستعملت ما خول لها من السلطة القليلة، ولم تخضع لأوامر الحكام أو ما يوعز به مفتشو الداخلية ورجال الاحتلال وصنائعه، لخدمت البلاد خدمة عظيمة وقربت زمن الخلاص وتحرير البلاد من سلطة الفرد ومن كل سلطة أجنبية، فمهمة هذه المجالس كبيرة، ومسئوليتها أكبر وأعظم، والأمة مراقبة لأعضائها تذكر لكل منهم حسناته وسيئاته؛ فتكافئ المحسن وتجازي المقصر بالازدراء والاحتقار».

حق سؤال النظار

«أمَّا حق سؤال النظار بالكيفية التي ذكرت في جواب الحكومة ودونت ضمن لائحة المجلس الداخية، فغير وافية بالغرض، ولا تأتي بالفائدة المقصودة إلا إذا حول إلى حق مناقشة يعقبها الاقتراع على الثقة بالوزارة، وسقوطها إذا لم تحز ثقة نواب الأمة، وإلا فما دامت الحكومة تهزأ بالأمة ونوابه، وما دامت الوزارة تعتبر نفسها ممثلة لسلطة الفرد، فلا أمل في الوصول إلى الغاية المطلوبة.

ومما يؤدي ذلك ما حدث أخيرًا من امتناع النظار ورئيسهم عن حضور جلسات مجلس الشورى، حيث لم ترقهم مجادلة بعض أعضائه لهم وانتصار نواب الأمة عليهم في مواقف كثيرة، فامتنعوا عن حضور جلساته من يوم السبت الماضي (أول يناير سنة ١٩١٠م) حتى توضع في لائحة المجلس الداخلية مواد مخصصة تضمن كرامتهم من أن تهان، وتمنع النواب عن مناقشتهم بنفس الشدة التي يجيبهم بها النظار، أو بعبارة أخرى حتى يقبل نوابنا أن يقابلوا شدة النظار معهم وانتهارهم لهم بالخضوع والمسكنة.

قالت هذه الوزارة الحرة: إننا نريد أن نتدرج بالأمة في النظام الدستوري، واستبشرت الأمة خيرًا من هذه الخطوات الصغيرة، وأملها نيل الدستور التام على يديها وفي عهدها، ولكن بمجرد ما آنست من نوابها الرغبة في استعمال حقهم، والميل إلى الانتفاع بما منح لهم (على حسب تعبيرهم) امتعض بعض النظار، وتغلب عليهم ما اعتادوه من خضوع الأعيان لهم، فكبر لديهم أن يعاملوا معاملة وزراء دستوريين، فغضبوا وأضربوا عن الحضور إلى جلسات الشورى، لعلمهم أن لا قدرة لهذا المجلس على إسقاطهم، وظهروا بهذا المظهر الغريب المغاير للمبادئ الدستورية، وبرهنوا للأمة بأن وزارتهم لم تكن تلك الوزارة الحرة التي كان يؤمل الخير العظيم في عهدها، وقابلت الأمة تعيينها بالبشر والإيناس. نعم كانت الأمة تعتقد حسن نيات الكثير من أعضائها، رغمًا مما صدر في أيامها من القوانين الاستبدادية، كقانون

الصحافة، وقانون النفي الإداري، ولكن هذا الإضراب الأخير وترفعهم عن حضور جلسات الشورى ما لم يتعهد النواب بمعاملتهم معاملة العبد للسيد، أو المتعلم للمعلم، أضعف الثقة بهم ومال بالأمة عنهم، فعلى من وافق الوزارة من النظار لمجرد التضامن مع إخوانهم، أن يدركوا أهمية الحالة وخطورة الموقف، وأن يتركوا مراكزهم حتى تعلم الأمة عدوها من صديقها، فتعامل كلًّا بما يستحق، وإننا منتظرون عودة الجناب العالي الخديوي ليضع لهذه الحالة السيئة حدًّا، ويوقف النظار عند حدهم، وإلا فليمتنع مجلس الشورى عن الاجتماع، ويرفع الأمر للأمة صاحبة الكلمة العليا، فتعلم أن ما وعدت به من رد الدستور إليها تدريجيًّا، وعد كاذب لا يراد به إلا تخدير أعصابها، فتسكت عن المطالبة به، وهو ما حذرناها منه من مبدأ ما يسمونه (سياسة الوفاق)».

الميزانية

«اشتغل مجلس الشورى بنظر الميزانية، وفحصها بقدر ما سمح له الوقت الممنوح له وهو قليل جدًّا، وقدم بعض ملاحظات عليها نالت استحسان الأمة وإن كانت قليلة جدًّا بجانب ما كان يلزم تقديمه من الانتقادات لو كان لديه متسع من الوقت، ومع ذلك ورغمًا عن إفحامه لناظري المالية والأشغال، لم تعبأ الحكومة بملاحظاته، بل أصدرت الميزانية كما هي، دون أن تكلف نفسها مئونة الرد على مجلس الشورى، وظهرت أمام الأمة بمظهر المستبد المحتقر لآراء نواب من يدفعون الضرائب، ويسلمونها لهذه الحكومة تبددها، وتسرف في صرفها على ما لا خير فيه لمصر، متبعة أوامر المستشار المالي مندوب الحكومة الإنجليزية.

لا يمكن لمجلس الشورى أن يفحص الميزانية فحصًا جديًّا إلا إذا قدمت إليه في أول انعقاده -أي في ١٥ نوفمبر- وخصص كل جلساته إلى ٢٠ ديسمبر في فحصها في جلسته العمومية، أو بواسطة لجنة من أعضائه تنتقدها بابًا بابًا وفصلًا فصلًا، ونقارن بين ما تصرفه مصر وما تصرفه الدول المتمدنة كفرنسا مثلًا، ونقارن

بين مرتبات الموظفين الكبار هنا وهناك، لترى كيف أن مال المصريين أصبح نهبًا لمن طلب؛ إذ ترى «القلم» له مراقب، ورئيس، ونائب رئيس، ومساعد نائب رئيس، ومع هؤلاء الرؤساء الأربعة كاتبان أو ثلاثة، والأمثلة على هذه التصرفات كثيرة جدًّا، لا يتحمل نطاق هذه العجالة شرحها وسيقوم اللواء بهذه المهمة خدمة للأمة».

الدفاع عن الفلاح

وتكلم عن فداحة الضرائب التي تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع الممولين فقال:

«وهناك مسألة أخرى يجب على نواب الأمة الاشتغال بها، وهي تحمل الفلاح المصري أكبر جزء من الميزانية المصرية، فكلكم تعلمون أن لجان تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ في المائة من الإيجار، بحيث لا يزيد ما يدفع عن الفدان عن (١٦٤ قرشًا) سنويًّا، وتعلمون أن أصحاب الأملاك المبنية في المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون جزءًا من ١٢ من إيجار أملاكهم؛ أي ٨٪ تقريبًا، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام (١٩٠٩م)؛ ولكن من الغريب أن التجار لا يدفعون شيئًا، وكذلك المصارف وأصحاب الأموال المنقولة على العموم، فمن اشترى بجميع أمواله أسهمًا من البنك العقاري أو الأهلي مثلًا لا يدفع للحكومة شيئًا؛ في حين أن الفلاح الصغير الذي يملك قيراطًا أو قيراطين يدفع ثلث إيراده، وإذا نقص المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف، ومنعه من بيع ملكه تسديدًا لمال الحكومة الذي يبذر باليمين والشمال، فيجب على الكتَّاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب، ويشرحوه شرحًا وافيًا، حتى يقف الرأي العام على ما يصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحمله ما يقصم ظهره من الضرائب، وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يجعلوا لهذه المسألة نصيبًا من اهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١م)، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين

حالة الفلاح المسكين الذي يكد طول سنته هو وزوجته وأولاده، ولا يحصل إلا على القوت الضروري من الذرة، وإذا نقص محصول القطن عن سداد ما عليه من الإيجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه؛ فانظروا إلى هذا التعس الذي عليه أساس العمران بمصر، والذي لم تتغير حالته المعاشية، بل هي هي حياة بؤس وشقاء، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر؛ الفلاح المصري أتعس فلاح في العالم، أتعس من الفلاح الروسي الذي يضرب بشقائه المثل، ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائي وجعله إجباريًّا، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة».

الرسوم الجمركية

«وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام؛ وهي مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التي تبرمها الحكومة مع الدول، دون أخذ رأي مجلس الشورى، ودون مراعاة صالح البلاد، أو المبادئ الاقتصادية التي تقضي بضرب المكوس على الأصناف التي يوجد مثلها في البلاد، وعدم فرض شيء منها على ما تحتاج إليه البلاد من الحاصلات، أو ما يكون ضروريًّا منها للفقراء؛ فهل يعقل أن تؤخذ عوائد جمركية على الفحم الحجري مثلًا، أو الآلات الزراعية أو الحديدية على العموم، مع افتقار البلاد إليها، وعدم وجود شيء منها في أرض مصر؟ وهل من المعقول أن يؤخذ على الحنطة والدقيق مثل ما يؤخذ على الخمور، أو يؤخذ على المنسوجات القطنية لملابس الفقراء مثل ما يؤخذ على الحرير وهو من كماليات الأغنياء؟ إن مثل هذه الأمور المخالفة للعقل والعلم، لا توجد إلا في مصر، حيث الاحتلال يدبر الأمور لغاية واحدة هي دفع فوائد الديون، وتوظيف من لم يجدوا الكفاف في بلادهم بأرقى الوظائف هنا وبأعلى المرتبات.

أظنكم لم تنسوا أن الحكومة فرضت ضريبة ٨ في المائة على ما يغزل من القطن في مصر، فأماتت هذه المصانع مراعاة لمصالح الغزالين في إنجلترا. لكن هل تعلمون أنها لم تأخذ شيئًا على الخمور التي تصنع في مصر، وتوجد معاملها بكثرة في ضواحي العاصمة، بل في شوارعها، ولا على معامل البيرة بمصر والإسكندرية وغير ذلك؟ هذا ما لم أجد له جوابًا للآن».

تشريع العمال والنقابات

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم:

«العمالُ في بلادنا مهملون كالفلاح، فلا قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب، ومن الأمثال العامية (إن الفاعل ديته أجرته). ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه، فهي كما قلنا وقررنا لا تهتم إلا بدفع فوائد الديون، أو شبه شركة لاستغلال وادي النيل.

نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها، ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي، مثل المستر كير هاردي وإخوانه، وإني أنتهز هذه الفرصة لأهدي وافر شكرنا لهذا النائب وإخوانه من الإنجليز والإيرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصري بجنيف في شهر سبتمبر الماضي وعضدونا في كل مطالبنا، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات التي قررها المؤتمر المذكور.

بفضل مجهودات هذه النقابات، وضعت قوانين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، تضمن لكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشًا سنويًّا متى بلغ سنًّا معلومة، ولم يكن لديه ما يسد به الرمق ويمنعه من التكفف، ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب، وتحميل عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء، ونشأت من ذلك هذه الأزمة المالية والاقتصادية التي ربما

جرت إلى إلغاء مجلس اللوردات، أو على الأقل جزء عظيم من اختصاصاته. كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم».

مدارس الشعب

«ولا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض، أو لتحسين حالته المعيشية إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى؛ لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم، وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون، ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة، فأنشأ في العاصمة أربع مدارس للصناع، في أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، تحوي كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من حرف مختلفة، وصنائع متباينة، فنجد النجار بجانب صانع الأحذية، وقاطع الأحجار يكاتف الطباخ، وكلهم متشوقون للتعليم، باذلون جهدهم في التحصيل، حتى أن الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة في أقل من ستة شهور، وقد انتشرت هذه الحركة في كثير من مدن القطر وقراه، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطني ومن غيرهم، ولم يكتف أنصار العمال بذلك، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس، ليخطب فيها المعلمون والعمال بأنفسهم، بعبارة تكاد تكون صحيحة، ولقد حضرت إحدى هذه الجلسات مع بعض الإخوان، وسمعنا ما ألقاه اثنان من أعضائها، وهما من صانعي الأحذية، وكان كلامهما دائرًا على وجوب إتقان الصناعة لمزاحمة الأجانب.

وسنسعى في عامنا الجديد في تعميم هذه المدارس والجمعيات في جميع أقسام المحروسة وإننا لا نعدم في كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها، فإن هذا العمل من أحسن ما يمكن لأهل الخير التنافس فيه والصرف عليه، فعليكم إخواني بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة التعسة، وتأسيس المكاتب الليلية، ومساعدة النقابات بأمولكم وآرائكم، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم في

إلقاء الدروس والمحاضرات النافعة في هذه المدارس والجمعيات، حتى يترقى العامل الفقير، ويدرك أن له حقًّا في أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم».

مسألة قناة السويس

وتكلم عن مشروع مد امتياز قناة السويس[1] الذي كان يشغل الأذهان في ذلك الحين وما انتهى إليه من عرضه على الجمعية العمومية قال:

«من المسائل المهمة التي شغلت الرأي العام بمصر مسألة قناة السويس، ومشروع مد أجلها أربعين سنة جديدة، أولها سنة (١٩٦٩م)، مقابل مائة مليون فرنك على أربعة أقساط سنوية، ونصيب سنوي في الأرباح من سنة (١٩٢١م)، وقد شرح (اللواء) المشروع ونبه إلى مضاره، ونشر نصر مشروع لاتفاق الذي كان يراد حمل وزارتنا على التصديق عليه قبل أن يطلع الرأي العام عليه، كما حصل في مشتري سكة حديد الواحات الذي وقع ناظر المالية على نسخته الإنجليزية، وسعادته يجهل هذه اللغة تمامًا، ولم يترك له الوقت لترجمتها بالعربية وصدق عليه مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالي الخديوي، بدون أن يطلع عليها باقي النظار، الأمر الذي كان موضوع حديث القوم في اجتماعاتهم، ولكن وفق الله الأمة في مسألة القناة إلى إقناع الحكومة بضرورة عقد الجمعية العمومية لإبداء رأيها في هذه المسألة الهامة، فقرر ذلك مجلس النظار، ووعد باجتماعها في أوائل ديسمبر، إلا أن ما بذله الإنجليز ورجالهم ونصراؤهم من المساعي، أخرت اجتماعها للآن، وقد قالت وقتئذ جرائد أوربا المالية أن القصد من هذا التسويف حصول الحكومة على الأغلبية في الجمعية العمومية، فتوافق على قبول المشروع بعد أن يكون الرأي العام قد هدأ أو اشتغل بمسألة أخرى، ويشاع في هذا الموضوع أقوال كثيرة كان «اللواء» ينشرها في أوقاته،

(١) سيرد الكلام عنه فيما يلي ص١٥٢.

حتى يجعل الأمة على حذر من سعي الساعين لخدمة الإنجليز، ولتبقى على معارضتها إلى النهاية».

الأحياء الوطنية والصحة العامة

وتكلم عن إهمال الحكومة للأحياء الوطنية بالقاهرة والشئون الصحية عامة، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدي بالعاصمة، قال:

«قبل أن أختم هذه الخطابة أقول كلمتين عن حالة مدينة القاهرة، وإهمال الأحياء الوطنية بها، وعدم الاعتناء بصحة أهالي القطر لدرجة مروعة؛ إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات في السنة، يتراوح بين ٦٠ و٨٠ في الألف، مع أنها في لندرة ١٨، وفي باريس ٢٠، وفي باقي مدن أوربا الكبرى لا تزيد على ٢٥ في الألف مطلقًا. وليس هذا لفقر الميزانية المصرية، ولكن من إهمال مصلحة الصحة وصرفها المبالغ المخصصة لها في الأحياء التي يقطنها الإفرنج وإهمالها باقي الأحياء، فبينما تجد شوارع جردن سيتي بالقصر العالي مرصوفة بالمكادام، وبها الأنوار تتلألأ، حيث لا ساكن ولا أنيس، تجد أحياء برمتها لا ينفذ إليها نور الشمس نهارًا، ولا يوقد فيها مصباح ليلًا، ولا تعرف للكنس والرش اسمًا، مع أن الكل سواء في دفع عوائد الأملاك، ومن الظلم البين أن سكن الحارات يلزمون بإبقاء المصابيح على أبوابهم، بمصاريف من طرفهم، مع دفع العوائد، وهذه الحالة ظاهرة للعيان لا تحتاج لشرح طويل، فكلكم تشكون من كثرة وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال، وتراكم الأوساخ في الحارات وداخل البيوت. ولا دواء لهذه الحالة السيئة إلا الإسراع بتأسيس مجلس بلدي ينتخبه السكان، ولكن لا على طريقة الانتخاب المتبعة بالإسكندرية، تلك الطريقة التي جعلت كلمة الأجنبي هي العليا، وكلمة الوطني هي السفلى؛ بل على طريقة تضمن أن يكون لأصحاب البلد النفوذ الحقيقي فيه فلا تبذر أموال المدينة على إنشاء شوارع بجهات لا سكان بها، كشارع البحر الأعمى،

الذي سيكلف الحكومة خمسين ألف جنيه، وغير ذلك من الأعمال التي تستفيد منها بعض شركات المضاربة التي جرت الخراب على الأمة».

المطالبة بالدستور

وقال داعيًا إلى مطالبة الخديوي بالدستور:

«إخواني: الجناب العالي الخديوي موجود الآن بالمدينة المنورة[1]، بجوار قبر أشرف الكائنات، وغدًا تذكار توليته على الأريكة الخديوية، ولذلك أقترح عليكم إرسال تلغراف إلى سموه لتهنئته بعيده الميمون، وللتوسل إليه بالمصطفى أن يرد إلينا الدستور، ليكون ذلك أحسن أثر لقيامه بفريضة الحج المبرور، تحفظه له الأمة، ويذكره له التاريخ مدى الدهر».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، ومطالبة الخديوي بالدستور، ولقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد؛ لما احتوته من الآراء الصائبة، والأفكار الناضجة، في شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحليل المسائل الكبرى، التي تتناول الحركة الوطنية في جميع نواحيها، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان في معظم مواضعها.

خطباء المؤتمر

وخطب من بعده أحمد بك لطفي في استقلال القضاء في مصر، ومحمد بك علي علوبة (باشا) في فوضى التشريع، والأستاذ مصطفى الشوربجي (بك) في سياسة العنف، والشيخ عبد العزيز جاويش في مشروع البعثة الأزهية، ومشروع إنشاء مدرسة روضة الأطفال، وألقى الشيخ علي الغاياتي قصيدة وطنية عن مصر

(١) أدى الخديوي عباس فريضة الحج سنة ١٣٢٧هـ (ديسمبر ١٩٠٩م)، وزار المدينة المنورة في أوائل يناير سنة ١٩١٠م (ذي الحجة سنة ١٣٢٧هـ)، وعاد بطريق سكة حديد الحجاز إلى ميناء حيفا، وأبحر منها إلى الإسكندرية فبلغها يوم (٥ يناير سنة ١٩١٠م).

والاحتلال، وخطب المسيو كورتلمون Courtellemont مندوب جريدة (الفيجارو) ومجلة (الألستراسيون) الفرنسيتين، ومداموزيل بييه Biais سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس في تأييد المطالب الوطنية.

واستمر المؤتمر في انعقاده ثلاث جلسات: الأولى والثانية يوم الجمعة، والثالثة صباح السبت، وكان أشبه ما يكون بمجلس نيابي؛ لما تناول من المسائل المهمة والأبحاث العظيمة التي ترتبط بحياة البلاد السياسية والإنشائية.

وأقر في ختام الجلسة الثالثة اقتراحًا للمترجم بإضافة مادة جديدة على قانون الحزب، وهي: «للجنة الإدارية الحق في تغيير مادة أو أكثر من مواد القانون الداخلي للحزب، كلما رأت مصلحة في ذلك، ما عدا المواد الخاصة بمبادئ الحزب، وبانتخاب الرئيس واللجنة الإدارية في نهاية كل ثلاث سنوات، ويجب أن يكون قرار التغيير صادرًا على الأقل من ثلثي أعضاء اللجنة».

وليمة شبرد

وأقيمت في مساء الجمعة (٧ يناير سنة ١٩١٠م) وليمة شائقة في نزل شبرد، حضرها لفيف كبير من أعضاء الحزب، ووقف الفقيد في ختامها فقال:

«لدي كلمة صغيرة أريد أن أقولها لكم؛ وهي أن هذا المجتمع ذكرني بالمجتمع الذي أقامته جمعية الاتحاد والترقي في (شهر يولية سنة ١٩٠٩م) بعد انتصارها، وكنت منبين المدعوين إليه، وإني أسأل الله أن يمد في أجلي حتى أحضر للحزب الوطني اجتماعًا كاجتماع جمعية الاتحاد، يقيمه بعد فوزه في جهاده وإدراكه غايته الشريفة التي يسعى إليها، وهي: الدستور والاستقلال».

فصفق الحاضرون تصفيقًا طويلًا متكررًا، وأمنوا على دعاء الرئيس.

الاحتفال بالعام الهجري

(غرة المحرم سنة ١٣٢٨ – يناير سنة ١٩١٠م)

أقام شباب مصر احتفالًا فخمًا بعيد رأس السنة الهجرية (سنة ١٣٢٨هـ)، وكان يوم ١٢ يناير ١٩١٠م، بمسرح (البيلوت باسك) بشارع عماد الدين، خلف التلغراف المصري، ورأس الاحتفال الأستاذ أحمد بك لطفي، وخطب فيه حفني أفندي محمود (بك) عن طلبة المدارس الثانوية، ثم علي فهمي كامل بك، ثم الأستاذ مرقس حنا بك (باشا) فالمسيو كورتلمون.

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل «حافظ إبراهيم» وألقى قصيدة من أبلغ شعره، قال في مطلعها يحيي هلال العام الجديد:

لي فيكَ حين بَدَا سَناك وأشرقا ... أملٌ سألتُ اللهَ أن يتحققا

ثم ذكر العام الذي مضى وما أصاب مصر فيه من كوارث، قال:

أشرِقْ علينا بالسعود ولا تكنْ ... كأخيك[1] مشئوم المنازل أخرقا

إلى أن قال ينعى حرية الصحافة، ويذكر ما أصابها من الضغط والاضطهاد:

ورمى على أرض الكنانة جِرمَه ... بالنازلات السُّود حتى أرهقا
حصدت مناجله غِرَاس رَجائنا ... ولو أنها أبقت عليه لأَوْرَقا
فتقيدت فيه (الصحافة) عنوة ... ومشى الهوى بين الرعية مطلقا
وأتى يساومُ في (القناة) خديعة ... ولو أنها تمت لتم بها الشقا
إن البلية أن تُباع وتُشترى ... مصر وما فيها وأن لا تنطقا
كانت تواسينا على آلامنا ... صحف إذا نزل البلاء وأطبقا

---

(١) أي هلال العام الماضي.

فإذا دعوتُ الدمع فاستعصى بكت   عنا أسى حتى تغص وتشرقا
كانت لنا يوم الشدائد أسهمًا   نرمي بها وسوابقًا[١] يوم اللقا
كانت صِمامًا للنفوس إذا غلت   فيها الهمومُ وأوشكت أن ترهقا
كم نفست عن صدر حر واجد[٢]   لولا الصمامُ من الأسى لتمزقا
مالي أنوح على الصحافة جازعًا   ماذا ألمَّ بها وماذا أحدقا
قصوا حواشيها وظنوا أنهم   أمنوا صواعقها فكانت أصعقا
وأتوا بحاذقهم[٣] يكيد لها بما   يثني عزائمها فكانت أحذقا

وقال يخاطب الشباب ويهيب بهم أن يعملوا ليردوا إلى مصر مجدها واستقلالها:

أهلًا بنابتة البلاد ومرحبًا   جدَّدتمُ العهد الذي قد أخلقا
لا تيأسوا أن تستردوا مجدكم   فلرُبَّ مغلوبٍ هوى ثم ارتقى
مدتْ له الآمال من أفلاكها   خيط الرجاء إلى العلا فتسلقا
فتجشموا للمجد كل عظيمة   إني رأيت المجد صعب المرتقى
من رام وصل الشمس خيوطها   سببًا إلى آماله وتعلقا
عارٌ على ابن النيل سبَّاق الورى   مهما تقلب دهرُه أن يُسبقا
أو كلما قالوا تجمع شملهم   لعب الشقاق بجمعنا فتفرقا
فتدفقوا حججًا وحوطوا نيلكم   فلكم أفاض عليكم وتدفقا
حملوا علينا بالزمان وصرفه   فتأنقوا في سلبنا وتأنقا[٤]

(١) السوابق من صفات الخيل: أي كانت لنا عدة في الجهاد.
(٢) الوجدان: الحزين.
(٣) يريد رئيس الوزارة بطرس غالي باشا، ولكن الحق أن تبعة ذلك يتحملها الوزراء جميعًا لا بطرس باشا وحده.
(٤) أي حاربنا المحتلون بأحداث الزمان ونوائبه، وتأنق في الأمر: أي بالغ فيه.

هـزوا مغاربهـا فهابـت بأسـهم ... يـا ويلكـم إن لم تهـزوا المـشرقا[١]
فتعلمـوا فـالعلمُ مفتـاح العـلا ... لم يُبـق بابًـا للـسعادة مغلقـا
ثـم اسـتمدوا منـه كـل قـواكم ... إن القـوي بكـل أرض يُتقـى
وأبنوا حوالي حوضكم من يقظة ... سورًا وخطوا من حذار خندقا
وزنـوا الكـلام وسـددوه فـإنهم ... خبأ ولكـم في كـل حـرف مزلقـا
وامشوا على حذر فإن طريقكم ... وعـرٌ أطـاف بـه الهـلاك وحلقـا
نصبوا لكم فيه الفخاخ وأرصدوا ... للـسالكين بكـل فـج موبقـا[٢]
المـوتُ في غـشيانه وطروقـه ... والموت كل الموت ألا يطرقا[٣]
فتحينـوا فـرصَ الحيـاة كثـيرة ... وتعجلوهـا بـالعزائم والرقـى
أو فاخلقوهـا قـادرين فـإنما ... فـرص الحيـاة خليقـة أن تخلقـا
وتفيـأوا ظـل الأريكـة واقـصدوا ... ملكًـا بأمتـه أبـر وأرفقـا
لا زال تـاج الملـك فـوق جبينـه ... تحـت الهـلال يـزين ذاك المفرقـا

وتعددت الحفلات بالعام الجديد في مختلف نواحي القاهرة والأقاليم.

مسألة قناة السويس ورفض مد امتياز الشركة

في (أواخر سنة ١٩٠٩م، وأوائل سنة ١٩١٠م) شغلت الرأي العام مسألة كبرى تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة السويس، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني مستر بول هارفي أخذ يفكر -بهواه- في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل في مفاوضة مع

(١) يشير إلى الإنجليز أي أنهم مدوا سلطانهم في دول الغرب، ويدعو المصريين إلى أن يجعوا لمصر هذه المكانة في الشرق.
(٢) الفجُّ: الطريق، والموبق: المهلك.
(٣) أي إذا كان في الإقدام موت، فإن في الاستسلام موتًا أكبر.

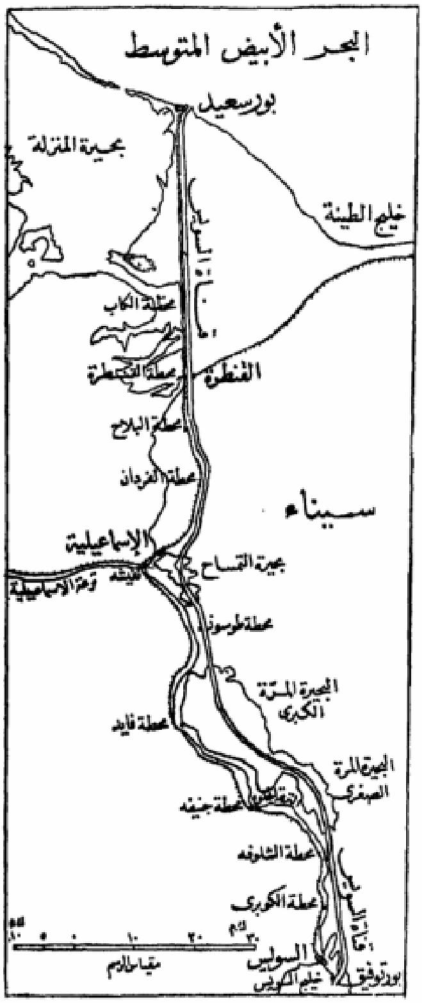
شركة قناة السويس؛ لمد امتيازها أربعين عامًا، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١م إلى سنة ١٩٦٨م. وقد ظل المشروع في طي الخفاء زهاء سنة، وكان في عزم الوزارة[١] إنفاذه بسرعة، حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الوطنية؛ ولكن فريدًا تمكن من الحصول على نسخة المشروع في (أكتوبر سنة ١٩٠٩م)، فبادر إلى نشرها في اللواء، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الغبن الذي يصيب مصر من ورائه، وشرح ذلك في سلسلة من مقالات مستفيضة، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها، من الوجهتين السياسية والمالية، وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أي من (١٧-١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩م) وتنتهي في (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م)[٢]، فاتفق المستشار المالي والشركة، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة، بعد الستين التي كانت باقية، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة من تاريخ توقيع العقد الجديد، فيمتد أجل الامتياز إلى (٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨م)، وفي مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه، على أربعة أقساط سنوية متساوية، تبدأ في (١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠م)، وتدفع لها أيضًا من صافي أرباحها جزءًا في المائة، يدفع من أول سنة (١٩٢١م)، بالنسب الآتية: ٤٪ من سنة (١٩٢١م) لغاية سنة (١٩٣١م)، و٦٪ من سنة (١٩٣١م) إلى سنة (١٩٤٠م)، و٨٪ من سنة (١٩٤١م) إلى سنة (١٩٥٠م)، و١٠٪ من سنة (١٩٥١م) إلى سنة (١٩٦٠م)، و١٢٪ من سنة (١٩٦١م) إلى سنة (١٩٦٨)؛ ويكون صافي أرباح القناة مناصفة بين الشركة والحكومة، من سنة (١٩٦٩م) إلى سنة (٢٠٠٨م)؛ أي فترة

---

(١) وزارة بطرس غالي باشا.

(٢) راجع تاريخ قناة السويس وتطوارتها في كتابنا «عصر إسماعيل» ج١ ص٥١، ٩٤، وج٢ ص٥٧، وكتاب الثورة العرابية ص٤١، ٣٨٧، ٤٣٠ وطبعات سابقة.

الامتياز الجديدة (بدلًا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر، طبقًا لعقد الامتياز الأصلي).



قناة السويس وتواريخها الهامة

- ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منح سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو دلسبس.
- ٥ يناير سنة ١٨٥٦ شروط الامتياز.
- ٢٥ إبريل سنة ١٩٥٨ ابتداء العمل في حفر القناة.
- ٦ يولية سنة ١٨٦٤ حكم الإمبراطور نابليون الثالث.
- ١٧-١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتاح القناة للملاحة.
- ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بيع أسهم مصر في القناة إلى انجلترا.
- ٧ إبريل سنة ١٩١٠ رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد الامتياز.
- ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ عودة القناة إلى مصر بقرار التأميم الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر.

فالمشروع هو عبارة عن تقدمة مالية لمصر لا قيمة لها، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة بدلًا من أن تكون القناة وأرباحها، أو بعبارة أخرى، هو تنازل عن ملكية

القناة هذه المدة الطويلة، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه، وحصة من الأرباح من سنة (١٩٢١م) إلى سنة (١٩٦٩م)، ومجموع ذلك نحو (٣٢ مليون جنيه).

قال الفقيد في ختام أول مقالة له عن هذا المشروع[1]:

«كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد الشركة، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر، وكل مصري حر يتوق لأن يراها ملكًا لمصر، حتى لا يبقى لأوربا وجهه لتداخل في أمورنا خصوصًا وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهوم، وهي تبلغ ثلث المجموع.

إنَّ فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية تعود على إنجلترا؛ إذ تصبح صاحبة القول في القناة لمدة مائة سنة، تبتدئ من الآن، وتنتفع بفائدة سهومها طول هذه المدة، مقابل ما تأخذه الخزينة المصرية من النصيب القليل بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير لو انتظرت هذه السنين الباقية.

فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر، والأمة تنتظر من الوزارة أن لا تتساهل فيها، تساهلها في مشترى خط حديد الواحات الغربية، إنقاذًا لشركة إنجليزية من الإفلاس، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية الاتحاد في الدفاع عن صالح البلاد فيها، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها، وكذلك ننتظر من مجلس الشورى الذي سيعقد في ١٥ نوفمبر المقبل، أن لا يغفل سؤال الحكومة عنها، حتى لا تضحى مصالح القطر المالية والسياسية خدمة للحكومة الإنجليزية في السودان، فحسبنا ما فات».

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة، قبل البتِّ فيه، واجتمعت اللجنة الإدارية (مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩م) وأصدرت القرار الآتي:

---

(١) «اللواء» ٢٥ أكتوبر سنة (١٩٠٩م).

«نظرًا لخطورة مسألة قناة السويس اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩م، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه المسألة، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأي الأمة في مشروع مد امتياز القناة قبل البتِّ فيه، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجناب العالي ورياسة مجلس النظار، ورياسة الجمعية العمومية».

وهذه نصوص التلغرافات:

١

«مولاي الخديوي المعظم:

الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس في شأن امتداد أجل امتيازها، ولما كان هذا العمل من الأمور الخطيرة التي تمس صوالح الأمة، لذلك يلتمس الحزب الوطني أن لا تحرم الأمة من أخذ رأيها في المفاوضات، التي تدور الآن مع الشركة، وذلك تحقيقًا لآمال الأمة في سموكم الكريم».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

٢

«رئاسة مجلس النظار بمصر:

الحكومة المصرية تتفاوض مع شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها، وبما أن هذا العمل من أهم الأعمال التي يلزم أن يكون رأي الأمة قطعيًّا فيها، نرجو أن لا تتحمل الحكومة كل مسئوليته، فالحزب الوطني يحتج على هذا العمل إن تم بدون أخذ رأي الأمة».

٣

«صاحب الدولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية العمومية:

الحكومة المصرية تخابر شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها، ولما كان هذا العمل من الأمور التي يجب أن يكون رأي الأمة قطعيًّا فيها، فالحزب الوطني يرجو من دولتكم بصفتكم رئيس الجمعية العمومية التي تمثل الأمة السعي في عقدها لأخذ رأيها في العمل الخطير، وهو ما تؤمله الأمة في شعوركم الوطني، ومبدئكم الدستوري».

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر التي استجابت لها البلاد في هذه المسألة، فقامت بطوائفها وصحافتها تنادي بوجوب عرض المشروع على «الجمعية العمومية» قبل البت فيه، وكادت الحكومة تبرم المشروع، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطني حوله، فاضطرت تحت ضغط الرأي العام أن تتريث قبل البت فيه.

وجاء المشروع وما لابسه من الأسرار حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور؛ إذ لو كان في البلاد دستور لما فكرت الحكومة في إبرامه، دون مصادقة نواب الأمة، فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابي، تتمثل فيه سلطة الأمة، ينقذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبي، والاستبداد الداخلي، وكذلك جاء حجة قوية، على أن الحكومة التي كانت قائمة، إنما تعمل دائمًا على ما يرضي الدولة الإنجليزية، بغير أن تحسب للأمة المصرية حسابًا، أو تقدر لمصالحها أو لمرافقها قدرًا.

صوت الشعر

قصيدة حافظ إبراهيم

حركت مسألة القناة روح الشعر في نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم؛ فنظم قصيدة من بليغ شعره القومي، وصف فيها الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد، وأيد الحركة الوطنية في مطالبها، وعبر عن آلامها وآمالها؛ قال في مطلعها:

لقد نصلَ الدُّجى فمتى تنامُ ... أهمٌّ ذاد نومك أم هُيام(١)

إلى أن قال:

أيجملُ بالأديب أديب مصر ... بكاء الطفل أزْهقه الفطام
ويصرفه الهوى عن ذكر مصر ... ومصر في يد الباغي تضام
عدمت براعتي إن كان ما بي ... هوى بين الضلوع له ضِرام
وما أنا والغرام وشاب رأسي ... وغال شبابي الخطب الجسام
وربَّاني الذي ربى (لبيدًا)(٢) **... فعلمني الذي جهل الأنام**
لعمرك ما أرقتُ لغير مصر ... وما لي دونها أمل يرام
ذكرت جلالها أيام كانت ... تصول بها الفراعنة العظام
وأيام الرجال بها رجال ... وأيام الزمان لها غلام
فأقلق مضجعي ما بات فيها ... وباتت مصر فيه فهل ألام

وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام، قال:

أرى شعبًا بمدرجة العوادي ... تمخخ عظمه داء عقام(٣)
إذا ما مر بالبأساء عام ... أطل عليه بالبأساء عام

---

(١) الدجى: ظلام الليل.

(٢) الشاعر العربي صاحب المعلقة التي أولها: (عفت الديار محلها فرسموها).

(٣) المدرجة الطريق والعوادي النوائب وتمخخ العظم إذا خرج مخه.

سرى داء التواكل فيه حتى تخطف رزقه ذاك الزحام(١)
قد استعصى على الحكماء منا كما استعصى على الطب الجذام
هلاك الفرد منشؤه توان وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قد ونينا وانقسمنا فلا سعي هناك ولا وئام
فساء مُقامنا في أرض مصر وطاب لغيرنا فيها المقام
فلا عجبٌ إذا مُلكت علينا مذاهبنا وأكثرنا نيام

وناجى الأمير حسين كامل أن يبث روح الحياة والتضامن في نفوس أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية، وناشدهم ألا يثقوا بوعود الاحتلال، قال:

(حسين، حسين) أنت لنا فنبه رجالًا عن طلاب الحق ناموا
وكن بأبيك لابن أخيك(٢) عونًا فأنت بكفه نعم الحسام
أفض في قاعة الشورى وئامًا فقد أودى بنا وبها الخصام
وعلمهم مصادمة الأعادي فمثلك لا يروعه الصدام
ففي (حزب اليمين) لديك قوم وإن قلوا فإنهم كرام
وفي (حزب الشمال) لديك أسد كماة لا يطيب لها انهزام
فكونوا للبلاد ولا يفتكم من النهزات والفرص اغتنام
فما سادوا بمعجزة علينا ولكن في صفوفهم انضمام
فلا تثقوا بوعد القوم يومًا فإن سحاب ساستهم جهام(٣)
وخافوهم إذا لانوا فإني أرى السُّواس ليس لهم ذمام(٤)

(١) أي مزاحمة الأجانب للمصريين.
(٢) يريد بابن أخيه الخديوي عباس.
(٣) يريد بالقوم الإنجليز، وموعدهم ما وعدوا به مصر من الجلاء عنها، والسحاب الجهام: الذي لا ماء فيه.
(٤) الذمام: العهد والذمة.

فكم ضحك (العميد) على لحانا ... وغـر سراتنـا منـه ابتـسام[١]

ونادى بالدستور، وندد بمشروع مد امتياز القناة، قال:

ولـيس العلـم يمـسكنا وحيـدًا ... إذا لم ينـصر العلـم اعتـزام
وإن لم يـدرك (الدسـتورُ) مـصرًا ... فـما لحياتهـا أبـدًا قـوام
حَمَوْنـا وردَ مـاء النيـل عـذبًا[٢] ... وقـالوا إنـه مـوت زؤام
ومـا المـوتُ الـزؤام إذا عقلنـا ... سوى (الشركات) حَلَّ لها الحرام
لقـد سـعدت بغفلتنـا فراحـت ... بثروتنـا وأولهـا (الـترام)
فيـا ويـلَ (القنـاة) إذا احتواهـا ... بنـو (التاميز) وانحسر اللثام[٣]
لقـد بقيـت مـن الـدنيا حُطامًـا ... بأيـدينا وقـد عـز الحطـام[٤]
وقـد كنـا جعلناهـا زمامًـا ... فـوالهفي إذا قطـع الزمـام
فيـا (قـصر الـدبارة) لـست أدري ... أحـربٌ في جرابـك أم سـلام
أجبْنـا هـل يـراد بنـا وراء ... فنقـضي[٥] أم يـراد بنـا أمـام
ويـا (حـزب اليمـين) إليـك عنـا ... لقـد طاشـت نبالـك والـسهام
ويـا (حـزب الـشمال) عليـك منـا ... ومـن أبنـاء نجْـدتك الـسلام[٦]

---

(١) يريد بالعميد: معتمد الدولة البريطانية في مصر السير إلدون جورست.

(٢) يشير إلى احتكار شركة المياه لامتياز توريد الماء وتحكمها في الأهلين.

(٣) بنو التاميز: الإنجليز، والتاميز: هو نهر التيمس.

(٤) بقيت: أي قناة السويس.

(٥) نقضي: أي نموت.

(٦) يريد بحزب اليمين في مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، المؤيدين للحكومة، وبحزب الشمال المعارضين الذين يؤيدون رأي الأمة، وأبناء نجدتك: أي الذين يناصرونك ويشدون أزرك.

عرض المشروع على الجمعية العمومية

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأي العام إلى دعوة «الجمعية العمومية» للانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها، فكان ذلك انتصارًا للحركة الوطنية، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع، ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلًا يسيرًا، وصدر الأمر الخديوي في (٢٧ يناير سنة ١٩١٠م) بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية.

وجدد الفقيد تفنيد المشروع، وكتب عدة مقالات عن أضراره المالية والسياسية؛ من ذلك ما كتبه في لواء (٣٠ يناير سنة ١٩١٠م) وما بعده، إذ قال تحت عنوان (مسألة قناة السويس اعتبارات سياسية):

«من الغريب أن ما كتب ويكتب في مسألة قناة السويس يدور حول النقطة المالية فقط، فيظهر المستشار المالي فوائدها، وما يعود على الخزينة من الأرباح، ويبين أوجه أرجحية قبول مشروع الشركة، وتناقشه الجرائد في أرقامه، وتجتهد في إثبات عكس ما يقوله، ويسعى في تأييده، ولم يلتفت أحد تقريبًا إلى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين أيدي أبنائها، ولو كان وراء ذلك فقد منفعة، أو تقليل كسب، أو خسارة مالية، فإن الأمم الحية التي تدير أمورها حكومة ممثلة لها حقيقة، تبذل جهدها في إعطاء امتيازات لأصحاب الأموال من الأجانب، فيتذرعون بها إلى التدخل في أمورها المالية فالداخلية، كما هو الشاهد في أغلب الأمم الشرقية المستضعفة، فهذه فرنسا مثلًا، وهي تلك الحكومة الجمهورية التي لا تخشى تدخل أي أجنبي في أمورها، تشترط عن طرح أي مشروع في المزاد، سواء في بلادها الأصلية أو في مستعمراتها، أن لا يقبل فيه إلا الفرنسي دون غيره، وقد توسعت أغلب دول أوربا في السنوات الأخيرة في العمل بهذا المبدأ الحكيم، فعمدت إلى مشترى المشروعات الجسيمة الممنوحة لشركات أهلية، وذلك حتى لا تستبد الشركات في الأهالي، فقد اشترت فرنسا سكك حديد شركة أورليان في العام

الماضي، واشترت حكومة إيطاليا جميع سككها الحديدية، وكذلك سويسرا وألمانيا وغيرها ممن لم يحضرني ذكرها الآن، ولم ينس القراء ما حدث في مجلس النواب العثماني بخصوص مسألة الملاحة في نهري دجلة والفرات، فإنها كانت من أكبر أسباب سقوط وزارة حسين حلمي باشا، ولولا أن الامتياز القديم الذي كان ممنوحًا لشركة إنجليزية، لم يكن لمدة معينة؛ بل كان أبديًّا، لما صدق عليه مجلس النواب، فإن المشروع الذي قبله حلمي باشا جعل الشركة عثمانية بعد أن كانت إنجليزية، وجعل نصف أعضاء إدارتها عثمانيين، وجعل مدتها ٧٥ سنة، واشترط أن الشركة تكون ملزمة ببيع امتيازها للحكومة العثمانية بعد أن يمضي نصف هذه المدة إذا طلبت ذلك الحكومة. ومع كل هذه التعديلات التي في جانب الدولة وفي صالحها هاج لها الشعب في بغداد، ولم يقبلها مجلس النواب إلا بشق الأنفس، وأسقط وزارة حلمي باشا بسببها. ولا ننسى كذلك ما فعله إخواننا الفارسيون حتى في زمن الاستبداد، وقبل نيلهم الدستور؛ ذلك أنه لما أعطت حكومتهم إحدى الشركات الإنجليزية احتكار صنف التنباك، قاموا ضدها كرجل واحد، وأضربوا عن استعماله، مع شدة تعلقهم به، حتى كأنه من ضروريات حياتهم، وبذلك اضطروا حكومتهم الاستبدادية إلى سحب هذا الامتياز.

هذا ما نراه في الأمم الأخرى ملموسًا، وحكومتنا تعطي الامتيازات للأجانب جزافًا، وتفضل الأجنبي على الوطني، كما فعلت في سكك حديد الدلتا، فإنها ممتنعة للآن عن إعطاء امتيازها لشركة وطنية في مديرية المنوفية، وفضلت حرمان هذه المديرية من منافع هذه السكك، على أن تعطي امتيازها لأبناء هذه البلاد، وبينما يئن كل مصري من وجود قناة السويس في يد شركة أجنبية دولية، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها، ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكًا لهم يومًا ما، ويود لو طوت يد القدرة هذه السنين الباقية، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد الستين الباقية!! ولم ذلك؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة

لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان بعد أن نفدت أموالنا الاحتياطية.

يقولون: إن السودان جزء من مصر، ويجب علينا أن لا نضن عليه بالأموال اللازمة لإحياء مواته. نعم نحن نصرف على السودان بسخاء إذا لم يكن للإنجليز يد فيه، فإذا لم تكن هذه الشركة التي بح صوت الأحرار في المناداة ببطلانها، لكنا أول الموافقين على مد يد المساعدة إليه، ولكن بعد استيفاء مصر ما يلزمها من المصروفات الضرورية، غير أنه ليس من المعقول أن نبيع مرافق مصر وأراضيها للحصول على ما يبدد في السودان بلا مراقبة، لإنشاء مستعمرة إنجليزية، يكون الغرم فيها علينا، والغنم للإنجليز، ونزيد الآن على ذلك بأنه لو قال قائل بأنه يخشى أن تلزمنا الدول في آخر سنة (١٩٦٨م) بتخفيض رسم المرور إلى خمسة فرنكات أو أقل من ذلك عن كل طن، كما يقول جناب المستشار المالي، لأجبناه بأن هذا الفرض لا يخيفنا، ولا يجوز أن يمنعنا عن رفض طلب الشركة حتى ولو اضطرت الدول مصر (وهو الفرض المستحيل) إلى جعل رسم المرور بحيث لا يؤخذ منه إلا بقدر ما يسمح بحفظ القناة وصيانتها فقط، فإن كل هذه الفروض لو تحققت لكانت أقل ضررًا على مصر من وجود هذه القناة التي تخترق فؤادها، في يد شركة أجنبية.

ولنذهب مع المعضدين للمشروع إلى أكثر من ذلك، فنقول لهم: إن مصر لو كانت حرة، وكان أعمالها بيد نوابها، لفضلت استرداد الامتياز من الآن في مقابل تعويض مالي يدفع للشركة مرة واحدة، أو مقابل جزء من الأرباح يحسب على نسبة صافي إيراد خمس السنوات أو عشر السنوات الأخيرة، ويدفع لها في مدة السنة الباقية من الامتياز، كما فعلت الدول التي استردت امتياز سككها الحديدية.

ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره من مثل حكومتنا التي لا تراعي في إدارة أمورها إلا ما يوحى به إليها المستشارون الإنجليز، وهم بلا شك يسعون جهدهم

في تمليك مرافق البلاد إلى الشركات الإنجليزية، أو التي للإنجليز فيها النصيب الأوفر.

أما لو قيل لنا: إن الدافع للحكومة إلى قبول هذه الشروط، هو احتياجها إلى المال، لطلبنا منها أن تبين لنا وجه الاحتياج، والأوجه التي تنوي صرف هذه المقادير فيها، حتى إذا تأكدنا من ضرورتها وعدم إمكان تأخيرها، وأن المال الاحتياطي الباقي لا يكفي للقيام بها، وأنه لا يمكن اقتصاد ما يلزم لها من الميزانية الاعتيادية، وبالأخص من المرتبات الجسيمة التي يتقاضاها كبار الموظفين من الإنجليز وغيرهم، مع اقتصاد بعض هذه الوظائف غير اللازمة، والتي تخلق لمجرد توظيف صنائع الاحتلال من مصريين وأجانب، لو اقتنعنا بكل ذلك، لقبلنا بأن تقترض الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة بدون أن تمس القناة أو غيرها من مرافق الأمة بسوء.

فليتدبر أعضاء الجمعية العمومية كل هذه الملاحظات، وليعلموا أن أعين أوربا والأمة المصرية شاخصة إليهم، حتى تحكم لهم بالكفاءة والاستقلال في الفكر، والشجاعة الأدبية التي تحملهم على الجهر برأيهم، ولو خالفوا في ذلك رأي أعظم وزير، أو أكبر أمير، فالأمة فوق كل ذلك، ومصالحها فوق إرضاء أصحاب الحل والعقد، فقد كفى ما فات من مراعاة الجانب والمجاملة في الرأي مما وصل بنا إلى هذه الحالة السيئة».

وقال تحت عنوان (حول قناة السويس):

«من المعلوم أن الضرائب العقارية في مصر باهظة جدًّا، ولا يدفع عن الأطيان في أي دولة من دول العالم المتمدنة، مثل ما يدفع عنها في مصر، وقد ذكرت في خطبتي بالمؤتمر الوطني (في ٧ يناير الماضي) أن متوسط ضرائب الأطيان في مصر يبلغ ٢٨ في المائة بعد تعديلها الأخير، وهو مقدار عظيم ينوء تحته المزارعون، ولو كانت حكومتنا أهلية بالمعنى الصحيح، لسعت في تخفيفها بكل الطرق الممكنة، وقد

وعدتنا حين منعت زراعة الدخان، وزادت رسوم الجمرك على الوارد منه من البلاد الأجنبية، أن تخصص ما ينتج من زيادة الجمارك من هذا الباب لتخفيف ضرائب الأطيان، ولكنها لم تف بهذا الوعد إلى الآن.

عللنا ولم نزل نعلل أنفسنا باستخدام ما يعود على الأمة من الفوائد، بعد عودة قناة السويس إليها في تخفيف الضرائب، واستهلاك الدين العمومي، وقد كتب إلينا أحد أفاضل مديرية الشرقية أنه اشتكى للورد كرومر وقت تعديل الضرائب بجهة الصالحية، فأجابه بأن الحكومة مضطرة الآن للمال، ولكنها ستخفف الأموال كثيرًا عن الأراضي عند عودة قناة السويس إلى مصر، ولا ندري ما الذي حمل الحكومة الآن على التساهل في مد أجل القناة، بعد أن صرح عميد المحتلين السابق بمثل ما كتب لنا به هذا الفاضل، وبما أن جميع أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب الأطيان، ويهمهم بالطبع السعي في تخفيف الضرائب، إن عاجلًا أو آجلًا، ولا طريق أمامنا الآن للوصول لهذه الغاية إلا بانتظار انتهاء أجل الشركة واستخدام ما يعود على مصر من أرباحها في التخفيف على كاهل الفلاح، فيجب عليهم رفض مشروع الشركة، حتى ولو قبلت التعديلات التي نوهت عنها الحكومة في مذكرتها، ولقد يرى بعضهم أن الأجدر بالحكومة أن تسعى في استخلاص القناة من الشركة منذ الآن بأن تستردها منها، وتضمن لها متوسط ما كسبته منها في مدة العشرين سنة الأخيرة، وهو على ما نظن لا يزيد على ٤٥ مليون فرنك سنويًّا، وبما أن إيراد الشركة في ازدياد مطرد، فستربح الحكومة ما يزيد على ما تدفعه للشركة، ويمكنها حين ذاك تخصيص هذه الزيادة لتخفيف ضرائب الأطيان، بمراقبة الجمعية العمومية وتتخلص من وجود شركة أجنبية قوية ذات مصالح عظيمة في بلادها.

وهذا الرأي جدير باهتمام حضرات الأعضاء الأفاضل، فنؤمل أن يبحثوه بحثًا دقيقًا ويقدموه للحكومة بعد أن يتحققوا من فائدته، فيثبتوا بذلك حرصهم على تراث أمتهم، وميراث أولادهم، وكرامة بلادهم، وإننا لعلى يقين من أنهم لا يتأثرون

بـما تكتبـه الجرائـد المعاديـة لنـا -وفي مقـدمتها الإيجبشان غـازت- مـن أن رفـضهم لمشروع شركة القناة يعتبر دليلًا على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها بنفسها! فهذا ما ينتظر من مثل هذه الجرائد المدافعة عن مبدأ الاستعماريين الإنجليز».

وقد ألقى المرحوم علي فهمي كامل بك خطبة مطولة في مضار المشروع، وانهالت الرسائل والبرقيات من كل صوب على الصحف باستنكاره والاحتجاج عليه، وتعددت الاجتماعات في القاهرة والأقاليم لبحثه، وإبداء الرأي فيه، وانتهت كلها بوجوب رفضه؛ فمن ذلك اجتماع بحديقة الأزبكية، خطب فيه الأستاذ محمد زكي علي، واجتماع بطنطا خطب فيه الأستاذ مصطفى الشوربجي، واجتماع آخر بالمنيا خطب فيه الأستاذ عبد السلام ذهني.

وبذلت الحكومة مساعي جمة لحمل أعضاء الجمعية على قبول المشروع، ولجأت إلى الوعود تارة، والوعيد تارة أخرى، ونشر الأمير حسين كامل رئيس الجمعية حديثًا أيد فيه المشروع.

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية في اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠م) برئاسة الأمير حسين كامل، وافتتحها الخديوي عباس الثاني بالخطبة الآتية:

«أيها السادة:

نهديكم تحياتنا، ونبدي لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم.

دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها، وبعد المخابرات الطويلة أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم، وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها

لحضراتكم، فالغرض إذًا من اجتماعكم إنما هو للبحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة، على شرط اقتسام الأرباح في هذه المدة، بين الحكومة والشركة مناصفة، وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية تقريبًا من مدة الامتياز الحالي، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشئون المالية؛ وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة، تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتمام الرضا، وإن ذلك غاية ما يصلح طلبه من الشركة.

ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضي القانون بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها؛ ولكن نظرًا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأيًا قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازمًا في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذاالمشروع المهم. والله نسأل أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد».

وقد انتخبت الجمعية بجلسة (١٠ فبراير) لجنة من خمسة عشر عضوًا، لدرس المشروع، وتقديم تقرير عنه، وألفت هذه اللجنة من كل من: محمود سليمان باشا، إسماعيل أباظة باشا، حسن مدكور باشا، إبراهيم مراد باشا، أحمد يحيى باشا، علي شعراوي باشا، محمود بك عبد الغفار، حسن بك بكري، فتح الله بركات بك، عبد اللطيف الصوفاني بك، جاد بك مصطفى، سعد بك مكرم، دياب أفندي محمد سليم، أمين بك العارف، إسماعيل أفندي كريم.

ولم يرد في الأمر العالي الصادر بعقد الجمعية ولا في خطبة الخديوي أن قرار الجمعية سيكون قطعيًّا، فطلب إسماعيل أباظة باشا من بطرس غالي باشا رئيس

مجلس الوزراء بجلسة (١٠ فبراير) التصريح برأي الحكومة في هذا الصدد، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعيًّا أم استشاريًّا، فلم يجب رئيس الوزراء جوابًا صريحًا، واكتفى بالقول بأنه ليس لدى الحكومة شيء تزيده عما جاء في خطبة الجناب العالي الخديوي، وبقيت هذه المسألة الهامة يحوطها الغموض والإبهام.

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد باشا، صرح رئيس الوزارة بجلسة (٤ إبريل سنة ١٩١٠م) بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيًّا، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الأمة الإجماعي في هذا الصدد؛ تحقيقًا لرغبة بدت من شركة القناة؛ إذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق، فاشترطت إقرار الجمعية العمومية.

استقالة الأمير حسين كامل

وفي أثناء نظر المشروع استقال الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، على إثر مقتل بطرس غالي باشا، فصدر الأمر الخديوي في (٧ مارس سنة ١٩١٠م) بتعيين محمود فهمي باشا الذي كان رئيسًا للديوان الخديوي بدلًا منه، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية؛ إذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامي الصادر في (أول يولية سنة ١٩١٣م)، وحلت محلها «الجمعية التشريعية» كما سيجيء بيانه في الفصل الحادي عشر.

تقرير لجنة مشروع القناة

أتمت اللجنة مهمتها، ودرست المشروع دراسة مستفيضة، ووضعت تقريرًا مطولًا، تناولت فيه المشروع من كل نواحيه، واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة (٢١ مارس سنة ١٩١٠م) واستمعت إلى التقرير الذي تلي في تلك الجلسة، ولأهميته ننشر فيما يلي خلاصة وافية لمحتوياته:

أشارت اللجنة في مستهله، إلى أنها فهمت لأول وهلة أن الحكومة هي التي عرضت المشروع على الشركة؛ لأن الرأي النهائي جُعل للجمعية العمومية لمساهمي

الشركة، وعلى ذلك تكون مصر هي الموجبة، وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل في قبول الجمعية العمومية للمساهمين الاتفاق المعروض، فقد قال المستشار المالي بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين، كما ورد أيضًا على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة، بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة، وقد قرر بذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة، وإذا كان المستشار المالي قال ما قاله قبل دخول التعديلات، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها، وبناء عليه يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب عقد الجمعية العمومية.

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط المشروع من الريب والظنون، واستدلت على ذلك بمسلك الحكومة؛ إذ وقفت المفاوضة حينًا، ثم استأنفتها بعد ذلك، ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه، أهو الحكومة أم الشركة؟

وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسي، فرأت أنه مالي قبل شيء؛ فإن معاهدة (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨م) قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون مطامع الطامعين والمنافسات السياسية التي تحوم حولها.

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبول المشروع أو رفضه، أو إدخال تعديلات عليه، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخل تعديلات، ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض، وارتكنت في ذلك إلى ما جاء في خطبة الخديوي من أن المشروع على ما هو عليه، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة، بناء على تقرير ذوي الخبرة والدراية، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه يعد ذلك منها عبثًا، خصوصًا إذا كان المشروع قد جاء قبل أوانه بعشرات من السنين.

وتناولت اللجنة جوهر المشروع، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل، واستخلصت مبدئيًّا من المشروع ومن الظروف المحيطة به، ومن أقوال المندوبين عن الحكومة، أن الشركة

في حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة؛ ولا ريب في أن هذه القروض تؤثر في الأرباح التي يأخذها المساهمون، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة. ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة (٢٠٠٨م) يكون تقسيطها على مائة سنة بدلًا من ستين، وبذلك لا تؤثر في الأرباح تأثيرًا كبيرًا، واستنتجت من ذلك أن مصلحة الشركة بإزاء مساهميها أن تسعى في مد امتيازها، وأن هذه البواعث هي التي تحتم عليها العمل على ذلك. وقد انتهزت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة، فإن قيام الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا، قد مهد لها هذا السبيل خصوصًا بعد أن سكت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات، وتنقيص الرسوم بسبب هذا الاتفاق، فكان من المفيد لها إذًا أن تبادر بعمل ما تريده في مثل تلك الظروف المساعدة التي يحتمل أن لا يطول بقاؤها.

ومما يثبت أن مد الامتياز هو في صالح الشركة، ارتفاع أسهمها ارتفاعًا كبيرًا، عندما شاع نبأ تحقق المشروع؛ ففي (سبتمبر سنة ١٩٠٩م) كان ثمن السهم يتراوح بين (٤٨٦٦,٤٧٥٠) فرنكًا معجلًا، و(٤٩٢٥,٤٨٦٠) نسيئة (للأجل)، ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى (٤٩٩٥) معجلًا، و(٥٢٠٠) نسيئة، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى (٤٩٥٠) معجلًا و(٥٢٠٠) نسيئة، وكذلك الحال في حصص التأسيس، فقد كان ثمنها في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م) ٢١٦٥ فرنكًا، وفي أكتوبر (٢٢٤٧)، وفي نوفمبر (٢٢١٥)، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر في المشروع وتبين أن الأمل في تحققه لم ينقطع.

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية، وبحثت فيما إذا كانت الأربعة الملايين التي ستأخذها الحكومة من الشركة، والحصص التي تعهدت بتخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١م إلى سنة ١٩٦٨م تقابل نصف أرباح القناة

التي ستتنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد، حتى لا يكون هناك غبن عليها، فقالت: إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عامًا؛ ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض، وقد سلكت في ذلك الطريقة التي اتبعها المستشار المالي، واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة إيرادها، واستدلت على ذلك بقول المسيو (شارل رو) CHARLES ROUX في كتابه «برزخ وقناة السويس» L ISTHME ET CANAL DE SUEZ: إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث في الشركات الأخرى؛ بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة والمصرفات تظل كما هي».

وافترضت اللجنة لزيادة الإيرادات في السنة ثلاثة فروض:

الأول: أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك في كل سنة، في جميع المدة (من سنة ١٩١٠م إلى سنة ٢٠٠٨م)، **والثاني:** أن تكون مليونين، **والثالث:** أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالي، ومليونًا ابتداء من مدة الامتياز الجديدة؛ وعلى ذلك إذا قورن ستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على (١٢٦ مليون جنيه) بحسب الفرض الأول، و(٨٢ مليون جنيه) بحسب الفرض الثاني، و(٦٦ مليون جنيه) بحسب الفرض الثالث، وهو الفرض الذي وضعه المستشار المالي. وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة، لكانت (٢٤١ مليون جنيه) على حسب الفرض الأول و(١٥٦ مليون جنيه) على حسب الفرض الثاني، و(١٣٠ مليون جنيه) على حسب الفرض الثالث، فيتبين من هذا أن مصر ستغبن في هذا المشروع غبنًا فاحشًا على الجيل المستقبل مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر، خصوصًا وأنه ليس هناك ضرورة للمال، واستندت اللجنة إلى جواب مندوبي الحكومة، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال؛ ثم قالت: ولو فرضنا وجود حاجة إليه لعد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة.

أما ما ذكره المستشار المالي من الاعتبارات والمخاوف، التي تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن، فليس له محل. وتنحصر هذه المخاوف في تنقيص رسوم المرور، ومنافسة قناة بنما، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر في القناة، وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونفاها الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في (٢٠ يونية سنة ١٩٠٨م) إذ قال:

«ماذا نخشى في المستقبل؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية؛ حكاية قنال ثان، فقد ذهب بها الزمان، وإن سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد، لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة، فإن نقص بسببها بعض الركاب، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائمًا نقل بضائعهم بطريق البحر، وإن قنال بنما لن يتحقق قبل عشر سنين، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائمًا طريق قنال السويس. ولقد رأيتم النتيجة؛ فمهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل، وإننا لننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم، وهذه الزيادة لا بد أن تجيء، فإن الصين تبتدئ فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوربا أجمع؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئًا فشيئًا، تبعًا للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار، وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتيما في سنة (١٩٠٣م) قد عوض في سنة واحدة، وإنكم لتذكرون أيضًا أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيما في سنة (١٩٠٦م) قد عوض علينا في أقل من عامين، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا في شيءٍ».

وأشارت اللجنة إلى ما زعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن في إنجلترا يقضي عليها بتنقيص الرسوم، فطلبت نص هذا الاتفاق

فلم تجبها الحكومة إلى طلبها، وسألت مندوبي الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدَّقت على هذا الاتفاق؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهين لم تصادق عليه؛ بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجًا، كما ادعت الحكومة، وزيادة على ذلك، فإن تنقيص هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح، فإن ازدياد الإيرادات يعوض هذه النقص؛ ومما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية (٤١٪) من قيمته؛ أي أنه أصبح ثمانية فرنكات إلا ربعًا، بعد أن كان ١٣ فرنكًا، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويًّا عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط؛ على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط، بل تتعلق أيضًا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويًّا، والملاحة التجارية بين الشرق والغرب في تقدم مطرد، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات في الزيادة، فإن الشرق يتقدم في التجارة، وهناك بقاع كبيرة، كالصين مثلًا، لم تفتح إلى الآن للتجارة، وفوق ذلك فإن الدول الأوربية تهتم اهتمامًا كبيرًا بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق.

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالي في مذكرته: إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مد الامتياز، فإنها تعمد في آخر المدة إلى تنقيصه نكاية بمصر، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة؛ لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر، ولا جدال في أن الشركة مستعدة في كل وقت، للاتفاق على مد الامتياز؛ لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذي عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة، وهي لذلك تبحث في كل وقت على إبقائه في يدها.

وعرضت لقول المستشار: إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم، أو جعل المرور في القناة مجانًا، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقنوات الصناعية، وإنما ترعضت للقنوات الطبيعية؛ وقناة السويس هي قناة صناعية، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون من أن مصر إذا عادت إليها القناة، لا تقوى على معارضة الدول، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لا تعدم عشرات من الشركات الدولية تتفق معها على شروطها أحسن بكثير من الشروط التي تعرضها الشركة الحاضرة.

وعرضت لمزاحمة الطرق الأخرى للمواصلات فقالت: إن قناة السويس هي بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بنما، وأيضًا لن تزاحمها السكك الحديدية المزمع إنشاؤها، كسكة حديد بغداد، فإن المتاجر الكبرى التي تنقل من أوربا إلى آسيا وبالعكس، لا تنقل مطلقًا في السكك الحديدية، ما دام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن نقلها فيه؛ وقد قال المسيو «شارل رو» في هذا الصدد: «إني أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي».

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة، فليس مستحيلًا عقلًا؛ ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساسًا صحيحًا للتقدير، ولا يوجد سوى طريقين للنقل وهما البحر والبر، وقد ثبت أن طريق قناة السويس هو أقرب الطرق وأقلها نفقة، فلم يبق إلا طريق الجو، وهو مهما تقدم، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر، ولا يصلح لحمل الأثقال.

وقالت اللجنة أيضًا: إن السياسة لا تؤثر في القناة بعد أن تقررت حيدتها، وإن الحوادث الماضية لأكبر شاهد على ذلك فقد انتشرت الحروب والثورات حتى على ضفاف القناة، فلم تؤثر مطلقًا على إيراداتها؛ بل بالعكس كانت سببًا في ازديادها، فكلما اشتدت نيران الحوادث زادت هذه الإيرادات؛ يؤيد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢م (في عهد الثورة العرابية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها، وفي سنة (١٩٠٤م) (أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليونًا عن السنة التي قبلها. وعرضت لقول الحكومة: إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئًا للأعقاب، ما دام ذلك في الاستطاعة، فإذا تقرر ذلك، ورأينا شركة القناة تسعى لمد الامتياز سعيًا وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم، فلماذا لا يكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزًا يعوض عليهم جزءًا من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية، التي يتركها لهم الجيل الحاضر، والذي يليه، ويعوض عليهم أيضًا جزءًا مما تصرفت فيه الحكومة في هذا العصر، من ثروتها المالية والعقارية التي للشركات ولغيرها، وأساءت التصرف في ثمنها.

وردت على قول المستشار المالي: إن استعمال الأموال التي ستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل، فقالت: إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية، ولا يمكن تصديق هذه الوعود، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المالي؛ بل صرفت في مشاريع كمالية، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكمالية، أما إذا كانت الحكومة تزمع صرفها على المشاريع الضرورية، فقد تساءلت اللجنة: لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن؟ ولماذا تصرف على المشاريع الكمالية الملايين من الجنيهات رغمًا من معارضة الأمة؟ فهذه نفقات مد سكة حديد السودان، عارض فيها مجلس الشورى، فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت، وهذه ثكنات جيش الاحتلال، تقيمها الآن، وقد كلفتها أعمالها الابتدائية (٤٠٠ ألف

جنيه)، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين (١٥ و١٧ مليونًا من الجنيهات)، وليس للأمة رأي معدود فيها، وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التي بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين، ثم قالت: إن نظرة واحدة في تحضير هذا المشروع تكفي لمعرفة الطريقة التي تتبعها الحكومة في تحضير المشروعات كقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلة التي تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها.

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالي، ومذكرة الحكومة، عن حصول مخابرات طويلة في تحضير مشروع الاتفاق، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخابرات، وطلبت بيانًا عنها من مندوبي الحكومة، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخابرات تحريرية، فكان هذا الجواب موجبًا لدهشة اللجنة، ثم رأت أن تكتفي بالاطلاع على الرسائل والمسائل التي ذكرها المستشار في مذكرته، ووعد بعرضها على مجلس الوزراء، فطلبتها اللجنة، فأجاب ناظر المالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت المجلس، اللّهم إلا مسألة الأراضي التي ستتخلف من البحر، ومسألة أخرى ثانوية. ولما يئست اللجنة من كل ذلك، أرادت الحكومة الاطلاع على التقارير التي وضعها ذوو الخبرة والدراية، على حد تعبير الحكومة، فأجيبت بأنه لم يكن هناك تقارير تحريرية، وأن الخبراء هم موظفون في الحكومة المصرية، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التي اتبعها المستشار والخبراء، فأجيبت بأنه لا يوجد هناك قواعد، وهذه افتراضات، ولما يئست اللجنة من هذا أيضًا، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخابرات وكيف درست الحكومة المشروع، فأجيبت بأن الشركة عرضت المشروع، فتناقش فيه مجلس الوزراء، وأدخل التعديلات عليه، وقرر عرضه على الجمعية العمومية، ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء، كما فعلت الحكومة في قانون المعاشات الذي لبثت تدرسه أربع سنوات، وأن الذين

سمتهم الحكومة خبراء، هم نفر يشغلون في الحكومة وظائف، لا يشغلها الخبراء الماليون.

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق، وألمعت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها، وزادت دهشتها من الأجوبة التي تضمنت إبهامًا في بعض الأحيان، ومخالفة للحقيقة في أحايين أخرى.

فقد سألت الحكومة عن الأربعة الملايين التي ستدفعها الشركة للحكومة، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي، أم ستعقد لها قرضًا، يسدد من إيرادات القناة، فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ، أن تعقد الشركة قرضًا، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة، واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستتعاقد عليه، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحًا، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن، وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن هناك اتفاقية تقضي على الشركة بتخفيض رسم المرور، فدحضت هذا الادعاء وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها.

النتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها: «كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية، مشروعًا محضرًا مبحوثًا حق البحث، مشفوعًا بما يشرحه ويؤيده من بيانات ومستندات، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية، مضمونًا فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان، راجحة تلك المصلحة على غيرها، أو معادلة لها على الأقل، فتجيل الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة، ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافق على ذلك المشروع، أو تعديله تعديلًا طفيفًا، إن كان المشروع قابلًا للتعديل وكان جائزًا لها عمله، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى

الحدود الجنوبية، رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين، إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة قصوى إليه دائمًا، خصوصًا في مثل هذه الظروف الحاضرة، ولكن ما الذي تصنعه الجمعية، وقد قدمت لها الحكومة مشروعًا مهمًّا خطيرًا، وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل، وباختصار كلي يسوغه جناب المستشار المالي، بأنه جاء بدافع الضرورة، كما جاء بمذكرته المحررة في (٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩م) غير مبحوث حق البحث، ولا مصحوب بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن مذكرة المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع، لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها، بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة، وفضلًا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع، فإنه جاء سابقًا لأوانه بعشرات من السنين، ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدًّا، كلاهما يترتب عليه حتمًا الخطأ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب، مهما كان الموضوع بسيطًا، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس أربعين عامًا، قبل انتهاء أجل امتيازه بنحو ستين عامًا؟ لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيمًا، والضرر الذي يترتب عليه حالًا واستقبالًا يكون أجسم، لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره، وأهم ما رأته فيه كما يأتي بيانه:

أولًا: إنَّ مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول، لا من شركة القنال ولا من الحكومة، وكان يجب ألا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة، ما دامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول.

ثانيًا: ليس للجمعية العمومية، ولا من المصلحة، تعديل المشروع كما سبق البيان.

ثالثًا: أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنًا فاحشًا على مصر، تقديره اللجنة بنحو (١٣٠,٥٨٨,٠٠٠) من الجنيهات أصلًا وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالي.

رابعًا: أنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة، إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها، وإن كان بعض هذه المخاوف محلًّا للنظر، فدفعه ممكن قبل وقوعه، خصوصًا متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة؛ لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيرًا من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله.

خامسًا: أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش، لا سيما أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد، لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبله الجيل الحاضر، ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحًا لا ريب فيه.

سادسًا: إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها: إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي:

أولًا: أن لا يوجد مطلقًا غبن في التعاقد عليها.

ثانيًا: أن يستعمل المقابل في أعمال مثمرة، تسوغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط، كفالة فعلية.

أما والغبن في الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأي قطعي، في تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة، خصوصًا وأن

العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحًا، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه، وغير مقبول.

فبناء على هذه الأسباب، قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع، وللجمعية الرأي الأخير».

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى.

مناقشات الجمعية العمومية في المشروع

وحددت جلسة (٤ إبريل سنة ١٩١٠م) للمناقشة في المشروع، فدافع عنه سعد زغلول باشا وزير الحقانية بما خلاصته:

«أصبح شأننا الآن أماكم بعد إعلان عطوفة الرئيس[١] الذي قابلتموه بالاستحسان، شأن المحضر للمشروع، المنور لحقيقته، المدافع عنه، وأصبح شأنكم شأن القاضي العادل، ورأيكم هو الرأي الفاصل، فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التي دعت الحكومة إلى أن ترى في المشروع الفائدة للبلاد، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم في رأيها ورأيكم، وإن لم توافقوها فواجب قضيناه، ومسئولية تخلينا عنها، وألقيناها عليكم فتحملتموها أمام أمتكم، وأمام الأجيال الآتية، والآن يصح لي أن أطمع في حسن إصغائكم وأن يكون لي منكم انعطاف وسعة صدر، لشرح كل ما في نفسي، ولا تجدون في أنفسكم منى حرجًا. إن المشروع متعلق بالاستقبال، وقدرة الإنسان في الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار في هذا المشروع اختلافًا كثيرًا، ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف؛ ولكن الذي لا ينبغي هو أن يفهم المخالف للآخر، أن هذا سيئ القصد والنية».

(١) رئيس الوزارة محمد سعيد باشا، وقد أعلن بالجلسة أن رأي الجمعية في مسألة القناة قطعي وستعمل به الحكومة.

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة في هذا الصدد، ولما وصل إلى الكلام على حاصل استهلاك مهمات الشركة وقف إسماعيل سري باشا وزير الأشغال، وتلا مذكرة أخرى بشرح هذه المسألة، ثم رفعت الجلسة للاستراحة، وبعد إعادتها استأنف سعد باشا دفاعه عن المشروع، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التي تصرف فيها الأموال التي تأخذها مصر من الشركة، مقابل مد الامتياز، قال:

«تقولون: إنه ليس هنا مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال. نعم إن هذه أمنية عظيمة جدًّا، يخفق لها قلب كل وطني، ولكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شيء نافع، حتى تحصل البلاد على هذه الأمنية؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة؟ يجب أن نسعى في تحقيق تلك الأمنية التي نبتغيها، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة، فالمجلس النيابي نطلبه، والمشاريع المفيدة نحققها، ولا يجب أن نوقف شيئًا على آخر، احتججتم بأن المشروع الذي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد، وإني أقول الآن: إنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة (بتاريخ ٢٠ فبراير) يفيد قبوله هذه التعديلات، وعلى ذلك فقد زال المانع.

هذا ما أردنا أن نتشرف بعرضه على حضراتكم بيانًا للحقائق التي دفعت الحكومة إلى قبول المشروع، والآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة، ولم يبق إلا واجبكم، والمسئولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون فإن لكم الرأي الأعلى».

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بجلسة (٧ إبريل)، وفيها أراد سعد باشا أن يستأنف دفاعه عن المشروع، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما قاله في الجلسة السابقة، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة، قال:

«يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم، فبأي حق يقطع عليه الكلام؟ قمت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة، فكيف أمنع من ذلك؟ يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولًا». إلى أن قال: «إنكم استعملتم هذا السلاح ضدي اليوم، وسيستعمل غدًا ضدكم، فاحذروه، والرأي لكم».

ورد عليه إسماعيل أباظة باشا بأن المسألة استوفت بحثًا من جانب الحكومة، ومن جانب الجمعية، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأي على قفل باب المناقشة، فتقرر ذلك بالأغلبية، ثم أخذ الرأي على المشروع بالنداء بالاسم، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الأعضاء، ما عدا مرقص سميكة باشا والوزراء.

مقتل بطرس باشا غالي

(٢٠ فبراير سنة ١٩١٠م)

تخلل نظر المشروع أمام الجمعية العمومية حادث رهيب، اهتزت له البلاد، وهو مقتل المرحوم بطرس باشا غالي رئيس مجلس الوزراء، فقد أطلق عليه إبراهيم ناصف الورداني رصاص يوم (٢٠ فبراير سنة ١٩١٠م) فأصابه إصابات أودت بحياته، فجزعت البلاد لهذا الحادث الخطير، وأثار دهشة الناس كافة، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه، ولم يكن الناس قد عرفوا في مصر حوادث القتل السياسي منذ عهد بعيد، وقد قبض على القاتل، فاعترف بجرمه، وقرر أن الدافع إليه هو ما عده خيانة من تصرفات بطرس باشا غالي، وأخصها توقيعه اتفاقية السودان سنة (١٨٩٩م)، ورياسة المحكمة المخصوصة في حادثة دنشواي، وإعادة قانون المطبوعات، ثم سعيه في إنفاذ مشروع مد امتياز القناة، وعُرفت شخصية القاتل أثناء التحقيق، فإذا به شاب في الرابعة والعشرين من عرمه، تلقى علوم الصيدلة بلوزان، وفتح بعد عودته إلى مصل صيدلية في شارع عابدين، وهو قريب الدكتور ظيفل باشا حسن.

وإذ كان القاتل من شباب الحزب الوطني، فقد تشعب التحقيق، واتجهت تهمة الاشتراك في الجناية إلى لفيف من شباب الحزب، وقبض على كثيرين منهم، ثم أفرج عن بعضهم، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على إبراهيم ناصف الورداني، وعلى ثمانية بتهمة مشاركته في الجريمة، باعتبارهم جميعًا أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق، وهؤلاء الثمانية هم: علي أفندي مراد المهندس، محمود أفندي أنيس المهندس، شفيق أفندي منصور، عبده أفندي البرقوقي الطالبان بمدرسة الحقوق، عبد العزيز أفندي رفعت مهندس تنظيم، عبد الخالق أفندي عطية المحامي، محمد أفندي كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة، حبيب أفندي حسن المدرس، وقد أحيلوا جميعًا إلى قاضي الإحالة بمحكمة مصر، وكان متولي بك غنيم، توطئة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات، ونظرت القضية أمامه يوم (٢٢ مارس سنة ١٩١٠م)، وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي، ومحمود بك أبو النصر، وعبد العزيز بك فهمي (باشا)، وإبراهيم بك الهلباوي، وعمر بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، ومحمود بك فهمي حسين، ومحمد علي علوبة بك (باشا)، والأستاذ محمود بسيوني وأحمد عبد اللطيف بك، والأستاذ مصطفى عزت. وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام، وبعد أن سمع قاضي الإحالة مرافعات النيابة والمحامين، وأصدر قراره بإحالة الورداني إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل، وبأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك.

وحوكم الورداني أمام محكمة جنايات مصر، وكانت برياسة المستر دلبروجلي وعضوية أمين بك علي وعبد الحميد بك رضا المستشارين، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام، وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفي، وإبراهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات، أصدرت حكمها (يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠م) بإعدام المتهم، ورفع محاموه طعنًا عن هذا الحكم أمام محكمة النقض قضى برفضه، ونفذ فيه الحكم.

كانت هذه الحادثة أولى حوادث القتل السياسي التي وقعت في مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة، ولا نزاع في الصبغة السياسية للحادثة؛ لأن الأسباب التي دعت الورداني إلى القتل هي أسباب سياسية، ولو لم يكن بطرس باشا قبطيًّا لوقعت الجريمة، مهما تكن ديانة المعتدى عليه، ولكن وقوع الجناية على رئيس وزراة قبطي - وهذه حقًّا مصادفة سيئة- جعل فريقًا من الأقباط ينسبونها إلى التعصب الديني، ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونيل روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق هذه التهمة، والحق أنها تهمة باطلة لا تتفق والحقيقة في شيءٍ، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة بأن الاعتداء سياسي بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأي وجه من الوجوه، ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسي بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما في توجيهها، ولا في الباعث عليها. ولقد كانت هذه الحادثة وما لابسها من اتهام الجاني بالتعصب الديني، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية؛ حتى اضطر قادتهم الأحرار -وفي مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقس حنا (باشا)- إلى التردد وقتًا ما عن متابعة الحركة؛ مراعاة لإحساس الفريق الساخط من الأقباط، ولذلك لم يشترك الأستاذ ويصا واصف، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، في المؤتمر الوطني، الذي اجتمع ببروكسل (في شهر سبتمبر سنة ١٩١٠م)، مع مقدرته في الخطابة باللغة الفرنسية، وخسرت الحركة الوطنية إلى وقتٍ ما مساهمته فيها.

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

الاستمرار في محاربة الحركة الوطنية

عهد الخديوي بعد وفاة بطرس غالي إلى محمد سعيد باشا -الذي كان وزير الداخلية- في تأليف الوزارة الجديدة؛ فألفها (في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠م) على النحو الآتي:

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية، سعد زغلول باشا للحقانية، حسين رشدي باشا للخارجية، إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية والبحرية، أحمد حشمت باشا للمعارف، يوسف سابا باشا للمالية. وهم أعضاء الوزارة السابقة، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا باشا.

وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تساير الحركة الوطنية؛ لما عرف عن محمد سعيد باشا قبل أن يتولى الوزارة السابقة من ميوله الوطنية؛ إلا أن وزارته كانت شرًّا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس باشا، التي كان هو عضوًا فيها.

ظهور جريدة العلم

(مارس سنة ١٩١٠م)

قام في سنة (١٩١٠م) خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل، طرح أمره أمام القضاء، فعين يوسف المويلحي حارسًا قضائيًّا على اللواء، وأراد أن يتدخل في تحريره وتوجيه سياسته، فرفض الفقيد هذا التدخل بكل شمم وإباء، وأنشأ جريدة (العَلَم)، وجعلها لسان حال الحزب الوطني، واتخذ لإدارتها الدار رقم (١١٦) بشارع محمد علي، ثم انتقلت إلى شارع الصنافيري (علي باشا ذو الفقار الآن)، رقم ١٨ خلف قشلاق عابدين، وابتدأ ظهورها (يوم ٧ مارس سنة ١٩١٠م)، فأقبل عليها الرأي العام إقبالًا شديدًا، وحلت محل اللواء في المكانة السياسية والصحفية.

إيقاف جريدة «العلم» شهرين

حاربت الوزارة صحفية الحزب الوطني منذ صدورها، فأصدرت في (٢٠ مارس سنة ١٩١٠م) قرارًا بإيقافها مدة شهرين؛ بحجة أنها خرجت في كتاباتها عن حد الاعتدال، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد باشا ضد الحركة الوطنية.

ظهور جريدة الشعب

رأى الفقيد أن لا يسكت صوت الحزب الوطني مدة شهرين، فأصدر في اليوم التالي لقرار الإيقاف جريدة (الاعتدال)، ثم (الشعب) و(العدل) و(الاعتدال) ثانية، ثم عاد (الشعب) إلى الظهور من ٢٥ مارس، إلى أن انتهت مدة إيقاف (العَلَم)، فعاد العلم إلى الظهور في (٢٠ مايو سنة ١٩١٠م).

وكتب الفقيد في جريدة (الشعب) مقالة عن قرار الوزارة بإيقاف (العلم) شهرين، قال فيها:

«كل من اطلع على قرار الحكومة القاضي بتعطيل جريدة العلم؛ لسان حال الحزب الوطني، والمعبرة عن أفكاره، يكاد يعتقد أن قصدها الوحيد هو محاربة هذا الحزب؛ لأنه اشتهر بعدم محاباة الحكومة ولا الاحتلال، وعدم تملق أصحاب السلطة في مصر، ولأنه المعبر عن رأي السواد الأعظم من الأمة، الناطق بلسان شبيبتها الراقية الرشيدة. نعم إن قصد الحكومة -أو قصد مستشاريها من الإنجليز- كمَّ أفواه رجال هذا الحزب عن التشهير بأعمالها الضارة، التي تأتيها آونة طوعًا أو كرهًا؛ ولكننا قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث، واتخذنا الثبات شعارًا لنا، لا يلوينا عن غايتنا اضطهاد، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقًا، مهما أوذينا في أنفسنا، أو في جرائدنا، فما دام لنا من القانون أقل فرجة لبلوغ أمنيتنا لا نتأخر عن الولوج منها، وللحكومة السلطة المطلقة في إصدار أوامر استثنائية، وتقنين ما تراه هي حافظًا لكرامتها من القوانين واللوائح، والأمة -بل العالم المتمدن- حَكَمٌ بيننا وبين حكومتنا التي تريد أن نطريها ونمدحها على كل ما تأتيه، إطاعة لأوامر الاحتلال.

بنت الحكومة قرارها الغريب على أن (العلم) تعدَّى حدَّ الاعتدال في كتاباته، ولم تقدر على تعيين مقالة معينة، أو عبارة مخصوصة، فما هو الحد القاضي الذي نعتبره حدًّا للاعتدال، لا يجوز لصحف الحزب الوطني أن تتعداه، وإلا استحقت الوقف المؤقت، أو التعطيل النهائي؟ يتصفح المنصف أعداد العلم فلا يرى فيها شيئًا أكثر مما

يكتب في الجرائد الأخرى؛ بل إن لهجته في نظر العقلاء المجردين عن الغاية، أخف بكثير من لهجة غيره. نحن لا نطلب أن تضطهد الحكومة جميع الجرائد، اضطهادها لجرائدنا، فكلها ألسن تعبر عن رغبات الأمة، وإن اختلفت في طريق التعبير، ولكنا نريد أن نظهر للأمة أنها تتعقب الحزب الوطني وجرائده؛ لأنها مسموعة الكلمة، كثيرة الانتشار، يميل إليها الشعب بكلياته، ويعتقد فيها الإخلاص والصراحة وعدم المحاباة لكبير أو وزير، ما دامت تدافع عن الحق، ولا تقول إلا الصدق».

إلى أن قال:

«وإن أغرب من ذلك كله ما جاء بهذا القرار الجديد في بابه وهو: وحيث إنه فضلًا عن ذلك، طعنت في الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر، ونسبت إليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين.

أتريد الحكومة أن نشكر الإنجليز على احتلالهم بلادنا، واغتصابهم الوظائف الكبيرة الصغيرة، وصرفهم أموالنا في السودان، وتسخيرهم أولادنا في بناء السكك الحديدية، ومساكن الإنجليز في هذه البلاد؟ هل يمكنها أن تذكر عددًا واحدًا من أي جريدة مصرية، لا يشمل الطعن على إنجلترا، وعلى الموظفين الإنجليز بمصر؟ ولم تختص العلم بصواعقها وقراراتها الجهنمية دون باقي الجرائد؟ وهل ذلك إلا لأنه لسان الحزب الوطني الذي استحق بصراحته وإخلاصه سخط السلطة الشرعية والفعلية، ولكنه نظير ذلك نال رضا الأمة الذي هو من رضا الخالق، فخير للحكومة أن تقرر تعطيل جميع الجرائد الوطنية، ونفي جميع محرريها إلى خارج البلاد، وتظهر بمظهر المستبد الصريح في استبداده لا أن تدعي أنها دستورية؛ وتنقض أقوالها بأفعالها كل يوم، فليس من الصعب عليها ما دام الاحتلال يؤيدها أن تستصدر من الأوامر العالية ما تريد، ومن القرارات الوزارية ما ترغب».

وقال في موطن آخر:

«لما ابتدأ السير جورست سياسته الجديدة الموسومة بسياسة الوفاق كنت في مقدمة من حذر الأمة منها في أول خطبة عامة، ألقيتها في تياترو الشيخ سلامة حجازي في (١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م)، فأبنت ما يعود على الأمة من المضار، وبسبب اتفاق صاحب السلطة الشرعية مع المحتلين، وأن الغاية منها إيهام الشعب بأن إنجلترا أعادت السلطة للجناب الخديوي، لتخدر الحركة الوطنية، وأن تلك السياسة أضر من سياسة العناد التي كان متبعة أيام اللورد كرومر، وأن لا دواء لهذه الأرزاء إلا الدستور، ظهرت بعد ذلك نتائج هذه السياسة الوخيمة، سياسة الوفاق، فصودرت الأمة في حرية صحافتها، وبددت المظاهرات بقوة البوليس الغشوم، ومنع الأهالي من الوقوف في طريق الجناب العالي، حتى لا يطالبوه بالدستور. وأخيرًا تجلت هذه السياسة في أقبح مظاهرها، عقب حادثة الورداني، ففتشت بيوت الأبرياء أملًا في العثور على ما يفيد اشتراكهم مع القاتل ليزجوا في أعماق السجون وتتخلص السلطتان من رؤساء الحركة الوطنية بطريقة قانونية، ولما ظهرت براءتهم بعد ما استعمل لدى التفتيش من طرق العنف والإرهاب، وإزعاج الحريم والأولاد في مأمنهم خصوصًا مع كاتب هذه السطور، حوَّل الإنجليز أنظارهم نحو جرائد الحزب الوطني، فأوقف (العلم) شهرين، ثم منع صاحب الاعتدال من إظهار جريدته يوميًّا، إلا بعد أخذ رخصة جديدة، ولا ندري ماذا يفعل اليوم مع (الشعب) وغدًا مع غيره. كل ذلك والجرائد الأخرى تقول ما تشاء، وتكتب ما تريد بكل أسلوب، بدون أن تهتم الحكومة بما تقول أو تكتب، لا لسبب إلا أنها لا تعبر عن أفكار الحزب الوطني. نحن نعتبر هذه المعاملة الخصوصية فخرًا وشرفًا لحزبنا القوي بالحق المؤيد بروح الله، ولا نتألم من هذه الصدمات المتكررة، ولا نتقهقر إلى الوراء قيد أنملة، وأكبر مشجع لنا ما نراه من هذه الأمة التي وقفنا حياتنا على خدمتها.

أمَّا ما جاء بأمر إيقاف جريدة العلم من أنه طعن على الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر، ونسب إليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين، فمما أوجب دهش القراء جميعهم، أفمن مستلزمات سياسة

الوفاق أن تصبح الأمة القاهرة والأمة المقهورة شقيقتين على غاية الصفاء والوداد؟ وكيف يمكن الجمع بين النقيضين، والتوفيق بين القاهر والمقهور، والآكل والمأكول؟ ومتى كانت العلائق بين الأمة المصرية، والاحتلال في صفاء تام؟ نحن لسنا أعداء للأمة الإنجليزية؛ بل أعداء الاحتلال، فإن أرادت إنجلترا إزالة ما بينها وبيننا من العداوة فلتخرج من بلادنا، ولتتركنا وشأننا ندير أمورنا بما يوافق مصلحتنا التي نحن أدرى بها، أمَّا ما داموا لبلادنا محتلين، فلا أمل في الصفاء مطلقًا بينهم وبين الأمة.

هذا وإننا نختم كلامنا هنا بأن ننصح للأمة قاطبة، ألا تهيجهم تصرفات الحكومة ومعاملتها للحزب الوطني، وأن يلتزموا الهدوء والسكينة، فستنقشع هذه الأزمة، وتعود قريبًا مياه الصفو إلى مجاريها».

مظاهرات الاحتجاج ضد المستر روزفلت

(مارس سنة ١٩١٠م)

جاء الكولونيل «تيودور روزفلت»[١] THEODORE ROOZVELT رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر عن طريق السودان (في مارس سنة ١٩١٠م)، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية مجَّد فيها الاحتلال، ودعا إلى الخضوع لحكمه. ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور التي كانت على أشدها؛ فقال: «إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي بإعطائه دستورًا على ورق؛ لأنه تربية الأمة لتصير أهلًا لحكم نفسها، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة؛ بل هي مسألة أجيال متتابعة. إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستورًا على الورق -وبخاصة إذا كان مفتتحًا بعبارات فخمة- من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتي، مع أن شيئًا من ذلك لا يكون بتاتًا».

(١) رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق (من سنة ١٩٠١م إلى سنة ١٩٠٨م)، توفي سنة (١٩١٩م)، وهو قريب للمستر فرنكلن روزفلت الرئيس السابق للجمهورية.

وضرب على هذه النغمة، معارضًا بذلك حركة المطالبة بالدستور في مصر. وجاءت خطبته تأييدًا واضحًا لسياسة الاستعمار، وطعنًا مكشوفًا في استحقاق الأمة للحكم الدستوري، فأثارت سخط الرأي العام واستياءه، وأرسل إليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب للحزب الوطني، هذا نصها:

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني هذا المساء (٢٩ مارس سنة ١٩١٠م) عقب إلقاء خطبتكم بالجامعة، وكلفتني إظهار استيائها الشديد من عباراتكم التي أردتم بها تثبيط همة الأمة المصرية، عن الاستمرار في جهادها السلمي للحصول على الدستور».

وأرسل صورة هذه البرقية إلى الصحف الأوربية الكبرى، وقررت اللجنة أيضًا الاحتجاج على إدارة الجامعة؛ لسماحها بإلقاء هذه الخطبة في دارها، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد إلقائه إياها. وأقام الحزب الوطني اجتماعًا بمسرح (بيلوت باسك) بشارع عماد الدين، ألقى فيه علي فهمي كامل بك خطبة ردًّا على خطبة روزفلت، وبعد انتهاء الاجتماع، سار الحاضرون جميعًا في شكل مظاهرة هائلة، يرفرف عليها العلم المصري، يؤمها الفقيد إلى فندق «شبرد»، حيث كان الكولونيل روزفلت، وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور، وسقوط روزفلت، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب.

كتابي إلى المستر روزفلت

وكنت وزميلي المرحوم الأستاذ أحمد وجدي نشتغل معًا بالمحاماة بمدينة الزقازيق، فأرسلنا إليه كتابًا باللغة الفرنسية في (٢٩ مارس سنة ١٩١٠م) هذا تعريبه[1]:

«جناب المحترم:

---

(١) «الشعب» عدد (أول إبريل سنة ١٩١٠م).

هل تسمحون لثلاثة من وادي النيل، أبناء مصر الأسيفة، التي لا تزال تئن من تحكم دولة عدوة في شئونها، وسلبها لحقوقها، أن يعبروا لكم عن إحساساتهم الوطنية نحو خطبتكم الأخيرة في الجامعة المصرية، وأن يشرحوا لكم حقيقة جهلتموها عند إلقائكم تلك الخطبة.

لقد استاء الرأي العام المصري من تصريحاتكم التي أبديتموها في خطبتكم؛ ولا نخالكم إلا مقرين الأمة على استيائها من رؤيتها رجلًا سياسيًّا كبيرًا، يصدر ذلك الحكم القاسي على كفاءتها الدستورية، دون أن تسبق له معرفة بصفات تلك الأمة، وأحوالها وشئونها، أصدر ذلك الحكم وهو لم يمكث في وادي النيل، إلا بضعة أيام، كان في أثنائها لا يختلط إلا بأعداء الحركة الوطنية، أصدره وهو لم يقرأ عن أحوالنا إلا ما يكتبه أنصار الاحتلال، وأذناب السياسة الإنجليزية.



المرحوم الأستاذ أحمد وجدي
من خيرة تلاميذ مصطفى وفريد، توفي سنة ١٩٣٠
(انظر رثائي له في الفصل السادس عشر)

لقد مضى سبعة وعشرون عامًا على العهد الذي كنا فيه نتمتع بمجلسنا النيابي الكامل السلطة؛ ذلك المجلس الذي ظل ردحًا من الزمن، ناهجًا سياسة الرشاد والحكمة، حتى وقعت حوادث (١٨٨٢م) المحزنة، وجاء الاحتلال، فقضى عليه وهو في مهده، وأوقف سير تلك الحركة الدستورية التي كان العالم ينتظر منها أن تجعل الأمة المصرية أمة قوية مهيبة الجانب، مسموعة الصوت؛ فنحن يا جناب الرئيس السابق، أمة دستورية من قديم العهد.

وإذا كانت المبادئ الدستوية قد ضعفت، وأصابها الفتور في السنوات التي أعقبت الاحتلال، فإنها حييت بعد ذلك، وعادت إلى النمو والقوة، بفضل توالي مظالم الاحتلال على الأمة، وأصبحت الآن راسخة في أفئدة كافة الطبقات؛ إنك تظن أن الذين ينادون بالدستور، هم بضعة أفراد يعدون على الأصابع، ولو أنك سألت أهل المعرفة، قبل أن تلقي خطبتك، لعلمت أن الأمة عن بكرة أبيها قد طالبت بدستورها، واشترك في تلك المطالبة الأغنياء والفقراء، والأعيان والغوغاء، والمتعلمون والجهلاء. وإنه لمن المدهش حقيقة أنك صرحت بأفكارك في أهلية الأمة للنظام النيابي، في الوقت الذي اشتدت فيه حركة المطالبة بالدستور، حتى بلغت من الشدة درجة لم تبلغها من قبل؛ فما كان أجدرك بأن تراعي الظروف، فتجعل هناك تناسبًا بين خطبتك وبين حقيقة الأحوال في بلادنا.

إنَّ الحركة الوطنية يا جناب الرئيس السابق، كانت تؤمل من خلف واشنطن الكبير أن يعضدها بكلمات التنشيط والتشجيع؛ ولكن الخطبة التي ألقيتها جاءت عاكسة تلك الآمال، فاسمح لنا أن نقول لك: إن جورج واشنطون لما وطن نفسه على أن يقف حياته على خدمة بلاده، وانتظم في سلك كبار الرجال، ما كان يدور بخلده أن الأمم لا تستحق حريتها إلا بعد تربية تتوالى فيها الأجيال والقرون؛ لأن الرجل العظيم الذي يعرف قدر الحرية، لا يجسر أن يحكم على أمة بأنها لا تستحق أن تتمتع بحريتها؛ الحرية حق يستمد وجوده من الفطرة، وكل أمة في الوجود تستحق أن تتمتع

بها، فما بالك بأمة كانت في طليعة أمم الشرق، تمتعًا بالدستور، أمة أعطت للشرق مثال الجهاد للحرية، هل أصبحت الآن غير كفء للدستور؛ لأن دولة ظالمة قوية احتلت بلادها، وقضت على حريتها واستقلالها؟

زعمت يا جناب الرئيس السابق، أن من الأمم -ومنها الأمة المصرية طبعًا- من لم تتم بعد تربيتها الدستورية، وقد كنا نود أن تذكر لنا في خطبتك اسم المدرسة التي تنال الأمة فيه تلك التربية، وأي الشهادات تثبت أنها استكملت حظها منها، ومن له حق إعطاء مثل تلك الشهادات!! لو أنك ذكرت لنا ذلك، لاعتقدنا أنك كنت في خطبتك سياسيًّا، ناصحًا لنا؛ أمَّا الآن فاسمح لنا أن نقول لك، بأنك إما أن تكون قد خُدعت بأفكار دسَّها إليك جماعة من المنافقين، وإما أن تكون قد أردت مجاملة الدولة الإنجليزية، فصرحت بما صرحت تعضيدًا لسياستها. وعلى كل حال، فإن خلف واشنطون العظيم يجدر به أن يقدر الحرية حقَّ قدرها، فيجعلها فوق دسائس الدساسين، وفوق المجاملات السياسية وتقبل ... إلخ».

عبد الرحمن الرافعي، أحمد وجدي، محمد توفيق العطار

محامون

ولما وصل المستر روزفلت إلى الإسكندرية ليستقل الباخرة، قوبل في المحطة بمظاهرة كبيرة نودي فيها بسقوطه، وبحياة مصر والاستقلال، فكانت هذه المظاهرات المتعددة دليلًا على قوة الحركة الوطنية، وتعلق الأمة بدستورها واستقلالها وكرامتها، فلقد كانت خطب من هذا النوع، بل أشد منها طعنًا في الأمة المصرية، تلقى علنًا، ولا تحرك منها ساكنًا، فجاءت الحركة الوطنية، وبعثت في نفوس الوطنيين روح العزة والكرامة، ومن هنا جائت مظاهرات السخط على الكولونيل روزفلت وخطبته.

صوت الشعر يؤيد الشعور الوطني

قصيدة حافظ إبراهيم

ونظم شاعر النيل «حافظ إبراهيم» قصيدة عصماء يلوم فيها الكولونيل روزفلت على إطرائه الاحتلال، ودعوته المصريين إلى الخضوع لحكمه، نشرها قبيل إلقاء خطبته الثانية بالقاهرة، قال:

أي خطيبَ الدنيا الجديدة شنِّفْ ... سمع مصر بقولك المأثور
إنما شوقها لقولك يا (روزْ ... فلت) شوق الأسير للتحرير
قفْ غدًا أيها الرئيس وعلِّم ... أهل مصر حرية التعبير
وأخبر الناس كيف سدتم على النا ... س وجئتم بمعجزات الدهور
وملكتم أعنة الريح والما ... ء ودستم على رقاب العصور
قف وعدِّد مآثر العلم واذكر ... نعم الله ذكر عبد شكور
وإذا ما ذكرت أنعمه الكبـ ... ـرى فلا تنس نعمة (الدستور)
يا نصير الضعيف مالك تُطرى ... خطة القوم[1] بعد ذاك النكير
لم تطيقوا جوارهم بل أقمتم ... في حماكم من دونهم ألف سور
أنت تطريهم وتثني عليهم ... نائيًا آمناً وراء البحور
ليت شعري أكنت تدعو إليهم ... يوم كانوا على تخوم الثغور
يوم كانوا قذى بعين (نيويور ... ك) وداء مستحكمًا في الصدور
يوم نادى (وشنجتون) فلبَّا ... ه من الغيل[2] كل ليث هصور
يوم سجلتم على صفحات الد ... هر تاريخ مجدكم بالنور
ووثبتم إلى الحياة وثوبًا ... ونفضتم عنكمُ غبار القبور

---

(١) يقصد الإنجليز.

(٢) الغيل: موضع الأسد.

إنما النيلُ والمسيسبيُّ[١] صنوا ... ن هما حليتان للمعمور
وعجيب يفوز هذا بإطلا ... ق وهذا في ذلة المأسور
يا نصيرَ الضعيف حبب إليهم ... هجر مصر[٢] تفز بأجر كبير
فعليهم أن يهجروا وعلى المصـ ... ـري ذكر المتيم المهجور

احتفال الطلبة بالمولد النبوي

أقام طلبة المدارس ليلة ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٨هـ (٢٣ مارس سنة ١٩١٠م) احتفالًا فخمًا بالمولد النبوي الشريف، رأسه الأستاذ أحمد بك لطفي، وحضره المترجم، يصحبه أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، فضجَّ المكان بالهتاف والتصفيق عد حضورهم، وألقى الأستاذ محمود رمزي نظيم قصيدة عن المولد النبوي، ثم ألقى الأستاذ علي الغاياتي قصيدة أخرى.

اشتداد الخلاف بين الفقيد والخديوي

كان بديهيًّا كلما ازدادت سياسة الوفاق رسوخًا أن يزداد الجفاء بين الخديوي والفقيد؛ لأن سياسة الوفاق كان مقصودًا منها -كما أسلفنا- محاربة الحركة الوطنية.

ولقد جاهر الخديوي بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع، في حديث له مع المسيو (جان رود) مكاتب جريدة الطان الباريسية في (إبريل سنة ١٩١٠م) إذ قال: «لقد اشتغلت دائمًا في ترقية بلادي وتقدمها في الحضارة، ولكن بالأسف وجد قوم متسرعون جدًّا، أخروا تقدمها الطبيعي بإلحافهم في مطالب سابقة لأوانها، ومصحوبة بالضوضاء». وعرج في حديثه على الاحتلال والسير إلدون جورست المعتمد البريطاني، فقال: «ولي وطيد الأمل في القيام بمهمتنا، بمساعدة البلد الذي يؤيد مصر تأييدًا عظيمًا، في رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست

(١) هو النهر المشهور بأمريكا.

(٢) أي الجلاء عنها.

بيننا، يعتبر ضمانة وثيقة لنا، لتحقيق ذلك، وقد سبق لي العمل طويلًا معه عندما كان مستشارًا لوزارة الداخلية ثم المالية في خدمة الحكومة المصرية، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة في العمل».

فردَّ «الشعب» على حديث الخديوي، وكتب المترجم عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فيهما سياسة الوفاق؛ قال:

«لا غرابة في أن يهتم الرأي العام بحديث الجناب العالي الخديوي مع مكاتب الطان المسيو جان رود، في هذه السنة، ويكون موضوع حديث الملأ بأسره في الأندية والمجتمعات، وموضوع بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها؛ لأنه أتى بعد حديثه الأول مع المسيو (رني بيو) مكاتب الطان في (٢٨ مارس سنة ١٩٠٧م)، ولا يخفى أنه قد وقعت حوادث عظيمة في خلال هذه السنين الثلاث، غيرت وجه السياسة في مصر، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير ومندوب الحكومة المحتلة، صدر الحديث الأول والخديوي يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته المبنية على العنف، وإظهار الأمير بمظهر الضعيف أمام الأمة والعالم، وصدر الحديث الثاني والخديوي جذل طرب من السير إلدون جورست، وسياسته المبنية ظاهرًا على اللين، وإظهار سموه بمظهر الآمر الناهي. وإن كانت الأوامر تأتي في الحقيقة من لندرة، فتبلغ من الوكالة البريطانية إلى الحكومة، وهي تنفذها كأنها صادرة منها، بناء على محض رغبة وإرادة سمو الأمير، ولذلك رأينا بونًا شاسعًا؛ بل تناقضًا واضحًا بين الحديثين، خصوصًا فيما يختص بحزبنا الوطني الموقر، فقد جاء في حديث سنة (١٩٠٧م) ما يأتي: ولقد أخطأ القائلون: إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب ديني، وإني أنكر ذلك بكل قواي، فإن الشعب المصري طيب بفطرته ونزيه ومجد، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون في الطلب بإلحاف، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور.

ولا أدري ما الذي حمل سمو الأمير على اعتبارنا متسرعين وملحفين في طلب الدستور؛ مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة (١٩٠٧م) إلى الآن، بل ما زالت هي تلك المبادئ التي أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور، والتي تم عليها الاتفاق في حياة المرحومين لطيف باشا سليم، ومصطفى باشا كامل في (٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦م) قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته بالإسكندرية في (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧م) بنحو سنة. نعم هي هي مبادئنا التي بناء عليها سعينا في حصول التوقيع من الأمة على طلب الدستور من سمو الأمير، وبناء عليها قدمنا إلى جنابه العالي تلك العرائض في (٢٩ إبريل سنة ١٩٠٨م)، فقبلها منا بكل بشاشة، وشجعنا على أن نستمر في هذا الطريق، والحصول على كل ما يمكن من التوقيعات لتقديمها لسموه بعد عطلة الصيف، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات (اللواء)، وفعلًا قدمنا باقي العرائض في (ديسمبر سنة ١٩٠٨م) إلى سعادة رئيس الديوان الخديوي، بجواب منا نشر في اللواء في حينه، فهل ما كان جائزًا ومطابقًا للعقل والحكمة في سنة (١٩٠٧م)، أصبح يعتبر تسرعًا وإلحافًا في سنة (١٩١٠م)؟ إذا كانت الظروف السياسية تضطر أحيانًا رؤساء الحكومات إلى المسالمة، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسنًا أمس، فالأمم لا تغير مطالبها الطبيعية، ولا تتقهر مطلقًا إلى الوراء بمجرد استبدال كرومر بجورست، فإنهما في عينها سواء، كلاهما يمثل الاحتلال الممقوت، وكلاهما يخدم بلاده بإخلاص لأمته ولحكومته، وإن اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر في الشكل، فإذا كانت دواعي السياسة ومقابلة المجاملة بمثلها قضت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسميه تسرعًا وإلحافًا، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير سياستنا أو تعديلها، فإننا لا ندأب نطالب بالجلاء والدستور حتى ننالهما، ولا يقعدنا عن السير في طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج (٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦م)، ما نراه من مظاهر سياسة الوفاق، كما لا ينقص من همتنا رمينا بأننا متسرعون أو ملحفون؛ إذ

لا تسرع في الدستور، ذلك الحق الطبيعي الذي منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها، فإننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل.

يقول الجناب العالي: إن تسرعنا هذا يؤخر الإصلاح الذي بدئ به بفضل سياسة الوفاق، ونحن نقول: إنه لولا هذا التسرع الذي كان محبوبًا في سنة (١٩٠٧م) وأصبح ممقوتًا في سنة (١٩١٠م)، لما بدئ في هذا الإصلاح إن كان ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحًا أو تقدمًا نحو الدستور.

ما هذا الذي حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق؟ وما هذا الذي منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعي الوطنيين المخلصين؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شيء خصوصًا بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسو ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة؟ أهذا كل ما يمنون به علينا؟ أتوسيع نطاق مجالس المديريات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية، وكان نتيجتها زيادة ضريبة نحو (٢٥٠ ألف جنيه) على أصحاب الأطيان، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان، أو مشتريات السكة الحديدية، أو ماهيات كبار الموظفين الذين يشغلون وظائف لم تخلق إلا لهم وفي كل سنة تزاد مرتباتهم، كنا نود لو توسع الجناب العالي في الشرح، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة التي أظهرنا للأمة ضررها من أول يوم بدئ فيها، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالًا على البلاد.

كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية، حتى الأعضاء المعينون من قبل الحكومة على طلب ما ننادي به صباح مساء وهو الدستور، وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقلين للمساعي التي تبذل لتوصلنا إلى أمنيتنا؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت على إظهار عيوبه للملأ؟ هذا ما لا يكون أبدًا، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الإهانة والتعذيب، فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا ما دام فينا عرق ينبض أو تجري في أجسامنا نقطة دم.

قال سمو الأمير: إنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة البلد الذي يؤيد مصر تأييدًا عظيمًا في رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست بيننا يعتبر ضمانة وثيقة لنا لتحقيق ذلك.

فحقٌّ لكل قارئ أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التي تعتبر مبدأ تاريخ جديد في سياسة مصر، فإن هذا التصريح اعتراف صريح بأن لإنجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه في رفع شأن البلاد وتمدينها، إنه يجب على كل خادم مخلص للبلاد أن لا يقلل من شأن هذا التصريح، ولا أن يهمله ويسكت عنه، فإن عواقبه ستكون عظيمة جدًّا على مستقبل مصر بإزاء إنجلترا ومركزها السياسي فيها، كنا لغاية الآن نقول: إن مركز إنجلترا في مصر غير شرعي أو مبني على القوة الغشوم ليس إلا، ولما قال اللورد سالسبري في سنة (١٨٩٨م): إنَّ الإنجليز دخلوا مصر بالسيف، أرسل إليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس، محتجًّا على هذه الدعوى الباطلة، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن، وقد صرح سمو الأمير بأنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة الإنجليز؟

يكون جوابنا أن هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئًا، ولا يؤثر في حقوق الأمة أقل تأثير، هذا إذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الأمير تمام التعبير، ولم يحرف الكلم عن مواضعه، ولم تعلن المعية السنية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسي (في مايو سنة ١٩٠٨م)[١].

ولذلك لا نطيل الشرح في هذه النقطة الخطيرة، مرجئين إيفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت المعية[٢] عليه، أو ينفي أو يعدل من قبلها، وإنا لمنتظرون».

(١) انظر: ص٧٨.

(٢) حاشية الخديوي.

ولم يصدر من المعية أي بيان ينفي أو يفسر الحديث، وتبين أنه حديث الخديوي بنصه، وازداد الجفاء بين الفريقين، وسارت الوزارة في طريقها معتزمة تأييد «سياسة الوفاق».

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات وقانون الاتفاقات الجنائية

أمعنت الوزارة في محاربة الحركة الوطنية فوضعت قانونًا[(١)] يقضي بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح، والسبب الذي دعاها إلى هذا التعديل أنها رأت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم، أمام درجتين: ابتدائية واستئنافية، وفي هذا من الضمان للصحافة ما فيه، فضلًا عن أن أحكام الجنح في التهم الصحفية لم ترض الوزارة، فرأت إحالتها إلى محاكم الجنايات، إرهابًا للصحفيين من ناحية، ولكي تحرمهم إحدى درجتي التقاضي من ناحية أخرى.

وسنت قانونًا آخر[(٢)] بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركن الاشتراك في ارتكاب الجريمة؛ وذلك لما رأته من براءة المتهمين بالاشتراك في جريمة مقتل بطرس غالي باشا لعدم توافر ركن الاشتراك، وقد أشارت الوزارة إلى هذا السبب في مقدمة المذكرة الإيضاحية التي وضعها سعد زغلول باشا وزير الحقانية لهذا القانون؛ إذ قال:

«أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح».

---

(١) هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠م الصادر في (١٦ يونية سنة ١٩١٠م).

(٢) القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠م الصادر في (١٦ يونية سنة ١٩١٠م).

وليس من شك في أن هذا القانون قد وضع لمحاربة الحركة الوطنية وحدها، وهو من التشريعات الاستثنائية الخطيرة؛ لما فيه من إفساح المجال لتلفيق التهم على الأبرياء، والاعتساف في إسناد نيات إجرامية إليهم، دون أن يبدو منهم أي عمل ما، وقد أقر المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بخطورة هذا التشريع، في مرافعته في قضية مؤامرة إمام أفندي واكد، الذي سيجيء الكلام عنها؛ إذ قال: «كان شديدًا علينا يوم أن جر على البلاد ما فعله السفهاء، من ضرورة سن قانون الاتفاقات الجنائية، ذلك القانون الاستثنائي الذي في وجوده سبة على أمن الديار، وحجة قائمة، على أننا دائمًا تحت خطر الاضطراب والهياج».

وتناول التعديل أيضًا، منع نشر المرافعات في القضايا الجنائية، إذا رأت المحكمة أن في نشرها بوساطة الصحف إضرارًا بالنظام العام، ثم تقرير المسئولية الجنائية على مديري الصحف بالنسبة لما ينشر فيها، ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائي، وأضاف القانون نصًّا جديدًا يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول، ولو لم يكن مقرونًا بطلب، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب إلا على التهديد المقرون بسلب المال، وكان الغرض الحقيقي من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، لدعوتهم إلى مناصرة الأمة في طلباتها.

وكان من النتائج الأولى لإحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، أن حوكم الفقيد أمامها، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، كما سيجيء بيانه، ولو حوكم أمام محكمة الجنح لكان من المحقق أن تقضي ببراءته؛ لأن التهمة التي حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون.

ولا مراء في أن صدور هذا التشريعات الرجعية، كان نتيجة لتحالف الخديوي والوزارة من ناحية، والاحتلال من ناحية أخرى، على الحركة الوطنية وصدى لحديث الخديوي الأخير في الطان، قال المترجم في هذا الصدد بعنوان «سياسة الشدة»(١):

«نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم «مصطفى كامل باشا» عقب حديث المستر ديسي: إن الأمة غير مرتبطة بما قاله الأمير في مثل هذا الموضوع الخطير، وإن بطانة سموه ووزارته يسيئان إليه أكبر إساءة في عدم الإشارة عليه بتصحيحه؛ إذ إن مثل هذا التصريح لا يمنكن أن يروق في أعين الشعب الذي لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها، فلسموه أن يثق بالمحتلين، ويعتمد عليهم في ترقية بلاده، ولكن الأمة بأجمعها باعتراف السير إلدون جورست، لا تثق بمقاصد المحتلين، لا فرق بين أهل الطبقتين العليا والوسطى، ولا الغوغاء أنفسهم، ويحق للأمة أن تغير اعتقادها في المحتلين، بعدما رأته منهم في هذه المدة الطويلة، وكيف تغير اعتقادها فيهم، وتصدق بحسن نيتهم، بعد أن ظهر لها عكس ذلك، من عهد دخولهم البلاد، وبعد ما أتوه مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف في مسألة الحدود ومسألة تعيين فخري باشا، وغير ذلك من المسائل التي لا تحصى ولا تعد(٢)، كيف نجاري سمو الأمير في هذه السياسة، والإنجليز لم يقدموا أي برهان على حسن نيتهم نحونا، وإخلاصهم في مساعدتنا على التقدم؛ بل هم بالعكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك إلا اتخذوها، وآخر برهان على ما نقول التعديلات الجديدة التي يراد إدخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنح التي تقع بواسطة الصحف، أو طرق النشر الأخرى، وفيما يختص بالاشتراك وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب نشر تقرير المعتمد البريطاني السنوي،

(١) «الشعب» عدد (٥ مايو سنة ١٩١٠م).

(٢) راجع تفصيل هذه الحوادث في كتابنا (مصطفى كامل) ص٣٠٤ وما بعدها (من الطبعة الأولى) والطبعات التالية.

الذي يهدد فيه الأمة والصحافة باستعمال القسوة معهم، وإحلال سياسة القوة محل سياسة اللين.

ومن الغريب أن الحكومة تقول: إنها تسير على نهج فرنسا في إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات، ولكن فاتها أن نظام محاكم الجنايات في فرنسا غيره في مصر، فهناك المحلفون يجلسون بجانب القضاة، وهو الذين يقررون ما إذا كان المتهم يستحق العقاب أولًا، والقضاة يطبقون القانون ليس إلا، فإحالة جنح الصحافة هناك على محكمة الجنايات في مصلحة المتهمين، أما هنا فالمراد عكس ذلك، أي التشديد على المتهمين وحرمانهم الدرجة الابتدائية، دون أقل ضمانة تعوض عليهم هذا الحرمان، فإن قالوا: إن قضاة محكمة الاستئناف غير قابلين للعزل، قلنا لهم: ولكنهم قابلون للترقي لمرتبة الوزارة، والنفس بطبيعتها ميالة إلى العلو والارتقاء، خصوصًا وبين الوزراء الحاليين أربعة من رجال القضاء، على أننا كنا نجد لأنفسنا بعض التعزية إذا كانت الحكومة أحالت إلى محكمة الجنايات جميع جنح الصحافة، وأدخلت قانونها الإداري ضمن قانون العقوبات، ولكنها تريد أن تكون الأرجحية دائمًا في جانبها على كل من يرفع صوته ضد هؤلاء المحتلين، الذين يقول عنهم سمو الأمير: إنهم يساعدونه على ترقية الأمة، وإعلاء شأنها، يراد عبثًا بمثل هذه القوانين الاستبدادية كم الأفواه، وإلجام الألسنة، أما الفكرة فسائرة لا يعوقها في تقدمها سياسة وفاق أو سياسة أخرى مبنية على إرضاء المحتلين، باستعمال القسوة المتناهية، مع كل من لديه شجاعة أدبية في قول الحق، ولو جر عليه قوله صواعق غضب السلطتين المتفقتين الآن.

أمَّا مشروع تعديل بعض مواد قانون العقوبات فهو عبارة عن وضع قانون يشبه قانون المشبوهين الذي أوجدته الحكومة الثورية في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، للانتقام من كل من خالف سياستها، إذا كان يكفي شهاة اثنين من رجال البوليس أو واحد فقط بأن الرجل يكره الجمهورية ويسعى في إسقاطها للحكم عليه

بالإعدام، وبذلك القانون المشئوم أعدم الألوف من الأمة الفرنسية وأضيفت أملاكهم لجانب الحكومة، فبمقتضى هذه التعديلات الجديدة يمكن حكومتنا أن تثبت اتفاق اثنين أو أكثر على عمل مؤامرة يراد بها طلب الدستور «ولو بالقوة» لتحيلهم على المحكمة المختصة بصفة مجرمين، فتقتص منهم بما تريد، ولا أدري كيف يقبل نظارنا التصديق على هذا المشروع الذي يعيد قانون المشبوهين الفرنسي، ويمكن المحتلين من الانتقام من كل طاعن على سياستهم، غير راض عن احتلالهم وغير واثق من حسن مقاصدهم، فليتدبر ذلك أعضاء مجلس الشورى الأفاضل، ولا يجاروا الحكومة في هذه السياسة الوخيمة العواقب، وليقفوا في وجهها وقفة الجمعية العمومية أمام مشروع القناة، ولهم من الأمة أكبر مساعد وأعظم نصير».

وقد دعا أمين أفندي الرافعي مجلس شورى القوانين على صفحات جريدة العلم[1] إلى الامتناع عن إبداء رأيه في هذه القوانين ليكون هذا الامتناع وسيلة لمنع صدورها؛ لأن القانون النظامي يقضي بأن لا تصدر القوانين إلا بعد أخذ رأي المجلس، ولكن المجلس نظر أولًا في مشروع إحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، وقرر بجلسة (٣٠ مايو سنة ١٩١٠م) رفضه بأغلبية الأصوات، وإذ كان قراره غير قطعي لم تأبه به الوزارة، أما تشريع الاتفاقات الجنائية والتهديد، فقد وافق عليه المجلس بعد تعديلات يسيرة، لم تأخذ بها الوزارة، إلا فيما ارتآه من عدم العقاب على التهديدات الشفهية، وعدلته بهذا المعنى، وأصدرت القوانين الرجعية بالقواعد التي وضعتها.

(١) عدد (٢٣ مايو سنة ١٩١٠م).

تقييد التمثيل

وتدخلت الوزارة أيضًا في التمثيل، فمنعت تمثيل الروايات التي ورد فيه لفظ الحرية والاستقلال، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية، ووضعت لائحة للمسارح هي أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم.

صوت مصر في أوربا

سافر الفقيد إلى أوربا (في أوائل مايو سنة ١٩١٠م) ليتابع دفاعه عن القضية المصرية، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة، وجاهد في سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد، فأظهر للملأ حقيقة الحالة في مصر، وشرح المسألة المصرية ومطالب المصريين في خطبه بباريس، وليون، ولندن، واستوكهلم، وفي مقالاته وأحاديثه في الصحف الأوربية، واشتراكه في المؤتمرات الدولية، حتى صارت المسألة المصرية موضع العناية والمناقشة في الصحف والدوائر الأوربية.

فما أن وصل إلى باريس حتى ظهر أول سعي له في الدعاية للمسألة المصرية؛ وذلك أن الأستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية ألقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية، حضرها جم غفير من رجال السياسة والعلم والأدب، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية، وأفاض في الثناء على مصطفى كامل، وجهاد الحزب الوطني وأعماله مبادئه، وخلص من خطبته إلى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور.

ونشر الفقيد بجريدة «النوفيل» الباريسية بعددها الصادر في (٢٧ مايو) حديثًا طويلًا عن المسألة المصرية، دافع فيها عن مطالب الوطنيين وآمالهم، ومما قاله فيه:

«ليست الحركة الوطنية عمل أفراد، ولا هي بقاصرة على أقلية صغيرة من المتعلمين؛ ولكنها صدى تلك الحركة القوية المنبعثة من الرأي العام، وقد اقتنع الملأ بأسره أن نخبة المتعلمين في مصر مطالبون بتعليم الأمة المبادئ العلمية والسياسية المنتشرة في الشعوب المتحضرة، وبإنقاذ مصر من كل تدخل أجنبي يكون عقبة في

سبيل رقي البلاد. إننا نريد أن نكون أصحاب الشأن في بلادنا، كما نروم التمتع بدستور تضع أحكامه جمعية منتخبة من الأمة، ونريد جلاء الإنجليز».

وقد ظهر له بجريدة «الإكلير» الباريسية مقال عن الحركة الوطنية، ووسائل الحكومة في قمعها.

ونشرت له جريدة «السييكل» حديثًا آخر عن شئون مصر.

وأذاع في جريدتي «الإكلير» و«المانشستر جارديان» الإنجليزية، احتجاجًا قويًّا على الكولونيل روزفلت، لمناسبة خطبة له بلندن، ألقاها في (شهر مايو سنة ١٩١٠م)، تعرض فيها أيضًا لمصر، وزعم أن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوربا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية، وأنهم منحوها خير حكومة؛ قال في احتجاجه:

«زعم ذلك الخطيب في خطبته، أن إنجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوربا، ولا جرم أنه مخدوع في زعمه، فإن إنجلترا دخلت مصر بخديعة، مدعية الدفاع عن العرش الخديوي ضد الثورة العرابية، ولا يزال وزراؤها يعترفون إلى اليوم بأن احتلالهم وقتي. نعم إن هذا الاحتلال الوقتي لا يزال باقيًا بعد ثمان وعشرين سنة، وهو يهددنا بالبقاء أيضًا؛ ولكن مصر ليست مستعمرة إنجليزية ولا تحت حماية الإنجليز، فقد أظهر المستر روزفلت نفسه إنجليزيًّا أكثر من الإنجليز؛ ولا جدال في أن خطابته أملاها عليه الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لإحدى الأمم الكبيرة المتحضرة التي لم تخش الحرب، ولم تهب الموت في سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الإنجليز أنفسهم؛ وقد أراد روزفلت أيضًا أن يقوم لإنجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التي قدموها له في السودان، ونسي أن مصر هي الدافعة لثمن كل ذلك لأنها هي التي تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد.

إننا نجاهد لنسترد مكانتنا، ونحصل على دستورنا الذي قضى عليه الإنجليز في سنة (١٨٨٢م) ليعلمونا كيف نحكم أنفسنا بأنفسنا، ولا بد أن ننال ذلك الدستور وما يكون لخطب روزفلت أن تثني عزائمنا عن السير في الطريق الذي رسمناه

لأنفسنا، وستعترف أوربا في نهاية الأمر بأحقية مطالبنا، وبأهليتنا للحرية والاستقلال».

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذي جريدة «العلم» بمقالاته ورسائله الوطنية، يستحث فيها المصريين على مجاراة الأمم الحية في تعلقها باستقلالها وحريتها، ومن أبلغ ما كتب في هذا الصدد مقالة عن زيارته للمنزل الذي ولدت فيه «جان دارك» بقرية دومريمي DOMREMY بمقاطعة الفوج VOSGES بفرنسا، وقد كتب على دفتر الزائرين بالمنزل المذكور الكملة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة:

« HOMMAGE D UN PATRIOTE EGYPTION A LA GRAND PATRIOTE FRANCAISE ٢٩ MAI ١٩١٠ – MHOAMMED FARID

تحية من وطني مصري، إلى الوطنية الفرنسية العظيمة».

٢٩ مايو سنة ١٩١٠م

محمد فريد

جرح الوطنية لا يندمل

وكتب في (٣٠ مايو سنة ١٩١٠م) من «نانسي» مقالة بليغة عن ذكرى (١١ يونية سنة ١٨٨٢م) تحت عنوان: «جرح الوطنية لا يندمل»، وكان لتضلعه في التاريخ أسلوب رائع في الحديث عن الذكريات الوطنية؛ قال:

«في يوم (١١ يونية من سنة ١٨٨٢م) أصيبت مصر إصابتها الأولى التي أدت إلى الاحتلال؛ أصيبت بمذبحة وقعت بين رعاع الأجانب والمصريين دبرها ذوو الأغراض ليبرهنوا لأوربا على أن لا أمن في مصر، ما دامت الحركة الوطنية قائمة، وليوجدوا لإنجلترا سببًا للتدخل في أمورنا. مُنيت مصر بتلك المذبحة الفظيعة التي أدت بعد شهر من الزمان إلى إطلاق القنابل الإنجليزية على ثغر الإسكندرية، وإنزال جنودهم لاحتلاله، ثم لاحتلال القطر بأجمعه والبقاء فيه إلى الآن.

لم يكشف لنا التاريخ إلى اليوم الأسرار المحيطة بتلك الوقائع المدبرة، ولم يجسر العارفون بحقائقها على نشر ما يعرفونه عنها؛ لأن إفشاءها يستلزم حتمًا اتهام كثير من أهل ذلك الوقت، ولم يزل كثير منهم على قيد الحياة. نعم كتب المسيو جون نينيه السويسري شيئًا في هذا الموضوع، وسمي بعض من اشترك في تدبير هذه المذبحة، ولكن كتابه لم ينتشر كثيرًا؛ لظهوره عقب الاحتلال بقليل، وحين كان المصريون تحت تأثير الوقائع التي آلمتهم في أعز شيء لديهم، وكانوا لا يسيئون الاعتقاد في الإنجليز ولا في من والاهم.

نحن لم نزل في انتظار من يكشف لنا النقاب عن أسرار تلك الحوادث، ممن اشتغلوا في الحركة الوطنية إذ ذاك، أو كان لهم علاقة برؤسائها، أو بكبار رجال الحكومة، ونأمل منهم أن لا يتركوا هذه الدار بدون أن يدونوا معلوماتهم الصحيحة، لتعلم الأمة من جر عليها هذا البلاء العظيم، ومن كان خائنًا ومن كان مخلصًا، أمَّا نحن أبناء هذا الجيل، فيجب علينا أن لا ننسى ذكرى ذلك اليوم المشئوم، وأن نذكر به أولادنا، كما يجب علينا أن نذكرهم بكل أيام الشؤم التي حلت فيها المصائب على مصرنا، ومكنت الأجنبي من بلادنا، ولا ندع جرح الوطنية يندمل فيلتحم، أو يخف ألمه فيُنسى، فإن من أقدس واجبات الأمم التعسة المصابة في حريتها، أن تحيى ذكرى مصائبها، لتدب الحماسة في قلوب أبنائها وتتشبع بالوطنية نفوسهم حتى إذا ما ساعدت الظروف، هبت كرجل واحد لاسترداد ما سلب منها بجناية بعض أبنائها.

مضى على الحرب بين فرنسا وألمانيا أربعون سنة، وزادت قوة ألمانيا في خلال هذه المدة زيادة عظيمة، كادت لا تبقي أملًا لدى الفرنسيين في استرجاع ما بتر من جسم بلادهم، ومع ذلك لم تزل ذكرى هذه الحرب حية في قلوبهم، لم يؤثر فيها مرور الأعوام، ولا كر السنين، فالأم ترضع ولدها كراهية الألماني، والأب يؤجج نار الانتقام في نفسه، والمعلم يتمم هذه التربية في مدرسته، والبلديات تساعد على ذلك بإقامة التماثيل والأنصاب في جميع المدن والقرى؛ لإحياء ذكرى من استشهدوا في

الدفاع عن الوطن المفدى، أقام الفرنسيون في ميدان الكونكورد بباريس آثارًا تمثل مدينتي ستراسبورج عاصمة الألزاس ومتس عاصمة اللورين، هاتين المقاطعتين اللتين فقدتهما فرنسا بعد حرب السبعين، ليذكرهما كل من مر بهذا الميدان الكبير، مما يدل على أن هذا الجرح لم يندمل.

إنه لا يمر يوم إلا وتحضر وفود الجمعيات الوطنية، لوضع أكاليل الزهور على هذه التماثيل، وفي الأعياد الوطنية الكبرى تقام حولها الاحتفالات والمظاهرات وتلقى الخطب الوطنية الحماسية بوجوب تذكرها، والاستعداد لاسترجاعها.

دعاني أحد معارفي إلى زيارة مدينة نانسي عاصمة الجزء الباقي من اللورين في يوم ٢٩ مايو، فسافرت في صبيحة أمس من باريس ٩ صباحًا ووصلتها في الساعة الواحدة بعد الظهر، وكان صديقي بانتظاري بالمحطة، فدعاني إلى ركوب سيارته للطواف ببعض أنحاء اللورين، وزيارة المنزل الذي ولدت فيها (جان دارك) تلك الفتاة الوطنية التي نهضت بفرنسا من كبوتها، وشجعت الملك شارل السابع على محاربة الإنكليز وطردهم من بلاده، بعد أن قعد به اليأس عن الكفاح(١).

مررنا أثناء تجوالنا بمدينة تول وفوكوليي ونيشاتو وغيرها، ثم عدنا إلى نانسي في منتصف الساعة الثامنة مساء، وقضينا هزيعًا من الليل في الكلام عن حرب السبعين، وما تولد في نفوس سكان هذا الإقليم الذين احتلت بلادهم، وأكرهوا على إسكان ضباط الألمان في دورهم، وقاسوا مراراة الاحتلال وتحكم الأجنبي، فوجدت كراهة الألماني مستحكمة في نفوسهم، لا يفكرون إلا في الحرب، ولا يحملون إلا بأخذ الثأر، واسترداد المقاطعات التي أخذت منهم ولو بعد جيل أو أجيال، وأخذ الشيوخ منهم يقصون ما لاقوه أثناء الاحتلال من سوء المعاملة، وما أكرهوا على دفعه من المغارم المالية، وعلى تقديمه للجيش المحتل من المأكولات والمشروبات، فكانت هذه الذكرى تهيج في الشبان الحماسة العسكرية والشجاعة الحربية.

---

(١) كتب الفقيد مقالة خاصة عن هذه الزيارة، وهي التي أشرنا إليها ص١٩٨.

بعد انقضاء هذه السهرة أخذت مضجعي في الفندقي، فأحاطت بي الهموم، وساورتني الهواجس، وأخذت أتذكر ما حل ببلادنا من هذا القبيل، وأتحسر على عدم اهتمامنا بإحياء ذكرى أيام الشؤم التي حلت بها؛ كيوم مذبحة الإسكندرية، ويوم ضربها بالقنابل، ويوم احتلال الجنود الإنكليزية لعاصمة بلادنا، وغير ذلك من الأيام التي يجب أن تكون أيام حزن، تنكس فيها الأعلام على دورنا، والتي تمر بنا ونحن لاهون، وبعض الجرائد الكبرى ترى من اللياقة وحسن الذوق أن لا تذكر الإنجليز بها حتى لا تكدر خاطرهم؛ فيحرموا أولادنا المناصب العالية، ولا يقضوا حاجاتنا في المصالح والدواوين. ثم مرت أمام مخيلتي الزينة الكبرى التي قام بها ذوات مصر وأعيانها عند دخول الإنكليز، بدعوى أنها ما أقيمت إلا لرجوع الخديوي توفيق باشا إلى مقر عرشه وسلطانه. وتذكرت ما كنت أسمعه إذ ذاك حولي من التهكم على الجنود المصرية، ورميهم بالجبن، وضعف العزيمة، والله يعلم أنهم ما جبنوا، ولكن خان بعض رؤسائهم، ومكنوا العدو من الوصول إلى الصفوف الأمامية بدون مقاومة؛ أما الجنود وصف الضباط، فقاموا بالواجب عليهم، وقاومت الفرق التي لم يتدنس قوادها بالخيانة، حتى فنيت عن آخرها، مفضلة الموت العاجل على عار الهرب والفرار.

ثم غلب عليَّ النعاس، فنمت قليلًا، ولما استيقظت سطرت هذه الكلمات لتذكير مواطني الأعزاء بكارثة ١١ يونيو التي جرَّت إلى ما نحن فيه، راجيًا من كل من يعلم شيئًا عن دخائل الحوادث التي سبقت الاحتلال وكانت سببًا فيه، أن يقوموا بالواجب نحو وطنهم ونحو التاريخ، فيدونوا مذكراتهم، وإن خشوا من نشرها الآن، فليوصوا بنشرها بعد موتهم، أو بمقدار معين من السنين حتى يعلم من يأتي بعدنا على من تقع مسئولية ذلك الاحتلال المشئوم، ويعرف الخائن من المظلوم»(١).

---

(١) «العلم» ١٠ يونية سنة (١٩١٠م).

خطبته بباريس

وألقى بباريس يوم (١٤ يونية سنة ١٩١٠م) خطبة ضافية بالفرنسية عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. وكان الاجتماع برئاسة المسيو هربت، العضو بمجلس شورى الدولة، وحضور جمع حاشد من رجال السياسة والأدب، فدافع الخطيب عن حق مصر في الجلاء والدستور، وكان لخطبته وقع عظيم في نفوس السامعين، لما احتوته من الحقائق الدامغة عن سوء الحالة في مصر، من ناحية التعليم والري، والمالية والجيش والقضاء، ونظام الحكم. وعلق على الخطبة الأديب «ألفريد دروان» الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس.

وكتب المسيو «لانسان» وزير البحرية الفرنسية السابق مقالة في جريدة «السبيكل» عن صدى هذه الخطبة، قال:

«إنَّ حضور فريد بك رئيس الحزب الوطني إلى باريس، وإلقاءه تلك الخطبة الذهبية عن مصر وأصدقائها من الفرنسيي، قد لفتا نظر أصدقاء الحركة المصرية العديدين، الذين ينتظرون من ورائها خيرًا كثيرًا، وهؤلاء يعرفون حق المعرفة، ما قام به الحزب الوطني في العشر السنين الأخيرة، من الأعمال الجليلة، تحت رئاسة المرحوم مصطفى كامل باشا مؤسس الحزب الوطني، وخليفته محمد بك فريد؛ كان الحزب الوطني في مبدأ أمره مؤلفًا من أعضاء قليلي العدد؛ ولكنهم من ذوي الحكمة والعقل، أكسبتهم مخالطتهم للأمم الأوربية رغبة وميلًا إلى للحرية. وقد اتسع نطاق الحزب الوطني، وصارت له لجان في القرى البعيدة عن القاهرة والإسكندرية، وأصبح جميع الملأ يتأثر ويعمل برغباته، وما كان أحد يظن أن هذه الأفكار تجد في تلك الجهات أرضًا خصبة، تثمر فيها وتينع، ولم يندفع مصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك بحزبهما في طريق الوسائل الثورية التي اعتادت الأحزاب الأوربية اتباعها؛ وقد أكدا في بادئ الأمر أنهما سيسلكان طريقًا شرعيًّا للحصول على ضالتهم المنشودة، وهي إعادة الحرية لبلادهم التي هي أهل لذلك، كما أنهما لم يلجأ مطلقًا إلى الهياج والقوة، ولم

يعتمدا على أية سلطة أجنبية في عملهما هذا، وكم من مرة احتجا (ولهما الحق في ذلك) على القائلين بأن مصر تسعى للحصول على استقلالها، من طريق معاضدة ألمانيا، أو أية دولة أخرى، فإذا أرادوا أن يصيروا أحرارًا فلا يكون ذلك إلا بأنفسهم فقط؛ لأن لهم من الخبرة السياسية ما يجعلهم يعملون أن كل حرية يحصلون عليها بواسطة أمة أجنبية، هي حرية خاضعة لتلك الأمة، وهم لا يجهلون أيضًا أن الالتجاء إلى القوة والهياج يعرضهم لانتقام المحتلين القابضين على ما تملكه مصر من القوة الحربية، وعلى ذلك لا يعتمدون لتخليص بلادهم من يد الاحتلال الأجنبي إلا على الحركة الوطنية التي هم الموجودون لها، المذيعون لمبادئها، الناشرون لتعاليمها، وهم فرحون مستبشرون برؤيتها تنتشر بسرعة غريبة بين أرجاء البلاد. وقد اعترفت إنجلترا بصلاحية هذه الطريقة، وستظل تعترف بها ما دام على أرض إنجلترا، وفي نفس برلمانها أصدقاء للحزب الوطني المصري، وإن في استطاعة هذا الحزب أن يؤدي لمصر خدمات جليلة إذا حافظ على الخطط التي رسمها لنفسه والتي سار عليها إلى يومنا هذا، وقد أمكنه أن يكتسب عطف العالم عليه، وهو الآن يعتمد على قوته الأدبية للحصول على نظام دستوري يسمح لمصر أن تدير بنفسها شئونها الداخلية، وإن ذلك لا يدهش الذين تتبعوا أحوالها بيقظة واهتمام في هذه العشرين سنة الأخيرة، والذين رأوا التعليم ينتشر انتشارًا عظيمًا بين النشء، وحب الحرية يستولي على قلوب العامة من الأمة، واللذين لاحظوا أن الإنجليز أفنسهم، أو على الأقل الذين ليست على قلوبهم غشاوة، يرون أن رغبات الأمة المصرية في الحصول على نظام دستوري أمر طبيعي، ويظهر إذن أن الساعة التي ينال فيها المصريون رغباتهم قد حانت ووافت».

خطبته بليون

وألقى يوم (١٨ يونية سنة ١٩١٠م) خطبة أخرى بمدينة ليون، في حفلة رأسها لوبلان العضو بالمجلس البلدي، ووكيل محافظ المدينة، نائبًا عن المسيو هريو HCRRIOT المحافظ (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد)، وحضرها كثير

من أساتذة الجامعة، ورجال السياسة والصحافة المصريون المقيمون بليون، وقدم المسيو لوبلان الخطيب إلى الحاضرين بقوله: «إن حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة وإقدامًا، وهي الحزب الوطني المصري الذي أخذ على عاتقه أن يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها، وسعيه في نشر التعليم والأفكار الحديثة بين أبنائها».

ثم ألقى الفقيد خطبته في تاريخ الحركة الوطنية، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته، وخطب بعده المسيو جرفيه كورتلمون، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بجامعة ليون، وقد وصفت جريدة (البروجريه) التي تصدر بليون هذا الاجتماع بقولها:

«اجتمع مساء السبت بدار الفنون عدد عظيم من علية القوم، وكانت طرابيش الطلبة المصريين منتشرة في ذلك المجتمع، وقد رأسه المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدي، وحضره المسيو بوفيزاج بمجلس الشيوخ، والمسيو جرجوس، والمسيو شازت العضوان بمجلس الشيوخ، والأستاذ لمبير، والمسيو كومينال، والدكتور وجرت، فقام حضرة محمد بك فريد ذلك الرجل الشرقي، المملوء حكمة وعقلًا، وألقى خطابًا شائقًا، قوي الحجة، أنحى فيه على الحكم الإنجليزي وأعماله، وكان يتكلم بصوت جهوري يشف عما يكنه فؤاده من الحماسة، وقد شرح عوز بلاده للحرية والاستقلال، وحاجتها إلى العلوم والارتقاء، كما تكلم عن أمل المصريين في فرنسا، وفي أنصار العدالة من الأوربيين، وكان كلما وصل الخطيب إلى شرح نقطة من السياسة المتبعة في مصر المؤلمة لعواطف المصريين، والمنافية لرغباتهم، وجدت الأعين يشتد لمعانها، والأوجه يبدو محياها، تحت الطرابيش، معبرة عن الحماسة الشديدة التي استولت على السامعين».

وكتبت لهذه المناسبة مقالة بعنوان «أمة تنهض» قالت فيها:

«قد ارتكبنا خطأ بينًا بإهمالنا هؤلاء الذين يسكنون تلك البلاد النائية، فلقد نهضت مصر الآن من سباتها، وفضلًا عن العلائق الودية التي تربطنا بها والإصلاحات التي قمنا بها هناك، فإن هذه النهضة لا تهمنا فقط نحن الفرنسيين بل تهم العالم بأسره؛ لأن المسألة المصرية ستصير يومًا ما مسألة دولية خطيرة؛ إذ من المحتمل أن تخل مصر بالتوازن الأوربي في يوم من الأيام، وقد لاحظ السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في تقريره الأخير، أن الحركة الوطنية المصرية بلغت في هذه الأيام شأوًا عظيمًا لم تبلغه من قبل، ولم ينكر المستر روزفلت[١] في خطابه الأخير، الخطر الذي يحيق بالسياسة الإنجليزية بمصر».

خطبته بلندن

وذهب المترجم إلى لندن ليواصل دفاعه عن القضية المصرية، وحضر مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق، وألقى فيه (يوم ٢٩ يونية سنة ١٩١٠م) خطبة هامة باللغة الفرنسية، ترجمت إلى اللغة الإنجليزية، شرح فيها أعمال المحتلين في مصر ومطالب الوطنيين، ودحض التهم التي تفتريها الصحف الاستعمارية، وقد تجلت في هذه الخطبة روح الفقيد الوطنية، وسعة اطلاعه، وإلمامه بدقائق المسألة المصرية.

قال في مستهلها: «إني أعد نفسي سعيدًا بإلقاء هذه الخطابة في إنجلترا، وأمام ملأ جلهم من الإنجليز، ولا ريب فإني أتمتع في نفس إنجلترا بحرية أكثر من الممنوحة لي في مصرنا التعسة، المحكومة بنفر من الاستعماريين الذين يضرون الأمة الإنجليزية من حيث يظنون لها النفع، وإني أصرح لكم في بدء خطابتي، إني أوجه كلامي إلى الأمة الإنجليزية، لا بصفتها أمة محتلة، ولكن بصفة كونها أمة حرة، كما وجهت كلامي إلى الأمة الفرنسية في الخطابات التي ألقيتها في باريس وليون، وكما أوجه الكلام إلى أية دولة متمدينة أخرى، نحن لا نقبل أبدًا الاعتراف بالاحتلال الإنجليزي، فإننا نعتبره

(١) الكولونيل تيودور روزفلت (انظر: ص١٨٣).

غير شرعي، كما نعتبره مؤسسًا على القوة الغشوم التي لا يجوز مطلقًا أن تكون أساسًا لحق من الحقوق، وإذا كان في استطاعة الحكومة الإنجليزية إعلان حمايتها على مصر، أو إلحاقها بممتلكاتها، مدفوعة إلى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين، فإن مركزها في مصر سيظل كما كان غير شرعي، فإن القوة قد تغلب الحق، ولكن لا تعلو عليه، كما أن حقنا في استقلال البلاد التي فيها ولدنا، وفيها دفن أجدادنا هو حق لا يسقط مطلقًا. وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة، أو رفع الحماية عليها لا يسلبنا إياها، وما دام الحق في جانبي، فلا تثريب عليَّ إذا تكلمت رافع الرأس عالي الصوت، جازمًا أن الحق لا بد أن يعلو، وأن مصالح إنجلترا تحتم عليها اتخاذ الأصدقاء في البلاد التي لها مصالح فيها، فذلك خير لها من معاداة أهلها».

ثم أتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة (١٨٨٢م)، وكيف بسط الإنجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى أواخر عهد الخديوي توفيق، إلى أن قال:

«وسار الحال على هذا النهج والأمور تجري حسب رغبات الإنجليز حتى وفاة توفيق باشا في (٧ يناير سنة ١٨٩٢م)، وما كان المرحوم توفيق باشا يعارضهم مطلقًا في شيء؛ بل كان يكتفي بالتألم، وبث شكواه لمن حوله من أصدقائه، هذا ما كان يفعله غالبًا في أحاديثه مع والدي، وقد اعترف في أواخر أيامه بأنه ارتكب خطأً لا يمكن إصلاحه، بإلقاء نفسه في أحضان إنجلترا، وندم على ما فرط منه؛ إذ لا يجدي الندم نفعًا، فلينم الآن في قبره هادئًا، وليغفر الله له».

ثم ذكر سياسة الاحتلال في عهد الخديوي عباس الثاني، وكيف كان يعارضها في أول عهده، وتكلم عن تدخل اللورد كورمر في شئون الحكومة، وسلطانه عليها، ثم استقالته على إثر حادثة دنشواي، وشرح سياسة خلفه السير إلدون جورست، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديوي، وذكر استقالة مصطفى فهمي باشا (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)، ثم تأليف وزارة بطرس غالي باشا، وإعادتها قانون المطبوعات، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية.

قال في هذا الصدد: «فقدت الوزارة محبة الشعب، وصار الاستعماريون يصيحون بملء أفواههم منذرين بأن البلاد على باب ثورة تشبه الثورة العرابية، مطالبين بوجوب بقاء الإنجليز في مصر، وتقوية سلطتهم، حتى يستطيعوا حماية الخديوي من شعبه الذي أخذ في الابتعاد عنه والانفصال منه، وبذلك تغيرت مهمة الاحتلال للمرة الثالثة؛ ففي سنة (١٨٨٢م) كان الإنجليز يدعون أن مهمتهم مساعدة الخديوي على قمع الفتنة العسكرية، حتى إذا جاءت سنة (١٨٩٢م) أي في بدء حكم الخديوي الحالي، ادعوا أن مهمتهم حماية الأمة من استبداد الخديوي المزعوم، إذا جلا جنود الاحتلال عن مصر، وهم الآن ينتحلون لأنفسهم مهمة حماية الخديوي من خطر قيام الأمة بثورة سنة (١٨٨٢م). ولا جرم أن الخديوي لو عاد إلى العطف على الوطنيين الذين يتهمهم الآن بأنهم متسرعون متهورون، لعاد الإنجليز إلى سياستهم القديمة معه».

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التي سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية والتي تقدم الكلام عنها، ثم قال:

«إن في استطاعة إنجلترا أن تقوم بتنفيذ ما تريد وتبغي، فليكن ذلك بطريقة صريحة ظاهرة، وبدون أن تظهرنا أمام الملأ الأوربي في مظهر الكارهين للأجانب، ولا يجوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة وكفر عنه (يشير إلى حادثة مقتل بطرس باشا غالي) ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالإرهاب والفوضوية، وإن الجرائم السياسية ترتكب كل يوم في أوربا وأمريكا، دون أن تتحرك لها الإنسانية بأسرها، وقد قتل الرئيس ماكنلي في أمريكا، والرئيس كارنو في فرنسا، والملك همبرتو في إيطاليا، والإمبراطورة إليزابث في النمسا، والدون كارلوس في البرتغال، فلم تفكر الأمم الأخرى في احتلال بلادهم أو الإغارة عليها، إنكم في مصر أقوياء، وأمامكم هناك حكومة خاضعة لكم، فاستعملوا سلطتكم المؤسسة على القوة، ولكن بصراحة وشرف، غير أني لا أظن أن الأمة الإنجليزية تقر هذه الأعمال الجائرة، التي تقضي بها

السياسة الداخلية لبعض الأحزاب، ولذلك فإني أوجه كلامي إلى تلك الأمة الإنجليزية الشريفة الحرة التي لا نطلب إلا إيقافها على حقيقة الأمور، وإني لا أريد أن أشرح لكم هنا قضيتنا ضد الاحتلال، ولا أن أثبت لكم الأضرار التي ألحقها بمصر عمال الاستعماريين باسم الأمة الإنجليزية، فقد سبق لي الكلام عنها في خطبتي باريس وليون، واكتفيت بإيداع نصها لدى رياسة المؤتمر، ولا أريد أيضًا أن أثبت لكم بطلان اتفاقية (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) التي اعتبرت إنجلترا نفسها بمقتضاها شريكة لمصر في السودان، فإنكم تعلمون جميعًا أن هذه المعاهدة باطلة، ولا قيمة لها في نظر القانون الدولي، فهي موقع عليها من ممثل للخديوي الذي ليس له نفسه حق التنازل عن قطعة من الأرض التي عهدت إليه، وهي أيضًا باطلة؛ لأنها تمت بين طرفين يزعم أحدهما أنه الوصي على الآخر، فقيمتها والحالة هذه لا تفترق عن قيمة عقد عقده وصي لسلب جزء من أملاك القاصر الذي يتولى وصايته، قد أتيت إلى هنا باسم الحزب الوطني، لأذكركم بالوعود والعهود التي صرحتم فيها بالجلاء عن مصر وردها لأهلها، كلما جئت لأثبت لكم أن شرف إنجلترا يقضي عليها بإيفاء هذه الوعود. إن الأمة المصرية هادئة مجدة، لا تريد إلا الحياة في سلام مع جميع الأمم بأسرها التي تتعهد باحترام جميع حقوقها الشرعية، وما نحن بمتعصبين، ولا بأعداء للأجانب، وإنما نحن وطنيون نعمل على تحرير بلادنا من أي تدخل أجنبي، ونطلب حيدة مصر بضمان أوربا.

وإني أوجه الكلام إلى جميع أحرار إنجلترا وإلى الصحافة الأوربية وإلى أعضاء البرلمان الذي لم يضلهم الاستعمار، وإلى الذين ساعدوا الروس على نيل الدستور، وساعدوا العثمانيين على توطيد دعائم هذا النظام، وإلى هؤلاء الذين احتجوا على حرمان فنلندا امتيازاتها؛ أوجه الكلام إلى جميع هؤلاء وأناشدهم أن يطالبوا حكومتهم أن لا تمنع الخديوي من رد الدستور إلى مصر، وأن يعملوا على إيفاء الوعود والعهود التي صرح بها حكام الإنجليز، باسم الأمة الإنجليزية».

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم، والتصفيق المتواصل، وهتفوا جميعًا بعد انتهائها: (لتحيى مصر، ولتحيى الوطنية، ليسقط الاستعمار).

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت، وقال تعليقًا على الخطبة: «إننا نلوم الروسيا لعدم وفائها بالجلاء عن إيران، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا بالجلاء عن مصر». وأعرب عن أمله في أن يكون للمؤتمر تأثير قوي في الرأي العام البريطاني، فيصلح ما أفسدته الحكومة، ويجبرها على أن تفي بوعودها للمصريين.

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد في مصر، وأكبر الشعب من الزعيم جرأته وشجاعته الأدبية في الجهر بمطالب مصر والنداء بها في عاصمة الإمبراطورية البريطانية.

خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم

(أغسطس سنة ١٩١٠م)

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بني الإنسان بمدينة استوكهلم عاصمة السويد (في شهر أغسطس سنة ١٩١٠م)، وكان مؤلفًا من مندوبي جمعيات السلام في العالم، وأعضاؤه من صفوة العلماء في مختلف البلدان، تختارهم جمعيات السلام في كل أمة، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض، وإبطال حق الفتح، وجعل كل أمة في العالم حرة تحكم نفسها بنفسها، واتخاذ التحكيم أداة لفض كل نزاع بين دولة وأخرى، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة، وجعل أحكام التحكيم نافذة. وقد اجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده في استوكهلم، وصار له مئات الآلاف من الأعضاء في كل الممالك من أنصار السلام، وانتشرت مبادئه انتشارًا عظيمًا، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة، فلما أوشك المؤتمر الثامن عشر ينعقد باستوكهلم، كان الفقيد مقيمًا بباريس بعد أن قضى مدة علاجه بفيشى، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين

هذه المجموعة الراقية من مندوبي الأمم المتحضرة، فبادر إلى الاشتراك في المؤتمر، وأرسل قيمة اشتراكه إلى السكرتيرية، فجاءه الرد بقبول عضويته، فسافر من باريس إلى استوكهلم، وحضر جلسات المؤتمر، وكان هو المصري الوحيد بل الشرقي الوحيد الذي حضره.

افتتح المؤتمر يوم (أول أغسطس سنة ١٩١٠م) في حفلة فخمة، حضرها وزراء السويد ووكلاء الدول الأجنبية، وأساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة؛ وألقى البارون بوندي رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح.

ثم نهض بعده الكونت توب TAUBE وزير خارجية السويد، فألقى خطبة شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر، وأشاد بالغرض النبيل من اجتماعهم وهو إسداء الخير للإنسانية، وتفهيم الشعوب معنى التعاون والإخاء، ونصرة العدل على الظلم، وألمع إلى أن القرارات التي يصدرونها، هي صدى أصوات الضمائر الإنسانية التي تنبه الشعوب من غفلتها، وأنه وإن كان من العسير محو كل وسائل الحرب ما دام العلم والإيمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية الكامنة في الإنسانية منذ نشأته؛ لكن أنصار الحق والسلام ماضون في مسعاهم عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم، ثم نوه بمقام الوطنية في الأمم كافة، وأشار إلى أن الميل إلى السلام لا ينبغي أن يؤدي إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها، وأن الشخص الذي يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأي سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما أن الأمة التي ليست أهلًا لتضحية كل شيء في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم تفقد حقها في البقاء، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

وأعرب عن أمله في أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعًا عظيمًا خالدًا.

وقد ألقى الفقيد بالمؤتمر يوم (٥ أغسطس) خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية، قال:

«أيتها السيدات أيها السادة: توجد بلاد يطمع فيها الأقوياء، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافي، وقد تمتعت مصر (وطني العزيز) بهاتين الميزتين، فأرضها غنية خصبة، وهي واقعة عند ملتقى ثلاث قارات: إفريقيا وآسيا وأوربا، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد شأنًا بعد فتح قناة السويس في سنة (١٨٦٩م)، ومن هذا العهد أخذت إنجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق أملها الذي كانت ترمي إليه منذ أوائل القرن التاسع عشر؛ إذ أقدمت على أول تجربة لها في سنة (١٨٠٧م)[1]، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابي العسكرية، وتردد تركيا في سياستها في عهد عبد الحميد، وانسحاب فرنسا وقتئذ، فدخل الإنجليز مصر سنة (١٨٨٢م) باعتبارهم أصدقاء للخديوي توفيق وللأمة المصرية، دخلوها ليعيدوا الخديوي إلى عرشه، وقد رأى دائنو مصر إذ ذاك، وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات، أن مصالحهم تتفق مع وجود إنجلترا في مصر، فدفعوا الاستعماريين الإنجليز إلى المطالبة بجعل احتلال مصر دائمًا، وأخذت الحكومة الإنجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين، تتحين الفرص لإطالة أجل الاحتلال غير الشرعي، فمصيبتنا إذن علتها هؤلاء الماليون الذين اتخذهم الاستعماريون تكأة لتحريك العاطفة الحربية في قلوب الأمة الإنجليزية، هؤلاء الماليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الإسبانية الأمريكية، وعلة الحرب البويرية الإنجليزية، وعلة الحرب الروسية اليابانية، كما شرحه لكم في هذا المقام المسيو رويسان الأستاذ بجامعة بوردو.

وإني لا أريد الآن أن أشرح قصة الاحتلال الإنجليزي، ولا إقامة الحجج البالغة على إفلاسه التام في جميع مراميه، فإني شرحت ذلك في خطابات ألقيتها في باريس

---

(١) يقصد الحملة الإنجليزية على مصر سنة (١٨٠٧م) بقيادة الجنرال فريزر، وهي الحملة التي انتهت بالإخفاق والانسحاب. (راجع تفصيلها في كتابنا «عصر محمد علي» ص٤٠ وما بعدها، طبعة سابقة).

وليون ولندن نفسها في هذا العام؛ ولكني أريد منكم أن توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الأمة المصرية العريقة في المجد، هذه الأمة التي جاهدت جهادًا سلميًّا منذ ثماني وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها، وإننا لم نفكر قط في إحداث ثورة ولا في ارتكاب جرائم الإرهاب للفت العالم المتحضر إلى موقفنا، وإنما نحن نرمي إلى اكتساب عطف الأمم المتمدينة بإقامة الأدلة على محبتنا للعلم والسلام. وعلى أننا لا نريد أن نصل إلى غايتنا إلا من طريق الحق والعدالة، ومع ذلك فإننا يستحيل أن نرضى الالتحاق بالمملكة الإنجليزية، ولا يذهب بنا حبنا للسلم إلى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة، وهي الحرية والاستقلال، وإني أستميحكم أن أبدي إعجابي بالأقوال السديدة التي فاه بها حضرة وزير الخارجية في جلسة الافتتاح، وخصوصًا قوله: «إن الذين يلقون في روع الأمم الضعيفة عدم فائدة دفاعها ضد عدوان الأمم القوية، ويدعونها بذلك إلى التسليم بلا شرط ولا قيد، هؤلاء يريدون وهم يتعمدون الخطأ في تأويل تعاليمكم، أن يجعلوا الاستكانة المرذولة، بديلًا من الشجاعة الصادقة اللائقة بأمة تنشد الاستقلال تلك الشجاعة التي هي وحدها داعية احترامها». وقوله بعد ذلك: «إن الأمة التي ليست أهلًا لتضحية كل شيء في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها -اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم- تفقد حقها في البقاء».

أيتها السيدات وأيها السادة، إن إعادة مصر إلى أهلها أمر ضروري لتوطيد السلم في أوربا، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية أن لا يكون في مصر احتلال أجنبي، فإن الدولة التي تحتل جانبي قناة السويس تستطيع في أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدها في وجه جميع سفن الأمم الأخرى بإغراق سفينة واحدة، ولا جرم أن الحل الوحيد للمسألة المصرية هو إعادة مصر إلى أهلها، وإني أنتهز هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر إلى الحالة الاستبدادية الحالية في مصر، حيث الأمة قد حرمت العمل برأيها في سن القوانين السارية عليها، كما أنها قد حرمت جميع الوسائل التي تمكنها من مراقبة ماليتها.

ولذلك اقترح على المؤتمر إصدار القرار الآتي:

يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التي تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة، وكذلك مصلحة التجارة الدولية، كل هذه تقضي باستقلال مصر وحيدتها، بضمانة الدول العظمى، وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية».

فتناقش المؤتمر في المسألة المصرية، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية:

قرار المؤتمر في شأن المسألة المصرية

«بعد أن استمع المؤتمر بكل عناية إلى أقوال محمد بك فريد في شأن مطالب المصريين، قرر إظهار عظيم عطفه على الشعب المصري، وإحالة المسألة المعروضة إلى لجنة المؤتمر في برن؛ اعترافًا بما لها من الأهمية الدولية، لإدراجها ضمن المسائل التي ينظرها المؤتمر في انعقاده القادم».

بذلك نجح المترجم في جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام، وقد قرر المؤتمر أن يكون اجتماعه التالي في (أكتوبر سنة ١٩١١م) بمدينة روما، ثم حالت الحرب الطرابلسية التي نشبت في ذلك التاريخ دون عقده في موعده، فتأخر إلى السنة التي تليها، إذ انعقد بجنيف في (سبتمبر سنة ١٩١٢م)، وخطب فيه الفقيد كما سيجيء بيانه.

حديثه في جريدة الأومانيتيه

عاد الفقيد إلى باريس (يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠م)، واستمر يدافع عن القضية المصرية في الصحف، فنشرت له جريدة (الأومانيتيه) التي كان يديرها الزعيم الاشتراكي الشهير (جان جوريس JEAN JAURES حديثًا مهدت له بقولها:

«بينما نرى الثورة ناشبة في الهند، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الإنجليز، وقد كان مؤتمر السلام منعقدًا منذ أيام بمدينة استوكهلم، وأصدر قرارًا في مصلحة مصر، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا».

ثم قالت: «وقد رأينا أن نقابل حضرة فريد بك، ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية؛ لأنه أجدر شخص باطلاعنا عليها».

فسأله المكاتب: ما هو أصل حركتكم الوطنية؟

فريد بك: إن الحركة الوطنية المصرية، هي في آنٍ واحد، حركة وطنية ديمقراطية دستورية، ومنذ سنة (١٨٧٩م) أخذ عرابي يطالب بدستور أعطاه الخديوي إيانا في سنة (١٨٨١م)، ولكنكم تعلمون أن الإنجليز انتهزوا فرصة الجدال القائم بين الخديوي والبرلمان، وتدخلوا في المسألة بقوتهم، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية، وتسلطوا على البلاد.

المكاتب: بأي طريقة تنفذ السلطة الإنجليزية؟ أليست مصر إسميًّا مستقلة؟

فريد بك: نعم، هو ذلك من الوجهة القانونية، فإن المعتمد البريطاني هو عبارة عن قنصل جنرال فقط، لا يمتاز بشيءٍ عن بقية قناصل الدول.

المكاتب: ولكن ما هي حقيقة الأمر في الواقع؟

فريد بك: الحقيقة أن سلطة المعتمد البريطاني تعادل سلطة معتمد فرنسا في تونس، ويوجد بجانب كل وزير مستشار إنجليزي، هو في الحقيقة صاحب الأمر والنهي، وكلمته هي العليا في الوزارة، ويوجد أيضًا السردار؛ وهو موظف إنجليزي كبير، يرأس الجيش المصري ويحكم السودان.

وشرح الفقيد الحالة في مصر شرحًا مستفيضًا، وختم حديثه بقوله:

«إنهم يضاعفون وسائل الاضطهاد، وقد رأيتم ما صنعوه حول القضية المرفوعة على الشيخ الغاياتي، وقد أعادوا لنا قانونًا يرجع عهده إلى سنة (١٨٨١م) ويبيح للحكومة إغلاق أي جريدة لأي سبب تراه، وقد أوجدوا في وزارة الداخلية قلمًا للمطبوعات، كما في الروسيا!! غير أنكم تعلمون أننا معتصمون بالسكينة والهدوء، وأنهم لا يستطيعون بأمثال هذه الوسائل وقف حركتنا الوطنية التي يشترك فيها الشعب المصري بأسره، فالمستقبل لنا لا محالة».

حضوره مؤتمر المجالس النيابية

وحضر المترجم مؤتمر المجالس النيابية الذي انعقد في (أغسطس سنة ١٩١٠م) بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا؛ ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه؛ لأن مصر لم تكن إلى ذلك الحين بلدًا دستوريًّا، فلم يكن لها حق الاشتراك في المؤتمر؛ وإنما اشترك فيه باعتباره نائبًا عن جريدتي (العلم والبلاغ المصري).

ونشرت جريدة (الإتوال بلج LETOILE BELGE –الكوكب البلجيكي– حديثًا له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر، قال فيه:

«إنَّ مصر لسوء الحظ لم تشترك في هذا المؤتمر، وما ذاك إلا لأننا ليس لدينا مجلس نيابي، فقد ألغى الإنجليز في عام (١٨٨٢م) مجلس نوابنا، وأحلوا محله مجلسًا تشريعيًّا ليس له إلا صوت استشاري، وليست له أدنى رقابة على الشئون المالية».

ثم قال: «إننا نبذل الجهد لإيقاف الرأي العام في العالم أجمع، بجميع الوسائل على حالتنا الحاضرة، وهذه الحالة مخالفة لأحكام القانون الدولي، نحن نريد أن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية، وهذه المطالب تنحصر في كلمتين: الجلاء والدستور، وإننا نريد أن نصل إلى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الأحرار في بلاد العالم كافة».

وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية، وعرج على المؤتمر الوطني الذي اعتزم عقده في باريس يوم ٢٢ سبتمبر، والذي سيجيء الكلام عنه في الفصل الآتي:

قضية وطنيتي

(أغسطس سنة ١٩١٠م)

هي القضية التي حكم فيه على المترجم بالحبس ستة أشهر، وخلاصتها أن الأستاذ علي الغاياتي المحرر باللواء أخرج في (يولية سنة ١٩١٠م) ديوانًا من الشعر أسماه (وطنيتي)، ضمنه قصائده عن الحوادث التي وقعت خلال عامين، وكتب فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش كل منهما مقدمة له، وعلى أن جميع القصائد التي احتواها الكتاب سبق للصحف نشرها في حينها، ولم تجد النيابة فيها ما يستدعي المحاكمة، فإن الوزارة أخذًا بسياسة الشدة التي انتهجتها حيال الحركة الوطنية، أوعزت إلى النيابة بالتحقيق فيما ورد بالكتاب، فأمرت بمصادرته وأخذت تحقق مع مؤلفه، وإذ كان الفقيد في أثناء التحقيق في أوربا يدافع عن قضية مصر، فقد أرجأت إجرائها معه حتى يعود، وأخذت تحقق مع الشيخ عبد العزيز جاويش، والشيخ الغاياتي، ثم أقامت عليهما الدعوى العمومية بتهمة تحبيذ الجرائم، والتحريض على ارتكابها، وإهانة هيئات الحكومة، وأحالتهما إلى محكمة الجنايات وعرضت القضية بالنسبة لهما في (أغسطس سنة ١٩١٠م) أمام المحكمة، وكانت مؤلفة برئاسة محمد مجدي بك، وعضوية علي ذو الفقار بك، والمسيو سودان، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف، ولم يكن الأستاذ الغاياتي حاضرًا؛ إذ كان قد سافر إلى الأستانة، ومنها إلى سويسرا قبيل المحاكمة، فنظرت القضية في غيبته، وحضر الأستاذ الشيخ جاويش، وتولى الدفاع عنه أحمد بك لطفي ومحمد علي علوبة بك (باشا)، وفي ٦ منه أصدرت حكمها على الشيخ علي الغاياتي (غيابيًّا) بالحبس سنة مع الشغل، وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ، فكان هذا

هو الحكم الثاني الصادر عليه بالحبس، وقد نفذ فيه فورًا، وقوبل الحكم بالاستياء الشديد، أما الفقيد فقد حوكم بعد عودته من أوربا كما سيجيء بيانه في الفصل السابع.

قضية طنطا

(نوفمبر سنة ١٩١٠م)

هي قضية سياسية هامة تصور ناحية من تطور الحركة الوطنية في ذلك العهد؛ وبيانها أنه في يوم (٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠م) اصطف طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الأقباط بطنطا، على إفريز محطة طنطا للاشتراك في استقبال الخديوي حين عودته من الإسكندرية إلى العاصمة، فما أن وقف القطار الخديوي حتى صاح الطلبة جميعًا: (ليحيى الخديوي، ليحيى الدستور، لتحيى مصر)، وكرروها ثلاثًا، ففوجئ الخديوي بهذا الهتاف، وبَدَا عليه الاستياء من الهتاف للدستور في وجهه، وانزعج مدير الغربية محمد محب باشا؛ إذ كان الهتاف للدستور معدودًا في ذلك الحين عملًا عدائيًّا، فأمر بإخراج الطلبة جميعًا من إفريز المحطة، وقبض على كثير منهم، ومعظمهم من طلبة المدرسة الثانوية؛ بحجة أنهم المحرضون على هذه المظاهرة، ووجهت إليهم تهمة خطيرة، وهي أنهم أعضاء في جمعية سرية إرهابية، وعوملوا في السجن بغلظة وقسوة، مما أثار سخط الرأي العام، وبخاصة فإن هذه المدرسة كانت أهلية جمعت التبرعات لإنشائها من الأعيان، في عهد المدير السابق حسن باشا رضوان، ثم أسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى مدير الغربية، فلم يكن للمدير عليها من فضل ولا سلطان، وقد ثبت من التحقيق بطلان تهمة الجمعية السرية، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على ستة عشر طالبًا بتهمة إهانة المدير، وكانت الإدارة تتهم الأستاذ مصطفى الشوربجي (بك)، والأستاذ محمد نبيه سلام (بك) وغيرهما بالتحريض في هذه الحادثة؛ ولكن النيابة قررت حفظ الدعوى بالنسبة

لهم، وبلغ اهتمام الرأي العام بهذه القضية مبلغًا كبيرًا؛ إذ كانت أول قضية حوكم فيها الطلبة من أجل الهتاف للدستور.

ونظرت القضية أمام محكمة جنح طنطا برئاسة محمود بك علي سرور، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع من المحامين، وهم: أحمد بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، والشيخ حسن عبد القادر، والأساتذة: أحمد وجدي، وعلي كمال حبيشة، وعبد الفتاح رجائي، وقضت المحكمة (بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١١م) بتغريم ستة من الطلبة غرامات يسيرة، وبراءة الباقين.

الفصل السادس

مؤتمر بروكسل

(سبتمبر سنة ١٩١٠م)

رأيت مما تقدم في الفصول السابقة كيف أن جهاد محمد فريد لم يقتصر على بثِّ روح الوطنية، ورفع علم المقاومة في مصر؛ بل تخطَّى حدودها للدفاع عن قضيتها في الخارج، بمقالاته وأحاديثه في الصحف، وخطبه في المحافل والمجتمعات.

وأعظم مظهر لهذه النوع من الجهاد، هو مؤتمر بروكسل، فقد اعتزم في سنة (١٩١٠م) عقد مؤتمر وطني بباريس دعا إليه أكبر عدد من رجال السياسة والأدب والاقتصاد في أوربا لكي يسمعهم صوت مصر، ويطلع العالم الأوربي على أحوالها وحقائقها، ولكي يقف الملأ على ما عمله الاحتلال فيها، ويتحقق كذب المفتريات التي تذاع عن مصر وعن الحركة الوطنية، وقد اختمرت الفكرة في ذهنه أوائل تلك السنة، فعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ، فكان أن تألفت في (أغسطس سنة ١٩١٠م) لجنة من بعض رجال الحزب الوطني البارزين لتنظيم أعمال المؤتمر والدعوة إليه، وأعضاؤها يوسف بك حافظ أمين الصندوق، وأحمد بك لطفي وكيل الحزب، ومحمد بك علي علوبة (باشا)، وعبد اللطيف بك الصوفاني، وعلي بك المنزلاوي، ومحمود بك الشيشيني، وعلي بك فهمي كامل، والدكتور منصور رفعت، وحسن بك عمار، وحامد بك العلايلي، وفؤاد بك حسيب.

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس (يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠م) واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتبًا لها بباريس بشارع جليله GALILEE رقم ٦٣، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون SERPONT لعقد جلسات المؤتمر.

دعوة الأمة إلى تأييد المؤتمر

ودعا المترجم الأمة إلى تأييد المؤتمر، وكتب في هذا الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان: «إلى الأمة المصرية» بعث بها في أواخر أغسطس من باريس؛ إذ كان يعد المعدات لعقد المؤتمر، أظهر فيها فوائده ومزاياه، مع نبذة عن المؤتمرات التي عقدها الحزب الوطني، وعرج على أخلاق الأمة، فدعا إلى التحلي بالشجاعة الأدبية، لكي تقوى الحركة الوطنية، قال:

«علمت الأمم فوائد المؤتمرات من زمن مديد؛ فهي أحسن واسطة للتفاهم والمناقشة، وما الحج إلى بيت الله الحرام إلا مؤتمر إسلامي دوري يجب أن يكون مُلتقى للمسلمين في كل جهة للبحث في شئون الإسلام والمسلمين، ولقد أوجد الإسرائيليون شيئًا من هذا القبيل بتأسيسهم الجمعية الصهيونية، التي لها فروع في كل أنحاء العالم، ولها اجتماع سنوي في إحدى المدن الأوربية. ولكننا أهملنا كل شيء من أمور ديننا، حتى الأمور الاجتماعية، ولو استعمل الحج لما وضع له، لما وصل التفرق بالمسلمين إلى هذه الدرجة.

ولقد شعرت الأمم المهضومة الحقوق بضرورة هذه المؤتمرات، فأقامت لها اجتماعات دورية تابعة لظروف الأحوال، وقد فكرنا في مثل هذا المجتمع من زمن مديد، وكنا نكتفي بمؤتمرنا الوطني الذي نجمعه بمصر في ديسمبر من كل سنة، وقد اجتمعنا فعلًا في ديسمبر سنة (١٩٠٨م)، وفي (يناير سنة ١٩١٠م) وكان لاجتماعاتنا هذه التأثير المطلوب، حيث برهنت على قوة الحزب، وانتشار مبادئه في جميع أرجاء البلاد، بالرغم من محاربة الحكومة».

ثم أبان ضرورة جمع مؤتمر في إحدى العواصم الأوربية لإيقاف أوربا على حقيقة الحالة في مصر، وهدم ما شيده رجال الاحتلال من الأباطيل لدى العالم المتمدين، والدفاع عن القضية الوطنية، وأوضح أن المؤتمر سيجتمع في باريس في ٢٢ سبتمبر المقبل، والأيام التالية له.

ثم قال: «فإليك أيتها الأمة أسوق الحديث، وأطلب من كل من يقدر من أبنائك على الحضور إلى مؤتمرنا التعجيل بالسفر، ومن عاقتهم أشغالهم أو خشوا غضب الحكومة عليهم، وشطب أسمائهم من جدول من يحشرون في المحطات والسرادقات، لمقابلة كل عظيم يمر عليهم إظهارًا لولاء كاذب وإخلاص موهوم، فليرسلوا أبناءهم، لتعلم أوربا أننا شعب يستحق الحرية حقيقة، ويدرك معناها وأهميتها. يا قوم إنكم تسيئون إلى وطنكم بهذه المظاهرات التي يدبرها بعض كبار الحكام طمعًا في الوزارة، وتوهمون العالم بأنكم لا تعرفون قدر أنفسكم؛ مع أنَّ الإنجليز أنفسهم عارفون حقيقة الأمر، ومقتنعون بحقيقة ما ننادي به، ولكنهم يتوكأون على إحجام بعضكم عن تعضيد الحركة الوطنية، أو إخفائكم إحساسكم الشريف، وعدم إظهاره مرضاة لكبار الحكام الذين يعلمون حقيقة ما في صدوركم، ويضحكون من تصرفكم الغريب، الدال على ضعف في العزيمة، ونقص في الشجاعة الأدبية. يا قوم، إني أعرف الكثيرين من أعيان البلاد وسراتها، ممن يميلون كل الميل إلى الحركة الوطنية، ولكنهم لو سئلوا عن آرائهم السياسية لسكتوا، أو أجابوا بأن أشغالهم لا تسمح لهم بالاشتغال بالسياسة، وبعضهم لا يكتفي بذلك؛ بل ربما طعن علينا، ورمانا بالتهور، إرضاءً لمخاطبه، فانفضوا عنكم هذا الضعف، وأظهروا فكركم بكل شجاعة، واشتركوا في المؤتمر الوطني، حتى تمثل فيه جميع طبقات الأمة، ويكون لصوته صدى في جميع الأنحاء، وليعلم العالم أننا أمة حيَّة، لا تقبل الاحتلال الأجنبي، ولا ترضى بسلطة الحكومة المطلقة».

وبذل الفقيد وأنصاره جهدًا كبيرًا في تنظيم المؤتمر وإعداد موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة في مختلف البلدان إلى الاشتراك فيه، لكي يأخذ مكانه اللائق به، فيكون في أبهى صورة وأروع مظهر. وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة رجال السياسة والأدب والاجتماع؛ فمن فرنسا: مدام جولييت آدم، وقد منعها المرض من الحضور، والمسيو بوكييه العضو في مجلس النواب، والمسيو بوفيزاج BEAUVISAGE العضو في مجلس الشيوخ، والمسيو كولان العضو في مجلس النواب والمسيو جرفيه

كرتلمون، والبارون جو دفرودي كندي، والمسيو جاسباران العضو في مجلس النواب، والمسيو لاجرديل مدير مجلة الحركة الاجتماعية، والمسيو رويسان الأستاذ بجامعة بوردو، والمسيو جوستاف روانيه، والمسيو أوجانيور AUGAGNEUR العضوان بمجلس النواب.

ومن إنجلترا وأيرلندا: المستر كير هاردي KEIR HARDIE زعيم حزب العمال، والمستر ويلفرد بلنت WELFRED BLUNT نصير المسألة المصرية، والمستر برنز، والمستر ديللون، والمستر كتل، والمستر هازلتون، أعضاء مجلس العموم.

ومن ألمانيا: المسيو هوبتمان HAUPTMANN العضو بمجلس نواب بروسيا، والبارون فندلاند ياور ملك بافاريا، والدكتور هوفر HOFER عضو مجلس الرشستاج الألماني، والدكتور وايجلت WEIGELT الأستاذ في الحقوق، والذي صار المستشار القضائي للبنك الألماني، ورئيس لجنة التموين العليا بألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

ومن المجر: الدكتور جرسوين العضو ببرلمان المجر، ومن إيطاليا: السنيور دجوبرناتي DEGUBERNATI عضو مجلس الشيوخ، والسنيور بوجيانو دكتور في الحقوق، ومن النرويج: المسيو جون لند مدير البنك النرويجي ومدير الجمارك بالنرويج ورئيس البرلمان سابقًا، ومن الروسيا: الكونتيس كستيكا، وسليم بك بيبيتوف، والأمير والأميرة كتشوبي، ومدام كتشد كوفا، الحائزة للدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وغير هؤلاء عشرات من رجال القانون، ومشاهير الأطباء والمهندسين والكتاب، من بلجيكا ورومانيا والسويد وتركيا، وعشرات من الهنود والهنديات، نذكر منهم: المستر كرشنا فرما، الزعيم الهندي صاحب جريدة (إنديان سوسيولوجست)، ومدام كاما محررة جريدة (باندماترام)، ومدير جريدة ذي تلفار الهندية.

وقد قبل رئاسة الشرف كل من: المستر بلنت، والمستر كير هاردي، والمسيو أوجانيور النائب عن مدينة ليون الفرنسية، والسنيور دجوبرناتي، العضو في مجلس شيوخ إيطاليا.

منع المؤتمر بباريس، وانعقاده ببروكسل

وبينما كان المؤتمر يوشك أن ينعقد، قررت الوزارة الفرنسية -وكان يرأسها المسيو بريان BRIAND- منع عقد المؤتمر بباريس؛ مجاملة للحكومة البريطانية، وإرضاء لها.

وأبلغ المسيو تيسييه TISSIER مدير مكتب المسيو بريان الفقيدَ أسباب هذا القرار بقوله: «إن مؤتمركم له صبغة سياسية، فهو يرمي إلى المطالبة باستقلال مصر بإجلاء الإنجليز عنها؛ في حين أن الحكومة الفرنسية متعهدة في الاتفاق الودي سنة (١٩٠٤م) أن لا تطالب إنجلترا بشيءٍ من هذا القبيل، فالسماح بعقد مؤتمركم يمكن أن يعتبر منافيًا لروح الاتفاق الودي».

فاعترض الفقيدُ على هذا البلاغ؛ ولكن ذهب اعتراضه سُدًى أمام إصرار وزارة بريان على ما قررت.

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم في نفوس المصريين؛ إذ ما كانوا يعتقدون أن باريس -مهد الحرية، ومشرق النور- يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصري فيها، وهي التي تئوي الثوريين والفوضويين، بَلْه الأشرار والمجرمين، ولكن تحالف الاستعمار وتآمره قد وضع الحركة الوطنية أمام هذا القرار الجائر، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على النفوس، وذلك لضيق الوقت، وكثرة ما ذهب من النفقات في سبيل إعداد معداته بباريس، ولكن همة الفقيد وزملائه قد تداركت الأمر بحزم، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور، وقررت إقامته في مدينة بروكسل في الموعد الذي كان محددًا له بباريس، وكان الوقت لا يتسع حقًّا لذلك؛ لأن قرار المنع قد أبلغ للرئيس، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بأسبوع، ومع ذلك، فقد تذرع المترجم

وأعضاء لجنة المؤتمر بكل ما لديهم من عزيمة وهمة، حتى اجتمع في بروكسل في الموعد نفسه، فكان انعقاده بها فوزًا كبيرًا للحركة الوطنية، وإحباطًا لمكايد السياسة الاستعمارية.

وأقام الفقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الإليزيه بالاس يوم (٢١ سبتمبر) ليتعارف فيها أعضاء المؤتمر وضيوفه، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر، فأقامتها اللجنة قبل الرحيل عن باريس؛ إذ لم يشملها قرار المنع، وقد حضرها كثير من مندوبي الأمم، ونواب البرلمانات الأوربية، وعدد كثير من الهنود والشرقيين، وكانت من أفخم الحفلات وأروعها.

صوت الشعر

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران قصيدة بليغة، ناجى فيها أولئك الذين اغتربوا عن مصر لحضور هذا المؤتمر، يحدوهم الأمل الصادق لخدمة الوطن، قال:

أتراه فوق مناكب الأدهار ... شفق تخلف عن بديع نهار[1]
حُقب دجت منها السفوح ولم يزل ... فوق الذرى منها بريق نضار[2]
يا مغرب الماضي أما من آية ... فتعود في سحر من الأسحار[3]
هذا صباح مقبل من غيبه ... فتبينوه يا أولي الأبصار
تجد العيون على نواصي أفقه ... ضوءًا تألق من وراء ستار

---

(١) يشير إلى ذكرى المجد القديم، وأنها باقية على الدهر ويعبر عنها بالشفق؛ أي النور المتخلف عن الشمس بعد غروبها.

(٢) الحقب: السنون. ودجا: أظلم. والذرى: جمع ذروة أعلا الشيء. والنضار: الذهب؛ أي أن عهود التأخر قد تركت ظلامًا مخيمًا على البلاد، ومع ذلك لا يزال فوق الذرى نور الشمس التي غربت.

(٣) السحر: الفجر، أو قبل الصبح. يتمنى الشاعرُ عود المجد القديم بآية جديدة.

سحر الرجاء بدا لكم وإزاءه شفق البقية من علي وفخار[١]
شقان من حلي أغر تصوغه تاجًا لمصر أنامل المقدار[٢]
تاج ستلبسه الفتاة مخلفًا عن أمها في سالف الأعصار
ويكون عن آياته وشُعاعه آيات مجد رجالها الأخيار
نجباء مصر الواترين لعزها وجلالها من ذلة وصغار[٣]
خوضوا غمار الضيم دون رجائكم لا فوز إلا بعد خوض غمار
ما شاء سعد الدار أن تشقوا له فاشقوا له ما شاء سعد الدار
إن شق ترحال فهذي هجرة لا شُقة[٤] في مثلها فبدار
سيروا تتموا في الحياة فطالما كان التقاعس مؤذنًا ببوار
ما اللج وادَع أو تشاكس حارنًا إلا ذلول الراكب الكرار[٥]
ما البر أنجد أو أغار بجائب إلا سليبُ خطى ونهب قطار[٦]
ركب النجاة استطلعوا لبلادكم في الغرب كل مطالع الأنوار
هُزوا منابره بعالي صوتكم حتى يرن صداه في الأقطار
أنتم جنود السَّلم رسل جهاده أنتم أشعة مصر في الأمصار
أنتم أشعة حزمها شفافة عن حزنها والنور بث النار
ترجون أن تحيوا وتحيا مصركم حق الحياة وما بها من عار
لا تسأمون تغربًا في مبتغى أسمى الهنات وأشرف الأوطار

---

(١) أي يتجلى فجر الأمل وأمامه الذكرى الساطعة للمجد القديم.

(٢) الحلي: وجمعه حلي، ما يصنع من مصوغ المعدنيات، أو الحجارة الكريمة. والمقدار وهو القدر، يريد أن مجد الماضي، والمجد المأمول للمستقبل، يتقابلان كشقي تاج مصر.

(٣) يخاطب ركب المؤتمر وأعضاءه، ويصفهم بأنهم ذاهبون ليثأروا لمصر مما أصابها من ذلة وضيم.

(٤) الشقة: السفر البعيد.

(٥) لج البحر: أمواجه؛ أي ليس البحر -إن سهل أو صعب- إلا كالركوبة الذلول للفارس الذي يروضها.

(٦) الجائب: المسافر.

الحكم شورى لا تفرد صالح ... في غير حكم الواحد القهار
لا تسترق عشيرة وديارها ... لعشيرة غلابة وديار
العدل إن يُقصَد فليس بكائن ... في نُكْر معرفة وغصب جوار
الرأي تكمَد شمسُه في موطن ... متناقض الإعلان والإسرار
الخير تفقد سُبْله في مجمع ... متعارض الإقبال والإدبار
ماذا عليكم أن تكون شعاركم ... هذي المطالب وهي خير شعار
لستم بسفاكي دم، لستم إلى ... غير الحقيقة طامحي الأنظار
لستم غلاة والأقل مرامكم ... بين الشعوب السُّبق الأحرار
لستم غلاة، خال ذلك منكم ... من لم يخلكم من ذوي الأخطار(١)
من لم يخل في مصر عبدًا شاكيًا ... في فترة التفكير والإضمار
أجزِعْ بسار آمن في معهد ... وثبت عليه فُجاءة التزآر(٢)
إني ليعجبني كبير مرامكم ... وهو الحقيق بغاية الإكبار
وأقول للمزري بسن صغاركم ... ليس العظيم نفوسهم بصغار
أمهاجري أرض الكنانة إنكم ... وجميع من فيها من الأنصار(٣)
امضوا دعاةً للهدى واستنصفوا ... بالحق للبلد العزيز الجار
كونوا الشهود له على أعدائه ... برجوع شمسِ نهاره المتواري

(١) أي لستم غلاة كما توهم ذلك من ظنَّ أنكم لستم من الكفايات والأقدار.
(٢) أجزع: أي ما أشد جزع، والفجاءة مصدر فجأة. والتزآر: زئير الأسد. يريد أن الإنجليز فوجئوا بالحركة الوطنية في ذلك العهد، كما يفاجأ الساري بزئير الأسد.
(٣) يسمى أعضاء المؤتمر: المهاجرين، وسكان مصر: الأنصار؛ تشبيهًا لهم بالمهاجرين والأنصار في صدر الإسلام.

افتتاح المؤتمر وأعماله

اجتمع المؤتمر برئاسة المترجم في منتصف الساعة الخامسة من (مساء يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠م) بمدينة بروكسل ببهو صالون مودرن SALONS MODERNES بشارع أوجست أورست AUGUST ORST، وأعلن الرئيس افتتاحه بين تصفيق الحاضرين وهتافهم.

خطبة الفقيد

ثم ألقى خطبة ضافية بالفرنسية، شرح فيها المسألة المصرية ومركز الاحتلال بإزاء مصر وأوربا، وأبان أن القضية المصرية لا تعني مصر وحدها؛ بل هي قضية عالمية، تتصل بأمم الأرض جميعًا. قال في مقدمة الخطبة:

«أيتها السيدات أيها السادة: اسمحوا لي أن أشكركم باسم المؤتمر الوطني المصري على تفضلكم بإجابة دعوتنا، فذلك ما كنا نتظره من أحرار الأمم الراقية الذين قصدناهم لنشرح لهم حقيقة الأحوال في وطننا من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإن حسن مقابلتكم لنا لدليل على أن قضية الحق والعدل، لا تزال تجد وستجد دائمًا أصدقاء وأنصارًا من أبناء الأمم التي تتمتع بحقوق الإنسان الطبيعية.

أيها السادة: إن اجتماع مندوبين من أمم متعددة مختلفة في هذه الندوة أصدق برهان على أن الحركة الوطنية المصرية قد نالت ثقة الأمم التي تمثلونها الآن أشرف تمثيل، فأشكركم وأقدم تحياتي للأمم التي أنجبتكم، وأشكر على الأخص تلك الأمة التي قابلتنا بصدر رحيب في بلادها، وهي الأمة البلجيكية؛ تلك الأمة الصغيرة في عدد أبنائها، الكبيرة في أخلاقها وشمائلها. إننا لن ننسى للأمة البلجيكية تلك المقابلة الأخوية التي قابلتنا بها، وبخاصة بعد أن رأت الحكومة الفرنسية من مصلحتها منع انعقاد مؤتمرنا في بلادها؛ مخالفة ما عرف عن تلك البلاد من إكرام ضيوفها. على أنني

أصرح هنا بأن الأمة الفرنسية المجيدة لا تحتمل وزر حكومتها، ولا تسأل عن عمل انتقدته صحف الأحزاب الحرة جميعها، فالأمة الفرنسية المجيدة ستظل كما كانت حائزة لمحبتنا وعطفنا، وعلى ذلك فأنا أرسل إليها تحية الإخاء والوداد.

إنَّ حضوركم مجتمعاتنا ومؤتمراتنا يدل من ناحية أخرى على أن الرأي العام الأوربي، لا يطلب إلا أن يستنير في أمر المسألة المصرية، ويصغي بكل إنصات إلى أدلتنا وحججنا، بعد أن سمع أدلة خصومنا، فإن الوزراء الإنجليز لا يحجمون وهم على منصات البرلمان أن يشوهوا وجه الحقائق، ويلبسوا أمام الملأ لبوس الصادقين في كلامهم عن المسائل المصرية، ولعلهم معتقدون أن كلماتهم تؤخذ قضايا مسلمة، لا تقبل الجدل ولا الشك، ولذلك لا يخشون أن يتناقضوا في أقوالهم وتصريحاتهم، ولا يبالون أن يتناسوا اليوم ما جاهروا به بالأمس، يرمي أولئك الوزراء الأمم بالجهل والتأخر والتعصب وكراهة المدنية الغربية، كأنهم لا يعلمون أنه قد يظهر في تلك الأمم رجال يأخذون على عاتقهم إثبات فساد هذه التهمة إن لم أقل إثبات سوء القصد في اتهامنا بها، لكي يسوغوا احتلالهم الممقوت لبلادنا، ويطيلوا أمد وجودهم في ربوعها، هؤلاء القوم لا يكتفون بالاعتماد على نفوذهم الشخصي، ونفوذ صحافة بلادهم التي تساعدهم بمحاربتنا بالوشايات، واتهامنا بالتهم الملفقة؛ بل يلجأون أيضًا إلى نفر -أمثال روزفلت- لكي يسبونا في بلادنا، ثم يسمحون لهم بترديد هذا السباب القبيح في «جلد هول» بقصد تثبيط همتنا والحيلولة بيننا وبين عطف الذين يضعون الحق والعدالة فوق السياسة ومقتضياتها.

لقد انخدع السير إدوار جراي(١) عندما تحمل تبعة تلك العبارات التي أجهد المستر روزفلت نفسه في وضعها وتنسيقها، وأقام البرهان للعالم أجمع على أن الرجل ذا العصا الغليظة (المستر روزفلت) لم يكن إلا مبلغًا رسالته معبرًا عن أفكاره، أو بعبارة أخرى لم يكن إلا مبلغًا تهديده إلى الأمة المصرية، ولكن أقوال المستر روزفلت التي

---

(١) وزير خارجية بريطانيا وقتئذ.

أراد أن يجامل بها إنجلترا، وتهديدات السير جراي لم يكن لها علينا شيء من التأثير الذي كانوا ينتظرونه منها، فإن الحركة الوطنية المصرية لم يصبها منها أقل ضرر؛ بل بالعكس أنعشتها ونفخت فيها روحًا جديدة، وهذا المؤتمر دليل ينطق بهذه الحقيقة، فنحن نسير أيها السادة نحو الحرية، وليس في العالم شيء يحول بيننا وبينها».

برنامج الحركة الوطنية

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية فقال:

«أمَّا برنامجنا فهو يجتمع في كلمتين: الجلاء والدستور؛ فإن جلاء كل احتلال أجنبي وتحرير وادي النيل العزيز حق طبيعي لنا، لا يجادلنا فيه مجادل، وهو ضروري لحفظ كرامتنا الوطنية، وقوام حياتنا القومية بصفتنا أمة حرة. إن مصر تطالب بالمركز الخليق بها بين الأمم الحرة، وتسعى للحصول على نصيبها من نور الحرية وشمسها المضيئة. نعم إن الأمة التي سبقت الأمم جميعها إلى الحرية والمدنية يجب أن تأخذ بينهنَّ مكانًا لا تنازعها فيه دولة من الدول، فإن أحفاد أولئك الذين بنوا الأهرام وشيدوا مقابر الملوك، بما أعجب به العالم طرًّا، يمكنهم أن يصلوا بأعمالهم وثباتهم وحبهم للعلم والحرية، إلى ما وصل إليه أجدادهم وأن يحصلوا على المركز الذي يأباه عليهم الاستعماريون الإنجليز، وتأباه كذلك طائفة من المرابين المختلفي الجنسيات؛ خدمة لمصالحهم المالية التي يريدون الحصول عليها بطرق لا يبالون بمقدار قربها أو بعدها عن الفضيلة. نحن نعرف كيف نسعى لنكسب عطف الرأي العام في العالم، فقد عطف قبل ذلك على أمم أقل مدنية وعلمًا من الأمة المصرية، وساعدها على بلوغ غايتها».

حيدة مصر ومسألة الجلاء

«نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونًا من النفوس، متحدين في اللغة والعادات، متحدين في الدين؛ إلا أقلية كانت ولا تزال محترمة الحقوق دائمًا، فلا أفهم إذن لماذا

تبقى مصر تحت سلطان إنجلترا، كما يصرح به السير جراي؟ ألأنها واقعة عن طريق الهند، وأن قناة السويس تخترق الأرض التي كانت تصل إفريقيا بأسيا؟ أنتم تعلمون جيدًا أن هناك معاهدة دولية أُبرمت سنة (١٨٨٨م)(١) لضمان حيدة القناة. وقد يحتج الإنجليز على ذلك بقولهم: إن الحيدة نظرية أكثر مما هي حقيقة عملية، وأنه في حالة الحرب لا بد من سقوط القناة في يد أقوى الدولتين المتحاربتين، وأن صالح المملكة البريطانية يقضي بأن تكون هناك الجيوش الإنجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال، ولكن الدول الأخرى يمكنها أن تحتج عليها وتدحض هذه الحجة وتقول لها: إنَّا نحن أيضًا لنا مصالح في الشرق، ويهمنا كما يهمك أن تكون القناة على الحياد أثناء القتال، فلا يمكننا -والحالة هذه- نتركك في مصر لتكون القناة تحت تصرفك ورحمتك.

فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولي للعالم أجمع يقضي بأن لا تكون مصر محتلة بأية دولة أجنبية، وأن تترك لنفسها لتكون أمة على الحياد تحترم كل الدول حيادها، وأمام أعيننا مثال قائم: بلجيكا التي ساعدتها فرنسا على التخلص من هولاندا، والتي تساعدها إنجلترا وتحميها من ألمانيا، فموقف مصر الدولي في أهميته معادل لأهمية بلجيكا، والدولة التي تحتلها تكون لها ميزة كبرى على بقية الدول، ترون من ذلك أيها السادة أن مصالح الدول جميعها تبقى مهددة ما دامت إنجلترا محتلة لمصر، كما أن احتلالها يهدد مصالح مصر نفسها، التي لها حق طبيعي في الاستقلال، لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الأمد، ولكن هذه المسألة الأخيرة لا تمسكم إلا من جهة تأثر

(١) هي معاهدة الأستانة التي أمضيت في (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨م) وقضت بأن تبقى قناة السويس دائمًا حرة ومفتوحة للملاحة في حالتي السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول، وتعهدت فيها الدول بألا تعرقل أو تمنع حرية المرور في القناة في حالتي السلم والحرب، وأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميدانًا للحركات الحربية، أو إنزال جنود أو مهمات حربية على ضفافها. (راجع نص هذه المعاهدة في كتابنا: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص٢٥٥، طبعة سابقة).

عواطفكم منها، ولذلك أطلت القول في المسألة المادية التي يهتم لها ساسة الدول العظمى.

على أنَّ القضية التي ندافع عنها، والمطالب التي نجاهد في سبيلها، قد قدرها مؤتمر السلام الدولي الأخير حقَّ قدرها، حينما انعقد للمرة الثامنة عشرة في مدينة استوكهلم، فإن هذا المؤتمر لم يتردد لحظة واحدة في قبول اقتراح إظهار عطفه على أمتنا، وإحالة مسألتنا السياسية على لجنة المؤتمر ببرن، حتى تدرسها وتدرجها ضمن أعمال مؤتمر السلام القادم الذي سينعقد بمدينة روما (في أكتوبر سنة ١٩١١م)، فمسألتنا قد عرضت على محكمة الرأي العام في العالم بأسره، وإن لنا كبير الأمل في أن يصل إلى حلها حلًّا يوافق مصالحنا؛ أي حلًّا يوافق مبادئ الحق والعدل. وإني أنتهز هذه الفرصة لأحيي أعضاء مؤتمر استوكهلم تحية أخٍ يعرف لهم ما يبذلونه من عون في سبيل السلام العام».

مسألة الدستور

وتكلم عن مسألة الدستور فقال:

«اسمحوا لي أيها السادة أن أخاطبكم عن المسألة التي نضعها في الصف الأول من اهتمامنا بعد مسألة الجلاء، والتي بدونها لا يكون ثمة إصلاح حقيقي في البلاد، ويكون كل ما تناله الأمة دونها من قبيل ذر الرماد في العيون. أريد أن أخاطبكم عن مطالبتنا بالدستور الذي يضع في يدنا سلطة التشريع، ويجعل لنا الرقابة الفعالة على شئوننا المالية التي تدار الآن بغير مراعاة لمصالح البلاد.

إنَّ حق الأمم في أن تحكم نفسها بنفسها حق طبيعي يستمد وجوده من الفطرة الإنسانية، وإن نواب الأمة هم وحدهم القادرون على تقدير حاجات مواطنيهم ومطالبهم، ووضع القوانين الصالحة لهم، الموافقة لعوائدهم وأخلاقهم؛ أما في بلادنا حيث لا دستور، ولا رقابة على الحكام، فالمستشارون الإنجليز هم الوزراء الحقيقيون

الـذين يـديرون شئون الـبلاد بمحـض إرادتهـم، فيجعلـون الـبلاد ميـدانًا لتجـاربهم، وينقضون اليوم ما يبرمونه بالأمس، ويأنفون من العمل بملاحظات مجلس شورى القـوانين، ولـئن عارضـهم وزراؤنـا في بعـض المـواطن، فـإنهم ينتهـون معهـم دائـمًا بالتسليم، وذلك إزاء تهديـد الإنجليـز لهـم بـأنهم إمـا أن يـذعنوا، أو يـستقيلوا. إني لا يمكنني أن أدخل في تفصيلات إدارة حكومتنا وماليتها، وسيشرحها لكم إخواني أعضاء المؤتمر. وحسبي أن أقول لكم: إن ميزانيتنا تقدر بستة عشر مليون جنيه، ومع أن جيشنا يزيد عن (١٢,٠٠٠ جنـدي)، ولا بحريـة لنـا، فـإن الحكومـة لا تجـد الاعتمادات الكافية لتعميم التعليم الابتدائي، وجعله إلزاميًّا، ولا لإنشاء مدارس ثانوية تناسب زيادة عدد السكان، فالبلاد قد سارت في طريق التقهقر منذ ابتليت بالاحتلال؛ خلافًا لما يزعمه الإنجليز وأذنابهم، من أن الاحتلال كان عهد ارتقاء وسعادة لها، فالدواء الوحيد لهذه الحالة، إنما هو الدستور الذي يسمح لنا بأن ندير أمورنا بما ينطبق ومصالحنا، أما الآن فلا اهتمام من الحكومة إلا بمصالح إنجلترا الاستعمارية؛ لقد صرح السير إدوارد جراي مرارًا وهو على منبر الخطابة في مجلس العموم الإنجليزي أننا لم ننضج بعد لنحكم أنفسنا بأنفسنا، وهي نفس الوسيلة التي يستعملها الأوصياء المغتالون لكي يتمكنوا من اغتيال أموال القصر الذين تحت وصايتهم، وقد هددنا السير جراي فوق ذلك بأنه يعارض في منحنا حكومة ذاتية ما دام في مصر حزب يطالب بها، فهو يحصرنا بين أمرين متناقضين تناقضًا منطقيًّا؛ لأننا إذا سكتنا قالوا: إننا راضون بالحالة الحاضرة، سعداء بالحكم المطلق، وإذا طالبنا بحقوقنا، أجابوا بقولهم: اسكتوا أولًا وأنتم تنالون كل ما تطلبون! فما هي الصفات اللازمة للأمة لكي تحكم نفسها؟ ليست هناك شهادات تدل على وجود هذه الصفات في الأمم، ولم يفكر أحد بعد في إنشاء مدارس تتعلم فيها الأمم كيف تحكم نفسها بنفسها؛ أليس نصيبنا من المدنية والعلم أوفر من كثير من الأمم التي تتمتع بهذا الحق الطبيعي؟ يقولون: إنه كيفما تكون الأمة تكون حكومتها، وهي نظرية صحيحة وعادلة معًا؛ ومعناها أنه لما كانت الحكومة مظهرًا من مظاهر الأمة، فيجب أن تكون

على صورتها، فنظام الحكومة المطلقة لا يتفق بناء على ذلك مع مطالبنا الوطنية؛ لأنه يضع نفسه عادة فوق الأمة التي يحكمها. يزعمون أننا لا نفهم النظام النيابي، وعلى ذلك فنحن غير أهل له، فأي دليل يريدون على فساد هذا الزعم أكبر من انتقال هذا العدد الكبير من الوطنيين المصريين من القاهرة إلى باريس، ثم إلى بروكسل، لكي يشرحوا للعالم أجمع مبلغ انحطاط نظام حكومتهم الذي تأبى إنجلترا إلا أن تبقي عليه بمعارضتها في إعلان الدستور المصري الذي أعلن في سنة (١٨٨٢م). إننا لا نكتفي بقانون مجالس المديريات، ولا نقنع من النظامات النيابية إلا بالدستور الكامل. وإني أختم خطبتي بكلمة قالها جناب الكونت ابوني -وزير المعارف العمومية في بلاد المجر، ونشرها في كراسة وزعها على أعضاء المؤتمر الدولي للمجالس النيابية الذي انعقد في هذه المدينة، قال:

«نحن نعلن للملأ بأننا لو لم ننل دستورنا كاملًا لآثرت الأمة بأسرها أن تبقى صابرة على آلامها، غير مفرطة في أي مطلب من مطالبها الشرعية؛ ذلك بأننا اتبعنا تلك الحكمة البالغة التي قالها المسيو «رينوديك»، وهي: إن ما تسلبنا إياه الصرامة والشدة، ترده لنا المثابرة وظروف الزمان؛ ولكن ما نتنازل عنه بأنفسنا من الحقوق، يضيع ونفقده إلى الأبد».

أيها السادة:

إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لا نعرف التسليم لأعدائنا ولا التنازل عن مطالبنا».

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين.

ثم تليت البرقيات والرسائل الواردة بتهنئة المؤتمر وتأييده، ومعظمها من مختلف نواحي مصر وهيئاتها وجماعاتها، وبعضها من أنصار مصر في الشرق والغرب.

خطباء المؤتمر

ووقف الدكتور «محمود لبيب محرم» أحد أركان الحركة الوطنية، ومدير مستشفى مونيخ بألمانيا، وخطب باللغة الألمانية خطبة نفيسة حيا فيها الحاضرين من النواب الألمان باسم المؤتمر، وأعاد تلاوة كلمته باللغة العربية.

نصائح المستر بلنت للمصريين

ثم تليت خطبة المستر «ويلفرد بلنت» الذي اعتذر عن تخلفه عن الحضور لمرضه وشيخوخته، وقد ضمنها تأييده للمصريين في جهادهم، وختمها بنصائح ثمينة، تشف عن صدقه وإخلاصه، قال: «احذروا منا، فإننا لا نريد لكم شيئًا من الخير، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية، وما دمنا في مصر فالغرض الذي نسعى إليه من أجل البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية في منشستر، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الإفريقية في السودان، وأن نستمر بأقل حياء من الماضي في تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية في بلادكم، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفًا لأطماعنا الاقتصادية.

لم يبق لكم عذر إذا أنتم انخدعتم في نياتنا، بعد أن وضح الأمر فيها وضوحًا تامًّا، فاحذروا أن تنساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها».

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: «ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم، اطلبوا بلسانٍ واحد وفي كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن إلى حظيرة القانون، وأن نسحب جنودنا من بلادكم، وأن نكف عن التدخل في شئونكم. اطلبوا ذلك، فإنكم بطلبه لا تخسرون شيئًا؛ إذ نحن غرباء في بلادكم، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم، ذكرونا دائمًا وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لإنجلترا في أن تتصرف عندكم تصرف السيد، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا

مستشارين ولا منظمين لإدارتكم، ولا تتركوا لنا عذرًا نعتذر به لندعي لأنفسنا شيئًا من ذلك.

أظهروا معادتكم لنا بصراحة؛ ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئًا، بل بتلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تُمنى بالأجنبي لتثبت له استياءها، وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والرسمية وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

لا، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا، وهي أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائمًا ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب، أقنعونا بذلك؛ إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازي المتاعب والأخطار التي يسببها لنا، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة».

وتلي بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر «ديللون» والمستر «كتل» العضوين بالحزب الأيرلندي في البرلمان الإنجليزي، بتأييد القضية المصرية، وكان المستر «كتل» من خطباء مؤتمر جنيف (في سبتمبر سنة ١٩٠٩م)، كما تقدم بيانه (ص ١٣٠).

وألقى فؤاد أفندي حسيب (بك) خطبة موضوعها: (هل مصر تستحق الدستور؟)، أقام فيها بلغة فرنسية بليغة أقوى البراهين على استحقاق مصر للنظام الدستوري. وبذلك انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر.

واستمر المؤتمر مجتمعًا عدة جلسات لسماع الخطب والتقارير التي أعدها أعضاء المؤتمر.

ففي جلسة ٢٣ سبتمبر ألقى حامد أفندي العلايلي (بك) خطبة عن (مستقبل مصر). وبعد أن انتهى منها طلب المستر كير هاردي KEIR HARDIE –زعيم حزب العمال بإنجلترا، والعضو بالبرلمان البريطاني– من أعضاء المؤتمر المناقشةَ في

موضوعها، فوقف الدكتور محجوب ثابت وتكلم عن ازدياد عدد الوفيات بمصر، لمناسبة ما ذكره الخطيب في خطبته من انتشار الوفيات في أيرلندا والهند.

وألقى الأستاذ مصطفى الشوربجي المحامي خطبته عن (الامتيازات الأجنبية في مصر). وألقى الأستاذ أحمد وفيق خطبة مستفيضة عن تاريخ التعليم في مصر في عهد الاحتلال وما قبله.

وتكلم المستر كير هاردي KEIR HARDIE معقبًا على هذه الخطبة؛ فلفت أنظار الأعضاء إلى مسألة تعليم المرأة. وقد اشترك في المناقشة أحمد بك لطفي، والدكتور محمد سامي كمال، والأستاذ طه العبد، وأيدوا وجوب العناية بتعليم المرأة وتثقيفها.

وألقت مدام «كاما» الزعيمة الهندية خطابًا قالت فيه: «إني لن أضارع الخطباء الذين تقدموني؛ ولكن كلامي صادر من قلب امرأة، ومقول بأسلوب نسوي: أين أيها المصريون ذلك الجزء المكون لنصف سكانكم؟ أين أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم؟ إني أناشدكم الله أن تحسنوا معاملة المرأة، ولا تسيئوها، ولا تسيئوا لتلك التي تربي الرجال وتكونهم وتهذبهم. لا أفهم لماذا تقبر المرأة، ولا تشترك مع الرجل في تحرير الوطن؟! إنَّ الحرية تؤخذ بجميع الجيش، فلا يجوز إهمال جزء منه عند الجهاد، وإني أعتبر أبناء الوطن الواحد، كجيش واحد تتساوى فيه المرأة والرجل، فإذا أهملت الأولى وتخلت عنه؛ فإنه يفقد جزءًا كبيرًا من قوته».

ثم تكلمت بعد ذلك على التزوج بالأجنبيات، ونصحت للمصريين بعدم التزوج بهن، وقالت: «إذا كنت أدافع عن مستقبل المرأة المصرية والهندية فذلك لأجل أن تكون النساء أهلًا لتربية رجال وطنيين».

ثم استطردت إلى التكلم على تعليم الأمم المحكومة بالأجنبي، فقالت: «إن الهند ظلت ثماني وعشرين سنة تعقد المؤتمرات للمطالبة بالتعليم فلم تفلح؛ وذلك لأن الأمة الأجنبية لا تعلم أمة غيرها، فإذا كانت الأمم المغصوبة تريد العلم، فلتعمل هي

على تحرير نفسها أولًا، ولتلقن الأمهات أطفالهن في الصغر محبة الوطن والحرية والاستقلال».

وختمت خطبتها بقولها: «إذا كانت إنجلترا تعتقد أن لها مدنية عظيمة تسوغ لها السيطرة على غيرها من الأمم، فلتعلم أن مصر والهند لهما مدنية أعظم شأنًا وأكبر أثرًا».

وخطب بعدها المستر هارديال أحد الشبان الهنود عن وجوب العناية بالتربية الوطنية.

وخطب بعده الدكتور محجوب ثابت عن (التعليم الطبي في مصر)، وبعد ذلك تليت خطبة السيدة (انشراح شوقي) كريمة المرحوم مصطفى بك شوقي بالفرنسية، عبرت فيها أصدق تعبير عن عواطف السيدات والفتيات المصريات نحو وطنهن، واهتمامهن بشئون بلادهم وقيامهن بتربية الجيل الجديد، تربية وطنية صحيحة، فقوبلت خطبتها بالتصفيق والاستحسان.

وبجلسة ٢٤ سبتمبر صباحًا تلي موضوع (التشريع والقضاء في مصر) للأستاذ عبد السلام ذهني، وتكلم الأستاذ طه العبد عن (الحركة الاجتماعية في مصر) شرح فيها حالة الفلاح التعسة، وخطب بعده الأستاذ محمد لطفي جمعة عن (حيدة مصر)، وتلي بحث عن (الصحة في مصر) للدكتور منصور رفعت، وبحث آخر في الموضوع نفسه للدكتور محجوب ثابت.

ثم تلي موضوعي الذي قدمته للمؤتمر وهو (مركز الصحافة في مصر والأدوار التي تعاقبت عليها في عهد الاحتلال البريطاني)، وقد ألقاه عني فؤاد بك حسيب؛ إذ كنت في أثناء اجتماع المؤتمر أتولى مؤقتًا رئاسة تحرير (العَلم) وذلك في غيبة شقيقي أمين بك الذي حضر المؤتمر نائبًا عن العلم، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضي وقتئذ مدة السجن المحكومة بها عليه في قضية (وطنيتي).

ثـم تـلي موضـوع (الـصناعة المـصرية) لعـلي بـك ثـروت نـاظر مدرسـة الـصنائع بالمنصورة سابقًا.

وبجلسة ٢٤ سبتمبر مساء خطب المسيو جوستاف روانيه GUSTAVE ROUANET نائب باريس الذي أسندت إليه رئاسة الجلسة، فقال:

«إني آسف كثيرًا لمـا فعلته الحكومة الفرنسية باعتباري اشتراكيًّا أولًا، وفرنسيًّا ثانيًا؛ باعتباري اشتراكيًّا لأن حزبنا قد ساعد كثيرًا على إبرام الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا؛ ولكني أصرح بأعلى صوتي أننا لم نرد مطلقًا إلحاق الضرر بأحد ولا سيما مصر، ولكن أردنا اتخاذ هذا الاتفاق وسيلة لتنفيذ بعض المقاصد السياسية، وإن ما كان بعد ذلك لهو خيانة من جانب إنجلترا ومن جانب الحكومة الفرنسية، فقد كان غرضنا الوحيد توطيد السلام؛ ولكن لا سلام ما دام في الوجود استعباد، ذلك بأن كلمتي سلام واستعباد لا تتفقان. أما باعتباري فرنسيًّا فلأن القرار الذي أصدرته الحكومة الفرنسية مناف للمبادئ والحقوق التي تعلنها فرنسا في العالم، ولذلك أرى من الواجب عليَّ أن أعلن للملأ أن هذا العمل مناف لمـا يذهب إليه الرأي العام الفرنسي، وإني متحقق من أنه لو كان سواد الذين اشتركوا في أمر منع انعقاد المؤتمر المصري في باريس يعلمون علمًا تامًّا بحقيقة المصالح الفرنسية في مصر، وحقيقة مطالبكم لمـا أصدروا قرارهم هذا أبدًا. وهذا ويجب عليكم أن تعلموا بأن مبادئكم غير معروفة في أوربا معرفة تامة، والصحافة كثيرًا ما تشوه مطالبكم ورغائبكم، ولقد أتيت هنا لأحضر المؤتمر وأعلم ما لم يكن لي به علم؛ فوقفت على كثير من أعمالكم وعلى حالتكم المادية والأدبية، واستفدت من ذلك فائدة كبيرة. وإني أعتقد أن التقارير التي تليت في المؤتمر تبعث إلى قلوب من سمعها نور الحقيقة الساطعة، فلا يفوتنكم أن تنشروا هذه الأعمال في أوربا حتى يعلم الملأ حقيقة أمركم وثباتكم على مطالبكم. أثبتوا للملأ أنكم تطالبون بحق تؤيده القوانين الطبيعية والقوانين الدولية؛ لأن الأولى تقضي بأن تتمتع كل الأمم بالحرية، ولأن المعاهدات الدولية تضمن لكم

استقلالكم. هذا ما أقوله لكم باعتباري وطنيًّا فرنسيًّا. وإني أضيف على ذلك باعتباري اشتراكيًّا بأني أتمنى تحرير الأمة المصرية تحريرًا قريبًا ونهائيًّا».

ثم تُلي تقرير عن (الجيش المصري) للفيف من الضباط أظهروا فيه عيوب الجيش المصري، بسبب السياسة الإنجليزية، وتلته مناقشة في شأن هذا الجيش انتهت بأنه لا يمكن إصلاحه ما دام الاحتلال موجودًا في مصر.

وتلي تقرير (عن الزراعة في مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها) لعالم زراعي خبير، تكلم فيه عن حالة الزراعة وسوء إدارة الاحتلال للشئون الزراعية، وتحدث عن الوسائل التي يمكن اتخاذها لملافاة نقص محصول القطن، ودعا إلى إنشاء وزارة للزراعة.

ثم تلي موضوع (السياسة المصرية والسياسة الإنجليزية)، للأستاذ محمد حافظ رمضان بك (باشا).

وألقى علي فهمي كامل خطبة عن الحالة المالية في مصر، ونتائج الاحتلال الإنجليزي.

ثم وقف المستر كير هاردي زعيم حزب العمال في إنجلترا، وألقى خطبة حماسية أيد فيها طلب الجلاء، ولكنه خالف بعض مبادئ الحزب الوطني؛ إذ لم يوافقه على التقيد بالوسائل السلمية، ودعا المصريين إلى جعل الحركة الوطنية حركة ثورية، لاعتقاده أن إنجلترا لن تجيب مطالب مصر بغير القوة، ثم قال بعد ذلك ما خلاصته:

«إني أنتقد فرنسا مر الانتقاد، على منعها مؤتمركم من الاجتماع في باريس، ولقد كان هذا المنع أكبر باعث لي على الحضور إليكم، والاشتراك معكم اشتراكًا فعليًّا، ويظهر أن أوربا قد أصبحت الآن لا تعنى إلا بالمسائل المادية والمصالح الذاتية، ولم تعد نصيرة الحرية كما كانت من قبل. إنهم يضطهدونكم، فلا تيأسوا؛ لأن الحرية عزيزة، وثمنها غال جدًّا، ولا بد أن يكلل عملكم بالنجاح، فهذا «مازيني» بطل

إيطاليا العظيم، طورد واتهم في أكثر أيام حياته؛ ولكنه فاز في آخر أمره، وهو الآن مبجل معظم ينحني ملك إيطاليا أمام تمثاله خاشعًا خاضعًا، وإني لأرجو أن يأتي اليوم الذي أرى فيه لمصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك تماثيل تنحني الرءوس أمامها؛ احترامًا وتقديرًا (تصفيق). إن إنجلترا لا تملك حقًّا في أن تبقى بمصر، وإن جميع الإنجليز الذين يحافظون على شرفهم، ليرون رأيي هذا، ويذهبون إلى ما أذهب إليه في هذه المسألة، ولقد وعدكم كل من جلادستون وسالسبوري بوعود، فيجب أن تصان هذه الوعود وتحفظ، يجب أن ينجلي الاحتلال عن بلادكم، ويرد الدستور إليكم. إن أعداءكم السير جراي، والمستر بلفور، والمستر روزفلت، لا يتكلمون بلسان العدالة، وإنما هم ينطقون بلسان المال فقط، فلا تتقهقروا، واعملوا بجد ونشاط، فساعة النصر آتية لا ريب فيها؛ لأن الحق الذي تطالبون به، هو طلب عادل. إن إنجلترا تعمل على تفريقكم وتقسيمكم بفصل الأقباط عنكم، فلا تسيروا وراءها، ولا تتبعوا خطواتها؛ لأنها لا تبغي إلا تحقيق ما هو جار بالهند. ولا ريب في أن الوطنية ليست خاصة بفريق دون فريق؛ بل يشترك فيها الجميع، فيجب أن تكون مصر لجميع المصريين».

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق والإعجاب من جميع الحاضرين.

وتكلم بعده المسيو «هوبتمان» HAUPTMANN النائب الألماني، فأيد الحركة الوطنية المصرية.

وألقى عثمان بك غالب كلمة، فند فيها مزاعم الاحتلال، من أن الفلاحين قد سعدوا بحكمه، وأعقبته مدام دراي هرست DRYHURST الأيرلندية، مكاتبة جريدة الديلي نيوز في المؤتمر، فأعربت عن مشاركة الأيرلنديين للمصريين عواطفهم، وذكرتهم بما أصاب الأيرلنديين من المتاعب في حركتهم الوطنية.

ثم تليت خطبة (السودان المصري) للأستاذ محمد زكي علي (بك) المحامي، وقد ضمنها تاريخ المسألة السودانية من أول نشأتها، وبحثها من الوجهة القانونية الدولية بحثًا دقيقًا أثبت في ختامه بطلان (اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) وعدم صحتها.

وألقى المسيو روزاليشف ROSALICHEF –وهو بولوني– خطبة مؤثرة قال فيها: «إني ابن تلك الأمة التي توالت عليها وخزات الحوادث، فلم تقض على حياتها، ففي بلادنا الآن حركة وطنية عظيمة، برغم الجهود التي تبذل لمحاربتها، فبولونيا لم تمت ولن تموت».

قرارات المؤتمر

وفي ختام الجلسة وقف الأستاذ أحمد بك لطفي، فألقى خطبة باللغة الفرنسية، انتقد فيها أعمال الوزارات في مصر؛ ولخص أعمال المؤتمر وأغراضه، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتية:

أولًا: عدم شرعية الاحتلال، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر.

ثانيًا: وجوب رد الدستور إلى مصر.

ثالثًا: بطلان اتفاقية السودان.

رابعًا: وجوب إلغاء قانون المطبوعات، وقانون الاتفاقات الجنائية، وقانون النفي الإداري.

وليمة المؤتمر

وأقام المؤتمر بعد انتهاء جلساته وليمة في (مساء السبت ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠م) بفندق «بالاس أوتيل»، وهو أكبر فنادق بروكسل؛ لتوديع ضيوفه، تصدرها الفقيد، وعن يمينه المستر كير هاردي M. KEIR HAREDIE زعيم حزب العمال في إنجلترا؛ فالبارون فنلند VON WINDLAND ياور ملك بافاريا، فمدام دراي

هورست DRYHURST مكاتبة جريدة «الديلي نيوز»، وإلى يساره المسيو هوبتمان HAUPTMANN العضو بمجلس نواب بروسيا؛ فالدكتور هوفر HOFER عضو مجلس الريشستاج الألماني، فالدكتور وايجلت WEIGELT الأستاذ في الحقوق، ثم سائر المدعوين؛ وقد حضر الوليمة أكثر أعضاء المؤتمر وضيوفه.

وبعد الانتهاء من تناول الطعام وقف الفقيد، فحيا ذكرى مصطفى كامل، وشكر ملك البلجيك وملكتها، والأمة البلجيكية، وحزب الشعب، وبعد ذلك شرب المستر كير هاردي نخب الرئيس، ثم هتف الأعضاء للمستر كير هاردي، والهند، وإيرلندا، ونواب ألمانيا، وأحرار فرنسا.

وبعد ذلك قامت مدام كاما وشكرت المصريين على احتفائهم بالهنود، وعطفهم عليهم.

خطبة المستر كير هاردي

ووقف المستر «كير هاردي» فخطب بلسانه الفصيح خطبة كانت آية في الحكمة والبلاغة، وجه فيها إلى المصريين أثمن النصائح وأغلاها، قال:

«لقد نجح المؤتمر نجاحًا باهرًا، وإني أعد انعقاده في يوم ذكرى عيد الاستقلال البلجيكي فألًا حسنًا على فوزه، وإني أنتهز هذه الفرصة لأحثكم على التمسك بلغتكم؛ فإن تعلمكم باللغة الإنجليزية خطأ محض، فيجب أن تكون اللغة العربية أساس كل شيء عندكم؛ لأن لغة الأمة هي جزء من حياتها، فلا تهملوها، وإني أتمنى أن لا يدوم الاحتلال طويلًا، حتى تصبح اللغة العربية الوسيلة الوحيدة لكم في كل شيء، ولقد سرني كثيرًا مقابلتي لبعض المصريين بلباسهم الوطني في هذا المؤتمر. وإني أعتقد أن الفلاحين يرضون بمثل عبد الحميد بك عمار (وكان معممًا) حاكمًا عليهم؛ لا إنجليزيًّا أجنبيًّا عنهم، وإني آسف شديد الأسف لرؤيتكم مرتدين ملابس أجنبية، وأرجو أن لا ترتدوا إلا الملابس الوطنية، تمسكوا بعوائدكم وآدابكم ولغتكم، وابعثوا

إلينا بالمعلومات الحقيقية عن حالة بلادكم. إني أرى أن تنشئوا في مصر مكتبًا للاستعلامات لإحاطتنا بكل شيء يحدث عندكم. وفي الختام أهنئكم بالنجاح العظيم الذي صادفه المؤتمر، وآمل أن الحركة الوطنية تسير في سبيلها القويم، بالتقدم السريع الذي نراه الآن».

وتكلم بعده المسيو موازان MOISANT الأستاذ الفرنسي الأديب، فحيا الحركة الوطنية المصرية، وشكر الفقيد وزملاءه على ما بذلوه من الجهود.

صدى المؤتمر

شهد الذين حضروا المؤتمر، وسمعوا الخطب التي ألقيت فيه والمناقشات التي دارت تعقيبًا عليها، أنه تناول جميع المواضيع التي تتألف منها المسألة المصرية من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد جمعت هذه المواضيع في كتاب ضخم باللغة الفرنسية، أخرجته لجنة المؤتمر باسم (أعمال المؤتمر الوطني المصري ببروكسل).

OEUVRES DU CONGRES NATIONAL EGYPTION TENU A BRUXLLES LE ٢٢, ٢٣, ٢٤ SEPTEMBRE ١٩١٠

وهو من أهم المراجع في تاريخ المسألة المصرية.

ولقد كان لهذا المؤتمر صداه في أوربا وفي مصر؛ ففي أوربا كان له أثر كبير في رفع شأن مصر والمسألة المصرية في العالم، وتعريف الرأي العام في مختلف البلدان أن الأمة المصرية أمة تجاهد في سبيل استقلالها، وأنها تأبى الضيم، ولا ترضى بالاحتلال الأجنبي.

لقد كان الظن في المصريين أنهم من الشعوب الإفريقية المتأخرة التي ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وحكم عليهم بالخضوع والخنوع للاستعمار الأوربي، وأن الاحتلال البريطاني قد نهض بالأمة المصرية، وهذبها وعلمها، وسلك بها سبيل الرقي

والحضارة، وأنها راضية بالاحتلال البريطاني مغتبطة به؛ ولكن المواضيع التي طرقها أعضاء المؤتمر، وتولوها بالدرس وعرضوها أروع عرض باللغة الفرنسية، أو الإنجليزية أو الألمانية، قد أنارت أذهان الأوربيين وطالعتهم بحقائق الأحوال في مصر، ومبلغ ما تعانيه من الاحتلال البريطاني؛ فعلموا أن مصر قد سلكت سبل الحضارة والقوة والسلطان منذ عهد محمد علي، وأنها خطت في هذه السبل خطوات واسعة، وصارت دولة عظيمة مترامية الأطراف، وظلت كذلك إلى أن منيت بالاحتلال الإنجليزي، فتقلص عنها ظل العظمة والاستقلال وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبي، وأنها برغم السيطرة الأجنبية لا تفتأ تجاهد في سبيل حريتها وتناضل عن استقلالها، فهي جديرة بأن تنال احترام الأحرار من مختلف الأمم، فالمؤتمر الوطني كان خير إعلان عن مصر المتحضرة المجاهدة في سبيل أشرف المقاصد وأنبل الغايات.

وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد في مصر؛ فقد أنار الأذهان والبصائر، وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبي، وعرف الجيل الجديد من المواضيع التي ألقيت فيها ونشرها (العلم) بأكملها، مبلغ تأخر البلاد في عهد الاحتلال، فازداد تعلقًا بالاستقلال، كما ازداد يقينًا بأن الجلاء هو رمز الاستقلال الحقيقي وعنوان المجد القومي الصحيح.

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر، أن أثارت المواضيع التي طرقها اهتمام السياسيين والمؤلفين الأوربيين، ووجهتهم إلى فهم المسألة المصرية على حقيقتها، وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت في أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعًا.

وظهر في ختام تلك السنة (نوفمبر سنة ١٩١٠م) كتاب جديد بالإنجليزية عن القضية المصرية، يدل اسمه (دمار مصر) EGYBT S RUIN على أن الغرض منه وصف حقيقة الحال فيها ومبلغ ما أصابها من الضر والحيف في عهد الاحتلال البريطاني، ومؤلفه هو المستر تيودور روذستين، الذي كان من قبل محررًا بجريدة ذى إجبشيان

استاندارد[1] ومراسلها في لندن، وكتب مقدمة هذا الكتاب صديق مصر الحر المستر ويلفر دبلنت، فجاء إلى جانب كتاب «التاريخ السري للاحتلال» الذي أخرجه المستر بلنت نفسه سنة (١٩٠٨م)، من خير ما ألف في المسألة المصرية حسن بيان وصدق حديث.

وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجل الأعمال التي تفخر بها الحركة الوطنية.

أعمال الفقيد في أوربا بعد المؤتمر

عاد المترجم إلى باريس بعد انتهاء المؤتمر، وأخذ يشرف على إعداد مجموعة أعمال المؤتمر باللغة الفرنسية وطبعها، وبعد نشر في الصحف عدة أحاديث عن القضية المصرية، شخص إلى برلين في (أكتوبر سنة ١٩١٠م) للاستمرار في جهاده، ورفع صوت مصر في جميع عواصم أوربا، وقد شجعه على الذهاب إلى العاصمة الألمانية حضور بعض الأعضاء الألمان مؤتمر بروكسل، وما أظهروه من العطف النبيل على القضية المصرية، ويرجع الفضل في حضورهم وتعضيدهم إلى المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم، الذي أقام في مونيخ عدة سنوات، خدم فيها الحركة الوطنية بكتاباته العديدة وخطاباته النفسية التي كان يلقيها في المجتمعات الراقية أجل خدمة، وقد ذكر عنه الفقيد أنه كان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر، بماله وسعيه لدى كبار الألمان ليشهدوه، وبالنشر عنه في أكبر جرائد ألمانيا، وقد حضر إلى باريس لهذه الغاية خاصة، وسافر مع الفقيد إلى بروكسل، وقد حضر جميع جلسات المؤتمر، وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية، ولما جاء المترجم إلى ألمانيا عرفه بكثير من رجال الصحافة والسياسة، وبفضل ذلك نشرت له جرائد ألمانيا وفي مقدمتها (برلينر تاجبلات) و(برلينر نوسته نخرختن) و(مونخن نوسته نخرختن) التي تصدر في

---

(١) التي أنشأها مصطفى كامل سنة (١٩٠٧م). (راجع كتابنا عن مصطفى كامل، ص٢٤٥، من الطبعة الأولى، وطبعات تالية).

مونيخ أحايث عدة عن المسألة المصرية، ودعاه جماعة من رجال السياسة إلى اجتماع عقدوه ببرلين، فلبى الدعوة يرافقه الدكتور محمود لبيب محرم، وكان موضوع الاجتماع البحث في المسألة المصرية، فوقف الدكتور وايجلت WEIGELT الذي كان من ضيوف مؤتمر بروكسل، وتكلم عن مسألة مصر وأهميتها، وعن الحركة الوطنية وقيمتها.

ثم وقف الفقيد، فشكر الحاضرين على تهيئة هذا الاجتماع، وبعد أن شرح لهم المسألة المصرية ومطالب الوطنيين شرحًا مستفيضًا، أماط اللثام عن أعمال الإنجليز في المالية والتعليم، وأعقبه البارون فنلند WINDALAND ياور أول ملك بافاريا، وتكلم عن عظم شأن المسألة المصرية، وما في قناة السويس من المصالح الهامة الدولية، وقال: إن مصر مفتاح إمبراطورية الهند، وإن هذا هو سبب ما تلقاه من المصاعب في سعيها إلى الجلاء. وأشار إلى مشروع الإنجليز في إيجاد خلاف عربية تكون طوع إرادتهم، وأن هذا المشروع لن يتحقق مطلقًا.

ونشرت كبريات الصحف الألمانية خلاصة هذا الاجتماع وأهميته، وما ألقى فيه من خطب، وما دار فيه من بحوث، وبُعثت المسألة المصرية في ألمانيا بفضل جهود الزعيم، ولم يكن لها من قبل عهد بها، فتسابق سياسيوها وصحفيوها إلى الكتابة عنها.

وأعاد جهاده في برلين ذكرى مؤتمر بروكسل، فنشرت جريدة (لينتسجر نوسته ناجرختن) مقالًا شائقًا عن الحركة الوطنية المصرية، ذكرت فيه خلاصة تاريخها ودافعت عن مطالب مصر وأيدت مبدأ (مصر للمصريين).

وغادر الفقيد برلين (يوم ١٤ نوفمبر)، فعرج على فيينا، فبودابست فالأستانة؛ إذ بلغها يوم (١٧ نوفمبر)، وأقام بها نيفًا وثلاثة أسابيع، اتصل خلالها بالدوائر السياسية والصحافة على النحو الذي سعى إليه في العام الماضي (ص١٢٩).

وكان لا يفتأ إلى جانب أحاديثه في الصحف، ومقابلاته لرجال السياسة، يكتب المقالات المستفيضة في وصف رحلاته والمدن التي مر بها، ومعالم الحضارة التي

شاهدها، فكانت هذه المقالات وحدها مجموعة بحوث علمية تاريخية وطنية قيمة، تنير أذهان القراء، وتوسع مداركهم، وإن كتابة هذه المقالات المستفيضة -إلى جانب مشاغله الهامة- لهي دليل حي على بعد همته، وقوة عزيمته، وجلده على العمل، وإنه كان على الدوام مشغول الفكر والوقت بكل ما يعود على الوطن بالخير والفائدة، في كل ناحية من نواحي الصالح العام.

عودته إلى مصر

(ديسمبر سنة ١٩١٠م)

عاد الزعيم إلى مصر، فبلغ الإسكندرية (يوم ٢٨ ديسمبر ١٩١٠م)، عاد إلى الوطن بعد أن ظل بعيدًا عنه نحو ثمانية أشهر قضاها متنقلًا بين عواصم أوربا، مجاهدًا مدافعًا عن القضية المصرية، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة ما بذل من الجهود في سبيل رفع شأن مصر في أعين العالم المتحضر، فقد وقف خطيبًا في باريس، ثم في ليون، ثم في لندن، يعلن للرأي العام حقيقة المطالب الوطنية، ويترجم عن آمال مصر، ويدافع عن حقها في الحرية والاستقلال، ثم حضر مؤتمر السلام في استوكهلم، ورفع صوت مصر بين مجموعة الأمم التي اشتركت فيه، ورجع إلى باريس يعد معدات المؤتمر الوطني الذي اعتزم عقده فيها، حتى إذا منعته الحكومة الفرنسية بادر إلى عقده في بروكسل، وبعد انتهاء المؤتمر عاد إلى باريس، ثم قصد إلى ألمانيا، ليبعث المسألة المصرية في صحافتها ودوائرها السياسية، وعرج على الأستانة لكي يحكم روابط الود بين مصر وتركيا، ويحبط مساعي إنجلترا في دفع تركيا إلى الاعتراف بالاحتلال. هذا إلى أحاديثه في مختلف الصحف الأوربية، ومقالاته في الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته في رحلاته، وما تضمنته من الدروس الوطنية والآراء السديدة، قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة مدة غيبته عن الوطن، فلا غرو أن قوبل من الشعب عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة، فاستقبله الوطنيون بالإسكندرية استقبالًا رائعًا يوم ٢٨ ديسمبر على ظهر الباخرة، وعلى رصيف الميناء، وفي الطريق إلى

فندق (متروبول) على شاطئ البحر، ثم منه إلى المحطة حيث استقل القطار في اليوم نفسه، وهناك احتشدت الجماهير، وتعاقب الخطباء يشكرون الزعيم على جهاده للوطن، فرد عليهم بالكلمة الآتية:

«إنَّ كل مصري -وأنا في المقدمة- مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه، وفكره وكل قوته، فإذا افتدى الإنسان وطنه بكل ذلك لم يقم إلا بالواجب، والقيام بالواجب لا يستحق حمدًا ولا شكرًا؛ بل إن إن الذي يتأخر عنه يستحق انتقادًا شديدًا؛ لذا أرى نفسي غير مستحق لشيء مما قمتم به من المظاهر الجميلة التي لا أنساها».

ثم أخذ يوصي الحاضرين بالاتحاد والائتلاف، ونبذ الشقاق والخلاف، فهتفوا جميعًا بحياته، وحياة الاتحاد، حتى تحرك القطار، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة في محطات سيدي جابر، ودمنهور وكفر الزيات وطنطا.

وكنت ممن استقبلوه في طنطا مع وفد جاء خصيصًا من المنصورة للاشتراك في استقباله، فحياني أحسن تحية، وهنأته بجهاده المجيد، وابتهجت لرؤيته بعد طول غيابه، وسررت لما رأيته متمتعًا بموفور الصحة وكامل النشاط.

ولما وصل إلى محطة العاصمة، كانت تموج بالجموع الزاخرة التي جاءت لاستقباله، فتعذر عليه أن يشق طريقًا وسط الصفوف المتراصة، حتى اضطر أصدقاؤه أن يتخذوا له طريقًا من خلف المحطة؛ لكي يمكنوه من الخروج منها، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا إلى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣، وهناك قابلوه فرحين مستبشرين، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته شاكرين له حسن جهاده، ورد الزعيم عليهم شاكرًا لهم جميل عواطفهم، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة الوطنية. ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة، وشكر الأمة على نبيل شعورها بكلمة بليغة تفيض وطنية وإخلاصًا؛ قال فيها:

«إلى الشعب الكريم:

يعجز قلمي ويقصر لساني عن تأدية واجب الشكر للأمة المصرية الكريمة على مظاهر العطف التي قامت بها تكريمًا لأحد أبنائها، ولقد كنت أرجو ألا يعنى مصري بمقابلتي والاحتفاء بمقدمي؛ لأني لم أفعل شيئًا فوق ما يجب على كل وطني فأستحق بذلك الشكر والثناء، وما أنا إلا أحد خدام الأمة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم، وليست هذه الحياة إلا وقفًا على الوطن العزيز، فإذا وهبته إياها وضحيتها في سبيل إسعاده لا أكون قد قمت إلا بالواجب المفروض على كل مصري منا، ومن يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأي سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما قال وزير خارجية السويد في مؤتمر السلام الأخير. على أني لن أنسى أبد الدهر تلك المظاهرات الجليلة التي تفضل بها الشعب المصري الكريم، وأني لا أعتبرها موجهة إلى شخصي فقط؛ وإنما هي آية من آيات وطنية الشعب الصادقة، الدالة على حياته ورقي شعوره، الناطقة بوجوده وجهاده. وفقنا الله جميعًا لنيل الحقين الشرعيين الذين نسعى في سبيلهما؛ وهما الجلاء والدستور، إنه لما نقول سميع مجيب».

محمد فريد

الفصل السابع

محاكمة الزعيم وجهاده (عام ١٩١١م)

كانت مقدمات سنة (١٩١١م) تنذر بها سينال الزعيم في خلالها من الشدائد والمكاره، وكأن نور الإيمان قد كشف له عن الغيب، فتنبأ بها تخبئ له الحوادث، وبما اعتزم أن يقابلها به؛ إذ قال في ختام خطبته التي ألقاها في مؤتمر بروكسل: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره؛ ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا».

عاد الزعيم من أوربا مرفوع الرأس، مشكورًا على جهاده، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير، كما تقدم بيانه، وازداد تعلقًا به وتأييدًا له، فأثارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء: الاحتلال، والخديو، والوزارة. فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا نجاح الزعيم بضربات شديدة، لعلها ترهبه أو تلقي الرعب في نفوس أنصاره وأعوانه، فتفضَّهم من حوله. ومن هنا جاءت سنة (١٩١١م) بداية المحن الكبرى التي استهدف لها الزعيم؛ ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال، ومضى والمخلصون من أنصاره وتلاميذه في سبيلهم، لا يثنيهم خوف ولا رهب، ولا يغريهم نفع ولا رغب.

تطور الحوادث

الاحتفال بالعام الهجري

احتفل الشباب من طلبة المدارس العالية والثانوية والخصوصية والمعاهد الدينية بالعام الهجري الجديد (١٣٢٩هـ) برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي، وأُقيم الاحتفال بدار التمثيل العربي مساء الأحد غاية ذي الحجة سنة ١٣٢٨هـ (أول يناير سنة ١٩١١م)، فتعاقب الخطباء من شباب الحزب الوطني على منبر الخطابة، وألقى كلمة الختام الأستاذ أحمد بك لطفي.

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين «خليل مطران» قصيدة عصماء في تحية ذلك العام، خاطب فيها شباب مصر، ودعاهم إلى الاعتبار بما في هجرة الرسول الكريم من المعاني الجليلة والأغراض السامية، وأهاب بهم أن يضاعفوا جهودهم لبعث الحياة في مصر والشرق، وقد استهلها بقوله:

هلَّ الهلال فحيوا طالع العيد ... حيوا البشير بتحقيق المواعيد
يا حرف شك ستلقانا على ثقة ... وقد عقدنا المنى في نون توكيد
كأن حسنك هذا وهو رائعنا ... حسن لبكر من الأقمار مولود
لله في الخلق آيات وأعجبها ... تجديد روعتها في كل تجديد

وختمها بقوله:

جوزوا على بركات الله عامكم ... فقد تبدل منحوس بمسعود
رجاؤكم أبدًا ملء النفوس فما ... ينفي بحسني ولا يوهي بتهديد
بدا الفلاح وفي هذا الهلال لكم ... بشرى التمام لوقت غير ممدود
غدًا نرى البدر في طرس السماء محا ... بخاتم النور زلات الدجى السود

جمعية السلام العام بوادي النيل

أراد الزعيم أن يصل مصر بمؤتمرات السلام التي تنعقد سنويًّا في أوربا، فدعا إلى تأسيس جمعية باسم (جمعية السلام العام في وادي النيل) تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم بمدينة (برن) عاصمة سويسرا، وكان يقصد من إنشائها تمهيد السبيل لاشتراك مصر في كل مؤتمر يعقده أنصار السلام، الداعين إلى احترام حرية الشعوب واستقلالها؛ لإبراز مركز مصر الدولي بين جمعية الأمم الحرة. وقد لبى الدعوة كثير من رجالات مصر، وتألفت هذه الجمعية قبيل الحكم على الرئيس، وتمَّ

تأليفها وهو في السجن، وانتخب رئيسًا لها، ثم قررت الاشتراك في مؤتمر السلام الذي كان مزمعًا انعقاده بروما في (شهر أكتوبر سنة ١٩١١م).

المؤتمر الوطني

(٢٠ يناير سنة ١٩١١م)

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني بدار (العَلَم) بشارع الصنافيري (علي باشا ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١م برئاسة الزعيم، وكان المجتمعون نحو ألفي عضو، جاءوا من مختلف نواحي العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

خطبة الزعيم

ووقف الفقيد في هذا الجمع الحاشد، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية في العام الماضي (١٩١٠م)، نقتطف منها ما يلي؛ قال في مستهلها:

«إخواني الأعزاء، إني أعتبر نفسي من أسعد الناس، لوقوفي بين أيديكم شارحًا حالة حزبنا الموقر، وما قام به من الأعمال، وما لاقاه من الصعوبات في مدى هذه السنة. ومما يزيد حظي سعادة، أني أقف بعد غيبة طالت ثمانية أشهر، وهي مدة لم يسبق لي أن غبتها من قبل عن الوطن والإخوان. نعم لقد طالت رحلتي بأوربا في هذه السنة؛ إذ زرت فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وبلاد الشمال، وبالأخص مدينة استوكهلم عاصمة السويد، ومدينة برلين، وأخيرًا دار الخلافة المعظمة، وبها ختمت طوافي، فكان ختامه مسكًا.

إخواني: مما يجعل لهذه الاجتماع شأنًا خاصًّا، أنه ختام المدة التي انتخبني الإخوان فيها خادمًا لهذه الحركة، كما انتخبت اللجنة الإدارية، لتكون المديرة لها، والمسددة لخطواتها في طريق الخدمة الوطنية، بقدر ما يصل إليه اجتهادها، ولقد أتممنا مهمتنا، واليوم نسلم إلى حضراتكم إدارة الحزب الوطني، لتنتخبوا بدلنا من ترون فيه الكفاءة

والاستعداد للاستمرار في خدمة البلاد، وكونوا واثقين أيها الإخوان أننا نكون دائمًا إلى آخر نسمة من حياتنا، وآخر قطرة من دمنا، في أول صفوف المجاهدين المدافعين عن حقوق الوطن المقدسة».

ثم انتقل إلى تطور الحركة الوطنية فقال:

«إخواني: إن الصعوبات التي اعترضتنا في هذه السنة لم تكن بأقل مما صادفناه في السنة التي قبلها، فقد تألبت علينا الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية، وانضمت إليهما الحكومة الفرنسية، ولكن لم تقدر هذه الحكومات الثلاث أن تقف تيار الحركة الوطنية، مع عظيم قوتها وجبروتها، وهو دليل ساطع على أن القوة لا قدرة لها على مقاومة أي حركة فكرية، ولا سيما إذا كان رائدها الحق والعدل والإخلاص، كما هي حال حركتنا الوطنية المباركة.

اتخذت الحكومة حادثة الورداني سببًا لاضطهادنا، وحبس كثير من أعضاء حزبنا، وتفتيش منازلنا، ولما لم تجد ما نرتكز عليه في محاكمتنا وبرئ من اتهموا بمشاركة الورداني، أصدرت الحكومة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائي؛ خلافًا لما تقضي به شرائع العالم، ومنعت المظاهرات، وراقبت الخطب والروايات التمثيلية، حتى خيل لأوربا أن البلاد على أبواب ثورة كبرى، وأن ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء ربما يوقد النيران الكامنة تحت الرماد. قابلنا كل هذه الأمور بقلبٍ ثابتٍ، وبالهدوء والسكينة اللازمتين لمقاومة أعمال الحكومة مقاومة سلبية».

حادثة كتاب (وطنيتي)

«ولما لم تظفر الحكومة بأدنى سبب تتخذه ذريعة لمطاردتنا، انتهزت ظهور كتاب (وطنيتي) فرصة للإيقاع بالشيخ عبد العزيز جاويش؛ فحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر، فقضى شهر رمضان في السجن كما قضاه في السنة السابقة. وفي يوم الإثنين

المقبل تنظر محكمة الجنايات في القضية المرفوعة عليَّ، بسبب المقالة التي كتبتها عن تأثير الشعر في الحركات الوطنية، والتي وضعها الشيخ الغاياتي في صدر كتابه».

تأسيس جريدة (العَلَم)

«إخواني:

مما قام به حزبنا في هذا العام -من كبار الأعمال الدالة على تضامن أعضائه وتضافرهم- إنشاء جريدة (العَلَم) في أقل ما يمكن من الوقت وإصدار أول عدد منها بعد انفصالنا عن جريدة (اللواء) بسبعة أيام(١). وأنتم تعلمون يا حضرات الإخوان أننا اضطررنا إلى هذا الانفصال لأسباب قضائية بين بعض ورثة المرحوم مؤسس اللواء وبعضهم من جهة، وبين بعضهم وشركة اللواء من جهة أخرى؛ أدت إلى تعيين حارس قضائي لإدارة الجريدة، فأراد الحارس التدخل في سياسة الجريدة التي كانت لسان الحزب الوطني، ورفض مراقبتنا لها في ظروف صعبة جدًّا، وفي وقت كانت الحكومة تبذل فيه قواها لمطاردتنا وإيصال الأذى إلينا ما استطاعت، فأصدرنا (العلم)، وبرهنا للعالم أن حزبنا أقوى من أن يقبل أدنى مداخلة سياسية مهما كان شكلها؛ ولكن لم تمهله الحكومة إلا ريثما صدر الحادي عشر منه، حتى وقفته شهرين بسلطة قانون المطبوعات، فأصدرنا «العدل»، و«الاعتدال»، و«الشعب»، ولم يعطل لسان الحزب الوطني يومًا واحدًا، بفضل إخلاص الإخوان وتفانيهم في خدمة الوطن العزيز، ثم عاد العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين».

صوت مصر في أوربا

«كل هذه الصعاب أيها الإخوان لم تفل من عزمنا ولم تقلل من همتنا؛ بل سافرت إلى أوربا لأقف أحرارها على حقيقة الواقع، وأفهمهم ما نشكو منه، ولأقنعهم بالدليل المحسوس أن مصر في هدوء وسكون، وأنها لا تطلب إلا حقًّا من طريق السلم، وأنها

---

(١) انظر: ص١٧٩.

لم تكدر صفو الراحة العمومية، وأن كل تشيعه إنجلترا في جرائدها تحت عنوان (القلق في مصر) كذب وبهتان، يراد منه صرف أحرار العالم عن مساعدتنا أو العطف علينا. ولقد قرأتم ما ألقيته بباريس وليون ولوندرة واستوكهلم وبروكسل وبرلين، من الخطب التي شرحت فيها حالة مصر من كل الوجوه؛ فوقف الأحرار على ما نشكو منه، وعلموا أن الاحتلال لم يفد مصر ولا الأجانب أقل فائدة؛ بل إنه وقف حركة التقدم التي بدئ فيها في أوئل حكم المرحوم توفيق باشا، والتي لولا الاحتلال لجعلت مصر يابان الشرق الأدنى، وأعظم دليل على أن عقلاء العالم ومحبي العدل في جميع البلاد يحترمون حركتنا ويقدرونها قدرها، ما قرره مؤتمر السلام في أغسطس الماضي من إظهار عطفه على الأمة المصرية، واحترامه لها، واهتمامه ببحث مسألتها، وإدراجها ضمن أعمال المؤتمر المقبل في (أكتوبر سنة ١٩١١م). ولا يخفى على حضراتكم مركز أعضاء هذا المؤتمر المبجل في العالم المتمدين من فحول السياسيين وأكبر العلماء والمفكرين في خير الإنسانية، فهل بعد ذلك يهمنا ما لا يزال يقوله بعض مأجوري الاحتلال عنا، من أننا حزب طيش لا يستحق الالتفات أو الاهتمام؟ دعوهم يقولوا ما يريدون.

كلكم تعلمون فائدة مؤتمر السلام العام، وما يعود على بلادنا من جزيل الفوائد، لو حصلنا بفضل مجهوداتنا، على طرح المسألة المصرية، على بساط البحث في مؤتمرات السلام السنوية، وفي مؤتمر (الهاي) المشكل من مندوبي الدول؛ إذ ربما نصل بهذه الطريقة السلمية الدولية إلى حل مشكلتنا المصرية، لذلك شرعنا في تأسيس هذه الجمعية، ونشرنا مشروع قانونها، وستجتمع الجمعية العمومية لأول مرة في (١٥ فبراير المقبل) للمناقشة في هذا المشروع، وانتخاب لجنته الإدارية. وإني أعتقد أنكم تشعرون معي بضرورة انضمامكم لهذه الجمعية، حتى تكون أعلى صوتًا، ويكون منا مندوبون عديدون في المؤتمر المقبل، الذي سينعقد في مدينة روما، في شهر أكتوبر المقبل».

مؤتمر بروكسل

«أخذنا بعد مؤتمر السلام في تجهيز معدات المؤتمر المصري الوطني بباريس، وأعلنا عنه في جرائد أوربا، وذكرته في أحاديثي مع صحافيي باريس، ودعونا إليه كثيرًا من رجال السياسة وأعضاء مجالس النواب، فلبى الدعوة أغلب المدعوين، ووعدوا بالحضور، وأصبح مؤتمرنا حديث الخواص في كل أمة، ولذلك اهتمت به إنجلترا، وحسبت له ألف حساب، بعد أن كانت جرائدها تتظاهر باحتقاره، وعدم الالتفات إليه، وأرادت منع اجتماعه بباريس، فأوعزت إلى وزارة فرنسا بمنعه، ولبَّت الحكومة الفرنسية طلبها فأبلغتنا قرار منع المؤتمر قبل موعد الانعقاد بأسبوع واحد، ظانة أننا لا نجد أمة كريمة حرة لا تخشى لومة لائم، تفتح لنا أبوابها وتقابلنا بالترحاب والإكرام؛ ولكن خاب فألهم، فإن الأمة البلجيكية مدت لنا يدها مصافحة وقبلتنا على الرحب والسعة، فعقد المؤتمر في اليوم الذي حدد له من قبل؛ وهو (يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠م)، وحضره بعض أعضاء حزب العمال البلجيكي، وتمت أعمالنا به على ما علمتموه من الانتظام والسكينة، واهتمت به جرائد العالم الكبرى، فأرسلت مندوبيها ليوافوها بأخباره تلغرافيًّا وتليفونيًّا، ولم يحصل به والحمد لله ما يوجب أقل انتقاد. وعما قريب تظهر مجموعة أعماله وما تلي فيه من التقارير وتوزع على جميع المشتغلين بالسياسة في العالم؛ فتتم الفائدة ويكثر أنصارنا.

يجب عليَّ هنا أن أوجه عبارات الشكر وجميل الثناء إلى من حضر هذا المؤتمر من أعضاء مجالس النواب، وعلى الخصوص حضرات من ترأس جلساته من أكابر النواب؛ وهم المستر كير هاردي زعيم حزب العمال الإنجليزي، والمسيو روانيه الفرنسي، والمسيو هوبتمان الألماني، وبالأخص المستر بلنت صديقنا القديم؛ الذي وإن أقعده المرضُ عن الاشتراك معنا بجسمه، لم يمنعه من الاشتراك معنا بقلبه وقلمه، فلهم جميعًا من هذا المجتمع واجب الشكران».

ثم تكلم عن حادثة طنطا فقال:

«من الدلائل الجديدة على أن الحكومة لا تنوي الاعتدال في خطتها قِبَل الحركة الوطنية؛ بل إنها تريد استعمال الشدة طمعًا في إسكات صوت الحق ما يسمونه بحادثة طنطا[1]؛ تلك الحادثة البسيطة التي أراد مدير الغربية اتخاذها سببًا لإظهار جبروته وللانتقام ممن ينتقدون إجراءاته. نعم إن هذه الحادثة -وإن كانت بسيطة في ذاتها- فإنها تدل من جهة أخرى على أن مجهودات الأحرار قد أفادت، وأن التعاليم الوطنية قد وصلت إلى شبان المدارس جميعها، ولم تقتصر على طلاب المدارس العليا فقط، كما تدل على درجة احترام الحكومة وكبا عمالها للحرية الشخصية ولحرمة المنازل، ولولا قيام الأمة كرجلٍ واحد واتفاق جرائدها المعتبرة على استهجان عمل المدير، واعتباره مقياسًا لكفاءته، لأتي بما لم نسمع في عهد أظلم من ابتليت بهم مصر من الحكام».

تمثال مصطفى كامل

«سأذكر لكم الآن كلمة عن تمثال المرحوم مصطفى كامل باشا. أما التمثال فقد تم عمله من الجبس، وعرض في معرض الفنون الجميلة بباريس، وشاهده كل من زار المعرض من إخواننا أثناء الصيف الماضي، ولم يبق إلا عملية صبه من البرونز، وعمَّا قريب يصل إلى هنا، وعند ذلك نسعى في الحصول على رخصة من الحكومة لإقامته في أحد الميادين العمومية، وإن أبت علينا ذلك فكرنا حين ذاك في محل وضعه والمبلغ الذي جمع لهذه الغاية كاف وزيادة لإتمام هذا العمل».

أعمال الحكومة في سنة (١٩١٠م)

«ولنبحث الآن عما قامت به حكومتنا من الإصلاح في بحر السنة المنصرمة، ماذا عملت في المعارف؟ لا شيء مطلقًا، حتى قلم ترجمة الكتب لم يتم إنشاؤه، فقد عين له رئيس ولم يعين له موظفون، وقلم الترجمة بإدارة الزراعة والصناعة عين لرئاسته أجنبي عن اللغة العربية، وبالاختصار لم يأت هذا القلم بأي عمل للآن، هل أصبحت

---

(١) انظر: ص٢١٤.

اللغة العربية لغة التدريس في جميع سني الدراسة الثانوية؟ كلا. هل زيد عدد طلبة مدرسة الحقوق؟ كلا؛ فقد رفض كثير منهم بحجة عدم وجود المحلات الكافية لهم، ومع ذلك نرى ميزانية المعارف في ازدياد مستمر، فأين تذهب هذه الزيادة؟ تزاد بها رواتب الموظفين الكبار، وتشترى بها الأدوات من إنجلترا حتى أن اللوحات السوداء تؤتى بها من بلاد المحتلين. وبينا نرى الحكومة العثمانية تجعل التعليم الابتدائي إجباريًّا ومجانيًّا مع ضعف ميزانيتها، وصرفها المبالغ الطائلة على الجيش والبحرية، نجد حكومتنا تصرح بأنها لا تريد الإكثار من عدد المتعلمين الذين ينضمون إلى صفوف الأحرار؛ بينا نرى الحكومة العثمانية تسن القوانين لترويج الصناعة الوطنية على الأجنبية حتى لو زاد ثمنها خمسة عشر في المائة، نرى حكومتنا تنشئ في لوندره ديوانًا لمشتري جميع لوازمها من إنجلترا دون غيرها بالممارسة، ويكلفها ذلك الديوان عشرة آلاف جنيه سنويًّا، فضلًا عما تدفعه من العمولة والسمسرة للوسطاء، ومن يسمونهم بالخبراء الفنيين.

هل أتمت الحكومة تشكيل نظارة الزراعة التي بُحَّ صوت نواب الأمة في طلبها؟ كلا؛ بل عين مدير إنجليزي لمصلحة غير موجودة، وسترون أن جميع موظفيها سيكونون من الإنجليز. ماذا تم بنظارة الداخلية من الإصلاحات؟ لا شيء مطلقًا إلا إذا اعتبرنا من باب الإصلاح إطلاق العنان لبعض المديرين في حضن الأهالي، أو إكراههم على الاكتتاب بمبالغ طائلة لعمل الزينات، وحشد الأعيان على المحطات لمقابلة الذاهبين والوافدين، والتدخل في المدارس الأهلية لإزهاق روح الوطنية بها، بعد أن كان المديرون يعزلون إذا تدخلوا في مثل هذه الأمور.

أهذا ما يسمونه إطلاق الحرية لرجال الإدارة؟ هل يعتبر من الإصلاح في الداخلية استبدال خبز المساجين بذلك الخليط من الذرة والحلبة الذي عافته نفوسهم، وآثروا استقبال الرصاص بصدورهم على أكله؟ وهكذا الحال في جميع النظارات. لم نر أي إصلاح أدخل عليها؛ نعم نرى الوظائف تخلق، والمرتبات تزاد سنويًّا بمناسبة

وبغير مناسبة حتى أصبح عدد كبار الموظفين في الوزارات المصرية يربو على مثلهم في نظارات فرنسا أو ألمانيا مثلًا، ميزانيتنا في ازدياد مستمر، ولا جيش ولا بحرية، ولا تعليم مجاني؛ ومع ذلك لم يسدد شيء من دين الحكومة الباهظ، بل لا تكفي الميزانية الاعتيادية لإسراف الحكومة، ويصرف الباقي من الأموال الاحتياطية، حتى نضب معين الخزانة، وأصبحت الحكومة تسعى لإيجاد المال من أي طريق لسد نهم الإنجليز في السودان ومصر. إننا لم ننس مسألة مد أجل شركة قناة السويس، والمتاعب التي لاقتها الأمة لإحباط مساعي الشركة ومروجي مصالحها من مصريين وأجانب؛ ولكن لله الحمد، قد كللت مجهودات الأمة بالنجاح، وحفظ تراثها لبنيها، وأظهرت «الجمعية العمومية» استعداد المصري لإدارة شئون بلاده بنفسه، واستحقاقه للدستور. نعم قال ويقول أعداؤنا: إن رفض الجمعية لهذا المشروع رهن بعكس ذلك؛ ولكنهم يعلمون أنهم كاذبون فيما يقولون. على أن أحرار العالم أعجبوا بقرار الجمعية واستحسنوه. ومع ذلك ماذا يهمنا ما يقوله الماليون وسماسرتهم عنا إذا كانت ضمائرنا مرتاحة، وكنا معتقدين أننا قمنا بالواجب علينا نحو بلادنا؟

ماذا عملت الحكومة لتشجيع النقابات الزراعية؟ لا شيء. قدم حضرة عمر بك لطفي للحكومة منذ سنتين مشروعًا لتعديل بعض مواد القانون؛ تسهيلًا لتأسيس هذه النقابات، ولكنها لم تنظر إليه إلى الآن؛ لأنها لا تهتم إلا بالمشروعات التي من ورائها تقييد الحرية، أو مقاومة الحركة الوطنية.

أصبحت الحكومة الآن لا تهتم إلا بما يزيد سلطتها قوة، ويقلدها أسلحة جديدة تكم بها الأفواه، وتقطع بها الألسن، وتحطم بها الأقلام.

ماذا عملت الحكومة في مسألة الجمارك؟ هل عضت المعاهدة التجارية التي عقدتها مع ألمانيا على مجلس الشورى، أو على الرأي العام؟ إنها تبرم المعاهدات بكيفية سرية، ولا تراعي مصالح التجارة أو الصناعة الوطنية، ولا تهتم برأي الأمة مطلقًا.

هل سعت في تخفيف الضرائب عن أراضي الزراعة، وتحميل الثروة المنقولة جزءًا من الضرائب؟ كلا، كلا، ودائمًا كلا!

ماذا عملت الحكومة لإصلاح المالية؟ لا شيء؛ فالميزانية هي هي، وتقسيمها وتبويبها كما وضعه الاحتلال منذ ثمان وعشرين سنة، والمصروفات في ازدياد مستمر بلا ضرورة، والمرتبات في نمو متزايد ورؤساء المصالح تزاد رواتبهم مئات الجنيهات كل سنة، ويعين لهم مساعدون ووكلاء مساعدين، تعرض الميزانية على مجلس النظار، فيقرها في نصف ساعة، ثم ترسل إلى مجلس الشورى، ويصدر بها الأمر العالي قبل (٢٥ ديسمبر) من كل سنة، بدون نظر لملاحظات مجلس الشورى، فإن الميزانية تطبع وتوزع على المصالح قبل إعادتها من مجلس الشورى واطلاعه عليها كما حصل فتبعثر الملايين هنا وهناك، وتنشأ السكك الحديدية في القفار، ويؤجل مد السكة الحديدية التي كان تقرر إنشاؤها بين الصالحية والقنطرة، كما أجل غيرها من المشروعات الهامة، ولا تمد الخطوط الحديدية بين أسوان ووادي حلفا، كل ذلك بدعوى عدم وجود المال، ولو جمعنا زيادة الرواتب التي منحت في هذه السنة جزافًا لكبار الموظفين، وما يعطى لشركة البواخر الإنجليزية أجرة نقل البريد، وقدره أحد عشر ألف جنيه، بعد أن كان ثمانية في العام الماضي، لكفى مجموعها لإنشاء عدة مدارس يتعلم فيها آلاف من الشبان المصريين. وإني لو أردت الإطالة في هذا الباب لتكلمت سحابة يومي، ولم أوف الموضوع حقه.

وستدوم هذه الحالة ما دامت الأمة محرومة مراقبة الحكومة، وما دامت الحكومة تحت سيطرة الأجنبي، وما دام رجال الحكومة يعبدون السلطة ويجهرون بعبادتهم لها ولا يخشون للأمة انتقادًا ولا يحسبون لها حسابًا، وما دام الاحتلال يجد من بيننا من يقبلون الوظائف ليكونوا آلة في يد رجاله يصدعون بأمرهم، ويدوسون بأرجلهم حقوق الأمة، ولا يحترمون لها رأيًا.

أَمَّلنا كثيرًا في مجالس المديريات، وقد قامت بالواجب عليها ولله الحمد، وأسست المدارس، ومنها من قرر البعثات للخارج، ولولا تدخل بعض المديرين في أعمالها بصفة غشوم، لقامت بفوائد أكثر وأعم؛ مع فساد طريقة الانتخاب وحصره في أصحاب الأطيان ودافعي الضرائب، فما بالك لو أطلق من هذه القيود وجعلت الشهادات العلمية معادلة للمال على الأقل».

الدعوة إلى المقاومة السلبية

ثم دعا إلى المقاومة السلبية قائلًا:

«سيقول معارضونا: إن الاحتلال مانع للحكومة عن السير في طريق إصلاح البلاد بالكيفية المرغوبة، وإن النظار مضطرون لإطاعة أوامر المحتلين أو يستقيلوا. قولوا لي بحقكم: أي سلطة في العالم يمكنها أن تكره النظار على التوقيع على ما يعتقدونه مضرًّا ببلادهم وأبناء وطنهم، أو يكرههم على البقاء في مناصبهم إذا أرادوا اعتزالها؟ لم يخلق الله هذه السلطة للآن. فمن لنا بنظارة تستقبل بشهامة، وتعلن للعالم الأوربي أسباب استقالتها؟ نعم لو استقالت وزارة بهذه الصورة ولو لم يوجد بعد ذلك من المصريين من يقبل منصب الوزارة مهما زيد مرتبه؛ إلا إذا أعلن الدستور، لنلناه على الفور، أو لدخلت المسألة المصرية في أزمة جديدة توجب تدخل الدول ذوات المصالح في مصر، وحلها بكيفية تضمن استقلال البلاد؛ ولكن ما دام يوجد بيننا من يطيع أوامر الإنجليز، وقيل أن يكون آلة للمحتلين ومنفذًا لأوامرهم، وما دام يوجد مثل هؤلاء من الأمة كل احترام وإجلال، فلا نرى من المحتلين إلا كل احتقار لمطالبنا، فعلى الأمة أن تنظر في الأمر بما يستحقه من العناية، وأن تترك الاشتغال بصغائر الأعمال، وتنبذ الشقاق والتباغض، وتتحد كرجل واحد، وتأخذ بيد الوطنيين الذين وقفوا حياتهم على خدمتها، وتعامل كل خائن أو منافق بما يستحق من الاحتقار والامتهان، ففي هذه الطريقة السلامة، وفي غيرها الندامة والحسرات. وفقنا الله لما فيه خير الوطن وسعادته، وإنه لما نقول سميع مجيب».

انتخاب الفقيد رئيسًا مدى حياته

وقد قوبلت الخطبة في معظم مواضعها بالتصفيق الحاد والهتاف المتكرر من جميع الحاضرين، ثم جاء دور انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية؛ إذ كانت مدة انتخابهم -وهي ثلاث سنوات طبقًا للائحة الحزب- قد انتهت في ختام سنة (١٩١٠م)، فوقف علي فهمي كامل بك، وألقى كلمة حماسية، دعا فيها الجمعية العمومية إلى إعادة انتخاب الفقيد رئيسًا؛ وقوبلت كلمته بالتصفيق والتأييد، وانتخبت الجمعية بالإجماع فريدًا رئيسًا مدى حياته، وأعلن القرار بين تصفيق الحاضرين جميعًا وهتافهم للرئيس.

ولما كانت المادة الأولى من لائحة الحزب تقضي بانتخاب الرئيس لمدة ثلاث سنوات، فقد اقترح علي فهمي كامل بك تعديل هذه المادة، بالنسبة للمترجم، طبقًا لقرار الجمعية العمومية، فوافقت الجمعية على ذلك.

انتخاب اللجنة الإدارية

وجرت الانتخابات لأعضاء اللجنة الإدارية، فأعطيت أوراق الانتخاب للحاضرين ليكون الانتخاب بمحض الحرية والرضا، وألفت لجنة لفرز الأصوات من كل من: علي فهمي كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش، وعبد اللطيف بك الصوفاني، وإسماعيل بك لبيب، والدكتور نصر فريد، وأمين أفندي الرافعي، ومصطفى أفندي الشوربجي، ومحمد أفندي زكي علي، وأحمد أفندي الصدر، وأمين أفندي فتحي. وتولت هذه اللجنة بعد انتهاء الاجتماع فرز الأصوات وتعدادها، فأسفرت نتيجة الفرز عن انتخاب اللجنة الإدارية على النحو الآتي[1]:

علي فهمي كامل بك، أحمد بك لطفي، عبد اللطيف بك الصوفاني، يوسف بك حافظ، عبد الحميد بك عمار، علي بك المنزلاوي، إسماعيل بك لبيب، عبد الرحمن

(١) كما جاء بـ«العلم» عدد (٢١ يناير سنة ١٩١١م).

أفندي الرافعي، محمود بك الشيشيني، محمد علي علوبة بك، عبد الله بك طلعت، محمد بك أحمد الشريف، محمد أفندي توفيق العطار، محمد بك فهمي حسين، علي بك حافظ، حسن بك خيري، الدكتور إسماعيل صدقي بك، محمد عبد اللطيف بك، إبراهيم باشا حليم، الدكتور محمود ناشد بك، محمد بك إبراهيم خليفة، إسماعيل بك حافظ، إسماعيل بك الملواني، فؤاد بك سليم الحجازي، حسين بك فهمي بهجت، محمد بك حافظ رمضان، مصطفى أفندي الشوربجي، لملوم بك السعدي، محمد أفندي زكي علي، حافظ بك المنشاوي.

الاحتجاج على الاحتلال

وقررت الجمعية العمومية تجديد الاحتجاج على الاحتلال وعلى اتفاقية السودان، ومطالبة الخديوي بالدستور، وأرسلت البرقيات بذلك.

مأدبة الكونتننتال

وأقام الحزب مأدبة بفندق الكونتننتال (مساء يوم ٢٠ يناير سنة ١٩١١م) لمناسبة انعقاد الجمعية العمومية، حضرها نحو مائة وعشرين من أعضاء الحزب، يتقدمهم أعضاء اللجنة الإدارية، ورؤساء اللجان الفرعية، وخطب فيهم الرئيس، وعلي فهمي كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش، وقد استطرد الشيخ جاويش في خطبته إلى الأيام التي قضاها في السجن، وما عسى أن يلحق الرئيس أو ينتظره؛ إذ كان محددًا لمحاكمته يوم ٢٣ يناير؛ أي بعد يومين من الاجتماع، فابتسم الزعيم لهذه الإشارة، فقال الشيخ جاويش: إنه يسر لرؤية الرجال يبسمون لما ينزل بهم من الشدائد، فيستوي لديهم الرخاء والشقاء، ولا تؤثر فيهم المحن والمصاعب.



مأدبة المؤتمر الوطني ـ بفندق الكونتيننتال ـ ٢٠ يناير سنة ١٩١١ (انظر ص ٢٥٤)

وترى الرئيس محمد فريد في الصدر ، يحيط به : احمد بك لطفي . علي فهمي كامل بك . يوسف بك حافظ . محمود بك الشيشيني . الشيخ عبد العزيز جاويش . اسماعيل بك حافظ ، ومن الواقفين خلفه : الأستاذ عبد الرحمن الرافعي . محمد بك عبداللطيف . اسماعيل بك لبيب . محمد بك احمد الشريف . عبد الله بك طلعت . الاستاذ عبد المقصود متولي ، ومن الجالسين على المائدة اليسرى في الصورة : الدكتور نصر فريد بك . الاستاذ احمد حلمي . الاستاذ احمد فؤاد . الأستاذ محمد صادق عنبر . امين بك الرافعي . الاستاذ احمد وفيق . الشيخ مصطفى نوح . احمد افندي راشد . الاستاذ مظهر ابو العز . عبد الرحمن بك مجاهد . طاهر اللوزي بك . محمد امين يوسف بك . ابراهيم بك عثمان ارناؤوط . عبد الحليم العلايلي بك . ومن الجالسين على المائدة اليمنى الأستاذ محمد علي المهندس الخ الخ .

محاكمة الزعيم

(٢٣ يناير سنة ١٩١١م)

أسلفنا القول أن الوزارة انتهزت فرصة ظهور كتاب (وطنيتي) للشيخ علي الغاياتي في (يوليو سنة ١٩١٠م)، فأوعزت إلى النيابة بإقامة الدعوى العمومية على المؤلف، وعلى الفقيد، والشيخ عبد العزيز جاويش؛ لكتابتهما مقدمتين لهذا الكتاب. ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب، وقبل أن يتم الأستاذ الغاياتي وضعه، وسلمها إليه في (فبراير سنة ١٩١٠م)، أي قبل إعداد كتابه للطبع، ثم سافر إلى أوربا في (٥ مايو)، وظهر الكتاب في يولية، فلم يكن من سبيل إلى أن يراقب ما يحتويه الكتاب. أمَّا المقدمة في ذاتها فليس فيها ما يؤاخذ عليه، وهذا نصها:

تأثير الشعر في تربية الأمم

«الشعر من أفعل المؤثرات في إيقاظ الأمم من سُباتها، وبث روح الحياة فيها، كما أنه من المشجعات على القتال، وبث حب الإقدام والمخاطرة بالنفس في الحروب، ولذلك نجد الأشعار الحماسية من قديم الزمان شائعة لدى العرب وغيرهم من الأمم المجيدة كالرومان واليونان وغيرهم.

وليس من ينكر أن الأنشودة الفرنسية التي أنشأها الضابط الفرنسي (روجيه دي ليل) وسميت «المرسلييز» كانت من أقوى أسباب انتصار فرنسا على ملوك أوربا الذين تألبوا لإخماد روح الحرية في مبدأ ظهورها.

لذلك كتب الكاتبون منا كثيرًا في ضرورة وضع القصائد والأغاني الوطنية؛ ليحفظها الصغار، ويترنموا بها في أوقات فراغهم، ولينشدوها في ساعات لعبهم، بدل هذه الأغاني والأناشيد التي يرددها أطفال الأزقة، خصوصًا في ليالي شهر رمضان

المبارك. كما كتبوا في لزوم تغيير الأغاني التي تنشد في الأفراح، وكلها دائرة حول نقطة واحدة، هي الغرام، ووصف المحبوب بأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان.

لقد كان من نتيجة استبداد حكومة الفرد، سواء في الغرب أو في الشرق، إماتة الشعر الحماسي، وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد، والإطراء الفارغ للملوك والأمراء والوزراء، وابتعادهم عن كل ما يربي النفوس، ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال، كما كان من نتائج هذا الاستبداد خلو خطب المساجد من كل فائدة تعود على المستمع، حتى أصبحت كلها تدور حول موضوع التزهيد في الدنيا، والحض على الكسل، وانتظار الرزق بلا سعي ولا عمل.

تنبهت لذلك الأمم المغلوبة على أمرها، فجعلت من أول مبادئها وضع القصائد الوطنية، والأناشيد الحماسية باللغة الفصحى للطبقة المتعلمة، وباللغة العامية لطبقات الزراع والصناع وسواهم من العمال غير المتعلمين، فكان ذلك من أكبر العوامل على بث روح الوطنية بين جميع الطبقات. ويسرني أن هذه النهضة المباركة سرت في بلادنا؛ فترك أغلب الشعراء نظم قصائد المديح للأمراء والحكام، وصرفوا همَّهم، واستعملوا مواهبهم في وضع الأشعار الوطنية، وإرسالها في وصف الشئون السياسية التي تشغل الرأي العام، وقد لاحت (وطنيتي) في طليعة هذه النهضة الميمونة الرشيدة.

ومما يزيد سروري، أن شعراء الأرياف وضعوا عدة أناشيد وأغان في مسألة دنشواي، وما نشأ عنها، وفي المرحوم مصطفى كامل باشا ومجهوداته الوطنية، وفي موضوع قناة السويس، ورفض الجمعية العمومية لمشروعها، وأخذوا ينشدونها في سمرهم وأفراحهم على آلاتهم الموسيقية البسيطة، وهي حركة مباركة إن شاء الله، تدل على أن مجهودات الوطنيين قد أثمرت، ووصل تأثيرها إلى أعماق القلوب في جميع طبقات الأمة، وتبشر باقتراب زمن الخلاص من الاحتلال، ومن سلطة الفرد بإذن الله.

فعلى حضرات الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح في أيام معلومة ومواسم معدودة، وأن يستعملوا هذه المواهب الربانية العالية في خدمة الأمة وتربيتها؛ بدل أن يصرفوها في خدمة الأغنياء، وتمليق الأمراء، والتقرب من الوزارة؛ فالحكام زائلون، والأمة باقية. والسلام على مَن سمع ووعى، ووفق لخدمة بلاده وسعى؛ فإنَّ سعيه سوف يُرَى، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى».

محمد فريد

هذه هي المقدمة التي حوكم الزعيم من أجلها، فمهما قَلَّبت الطرف في عباراتها، لا تجد فيها أية مسئولية قانونية؛ ومع ذلك عدَّته النيابة شريكًا للمؤلف في التهمة، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش والشيخ الغاياتي في (شهر أغسطس سنة ١٩١٠م)، حيث كان الزعيم في أوربا كما تقدم بيانه؛ وكان الحكم على الشيخ جاويش نذيرًا بالمصير الذي ينتظر الزعيم بعد عودته، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير، فلا يعود من أوربا، وأشاع خصومه أنه اعتزم ألا يعود خوفًا من الحكم عليه، فنفى هذه الإشاعة وهو في أوربا، ونفاها عنه في مصر أصدقاؤه والأقربون. وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة في بيت الزعيم أنه تلقى من كبرى كريماته خطابًا بتاريخ (١٤ أغسطس) ترغب إليه في الحضور؛ قالت:

«ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم، وما تحملتم الهوان في سبيل وطنكم». وختمت خطابها بقولها: «وأختم جوابي بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية التي تضحون كل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا، وتتحملوا آلام السجن».

فهذه البطولة التي تتجلى في ذلك الخطاب الكريم هي ثمرة الوطنية الحقة التي غرسها الزعيم في أقرب الناس إليه، وأعزهم لديه.

لم يكد الزعيم يعود إلى مصر في (أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠م) بعد جهاده المجيد في أوربا، حتى أخذت النيابة العمومية تحقق معه، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا)، فاستجوبه يوم (٤ يناير سنة ١٩١١م).

ومن المؤلم حقًّا أنه بينما كان الفقيد يجاهد في أوربا ويتحمل المتاعب والمشاق في سبيل الدفاع عن قضية الوطن، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التي انتهت بدخوله السجن، فلعل هذه هي المكافأة التي أعدتها له الوزارة مقابل جهاده الشاق الطويل. وهكذا أقامت النيابة الدعوى عليه بتهمة أنه حسَّن كتاب (وطنيتي) وامتدحه، بأن كتب مقدمة له تحت عنوان (تأثير الشعر في تربية الأمم)، وأن هذا الكتاب يحتوي على أمور معاقب عليها قانونًا.

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم (٢٣ يناير سنة ١٩١١م)، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دلبروجلي، وعضوية كل من أحمد ذي الفقار بك وأمين بك علي، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك، وحضر الزعيم غير مصطحب أحدًا من المحامين؛ اكتفاءً بأقواله في التحقيق، وأن التهمة في ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون، فلا تحتاج إلى دفاعٍ.

وقد سأله رئيس الجلسة عنها، فأجاب قائلًا:

«في الوقت المنسوب إليَّ فيه تقريظ الكتاب كنت غائبًا عن مصر؛ لأنه ظهر في آخر يونية، وأنا سافرت إلى أوربا في ٥ مايو. أمَّا المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب، ولا علم لي بالمسائل التي فيه؛ لأن كثيرًا منها حدث ونظم شعره في غيابي، ولما كتبتُ المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون».

فقال رئيس الجلسة: إنه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده، فكتابتك تدل على الاستحسان لما في الكتاب.

فأجاب الزعيم: «أنا لم أحسن الكتاب؛ لأني كتبت المقالة بدون أن أتعرض لما في الكتاب، وهي مما يصح أن ينشر في جريدة أو مجلة أو كتاب، وأنا قصدت بكتابتي الشعر من حيث هو».

الحكم

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم بك وترافع مرافعة استغرقت خمسًا وثلاثين دقيقة، أسرف فيها في الاتهام، وأظهر ما لا يليق من الشماتة بالرئيس، ثم خلت المحكمة للمداولة، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ.

قوبل الحكم بالسخط والمقت، وعمَّ الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء، وبدا أثر ذلك كله في الصحافة الوطنية والأجنبية معًا؛ ذلك أن أحدًا لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس؛ بَلْه الحكم عليه بهذا الحكم الصارم. وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه، وإنما هو التنكيل به وبالحركة الوطنية، وإلقاء الرعب والفزع في صفوف أنصارها؛ لينصرف الناس عنها، تفاديًا من مثل هذا الاضطهاد الذي لقيه الرئيس. وقد تجلى هذا الغرض في ملابسات القضية وفيما أشارت إليه بعض الصحف الموالية للاحتلال، فقد ذكرت أن رئاسة فريد هي التي جعلته يقوم بدور هام في الواقعة التي اعتبرها القضاء معاقبًا عليها، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التي كتبها، وإنما ترجع مسئوليته إلى أبعد من ذلك، فهي راجعة إلى الخطة التي رسمها لحزبه، وإلى المبادئ التي نشرها بواسطة لسان حزبه، وإلى الخطب التي ألقاها، والتأثير الذي أوجدته في نفوس أنصاره.

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التي كتبها؛ بل من أجل موقفه العدائي من الاحتلال والحكومة، وأن الغرض من محاكمته إنما هو إرهابه ومعاقبته على إخلاصه في جهاده.

ولقد اشترك في هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم «سياسة الوفاق» وهم: الاحتلال، والخديوي، والوزارة. ومما يؤسف له أن يشترك الخديوي والوزارة في هذا الظلم، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أمَّا أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية، ومحكمة الجنايات المصرية، فهذا الذي يلقي على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا في هذه المأساة تبعة هائلة؛ إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد في سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات في هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ؟! وهو لم يكن في جهاده يحارب الخديوي ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال؟! ولم يكن ثمة شك في اشتراك الخديوي والوزارة في هذه المأساة؛ لأن إقامة الدعوى العمومية على زعيم الحركة الوطنية، لا يمكن أن تنفرد بها النيابة العمومية وأن يكون الموعز بها هو الاحتلال وحده، بل إن مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة الحكومة، وبتوجيه منها، ولقد كان يجمل بالخديوي أن يذكر للحركة الوطنية فضلها عليه في إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه، كما كان يجمل بسعد -وقد كان يتولى وزارة الحقانية- أن لا يأمر بهذه المحاكمة، ولا يقر إقامة مثل هذه الدعوى، وهو المدين بمركزه في الوزارة للحركة الوطنية؛ إذ لولا جهاد مصطفى وفريد في حادثة دنشواي لما تطورت سياسة الاحتلال، ذلك التطور الذي كان من أولى نتائجه تعيين سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيرًا للمعارف، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة، وكانت تعلم أن من أسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة في أيدي المعتمد البريطاني والمستشارين الإنجليز، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين، وتترك لهم جانبًا من السلطة، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وتجتذب في الوقت نفسه إلى صفها بعض رجالات مصر، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد بك زغلول وزيرًا

للمعارف، وهذه واقعة مسلَّم بها من الجميع، وقد صدر الأمر العالي بتعيينه في (أكتوبر سنة ١٩٠٦م)، فملابسات تعيينه تدل على أنه نتيجة من نتائج حادثة دنشواي؛ لأن سعدًا كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف منذ سنة (١٨٩٢م)، واللورد كرومر كان معتمدًا لإنجلترا في مصر منذ سنة (١٨٨٣م)؛ ومع ذلك لم يفكر في إسناد الوزارة إلى سعد بك زغلول، المستشار الذي كان منقطعًا إلى قضائه في محكمة الاستئناف، فالتفكير في تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواي بنحو أربعة أشهر دليل على أنه أثر من آثارها، وهو جزء من التغيير الذي انتوت الحكومة البريطانية إدخاله في سياستها بمصر عقب الحادثة، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل في هذا التعيين.

وصفوة القول أن محاكمة الفقيد في هذه التهمة كانت مأساة قضائية، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية، تلقي ظلًّا كثيفًا على تاريخ الحركة الوطنية.

الزعيم في سجنه

أمَّا فريد، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت، وجأش رابط، وقد استمع إلى الحكم في الجلسة، فلم يفارقه هدوءه الذي كان يلازمه من قبل، ولم يبد منه أي جزع أو وهن، وأسلم نفسه إلى النيابة في طمأنينة وسكينة، وطلب وهو ذاهب إلى السجن[1] بعض كتب ليطالعها، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها إلى آخرها، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون، فلم يكتموا حزنهم وألمهم، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس في طريقه إلى السجن، فلامهم رحمه الله على جزعهم، وطلب إليهم الثبات والشجاعة، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر.

(١) سجن الاستئناف بباب الخلق حيث قضى مدة حبسه.

واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم الحكم وقررت:

١- أن تطلب إلى الأمة مقابلة هذا الحكم بالثبات، وأن تنصح لها بالإخلاد إلى الهدوء والسكينة.

٢- طلب إعادة الدستور من الخديوي.

وانهالت رسائل العطف والولاء على الرئيس من كل صوب، وفاضت بها أنهار الصحف.

قصيدة أحمد نسيم

ونظم الشاعر أحمد نسيم قصيدة بليغة بعنوان (إلى الرئيس في سجنه)، عبَّر فيها عن الشعور العام بإزائه أصدق تعبير، قال:

يا ليت سجنك لم يكن بمقدر ... فاصبر على المقدور ستة أشهر
قد جلَّ رزء الشعر حتى خلتُه ... بعض الرثاء وأنت لما تقبر
لولا احترام الحاكمين وحكمهم ... لجعلته مثل الشواظ الأحمر
أقصرتَ في ما قلت حتى لم تسل ... أمقصرًا أم كنت غير مقصر
وتركت أقيال الدفاع فلم تعن ... بالمدره المشهور أو بالأشهر
يكفيك عطف العالمين ووجدهم ... من أكبر يطأ الثرى أو أصغر
حتى لقد ماد البقيع ويثرب ... وتزلزلت أرض الصفا والمشعر
والتاع قلب محمد لمحمد ... رب المحامد والعلا والمفخر
إني نظرتك في اتهامك واقفًا ... فظننت أنك واقف في المنبر
لتقول شعبي أو بلادي إني ... لهواكما بين اللظى المتسعر
ولقد رأيتك جالسًا مستبسلًا ... خلف الشباك جلوس من لم يذعر
فرأيت في هذا الشباك مَعانيًا ... فهي العرين وأنت أجرأ قسْور
ولقد لمحتك ماشيًا في ثلة ... تعتز بينهم بقدر أوفر

فسألت هل هذا المسور «خالد» ... أم «جوهر» يختال بين العسكر
أفريد يا ابن الأكرمين تحية ... من شاعر بسوى الأسى لم يشعر
في مصر قوم ناوأوك بشرهم ... فاردد مكايدهم إليهم وانحر
ذكروك في حب البلاد وأهلها ... ما قيمة الإنسان إن لم يُذكر
لو كنت ممن تاجروا بضميرهم ... للعبت لعبًا بالنضار الأصفر
أو كنت ممن يطلبون مراتبًا ... لشأوت في العلياء نجم المشترى
وسبقت أجرام السماء وفتها ... من مظلم في ذاته أو نيِّر
أمحمد كن في النوائب ضيغمًا ... مستجمعًا للطارئ المتنمر
إن بتَّ أنت من الفوادح جازعًا ... ما فضل مفتول الذراع غضنفر
أشرقْ لعلك بين سجنك مشرقًا ... تهدي سبيل الطارق المتنور
فالشعب بعدك بات ينتجع العلا ... وغدًا مناه ورود هذا الكوثر
أنعم بسؤددك العظيم ومرحبًا ... بك من كريم الأصل زاكي
أعزز علينا يا ابن «أحمد» حالة ... جاءت بعيش بالهموم مكدر
فكأنه بدر يحجب نوره ... ظلماتُ غيم في السماء كنهور
أو درة مكنونة في زاخر ... أو دمعة مخبوءة في محجر
أو زهرة فيحاء خيف ذبولها ... وضياع نفحتها إذا لم تستر
أو ناظر غمضت عليه جفونه ... حذرًا عليه من القذى والعثير
أو أنت سر الكائنات محجب ... أو بعض مكنون القضاء المضمر



صورة للزعيم محمد فريد في حوش الاستئناف بباب الخلق، حيث قضى مدة حبسه
(من ٢٣ يناير ١٩١١ إلى ١٧ يوليه سنة ١٩١١)

إلى أن قال:

أمحمد ما أنت أول مبتلى بالفادحات من الزمان الأكدر
إني عهدتك خير من يسدي الورى رأيًا وخير مفكر ومدبر
فاشهر لدى الأهوال عزمًا صادقًا فلرب عزم كالحسام الأبتر
ما الناس إلا اثنان ذاك ميسر للصالحات وذاك غير ميسر
جلَّ الإله فقد أرانا علمه من كل شيء في الوجود مسخر
بانت مراحمه بأكمل رونق وبدت مآثره بأجمل مظهر
لولا الفؤاد وما أصاب دفينه ما كنتُ عن ذكراك بالمتأخر
لولا مراس الداء صغت قصيدة أربت على شعر الأديب المكثر
عفوًا رئيس المخلصين فإنني ما رمت إلا جل عفوك فاغفر
قد جئتُ أزجي في القريض خريدة قد بات يحسدني عليها البحتري
عطرية فيحاء طورًا عن شذا ورد وطورًا عن أريج العنبر
فيها معان صاغها لك مبدع جم البيان خياله لم يحصر
فاخلع عليها من خلالك نفحة حتى تضوع بنفح مسك أذفر
لي فيك ملء الخافقين لآلئ زهر تبيع بها الرواة وتشتري
فعليك مني ما حييت تحية وسلام كسرى في الملوك وقيصر

وقد شعر الوزراء وأنصارهم أنهم ارتكبوا أمرًا إدًّا بالحكم على الرئيس، واستهدفوا لسخط الرأي العام، فأعلنوا أنهم يريدون إصدار عفو عنه، وأوفدوا إليه في سجنه من ينبئه بذلك، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجون، وخلا به في غرفته، وسأله عما يحتاج إليه من أسباب الراحة، وأجابه إلى كل ما طلب في هذا الصدد، ثم أمر عبد الرحمن أفندي سري مأمور السجن بالابتعاد عنهما، ففعل، وبدأ كولس باشا يتحدث إليه بالفرنسية قائلًا: «إني أسعى للعفو عنك إذا وعدت بتغيير خطتك». فأجابه الفقيد: «إن ما تطلبه مستحيل». فعدل كولس باشا وقال: «إني لا

أطلب منك تغيير مبادئك؛ بل تخفيف لهجتك». فرفض، فقال له كولس باشا: «أنت تريد إذن قضاء الستة الشهور في السجن». فقال الزعيم: «نعم وأزيد عليها يومًا إن أردتم». فأدرك كولس باشا أن لا سبيل إلى مساومته وانصرف.

وأكثرت بعض الصحف -وبخاصة (الجريدة)، وكان مديرها الأستاذ أحمد لطفي السيد بك (باشا)- من التحدث عن العفو والدعوة إليه، فقال الفقيد إلى محدثيه: «أرجو أن تبلغوا لطفي بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع، فإن هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه».

وبعد بضعة أسابيع زاره في السجن الدكتور عثمان بك غالب، موفدًا من قِبَل الخديوي؛ ليعرض عليه من جديد مسألة العفو، وقال له: إنَّ الخديوي مستعد للعفو عنه! ورغب إليه أن يقدم طلبًا بذلك، فلامه الزعيم على مسعاه في هذا الصدد، وقال له: «أنا لا أطلب العفو، ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني، وإذا صدر العفو فلا أقبله».

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة في سجن الاستئناف بباب الخلق، قضاها صابرًا ثابتًا، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب، وقراءة القرآن الكريم، ودراسة اللغة الألمانية.

الذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون في يوم (الجمعة ١٠ فبراير سنة ١٩١١م) بالذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل، وكان فريد في سجنه، فأقام الحزب الوطني هذا الاحتفال لكي يبرهن على أن سجن الرئيس لم يفت في عضده، ولم يصرفه عن متابعة الجهاد وإحياء ذكرى الزعيم الأول، وسار موكب الذكرى من شارع الدواوين (نوبار باشا الأن) إلى مدفن مصطفى كامل بالإمام، على النحو الذي سلف يومي الذكرى الأولى والثانية، ولما وصلت الجموع إلى ساحة المدفن، وقف علي فهمي كامل بك، وألقى

كلمة حماسية بدأها بقوله: «أيها الإخوان، قدمت الأمة اليوم برهانًا عظيمًا ودليلًا حسيًّا، على أن ذكرى عظماء الرجال، وكل رجل يقوم لها بعمل جليل، يجب إكبارها، ونقش حروفها على صفحات القلوب». إلى أن قال: «ويجب أن نكون رجلًا واحدًا في تأييد المبادئ التي نعمل بها ونقدسها، يجب أن نقول لمصطفى ونحن بجانب قبره: إنهم أهانوا رجالك واضطهدوهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا المساس بالمبادئ التي وضعتها. إنهم حبسوا خليفتك، ولكن جنودك لم تخف. إنهم حبسوا رئيسكم فريدًا؛ ولكن حبس الرئيس لا يخيفنا، ليحبسوا من شاءوا، فالشدائد لا تزلزل أقدامنا».

فقوبلت كلمته بالتصفيق والحماسة، وتعاقب الخطباء على المنبر، متحدثين عن ذكرى الزعيم الأول، وسجن الزعيم الثاني.

وسار في هذا اليوم موكب للذكرى في الإسكندرية، وكذلك أقيمت لها حفلات في كثير من البنادر والأقاليم.

قصيدة خليل مطران

ونظم الشاعر الكبير خليل مطران قصيدة عصماء عن هذه الذكرى، قال:

ضريحٌ على نجْد الصلاح مُقام ... فيا زائريه إنه لمقام[1]
هنا عظة الدنيا، هنا مبلغ العُلا ... هنا المجد خلد، والصفاء دوام
هنا باتت النفس الأبية حُرة ... فتم لها فوق المرام مرام
نجت فتسامت ما تسامت مجدة ... صعودًا إلى حيث المقر سلام
ففي الأوج منها جوهر متألق ... وفي الأرض أعراض الحياة رغام
تطلع علينا أيها الروح من علٍ ... فإنك داعينا ونحن قيام
لنا بك أن تُذكر عهود وثيقة ... وهيهات أن ينسى العهودَ هُمامُ
تداعت علينا بعد بينك محنة ... كما يتداعى بالرعود غمام

(١) النجد: المكان المرتفع من الأرض، والمقام: المنزلة الحسنة.

فـلما راعنـا منهـا الوعيـد ونالنـا ... أذى فعرفنـا كيـف كنـت تـضام
خبرنا من التسهيد ما كنت قبلنا ... تبيـت تقاسـيه ونحـن نيـام
وذقنا من التنكيد ما كنت شاربًا ... غـداة تـدار الكـأس وهـي مـدام
فـشَدَّت عرانـا الكارثـاتُ ملمـة ... وعلمنـا هـون الـسقام سـقام
لنـا أمـل نـصب العيـون ينيرنـا ... فلـسنا نبـالي أن يجـيش ظـلام
ومـا نتـشكى فالـشكاة مهانـة ... سكتنا ونـدري المجد كيف يرام
عليـك سـلامُ الله إن فريقنـا ... كفيـل بـسير الـدهر وهـو عُـرام
ومـصر كـما تهـوى علينـا كريمـة ... وأنـت كـريم والحـماة كـرام

رد الحزب الوطني على تقرير المعتمد البريطاني

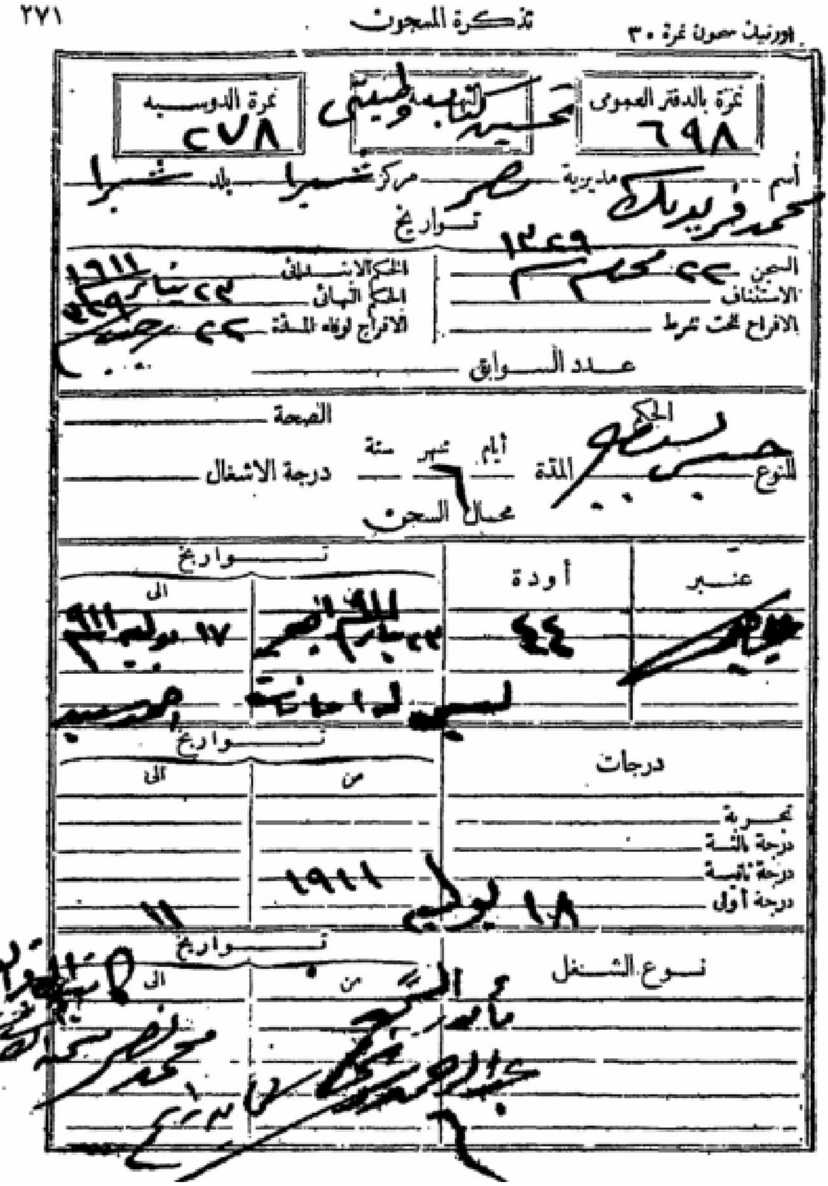
وقـد وضـع الحـزب الـوطني ردًّا عـلى تقريـر الـسير إلـدون جورسـت المعتمـد البريطاني عن سنة (١٩١٠م)، وأخرجه في (يولية سنة ١٩١١م) في كتاب قيم، فنَّد فيـه دعـاوى الاحـتلال، ووصـف فيـه حالـة الـبلاد الحقيقيـة في عهـده وجعلـه أربعـة أقسام، وهي:

١- سياسة إنجلترا في مصر من الوجهة العامة.

٢- الحكم الذاتي في مصر.

٣- تفنيد دعوى الاحتلال أنه جاء مصر، فأغناها من فقر، وأسعدها من شقاء.

٤- التعليم في عهد الاحتلال.



خروج الزعيم من السجن

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها، وخرج من السجن يوم الثلاثاء ١٨ يولية سنة ١٩١١م (٢٢ رجب سنة ١٣٢٩هـ)، وقد أخفت الحكومة عن الناس موعد الإفراج عنه، حتى تضلل الجماهير التي كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف

ساعة خروجه، وكان المنتظر أن يفرج عنه (مساء يوم ١٧ يولية) حيث ينتهي مدة سجنه، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء، ولكن لم يؤذن له بالخروج إلا في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي.

حدثني الأستاذ محمود العمري -أحد تلاميذ فريد الأوفياء- أنه وجمهورًا كبيرًا من الشباب، اجتمعوا في قهوة بباب الخلق (مساء يوم ١٧ يولية) ينتظرون خروج الزعيم، وظلوا يرقبون خروجه حتى أقفلت قهاوي الميدان حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، فظلوا واقفين الميدان حتى الخامسة صباحًا، إذ خرجت من السجن عربتان من بابين مختلفين في وقت واحد؛ لتضليل الجماهير، حتى لا يعلموا في أيتها كان فريد، ولكنهم لم يلبثوا أن عرفوا العربة التي كان يركبها، فلحقوا بها برغم محاولة البوليس إبعادهم عنها، وحفوا بالزعيم في مظاهرة كبيرة وصحبوه حتى منزله بشبرا، ثم انضمت إليهم جماهير أخرى كانت تنتظره عند كوبري شبرا، ورافقه الجميع إلى منزله.

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده، خرج أقوى ما يكون ثباتًا على الجهاد، وعزمًا على الكفاح لأجل مصر، وكتب يوم خروجه مقالًا رائعًا عنوانه (من سجن إلى سجن)، عبر فيه عن شعوره وهو في السجن، وعند خروجه منه قال:

«مضى عليَّ ستة أشهر في غيابات السجن، ولم أشعر أبدًا بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجي، لعلمي أني خارج إلى سجن آخر، هو سجن الأمة المصرية، الذي تحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال.

نعم، إن كل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية، لهي أمة سجينة ما دامت أمورها بيد غيرها، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة، ولا مع حاجات البلاد، ويقول عنها عميد المحتلين أن لا وظيفة لها إلا تنفيذ نصائح (أي أوامر) «حكومة جلالة الملك»، حقيقة لم أشعر أي انشراح عند حلول أجل مفارقتي لهذه الغرفة الضيقة التي قضيت

بها ستة أشهر قمرية -أي مائة وستًّا وسبعين ليلة كاملة- لعملي أني خارج إلى سجن أضيق، ومعاملة أشد؛ إذ أصبح مهددًا بقانون المطبوعات، ومحكمة الجنايات، محرومًا من الضمانات التي منحها القانون العام للقتلة، وقطاع الطريق، فلا أثق أني أعود لعائلتي إن صدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد؛ بل ربما أوخذ من محل عملي إلى النيابة، فالسجن الاحتياطي، فمحكمة الجنايات، إلى السجن النهائي، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفي إنجلترا بوعودها المتكررة فتجلو عن بلادنا.

قضيت هذه المدة في السجن دون أن أشعر بأقل ضيق، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لأن يجد إلى نفسي سبيلًا، تذكرت ما قاساه خدام الوطن في كل البلاد، مثل الإيطاليين والفرنسيين، وأحرار الأتراك في عهد عبد الحميد، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا في سيبيريا، وفي السجون، من أنواع العذاب، كالضرب بالسياط، والموت جوعًا، وهلم جرًّا، فأقول في نفسي: إن هذا الحبس لا شيء في جانب حبي لمصر، أمي العزيزة، فيذهب عني الضجر، وتزداد عزيمتي اشتدادًا.

حكم عليَّ بالحبس، فلقيت من قومي عطفًا عظيمًا، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها، وتباين لغاتها، ميلًا شديدًا، ومن جرائد أحرار العالم الأوربي، والعالم الإسلامي أجمع، تقديرًا لحكم محكمة الاستئناف، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله، فوجب عليَّ شكرهم أجمعين شكرًا جميلًا.

ظن أعداء حزبنا الوطني، وخشي محبونا أن يكون لحبسي هذا أقل تأثير من سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه الحقة بين طبقات الشعب، ووصولها إلى أعماق قلوبه، ولكن لله الحمد، فقد برهن حزبنا أثناء اعتقالي بين جدران هذا السجن على أنه حزب الوطن، حزب الشعب، لا يؤثر فيه حبس رئيس، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه الله، فإن حبس أو مات رئيس، قام بدله رؤساء متضافرون على

مؤازرته، متضامنون على نصرته، عاقدون الخناصر على الوصول به إلى غايتنا وغاية كل وطني (ولو كان منافقًا)، وهي الجلاء والدستور».

وختم مقاله بقوله:

«إنَّ الحزب لم يقم على شخص معين؛ بل هو قائم على أعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين الذين لا يقفهم وعيد، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية، ولا الرتب والأوسمة، وأن كل ما يبذل في سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة أو السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور، يذهب هباءً منثورًا، ولا يترك أدنى أثر في وطنيتهم الصادقة، وإخلاصهم وتفانيهم في خدمة الأمة، دون أن يبالوا بمن يسقط منهم في ساحة الكفاح، أو ينظروا لعدد من يضحي منهم في سبيل الشرف، وخدمة المبادئ الحقة، وهم في ذلك كالجند في ميدان القتال، إذا سقط منهم واحد ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثلمة التي تحدث في هذا الفراغ، وبذلك يصلون إلى فتح قلعة الحرية، وتقويض (باستيل) حكومة الفرد، ومعقل الاحتلال الأجنبي. ألا فليعلم الأعداء والمحبون أن حزبنا سيظل حزب التقدم، وأن شعارنا كان -ولم يزل، وسيكون دائمًا- إلى الأمام إلى الأمام».

مأدبة الكونتننتال

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطني مأدبة في فندق الكونتننتال ابتهاجًا بخروجه، خطب فيها علي فهمي كامل بك، محييًا الرئيس، وارتجل الفقيد في ختامها كلمة قال فيها:

«إخواني الأعزاء:

اجتمعنا هنا قبل أن أحبس بيومين، كما قال حضرة أخي الفاضل، والآن نجتمع بعد أن قضيت في ذلك السجن ستة أشهر سويًّا، لقد أطنبوا وأسهبوا في تقدير أعمالي؛ ولكني لا أرى لي فضلًا ما بقي الاحتلال في بلادنا. وسواء عليَّ ما بقي فيها

أن أكون طليقًا أو معتقلًا، فإني في كلتا الحالتين لا أعد نفسي إلا سجينًا، ولا ينبغي أن نعتبر أنفسنا إلا مسجونين.

إنني ما خرجت من سجنٍ إلا إلى سجن في صورة أخرى، ولقد كان كل اعتمادي بعد معونة الخالق على رجال اللجنة الإدارية؛ تلك اللجنة التي لا رئيس فيها ولا مرءوس، بل الكل رئيس ومرءوس، نعمل جميعًا لغرض واحد، وقلب واحد، وجل أملنا استقلال مصر وإجلاء الاحتلال عنها. إننا أيها الأعزاء لا ينقصنا الدستور وحده، فإن غاية كل مصري تحرير مصر من كل احتلال، عسكريًّا كان أو إداريًّا أو اقتصاديًّا، ومن أجل ذلك نعمل موفقين، وإنني أرجو منكم أيها الإخوان ألا تغلوا في تقدير عملي، ولا تنظروا إليه بمنظار مكبر، ودعونا نعمل، إن الله معنا، وهو بنصرنا كفيل».

الخلاف بين المسلمين والأقباط

في خلال غيبة الزعيم في سجنه، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والأقباط، وانعقد المؤتمر القبطي بأسيوط (في شهر مارس سنة ١٩١١م)، ثم المؤتمر المصري بمصر الجديدة في (إبريل-مايو) ردًّا عليه.

وكان كلا المؤتمرين مظهرًا يؤسف له من مظاهر الخلاف بين المسلمين والأقباط، وكلاهما قد اجتمع والفقيد في سجنه، ولو كان حرًّا طليقًا لما رضي بهذه المظاهر، ولنصح باجتنابها، ولأمكنه أن يعيد التفاهم بين الفريقين؛ لأنه هو ومصطفى كامل أول من وضعوا أساس الوحدة القومية، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء، ومثل هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال، ولم تصدر عن نظر سليم في الأمور، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين: إن يد السير إلدون جورست -المعتمد البريطاني- لم تكن بعيدة عن الدعوة إليهما، ومما يؤيد ذلك أن الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصري ردًّا على المؤتمر القبطي، وهي التي فكرت في إسناد الرئاسة إلى مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق، وقد أوعزت إليه

بقبول الرئاسة على شيخوخته، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطًا بهذه الحركة، أو راضيًا عنها، لما فكرت الوزارة في تأييدها. ومما يؤيد ذلك أيضًا أن جميع مواضيع المؤتمر المصري -بله المؤتمر القبطي- قد خلت من أي معارضة للاحتلال، أو انتقاد لسياسته، أو مطالبة له بتحقيق وعوده، في حين أن طابع المؤتمرات الوطنية في ذلك العهد إنما هو توجيه الأمة لمقاومة الاحتلال، والجهاد في سبيل الاستقلال. ومما يستوقف النظر حقًّا أن خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال، ولم يكن هذا منهج الفقيد في خطبه ومقالاته. ومما يشرف تاريخ فريد حقًّا، أنه لم يشترك في هذه المظاهر التي تنافي منهجه ومنهج مصطفى كامل في تدعيم الوحدة الوطنية، وقد كتب عن ذلك ما يأتي في مذكراته:

«ففي أثناء حبسي، شُرع في المؤتمر المصري الذي جمعه محمد سعيد باشا، بناء على رغبة السير إلدون جورست؛ لمحاربة الأقباط، وبالتالي للتفريق بين الأقباط والمسلمين».

وفاة السير إلدون جورست (يولية سنة ١٩١١م)

وتعيين اللورد كتشنر معتمدًا لبريطانيا

حدث في خلال سجن الزعيم أن تعرضت «سياسة الوفاق» للتصدع؛ إذ توفي السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في (١٢ يولية سنة ١٩١١م)، وعين بدله اللورد كتشنر، ولم يكن المعتمد الجديد ممن يرون اتباع سياسة الوفاق؛ بل عُرف عنه قبل قدومه إلى مصر أن سيعيد عهد كرومر، وقد أعاده فعلًا عقب مجيئه.

وبذلك دخلت سياسة الوفاق في دور الاحتضار، وقد سعى الخديوي تلقاء ذلك في أن يعدل الحزب عن موقفه حياله؛ تبعًا لتبدل سياسة الوفاق معه، فيتصل به ويؤيده بإزاء المعتمد البريطاني الجديد، فرفض الفقيد أن يجعل للحزب صلة بالخديوي، واتخذ له شعار الاستقلال عن جميع السلطات.

ولقـد جـاء اللـورد كتـشنر إلى مـصر بطريقـة غـير مألوفـة، فقـد وصـل إلى الإسكندرية[١] تقله بارجة حربية بريطانية، فكأنه قد جاء قائدًا للحرب، لا رسولًا للسلام، وفي اليوم التالي لوصوله زار الخديوي بسراي رأس التين زيارة خاصة، وفي اليوم نفسه قابله مقابلة رسمية، وقدم إليه أوراق اعتماده، وألقى بين يديه الخطبة المعتاد إلقاؤها من معتمدي الدول الأجنبية؛ ولكنه أدخل فيها عبارات تدل على انتحاله صفة السيطرة على حكومة البلاد وإدارتها، قال:

«وإني آمل أن هذا الوئام مع ودادي القديم لمصر يسهلان عليَّ أداة العمل الذي أبتغيه من صميم فؤادي، ألا وهو السهر على سعادة مصر بما تسمح لي به الوسائل وبموافقة وتعضيد سموكم».

وقال أيضًا: «وإذ قد عدت إلى هذه البلاد فسأوجه رغائبي وقواي للمحافظة على هذا الارتقاء والعمل على إنمائه».

فهذه الخطبة تشبه أن تكون خطبة عرش، لا خطبة معتمد دولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده إلى مليك البلاد.

وظهر اللورد كتشنر فعلًا بمظهر الحاكم بأمره، فلم يكد يمر شهران على تقديمه أوراق اعـتماده حتـى وقعـت حادثـة أخـرى تـدل عـلى سيطرته؛ إذ ذهـب لحضور التشريفات الخديوية بسراي عابدين لمناسبة عيد الأضحى (ذي الحجة ١٣٢٩هـ، ديسمبر سنة ١٩١١م)، في غير الموعد المضروب لمعتمدي الدول الأجنبية، وطلب مقابلة الخديوي، فأجيب إلى طلبه في الحال.

ثـم أنه أخذ يتولى بنفسه افتتاح المشاريع العامة، ويرأس حفلاتها، ويطوف في البلاد، ويقابل وفود الأعيان مقابلة مليك البلاد، فكان ذلك إيذانًا بانقضاء عهد سياسة الوفاق، وعودة سياسة السيطرة الإنجليزية السافرة.

---

(١) يوم (٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١م).

خطبة الرئيس في دار العلم

(يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١م)

ألقى الزعيم بدار العلم (مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١م) لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الإنجليز العاصمة، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية، وكانت هذه أول خطبة سياسية جامعة ألقاها بعد خروجه من السجن، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والهتاف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دار العلم بشارع الصنافيري، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف، حتى ضاق بهم المكان، واضطر الكثيرون منهم إلى الوقوف.

بدأ خطبته بقوله:

«إخواني الإعزاء:

إننا مجتمعون الليلة لا للاحتفال بعيد الدستور، ولا يتاريخ خروج الإنجليز من مصر، ولا لإحياء ذكرى عمل مجيد قامت به الأمة؛ ولكن أقول -مع الأسف الشديد-: إننا اجتمعنا لتذكير الأمة بأشأم أيام تاريخها، ذلك اليوم الذي أفل فيه نجم استقلالها النوعي».

ثم أخذ يذكر الأمة بيوم (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢م)، وانتهى إلى قوله:

«إن ذكرى الأيام السود والحوادث المؤلمات لمما يقوي هذه النهضة بلا شك، ألا فاذكروا يوم (١٤ سبتمبر) ولا تنسوه أبدًا، اذكروه كذكركم آباءكم أو أشد ذكرًا، اذكروه قيامًا وقعودًا وعلى جنوبكم، ولا تدعوا هذه الجروح تندمل، أو يخفف ألمها بالمخدرات والمنومات التي يسعى في استعمالها أنصار الاحتلال».

وتكلم عن سياسية الحركة الوطنية. وردًّا على انتقاد أنصار الاحتلال لها، قال:

«يأخذ علينا الأعداء والخصوم السياسيون أننا متطرفون في حب بلادنا، متهورون في الدفاع عن حقوقها، لا نرحم من نعتقد فيه التذبذب، أو نرى منه عدم

الإخلاص، ويدعون تارة أخرى أننا حزب هياج، نسعى بعملنا إلى القضاء على اليسير الباقي لنا من الحقوق، ويهددونا في كل آن بصواعق الاحتلال التي يسقطها علينا بيد إخواننا في الوطن، وهم يعلمون -والله أعلم- أنهم لكاذبون، وأنه لا تطرف ولا غلو في حب الإنسان لبلاده».

ثم تكلم عن موقف الحركة الوطنية تجاه تعيين اللورد كتشنر معتمدًا لإنجلترا في مصر، قال:

«من الحوادث التي اشتغلت بها الصحافة في هذه الشهور، تعيين لورد كتشنر معتمدًا سياسيًّا للدولة المحتلة في هذه الديار، بدلًا من سير إلدون جورست، وبمجرد إشاعة هذا الخبر ارتعدت فرائض، واستكت أسنان، وهلعت قلوب، وأخذت جرائد تتكهن بما ستكون عليه سياسته قبل السلطة الشرعية، فذهبت وفود إلى لندره لاستطلاع خبايا ما يكنه، ولاستمالته إلى فريق من الأمة دون الفريق الآخر، ولتحسين سياسة الوفاق له؛ فقابل اللورد من اضطرته اللياقة والمجاملة لمقابلتهم، ورفض مقابلة الباقين، مرجئًا إبداء رأيه لمحادثيه إلى ما بعد حضوره إلى مصر، ووقوفه على أحوالها، ولم تزل هذه الحركة قائمة للآن. وقد ازداد الروع والهلع منذ حدد اللورد مغادرته لندره لتسلم وظيفته الجديدة، ولكن على أي فريق استولى هذا الرعب؟ على طائفة من الناس دون غيرهم، هي طائفة طلاب المنافع الشخصية، طائفة من يبحثون عن مصالحهم الخصوصية، ولو كان من ورائها ضياع البلاد، طائفة المتكالبين على الوظائف حبًّا في مرتباتها أو جاهها، طائفة عباد السلطة ما دام في يدهم شيء منها، يمكنهم استعماله في جر المنافع لأنفسهم أو للمقربين منهم، أو في الانتقام من خصومهم السياسيين، الذين كانوا من أعز أصدقائهم، قبل أن يشغلوا هذه المناصب، أما بالنسبة للأمة على العموم، وللفريق القائم من أبنائها بالحركة الوطنية على الخصوص، فإن استبدال عميد بعميد ليس بالشيء الذي يضطربون له ما دام الاحتلال موجودًا.

نعم لقد صدق لورد كرومر في خطابته ببورسودان حيث قال: «إنجليزي يذهب وإنجليزي يجيء»، فإننا نعلم أن للإنجليز خطة سياسية مرسومة يسعون للوصول إليها مهما اختلفت الطرق، وهي ابتلاع وادي النيل تدريجًا بواسطة المصريين أنفسهم، فسواء كان المنفذ لهذه السياسة كرومر أو جورست أو كتشنر، فالنتيجة واحدة، ما بقي من أبناء مصر من يوقع على ما يطلبون إصداره من الأوامر، أما الأمة التي يقع عليها أثر هذه الأوامر فسيان لديها أن تكون السياسة سياسة وفاق أو شقاق، ما دامت النتيجة لم تتغير، وما دامت محرومة حق مراقبة أعمال الحكومة، بواسطة من تنتخبهم عنها من أبنائها المخلصين؛ لذلك لم يستول عليها ما استولى على فريق أصحاب المطامع من الخوف؛ بل هي باقية كما كانت، مستمرة في المطالبة بحقوقها التي في مقدمتها الجلاء بالطريقة التي لن تحيد عنها أبدًا مهما سنَّت الحكومة بأمر العميد من القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية، فإنها لا تخشى الضغط ولا الإرهاب، كما لا يؤثر فيها الاستمالة أو الاستعطاف أيًّا كانت أشكاله».

مسئولية الوزراء

ونحن على أي حال ملقون المسئولية دائمًا على من يؤيدونه من الحكام المصريين الذين يوافقون صاغرين على كل ما يطلبه منهم رجال الاحتلال من الأوامر، بغير نظر إلى عواقبها مهما كانت مخالفة للحق والعدل. نعم إن مسئولية الحكام المصريين لكبيرة أمام التاريخ؛ فالإنجليزي الذي يبذل جهده لابتلاع مصر يؤدي خدمة لبلاده بسعيه في نشر نفوذها وتقوية سلطانها، ولكن ما عذر المصري الذي ينفذ رغائب الأجنبي المضرة ببلاده، ويساعد ذلك الأجنبي على استعباد أمته واسترقاقها؟ لا عذر له والله، إلا إذا اعتبرنا الطمع عذرًا، وجعلنا حب المصالح الذاتية فوق حب الوطن، وهذا ما لم يقل به أحد للآن، ولذلك فإنك تجد أصحاب المطامع يجتهدون في تزيين عملهم أمام مواطنيهم، وإلباسه ثوب الخدمة الصالحة للبلاد قائلين: «لو تركنا نحن مراكزنا لاحتلها غيرنا، وكان أكثر ضررًا على البلاد منا، إننا باجتهادنا،

وبفضل جهادنا مع رجال الاحتلال نمنع شرًّا كبيرًا كان يرتكبه المحلتون، لو كان غيرنا في هذه المراكز» تلك دعوى الموظفين للاحتلال منذ أول عهدنا به إلى الآن، ولكننا لم نر لهذه المسالمة أثرًا إلا تغلغل رجال الاحتلال في كل المصالح، وتبذيرهم ماليتنا في مصر والسودان، وزيادة مرتبات هؤلاء الموظفين كل سنة، حتى تضاعفت ميزانية مصروفات الحكومة منذ سنة (١٩٠٤م) إلى الآن.

إن مسئوليتكم عظمى أيها الحكام أمام الله وأمام التاريخ الذي يسجل عليكم أعمالكم، ويحكم عليكم حكمه الأخير».

الخديوي والأمة

«وضع الإسلام مبدأ من أجل المبادئ بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم، فجعل الحاكم مسئولًا أمام أمته عن عمل كل ما يأتيه؛ جاء في الحديث الشريف: **«كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»**، غير أن الملوك الذين نُزعت منهم كل سلطة فعلية وعُهد في مهمتهم إلى وزرائهم في البلاد المستقلة الدستورية، قررت القوانين الوضعية إخلاءهم من هذه المسئولية، بعدها ألقيت على رجال حكومتهم، الذين صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث في البلاد؛ لأن القوانين واللوائح والأوامر، لا يمكن تنفيذها إلا بعد توقيعهم عليها، ولا يكفي توقيع الملك وحده، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب؛ بل هم بطبيعة الحال التي تقضي عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية يكونون منفذين لجميع المطالب التي يطلبها ذلك الحزب، كما حدث لحزب الأحرار في إنجلترا، حيال ما يطلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات.

هذا شأن الملوك في البلاد الدستورية المستقلة، التي لا تدخل لأجنبي في إدارة شئونها، والتي يقتصر الاختلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية كمدة الخدمة العسكرية، أو كيفية توزيع الضرائب، أو جعل التعليم إجباريًّا ومجانيًّا، أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الأهالي، وغير ذلك من الأمور التي يختلف

عليها الأحزاب، أما في بلد حكومته مطلقة، وقد اغتصبه الأجنبي، وسعى في ابتلاعه، والحركة السياسية دائرة فيه على إخراج الغاصب، أو السكوت عنه والرضا به، في مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها أول المسئولين، كما يجب أن يكون في مقدمة المطالبين يرفع يد الأجنبي، ووضع حد لوجوده، وتركه البلاد لأصحابها.

في مثل هذا البلد يجب على الملك أو الأمير أن يكون في صفوف المدافعين عن حرية البلاد، وعن العرش، ذلك الذي يمثل استقلال الأمة، ويستمد قوته منها دون غيرها، ويجب على الجالس عليه أن لا يعتمد في ذلك إلا عليها، فهي عدته وهي قوته وهي سياجه ضد كل غاصب، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدستور، ولا أي إصلاح آخر إلا من الجناب العالي الخديوي، فسموه هو النائب عن الأمة، والممثل لها، والمكلف بالدفاع عن حقوقها، المطالب برد دستورها إليها، وبالسعي في وضع حد لتدخل الإنجليز في مصالح الحكومة، كما أنه هو المكلف قبل كل مصري بمطالبة الإنجلز بالجلاء عن البلاد، والأمة من صغيرها لكبيرها رجالًا ونساء، تساعده إذ ذاك على استرداد كل هذه الحقوق المغصوبة، وتضحي بأرواحها عند أقل إشارة منه، ما دام متحدًّا معها في المبدأ والغاية، وإن كل من يقول بعدم مسئولية سموه، وأنه خارج عن الأحزاب، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين المخلصين في مساعيهم لخلاص البلاد، لهم ألد أعدائه، وهم المفرقون بينه وبين أمته، وهم الممالئون للأجنبي، وهم العاملون على ضياع البلاد».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، وأرسلت برقيات الاحتجاج في هذا الصدد، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والإعجاب.

ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع، وما كان له من روعة، ورحبت بخطبة الفقيد، قالت جريدة (جورنال جي كير) في وصف الاجتماع:

«قصد البارحة جم غفير إلى إدارة جريدة (العلم) واحتشدوا في فنائها الواسع، وما حانت الساعة التاسعة حتى وقف سعادة محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني ليتكلم عن «الحالة في مصر»، وما وقف حتى حياه الجمع تحية الإخلاص، فارتفعت الأصوات وتحركت الأيدي حركة وفاء لمصر، وتشجيع للخطيب العظيم. ومما يلاحظ هنا أن الزحام كان شديدًا جدًّا؛ إذ كان السامعون في موقف حرج لا يستطيع معه واحد أن ينقل قدمه أو يبرح مكانه، ومع ذلك فإنهم كانوا فرحين مستبشرين، وما كانت علائم السرور البادية على وجوههم إلا برهانًا ساطعًا على ذلك، والفضل في هذا لقوة الخطيب وتأثيره اللذين استطاع بهما أن يملك قلوب سامعيه وينشر السكينة بين آلاف المتزاحمين».

ونشرت جريدة (إجبشيان جازيت) الإنجليزية في عدد الصادر يوم (١٥ سبتمبر سنة ١٩١١م) تحت عنوان (رئيس الحزب الوطني، خطبه سياسية) ما يأتي:

«ألقى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني خطابًا سياسيًّا في دار جريدة العلم ليلة أمس، وقد حوى الخطاب المذكور احتجاجًا مطولًا على الاحتلال البريطاني؛ لأن أمس كان تذكار دخول الجنود الإنجليزية القاهرة بعد واقعة التل الكبير، ولقد لاحظت الصحافة المصرية كافة هذه الذكرى فنشرت المقالات المتعددة بعضها تحت عنوان (ذكرى مؤلمة) والبعض (يوم حداد) وغير ذلك، كل على حسب مشربه السياسي، وكان عدد الحاضرين في دار جريدة العلم كبيرًا، وازدحمت ردهاته بالشبيبة المصرية التي كان يتكون منها أغلب الحاضرين، وظهر البك في صحة جيدة، على الرغم من قرب مفارقته للسجن، ومع أنه كان يقرأ خطابه كعادته، فإنه كان يلقيه بحماسة شديدة، وبلغ عدد الحاضرين نيفًا وأربعة آلاف، بينهم كثير من طلبة المدارس الأميرية والجامعة الأزهرية، وكان الدخول مباحًا للجميع، ولم يكن البوليس حاضرًا بملابسه الرسمية؛ بل كان مأمور القسم واقفًا في الخارج ومعه رجال البوليس السري، وحضر فريد بك في الساعة التاسعة وربع، فحياه الحاضرون

بقولهم: (ليحيى الحزب الوطني)، وكان لابسًا ملابس سوداء، وقد بدأ في خطابه بعد حضوره مباشرة». ثم أتت الجريدة على ترجمة جزء كبير من الخطبة.

استئناف الجهاد في أوربا

سافر الزعيم إلى أوربا بعد إلقاء خطبته بأيام لحضور مؤتمر السلام، الذي كان مزمعًا عقده بروما (في أوائل أكتوبر سنة ١٩١١م)، وقد صحبته في هذه الرحلة، وكان معنا الأستاذ أحمد وفيق، وسبقنا إلى إيطاليا أحمد بك لطفي للغرض ذاته، ولكن المؤتمر لم ينعقد، وتأجل اجتماعه بسبب الحرب الطرابلسية على إثر الإنذار النهائي من إيطاليا إلى تركيا في (أواخر سبتمبر سنة ١٩١١م)، وقد ذهبنا صحبة الفقيد إلى باريس، ثم إلى ألمانيا والنمسا، ثم إلى الأستانة.



الزعيم محمد فريد
يتوسط ثلاثة من تلاميذه
(أخذت هذه الصورة بباريس في سبتمبر سنة ١٩١١)

سفره إلى لندن

الاجتماع الأول بها

وقصد الفقيد لندن في (أوائل أكتوبر سنة ١٩١١م)، فما أن وصلها في اليوم الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت إلى حضور اجتماع كبير، عقده الشرقيون النازلون بلندن في ذلك اليوم، ودعوا إليه أصدقاءهم من أحرار الإنجليز، للاحتجاج على غزو إيطاليا طرابلس الغرب، فلبى الدعوة، وحضر الاجتماع، فقابله الحاضرون بالإجلال والاحترام، وجلس في صدر المكان بجانب المستر بلنت، ورأس الاجتماع اللورد لامنجتون، وجلس بجانبه المسرت براون المستشرق المعروف، وتعاقب الخطباء في هذا الاجتماع، محتجين على عدوان إيطاليا، وطلبوا وساطة الدول العظمى بين المتحاربين لحفظ كيان تركيا، ثم دعي الفقيد إلى الخطابة، ولم يكن على استعداد للدعوة؛ ولكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية، حمل فيها على الغزو الإيطالي خاصة، وعلى السياسة الاستعمارية الأوربية عامة، وألقى التبعة في عدوان إيطاليا على جشع إنجلترا وفرنسا، وسبقهما إياها في الاعتداء على الشعوب الشرقية، قال:

«إني أشترك مع الحاضرين في إظهار مقتهم لإيطاليا، ولعملها الفظيع، كما أظهر عواطفي وشعوري نحو الأمة العثمانية، لكن أرى من الواجب علينا أن نحتج لا على أعمال إيطاليا فقط؛ بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم، وبالأخص على بريطانيا العظمى وفرنسيا اللتين قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالهما مصر وتونس والجزائر، ورفع الحماية الفرنسية على مراكش، فإن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال اتفقت دول أوربا على ارتكابها ببلاد الشرق، لمحو سلطة الإسلام السياسية. نعم إن بعض الدول تستعمل الأناة والمطاولة في تنفيذ أطماعها، ولكن إيطاليا خشيت أن تقوى تركيا فتمنعها من تنفيذ ما هي مصرة عليه من مدة، ومتفقة عليه مع باقي الدول الأوربية، واتبعت سبيل

التهور والطيش اللذين توصف بهما الأمم الجنوبية من أوربا، فاستعجلت الأمر وأسرعت في تسيير هذه الحملة، فاللوم ليس على إيطاليا فقط، بل عليها وعلى الدول التي وافقتها على هذا العمل الفظيع؛ ولتعلم إيطاليا أنها سترى من ليوث العرب أضعاف ما لاقت من الأحباش، وأنها ستلاقي من مسلمي الأرض من المقاطعة الشديدة، ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها طرابلس إن تم لها الأمر فيها».

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد؛ وهتف الحاضرون للفقيد، وهنأوه على حبسه في سبيل دعوته، فشكرهم بما وسعه المقام، ودعوه إلى اجتماع تال للغرض نفسه، يعقد تحت رئاسته يوم (السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١م)، فلبى الدعوة شاكرًا.

الاجتماع الثاني

عقد الاجتماع الثاني (يوم ٧ أكتوبر) بقاعة (كوكستون هول) رئاسة المترجم، وحضره جمع كبير من الشرقيين، على اختلاف مللهم ونحلهم وجنسياتهم، فخطب في عدوان أوربا عامة على الشرق والإسلام، واعتداء إيطاليا الأخير خاصة، وواجب الأمم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التي لا تقف عند حد، قال:

«أيتها السيدات، أيها السادة: إنني لسعيد لوجودي بين صفوف هذا الاجتماع الذي ضم بين جوانبه كثيرًا من الشرقيين على اختلاف الأديان والأجناس، والذي ما انعقد في هذه القاعة إلا وهو متأثر بمحض حب الإنسانية والعدل، وإن هذا الإخاء الذي تجلى اليوم في أبهر مظاهره، ليثبت للملأ أن الشرق بدأ يرى الخطر الذي يتهدده في حياته، كما بدأ يشعر بضرورة الاتحاد، ليقاوم مقاومة جدية، هذه المطامع الأشعبية، التي تهاجمه وتهدده بالابتلاع من كل ناحية. إن الغرض من هذا الاجتماع، إنما هو الإعراب عن سخطنا على أعمال إيطاليا ضد تركيا، وإظهار عطفنا على الأمة العثمانية، التي قاومت حتى اليوم تيار اضطهادات أوربا، الساعية جهدها لابتلاع الأمم الخارجة عن دائرة المسيحية واستعبادها، وإننا نقول ذلك لنستعمل الصيغة

التي يستعملها الأوربيون. إن هذه الحرب المخالفة للعدل، والتي تعلنها إيطاليا على تركيا من غير مسوغ، ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت في القرن الثاني عشر، مع الحروب الصليبية، ولا تنتهي إلا بعد أن تخضع أوربا كل ما هو خارج عن دائرتها. إن هذه الحرب حرب جنس ودين، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دُهنت بطلاء الإبهام والتغرير، فما هم بمزحزحيها عن كونها استمرارًا للحروب الصليبية، الموجهة ضد الأمم الشرقية، إسلامية وغير إسلامية، ولقد كانت الهند وما والاها أول ضحية لهذه الغارة المسيحية من يوم اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وكان أول الفاتحين فاسكو دي جاما وألبوكرك وغيرهم من الفاتحين البرتغاليين. أما أمريكا فكانت غنيمة الأسبانيين، الذين ذهبوا لغزو بلاد الذهب، ومنذ هذا الحين صارت الهند فريسة لكل دولة تقبض على مفاتيح البحار، لا يمكنها أن تتحرر من ربقة هذه العبودية إلا في اليوم الذي يدرك فيه أبناؤها أن نجاتهم هذه نتيجة اتحادهم الذي تخر أمامه الجبال، دون نظر إلى اختلاف الأديان والأجناس».

ثم تكلم عن مساعي أوربا في تقسيم أملاك تركيا، وعرج على أعمالها في اقتسام إفريقية، قال:

«اقتسمت أوربا إفريقية في الأربعين عامًا الماضية، ولم يبق خارجًا عن سلطانها أو مراقبتها سوى مراكش وطرابلس الغرب، والآن تسير فرنسا في طريق ضم مراكش إلى أملاكها الإفريقية، وتسعى في الاتفاق مع ألمانيا لإتمام ذلك نظير مساومة لا تطول كثيرًا. وعلى ذلك لم يبق خارجًا عن مراقبة أوربا في إفريقية إلا طرابلس. وإن إيطاليا كانت تطمع في هذه البلاد منذ أمد بعيد، وكانت تنتظر الفرص للاستيلاء عليها دون حرب بواسطة التدخل السلمي، ولما فقدت كل أمل في الوصول إلى غايتها بالطرق السلمية، ورأت أن تركيا الفتاة تعمل في ظل الحكومة الدستورية على رفع شأن وطنها، وإنشاء أسطول قوي، وإتمام طرق المواصلات،

وعمل كل ما من شأنه أن يجعل البلاد في حالة تمكنها من الدفاع عن نفسها؛ لما رأت إيطاليا كل ذلك ركبت ذلك المركب الخشن للاستيلاء على هذه الفريسة، وظنت أن ذلك من السهل قبل أن يتم استعداد تركيا، وتصبح قوية الشكيمة على ظهر البحار، وحينئذ تستطيع أن تدافع عنها، إنه لمن الثابت أن إيطاليا لم تجسر على إتيان هذا العمل الوحشي، ولم تقدم على هذه اللصوصية، إلا بعد أن اتفقت عليها مع بقية الدول الأوربية، قد استعدت إيطاليا في الخفاء حتى لا تقف تركيا على نياتها، والآن نشاهد الفصل الأول من هذه الرواية المحزنة، نشاهد المنظر الأول من هذه الحرب التي لا يعلم نتيجتها إلا الله».

ثم تكلم عن روح العدوان المتأصل في الدول الأوربية الاستعمارية، قال:

«كان المظنون أن شمس السلام العام تشرق في أفق السياسة في القرن العشرين، الذي لا يتكلم فيه إلا عن مؤتمرات السلام، ومحاكم ومعاهدات التحكيم، كما ظن أن جميع المسائل ستحل من غير حرب، ودون إهراق دماء، وأن جميع الأمم سترى حقوقها ردت إليها، وأنها ستحكم نفسها بنفسها حسب إرادتها، ففي الوقت الذي تسير فيه الأمم في طريق العدل والإنسانية، وفي الوقت الذي تدعو فيه إيطاليا الأمم للاشتراك في مؤتمر السلام بروما، رأيناها تستعد لأكثر الحروب مناقضة للعدل، رأيناها تعد أكبر عمل للسلب والنهب، لم تر مثله الإنسانية منذ العصور الوسطى، ولكن إيطاليا لم تكن لترغب في عقد هذا المؤتمر، ولذلك أجتله بحجة أن الكوليرا على أبواب روما.

إن هذا العمل الوحشي الذي ترتكبه إيطاليا على مرأى من أوربا وعطفها، ليثبت جليًّا أن غرض محبي السلام بعيد حتى اليوم عن التحقيق، وأن الإنسانية لم تتقدم كثيرًا في سبيل المدنية الحقيقية، لتدرك مزاياها وتسلك الطريق السوي، فالإنسانية تبحث الآن عن سبيلها وسط أغراض ومطامع الرجال الذين يريدون إطفاء ظمئهم، وإشباع بطونهم بالفضة والذهب، وإن أدى ذلك إلى هلاك الملايين من

الأرواح، وإرواء الثرى بتلك الدماء الزكية، وجعل الأشلاء ركامًا فوق أديم الغبراء، في وقت هو أجدر بالهمجية منه بالمدنية».

ثم دعا المصريين والشرقيين إلى التطوع لنجدة الطرابلسيين، ومقاطعة البضائع الإيطالية، جزاء اعتداء إيطاليا على طرابلس. وانتهى الاجتماع بقرار إجماعي بالاحتجاج على عمل إيطاليا ومقاطعة البضائع الإيطالية والصد عنها.

عودته إلى باريس وحديثه عن القضية المصرية

وعاد إلى باريس، ونشرت له جريدة (السييكل) حديثًا عن القضية المصرية؛ إذ سأله المكاتب عن مهمة اللورد كتشنر بعد تعيينه معتمدًا لبريطانيا في مصر، فقال المكاتب: ألم يكن وصول اللورد كتشنر إنذارًا بأن إنجلترا تريد افتتاح عهد شدة جديد؟

فريد بك: إني لا أعلم نيات اللورد كتشنر؛ ولكني علمت أنه طلب بإلحاح من وزير الداخلية أن يقدم له تقريرًا يوميًّا عن الحالة في مصر، وهذه الخطة تدل على أن السلطة الإنجليزية ليست على وشك أن ترخي العنان، ولكن أريد أن أحذرك من مسألة شاعت شيوعًا عظيمًا في أوربا، إنهم يتصنعون عادة اعتبار أن إدارة السير إلدون جورست قد امتازت باللين، وأن اللورد كتشنر سيعيد عهد كرومر، ولا جرم أن هذا القول فيه تجاوز كبير. نعم إن كتشنر قد يزيد في شدة سياسة اللورد كرومر؛ ولكنه لا يتكلف شيئًا في إعادة تنفيذ هذه السياسة؛ لأنها لم تتغير قط؛ بل اتبعت في عهد كرومر كما اتبعت في عهد جورست.

المكاتب: ومع ذلك فالخديوي..؟

فريد بك: نعم هذا ما يغركم، إن الخديوي قد وجد من سياسة جورست ما لم يجده من سياسة كرومر، بيد أنه لم يكن في تلك السياسة شيء من الحرية، وكل ما في الأمر أن السير جورست كانت له خطة تخالف خطة سلفه، كان اللورد كرومر يوجه

هجماته ضد الشعب والخديوي معًا، ولكن السير جورست أراد أن يضم إليه الخديوي، وهاجم الشعب دون الأمير، ولقد نفذ جورست قوانين رفض اللورد كرومر استعمالها ضد الصحافة، ووضع قوانين استثنائية، وإني لا أقول لك شيئًا جديدًا إذا صرحت لك بأن الحكم عليَّ وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش كان لآرائنا لا لأعمالنا، وبالاختصار فإن الحزب الوطني لم يتقهقر في أيام جورست، ولذلك فإنه لم يتأثر عند قدوم اللورد كتشنر.

ذهابه إلى الأستانة وعودته إلى مصر

ثم ذهب إلى الأستانة لكي يعرب عن عواطف مصر نحو تركيا، ويؤكد تضامنها وإياها في الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالي، فلقي من صحافة الأستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة وإجلال.

وقد صحبته في هذه الرحلة أيضًا، ورافقته في زياراته للصحف وللدوائر السياسية بالأستانة، وسبقته في العودة إلى مصر، أما الفقيد فقد غادر الأستانة ووصل إلى مصر في (منتصف نوفمبر سنة ١٩١١م).

حفلته لبعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين في دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالي، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع في صفوفهم، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامي، لما أقر لها الزعامة بين الأمم العربية خاصة والشرقية عامة.

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون في (أكتوبر سنة ١٩١١م) لجمع التبرعات للمجاهدين في طرابلس، وانهالت التبرعات من كل صوب، وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد (بك)، والدكتور حافظ عفيفي (باشا)، والدكتور محمد كمال (بك)، والدكتور

سيد شكري (بك)، وكلهم من أنصار الحركة الوطنية، وأقام لهم الفقيد حفلة تكريم وتوديع في فندق شبرد (مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١م)، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة طرابلس الغرب يوم (١١ ديسمبر)، فودعوا بالمحطة توديعًا حماسيًّا.

تعطيل جريدة العلم ثلاثة شهور (ديسمبر سنة ١٩١١م) وظهور (الشعب)

في (١٩ ديسمبر سنة ١٩١١م) قررت الوزارة تعطيل جريدة (العَلَم) ثلاثة شهور، بحجة «سلوكها مسلك الطعن في الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها» ولأنها نشرت في العدد الصادر بتاريخ (١٨ ديسمبر سنة ١٩١١م) مقالة نسبت إليها النكاية بتركيا في الحرب الطرابلسية، وانتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز إلى الحكومة بالامتناع عن إيصال التلغرافات التي كانت القوة المحاربة في طرابلس ترسلها إلى الأستانة عن طريق مصر، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة العلم.

وقد أصدر الحزب الوطني جريدة (الشعب) بدلًا من العلم، وبدأ ظهورها يوم (٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١م).

الفصل الثامن

جهاد الزعيم عام (١٩١٢م)

استهلت سنة (١٩١٢م) والحرب الطرابلسية على أشدها، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين في طرابلس، تمدهم بالعون والمال والتأييد، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الإيطالي ما زاد إعجاب العالم بهم، ودل على أن روح الحياة والحرية والإباء كمينة في نفوس الشرقيين كافة، لا ينقصها إلا من يذكيها وينظمها، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار.

وكانت سنة (١٩١٢م) أشد على الحركة الوطنية في مصر من سابقتها؛ إذ أمعنت الوزارة في الضغط والعسف، وافتنت في وسائل الاضطهاد والتنكيل.

الاحتجاج على اتفاقية السودان

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم (١٩ يناير سنة ١٩١٢م) برئاسة الفقيد، وقررت تجديد احتجاجها على اتفاقية السودان، وأبرق الرئيس هذا القرار إلى وزير خارجية إنجلترا وإلى رئيس مجلس الوزراء بمصر.

الذكرى الرابعة لوفاة مصطفى كامل

أعد الحزب الوطني موكبه السنوي المعتاد، لإحياء ذكرى مصطفى كامل يوم (الجمعة ٩ فبراير سنة ١٩١٢م)، فانتظمت صفوف الآلاف من الوطنيين في شارع الدواوين (نوبار باشا الآن)، وتحرك الموكب في نحو الساعة الثالثة مساء، وأخذ طريقه إلى مدفن الزعيم الأول كالمعتاد في الأعوام الماضية، وقد انتظم فيه طلبة المدارس العالية، والخصوصية والثانوية، وطلبة الأزهر، ووفود الجماعات، وأقسام العاصمة والأقاليم، يحملون أعلامهم، وسار الموكب في خشوع إلى المدفن، يتقدمهم

الفقيد وبعض أعضاء اللجنة الإدارية، وهناك وقف الخطباء يترحمون على مصطفى، ويذكرون مآثره، وينثرون ما جادت به قرائحهم نظمًا ونثرًا، إلى أن خيم الظلام وانتهى الاجتماع.

وأقيمت في الإسكندرية وبعض عواصم الأقاليم حفلات ذكرى الزعيم، حيث ألقيت فيها الخطب المناسبة لمقام هذه الذكرى العزيزة.

احتفال الشباب بالمولد النبوي

واحتفل الشباب بالمولد النبوي الشريف، برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي، فأقاموا لهذا الغرض سرادقًا تبارى فيه الخطباء في بيان مفاخر السيرة الشريفة، ومزايا الرسالة الإسلامية، وفضلها على العالم والإنسانية.

ظهور كتابي (حقوق الشعب)

(مارس سنة ١٩١٢م)

اتجهت نفسي إلى التأليف منذ اشتغلت بالمحاماة، فأخرجت في (مارس سنة ١٩١٢م) أول كتاب لي، وهو (حقوق الشعب)، ويطيب لي الآن، بعد مرور خمسين عامًا[١] على ظهوره، أن أستعيد بعض ذكرياتي عنه، وأنشر فقرات من مقدمته؛ لأنها تصور خواطري وأفكاري في عهد الشباب، فقد قصدتُ من وضعه، بث روح الوطنية في النفوس، ونشر الدعوة إلى الدستور، وتعميمها بين طبقات الأمة، وتفهيم حقوقه السياسية، وشرح قواعد النظام الدستوري، ووسائل الوصول إلى الحرية.

وكنت منذ ذلك الحين موقنًا بأن القوة هي سياج استقلال الأمم، فدعوت إلى التذرع بأسباب القوة، وأعربت عن هذه العقيدة في مقدمة الكتاب؛ إذ قلت: «لستُ في هذا الكتاب مدعيًا وضع مبادئ جديدة أضيفها إلى المبادئ الخالدة، التي تتبعها

(١) وقت ظهور الطبعة الأولى من كتابنا «محمد فريد».

كل أمة تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها، تلك المبادئ التي لم تغير منذ العصور الأولى إلى هذه الأيام، إلى ما شاء الله؛ لأن طبائع العلاقات بين الناس أفرادًا أو جماعات، هي واحدة، لا تغيير فيها ولا تبديل.

فالناس منذ خلق الله العالم، لم يحافظوا على حقوقهم، ولن يحافظوا عليها إلا بمقدار ما لديهم من شدة وبأس قوة، وكذلك الأمم تتصارع وتتنازع في معترك الحياة العامة، ولا يسود في تنازعها الأبدي مبدأ أيدته الحوادث قديمًا وحديثًا، مثلما يسود بينهما مبدأ القوة، فكم ديست للأمم حقوق لأن القوة تنقصها، وكم انتهكت لها حرمات لضعفها وقلة حولها، ولكم خدعت الأمم نفسها، وأرادت أن تعيش ضعيفة بين أمم قوية، فما راعت تلك الأمم في معاملتها عهدًا، ولا أنجزت وعدًا، ولا احترمت لها حقًّا، ولا سمعت منها قولًا؛ بل كان نصيبها أن توطأ حريتها وحقوقها تحت الأقدام!

ما أظلم الناس فردًا، وما أظلم الناس جماعات ودولًا؛ فكما أنه لا يمنع ظلم الإنسان عن أخيه الإنسان إلا القوة -وأعني بها قوة الحكومة التي تضمن لكل فرد حقه- كذلك لا تأمن الأمم بعضها ظلم بعض إلا بالقوة، ولا تحفظ كل أمة وجودها إلا بفضل ما لديها من القوة.

هكذا العالم، وتلك سنة الله فيه... فما أتعس حظ تلك الأمم التي جهلت ذلك المبدأ ونبذته، لا تجد من ينصفها على من يظلمها، حتى من أبنائها الذين هم أقرب الناس إليها، يعيشون عبيدًا للقوة وخدامًا لها، وهي تطالب بحقوقها فلا تجد من يجيب طلبها، أو يصغي لندائها؛ لأن القوة تنقصها».

ثم أهبتُ بالشباب أن بضطلعوا بواجباتهم الوطنية، ودعوتهم إلى تثقيف الشعب وتعليمه حقوقه وواجباته، فقلت:

«جئت في هذا الكتاب أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائمًا جنود الحرية في كل بلاد: وهما رجال الغد، وجمهور الشعب.

جئت أخاطب إخواني الشباب رجال الغد، الذين أعد نفسي واحدًا منهم، وأعتقد أن عليهم واجبًا كبيرًا، هم مدينون به نحو الأمة، وهو واجب العمل لتحرير بلادنا، فكل شاب منا سواء كان لا يزال في مهد التعليم، يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف في المدارس، أو دخل في معترك الحياة، كثيرًا ما يتساءل: «كيف أقوم بالواجب؟»، ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب عن هذا السؤال؛ لأنه سؤال لا يكفي للجواب عنه تفكير لحظة واحدة، أو يوم واحد؛ بل يحتاج إلى إطالة في البحث والتفكير، هذا السؤال الذي يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته في الحياة، والذي يجب أن لا نعد الرجل رجلًا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولًا وفكرًا وعملًا، هذا السؤال قد جعلت غرضي من وضع الكتاب أن أجيب عنه. على أنني لا أدعي أنني قد وصلت إلى إدراك هذا الغرض إدراكًا تامًّا، فحاشا أن يكفي مثل هذا الكتاب، ليعرف رجال الغد من أبناء مصر، كيف يقومون بالواجب؛ لأن واجبنا أكبر من ذلك بكثير، ولكني أردت أن ألفت نظر إخواني الشباب إلى أن يعيروا هذا السؤال أكبر جانب من أبحاثهم ومجهوداتهم؛ لأننا ونحن قوة لا يجمل بنا أن نترك هذه القوة تتلاشى دون أن نستخدمها، ونعمل بنظام للغرض الذي نسعى إليه وهو تحرير بلادنا».

«أردت في هذا الكتاب -من جهة- أن أطرح بين يدي إخواني نموذجًا مختصرًا للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة، ثم تخيرت من جهة أخرى في وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات، لتعليم حقوق الشعب، ونشر النظريات الدستورية، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية، وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات، حتى لا يحرم عامة القارئين من عرفات تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حرًّا».

إلى أن قلت:

«إنَّ الواجب علينا نحن معاشر الشبان لا يقتصر على عرفاننا لتلك الحقوق؛ بل يجب علينا فوق ذلك أن نتعلمها فنلقنها لجمهور الشعب، وأن نعمل من جهة أخرى على إدراكها حتى تتمتع بها الأمة فعلًا، وقد كانت هذه الطريقة أكبر عامل في نشر مبادئ الحرية ونظامها في البلاد التي سبقتنا إلى التمتع بها.

فإن مؤلفات فلاسفة الثورة الفرنسية، أمثال جان جاك روسو وفولتير ومنتسكيو وغيرهم، لم تكف لإحداث الانقلاب في الأفكار والأذهان الذي كان السبب في تقويض دعائم المظالم في فرنسا؛ بل أحدث ذلك الانقلاب شيوع أفكار أولئك الفلاسفة، بفضل كثرة أنصارهم الذين خالطوا الشعب ولقنوه تلك الأفكار، وبفضل المؤلفات الكثيرة العدد التي كانوا يبسطون فيها مبادئ أساتذتهم، فالشعب هو الذي هدم سجن الباستيل، والشعب ما كان بنفسه قادرًا على فهم مؤلفت روسو وغيرهم من الفلاسفة، بل فهمه إياها وبث فيه روح الحرية قوم احتكوا به وخالطوه وفهموه حقوقه وقوته، وعرفوه قدر نفسه.

فإلى إخواني رجال الغد، وإلى جمهور الشعب، أقدم هذا الكتاب، وكل آمالي أن نعرف حقوقنا، وأن يقوم كل منا بالواجب في سبيل الحصول عليها، وأن يكون القيام بهذا الواجب أساسه النظام في العمل؛ لأننا إذا عملنا بنظام كان الفوز حليفنا، وكنا حقيقين بأن يؤيدنا الله وينصرنا نصرًا عزيزًا».

وقد نوه «العلم» بالكتاب غير مرة؛ قال في عدد (١٩ مارس سنة ١٩١٢م) تحت عنوان: «حقوق الشعب»:

«وضع حضرة الأصولي الفاضل عبد الرحمن أفندي الرافعي المحامي مؤلفًا ثمينًا أسماه «حقوق الشعب»، وقد اتبع في تأليفه طريقة بعض المؤلفين الغربيين في وضع الكتاب على لسان فئة من طلبة المدارس يتباحثون في مجتمع من سكان القرى في حقوق الشعب والنظريات الدستورية، ونظم الحكومات الصالحة، حتى يجد المطالع لهذا الكتاب مجموعة تلك الحقوق والنظامات؛ فمثلًا في الاجتماع الأول دار

الكلام عن حكومة الخلافة، وما هي الحكومة، والحكام وكلاء الأمة، والمجلس النيابي وحكومة الشعب، وفي الاجتماع الثاني دار الكلام عن الحكومة الإسلامية ومبدئها، ونظرية العقد الاجتماعي، وفي الاجتماع الثالث حق الانتخاب العام ونظام الانتخابات، وفي الاجتماع السادس، وظائف المجالس التشريعية وسلطتها، وفي الاجتماع الثاني عشر الحقوق الشخصية والحقوق السياسية، وفي الاجتماع الرابع عشر دار الكلام عن مبدأ الحرية، وبالجملة فالكتاب جامع لكثير من الأبحاث المفيدة، وجدير بالاقتناء، وسنعود إليه في فرصة أخرى، وقد خصص هذا المؤلف ما يجمع من ثمنه لمساعدة مشروع إصلاح التعليم وتعميمه، فنشكر لحضرته قيامه بهذا العمل النافع كما نشكر له تلك الأريحية الكبيرة».

المؤتمر الوطني

(٢٢ مارس سنة ١٩١٢م)

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢م بدار (العلم) بشارع الصنافيري برئاسة المترجم.

خطبة الرئيس

وألقى المترجم خطبة إضافية عن الحركة الوطنية وتطورها في العام المنصرم (١٩١١م) بدأها بقوله:

«إخواني الأعزاء: إذا تأخر عقد جمعيتنا العمومية في هذه السنة فما ذلك إلا لاحتجاب العلم لسان حزبنا الموقر؛ بسبب تعطيل الحكومة له مدة ثلاثة أشهر قد مرت بحمد الله وعاد العلم للظهور بثوبه القشيب، يرفل في حلة الوطنية الصادقة، ويرفرف على البلاد، فيبعث فيها آمالًا كبارًا، محاربًا أعداءها كائنين من كانوا، مدافعًا عن حقوقها ضد أن سلطة غاصبة، مطالبًا بالجلاء وبالدستور، لا يترك ميدان النزال

حتى يصل الوطن إلى الغاية المطلوبة والضالة المنشودة، مهما لقي في طريقه من الصعوبات، أو وجد أمامه من العقبات.

ثبات الحركة الوطنية أمام الاضطهاد

ثم رد على القائلين بأن الحركة الوطنية قد ضعفت أمام الاضطهاد؛ قال: «يقول أعداء الحزب الوطني: إن همته قد فترت وإنه لم يحتمل ما أصابه من حبس بعض أعضائه أولًا، ومن تعطيل لسان حاله ثانيًا، وأن أعضاءه أخذوا في الانزواء، خوف اضطهاد الحكومة، لاسيما بعد مجيء كتشنر معتمدًا لإنجلترا في مصر. تلك أمانيهم، ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل، حزبنا هو قوة لا يمكن لقوة في العالم أن توهنه كما يتمنون، وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى وإقبال القراء عليهما وعلى باقي جرائد حزبنا. نعم إن الحزب الوطني تتجسم فيه فكرة الوطنية الحقة، والفكرة لا يمكن وقفها؛ بل هي تسير دائمًا إلى الأمام رغم كل اضطهاد، ولو وقفت في طريقها عقبة كئود لزحزحتها بقوة تيارها الجارف، وإن لم تتمكن من ذلك لفتحت لها طريقًا آخر، ربما كان أقرب من الذي سدته تلك العقبة، وقد صرحنا غير مرة في جرائدنا، ومن أعلى هذا المنبر، بأننا نحارب هذا الاحتلال الأجنبي دون نظر لشخص ممثله، ولسياسته، إن كانت سياسة شدة أو لين، فجميعهم يرمون لغاية واحدة هي امتلاك بلادنا واستعباد أبنائها؛ فليقل أعداؤنا إذن ما شاءوا، فنحن سائرون إلى الأمام بقوة اتحادنا وتضافرنا فلنسر رغم ما يقوله القائلون».

مشروع الجامعة المصرية

«من الغريب أن الحكومة تقاوم كل مشروع تظن أن لحزبنا يدًا فيه مهما كان نفعه للبلاد.

نادى المرحوم مصطفى باشا كامل في سنة (١٩٠٦م) بإنشاء الجامعة المصرية، فقامت الحكومة ووضعت يدها عليها، وأخرجت المشروع عما وضع له، واضطر بعض أعضاء مجلس الإدارة للخروج منه، وها قد مضى من عهد نداء رئيسنا المرحوم ست سنوات، ولم نر لهذا المشروع الجليل ثمرة ما، قال وقتئذ اللورد كرومر وتبعه مستشار الداخلية: بأن البلد أشد احتياجًا للكتاتيب منه للمدارس العليا والكليات، ففهم رجال الإدارة الإشارة، وأخذوا يتسابقون لتنفيذ رغبة العميد بحثِّ العمد والأعيان على بناء الكتاتيب وفتحها باحتفال كان يحضره غالبًا المفتشون الإنجليز، ولم يعن أحد بعد ذلك بما آل إليه أمر هذه الدور، هل استعملت لما بنيت له، أو أصبحت مرابط للبهائم، أو مخازن للعلف، أو أماكن للوافدين من الضيفان. بذلك تحولت الاكتتابات عن الجامعة، ووقف المشروع مدة ثم سار في هذا الطريق غير المنتج».

ثم دعا إلى تقويم إدارة الجامعة للسير بها في طريق التقدم.

الحركة التعاونية

وعرج على الحركة التعاونية، وكيف حاربتها الحكومة لنشأتها الوطنية، قال: «حصل مثل ذلك بالنسبة لمشروع النقابات الزراعية وغيرها، قام المرحوم عمر بك لطفي يحض على تأسيسها وإظهار فوائدها، متنقلًا من مديرية إلى أخرى ومن مدينة إلى قرية، حتى انتشرت الفكرة، وأسست بعض النقابات، ثم وضع مشروع النقابة العامة، بعد أن درسه حق دراسته بفرنسا في الصيف الماضي، ولكن لم ننس ما لاقاه من الصعوبات من جهة الحكام ومن جهة الحكومة ومن بعض محبي الظهور. على أن كل ذلك لم يزده رحمه الله إلا ثباتًا، حتى رأى ثمار غرسه في حياته، ونجحت في أيامه نحو خمس عشرة نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلي، وشركة تعاون مالي واحدة، والأمر معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملموسة باليد عقب نشر تقاريرها السنوية.

لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة، شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب منفعة أو منع ضرر، فلم تقبل الحكومة للآن النظر في مشروع تعديل بعض مواد القانون التجاري؛ تسهيلًا لتشكيل النقابات، مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمه لها، بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقول به الوطنيون مهما كان نفعه، ثم أتتنا أخيرًا بمشروع صناديق التوفير التابعة للبوستة وتعميمها في القرى والكفور، وأخذ المديرون يحبذون هذا المشروع الجديد، حاثين العمد على شرح فوائدها للفلاحين، حتى يودعوا أموالهم المخزونة في هذه الصناديق التابعة للحكومة، وذلك لاعتقاد رجال الاحتلال، بناء على ما يقوله له بعض أعياننا، بأن المال موفور لدى الفلاح، ولكنه يخزنه في القدور ويدفنه في أرض عشته، ففكروا في أخذ هذه الكنوز الموهومة منه وإيداعها صناديق الحكومة، وهي تودعه كباقي أموالها خزينة البنك الإنجليزي المسمى بالأهلي ليستثمرها لمصلحة مساهميه من الإنجليز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرقل إنشاء النقابات الزراعية التي تعلم الفلاح معنى التضامن والاجتماع وهم لا يريدون له إلا أن يبقى دائمًا متكلًا على الحكومة، لا يأتي عملًا إلا بإشارتها، جاهلًا لمعنى الاتحاد والتكاتف؛ خوفًا من أن يستعمل هذا التضامن والاتحاد في المطالبة بحقوقه المسلوبة، نحن لا ننكر فوائد صناديق التوفير، ولكن أين المال الذي يودعه الفلاح فيها؟ كلنا نعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده، وأن أصحاب الأطيان منهم مثقلون بالديون ذات الفوائد الباهظة، وأن إيراد أطيانهم يكفي لسداد ما عليهم من الأقساط؛ فالواجب عمله الآن لتحسين حالته هو تخليصه من أيدي المرابين، ومساعدته على سداد ما عليه من الديون، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء النقابات الزراعية في كل قرية، وتأسيس شركات التعاون، وإذا كانت الحكومة تريد به خيرًا فلتساعده على إنشائها بإقراضها شيئًا من المال بلا فائدة أو بفائدة قليلة، كاثنين أو ثلاثة في المائة، حتى تقرضها هي للفلاح بأربعة على الأكثر ويمكنها استعمال ما يتوفر لديها في صناديق التوفير لهذه الغاية.

هذا ما تفعله الحكومات التي تريد وتسعى لتحسين حالة فلاحيها وصناعها، وهذا ما فعلته أخيرًا حكومة فرنسا عند تجديد امتياز بنك فرنسا، فقد اشترطت عليه أن يساعد النقابات الزراعية بإقراضها ما يقرب من ملوني جنيه سنويًّا بلا فائدة. هذا طريق الخير مفتوح أمام الحكومة، فلتسر فيه إن أرادت أن تبرهن على إخلاصها للأمة، وحبها الخير لها.

مشروع النقابات موجود بقلم قضايا الحكومة من سنين، ولم تعره الحكومة التفاتة، أما مشروع صناديق التوفير، فقد صدر بمجرد إشارة من العميد الإنجليزي، فهلا أظهرت حكومتنا هذا الاهتمام بمشروع النقابات؟ أم هل كتب عليها أنها لا تأتي أي عمل إلا إذا أشير به إليها من رجال الاحتلال! على أننا نبني آمالًا كبارًا على الأمة نفسها والمخلصين من أبنائها في نشر مبدأ التعاون على اختلاف أشكاله وتباين أنواعه، فهلموا أيها المخلصون إلى إنشاء النقابات في كل جهة، عضدوا النقابة العامة، وبرهنوا على أنكم غير محتاجين لمساعدة الحكومة على تنفيذ جلائل الأعمال، وما أجل تخليص البلاد من أيدي المرابين، واستقلالها الاستقلال الاقتصادي.

هذا طريق الخير فاسلكوه أنتم غير متواكلين وغير متقاعسين، فالبدار البدار، قبل أن تصبح مصر مزرعة لأصحاب الأموال من الأجانب، ويصبح المصريون عبيدًا لهم...».

نقابات العمال

«هذا، ولا بد لكم من العناية بنقابات العمال، وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب، نرى الآن العامل الماهر إذا سقط من شاهق، أو إذا قطعت يده مثلًا، يطرده مستخدمه، دون أن يرتب له شيئًا يقوم بأوده، ودون أن يجد من الحكومة عضدًا ونصيرًا، كما يجد أخوه الأوربي؛ بل ولا يجد نقابة تساعده على تربية أولاده، فيسأل الناس سرًّا أو علنًا، ويذهب ضحية

هذه الفوضى، ولا راحم ولا معين، لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض، وتصرف له الأدوية إما مجانًا أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه لها شهريًّا. إن النقابة الوحيدة القائمة الآن تؤدي شيئًا من ذلك نحو أعضائها القليلين، فرحم الله من فكروا في إنشائها وعاونوا على تنظيمها، وجزى كل من اشترك فيها خير الجزاء».

الفلاح والعامل

وأسهب في مزايا نقابات العمال في أوربا وأمريكا، وعرج على حالة الفلاح والعامل في مصر، قال:

«أرجعوا البصر إلى حال العمال في مصر، سواء عمال الزراعة، وأقصد بهم جماعة الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، ويعيشون من العمل باليومية، أو من استئجار الأراضي، وانظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية، مثل شركات الترامواي والسكك الحديدية وما شاكلها في العمال، وانظروا إلى الفلاح المستأجر، وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ، تجدوا أنهم في أحط دركات الفقر، فالعالم لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتي عشرة ساعة كل يوم على الأقل، والفلاح لا يصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس، كل ذلك ناشئ من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم، وإهمال سراة البلد كل ما يتعلق بأمورهم الخاصة، وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح، والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم، يؤمرون فيطيعون، عائشين عيشة السائمة، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم، ولا دواء لهذا الداء العضال إلا الدستور، فارفعوا صوتكم بطلبه، وابحثوا في طرق الحصول عليه، وإلا فلا أمل في تحسين هذه الحالة التي تسير من سيئ إلى أسوأ، وستنزل بالأمة إن استمرت إلى الدرك الأسفل من الاستعباد والاسترقاق».

مدارس الشعب

«إخواني:

لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والكتابة والحساب، فهي من أفيد الوسائل وأنجعها لتهذيبه وتنويره، ولقد دلت تجارب هذه السنوات الأخيرة، على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات، فأكثروا من تأسيسها في المدن والقرى، وعلموا هذا المسكين ما له وما عليه، أخرجوه من الظلمات إلى النور. اشرحوا له حالة إخوانه بأوربا وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم، وبفضل الاتحاد وبفضل التضامن. إن هذا الأمر لمن أوجب الواجبات علينا وبالأخص على الشبيبة المتعلقة، فيمكنها تأسيس هذه المدارس بنفقات قليلة، لو خصص كل منهم ساعة واحدة من أوقات فراغه لتعليم هؤلاء التعساء، ويمكن ذلك بنفقات أقل في بلاد الأرياف، إذا أراد الأغنياء فتح ما ببلادهم من الكتاتيب في الليل لتعليم الرجال، ولقد جرب هذه الطريقة بعض المخلصين منهم، فأتت بأعظم الفوائد، فانتشر التعليم بين رجالهم وقلت الجرائم في بلادهم».

وتكلم عن تقصير مجالس المديريات بإزاء تعميم التعليم.

الحث على الجهاد

ثم أخذ يحث الأمة على الجهاد الوطني، قال:

«يا قوم، ألم يصل إلى علمكم ما تقوم به الأمم الأخرى من جلائل الأعمال؟ ألم تسمعوا بما تفعله الأمم الحية للوصول إلى أوج السعادة والاستقلال وبحبوحة الحرية؟ هل تريدون أن تبقى أمتكم مغلوبة على أمرها محكومة بالأجنبي، لا تعرف للحرية طعمًا، ولا للكرامة الشخصية معنى؛ بينما ترون الأمم من حولكم تخرج من ضيق الاستعباد إلى فضاء الحرية، ومن الظلمات إلى النور؟ هل تريدون أن يقال عنكم بأنكم لا تستحقون ما تطلبونه من حكم أنفسنا بأنفسنا؟ هل تريدون أن

تسجلوا عليكم وعلى أمتكم رغبة البقاء في قيود الذل وتحكم الغريب في أمتكم؟ هل تدركون ما أنتم فيه من مسكنة وصغار؟ هل غركم ما فيه بعضكم من بسطة العيش، وكثرة الأفدنة وإن كانت مرهونة للأجانب؟ تالله إن الحالة سيئة تسر أعداءنا وتبكي الوطنيين المخلصين، تالله إن جرم المقصرين منا لعظيم».

سلطة المعتمد البريطاني

ثم أظهر الخطر من ازدياد سلطة اللورد كتشنر المعتمد البريطاني في مصر، قال: «ثم التفتوا حولكم، وتأملوا قليلًا فيما وصلنا إليه إزاء الاحتلال، تروه قد وضع يده على كل شيء، تروا العميد يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيض بالسودان، ثم بمشروع المصارف بالوجه البحري، كأنه حاكم البلاد، ولا تمثل الحكومة المصرية بجانبه، تسمعوا نظارنا يطرونه وينسبون إليه كل الفضل في الإصلاحات، تسمعوا بعض حملة الشهادات العالية من أبناء الأغنياء، يلقون خطب الثناء بين يديه، كأنهم بين يدي الجناب العالي الخديوي، تروا المديرين يحشرون العمد والوجهاء بالمحطات؛ احتفالًا بهذا العميد الذي لا يُرى غيره الآن في الاحتفالات الكبرى».

المطالبة بالدستور

والتفت إلى الجمعية العمومية الرسمية التي كان محددًا لانعقادها يوم (٢٥ مارس) بحضور الخديوي، يذكرها بأن تطالب بالدستور، قال:

«إخواني: ستجتمع يوم الإثنين المقبل الجمعية العمومية، التي تمثل أمتنا بعض التمثيل، والأمة تنتظر منها أن تطالب بحقوقها المهضومة، وأن تقوم بالواجب عليها، كما قامت به في الاجتماعات الماضية، وبالطبع لا تنسى أهم تلك المطالب، وأسها المتين، ألا وهو الدستور، لم تقصر الجمعية من سنة (١٩٠٤م) إلى الآن عن المطالبة به، وإن أحاطته بما يسهل قبوله لدى الحكومة، وقد طلبته في اجتماعها الأخير بالإجماع، كما أجمعت على إلغاء قانون المطبوعات، الذي يجعل الجرائد تحت رحمة

الحكومة، تقفها أو تعطلها متى أرادت، لا سيما أن الحكومة قد غالت في هاتين السنتين في استعمال هذا القانون الذي صدر في وقت ثورة، ولا موجب لتطبيقه الآن، والبلاد هادئة مطمئنة، تطالب بحقوقها بالطرق المشروعة، إننا لا نشك في أن الجمعية تكرر الطلب وتلح فيه وتظهر حرج الحالة للحكومة، وأن الأمة أصبحت لا تقبل البقاء على هذه الحالة التي تجعلها في أخريات الأمم.

والحزب الوطني يشارك الجمعية العمومية في هذه الطلبات مقدمًا، باسم أعضائه وأنصاره، والخمسة والستين ألف مصري ومصرية، الموقعين على عرائض طلب الدستور التي قدمناها للجناب العالي الخديوي في سنة (١٩٠٨م)، والأمل وطيد في أن الجمعية العمومية ستبرهن على استقلالها، وعلى إدراك أعضائها لوظيفتهم المجيدة، وفقهم الله لخدمة بلادهم، إنه سميع مجيب».

وختم خطبته بقوله:

«اللّٰهم طهر قلوبنا من أدران النفاق، ونقِّ أفئدتنا من جراثيم الخنوع والاستسلام، حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها، ووطنًا يجب الدفاع عنه بالأنفس والأموال، وحقًّا في الحرية تجب المطالبة به، إنك أنت الوهاب».

وقد قوبلت الخطبة في أكثر مواضيعها بالتصفيق والهتاف والتأييد، وأصدر المؤتمر قرارًا بتجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا، وأصدر قرارًا آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديوي، تضمنت الإعراب عن أمل المؤتمر في أن يعلن الخديوي إجابة هذا الطلب في خطابه الذي سيفتتح به الجمعية العمومية يوم ٢٥ مارس، فقوبل القراران بالتصفيق الحاد، والاستحسان العام.

وانتخب المؤتمر ثلاثة أعضاء جدد للجنة الإدارية، وهم: محمد شكيب بك، والأستاذ إسماعيل صادق، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة (بك).

وبعد انتهاء الرئيس من خطبته، دارت مناقشات في المؤتمر عن مسائل حيوية تهم البلاد، اشترك فيها الرئيس، وأحمد بك لطفي، وعلي فهمي كامل بك، وعبد اللطيف الصوفاني بك، وعبد الحميد بك عمار، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة، والأستاذ محمد أمين يوسف (بك)، والأستاذ محمد لطفي جمعة، فتباحثوا في موضوعات شتى، منها شكوى الجمهور من استبداد شركات الاحتكار، كشركة الترام بالقاهرة والإسكندرية، وشركات المياه والغاز والكهرباء والتليفون، وشكوى الطلبة من الامتحانات، وطلب إعادة الامتحان لمن يسقطون في علم واحد، أو بعض العلوم في درجة أو أقل، وغير ذلك من المسائل الحيوية، وانتهى الاجتماع قبيل الظهر، فهتف الحاضرون للاستقلال والدستور والحرية.

وقد دعاهم الرئيس قبل انصرافهم من الاجتماع إلى تناول الشاي بنادي الحزب الوطني في الساعة الثامنة مساء، فأقيمت الحفلة في جو من الإخلاص والود والإخاء.

الفصل التاسع

الزعيم في منفاه

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكد يمضي يومان على خطبة الزعيم في المؤتمر الوطني، حتى شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات لمحاكمته، فجاءه إخطار على يد ضابط بوليس في الساعة العاشرة (مساء الأحد ٢٤ مارس سنة ١٩١٢م) بمنزله بحلمية الزيتون، للحضور إلى دار النيابة صباح الإثنين ٢٥ مارس، فذهب في الموعد المحدد، فإذا بالنيابة تستجوبه في بعض فقرات وردت في خطبته، واعتبرتها تحريضًا على كراهية الحكومة، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا إلى النيابة ليقفوا إلى جانبه، فحضر منهم: أحمد بك لطفي، وعبد العزيز بك فهمي (باشا)، وأحمد بك عبد اللطيف، ومحمود بك فهمي حسين، وشهدوا الاستجواب، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة «إن معظم عبارات الخطبة تدل على أنها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة، ولفت نظرها إلى ما يجب عمله، وهو أمر تنادي به يوميًّا جميع الصحف التي نشر بعضها خطبتي حرفيًّا كالعلم واللواء، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان، طبقًا لخطة كل واحدة منها، وهو أيضًا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا يجوز إذن الخروج بما ورد في خطبتي عن الغرض المقصود منه، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصري يعرف الواجب عليه».

وقد قوبلت إجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعًا؛ ذلك أن خطبته كانت خفيفة اللهجة، بالنسبة لخطبه السابقة، ولم يكن فيها شيء يستوجب أية مسئولية، ولكن الاحتلال وصنائعه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملًا لواء الحركة الوطنية، وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده، فلما رأوه

ماضيًا في طريقه، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطني قد اجتمعت كعادتها، وألقيت فيها الخطب، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال، اعتزمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم إلى السجن بغير جريرة ارتكبها؛ لكي تخفت صوته، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وتقف حركتها.

رفع الدعوى العمومية على المترجم

وترامت الأنباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن، كلما خرج منه، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على الفقيد، بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، واتهمت أيضًا إسماعيل بك حافظ مدير جريدة (العَلَم)، وعلي فهمي كامل بك مدير جريدة (اللواء)؛ لنشرهما الخطبة في الجريدتين، وأحالت الثلاثة إلى محكمة جنايات مصر[1].

نظرت القضية (يوم الثلاثاء ٣٠ إبريل سنة ١٩١٢م) أمام محكمة الجنايات، وكانت مؤلفة برياسة المستر دلبروجلي، وعضوية محمد توفيق رفعت بك، وعلي ذي الفقار بك، وتولى الأستاذ عبد العزيز بك فهمي الدفاع عن إسماعيل بك حافظ، والأستاذ محمود بك أبو النصر عن علي فهمي كامل بك.

ومن عجيب أمر النيابة أنها استشهدت على سوء قصد الفقيد بأنه صرح في خطبته بأن لا دواء للحالة الحاضرة إلا بالدستور!! وإنه ليس هناك أدل على سوء

(١) استقال سعد زغلول باشا، وكان وزيرًا للحقانية، من الوزارة في (مارس سنة ١٩١٢م) أثناء التحقيق مع فريد بك، وصرح في حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعي أن الإجراءات التي اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها، وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطني، عدد ٥ إبريل سنة ١٩١٢م)، وذكرت صحيفة العلم أيضًا (عدد ٢ إبريل سنة ١٩١٢م) أن إجراءات التحقيق والسير في الدعوى اتخذت دون أخذ رأي الوزير المستقيل، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة (محمد سعيد باشا) والنائب العام.

القصد، من أنه يريد قلب الحكومة رأسًا على عقب، وأنه إذا كان حسن القصد لحزبه أو لأمته، فذلك لا يمنع من أنه سيئ القصد للحكومة!!

ويبدو من دفاع النيابة مبلغ اعتساف الحكومة في محاكمة الفقيد وزميليه، ويتجلى لك هذا الاعتساف في مرافعة الأستاذ عبد العزيز بك فهمي عن إسماعيل بك حافظ، فإنك تجد فيها صورة جلية لما في موقف الحكومة من التحدي للحق والعدالة، قال:

«خطب فريد بك في إدارة العلم بالجمعية العمومية للحزب الوطني يوم ٢٢ مارس، ونشرت خطبته في جريدة العلم وجريدة اللواء، وقرأها من قرأها من الجمهور، فبعض الجمهور وافق عليها، وبعضه لم يوافق عليها، ومرت ككل المقالات بغير أن يظن أحد أن يكون لها الشأن الذي يسببه وجد المتهمون أمام محكمة الجنايات، والأمة ساكنة هادئة، ولم يكن هناك أفكار مما تلمح إليه النيابة اليوم، وكل ما في الخطبة لا يقضي بكل هذه الضجة، ومر يوم ٢٢، و٢٣، و٢٤ مارس، وفي يوم ٢٥ مارس، دعى فريد بك إلى النيابة، وإن حضراتكم لكم اطلاع أحيانًا على ما في الجرائد، ولا بد أنكم تعرفون ما هو تأثير الخطب والمقالات، وتأثير رفع أمثال هذه الدعوى على الخطيب وشركائه وشركاء شركائه. فلما دعي فريد بك إلى النيابة دهش الناس، وقالوا: علام يسأل فريد بك؟ فقلنا: لعل النيابة تكتفي بسؤاله، أو تحقق معه، أو لها شأن معه، وفي ذلك إنذار له ولغيره ممن يخشى أن يقف موقفه، وقلنا: إن ذلك ربما يوقف النيابة عند هذا الحد، ولكننا رأينا النيابة قد استمرت في التحقيق، ثم انتقل التحقيق من يد محقق إلى يد محقق آخر[١]، وجيء بمدير جريدة العلم، ومدير جريدة اللواء كما تسميه النيابة ولم تكتف بذلك، بل دعت غيره وغيره، لم تكتف النيابة بذلك، بل أخذت تفتش في إدارة العلم، وفي نادي

(١) كان يتولى التحقيق أولًا علي بك ماهر (باشا)، ثم نقل من يده إلى يد علي بك توفيق رئيس نيابة مصر. (انظر: ص٣٠٦).

الحزب الوطني، وفي منزل محمود بك فهمي، وبحالة مزعجة؛ أي أنه ابتدأ بعد الساعة ٨ مساء، ولكن بماذا خرجت النيابة؟ خرجت بإزعاج الأطفال في أسرتهم، والنساء في حجراتهن».

وهنا قال رئيس الجلسة: إن النيابة كانت تحقق جريمة أخرى.

فقال عبد العزيز بك: ما هي الجريمة يا حضرات القضاة؟ إنَّ النيابة ليس لها قانونًا التفيش بغير أن تسأل متهمًا عن جريمة معينة. إن فريد بك كان متهمًا بتهمة أركانها موجودة في ما نشرته الصحف، فإذا لا يجوز للنيابة أن تفتش بغير أن يكون هناك تهمة ومتهمون مسئولون، خرجنا من كل ذلك باتهام جريدة اللواء وجريدة العلم بعد كل هذه الضجة.

إنني لما وكلت في هذه القضية، كانوا يوجهون إلي أسئلة، كيف تتوكل في هذه القضية؟ ألا ترى أن المادة (١٥١) لا حد لها، فكنت أهز كتفي للقائلين، وجئت أمام حضراتكم واثقًا بعدالكتم، وأعتقد أن موكلي سيخرج بريئًا من هذه التهمة: هل للحكومة حق في أن تعمل كل شيء ولا ينتقد عليها منتقد؟ ولكن النيابة قد كفتني الجواب عن ذلك. إن الإنسان يخطئ ويصيب، وكل الأعمال هي عرضة للانتقاد، وحضراتكم هنا في مقام الانتقاد، تقولون للمخطئ: أخطأت، وللمصيب: أصبت، وأنا أشكر النيابة على ما بينته من جواز الانتقاد؛ ولكني أخالفها في الحدود التي وضعتها للانتقاد، فأنا لي الحق أن أقول: إن فلانًا أخطأ، وفلانًا لم يخطئ.

وهنا قال رئيس الجلسة: كما سمعنا من النيابة، إن الغرض هو القصد لا الانتقاد، فقال الأستاذ عبد العزيز بك: سأبين هذه النقطة أن الانتقاد مباح، وهذه الخطبة من الانتقاد المباح. إن فريد بك يا حضرات القضاة يخطب ويكتب من قبل، والحكومة كانت من قبل تتقبل انتقاداته التي هي أشد من خطبته التي يحاكم عليها المتهمون الآن، ولذلك أقرأ لحضراتكم شيئًا من خطبه.

فقال رئيس الجلسة: إنَّ هذا معلوم. فقال عبد العزيز بك: إني أقدم هذه الخطب للنيابة لترى إن كانت أشد من هذه الخطبة أم لا؟

فسأل رئيس الجلسة النيابة عنها، فقالت: إنها تعلم بها، وإنها لم تحاكمه عليها. فقال عبد العزيز بك: إذن يكون من التغرير بفريد بك وإسماعيل حافظ أن تهمل الخطب الشديدة ويحاكمون على أخف الأقوال؛ هذه مجموعة الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وفيها من أشد الانتقاد ما لم تتضمن هذه الخطب، أنا أتحدى بهذه الأقوال ما جاءت به النيابة، لأثبت أن هذا من قبيل الانتقاد المباح، وكان إلقاء هذا الكلام في مواجهة النظار.

ثم أخذ يتلو قطعًا من محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وفيها اتهام الحكومة بالتبذير، وبوضع أرقام وهمية في الميزانية، وعند ذلك قال رئيس المحكمة: إن هذا معلوم. فقال عبد العزيز بك: أنا أقدم الأوراق لترى المحكمة في محضري جلسات (١٨ و١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩م) تلك الأقوال الجارحة التي قابلتها الحكومة بشكر الأعضاء.

ثم قرأ بعض محاضر الجمعية العمومية، وفيها أقوال عن الحكم الفردي، وبعد ذلك قال: إذن عندما نريد أن نفسر ما هو الانتقاد المباح ننظر درجة الضرر، فنحن نرى أن خطبة فريد بك لم تكن خارجة عن الانتقاد المباح، وهو أقل مما كتب وما خطب، وبالنسبة لخطبه نفسه، ومن الأقوال الغير الرسمية، فيكون فريد بك معذورًا، وإسماعيل بك معذورًا، وعلي بك معذورًا في اعتبار الخطبة من الانتقاد المباح.

ثم تكلم عن البيئة، وأنه ترد إلينا من أوربا جرائد وفيها انتقادات الكتاب للحكومة، وفي مصر جرائد أفرنكية تنتقد، وهيآتنا النيابية تقول أشد مما اتهمنا به، فإذا كنتم تعتبرون أن ذلك من التهم كان ذلك بالرغم منا لا تلومونا على تقليدنا،

فإننا نقتدي بما نسمع ونرى هذا مشروع منح إيرلنده استقلالها الإداري، جرى حوله من الانتقاد ما هو أشد وأمر مما خطب به فريد بك.

ثم قرأ ما نشر بهذا الشأن، من رمي الحكومة بالخيانة والمؤامرة، وبعد ذلك قال: إن كنتم تعاقبوننا على طباعنا، فالمسئول هو الحكومة؛ بل هي شريكة لنا في الجريمة؛ لأنها تقبلت من أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ما هو أشد من هذا، فهي التي سلحتنا بذلك.

ثم انتقل إلى الكلام على مغالطة النيابة في مذكرتها، حيث جعلت الضمائر الخاصة الاحتلال موجهة إلى الحكومة، وأخذ يقرأ قطعًا من مذكرة النيابة، ولفت نظر المحكمة إلى هذه النقطة، التي أرادت أن تجسم بها التهمة، وقال: أرجو من المحكمة حصر التهمة في دائرتها فقط، وقال: أنا أقول بملء فمي: إن التهم استخرجت في ورقة الاتهام من الخطبة ممسوخة مسخًا، ووجه نظر النيابة إلى مراجعة ورقة الاتهام مرة أخرى، وختم مرافعته بطلب البراءة.

الحكم

وبعد سماع دفاع المحامين خلت المحكمة للمداولة، ثم عادت وأصدرت حكمها بحبس المترجم سنة مع الشغل غيابيًّا، وحبس إسماعيل بك حافظ، وعلي فهمي كامل بك ثلاثة أشهر حبسًا بسيطًا.

هجرة الزعيم إلى المنفى

(٢٦ مارس سنة ١٩١٢م)

أدرك خاصة أصدقاء الفقيد من السرعة التي اتخذتها الحكومة في التحقيق معه، ومن المعلومات الوثيقة التي أفضى بها إليهم المتصلون بالدوائر الوزارية، أن نية الحكومة اتجهت إلى شل حركته وإبقائه رهن السجون، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهي، بحيث إذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة، يدخل بسببها

السجن ثانية، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه (يوم الإثنين ٢٥ مارس) أن سيصدر الأمر بالقبض عليه فورًا، قبل انتهاء التحقيق، وقد طلبت الوزارة من علي بك ماهر (باشا)، الذي تولى التحقيق مع الفقيد، إصدار أمر بالقبض عليه، فرفض قائلًا: إنه لا مسوغ لهذا الأمر، وأن الخطبة ليست فيها أية مسئولية جنائية، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف، وقررت نقل التحقيق من يده، وعهدت به إلى علي بك توفيق رئيس نيابة مصر، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فورًا.

فتداول أصدقاؤه الرأي فيما يجب أن يعمل لإحباط هذه المؤامرة التي دبرها الاحتلال والحكومة، ثم أجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم إلى المنفى؛ لكي يمكنه أن يتابع جهاده في الخارج، ويرفع صوت مصر، وينادي بحريتها واستقلالها، ويعبر عن مطالبها وآمالها في جو حر طليق، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب النفي وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين رهن السجون ممنوعًا من الحركة، مغلول القلم، معقود اللسان، بله ما يكون غير ذلك من الإهانة والشماتة من خصوم الحركة الوطنية.

فلما انتهى التحقيق الأول (ظهر يوم الإثنين ٢٥ مارس) ذهب الفقيد إلى منزل إسماعيل بك لبيب بالحلمية الجديدة، وهنا وضعا خطة الهجرة، واتفق معه على أن يرافقه في السفر، وتناولا الغداء معًا، ثم نزلا، وقصدا نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلي باشا الآن)، ومن هناك ذهب إسماعيل بك إلى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة إلى الخارج، فوجد أن الباخرة الروسية (الملكة أولجا) ستقوم من الإسكندرية قاصدة بيريه فالأستانة في اليوم التالي (الثلاثاء ٢٦ مارس)، فقرر السفر فيها.

وكان الوقت ضيقًا، ولكن الظروف كانت تقتضي الإسراع في العمل؛ لأن الحكومة كانت جادة في استصدار أمر القبض على الزعيم.

وكان يشغل الزعيم في هذه اللحظة أمر عائلي دقيق؛ وهو كيف يخبر زوجته بما اعتزم عليه، إذ لم تكن تعلم أن الأقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالأمس على عدم إزعاجها بفحوى خطاب النيابة، ولما سألته عن سبب حضور الضابط في تلك الساعة المتأخرة من الليل، أخبرها أنه حضر ليستشيره في قضية له، فلما اعتزم الهجرة، وتواعد هو وإسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة في صبيحة اليوم التالي، لم ير بدًّا من أن يفضي إليها بأمر التحقيق، وبما صحت عليه عزيمته، فأخبرها يوم الإثنين ليلًا بجلية الأمر وأفهمها ضرورة سفره، وأوصاها بالجلد والصبر، وقد طلب إليها أن لا تخبر أولاده ولا أحدًا من العائلة بما اعتزم عليه، حتى لا ينزعجوا، وزاد في الاحتياط من هذه الناحية؛ إذ طلب إليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكي لا يقرءوا تفاصيل استجوابه بالنيابة، وكانت زوجته كما أسلفنا (ص٢٩) آية في الوفاء وعلو النفس، وسمو الأخلاق، فاستقبلت القضاء بالرضا، وشجعته على السفر وتحمل مشاق النفي.

وفي صباح الثلاثاء ٢٦ مارس، استقل الفقيد القطار من محطة الزيتون حتى كوبري الليمون، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحًا قاصدًا الإسكندرية، وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار، كثيرون من إخوانه ومعارفه، فأخبرهم أنه ذاهب إلى الإسكندرية، ليترافع في قضية بالمحكمة المختلطة، ورافقه في القطار إسماعيل بك لبيب، وتغديا بالإسكندرية معًا في فندق (آيات)، وبعد الغداء قصدا إلى الباخرة الراسية في الميناء، وكان إسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة السفر، أما المترجم فركب دون تذكرة؛ لكي لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر فيحجزوه، واحتجب في الباخرة بغرفة إسماعيل بك حتى انتهى مفتش الحجر الصحي من المرور فلم يلحظ وجوده، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة، معتذرًا بأنه لم يجد الوقت الكافي لأدائه في مكتب الشركة بالإسكندرية.

وتحركت الباخرة في نحو الساعة الرابعة مساء؛ وبعد هنيهة اجتازت البوغاز، وما لبث الفقيد أن صعد على ظهرها، وأخذ يسرح الطرف في شواطئ المدينة، ومعالمها البادية، وهي تحتجب رويدًا رويدًا، وكلما أوغلت الباخرة في اليم، زاد تحديقه إليها، لكي لا يفوته أن يلقي النظرة الأخيرة على أرض الوطن وسمائه، وظل واقفًا يرنو ببصره إلى أفق مصر، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار، وغاب الأفق عن الأبصار، وكانت هذه اللحظة آخر عهده برؤية مصر، ثم وقف هنيهة ينظر إلى حيث المعالم الغائبة عن بصره، الماثلة صورتها في فؤاده، ولسان حاله يذكر قول «الشريف الرضي»:

وتلفتتْ عيني فمذ خفيت عنها الطلول تلفت القلبُ

ولكم فكر عندئذ في الأرض التي أحبها، واضطر إلى مفارقتها، والسماء التي عشقها، وأرغم على هجرها، وزوجته وبنيه، وأهله الذين يحبهم ويحبونه، فباعدت الأقدار بينه وبينهم، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه الذين يحنو عليهم، ويأنس لهم، ويطمئن إليهم، والنيل الذي هام به، وتعلق بوحدته أن لا تنفصم، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب، فلا يعود يتذوقه، ولا تكتحل عيناه برؤيته، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة، مختالًا بين المزارع الغناء، والمناظر البديعة، والمدن والقرى القريبة والبعيدة التي أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه!

وهكذا كُتب على الزعيم المخلص لقومه وأمته، أن يكون جزاؤه على بره وإخلاصه، الهجرة من وطنه، وكُتب على مصر التي ترحب بالقريب والبعيد، وتئوي الأشرار والمجرمين، وطريدي العدالة من مختلف الملل والنحل، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم!

وعلى كل ما ناله من المحن، فقد حافظ على شجاعته وثباته، واعتصم بصبره وإيمانه، فلم يدركه خوف ولا فزع، ولا أصابه جبن ولا هلع؛ حدثني إسماعيل بك

لبيب أنه لم يظهر عليه أي ضعف ولا وهن؛ بل بَدَا كأنه في رحلة عادية من رحلاته السابقة.

ولما وصلت الباخرة إلى ثغر (بيريه) باليونان، عزم على النزول إلى البر ليأخذ طريقه إلى أثينا، لحضور مؤتمر المستشرقين الذي كان محددًا لانعقاده يوم ٧ إبريل، وكان مشتركًا فيه من قبل، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر، (انظر ص٣٦)، ولكن إسماعيل بك ثناه عن عزمه؛ خشية أن تسلمه حكومة اليونان إلى مصر، وهي حكومة ضعيفة ممالئة لإنجلترا، فعمل الفقيد بنصحه ولم ينزل إلى البر.

وصوله إلى الأستانة

وواصل السفر حتى الأستانة، فوصلها (صباح ٣١ مارس)، وهناك استقبله الشيخ عبد العزيز جاويش والطلبة المصريون بالترحيب والتكريم، ولقي من الحكومة العثمانية (بادئ الأمر) كل احترام وحفاوة، وكان على عزم أن يقيم بالأستانة، لاعتقاده أن حكومتها لا تسلمه إلى الاحتلال؛ بل تعده لاجئًا سياسيًّا لا يجوز تسليمه؛ وقد كان ولا ريب على حق في هذا الاعتقاد، فضلًا عما له من المكانة بوصف كونه زعيم الحركة الوطنية في مصر، وواجب على الحكومة التركية أن تعامله بما يستحق من الحفاوة والرعاية، وقد نظرت إليه حكومة الاتحاديين بهذا الاعتبار، فاطمأن قليلًا بإقامته بالأستانة، واستأجر منزلًا بضاحية «صاري يار» على البوسفور بالقرب من البحر الأسود، وأرسل في استدعاء عائلته من مصر، فجاءته (في شهر يونية سنة ١٩١٢م)، وأقامت معه، فاطمأنت نفسه، وعاش هنيهة عيشة هنية، بين زوجه وأولاده، وكان يقضي الوقت بالمنزل والاشتغال في حديقته، ويقضي جزءًا منه في استقبال مواطنيه الذين كانوا في مصيفهم بهذه الجهة، وأصبحت داره ملتقى المصريين القادمين من مصر، ولم يكن يذهب إلى الأستانة إلا قليلًا، لنشر مقالاته في جريدة «الجون ترك» التي كان يصدرها جلال نوري بك باللغة الفرنسية، وجريدة «الهلال العثماني» للشيخ عبد العزيز جاويش.

ولكن لم تدم هذه الحال ولا هذه الطمأنينة طويلًا؛ فإنه منذ تألفت وزارة أحمد مختار باشا (في يولية سنة ١٩١٢)، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الإنجليز المشهور، تبدل موقف الحكومة التركية حياله وحيال المصريين كافة، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية (في أغسطس سنة ١٩١٢م) لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم، لمناسبة قضية المنشورات التي سيرد الكلام عنها، ففطن الزعيم إلى هذا التحول واعتزم الرحيل عن الأستانة، وكاشف زوجته بذلك، فوافقته على عزمه؛ وإذ كان ينوي حضور مؤتمر السلام بجنيف في (٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢م)، فقد قدم سفره شهرًا، وأشار على الشيخ عبد العزيز جاويش أن يرحل هو أيضًا عن الأستانة في هذه الظروف، ولكن الشيخ جاويش استبعد أن أية حكومة عثمانية تسلمه للحكومة المصرية، وقد أظهرت الأيام مبلغ إسرافه في حسن الظن، وبارح الفقيد الأستانة، يصحبه إسماعيل بك لبيب يوم (٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢م) قاصدًا إلى باريس بطريق سكة حديد الشرق، وقد دعته على المحطة، وودعه الشيخ عبد العزيز جاويش، والدكتور أحمد فؤاد، والمصريون جميعًا، وهتفنا له هتافًا حماسيًّا حين تحرك القطار.

وقد تبين أنه كان على حق في سوء ظنه بالحكومة التركية؛ إذ لم يمض على سفره أسبوعان حتى طلبت الحكومة المصرية القبض عليه وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش؛ بدعوى اشتراكهما في تهمة المنشورات التي ضبطت مع أحمد أفندي مختار (بك)، وقد قبض على الشيخ جاويش في أوائل سبتمبر، وأرسل إلى مصر مقبوضًا عليه، ولما لم يجدوا الفقيد اكتفوا بتفتيش منزله بصاري يار، فلم يعثورا فيه على شيءٍ.

ومكث في باريس بضعة أيام، ثم سافر منها (يوم الخميس ٥ سبتمبر) قاصدًا جنيف، وأقام بها إلى انعقاد مؤتمر السلام.

حضوره مؤتمر السلام بجنيف وخطبته فيه

(سبتمبر سنة ١٩١٢م)

تابع الفقيد جهاده في منفاه، وكان أول عمل بارز له في سبيل رفع صوت مصر عاليًا، حضوره مؤتمر السلام العام الذي انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا (في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢م)، وكان قد مهد إلى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة (١٩١٠م) كما تقدم بيانه (ص٢٠٨)، تم تأسيسه جمعية السلام العام بوادي النيل التي اعتمدتها اللجنة الدائمة بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر، وقد وزع الفقيد على أعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطني المصري الذي انعقد ببروكسل (في سبتمبر سنة ١٩١٠م)، ومجموعة خطبه، ليقفوا على حقائق المسألة المصرية، فدرست اللجنة مسألة مصر، وقررت أحقية مطالبها وعرضها على المؤتمر.

وهنا ندع للمترجم شرح ما تم في اللجنة والمؤتمر بقلمه، قال رحمه الله:

«درست اللجنة المسألة طويلًا، وقررت باتفاق جميع الأعضاء -بما فيهم الإنجليز- أحقية مطالبنا وعرضها على المؤتمر الذي كان تقرر اجتماعه بمدينة روما (في سبتمبر- أكتوبر سنة ١٩١١م).

سافرت في السنة الماضية (١٩١١م) مع الأخوين الفاضلين أحمد أفندي وفيق وعبد الرحمن أفندي الرافعي إلى روما، وكان وكيل جمعية السلام بمصر حضرة الفاضل عزب بك شكري قد وعدنا بالحضور، وكذلك بعض نوابغ الشبيبة المصرية بأوربا، ولكن لم يجتمع المؤتمر بسبب حرب إيطاليا للدولة العلية، وتقرر فيما بعد اجتماعه في هذه السنة (١٩١٢م) بمدينة جنيف الحرة.

سافرت إليها من باريس مع بعض الإخوان المصريين، ولحقنا بعض طلبة العلم من لوندره وليون وغيرها، كما انضم إلينا بعض طلبة جنيف، فكنا أكثر من عشرين

مصريًّا، وبصفتي رئيسًا لجمعية السلام بمصر اعتبرت مندوبًا عنها، قابلت في اجتماع التعارف (مساء الأحد ٢٢ سبتمبر) الكثير ممن تعرفت بهم في المؤتمر السابق، وتعرفت بكثيرين من الأعضاء الجدد، وتكلمت معهم في مسألتنا المزمع طرحها على المؤتمر، فوجدت منهم كل إقبال واستعداد لمساعدتنا وتعضيدنا في مطالبنا الحقة.

عُقدت جلسة الافتتاح في (صبيحة الإثنين ٢٣ سبتمبر) بقاعة الكلية الكبرى، وبعد خطب الترحيب من مندوب المدينة ومندوب الجمهورية السويسرية، والرد عليه من كبار المؤتمرين، صار انتخاب الوكلاء، فكنت منهم، كما انتخبت كذلك مندوبًا عن مصر مع الفاضل (الدكتور) أحمد أفندي طاهر الطالب بجامعة الطب بباريس بلجنة الشئون الحاضرة، التي من اختصاصها بحث مسألة مصر وتقرير ما تراه فيها، لعرضه على الاجتماع العام، اجتمعت هذه اللجنة بعد ظهر يوم الإثنين تحت رئاسة المسيو رويسن، وبعد أن تكلم بعض الحاضرين في مصلحتنا وعارض فيها بعض الإنجليز حررت اللجنة الاقتراح الآتية صورته وقررت عرضه على الجمعية العمومية للمؤتمر، وهاك ترجمته حرفيًّا:

«مضت سنوات عديدة والمؤتمر يعلم بالاحتجاجات التي رفعها الكثيرون من الأعضاء المصريين على الحالة السياسية التي سببها الاحتلال الإنجليزي، ولما كان المؤتمر يعلم أن الحكومة البريطانية نفسها كانت ولا تزال تعتبر الاحتلال العسكري في مصر مؤقتًا، وأنه في كثير من الأحوال -ولا سيما في سنة (١٨٨٢م) وسنة (١٨٨٤م)- تعهدت الحكومة البريطانية عهودًا صريحة على لسان مستر جلادستون ولوردجر انفيل أنها لا تمد أجل احتلال مصر إلى وقت لا نهاية له، وأن الأعضاء المصريين قد صرحوا أنهم يبنون عملهم بأكمله على أساس القانون، وأنهم يستنكرون استخدام وسائل القوة لتحقيق مطالبهم، فالمؤتمر يركن إلى شعور الأمة البريطانية الصحيح ويذكرها بالوعود التي ارتبطت بها الحكومة البريطانية، ويعرب عن أمله في أن يجلو الاحتلال البريطاني عن مصر في أقرب وقت ممكن، وأن يعاد

تأسيس حكومة ذاتية في مصر تكون فيها الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الدولية والأهلية».

وأدرجت مسألتنا ضمن أعمال المؤتمر؛ ولكن لم يأت دورها للمناقشة إلا في صبيحة يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر، فافتتح الكلام المسيو جوبا Gobat السكرتير العام للجنة الدائمة وللمؤتمر، فشرح تاريخ الاحتلال وأسبابه، وبين أنه مؤقت باعتراف الإنجليز أنفسهم، وأتى على ذكر وعود وزراء الإنجليز، وقرأ بعضها ثم طلب الاقتراع على ما طلبته اللجنة.

فقام عضو إنجليزي اسمه ماديسون Maddison، من أعضاء مجلس العموم البريطاني، وأخذ يتكلم بحدة ضد طلبات المصريين، قائلًا: إن المؤتمر غير مختص بنظرها، وأنه لا يمكن مؤتمرًا مثل هذا أن يفحص في بعض دقائق مسألة عويصة مثل مسألة الاحتلال، وطلب الاقتراع على عدم اختصاص المؤتمر أولًا، ثم عضده أمريكي في عدم الاختصاص، وإن كان لم يوافق على الاحتلال، قائلًا: إن الاحتلال جريمة قديمة، ونحن نسعى لمنع الجرائم المستقبلة، بعد ذلك قال الرئيس، وكان المسيو لافونتين La Fontaine العضو بمجلس شيوخ بلجيكا: إننا سمعنا خطيبين من خصوم الدعوى، فيجب أن نسمع خطيبين من مصلحتها، وهما المستر جرين الإنجليزي، ومحمد بك فريد المصري، ثم دعا المستر جرين للخطابة، فقام ودحض دعاوى المستر ماديسون، مبينًا أن واجب إنجلترا إنما هو تنفيذ وعودها وسحب جنودها في أقرب وقت، وإعادة الحكومة الذاتية لمصر، كما كانت قبل الاحتلال، فصفق له الحاضرون وقاطعه المستر ماديسون مرارًا، حتى اضطر الرئيس لتنبيهه للواجب، واشتد اللجاج بينه وبين الرئيس، واتهم الرئيس بالتحيز لنا، مما حول أغلب الحاضرين عنه، وختم المستر جرين خطابه بالموافقة على اقتراح اللجنة ورفض المسألة الفرعية التي رفعها المعارض، ثم دعيت للخطابة؛ فقلت ما نصه:

«إني سعيد للوقوف أمام هذا الجمع الذي يشمل أساطين الأمم المتمدينة، لأدافع عن قضية مصر؛ أي قضية أمة ضعيفة، أمام أمة قوية تريد اغتيالها، وإني متأكد أني سأجد منكم كل مساعدة وتعضيد أمام هاضمي حقوقنا، وغاصبي بلادنا. إن مسألتنا ظاهرة ولا تحتاج لشرح طويل، فقد وفاها المسيو جوبا حقها من الوجهة التاريخية والسياسية».

ثم طلبت رفض المسألة الفرعية قائلًا: «إن هذه المسألة رفعت في مؤتمر استوكهلم، وبعد مناقشة طويلة تقرر رفضها وتكليف اللجنة الدائمة بفحص الدعوى، وقد فحصتها وتكلم عنها السكرتير طويلًا في تقريره السنوي، فلا يقال حينئذ: إنها لم تفحص، وأن ليس لدى المؤتمر الوقت الكافي لفحصها، يقول بعضهم: إن مسألة مصر كمسألة بولونيا (فقال الرئيس: إن بولونيا ممثلة هنا بصفتها أمة)، فقابل الحاضرون هذا التصريح بالتصفيق والتهليل، يقولون: إن مصر كبولونيا، وأنا أقول: أن لا شبه بينهما؛ لأن بولونيا جزئت بين ثلاث دول، أما مصر فمحافظة على ذاتيتها، ولم يدع الإنجليز أنفسهم أنها مستعمرة إنجليزية أو أنها تحت حمايتهم، ومع ذلك فهل ابتلاع أمة أو أمم كبيرة لأمة صغيرة، يحرم هذه الأمة حق الدفاع عن نفسها؟ كلا، إن حق الدفاع عن النفس واجب على أي حال، مهما كانت الصبغة التي يصبغ بها المعتدون أعمالهم المغايرة للإنسانية. إني أطلب لمصر هذا الحق الذي قرر المجلس في جميع اجتماعاته السابقة، وهو أن لكل أمة الحق المطلق في أن تحكم نفسها بنفسها كيفما تريد، أذكركم بقراراتكم السابقة، وأطلب منكم الإنصاف من أية قوة ابتلاع بلادنا. إن جميع المصريين من رأيي يطلبون الجلاء إلا بعض الذين يتظاهرون بمحبة الإنجليز لينقدوهم ثمن خيانتهم غاليًا. إن معارضي الأمريكي يقول: إن المؤتمر يشتغل بمنع الجرائم المستقبلة، لا بالجرائم القديمة، فهذا اعتراف منه بأن الاحتلال جريمة، وأنا أوافقه على ذلك، ولكن أقول: إنه جريمة مستمرة، كما نقول نحن معاشر المحامين، أو أنها تجدد كل صباح ما بقي الاحتلال.

وختمت عبارتي بطلب الموافقة على اقتراح اللجنة، مع رفض عبارة طلب الجلاء (في أقرب وقت ممكن)؛ لأن هذه العبارة تفتح لإنجلترا باب التسويف، فإنكم تعلمون أنها دخلت مصر لتبقى بها بضعة أسابيع، وها هي قد قضت بها مدة ثلاثين سنة، فليكن إذا طلب الجلاء حالًا، وبعد ذلك اقترحت سيدة إنجليزية وآخر نمساوي تعديل بعض فقرات الاقتراح لتخفيف عباراته، وأخيرًا أقفل الرئيس باب المناقشة، وطلب الاقتراع على المسألة الفرعية، فرفضت، ثم اقترع على التعديلات، فرفضت، وتقرر الاقتراح كما عرضته اللجنة (ص٣١١).

عند ذلك دوى المكان بالتصفيق المستمر، وعلا الهتاف من كل مكان، وأخذ المصريون يهنئ بعضهم بعضًا، كما أخذ أصدقاؤهم يهنئونهم كذلك.

وقد طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة، وكان هذا القرار فوزًا جديدًا للقضية المصرية، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم في منفاه، كما أعجبوا ببعد نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية في رفع صوت مصر، وإقناع أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام، ولقد كان الوطنيون يغتبطون بمقالة تنشر في الصحف الأوربية دفاعًا عن القضية المصرية، فكم كان بابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمي، يتألف من نحو أربعمائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون في مختلف الأمم!

وأرسل كثير من الوطنيين برقيات الإعجاب والتهنئة إلى الفقيد في جنيف، نذكر منها البرقية الآتية التي نشرها (العلم) في عدد (٣ أكتوبر سنة ١٩١٢م):

«فريد بك بجنيف:

نهنئكم بنجاحكم نجاحًا باهرًا، وفوز مجهوداتكم التي أثمرت إقرار المؤتمر وجوب الجلاء عن مصر، وإعطائنا حكومة مستقلة، ونؤمل أن نصل إلى ذلك قريبًا».

الإمضاءات: محمد شكيب القاضي بالمحاكم الأهلية سابقا، عبد الله طلعت، محمد علي المهندس، أحمد وجدي المحامي بالزقازيق، محمد عبد الملك حمزة المحامي بمصر، عبد الرحمن الرافعي المحامي بالزقازيق، عوض البحراوي المحامي بمصر، أحمد وفيق المحامي بالزقازيق، إسماعيل صادق، إسماعيل حافظ مدير العَلَم، أحمد علي المحرر بها، عبد المقصود متولي المحامي بمصر، محمود حمدي السخاوي، أمين الرافعي المحامي بمصر، محمد زكي علي المحامي بمصر، مصطفى الشوربجي المحامي بطنطا، إسماعيل كامل المحامي بمصر.

في السويد

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر إلى السويد بدعوة بعض أصدقائه، ممن تعرف بهم في مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم، وشاهد معالم الرقي والحضارة ومنشئات البر والإحسان في هذه البلاد، ووصفها في مقالة شيقة نشرت بالعلم (يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢م) عنوانها: (أسبوعان في ضواحي استوكهلم)، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات وملاجئ العجزة بهذه المدينة، فذكر أن عدد ما بها من المستشفيات والملاجئ يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصري كله من هذا النوع، مع أن سكانها لا يبلغون سكان الإسكندرية! ووجد ما بها من النظام والنظافة لا نظير له في غيرها من البلدان، ورأى الخادمات يغسلن أرض الغرف والمماشي التي بينها بالصابون، وجميع خدم المستشفى من الفقراء عديمي الكسب، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين، ويعطي لكل منهم أجرة قليلة، فضلًا عن المأكل والمسكن والملبس، وقد لفت في مقالته نظر ديوان (وزارة) الأوقاف إلى ما يمكن عمله للتيسير على الفقراء من إيراد الأوقاف الغنية ذات الغلة الوافرة؛ إذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للعجزة بطرة، وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين، وهو شيء قليل جدًّا إذا قورن بإيراد الأوقاف الخيرية.

ووصف في مقالته ضاحية اختار الإقامة فيها، تبعد عن استوكهلم مسافة نصف ساعة بالترام، اسمها «يورشولم»، قال عنها: إنها وحيدة في بابها، فريدة في نوعها، لم يوجد مثلها بأوربا، وإن مدينة هليوبوليس (مصر الجديدة) بجوار القاهرة تشبهها من بعض الوجوه، وتلك المدينة عبارة عن غابة متسعة على شاطئ الخليج الموصل بين بحر البلطيق ومدينة استوكهلم، مساحتها نحو أربعة عشر ألف فدان، ومخططة كأنها بستان كبير، وبها جميع موجبات الراحة، من ماء وكهرباء وتليفون ومجار، إلى غير ذلك مما يوجد في أحسن المدن وأحدثها، وجميع شوارعها مرصوفة بالمكدام، وعلى جوانبها الأفاريز من الخشب، الذي يوجد بكثرة عظيمة في هذه البلاد، وقد أسست هذه المدينة شركة في سنة ١٨٨٩م (أي من نحو ٢٣ سنة قبل زيارته)، وبعد أن أوجدت فيها الشوارع والمجاري وغيرها، قسمت الأرض، وعرضتها للمبيع بشروط غاية في السهولة، واشترطت على المشترين عدة شروط، أهمها أن القطعة لا تقل عن ثلاثة آلاف متر مربع وأن لا يبنى منها إلا جزء من ستة عشر جزءًا (أي نصف الثمن فقط)، وأن لا يبنى على الشارع مباشرة؛ بل يترك المشتري ستة أمتار على الأقل، وأن لا يرتفع البنيان عن ١٤ مترًا، وأخيرًا -وهو الأهم- أن لا يسكن المنزل إلا عائلة واحدة، وألا يوجد فيه إلا مطبخ واحد، ولذلك لم تفقد الغابة منظرها الأصلي، بل يظن السائر في شوراعها أنه في غابة بولونيا بباريس مثلًا، ويخيل إليه أن المنازل عبارة عن أكشاك أقيمت لراحة المتنزه، وليس بها دكاكين على الشكل المعروف؛ بل الحوانيت والقهاوي الموجودة بها كلها عبارة عن بيوت روعيت فيها الشروط السابقة، وقد قضى بهذه المدينة أسبوعين يتأمل في نظامها، ويتنقل بين رياضها، ويعجب بما أبدعته روح الهمة والابتكار في ربوعها.

في بلجيكا

ثم زار بلجيكا، ووصفها في مقالة بديعة نشرت في عدد (٧ نوفمبر سنة ١٩١٢م)، وتضمنت أحسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

أوجز فيها تاريخها القومي، وما فيه من عظات، فذكر أن الأمة البلجيكية من الأمم الصغيرة التي لاقت في حياتها أنواع الظلم والعسف من الأقوياء، فكانت دائمًا طعمة للقوي من جيرانها، حتى أنها لم تتمتع بنعمة الاستقلال إلا من عهد قريب، وكانت مدة قرون مستعمرة إسبانية! وقاست من حكام الإسبان المظالم أنواعًا، ولما ظهر نجم نابليون في أفق السياسة الأوربية ضمها إلى فرنسا، حتى يصبح حدها الشرقي نهر الرين، الذي كان امتلاكه موضع منافسات وحروب العنصرين الفرنسي والجرماني مدة قرون، وبعد أفول نجم نابليون، وتغلب أوربا عليه في واقعة واترلو سنة (١٨١٥م)، أخذت تعدل في خريطة أوربا؛ فضمت بلجيكا إلى هولاندا، وكونت منهما البلاد الواطئة؛ لكن الأمة البلجيكية، التي عرفت معنى الحرية، ولم تقبل هذا الفناء في مملكة البلاد الواطئة الجديدة، بل أرادت أن تكون لها وحدة ذاتية خاصة بها، فأخذت تعد معدات الثورة سرًّا، وبثت مبادئ الاستقلال بين جميع طبقات الشعب، حتى إذا ما كملت معداتها هبت للثورة كرجل واحد، مطالبة بالاستقلال التام، وساعدتها على ذلك فرنسا بجيش عظيم ضد الهولانديين، وكان حصن هولاندا المنيع مدينة (أنفرس) المحاطة بالأسوار والقلاع، ولكن جيوش الحرية تغلبت على فيالق الظلم، فاكتسحتها ودخلت أنفرس عنوة، وطردت الجيوش الهولاندية من البلاد، وأصبحت بلجيكا بلدًا حرًّا بمعنى الكلمة، ثم اجتمع مندوبو الأمة، وقرروا انتخاب أحد أمراء الألمان ملكًا دستوريًّا عليهم، وهو الملك ليوبولد الأول، وكان هذا الأمير إذ ذاك في إنجلترا، فأرسل المؤتمر الوطني وفدًا لعرض ملك بلجيكا عليه، على شرط أن يقسم باحترام الدستور، فقبل، وقال لأعضاء الوفد هذه الجملة التاريخية التي يجب على الأمراء والملوك والسلاطين تدبرها، ليتعلموا منها الواجب عليهم نحو الأمم التي رضيتهم ملوكًا عليها، وها هي بنصها الفرنسي منقولة عن قاعدة التمثال الذي أقيم له في أحد ميادين مدينة أنفرس:

Les destinees humaines n offrent pas de tache plus noble Que celle celle d etre appele a maintenir l independence d une nation et a consolider seslibertes

«لا يوجد علم بين الأقدار الإنسانية أشرف من أن يُدعى الإنسان للمحافظة على إحدى الأمم، وتثبيت دعائم حرياتها».

وقال عن حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية: إن الأمة البلجيكية صغيرة بعددها، ولكنها من أغنى أمم الأرض، فثغورها غاصة بالسفن، وتجارتها منتشرة في جميع أنحاء المعمورة، صادرة وواردة، ولها أشغال صناعية مالية في أغلب جهات العالم، والصناعة فيها متقدمة تقدمًا عظيمًا تزاحم به غيرها من الأمم حتى في بلادهم، فهي مثال حي للأمم الأخرى كالأمة المصرية التي يجب عليها أن تدرس نظاماتها الداخلية، وكيف أن حرية القرية في أمورها الداخلية، والمديرية في الأمور الخاصة بها، لا تنافي الحكومة المركزية ولا تضعف من قوتها، فلكل مدينة أو قرية هناك كما في فرنسا وغيرها مجلس بلدي منتخب، يقوم بشئون المدينة من تجارة وتعليم ونظافة وغيرها، فهو حكومة مصغرة في قلب الحكومة الأصلية، وكل مدينة تجتهد في نشر التعليم الابتدائي والصناعي بين أهلها، والمديرية تقوم بتأسيس المدارس الثانوية ومدارس المعلمين، والحكومة تشتغل بالتعليم العالي، وتمد بالمال المدن المديريات لإتمام مأموريتها إن أعوزها.

وبعد أن أفاض في الكلام عن التعليم والحالة الاجتماعية، عرج على الخدمة العسكرية فيها، فذكر أنها ليست بإلزامية في بلاد البلجيك؛ بل يؤخذ من كل أسرة شاب واحد، ولكن القوم ابتدأوا يشعرون بضرورة زيادة قوتهم الحربية للمحافظة على حيدتهم حيث أصبح الحق للقوة، ولا احترام للمعاهدات مهما كانت قوتها الأدبية، فالبلجيكيون يخشون أن يداس استقلالهم لو وقعت الحرب بين ألمانيا وفرنسا، فيخترق أحد الجيشين البلاد، فيقابله الآخر بالمثل، فتصبح أرض بلجيكا

ميدانًا لقتال الأمتين[1]، لذلك قد أعدوا مشروعًا يجعل الخدمة العسكرية إجبارية، وبناء القلاع على الحدود من الجبهتين، حتى تأمن نوعًا على استقلالها، وتمنع خرق حيدتها، وقال: إن هذا المشروع سينظر بمجلس النواب في هذه السنة (١٩١٢م).

وختم مقالته بقوله: «إنَّ الأمم الصغيرة بأوربا أصبحت لا تأمن على حريتها أمام نمو الأمم الكبرى، التي تهدد العالم بقوة ضخامتها البرية، وأساطيلها البحرية، ولا تتأخر عن إزالة العقبات التي تقف في طريقها وتمنعها من إتمام ما تنويه نحو جاراتها القوية، فتنافس الإنجليز والألمان على سلطنة البحار، يهدد كيان هولاندا وبلجيكا؛ بل الدانمرك، لذلك سمعت من بعض رجال السياسة باستوكهولم أن أمم الشمال الصغرى تفكر في عقد محالفات دفاعية بين بعضها وبعض، وفي تأليف حكومة مشتركة اتحادية تضم السويد والنرويج والدانمارك وهولاندة وبلجيكا، تكون أشبه شيء بالاتحاد الجرماني، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم يرون تحقق هذه الفكرة صعبًا وبعيدًا؛ ولكنهم يشتغلون لتنفيذها إذ يرونها المانع الوحيد لتعدي الأقوياء عليهم، والحصن المنيع لحماية حريتهم واستقلالهم».

الحالة في مصر بعد نفي الزعيم

ساد البلاد بعد نفي الزعيم جو من الإرهاب، تعددت فيه وسائل الضغط، وكثرت الوشايات والسعايات، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العسف والاضطهاد، وسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق من التجسس حولها، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد، لإلقاء التخاذل في صفوفها، وكان مما اتخذته للتنكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقي الرعب في قلوب أنصارها وتبعث الفزع إلى نفوسهم.

---

(١) وقد حدث ما توقعه الفقيد في الحرب العالمية الأولى التي نشبت في أغسطس سنة (١٩١٤م) أي بعد سنتين من تنبؤاته في هذه المقالة.

قضية إمام واكد

(يولية سنة ١٩١٢م)

ففي (أوائل يولية سنة ١٩١٢م) وقبل أن تنتهي مدة الحبس المحكوم بها على علي فهمي كامل بك وإسماعيل بك حافظ، ظهرت قضية جديدة، اتخذتها الحكومة ذريعة لنشر حكم الإرهاب في البلاد، وهي قضية المؤامرة التي زعمت بأنها دبرت لاغتيال الخديوي واللورد كتشنر ورئيس الوزراء وغيرهم، فألقى القبض على كثير من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية، وفتشت منازلهم في جنح الظلام، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على كل من إمام أفندي واكد ومحمود أفندي طاهر العربي الطالبين، ومحمد أفندي عبد السلام البرعي المحرر باللواء، واتهمتهم جميعًا بأنهم اتفقوا على اغتيال الخديوي، ورئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) واللورد كتشنر المعتمد البريطاني، ومحمد مجدي باشا، والمستر دلبروجلي المستشارين بمحكمة الاستئناف.

وطلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الاتفاقات الجنائية الذي وضعته الوزارة سنة (١٩١٠م).

ولم يكن للاتهام في هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة جورج بك فيليبدس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ورئيس الجواسيس، وهو الذي ثبتت عليه فيما بعد جريمة الرشوة وابتزاز أموال المعتقلين وحكم عليه من أجل ذلك في سنة (١٩١٧م) بالسجن خمس سنوات، واعترف بعد الحكم عليه بأن قضية المؤامرة ملفقة.

وقد بدئ في نظر هذه القضية يوم (الأحد ١١ أغسطس سنة ١٩١٢م) أمام محكمة جنايات مصر، وكانت مؤلفة برياسة علي ذي الفقار باشا، وعضوية محمد توفيق رفعت بك (باشا)، وأحمد موسى بك (باشا)، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام.

وحضر للدفاع عن المتهمين: إبراهيم الهلباوي بك عن إمام أفندي واكد، والأستاذ مصطفى الشوربجي عن محمود طاهر العربي، والأستاذ عبد الوهاب البرعي عن محمد أفندي عبد السلام.

وظلت المحكمة تنظر القضية حتى يوم (الثلاثاء ١٣ أغسطس)، وفيه أصدرت حكمها على إمام أفندي واكد بالأشغال الشاقة خمس عشر سنة، وعلى كل من محمود طاهر العربي أفندي ومحمد عبد السلام أفندي البرعي بالسجن خمس عشر سنة.

قضية المنشورات
(أغسطس سنة ١٩١٢م)

وفي أغسطس من تلك السنة ظهرت قضية أخرى، سميت بقضية المنشورات، وخلاصتها أن منشورات ثورية ضبطت مع أحمد أفندي مختار (بك) الطالب المصري بالمدرسة الحربية بالأستانة، جاء بها على ظهر الباخرة إلى الإسكندرية، وبنت الحكومة على هذه المنشورات افتراض وجود جمعية سرية من الشبان لها أغراض ثورية، فألقت القبض من جديد على كثير منهم، واتسعت حركة الاعتقال في القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى، ولم تلبث أن تخطت حدود مصر إلى الخارج، إذ وجهت النيابة تهمة الاشتراك في وضع هذه المنشورات إلى الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان مقيمًا بالأستانة، فاستصدرته من الحكومة العثمانية أمرًا باعتقاله، واعتقال بعض الشبان المصريين، فقبضت عليهم وأرسلتهم إلى مصر، فكان لتسليم الحكومة العثمانية إياهم في تهمة سياسية استياء شديد ودهش بالغ؛ ذلك بأن القانون الدولي لا يبيح تسليم متهم سياسي إلى حكومة أخرى، وقداتهم الشيخ جاويش و(الدكتور) عبد الغفار متولي الطالب بمدرسة الطب، والدكتور حسين مرتضى، بالاشتراك في وضع هذه المنشورات، وبقوا في السجن مدة طويلة من الزمن رهن التحقيق، ثم أصدر النائب العام (عبد الخالق ثروت باشا) قراره في (١٩ أكتوبر سنة ١٩١٢م) بحفظ القضية بالنسبة لهم، وإحالتها إلى محكمة الجنايات بالنسبة لأحمد

أفندي مختار وحده، ونظرت القضية أمام محكمة جنايات الإسكندرية، فقضت عليه في (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٢م) بالسجن عشر سنوات.

تعطيل اللواء نهائيًّا

وفي (٣١ أغسطس سنة ١٩١٢م) أصدرت الوزارة قرارًا بتعطيل جريدة (اللواء) نهائيًّا، بحجة أنها عينت محررًا مسئولًا، دون أن تحصل على إذن ذلك من إدارة المطبوعات، وأن بعض رجالها (تقصد علي فهمي كامل بك) قد صدرت عليهم أحكام قضائية عن أمور موجبة للاضطراب، ومخلة بالأمن العام.

وبذلك انتهت حياة هذه الصحيفة المجيدة، بعد أن ظلت ميدانًا للكفاح الوطني نيفًا واثنتي عشرة سنة، كانت فيها مثالًا للرقي الصحفي والجهاد النزيه، في سبيل رفعة شأن الوطن وبنيه.

تعطيل العلم نهائيًّا، وظهور (الشعب)

وفي (٧ نوفمبر سنة ١٩١٢م) قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطني نهائيًّا؛ لأنها نشرت مقالًا للفقيد عن رأيه في الحرب البلقانية، وما أصاب تركيا فيها من الهزائم، وكان قد حمل كامل باشا الصدر الأعظم مسئولية الحالة التي انتهت إليها، فساء الحكومة أن يطعن في رجل اشتهر بولائه للإنجليز! فقررت لذلك تعطيل العلم نهائيًّا، وقالت في أسباب القرار: «وحيث إن هذه المقالة التي ختمت بالطعن الشديد في ولاة الأمور العثمانيين الذين ألقي عليهم تبعة ما أصاب الجيش العثماني، إنما هي مقالة من شأنها إثارة خواطر المسلمين وإيغار صدورهم نحو ولاة الأمور المذكورين في هذه الظروف التي تستلزم الهدوء والسكينة، وحيث إن هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية، فضلًا عن أنها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج، وحيث إنه سبق صدور قرارين بتعطيل هذه الجريدة مرتين؛ الأولى لمدة شهرين بتاريخ (١٩ مارس سنة

١٩١٠م)، والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١١م)، فلهذه الأسباب، ومحافظة على النظام العام، تقفل جريدة (العلم) التي تصدر بالقاهرة من تاريخه».

ولا ريب في أن روح الاعتساف تبدو بارزة في هذه الأسباب؛ إذ ما شأن الحكومة المصرية بالطعن في سياسة حكومة أخرى لم تكن وإياها على صفاء ووداد، اللّٰهم إلا أن يكون الغرض هو الدفاع عن كل سياسي يدين بالولاء للإنجليز! ويبدو التناقض الظاهر في الأسباب بين هذا القرار، وقرار تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور، فإن الوزارة قد ارتكنت في قرارها السابق (ص٢٨٧) على نشرها مقالة نسبت فيها إلى الحكومة والاحتلال النكاية بتركيا في الحرب الطرابلسية، أما في قرارها الأخير، فإنها تتظاهر بالدفاع عن تركيا، والوقاع أنها في كلا القرارين إنما تدافع عن الاحتلال وسياسته، وتتعمد الإساءة إلى الفقيد وإلى الحزب الوطني؛ إذ جعلت من أسباب قرارها الأخير أن جريدة (العلم) اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية، وأنها لسان حال حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج، والله يعلم أن كلا الزعمين محض افتراء، لا أساس له من الحق، فلا الجريدة كانت تنشر ما يكدر صفو الراحة، ولا اتخذ الفقيد لنفسه خطة التهييج، وإنما كانت خطته المطالبة باستقلال البلاد وحريتها، ومنهجه الدفاع عن حقوقها المقدسة، فأين تكدير صفو الراحة العمومية وأين التهييج في ذلك؟

وقد عادت جريدة (الشعب) إلى الظهور، واتخذها الحزب الوطني لسان حاله بعد إقفال (العلم)، وتولى أمين بك الرافعي رياسة تحريرها، كما كان يتولى رياسة تحرير (العلم) منذ فبراير سنة (١٩١٢م).

الفصل العاشر

نادي المدارس العليا والحركة التعاونية

بين نادي المدارس العليا والحركة التعاونية ارتباط وثيق، يجعلنا نتناول الحديث عنهما في فصل واحد؛ ففي نادي المدارس ظهرت الحركة التعاونية، وكان مؤسسها المرحوم عمر بك لطفي رئيس النادي.

تحدثنا في كتاب (مصطفى كامل) عن تأسيس نادي المدارس العليا، ونوهنا بأثره في تطور الحركة الوطنية والفكرية على عهد مصطفى[1]، والآن نقول: إنه ازداد ازدهارًا في عهد محمد فريد، وظل مشبعًا بالروح الوطنية، فعظمت منزلته في المجتمع، وكان أعلام الفكر يلقون فيه المحاضرات النفيسة، فصار بمثابة معهد علمي، أو جامعة حرة، تلقى فيها الدروس والمحاضرات في مختلف العلوم والفنون.

خطبة الأمير حيدر فاضل

وكان للنادي أيام مشهودة تجلت فيها مكانته العالية، نذكر منها على سبيل المثال يوم (٢١ إبريل سنة ١٩٠٨م)، إذ ألقى فيه الأمير حيدر فاضل خطبة باللغة الفرنسية، موضوعها (اعتبارات عامة على الرقي الأدبي في مصر)، وترجمها على الفور أحمد زكي باشا إلى اللغة العربية، ونالت إعجاب الطلبة والسامعين؛ لما حوته من الأفكار العالية، والمعاني الوطنية الرائعة، وحضر هذا الاجتماع الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد الأول)، ومحمد بك فريد، وقاسم بك أمين، وحفني بك ناصف وغيرهم، وألقى الأمير محاضرته بلهجة خطابية بديعة، ولغة فرنسية بليغة؛ إذ كان متضلعًا في الآداب الفرنسية، ومما قاله مخاطبًا الشباب:

---

(١) راجع الفصل الحادي عشر من كتاب (مصطفى كامل)، نادي المدارس العليا وتطور الأفكار سنة (١٩٠٥م) وسنة (١٩٠٦م) ص١٩٢ وما بعدها (من الطبعة الأولى) وبطبعات تالية.

«إذا كانت العصور التي بنيت فيها الأهرامات قد مضت وانقضت، فقد آن لنا أيها الإخوان أن نقيم بناءنا الوطني، ونسير في سبيل الرقي، لأجل ذلك يجب علينا أن نعمل، اسمحوا لي أن أقول لكم كلمة ربما تجرحكم: إنكم لا تعلمون كما يجب تاريخكم المجيد. ومن الغريب أننا مدينون بذلك التاريخ إلى علماء من الأجانب ولم يفكر كثير منا في مشاركتهم في ذلك. إني أصرح لكم أن الناشئين ينسون أو يتناسون أسلافهم العظماء، فيجب عليكم أن تذكروهم دائمًا، وتعملوا على إحياء مجدهم، وبهذه المناسبة أقول لكم: إن الجامعة سيدرس فيها علم الآثار القديمة، إنني مسرور جدًّا من هذه الحركة المباركة التي تدفع القوم إلى إتمام مشروع الجامعة، وستكون هذه الجامعة حاوية لصنوف العلوم البشرية، ولكنها لن توازي طبعًا في أول الأمر جامعات أوربا، فيجب على من لديه قدرة منا أن يشد رحله إلى ألمانيا وغيرها، فيتم فيها دراسته».

إلى أن قال مشيرًا إلى فضل مصطفى كامل في بعث الحركة الوطنية:

اعملوا أيها الإخوان للغرض الذي كان يسعى له مصطفى كامل، وكونوا وطنيين صبورين، واعلموا أن الجهاد غير قاصر على اقتتال بني الإنسان وإفناء بعضهم بعضًا؛ بل إن من الحروب السلمية، ما هو أشرف غرضًا وأنبل قصدًا، وفي مثل تلك الحروب السلمية قضى مصطفى كامل حياته، ومات وهو في ساحة الوغى، بعد أن أضناه الجهاد (تصفيق حاد)، رأيته في باريس في مقتبل صباه، فرأيت منه نفسًا عالية، وحماسة كبيرة، وتعلقًا بوطنه، ورأيته في الوجه القبلي، حيث الطبيعة في جمالها الباهر، فكان يحادثني بما يجول في نفسه من الأماني والآمال، في خدمة بلاده، فكنت أرى الإخلاص يتجلى في حركاته وسكناته، إني لا أريد أن أطيل الكلام، فإنكم تعرفون مصطفى كامل أكثر مني. إن إرادة الله لا بد أن تنفذ، فاتركوا اليأس واعلموا أن الناشئة التي ترضى الوطن، ستخلد اسمها إلى الأبد بأعمالها، ولتكن آمالكم في خدمة بلادكم كبيرة، وامحوا كلمة المستحيل من قاموسكم، مثل ما فعل

نابليون، تبصروا في العواقب؛ فإن عملكم الذي كلفتم به عظيم، فليكن رائدكم فيه السلم والنظام، والعلم والتحصيل. إن التهور يضر بنا ولا ينفعنا، فإذا أردتم أن تتبعوا نصائح الغربيين، فتجنبوا خيالات كثير منهم، تمسكوا بآداب العلم، وانشروه ما استطعتم إلى ذلك سبيلًا، واعلموا أن في مصر الآن مشروعًا سيكون من ورائه فائدة كبرى في التعليم، وهو مشروع الجامعة، فعضدوه ما استطعتم، واعتقدوا أنكم بذلك تخطون خطوات نحو الاستقلال، تبينوا حركات الحرية والاستقلال في أوربا، خذوا منها النافع واتركوا الضار، واعلموا أن في أوربا نظامات ربما لا تفيدنا، ومذاهب تخدع الجماهير بظواهرها؛ ولكنها في الحقيقة لا تجر سوى الضرر».

وختم خطبته بقوله:

«إنني أعلم كما يعلم غيري أن آلامكم شديدة؛ ولكن لا يحملنكم ذلك على ارتكاب أعمال تزيد مصائبكم، جاهدوا بصبر وثبات كما كان يفعل مصطفى كامل، لقد أعجبنا أيها الإخوان بالمظاهرات الجليلة التي قمتم به نحو فقيدنا؛ ولكن حافظوا على السكينة، حافظوا وتجنبوا الشطط، وتخذوا السلم رائدًا لكم في كل مظاهراتكم وحركاتكم، واتخذوا الفضيلة والواجب والنصيحة إمامًا لكم. إنَّ مستقبل مصر بأيديكم، فإذا عملتم بهدوء وسكينة وصلتم على غرضكم، وإن نكبتم عن هذا الطريق أخرتم زمن الاستقلال. اتبعوا في أعمالكم نصائح المخلصين والمرشدين، اجعلوا لإحساساتكم قيدًا من عقولكم ولا تدعوها تفيض فتضركم، واعلموا أن من الواجب على الطلبة الاهتمام بالسياسة دون الاشتغال بها. حصلوا العلم ما استطعتم، ادرسوا تاريخ الرجال الكبار، ولا تضيعوا أوقاتكم بقراءة ما لا يفيد، تمسكوا بدينكم؛ ولكن إيَّاكم والانشقاقات الدينية. أحبوا عقائدكم، ولا يحملنكم ذلك على بعض من لا يدين بدينكم، انبذوا الحزازات الجنسية، واعلموا أنه قد اندمجت في جنسيتكم المصرية بعض العناصر الأخرى، فاعتبروهم إخوانكم؛ لأنهم يعتبرون مصر وطنًا لهم، واعلموا أن حاجتنا بيدنا، وأننا قد نؤذي أنفسنا أكثر

من الأذى الذي يلحقنا من أعدائنا، ولتكن لكم عبرة في تلك الحقيقة التي مؤداها أن رحيل السعادة عن أمة من الأمم قد يكون ناشئًا عن أعمالها. أحبوا بعضكم بعضًا، واتركوا التحاسد والتباغض، وليكن التسامح من شيمتكم، اجتهدوا في تزكية أنفسكم من كل عيب ماثل فيها، قوموا بالواجب عليكم، واحصروا آمالكم في الأمور الخالدة، وليؤثر كل منكم صالح الأمة على صالح نفسه، ولا يستخفن أحدكم بما يلحق الأمة من ضرر، فإن الضرر الحائق بالمجموع يلحق الفرد لا محالة. إن كل شيء للفناء والزوال مصيره، فلتكن كل لحظة من حياتكم للوطن والإنسانية، ستقومون أيها الإخوان بمهمة صعبة، بيد أنها شريفة، فإنكم ستمهدون لأمتكم طريق الحرية والاستقلال».

وقد قوبلت الخطبة في معظم مواضعها بالحماسة البالغة والتصفيق المتكرر.

الاحتفال بأول بعثة للجامعة المصرية

واحتفل النادي يوم (٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨م) بأول بعثة أوفدتها الجامعة المصرية إلى أوربا للتخصص في تدريس العلوم والآداب، وكانت هذه البعثة مؤلفة من أحد عشر عضوًا؛ منهم سبعة أوفدوا إلى جامعات فرنسا، وهم الأساتذة: سيد كامل خريج مدرسة الحقوق، ومحمد توفيق الساوي (باشا) المحامي، ومحمود عزمي (بك)، ومنصور فهمي (باشا) الطالبان بمدرسة الحقوق، وحسن فؤاد الديواني الطالب بمدرسة الطب، والدكتور محمد ولي، والدكتور محمد كمال، وأربعة أوفدوا إلى إنجلترا وهم: الأستاذ محمد كامل، حسين القاضي السابق بالخرطوم، ومحمد حسني الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق الحائز للشهادة الثانوية من المدرسة التوفيقية، وتوفيق سيدهم الطالب بالمهندسخانة.

كانت هذه الحفلة من أعظم حفلات النادي، حضرها الفقيد، وهتف باسمه المجتمعون، وخطب فيها عبد الحميد أفندي سليمان (باشا) باشمهندس ترعة الإسماعيلية، والأستاذ أحمد وجدي المحامي، وكانت خطبته حماسية، ودع فيها

أعضاء البعثة بلسان الشباب قائلًا: «إني أودع طليعة جيش المجاهدين في سعادة البلاد واستقلالها»، فقوبلت كلمته بالتصفيق الحاد، وتكلم بعده محمود أفندي صادق الموظف بالحقانية، و(الدكتور) أحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب، ومحمد أفندي زكي علي (باشا) الطالب بمدرسة الحقوق، ثم محمد أفندي توفيق الساوي بالنيابة عن البعثة شاكرًا أعضاء النادي على تلك الحفلة الشائقة.

الاحتفال بعيد تأسيس النادي

واحتفل يوم (٥ إبريل سنة ١٩٠٩م) بعيد تأسيسه؛ لمناسبة مرور ثلاثة أعوام على إنشائه، فألقى عمر بك لطفي خطبة ذكر فيها الخدمات التي أداها النادي للنهضة العلمية والاجتماعية، إلى أن قال: «إن جل حسنات هذا النادي أنه -على قلة ذات يده- من أول العاملين على إنشاء مدارس الشعب، ذلك المشروع الذي قلدته فيه نظارة المعارف، فنشكرها على ذلك، وإن للنادي ثلاث مدارس للشعب يتعلم فيها ألف عامل كل ليلة، لكم أجر تعليمهم عند الله».

ثم دعا أمين أفندي الرافعي (بك) الطالب بالحقوق وأحد أعضاء مجلس الإدارة إلى الخطابة؛ فألقى خطبة مسهبة في حياة النادي وفضله، ختمها بقوله:

«والآن فلنهنئ أنفسنا بالمنزلة الكبيرة التي بلغها النادي وهو في اقتبال عمره وريعان شبابه، ولنهنئ أنفسنا بالأعمال الجليلة التي قام بها، فمن هنا بزغت شمس النهضة؛ ومن هنا تفجرت ينابيع العرفان، ومن هنا انتشرت نجوم الهدى، ومن هنا انفجر الشعور الحي؛ ولا جرم أن مثل هذا النادي، في نهضته ورقيه، وفي النتائج العظيمة التي وصل إليها، كمثل جنة بوبوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين، مثله كمثل شجرة طيبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين. ربنا أفرغ علينا صبرًا، وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الظالمين»[(١)].

---

(١) كتاب «ذكرى المرحوم أمين بك الرافعي» للأستاذ محمد صادق عنبر، (ص ٨).

اطراد تقدمه

واجتمعت الجمعية العمومية السنوية للنادي (يوم الجمعة ١٥ إبريل سنة ١٩١٠م) برياسة عمر بك لطفي، وتلا السكرتير أمين أفندي الرافعي المحامي تقريره عن أعمال النادي، ونهض بعده أمين الصندوق الدكتور عبد العزيز نظمي، ثم رئيس النادي، ثم أعلنت الجمعية ثقتها بمجلس الإدارة؛ وتبين من تقرير أمين أفندي الرافعي مبلغ اطراد تقدم النادي، فقد كان عدد أعضائه حين افتتاحه في (٥ إبريل سنة ١٩٠٦م) (٢٤٠) عضوًا من طلبة المعاهد وخريجيها، فبلغوا (٤٧٠) في نهاية ديسمبر سنة (١٩٠٦م)، و(٥٤٩) في نهاية ديسمبر سنة (١٩٠٧م)، و(٦٨٥) في نهاية ديسمبر سنة (١٩٠٨م)، و(٧٧٣) في آخر ديسمبر سنة (١٩٠٩م)؛ أي زادوا على ثلاثة أمثال عددهم الأول، ولما اجتمعت جمعيته العمومية في (إبريل سنة ١٩١١م) تبين أن عدد أعضائه بلغوا (٨٥٨)، وفي سنة (١٩١١م) اشترك فيه الأمير محمد عبد المنعم ولي عهد الخديوية المصرية وقتئذ، ودفع مائة جنيه اشتراكه السنوي، وأدرك من الشهرة ما جعل عنوانه التلغرافي الذي خصته به مصلحة التلغرافات (النادي)، وبالفرنسية CLUB، دون أي بيان آخر.

إهداء الفقيد إلى النادي مكتبته النفيسة

كان الزعيم واسع الاطلاع، مشغوفًا باقتناء الكتب، وله مكتبة نفيسة تحوي مجموعة كبيرة من الكتب القيمة في التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع، وقد فكر في إهداء النادي هذه المكتبة، حتى يعم النفع بها، فبدأ في (أكتوبر سنة ١٩٠٨م) بإهدائه خمسمائة كتاب اختارتها لجنة من أعضاء النادي؛ وتمت هذه الهدية في الاجتماع الذي عقد ثاني أيام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦هـ- ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨م) لتبادل المعايدة بين أعضائه، فشكره المرحوم عمر بك لطفي على هذه الهدية العلمية الثمينة، وانتدب النادي بعد ذلك وفدًا برئاسة عمر بك لطفي وعضوية محمد أفندي زكي علي

(باشا) وأمين أفندي الرافعي (بك) أمين مكتبة النادي، فقابلوه يوم (٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨م)، وقدموا له كتاب شكر رقيق، هذا نصه:

«سعادة المفضال محمد بك فريد الأفخم:

إنَّ النادي يقدم لسعادتكم أبهى آيات الشكر، وأجمل عبارات الامتنان على أكبر هدية علمية وصلت إليه إلى الآن، فإن الكتب النفيسة الجليلة التي تكرمتم بها عليه، ستكون موردًا عذبًا للطلاب، ومنهلًا صافيًا لمنتجعي الآداب، ولقد أصبح النادي بفضلكم يحق له أن ينادي بأن لديه كتبًا قيمة، فعسى أن يقتدي بكم أفاضل القطر في تشجيع نوادي العلم والأدب، حتى ترتقي بفضله مصر ويبلغ أهلها نهاية الأرب».

رئيس النادي

عمر لطفي

فشكرهم الفقيد على هذه العواطف، وأعرب عن شعوره بأنه لا يستحق شكرًا على هبته؛ لأنه ما أهداه إياه إن هو إلا جزء مما يجب عليه نحو دار تضم صفوة الناشئة المصرية.

وفي سنة (١٩١١م) أهدى إليه جميع الكتب التي تحتويها مكتبته النفيسة، فصارت مكتبة النادي من أغنى المكاتب، وقد قدر النادي هذه الهدية العلمية حق قدرها، فوضعها في دواليبها المهداة من الفقيد في غرفة خاصة، وضعت بها صورته في إطار جميل بأعلى أحد الدواليب.

محاربة الحكومة للفقيد في عضوية النادي

وبعد أن رحل الزعيم إلى منفاه سعت الوزارة في قطع الصلة الروحية بينه وبين النادي، فطلبت في سنة (١٩١٢م) من عزت بك شكري رئيس النادي محو اسم المترجم من عداد أعضائه؛ بحجة الحكم عليه، وأنه صار بذلك (مجرمًا)! فهال عزت

بك الأمر، وكاشف الوزراء الذين كلموه في شأنه بصعوبة تنفيذ هذا الطلب؛ لتعلق الطلبة بالمترجم، فهددوه بإغلاق النادي إذا لم يتم ما طلبوه في أسبوع، وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت بك الأمر على مجلس إدارة النادي، فرفض أعضاء المجلس بالإجماع هذا الطلب، قائلين إنهم يفضلون إقفال النادي على قبول هذا العمل الذي ينطوي على نكران الجميل، فأبلغ عزت بك الوزراء هذا القرار، فطلبوا إليه بدلًا من شطب اسمه أن يطلبوا منه استقالته تلغرافيًّا، فرفض المجلس ذلك أيضًا، وأصر الطلبة على رفض هذا المسعى المنكر، فسكتت الحكومة إزاء هذا الإصرار.

وقد آلمت الفقيد هذه الحركة الوضيعة التي بدت من الحكومة؛ إذ لم يكن يتوقع أن تصل بها شهوة الاضطهاد إلى هذا الدرك الحقير، فتتدخل في شأن عضويته بنادي يضم أبناءه الطلبة الأوفياء، الذين يحبهم ويحبونه؛ فضلًا عما له على النادي من يد لم يجاره فيها أحد ممن طلبوا شطب اسمه، وخفف عنه هذا الألم موقف أعضاء النادي وتمسكهم بعضويته، ودفاعهم عن كرامته في غيبته، حتى انتهت الحادثة بإحباط مسعى الحكومة.

هذا وقد ظل النادي يؤدي رسالته الوطنية والاجتماعية، حتى أقفل بأمر السلطات العسكرية البريطانية سنة (١٩١٤م) في أوائل الحرب العالمية الأولى.

الحركة التعاونية

ظهر التعاون في مصر سنة (١٩٠٨م) على إثر الأزمة المالية التي انتابت البلاد سنة (١٩٠٧م)، وبدأت الدعوة إليه في نادي المدارس العليا، على يد المرحوم عمر بك لطفي رئيس النادي، وأبى التعاون في مصر، فقد فكر رحمة الله في إيجاد علاج دائم للأزمات الاقتصادية التي تستهدف لها البلاد، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوربا وسافر صيف سنة (١٩٠٨م) إلى إيطاليا، باعتبارها من البلاد التي اشتهرت بارتقاء نظمها في التسليف التعاوني، وهناك درس التعاون الزراعي والتعاون في التسليف، واجتمع بالسنيور (لوزاتي) الملقب بأبي التعاون في إيطاليا، فتوافقت

آراؤهما ومبادئهما، وعاد إلى مصر ممتلئًا بحاجة مصر إلى النظام التعاوني، وألقى بنادي المدارس يوم (أول نوفمبر سنة ١٩٠٨م) أولى محاضراته عن التعاون، شرح فيها مزاياه، وتكلم عن نظام التعاون في التسليف بألمانيا وإيطاليا، والقواعد التي تسير عليها جمعياته وشركاته في تلك البلاد، وختم محاضرته بالحث على إنشاء هذه الجمعيات والشركات، ونصح بالبدء بالتعاون في التسليف؛ لأنه الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة.

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون في محاضرات ألقاها في النادي وفي نوادي الإسكندرية والمنصورية وطنطا ودمياط وغيرها، وأسس أول شركة تعاونية، وهي شركة التعاون المالي التجارية بالقاهرة (التي صارت الآن بنك التضامن المالي)، وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدائي في (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩م)، وصدر بها الأمر العالي في (٢٧ يناير سنة ١٩١٠م)، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) في إبريل سنة (١٩١٠م)، بشبرا النملة مركز طنطا، وألقى بالنادي يوم (٢٤ مايو سنة ١٩١٠م) محاضرة عن إنشاء هذه النقابة، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت في مصر، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون، قال:

«يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا بجلب رءوس المال من البلاد الأجنبية، وإقراضها للأهالي حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة (١٩٠٧م)، وفاتهم أن الديون التي على المصريين قد أثقلت عاتقهم، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التي تدفع سنويًّا لأرباب رءوس الأموال؛ فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقتي لا أساس له، ونتيجته في المستقبل ضارة وخيمة، وفي اعتقادي أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة (١٩٠٧م) إنما كانت من تهاطل الأموال الأجنبية على مصر، وإقراض بعض البنوك النقود دون التفات إلى أوجه استعمالها، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية، أي التجارة والصناعة والزراعة، لما وقعت مصر في الأزمة المالية الحاضرة؛ بل كانت حال مصر

تتبدل من حسن إلى أحسن، وكان المصري اليوم يرتع في بحبوحة السعادة والهناء، وعندي أن أساس الاستقلال والحرية في كل أمة هو الاستقلال الاقتصادي، فالواجب إذن لترقية شئوننا الاقصادية أن يكون الماضي درسًا مفيدًا للمستقبل، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصارد الثروة المصرية الحقيقية، وعلى الأخص الزراعة، مع تحسين حالة المزارعين، حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة، فيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديون، وأن نسير في هذا الطريق رويدًا رويدًا، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين، وأن اعتقادي أن هذا لا يتم إلا بإنشاء نقابات زراعية، وشركات التعاون، والمصارف الأهلية. إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات، منها نقص المحصول، ودودة القطن، وعدم جودة تيلة القطن، وعدم وجود المصارف الكافية في بعض الجهات، وغير ذلك، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة، والاضطرار دومًا إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية».

وبث عمر بك لطفي الدعوة إلى التعاون في أعضاء النادي، فتشبعوا بها، وناصروه وأيدوه فيها، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية، وأخذ تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالي السنين.

فالتعاون إذن قد ظهر في مصر أول ما ظهر سنة (١٩٠٨م)، وكان نادي المدارس العليا أول بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة؛ من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى، وهو قبسٌ من نورها، وثمرة من ثمراتها، ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية، كما أنه قوام الحركة الوطنية.

وقد استتبعت الدعوة التعاونية بعث النهضة الاقتصادية عامة، فنشطت في النادي حركة تعضيد الصناعة والتجارة الأهلية.

وفاة عمر بك لطفي

(٤ نوفمبر سنة ١٩١١م)

توفي عمر بك لطفي مؤسس الحركة التعاونية، ورئيس نادي المدارس العليا (يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩١١م)، فطويت بوفاته صفحة من صفحات النهضة القومية، خطها عمر بك بجهاده المشكور في تأسيس التعاون في مصر، وإنشاء نادي المدارس العليا والنهوض بالمشاريع الإنشائية الوطنية، والمساهمة في بثِّ روح العلم والاقتصاد والأخلاق والرجولة في نفوس الشباب، فلا غرو أن عمَّ عليه الحزن أرجاء البلاد، وبكاه نادي المدارس العليا، كما بكاه الحزب الوطني؛ إذ كان له مؤيدًا ونصيرًا، وشيعت جنازته يوم الأحد ٥ نوفمبر من منزله بشارع محمد علي في احتفال مهيب، سار فيه أعضاء النادي وطلبة المدارس العليا، وكبار رجال القضاء والمحاماة، وأعضاء الهيئات النيابية والأعيان، ووفود الأندية والنقابات، وشركات التعاون ونقابات العمال، وشيعوا جنازته إلى مرقده الأخير في مدافن الإمام.

رثاؤه

قصيدة شوقي

ونظم أمير الشعراء «أحمد شوقي بك» قصيدة مؤثرة في رثائه، تليت على قبره يوم تشييع جنازته، ناجى فيها الراحل الكريم، قال:

قفوا بالقبور نُسائل عمرْ ... متى كانت الأرض مثوى القمرْ؟
سلوا الأرض هل زُينت للعليم ... وهل أَرجت كالجنان الحُفر
وهل قام (رضوان) من خلفها ... يُلاقي الرضي النقي الأبر
فلو علم الجمع ممن مضى ... تنحى له الجمعُ حتى عبر

إلى جنـــة خُلقـــت للكـــريم ... ومـــن عَـرَف الله أو مـــن قـــدر
بـــرغم القلـــوب وحباتهـــا ... ورغـــم الـــسَّماع ورغـــم البـــصر
نزولـك في الـترب زيـن الـشباب ... سـناء «النـدى» سـنى المـؤتمر
مقيـــلَ الـــصديق إذا مـــا هفـــا ... مُقيـــل الكـــريم إذا مـــا عثـــر
حييـــت فكنـــت فخـــار الحيـــاة ... ومـــت فكنـــت فخـــار الـــسير
عجيـــبٌ رداك وأعجـــب منـــه ... حياتـــك في طولهـــا والقـــصر
فـــما قبلهـــا ســـمع العـــالمون ... ولا عملـــوا مُـــصحفًا يختـــصر
وقـــد يقتـــل المـــرء هـــم الحيـــاة ... وشـــغل الفـــؤاد وكـــد الفكـــر
دفنـــا التجـــارب في حفـــرة ... إليهـــا انتهـــى بـــك طـــول الـــسفر
فكـــم لـــك كـــالنَّجم مـــن رحلـــة ... رأى البـــدو آثارهـــا والحـــضر
«نقاباتـــكَ» الغـــر تبكـــي عليـــك ... ويبكـــي عليـــك «النـــدي» الأغـــر
ويبكـــي «التعـــاون» مـــن ســـنه ... عـــشية لـــيس لـــه مـــن أثـــر
ويبكيـــك «حـــزبٌ» تخيرتـــه ... شريـــف المـــرام شريـــف الـــوطر
ويبكـــي الأولى أنـــت علمـــتهم ... وأنـــت غرســـت فكـــانوا الثمـــر
حياتـــك كانـــت عِظـــات لهـــم ... وموتـــك بـــالأمس إحـــدى العـــبر
ســـهرنا قُبيـــل الـــردى ليلـــة ... ومـــا دار ذكـــرُ الـــردى في الـــسمر
فقمـــتَ إلى حفـــرة هيئـــت ... وقمـــتُ إلى مثلهـــا تحتفـــر
مـــددت إليـــك يـــدًا للـــوداع ... ومـــد يـــدًا للقـــاء القـــدر
ولـــو أن لي علـــمَ مـــا في غـــد ... خبأتـــك في مقلتـــي مـــن حـــذر
وقـــالوا: شـــكوتَ فـــما راعنـــي ... ومـــا أول النـــار إلا شرر
رثيتـــك لا مالكًـــا خـــاطري ... مـــن الحـــزن إلا يـــسيرًا خطـــر
ففيـــك عرفـــت ارتجـــال الـــدموع ... ومنـــك علمـــت ارتجـــال الـــدرر
ومثلـــك يُرثـــى بـــآي الكتـــاب ... ومثلـــك يُفـــدى بنـــصف البـــشر
فيـــا قـــبرُ كـــن روضـــة مـــن رِضًى ... عليـــه وكـــن باقـــة مـــن زهـــر

سقتك الدموع فإن لم يدمن كعادتهن سقاك المطر

وقد نعاه قاضي محكمة عابدين الأستاذ مصطفى بك النحاس (باشا)، وكان من أنصار الحزب الوطني، وأعلن وقف الجلسة حدادًا على الفقيد، وقال في هذا الصدد ما يأتي:

«حدادًا على وفاة المرحوم عمر لطفي بك، الذي كان وكيلًا لمدرسة الحقوق الخديوية ومدرسًا لها سابقًا، والذي له فضل كبير في تنوير المشتغلين بالقضاء من قضاة وأعضاء نيابة ومحامين، والذي كان محاميًا كبيرًا، طالما خدم القضاء بمساعدته على إظهار الحق، والذي كان عاملًا كبيرًا في نهضة البلد الحقيقية العملية، فحدادًا عليه قررت المحكمة إيقاف الجلسة ربع ساعة».

وانتخب الجمعية العمومية عزت بك شكري رئيسا للنادي، خلفًا لعمر بك لطفي، وكان عزت بك قاضيًا سابقًا بالمحاكم الأهلية.

استمرار الحركة التعاونية

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفي، فتم على يده تأسيس عدة نقابات زراعية، ثم عاجلته المنية وهو يجاهد في سبيل نشر التعاون في كافة نواحي البلاد؛ ولكن دعوته لم تمت، فقد استمر أنصاره وفي مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفي يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات، وشركات التعاون، فانتشرت الأفكار والمبادئ التعاونية في البلاد، وتعددت النقابات وشركات التعاون المنزلي، ونقابات العمال والصناع.

ولما كان من عوامل ارتقاء الحركات التعاونية إنشاء النقابات العامة، فقد كان المرحوم عمر بك يعد المعدات لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلي والزراعي؛ ولكن المنية عاجلته قبل أن أن يحقق هذا المشروع، فسعى الأستاذ أحمد بك لطفي في تحقيق أمنيته، وتأسست النقابة العامة في أوائل سنة (١٩١٢م)، والغرض منها توحيد التعاون في البلاد، واتخاذ مكان مركزي له بمدينة القاهرة، وإعداد رجال عاملين له

مدفوعين إلى نشره وبث مبادئه، ودرس الوسائل الاقتصادية والتجارية التي تسهل للمتعاونين من أعضاء النقابات وشركات التعاون الحصول على حاجاتهم، سواء كانت اعتمادات مالية، أو أدوات زراعية، أو بضائع، وقد كان من أهم أسباب الدعوة إلى إنشاء النقابة العامة، أن النقابات الزراعية وشركات التعاون المنزلي التي تأسست في جهات متفرقة من البلاد، كانت تقتصر في عملها على قضاء حاجاتها، فلا تتمكن من نشر فكرة التعاون في الجهات الأخرى، أو تبادل الآراء والمصالح المشتركة مع باقي النقابات وشركات التعاون. والتعاون وإن كان في ذاته قوة، إلا أن هذه القوة تكبر بتعميم العلاقات وتوثيق الروابط بين شركاته؛ لأن في ارتباط تلك الشركات ما يسهل لها القيام بأعمالها، لذلك كان للنقابة العامة يد طولى في تنشيط حركة التعاون.

قانون الخمسة الأفدنة

في أول مارس سنة (١٩١٣م) أصدرت الحكومة قانونًا له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعي والحركة التعاونية، ونعني به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣م)، وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية، التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل، ويدخل فيما لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها، والآلات الزراعية التي يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة، وجعل صغار المزارعين بمنجاة من نزع ملكيتهم، على أنه قد وضع على عجل، فاشتمل على أوجه نقص عدة؛ منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمسة أفدنة أو أقل، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة ولو بقيراط واحد، لا يحميه القانون، ولو نقصت أملاكه في المستقبل عن خمسة أفدنة، ولا يعتبر جديرًا بأن يستبقي خمسة أفدنة يتعيش منها، وبذلك يصير أسوأ حالًا من الزارع الصغير، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع؛ لأنه ما دام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة، فسيان أن يكون الزارع في الأصل مالكًا لما لا يزيد على

نصاب هذه الملكية أو لأكثر منه، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حدًّا أدنى من الملكية يخرج من التنفيذات العقارية ليقوم بأوده، ويقيه غائلة السقوط في وهدة الفقر والفاقة، ولا شك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم.

ومن أوجه النقص في هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف في الخمسة الأفدنة، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكها بطريق البيع، ومنها أن المشروع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدرًا صالحًا للتسليف الزراعي يجد فيه صغرا الملاك الزراعيين المال الذي يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة، فلا يضطرون إلى بيع ملكهم.

فقانون الخمسة الأفدنة في ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة، لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعدها على النهوض ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعي.

قانون التعاون

وقد تحركت الحكومة سنة (١٩١٤م)، فوضعت مشروع قانون التعاون؛ ولكنه جاء مشروعًا رجعيًّا، كثير العيوب، خاليًا من المزايا، يضع العراقيل في سبيل الحركة التعاونية، وكان موضع جد طويل في الجمعية التشريعية ولكنه لم يصدر، وطويت صفحته لقيام الحرب العالمية في (أغسطس سنة ١٩١٤م).

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون، فإن الحركة التعاونية استمرت في النمو والاتساع، بفضل جهود أنصار التعاون من تلاميذ عمر بك لطفي، وفي ذلك

يقول الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون في كتابه «التعاون الزراعي» ما يلي:

«صار (مشروع) قانون سنة (١٩١٤م) عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب، وخشية صيرورة الجمعيات الزراعية مراكز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة في تكوينها وحلها، كما جعلت هيمنتها عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمرًا لا مفر منه، فأصبحت تلك القيود في الواقع معطلة إلى حد كبير لما في القانون من منافع؛ بيد أنه رغمًا عن عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية،لم تعدم الأمة رجالًا يأخذون بناصره، ويعملون على تذليل الصعاب القائمة في سبيله، وبذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية، ولقد سار هؤلاء الرجال على المنهج الذي انتهجه لهم المرحوم عمر بك لطفي، فحملوا لواء التعاون من بعده، وكان في مقدمتهم أحمد بك لطفي الذي أسس «النقابة العامة للتعاون» تحقيقًا لأمنية الفقيد أخيه، وتوحيدًا للتعاون بالبلاد، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية، ثم عبد الرحمن بك الرافعي الذي عني بإخراج أول كتاب في التعاون في بلادنا (نقابات التعاون الزراعية، نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوربا سنة (١٩١٤) جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جمعياتها في مصر وفي أوربا، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصري، وإصلاح التسليف الزراعي التعاوني، والذي عمل على تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية، منزلية وزراعية، ثم صادق بك حنين الذي له فضل إدخال علم التعاون الزراعي في برنامج التعليم الزراعي العالي، والذي قام بتدريسه تدريسًا أصوليًّا لأول مرة في مدرسة الزراعة العليا بالجيزة، ووضع مؤلفًا قيمًا في التعاون الزراعي خص بالإسهاب فيه بنوك التعاون»(١).

(١) كتاب «التعاون الزراعي» للدكتور إبراهيم رشاد بك، ج١ ص١٠.

وفي سنة (١٩٢٣م) أصدرت الحكومة قانونًا للتعاون جعل النظام التعاوني حكوميًّا بحتًا، وهذا يخالف الروح التعاونية؛ إذ هي في أصلها روح شعبية، ويجب أن تبقى كذلك، وقد ظهرت عيوب هذا القانون مع الزمن، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد، يحقق مبادئ التعاون الحقيقية؛ فصدر (القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧م)، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه، صالح في مجموعه، يجعل التعاون شعبيًّا حكوميًّا، والمأمول أن يطرد تقدم التعاون بفضل تضافر جهود المتعاونين من الأفراد والجماعات، وتعضيد الحكومة وتشجيعها لجمعيات التعاون، وبذلك تتحقق الأغراض الاقتصاية والاجتماعية للحركة التعاونية.

الفصل الحادي عشر

جهاد الفقيد سنة (١٩١٣م)

وتطور الحياة النيابية

استهلت سنة (١٩١٣م) والزعيم في منفاه، والحالة في أوربا مضطربة بسبب الحرب البلقانية[1]، وصوت السلام خافت، ومنطق الحق مغلوب، والأفق الدولي ملبد بالغيوم، منذر بوقوع الحرب العامة التي اندلع لهيبها في أغسطس من العام التالي (١٩١٤م).

أمَّا في مصر، فالاحتلال والحكومة ماضيان في حربهما للحركة الوطنية، حربًا لا هوادة فيها؛ فالصحافة الوطنية مضطهدة، والوزارة واقفة لها بالمرصاد، وحرية الاجتماعات ممنوعة، وإجراءات الإرهاب والأحكام الصادرة في القضايا السياسية قد ألقت الفزع في النفوس، والفقيد في منفاه لا يتصل بمصر إلا بواسطة إخوانه وذوي قرباه، وتلاميذه المخلصين.

وكان المرحوم أمين بك الرافعي يتولى رياسة تحرير صحيفة الحزب الوطني من فبراير سنة ١٩١٢م (إلى أن أوقفها في أواخر سنة ١٩١٤م احتجاجًا على الحماية البريطانية)، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد في (إبريل سنة ١٩١٢م)، وهددتها بالتعطيل إذا هي نشرت مقالاته التي كان يرسلها من منفاه.

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطني في تلك السنة (١٩١٣م)، وكانت هذه أول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوي منذ تأسيس الحزب، وهي أول سنة بعد

(١) أعلنت الحرب بين تركيا والدول البلقانية في (أكتوبر سنة ١٩١٢م).

نفي الزعيم، وأغلق نادي الحزب في تلك السنة كذلك؛ لتراخي الأعضاء في أداء اشتراكاتهم، واجتذاب الحكومة إلى صفها فريقًا منهم.

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويًّا، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل؛ إذ منعت الحكومة سيره، كما حظرت إلقاء الخطب على قبره، واقتصر إحياء ذكراه على اجتماع أقيم (مساء يوم الإثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣م) بمدفنه بالإمام، حيث تليت آي الذكر الحكيم، ووضعت باقات الزهر على ضريحه الطاهر.

وكان من طغيان الحكومة كذلك أن منعت نصب السرادق الذي اعتادت الشبيبة إقامته للاحتفال بالمولد النبوي الشريف.

وفي (يناير سنة ١٩١٣م) اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان.

واجتمعت أيضًا يوم (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣م) لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز العاصمة سنة (١٨٨٢م)، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، ثم أرسلت برقية بهذا الاحتجاج إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا.

رحلات الفقيد سنة (١٩١٣م)

سبق القول أن المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف (ص ٣١٠)، وقد عاد منها إلى باريس، فوصل إليها في (أول نوفمبر سنة ١٩١٢م)، وأقام بها خمسة أيام، ثم عاد إلى أنفرس، وأقام بها إلى (١٠ نوفمبر)، وسافر إلى جنيف من طريق لوكسمبرج، فوصلها يوم (١٢ نوفمبر)، وأقام بها إلى (أواخر فبراير سنة ١٩١٣م).

تأسيسه جمعية (ترقي الإسلام) ومجلتها

(فبراير سنة ١٩١٣م)

وفي أثناء مقامه بجنيف، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها، من أحرار الأمم الشرقية، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى وليمة أقامها لهم يوم ١٠ المحرم سنة ١٣٣١هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢م)، فلبوا دعوته واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقي الإسلام)، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح، وتأسست الجمعية فعلًا، ولقد كان الفقيد دعامتها، وأكبر مؤسسيها، وهو الذي وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها، وكان أكبر عضد له بها ميرزا سعيد بك أحد أركانها، وتتلخص الغاية التي تنشدها في تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية، وبث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزًا لها، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقي الإسلام)، هاك نموذج عدد من أعدادها.

N° 2. Mai 1913

BULLETIN

DE LA

SOCIÉTÉ

Endjouman Terekki-Islam

(Progrès de L'Islam)

PRIX: 50 CENTIMES

Adresse: Case Fusterie 10 721

صورة مجلة «ترقى الإسلام»
التى أصدرها الفقيد بالفرنسية فى جنيف سنة ١٩١٣

ومن أغراضها أنها تبحث في أحوال الشرق، والعالم الإسلامي، وفي شئون الأمم والممالك الشرقية كافة، وتدافع عن مصالحها، وتبث روح النهوض والحياة فيها.

وقد انضم إلى الجمعية بعض أفاضل المسيحيين من الشرقيين؛ فكانت نواة لعصبة أمم شرقية، وكذلك انضم إليها بعض الشخصيات الكبيرة من الأوربيين، مثل بيير لوتي الأديب الفرنسي الكبير، والمستر ويلفرند بلنت نصير المسألة المصرية، والمسيو ألفريد دوران ALFRED DURAND الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، وكلود فارير CLAUDE FERRERE الأديب الفرنسي الكبير، وغيرهم.

وصدر العدد الأول من المجلة في ثوب قشيب باللغة الفرنسية (في فبراير سنة ١٩١٣م).

وأخذت تصدر بانتظام، يدبجها يراع الفقيد، وكثير من الكتاب الشرقيين والأوربيين، وظلت تصدر إلى أن أوقفت في خلال الحرب العالمية الأولى.

في الأستانة

سافر الفقيد من جنيف إلى الأستانة في أواخر فبراير بعد سقوط وزارة كامل باشا، وتأليف وزارة محمود شوكت باشا (أواخر يناير)، واطمئنانه إلى أن الحكومة التركية لا تسلمه إلى الاحتلال، كما فعلت من قبل مع الشيخ عبد العزيز جاويش، وأقام بالأستانة إلى (أوائل مايو سنة ١٩١٣م)، وأعاد تأسيس نادي المصريين الذي كان قد أقفل وتفرق أعضاؤه بسبب اضطهاد كامل باشا للوطنيين المصريين، فأعيد إلى حاله وانتظم في سلكه الطلبة المصريون، ثم رجع إلى جنيف يوم (٣ مايو سنة ١٩١٣م).

حضوره مؤتمر السلام في الهاي
(أغسطس سنة ١٩١٣م)

وفي (أغسطس سنة ١٩١٣م) سافر إلى (الهاي) عاصمة هولاندا؛ لحضور مؤتمر السلام الذي انعقد بها خلال هذا الشهر، وصحبه في هذه المرحلة محمد عبد الملك حمزة بك، ومحمد علي بك المهندس، والأستاذ محمد السادة، والأستاذ السيد منصور، وحضروا أغلب جلسات المؤتمر، وزاد الفقيد صلاته بالأعضاء الذين تعرف إليهم في المؤتمرات السابقة، وتحدث إليهم في شئون مصر وحركتها الوطنية.

ولم تفارقه دسائس الاحتلال في أثناء مقامه في الهاي، فبينما كان المؤتمر مجتمعًا نشرت صحف المدينة تلغرافًا ورد إليها من لندن ينبئ باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بإنجلترا لقتل اللورد كتشنر معتمد إنجلترا في مصر، وأن المكلف بالقتل شاب مصري من طلبة العلم بلندن وممن لهم علاقة بمحمد بك فريد رئيس الحزب

الوطني، وأن ذلك الشاب قد سافر من أجل ذلك إلى مصر لتنفيذ القتل؛ فلفت هذا التلغراف أنظار أعضاء المؤتمر، وأخذوا يتساءلون عما إذا كان الفقيد هو المعني بهذا التلغراف، فنفاه في شدة وحزن، وأكد لهم أنه حديث خرافة، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيد السياسيين، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر.

الاحتفال بعيد الفطر في باريس

ولما انتهى اجتماع مؤتمر الهاي قصد المترجم إلى باريس، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها، وفي يوم (٣ سبتمبر سنة ١٩١٣م) الموافق ٢ شوال سنة ١٣٣١ هجرية، ثاني يوم عيد الفطر، أقاموا وليمة عشاء برياسته في قهوة سوفليه SOUFFLET، احتفالًا بهذا العيد، وخطب الدكتور منصور فهمي في المجتمعين، ثم ألقى الفقيد خطبة وطنية إسلامية دعا فيها المصريين والأمم الإسلامية كافة إلى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم.

الاحتفال بعيد الأضحى

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣م عيد الأضحى (١٠ ذي الحجة سنة ١٣٣١هـ) فأقام وليمة أخرى بباريس، جمعت كثيرًا من المسلمين المختلفي الأجناس، ودعا إليها بعض الشرقيين المسيحيين، وبعض الإفرنج المشتغلين بالإسلام، وحضرها نحو خمسين مدعوًّا من المصريين والترك والفرس، وحضرها المسيو ألفريد دوران ALFRED DNRAND الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفي الفرنسي، وبعض مندوبي الصحف، وخطب الفقيد في ضرورة تضامن المسلمين وتضافرهم، وخطب في الحفلة كل من الأستاذ ألفريد دوران والمسيو كورتلمون.

وفاة الدكتور محمود لبيب محرم
أحد مؤسسي الحركة الوطنية

أصيب الزعيم سنة (١٩١٣م) في منفاه بفقد صديقه وزميله في الجهاد، المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم؛ إذ توفي ببرلين يوم (٤ سبتمبر سنة ١٩١٣م)، فتأثر لوفاته تأثرًا عميقًا، ونعاه بمقالة تدل على شدة حزنه عليه، وعظيم تقديره لجهاده، قال تحت عنوان (وفاة أحد مؤسسي الحركة الوطنية):

«مات محمود لبيب محرم، ومات قبله مصطفى كامل، مات اثنان من مؤسسي الحركة الوطنية الحاضرة، وبقي كاتب هذه السطور ينعي رفيقيه، ويستدر عليهما الرحمة والرضوان، كما يبكي حظ بلاده الآسفة، المصابة في أعز أبنائها، وأكثرهم إخلاصًا لها.

إن عمل المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم، في تكوين هذه الحركة الوطنية لم يكن أقل من عمل المرحوم مصطفى كامل، فكلاهما كان دعامة الحركة من مبدئها، وإن كان المرحوم محمود بك لم يشتهر عنه ذلك، فهذا مما يزيد من فضله، وبما أنه ترك هذا العالم فقد وجب علينا إظهار مآثره وفضله؛ ليعلم الخاص والعام حقيقة المخلصين من خدام هذا الوطن الأسيف.

ابتدأ المرحوم العمل عقب عودته بعد إتمام دراسته في ألمانيا، وانضم إليه المرحوم مصطفى كامل، وكاتب هذه السطور، فتحالفنا نحن ثلاثة في سنة (١٨٩٦م) على خدمة الوطن حتى الممات، وقد بر المرحومان بوعدهما حتى الممات، وأدعو الله أن يوفقني إلى ما وفقهما إليه من الثبات في الوطنية، وعدم الضعف أمام الشدائد، وكان أول عمل شرعنا فيه، هو تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، يديرها شاب ألماني، هو المأسوف عليه المسيو هنس رزنر، ويحرر أعظم جزء منها المرحوم محمود بك، بلا توقيع على ما يكتب، واستمرت هذه الجريدة على الظهور

حتى مات محررها ومديرها، وفي هذه الآونة ترجمنا نحن الثلاثة إلى العربية كتاب المسألة المصرية، إلى ألفه بالفرنسية المسيو رزنر وضمنه أغلب مذكرات غردون باشا، ثم سافر المرحوم محمود بك إلى ألمانيا، وأقام في ميونيخ عدة سنوات يخدم فيها الحركة الوطنية المصرية بأوربا بكتاباته العديدة وخطاباته التي كان يلقيها في المجتمعات العالية، وكان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر الوطني في سنة (١٩١٠م) بماله وبسعيه لدى كبار الألمان لحضوره، وبالنشر عنه في أكبر جرائد ألمانيا، وقد حضر جميع جلسات المؤتمر وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية، وقصارى القول أنه يعود إليه أكبر جزء من نجاح هذا المؤتمر.

وكان المرحوم يبذل جهده في مساعدة الشبان المصريين، الذين يقصدون برلين لطلب العلم؛ إذ كان يعتبرهم جميعًا أولادًا وإخوة له، فينتظرهم بالمحطة عند حضورهم، ويرشدهم إلى العائلات الشريفة للإقامة بينها، ويساعدهم على الدخول بالجامعات الألمانية إلى غير ذلك مما يخلد له الذكرى الحسنة بين المصريين، وكان هو الساعي دون غيره في قبول شهادة الدراسة الثانوية المصرية بجامعات ألمانيا، كما كانت له اليد الطولى في إرشاد الحكومة الألمانية إلى فتح القسم الليلي بالمدارس الألمانية بمصر؛ لتعليم تلك اللغة مجانًا للشبان الذين يريدون إتمام دراستهم في ألمانيا.



حفلة جمعية ابي الهول المصرية بجنيف لتكريم الزعيم محمد فريد ـ مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣
بفندق بلفي Belle Vue (انظر ص ٣٤٧)

وترى فى الصورة (١) الزعيم فى صدر الصف الأول (٢) الدكتور يحيي احمد الدرديرى رئيس الجمعية (فى وسط الصف الثالث) . (٣) الدكتور منصور رفعت ، فى الصف الثانى ومشار إليه برقم ٣ . (٤) الاستاذ خليل مدكور (٥) الدكتور عباس كامل الخ الخ .

كان المرحوم محمود بك وطنيًّا مصريًّا، ومسلمًا عاملًا على الجامعة الإسلامية، ساعيًا في بث مبادئه الشريفة بالقلم واللسان، كان محبوبًا لدى جميع العثمانيين الموجودين ببرلين، حتى انتخب عضوًا بناديهم، الذي كان من أول الساعين في تأسيسه، وكانت له منزلة عالية بالسفارة العثمانية ببرلين، ولا سيما أيام المشير عثمان نظامي باشا، وكانت علاقته متينة بالبطل أنور بك، وهو الذي قدمني إليهما في (أكتوبر سنة ١٩١٠م)، وللمرحوم محمود بك كتابات مأثورة في جريدة المؤيد أيام كانت تسبح بحمد مصطفى كامل وإخوانه، ثم اللواء، وكان من القائلين بضرورة تأسيسه لما بدأت جريدة المؤيد تمتنع عن نشر ما يرسل إليها ممن كانت تتشرف بنشر كتاباتهم من قبل. وقد توفي رحمه الله يوم (٤ سبتمبر الجاري ١٩١٣م)، ودفن بمقبرة المسلمين ببرلين، في احتفال يليق بفضله وعلمه، اشترك فيه كل من عرف إخلاصه من المسلمين والألمانيين وغيرهم، وأبنته الجرائد بما هو أهله، فرحمه الله رحمة واسعة، ووفق الصادقين إلى اقتفاء أثره الصالح في خدمة هذا البلد العزيز».

عودة الفقيد إلى جنيف

عاد المترجم إلى جنيف في (ديسمبر سنة ١٩١٣م)، للإقامة بها، ولبى دعوة جمعية أبي الهول التي كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديري، إذ أقامت حفلة تكريم له في فندق بلفي BELLE VUE مساء ٣١ ديسمبر، لمناسبة عيد جنيف، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء، وألقى فيها الشبان عدة خطب في تمجيد الفقيد والمبادئ الوطنية في شخصه، وخطب هو فيهم حاثًّا الشباب على الثبات على هذه المبادئ بعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى الوطن، ونصح لهم بالحياة الحرة، والانصراف عن المناصب الحكومية؛ لأنها تخمد في نفوسهم جذوة المبادئ الوطنية، قال في هذا الصدد: «إن المناصب تؤثر في ضعاف العزائم ومحبي الأبهة وعشاق الرتب والنياشين، وهو ضعف وراثي في كثير من الشبان المصريين، لا يؤمل أن يزول مرة واحدة؛ بل لا بد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية في نفوسنا».

الحياة النيابية في مصر

من مجلس شورى القوانين إلى الجمعية التشريعية

تكلمنا في الفصل التاسع عشر من كتابنا «مصطفى كامل» عن الهيئة الشورية التي كانت قائمة في ذلك العهد، وهي (مجلس شورى القوانين)، وذكرنا الأدوار التي مرت بها، من عهد تأسيسها سنة (١٨٨٣م) حتى سنة (١٩٠٧م)، ولخصناها في ثلاثة أدوار: الأول: دور الخضوع والاستسلام، من سنة ١٨٨٣م حتى سنة ١٨٩٢م، والثاني: دور اليقظة والحياة، من سنة ١٨٩٢م حتى سنة ١٩٠٤م، والثالث: دور التراجع والجمود، من سنة ١٩٠٤م؛ إذ أبرم الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا[١].

وقد مر المجلس بعد وفاة مصطفى كامل بدورين آخرين؛ الدور الأول، دور التجدد والنشاط، ويبدأ من سنة (١٩٠٨م)، إذ كان للحركة الوطنية صداها في نفوس بعض الأعضاء، فنهض المجلس نهضة طيبة، ظهر أثرها في مطالبة الحكومة بالدستور، فنقم منه الاحتلال هذه الروح الوطنية، وعدها خروجًا عن دائرة المعقول، وقال عنه السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في تقريره عن سنة (١٩٠٨م): «إنَّ الخطة التي جرى عليها مجلس شورى القوانين وأعماله من حيث هو مجلس استشاري، كانت في الاثنى عشر شهرًا الماضية مما لا يقوي آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجًا، فقد أتى أخيرًا أعمالًا يصح الاستنتاج منها أنه آخذ في الرجوع القهقرى، وأنه لم يحسن القيام بنصيبه من الأعمال الإدارية، كما كان يحسنها قبلًا، فقد أضاع وقتًا طويلًا في مناقشات عقيمة في الحكومة النيابية، لم تأت بفائدة ما في تمهيد السبيل للنظر في هذا الأمر؛ بل أضاعت وقتًا وتعبًا كان يمكن صرفهما في وجوه أفضل».

---

(١) راجع كتاب «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ٣٠٩-٣١٤ (من الطبعة الأولى) والطبعات التالية.

واستمر المجلس يساير الحركة الوطنية سنة (١٩٠٩م) وأوائل سنة (١٩١٠م) بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية، واعترض على إنفاق أموال مصر في السودان، دون رقابة أو حساب، فحنق لذلك السير إلدون جورست، ووصف المجلس في تقريره عن سنة (١٩٠٩م) بأنه قليل الخبرة بالشئون العمومية، وانتقد عليه «السهولة التي يلقاها المتطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وتضليلهم»، قال في هذا الصدد: «إن أعضاءه لا يستطيعون التخلص من الآراء الفاسدة التي يوحيها إليهم الناقمون من الحكم الحاضر، والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى؛ فمن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة للإعانات التي تمنحها الحكومة لترقية السودان...؛ ومنها أنه لما نظر المجلس أخيرًا في ميزانية السنة الحالية (ميزانية سنة ١٩١٠م) اكتفى أكثر الذين خاضوا في الموضوع بتوجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الإدارة المالية، وهي عين الانتقادات التي تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بها دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحقيق الأوهام التي استندوا إليها في انتقادهم». إلى أن قال: «وموطن الضعف في المجلس الآن هي السهولة التي يلقاها المطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وإضلالهم وشدة اهتمام جميع الأعضاء باجتناب الطعن فيهم في الصحف العربية واتهامهم بضعف الوطنية، وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو تأييدًا ضعيفًا».

وقال في تقريره عن سنة (١٩١٠م): «إن مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرا في سنة (١٩٠٩م)، وفي النصف الأول من (١٩١٠م) ميلًا متزايدًا إلى أن يكونا آلتين بأيدي الحزب الوطني، يستعملهما في تحريضه وتهييجه على الاحتلال الإنجليزي، فإن طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة، وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان، والعداوة والريبة اللتين أظهراهما في مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال، كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الإنجليز، طوعًا لتحريض الحزب الوطني، فإن الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هي أن يبطل الاحتلال البريطاني بجعل قيامه بمهمته أمرًا مستحيلًا عليه، والوسائط

العظمى التي يستعملها لبلوغ غايته، هذه هي تقويض أركان نفوذ الإنجليز بدوام الطعن عليهم، وشتم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية، والتحريض على الإخلال بالنظام، كلما سنحت الفرصة، فالجمعية ومجلس شورى القوانين جعلا نفسيهما مساعدين على قضاء تلك الأوطار».

وجاء فيه أيضًا: «فلا وزارة بطرس باشا، ولا وزارة محمد سعيد باشا، استطاعتا أن تتوليا قيادة المجلس حتى الآن، أو أن تنشئا فيه حزبًا للحكومة؛ مع أن رجالهما مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من أعقل المصريين وأقدرهم، وكذلك الأمير حسين كامل باشا قطع الأمل، وعدل عن السعي في إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس في مناقشاته، ولما استعفى من رياسة المجلس، لم يوجد من يقبل هذا المنصب الذي لا يُعترف لمن فيه بفضل؛ بل كان المصريون يرفضونه واحدًا بعد واحد».

وزاد في غضب الاحتلال موقف الجمعية العمومية من مسألة قناة السويس في (إبريل سنة ١٩١٠م) إذ رفضت مد امتيازها كما تقدم بيانه (ص١٧٦).

ومن ثم أخذ الاحتلال ودعاته يهددون أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية، وينذرونهم بالويل حتى أذعن معظمهم من رهبة التهديد، وبذلك دخل المجلس في ختام سنة (١٩١٠م) دورًا جديدًا، وهو دور التراجع وممالأة الحكومة. وظهر أثر ذلك في عدم مناقشة الميزانية، وإغضائه عن مناقشة الحكومة الحساب في تصرفاتها، فامتدحه اللورد كتشنر المعتمد البريطاني (الذي خلف السير جورست) في تقريره عن سنة (١٩١١م)، وقال عنه: «أما مجلس شورى القوانين فقد أحسن القيام بعمله، وأظن أن أعضاءه يرغبون في إصلاح أحوال الأهالي رغبة حقيقية».

وإذ جنح المجلس لمسايرة الاحتلال الأجنبي، فقد تضاءلت منزلته في الحياة العامة، وزال الأمل في أن تفيد البلاد من وجوده شيئًا، وكان لهذا التحول أثره في تعلق الأمة بالدستور، وتأييد حجتها في المطالبة بالمجلس النيابي الكامل فقد رأت أن

المجالس الشورية التي أنشأها الاحتلال لم تكن سوى هيئات صورية لا حول لها ولا قوة، وليس في مقدورها أن تغير من سياسة الحكومة أو مراميها شيئًا.

إنشاء الجمعية التشريعية

(يولية سنة ١٩١٣م)

أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية، بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه؛ وذلك لكي يشغل الأمة بنظام حادث، تترقب من ورائه الخير، فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور.

وأساس الفكرة في هذا النظام، هو إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هيئة واحدة سميت «الجمعية التشريعية» خُولت الاختصاصات التي كانت للهيئتين القديمتين.

ابتكرت مخيلة اللورد كتشنر إنشاء هذه الهيئة، ووضع نظامها، كما وضع اللورد دفرين من قبل نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة (١٨٨٣م)، فهي هيئات من صنع الاستعمار البريطاني، كان الغرض منها الحيلولة بين الأمة والنظام الدستوري الصحيح، وقد صدر القانون بإنشاء الجمعية التشريعية في (أول يولية سنة ١٩١٣م)، وهو المعروف بـ(القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣م)، ولم ينشر قبل وضعه في الصحف؛ لكي تدرسه وتبدي ملاحظاتها عليه، ولم يعرض على الأمة كذلك لتبدي رأيها فيه، ولا على مجلس شورى القوانين، ولو لمجرد استشارته، مع أن القانون النظامي القديم، كان يقضي بعرض كل مشروع قانون على هذا المجلس قبل إصداره، ولم يكن رأيه فيه قطعيًّا، وظهر القانون فجأة بعد توقيع الخديوي عليه، وكان توقيعه في أثناء اصطيافه في أوربا!! إذ حمله إليه وزير الحقانية حسين رشدي باشا، فوقعه بباريس! ولذلك خلا القانون، على خلاف المعتاد، من بيان الجهة التي صدر

منها، فجاءت هذه الملابسات كلها دليلًا على مبلغ امتهان إرادة الأمة وكرامتها في قانون أساسي يرتبط بمصيرها وحياتها العامة.

ويبدو من ديباجة القانون أن التغيير الذي أدخله في النظام الشوري هو تغيير شكلي بحت، وأن الفكرة الأساسية فيه هي المباعدة بين الأمة والدستور؛ فقد جاء في هذه الديباجة ما يأتي:

«نحن خديوي مصر، لما كانت رغبتنا، هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقًا للأفكار النيرة، وكافلًا لحسن الإدارة، ولصيانة الحرية الشخصية، وضامنًا لاتساع نطاق التقدم والعمران، وملائمًا لهذه البلاد بنوع خاص، ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها، إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدًا مبنيًّا على الولاء، وبامتزاج جميع المرافق، امتزاجًا يؤدي إلى ترقية نظام الحكومة، بطريقة تجمع بين السكينة والتروي، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية؛ بل يكون داعيًا إلى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها، ولما كانت بغيتنا حينئذ، هي تعديل القانون النظامي، تعديلًا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة، وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقًا أو أكثر انطباقًا على الحكمة، وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية، وإلى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وإلى ترتيب طريقة يجري عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح القوانين؛ لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذي قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية في القطر المصري، أمرنا بما هو آت».

فليس في هذه الديباجة ما ينبئ بوضع نظام جديد يقرر سلطة الأمة، أو يزيد من اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية؛ بل هو نظام لا يختلف عن

النظام الذي سبقه إلا في الشكل دون الجوهر، وفي الديباجة كما ترى طعن في النظام الدستوري الصحيح، واعتباره منافيًا لمقتضيات «الحكمة والروية»، وأنه مجرد محاكاة للأساليب الغربية فحسب، وهذا يدلك على النزعة الاستبدادية والاستعمارية التي تتمشى في نصوص هذا القانون.

وفي يوم صدوره صدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد النظام الجديد، وخلاصة أحكام القانونين أن الجمعية التشريعية تؤلف من أعضاء قانونيين وهم الوزراء وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين؛ فالمنتخبون (٦٦) عضوًا ينتخبون على قاعدة الانتخاب ذي الدرجتين، وينوب عضو واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة، فكان لكل مصري بلغ من العمر عشرين عامًا ولم تصدر في حقه أحكام مخلة بالشرف الحق في انتخاب المندوبين، وكل خمسين ناخبًا ينتخبون مندوبًا عنهم، يشترط فيه أن يكون بالغًا من العمر ثلاثين عامًا، ويستمر مندوبًا ناخبًا لمدة ست سنوات؛ أي مدة انعقاد الجمعية، وهؤلاء المندوبون يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، كل في دائرته.

والأعضاء المنتخبون موزعون على الوجة الآتي: القاهرة ٤، والإسكندرية ٣، والغربية ٧، والمنوفية ٥، والدقهلية ٥، والبحيرة ٥، والشرقية ٥، والقليوبية ٣، والجيزة ٣، وبني سويف ٢، والفيوم ٣، والمنيا ٤، وأسيوط ٥، وجرجا ٤، وقنا ٤، وأسوان ١، وبورسعيد والإسماعيلية ١، والسويس ١، ودمياط ١.

والأعضاء المعينون عدتهم سبعة عشر، تعينهم الحكومة، بحث يمثلون الطبقات، فيكون لها حد أدنى ينوب عنها على الوجه الآتي: الأقباط ٤، العرب ٣، التجار ٢، الأطباء ٢، المهندسون ١، رجال التربية العامة أو الدينية ٣، المجالس البلدية ١.

وللجمعية رئيس تعينه الحكومة من بين الأعضاء المعينين، ووكيلان أحدهما تعينه الحكومة من الأعضاء المعينين، والآخر تنتخبه الجمعية من الأعضاء المنتخبين.

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين ست سنوات، ويتجدد انتخاب ثلث كل من الفريقين في كل سنتين، وتعطى مكافأة للأعضاء حددت بخمسة وعشرين جنيهًا.

ويتلخص الفرق بين هذه الهيئة والهيئتين القديمتين فيما يلي:

١ - كان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضوًا؛ منهم أربعة عشر تعينهم الحكومة، وستة عشر ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات وبواسطتهم، عدا عضوي القاهرة والثغور، فينتخبان بواسطة مندوبي الأقسام والثغور، ويشترط في العضو أن يكون من الملاك الذين يدفعون ضرائب قيمتها خمسون جنيهًا سنويًّا، أما الجمعية التشريعية فعدد أعضائها ٨٣ (عدا الوزراء) منهم سبعة عشر تعينهم الحكومة، وستة وستون ينتخبون بمعرفة مندوبين خمسينيين؛ ويشترط في العضو أن تكون سنه (٣٥) سنة على الأقل، عارفًا القراءة والكتابة، وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهًا، أو عوائد مبان معًا، وينقص المال السنوي إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزًا لشهادة من مدرسة عالية.

٢ - إن سلطة الجمعية التشريعية لا تزيد على مجلس الشورى والجمعية العمومية؛ أي أن قراراتها ليست لها صفة قطعية نافذة إلا في زيادة الضرائب، فقد نصت المادة ١٧ من القانون النظامي المنشئ لها، على أنه «لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم منقولات، أو عقارات، أو عوائد شخصية في القطر المصري، إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية في ذلك، وإقرارها عليه». وهي ذات السلطة، التي كانت مخولة للجمعية العمومية، بموجب القانون النظامي القديم (مادة ٣٤).

وبقي رأي الجمعية استشاريًّا، فيما عدا ذلك من الشئون.

وخولت حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها، وهذا الحق لم يكن مخولًا لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية، ولكن ردودها لم يكن لها صفة قطعية؛ بل كان للحكومة أن لا تعول عليها، وخولت حق تحضير مشروعات قوانين، ما عدا

ما يتعلق من ذلك بالقوانين النظامية، أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات، دون أن يكون لكلتا الهيئتين رأي قطعي فيها.

٣- وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين القديمتين؛ بل رجع بها إلى الوزراء في بعض الشئون، فقد كان القانون النظامي القديم (مادة ٢٣) ينص على أنه لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدي رأيًا أو رغبة في الجزية التي تدفع لتركيا والدين العمومي وكل ما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية، أو معاهدات دولية. وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض في هذه المسائل، وأضاف إليها «المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول» (مادة ٢٠)، وينطوي تحت هذه الإضافة منع المناقشة في الاحتلال؛ لأنه علاقة مصر بدولة أجنبية، وكذلك مركز إنجلترا في السودان.

وخولت الحكومة (مادة ١٥) حق حل الجمعية التشريعية إذا استمر الخلاف بينهما على أي مشروع قانون دون أن يُجعل لها رأي قطعي، قبل الحل أو بعد الحل.

لم يكن إذن للجمعية التشريعية سلطة قطعية في أي أمر من الأمور، فيما عدا زيادة الضرائب، ولم تزد سلطتها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا غرو أن قوبل إنشاؤها بالفتور والإعراض، وازدادت الأمة تمسكًا بالمطالبة بالدستور.

انتخابات الجمعية التشريعية

(ديسمبر سنة ١٩١٣م)

كان الفقيد من منفاه بأوربا حين أنشئت الجمعية التشريعية، وفي أثناء الانتخابات لعضويتها، وبالرغم من أن نظام الجمعية كان افتياتًا على حق الأمة في الدستور، فإن الحزب الوطني قد استحث الأمة على حسن اختيار أعضائها، لكي تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها، وتكون أداة للجهاد القومي، وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب منشورًا إلى الشعب بتاريخ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣م) بتوجيه عنايته

إلى حسن اختيار المندوبين الخمسين، ثم انتخاب أعضاء الجمعية، مهما كان رأيها غير قطعي، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحقة؛ إذ حث الأمة على انتخاب الأكفاء للنيابة من أي حزب كانوا، ولو كانوا من غير أعضائه.

ومن بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول باشا[١] في قسمي السيدة زينب وبولاق؛ فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها ترشيحه؛ ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع أقيم بالحلمية الجديدة يوم (٥ ديسمبر سنة ١٩١٣) في سراي محمود بك محرم رستم، عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطني، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره في تأييد انتخابه، ووقف سعد باشا في ختام الاجتماع، فشكرهم على شعورهم الشريف، وبفضل هذا التأييد فاز في الانتخاب.

كتب الفقيد في هذا الصدد ما يأتي في مذكراته[٢] قبل ظهور نتيجة الانتخابات: «جميع الاجتماعات الانتخابية التي حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف، كان الصوت العالي فيها لرجال الحزب الوطني، فالحركة في الحقيقة من أعمال الحزب، وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها، ويظهر أن سيكون سعد زغلول باشا من ضمن المندوبين عن القاهرة، أما انتخاب سعد باشا فيغضب الخديوي، ومما يزيده غضبًا أن الحزب الوطني عضده وساعده بقوته».

(١) استقال سعد باشا من الوزارة في (مارس سنة ١٩١٢م). كتب الفقيد في مذكراته (ص٥٧) ما يأتي عن أسباب هذه الاستقالة: «عند المناقشة في قانون مدرسة القضاء الشرعي بمجلس النظار استعمل سعد الغلظة في الكلام، فتضايق الخديوي وحفظها له حتى انتقم منه بمساعدة محمد سعيد، واضطروه للاستقالة في سنة (١٩١٢م) من نظارة الحقانية، وقد ساعد محمد سعيد الخديوي على إكراه سعد على الاستقالة؛ لأنه يخشى منه المزاحمة على مركز الرئاسة، وكان أشيع أن حماه مصطفى فهمي باشا يسعى لدى أصدقائه الإنجليز لجعل سعد رئيسًا، فتمكن سعيد من إخراجه ليبقى بلا مزاحم؛ لأن النظار السابقين ليس فيهم من يقوى على مزاحمته».

(٢) ص٦٣.

وجرت الانتخابات يوم (١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣م)، فأسفرت عن فوز الأعضاء الآتية أسماؤهم: عن القاهرة (٤) سعد زغلول باشا، عبد الخالق مدكور باشا، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش، (والعضو الرابع انتخب فيما بعد، وهو حسين واصف باشا)، عن الإسكندرية (٣) حسين علي سيف أفندي، محمد يكن باشا، منصور يوسف باشا، عن الغربية (٧) إبراهيم سعيد باشا، أحمد أبو الفتوح باشا، حافظ المنشاوي بك، راغب عطية بك، علي المنزلاوي بك، محمد فتح الله بركات بك، محمد كمال أبو جازية بك، عن المنوفية (٥) عبد العزيز فهمي بك، عبد المجيد سلطان باشا، محمد السيد أبو علي باشا، محمد علوي الجزار بك، محمود أبو حسين باشا، عن الدقهلية (٥) حسين هلال بك، عبد اللطيف المكباتي بك، عثمان سليط بك، متولي نور بك، محمود الأتربي باشا، عن البحيرة (٥) إبراهيم نصار بك، أحمد محمود باشا، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار، عبد اللطيف الصوفاني بك، محمد المنياوي بك. عن الشرقية (٥) عبد الله السيد أباظة بك، علي الشمسي بك، عمر مراد بك، محمد عثمان أباظة بك، محمد مصطفى خليل بك. عن القليوبية (٣) عبد الرحمن نصير بك، محمد علام بك، مصطفى بكير أفندي. عن الجيزة (٣) فرج الدالي أفندي، الشيخ محمد حسن عزام، محمد رشوان الزمر أفندي. عن بني سويف (٢) زكريا نامق بك، محمد علي سليمان بك. عن الفيوم (٣) حمد الباسل بك، طنطاوي طنطاوي بك، الشيخ محمد علي صالح. عن المنيا (٤) المصري السعدي بك، حسين الشريعي بك، زايد جلال بك، علي شعراوي باشا. عن أسيوط (٥) إبراهيم موسى الدروي بك، عبد الرحمن محمود بك، محمد علي علوبة بك، محمد قطب قرشي بك، محمد محفوظ باشا. عن جرجا (٤) إبراهيم إسماعيل أبو رحاب بك، عمر عبد الآخر بك، محمد أمين أبو ستيت بك، محمود همام بك. عن قنا (٤) إبراهيم علي بك، حسن بكري بك، الشيخ عمر أحمد خلف الله، محمد محمود بك. عن أسوان (١) حنفي مصطفى منصور بك. عن بورسعيد والإسماعيلية (١) الشيخ عبد الفتاح الجمل. عن السويس (١) عبد الرحمن عوض أفندي. عن دمياط (١) عبد السلام العلايلي بك.

أمَّا الأعضاء المعينون فهم: أحمد مظلوم باشا، عدلي يكن باشا، خالد لطفي باشا، محمد شريعي باشا، إبراهيم بك راجي، حسن توفيق باشا (عن الوجهاء والأعيان)، قليني فهمي باشا، مرقس سميكة بك، سينوت حنا بك، كامل صدقي بك المحامي (عن الأقباط)، الشيخ محمد شاكر، أمين سامي بك، (عن رجال التربية العامة والدينية)، الدكتور محمد علوي باشا، الدكتور محمد أمين بدر (عن الأطباء)، السعدي بشارة الطحاوي بك (عن العرب)، ميشيل بك لطف الله، يوسف أصلان قطاوي باشا.

وعين أحمد مظلوم باشا رئيسًا للجمعية، وعدلي يكن باشا وكيلًا لها، وهو الوكيل المعين. وانتخبت الجمعية بعد انعقادها سعد زغلول باشا وكيلًا آخر، وهو الوكيل المنتخب.

افتتاح الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم (الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩١٤م) بسراي وزارة الأشغال (مكان مجلس الشيوخ السابق)، وألقى الخديوي خطبة الافتتاح، وهذا نصها:

«أيها السادة: إنني أنظر بعين الارتياح إلى اجتماع حضراتكم في هذا المكان، حيث أرى الأعضاء الذين اختارتهم حكومتي جنبًا إلى جنب مع المندوبين الذين بعثت بهم أمتي لتمثيلها في هذه الجمعية التشريعية الجديدة، فبكل سرور افتتح اليوم أعمال هذه الهيئة الموقرة، ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابي العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد.

وقد جاء هذا العصر الجديد مقرونًا بطوالع اليمن التي تبشر بالفلاح؛ لأن ما أبداه الناخبون المندوبون من الحرص على العمل بحقوقهم كان دليلًا على عظيم اهتمام الأمة بالنظامات المستجدة، وعلى أنها قدرت مزاياها حق قدرها. أما أنتم أيها السادة،

فلا ريب في أنكم قد رأيتم ما حصل من التوسع في أسلوب الانتخاب ومن تحسين طرائقه النظامية، ومن الضمانات التي تكفل سيره ومجراه، ومن المحافظة على حقوق الأقليات، ومن تمهيد السبيل أمام ذوي الكفاءة والاستعداد، ومن الزيادة المحسوسة في عدد الأعضاء المنتخبين ومن الوقوف بعدد الأعضاء المعينين إلى أدنى حد يفي فقط بتأييد حقوق الأقليات، مما يترتب عليه ازدياد مشاركة الأمة في سير أعمال الحكومة. هذا وإن طريقة تبادل الأفكار بين الهيئة التشريعية، وبين الهيئة الحاكمة سيكون من شأنها استيفاء المناقشة حقها، وجعلها أكثر صلاحًا، لإيجاد الاتفاق الودي الذي ينبغي أن يكون سائدًا فيما بينهما على الدوام، وفوق ذلك فإنني أريد توجيه نظركم إلى ما لهذه الجمعية من الحق في تحضير واقتراح القوانين التي تتكفل بإسعاد القطر من الوجهة الاقتصادية، وإني لعلى يقين بأنكم في أثناء مباشرتكم لهذه المهمة لا تقصرون في الوفاء بحق الثقة التي وضعتها الحكومة والبلاد فيكم، فيكون التدبر رائدكم، وتجعلون تمام التبصر قائدكم، حتى لا يأتي شيء من الاقتراحات عن طريق العجلة وبغير التمحيص الذي يقتضيه إنعام النظر في البحث والدرس؛ لكي يكون حق ابتكار القوانين المخول لهذه الجمعية مؤديًا إلى نتائج نافعة. وإن صدري لينشرح عندما يدور بخاطري أنكم ستقدرون هذه الخدمة بما تقتضيه مكانتها السامية، وأنكم ستتضافرون على تحقيق ما نتمناه لنجاح النظام الجديد، فتبرهنون على إخلاصكم في القيام على خدمة المرافق الحقيقية لهذا القطر بوجه العموم، وعلى ما يؤدي إلى رفاهة جميع طبقات الأهالي، وخصوصًا صغار المزارعين، وتبرهنون أيضًا على حسن اهتمامكم بكل أمر من شأنه المساعدة على إنماء موارد الثروة العامة، ولا سيما المسائل التي لها ارتباط بالزراعة، ونحن على ثقة أن ما تظهرونه من الروية والفكر الثاقب في أعمالكم، وما تبذلونه لحكومتنا من المعاونة الصادرة عن الفطنة والدراية، متوخين في ذلك سبيل الوفاق المبني على تنور الأفكار وائتلاف القلوب، كل ذلك يكون كفيلًا بما ستقدمونه من الخدم الحسنة الصادقة التي ننتظرها، وتنتظرها البلاد منكم، كما أنه

يكون أكبر ضمان لازدياد الثقة بمستقبل النظام النيابي، بما يعود على الأمة في بلادنا بأكبر الخيرات وأوفر البركات، والله يتولاكم أيها السادة بحسن رعايته».

ولوحظ على خطبة الخديوي أن الآمال التي كانت ترقبها الأمة من تدرج الجمعية التشريعية إلى مجلس نيابي حقيقي قد ضاعت، فإن قول الخديوي في خطبته: «ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين، فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابي العام إلخ»، دل على أن سياسة الحكومة أو بعبارة أخرى سياسة الاحتلال ترمي إلى اعتبار الجمعية التشريعية أقصى ما يعطي للبلاد، فتضاءلت ضجة الابتهاج التي أحاط بها أشياع الحكومة إنشاء هذه الهيئة، وضعف الأمل في أن تسلك بالبلاد سبيل الدستور الصحيح.

وقد فطن الحزب الوطني إلى هذه الحقيقة المؤلمة، فأرسل البرقية الآتية إلى الخديوي:

«سمو الخديوي المعظم: أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني اجتمعت مساء اليوم، وكلفتني أن أرفع إلى سموكم بالتصريحات العديدة التي تفضلتم بها؛ والتي تضمنت القول بضرورة الحكم النيابي لها، وتصرح لسموكم بأن اختصاصات الجمعية التشريعية لا تطابق رغبات الأمة التي تريد كما يريد سموكم اشتراكها اشتراكًا تامًّا في الإشراف على مرافقها ومراقبتها للقوة التنفيذية مراقبة فعلية، لذلك تطلب اللجنة الإدارية من سموكم رد دستور الأمة إليها».

وكيل الحزب

علي فهمي كامل

ونظم الحزب مظاهرة على طول الطريق بين سراي عابدين ومقر الجمعية يوم افتتاحها، وهتف المتظاهرون أثناء مرور الخديوي مطالبين بالدستور.

أعمال الجمعية

لم تعن الجمعية التشريعية بمطالب الحركة الوطنية الكبرى، فلا هي طالبت بالاستقلال والجلاء، ولا طالبت بالدستور، ولا قامت بأية حركة احتجاج على الاحتلال، ولا احتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية، ولا طلبت إلغاءها، وبخاصة قانون المطبوعات، وقانون الاتفاقات الجنائية، ولا اعترضت على مصادرة حرية الصحافة وحرية الاجتماع، وما إلى ذلك من وسائل العسف والاضطهاد، ولا فكرت في طلب العفو عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية، وفي مقدمتهم الفقيد، الذي كان الجميع يعلمون مبلغ الظلم الذي وقع به في محاكمته الأولى والثانية، ولا طالبت بإصلاح حال الفلاح والعامل، ولا عنيت بشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية؛ بل صرفت معظم وقتها في مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو الأحق من بين وكيلي الجمعية برئاسة الجلسات عند غياب رئيسها؛ هل هو الوكيل المعين (عدلي باشا يكن)، أم الوكيل المنتخب (سعد زغلول باشا)؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو في تعرف أي الوكيلين أحق برئاسة الجلسات عند غياب الرئيس! وهكذا كانت الرئاسة وما إليها هي الشغل الشاغل لكبراء البلاد في كل زمان.

وأهم تشريع عُرض على الجمعية هو مشروع القانون الذي وضعته الحكومة لشركات التعاون الزراعية سنة (١٩١٤م)، وهو مشروع مليء بالأحكام المنافية لروح التعاون؛ ومع ذلك أقرته أغلبية الأعضاء، دون أن تدخل فيه تعديلًا جوهريًّا. وفي ذلك قلت في كتابي عن التعاون[١]:

«قضي الأمر، وخاب الأمل في أن يكون للتعاون الزراعي في مصر قانون قائم على المبادئ والقواعد التي قررتها الشرائع الأوربية ضمانة لارتقاء الحركات التعاونية، نعم قضى الأمر، فبعد أن أقرت الجمعية التشريعية أهم النصوص المنافية لروح التعاون في

---

(١) «نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوربا» سنة (١٩١٤م).

مشروع الحكومة، لم يعد هناك أمل في أن ترجع الحكومة عن هذا المشروع؛ لأنها مرتكنة على رأي الجمعية التشريعية، ولها أن تتخذ قراراتها أقوى حجة لإصدار القانون على النحو الذي وضعته».

وانتهى الفصل التشريعي الوحيد للجمعية في (شهر يونية سنة ١٩١٤م)، ولم تجتمع بعد ذلك؛ لنشوب الحرب العالمية الأولى، فقد صدر أمر عال في (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤م) بتأجيل دور الانعقاد الثاني الذي كان محددًا له (أول نوفمبر سنة ١٩١٤م) إلى (أول يناير سنة ١٩١٥م)، وورد في ديباجة الأمر بيان السبب الذي دعا إلى هذا التأجيل، وهو نظرًا للظروف الحالية التي من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامي للاصطلاحات التشريعية، فضلًا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة».

وفي (٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م) صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى (١٥ فبراير سنة ١٩١٥م)، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى (١٥ إبريل)، ثم إلى (أول نوفمبر سنة ١٩١٥م)، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر في (٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥م)، ولم تُدْع بعد ذلك إلى الاجتماع، وهكذا انتهى عهدها وطويت صفحتها بعد حياة قصيرة العمر قليلة الخير والبركة!

الفصل الثاني عشر

جهاد الفقيد سنة (١٩١٤م)

تابع الزعيم سنة (١٩١٤م) جهاده في منفاه، وتابعت الحركة الوطنية سيرها في مصر متبعة تعاليمه وإرشاده، محتذية مثاله في الثبات على النضال، ومقاومة الاضطهاد، وتذليل العقبات.

خطبته بمؤتمر الأجناس المضطهدة في لندن

(فبراير سنة ١٩١٤م)

وقد بقي بجنيف طيلة (شهر يناير سنة ١٩١٤م) إلى أن جاءته دعوة لحضور مؤتمر الأجناس المضطهدة NATIONALITIES AND SUBJECT RACES CONFERENCE الذي انعقد بلندن في (شهر فبراير سنة ١٩١٤م)، فبادر إلى تلبية الدعوة، وسافر إلى لندن ليحضر المؤتمر، ويرفع صوت مصر، وقد أكبر المصريون في إنجلتر جهاد الزعيم، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله (١٥ فبراير)، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافًا عاليًا، ورافقوه إلى فندق إمبريال، حيث نزل به.

بدأ انعقاد المؤتمر (يوم الإثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤م) برئاسة السير هنري كوتون H CUTTON وحضره كثير من مندوبي الهنود وغيرهم من الشعبو الشرقية الأسيوية والإفريقية المهضومة الحقوق، وكثير من الطلبة المصريين بجامعات إنجلترا، وبعض أعضاء البرلمان البريطاني، والصحفيين، فلما دخل الفقيد مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل، وأجلسه الرئيس إلى جانبه، وخطب السير هنري كوتون عن حرية الصحافة في الهند ومصر، ثم قرأ عدة رسائل برقية وردت إلى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية، ومنها جمعيات

الطلبة المصريين بأوربا، ثم أشار إلى سروره العظيم بوجود فريد بك إلى جانبه، وانضمامه إلى لجنة المؤتمر، وأطراه بقوله:

«إنه أحد الرجال العظماء الذين يقدرون مبدأ التضحية والذين تعذبوا في سبيل خدمة قومهم». فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل.

ثم ألقى الفقيد خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ، وظهر على الحاضرين الذين كانوا يعرفون تلك اللغة -وبخاصة الصحفيين- إعجابهم بقدرته في الفرنسية وحسن أدائه بها.

ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر، وترجم خطبته إلى الإنجليزية، وكان موضوعها وصف حالة مصر وقانون الصحافة فيها، وكانت موجزة خالية من أي تكلف، فحازت استحسان الحاضرين، وأشارت إليها الصحف الإنجليزية وعلقت عليها، ثم تكلم الدكتور روثر فورد، مدافعًا عن حرية الصحافة في مصر، وتطرق إلى الكلام عن تحرير مصر، ونادى بمبدأ (مصر للمصريين).

وفي ختام الجلسة قرر المؤتمر إرسال برقيتين إلى الخديوي، وإلى الجمعية التشريعية بإلغاء قانون المطبوعات، والقوانين الأخرى الاستثنائية، والعفو التام عمن حكم عليهم بمقتضاها.

حفاوة المصريين بالزعيم

وبعد أن حضر المترجم المؤتمر، قضى بقية الزمن القصير الذي مكثه بلندن في زيارات متصلة لعارفي فضله من الإنجليز، وحفلات تكريم متعددة، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية.

ومن هذه الحفلات حفلة الجالية المصرية في إكسفورد تحت رعاية (الجمعية المصرية)، وقد خطب فيها حفني أفندي محمود (باشا)، ومما قاله في تمجيده: «إن فريد بك قد ضحى بكل شيءٍ إلا الشرف فإنه ضاعفه».

وتأثر الفقيد من تقدير الشباب له وإشارتهم إلى تحمله في سبيل مصر مفارقة أهله وأولاده ووطنه العزيز، فأجاب عن خطبهم بخطبة تجلت فيها وطنيته الصادقة، ومما قاله فيها: «إني لا أشعر بتركي أهلي وأولادي لأني أينما رحلت ووجدت أبناء وطني أشعر أني حقيقة بين أولادي، وأن العاطفة التي تجمعني بكم، وهي حب الوطن وخدمته، لهي أكبر عندي من العاطفة التي تجمعني بأولادي».

وجاء لندن مندوبون عن الطلبة المصريين بكمبردج، وأقاموا له حفلة تكريم في مطعم التروكاديرو.

وأقامت جمعية (أبي الهول)[1] المصرية بلندن حفلة تكريم له مساء يوم الجمعة ٢٠ فبراير، خطب فيها الكثيرون من المصريين.

وأقامت له الشبيبة المصرية بإنجلترا حفلة كبرى في فندق سافواي يوم (السبت ٢١ فبراير) تحت رعاية جمعية (أبي الهول)، حضرها مندوبون عن الطلبة المصريين في لندن وإكسفورد وكمبردج، ولفيف من علية القوم من الإنجليز من رجال السياسة والصحافة، وبعض زعماء الهنود، وافتتح الدكتور عبد الحليم حلمي رئيس الجمعية الحفلة بكلمة وصف فيها الفقيد بأنه «البطل الوطني الديمقراطي، الذي يؤمن بالحرية والوطنية، والذي ضحى بثروته وحريته وقاسى آلام النفي عن وطنه النبيل من أجل المبدأ الذي جعله فوق كل شيء سواه». وخطب عبد الرحمن أفندي عزام (باشا)، ودوس أفندي محمد رئيس تحرير مجلة (الأفريكان تيمس)، و(الدكتور) عبد الرءوف رشدي، والسيد أفندي دسوقي، منوهين بفضل الزعيم، وألقى كل من مجد الدين أفندي حفني ناصف، والدكتور أحمد زكي أبي شادي قصيدة وطنية حماسية.

وتكلم من غير المصريين المستر أودونل ODONEL الكاتب الأيرلندي محرر السياسة الخارجية في (أوتلوك)، وقال في خطبته: «إني عرفت قبل الآن عندما كنت

(١) كان اسم (أبي الهول) علمًا للجمعيات المصرية في إنجلترا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا، وكان بلندن جمعية (أبي الهول) وهي جمعية سياسية، و(النادي المصري).

عضوًا بالبرلمان البريطاني في عهد الحرب العرابية بالدفاع عن المسألة المصرية، وإني لأفخر اليوم وأسر بالدفاع مرة أخرى عن هذه القضية». وأثنى على المترجم بما يستحقه، ثم أعقبه المسرت أرثر فيلد ARTHUR FIELD الصحفي والأديب المعروف، ثم الأستاذ محمد توفيق دياب، والمستر ألدي، ثم ظفر علي خان الصحفي الهندي.

ثم ألقى الفقيد خطبتين؛ إحداهما بالفرنسية، والأخرى بالعربية، ففي الخطبة الأولى شرح للحاضرين من الإنجليز ولممثلي الصحافة حقيقة الحال في مصر، وتكلم عن الجمعية التشريعية؛ فقال: إن نظامها يجعلها ألعوبة لا توصل إلى الغاية المطلوبة، وقال: إننا لا نطلب من إنجلترا دستورًا ولا إصلاحًا، ولا نطلب ذلك إلا من الخديوي المسئول أمام الأمة؛ أما إنجلترا فلا نطلب منها إلا الجلاء.



حفلة الشبيبة المصرية بلندن لتكريم الزعيم محمد فريد — ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ — بفندق سافواى (انظر ص ٣٦٤)

وترى فى الصورة : المترجم محمد فريد . الدكتور عبد الحليم حلمى رئيس جمعية ابى الهول . عبد الرحمن افندى عزام (بك) . دوس افندى محمد رئيس تحرير مجلة (افريكان تيمس) . حفنى افندى محمود (بك) . الأستاذ كمال ابو على . الاستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا) . عبد السلام افندى عبد الغفار (بك) . فؤاد افندى سرين (بك) . الدكتور دمرداش . الخ .

ثم خطب بالعربية، موجهًا كلامه إلى المصريين، فشكر الجمعية على احتفائها به، وقال: إنه لا يعده احتفاء بشخصه، وإنما هو احتفاء بصحة المبدأ الذي تشاركه فيه الجمعية، ثم أثنى على المرحوم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني وطلب أن تستقل مصر استقلالًا تامًّا عن كل إدارة أجنبية، وأن مبدأ (مصر للمصريين) هو مبدأ الحزب وشعاره، وانتقد نظام الجمعية التشريعية وقال: إنها لا تحقق آمال الشعور الوطني، وليست الهيئة التي يطلبها المصريون ليل نهار، ثم أسدى إلى المصريين نصائح أبوية غالية، ودعاهم إلى الوحدة الوطنية والعناية باقتباس حسنا المدنية الغربية، مع المحافظة على عادتنا المحمودة، والعناية بالشئون العامة مع عدم إغفال الأعمال الدراسية، ومما ورد في خطبته من جوامع الكلم قوله: «ليس من العار أن نخفق، ولكن من العار أن نرضى بالإخفاق»، وقوله: «ليس من الفخر أن نكون من أمة قوية؛ ولكن من الفخر أن نكون من أمة ضعيفة، ثم ننهض بها». وقوله: «إننا إذا تكلمنا عن الشئون المصرية هنا فليس لغرض سوى إطلاع الرأي العام البريطاني الذي هو سيد الحكومة الإنجليزية على حقيقة الأحوال في مصر، وعلى ما يعمل في بلادنا باسمه، وله أن يفعل هو ما يشاء من نفسه لصيانة كرامته، أما نحن المصريين فلا نخاطب غير الحكومة المصرية، ولا نطالب الإنجليز إلا الجلاء».

وورد وصف هذه الحفلة في كبريات الصحف الإنجليزية كالمورننج بوست والديلي نيوز والديلي هرالد والديلي تلغراف والمانشستر جارديان، وكان لها أثر كبير في نفس الفقيد، فكتب عنها في مذكراته ما يأتي: «كانت هذه الحفلة باعثة على زيادة الأمل عندي في الشبيبة المصرية، فإني أجد أن شبيبة اليوم أرقى إحساسًا وشعورًا وطنيًّا من التي سبقتها وأقرب إلى فكرة تحرير مصر من ذي قبل، وكانوا يخطبون بكل شجاعة وصراحة، مع تأكدهم من وجود جواسيس بين الحاضرين».

ودعاه حفني أفندي محمود (باشا) إلى إكسفورد، حيث أقم له حفلة تكريم في داره ببليول، ثم حضر احتفالًا أقامته له الجمعية المصرية في دار عبد السلام أفندي عبد الغفار (بك) بمدرسة لنكولن LINCOLN.



الزعيم محمد فريد يتوسط أعضاء جمعية أبي الهول المصرية بمدينة لييج Liege

وأقامت جمعية (أبي الهول) يوم (٢٤ فبراير) حفلة توديع له لمناسبة اقتراب سفره، أعدتها في ضاحية سيدنهام UPPER SYDENHAM، حضرها أكثر من أربعين مصريًّا، ثم سافر في مساء يوم الحفلة من محطة (تشيرنج كروس)، فغص إفريز المحطة، كما غص إفريز محطة فكتوريا من قبل، بجمهور كبير من المصريين جاءوا لوداعه بطرابيشهم الحمراء، وصاحوا جميعًا عند تحرك القطار: «ليحيى فريد بك! لتحيى الأمة المصرية! لتحيى مصر مستقلة!»، فشكرهم الفقيد على شريف عواطفهم، وبدا عليه التأثر من هذه الحفاوة البالغة والشعور الوطني الفياض.

في بلجيكا

عرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن، وذهب إلى (لييج) LIEGE حيث أقام له نادي الاتحاد الإسلامي حفلة تكريم يوم (أول مارس سنة ١٩١٤م)، وكان أعضاؤه من شباب الأقطار الشرقية، وحضر الحفلة جميع الشرقيين المقيمين بالمدينة، أو الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية، فقام رئيس النادي أسعد قمبار الألباني، ورحب بالضيف الكريم، وعبر عن شعور إخوانه نحوه، ومما قال: إن الطلبة الشرقيين بأوربا يرون فيه الرأس المدبر، والقوة العاملة، وطلب إليه أن يتفضل بقبول رئاسة الشرف للنادي، فقبلها شاكرًا، ثم تلاه نظامي جواد الطالب بقسم التجارة بجامعة لييج، وشكر الفقيد على قبوله رئاسة شرف النادي وشرح أدوار جهاده الذي استحق الإعجاب.

وأعقبه (الدكتور) عبد الغفار متولي طالب الطب بجامعة لييج، فشرح تاريخ حياة الرئيس وعبر عن شعوره وشعور إخوانه نحوه، وحبهم وتقديرهم له، وقام بعده من الخطباء توفيق أفندي السيد التاجر بالمدينة، (فالدكتور) حسين مرتضى طالب الطب بجامعتها، وقال: إنه سمع من رئيس الحزب الوطني التونسي أن لفريد بك فضلًا على الحركة الوطني في تونس؛ إذ إنها بدأت سنة (١٩٠١م) عام زيارته لتونس.

ثم وقف الفقيد، وشكر للحاضرين حفاوتهم به وقال: إنه يشعر بالغبطة، إذ يرى نفسه في بلد أجنبي بين شبان من مختلف الأقطار الشرقية، ودعاهم إلى العمل لإسعاد بلادهم، ثم قال: يجب على كل شعب أن يعمل لتحرير نفسه ليكون عضوًا قويًّا في مجموعة الأمم الإسلامية، وإنه لا شك في أن تلك الأمم المختلفة ستتحرر وتنال استقلالها بهمة شبابها.



الزعيم محمد فريد يتوسط أعضاء نادى الاتحاد الاسلامى بمدينة ليبج
أول مارس سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٦٦)

ودعا الشبيبة الشرقية إلى الأخذ بناصر أممهم، وانتهاز فرصة وجودهم بأوربا ليأخذوا كل حسن من المدنية الأوربية، وينقلوا إلى بلادهم الحياة الاستقلالية.

وانتهى الاحتفال وكلهم مجمعون على الإعجاب بالضيف العظيم، مغتبطون بقيامهم بواجب تكريمه الذي هو في الحقيقة تكريم للجهاد الحق، والوطنية الصحيحة، وقد عاد إلى باريس ومنها إلى جنيف.

في نوشاتل

ودعته الجمعية المصرية في نوشاتل (سويسرا) إلى زيارتها لمناسبة تأسيسها، فلبى الدعوة وقصدها يوم (٩ مايو سنة ١٩١٤م)، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض أعضائها، وألقى الفقيد كلمة حثَّهم فيها على التضامن، والتمسك بالمبادئ القويمة والفضائل الوطنية.

في ليبيج

وقصد من نوشاتل إلى ليبيج تلبية لدعوة جمعية أبي الهول بها؛ لإلقاء خطبة جامعة في المسألة المصرية، في حفلة أعدتها لهذا الغرض (مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤م)، دعت إليها صفوة القوم من أساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو ألف شخص، وقد خطب في الحفلة الدكتور عبد الغفار متولى خطبة ممتعة، ودعا الفقيد ليكون خطيب الاجتماع، فما لبث أن أجاب الرغبة، ونهض فألقى خطبة فياضة، بدأها بشكر الأمة البلجيكية، التي قبلت انعقاد المؤتمر الوطني المصري بمدينة بروكسل في (سبتمبر سنة ١٩١٠م)، بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده في باريس، ثم أعرب عن سروره للتحدث عن المسألة المصرية أمام صفوة مختارة من الأمة البلجيكية التي قاست كثيرًا من الآلام تحت نير الحكم الأجنبي، وقال: إنها أعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الأجنبي. ثم تكلم عن الحرية، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد في مصر، وذكر قانون الاتفاقات الجنائية، وقانون المطبوعات والشدة في تطبيقه، وتكلم عن الجمعية التشريعية، فأبان نقص نظامها الأساسي وعدم إمكانها القيام بمهمتها ما دامت الحكومة غير خاضعة لصوت الأمة. وختم خطبته بقوله: إنه سيظل ثابتًا على مبدئه، عاملًا على خطته لإنهاض أمته، مهما قاسى في ذلك السبيل من شدائد وما لقي من صعوبات.

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والإعجاب من جميع الحاضرين، وعرج الفقيد في هذه الرحلة على بروكسل وبعض مدن بلجيكا.

افتتاح النادي المصري بلندن وخطبة المترجم

تجلت روح الوطنية والتضامن في نفوس الجالية المصرية بلندن خلال زيارات المترجم، فأسس أعضاؤها ناديًا يجمع شملهم، سموه (النادي المصري)، وحددوا

لافتتاحه يوم (السبت ١٦ مايو سنة ١٩١٤م)، ودعوا المترجم إلى حضور حفلة الافتتاح، فلبى الدعوة، وحضر الاجتماع، وجلس في كرسي الرياسة، وألقى (الدكتور) السيد دسوقي سكرتير اللجنة التحضيرية للنادي كلمة الافتتاح حيث رحب به وشكره على حضور الحفلة، ثم وقف المترجم، وألقى بصوت مؤثر خطبة وطنية قال فيها:

«إخواني الأعزاء، إني لسعيد بأن أراني بينكم مرة أخرى وأقوم اليوم بافتتاح هذا النادي المبارك، وأظن أن الكلام في فوائد الأندية والمجتمعات هو من قبيل تحصيل الحاصل كما يقولون، فلا حاجة لأن ألقي على مسامع مجتمع مستنير مثلكم ما أنتم على علم أكيد به مثلي، لقد كنت أيها الإخوان أتمنى وجود هذا النادي من قبل، وإني لسعيد بأن أرى أمنيتي هذه قد تحققت اليوم ولم تؤخر إلى غد، وإني أشكر أعضاء اللجنة التحضيرية بصفة خاصة وأعضاء الجمعية العمومية عامة؛ لعنايتهم الكبرى بإنفاذ هذه الفكرة التي عرضتها عليكم، وكان كل أملي وثقتي أنها ستحوز هذه العناية منكم، كم كنت أمتلئ حسرة في زيارتي للعواصم والمدن الأوربية، عندما كنت أرى جميع الجاليات الأجنبية ما عدا المصريين تعنى عناية عظيمة بتأسيس أندية وجمعيات لها بدون تمييز أو تفريق بين أفراد الجالية الواحدة، ولكن النهضة الأخيرة للشبيبة المصرية بأوربا قد أزالت عني ذلك الهم الذي كنت أكتمه في نفسي ولم أدعه يتغلب عليَّ، فإني أذكر بمزيد البشر والارتياح نادي المصريين بالأستانة وجمعيات «أبي الهول» في جنيف وليبج ولوندره، وجمعية «الإخوة الإسلامية» بباريس، وجمعية «المحاضرة والمناظرة المصرية» بلوندره، واليوم أذكر بسرور مضاعف تأسيس «النادي المصري» بلوندره الذي نحتفل الآن بافتتاحه، ولا يزال لي الأمل الوافر في تأسيس جمعيات وأندية مصرية وطنية أخرى في بقية العواصم الأوربية، وفي نمو التضامن والتآزر بينها، ومهما كان عدد أعضاء هذه الجمعيات والأندية صغيرًا في بدء تأسيسها، فليست قيمتها بعدد أعضائها، ولكن بشخصيتهم، وكل عضو منها بألف من أموات الأحياء، ليست وظيفتكم في هذه الديار هي التعلم المدرسي فقط، بل أيضًا الاستفادة من

حسنات أهلها والتمرن عليها، وأنتم ترون هنا بأعينكم أثر الأندية والمجتمعات في نهضة هذه الأمة، فتشبهوا بها وتمسكوا بأحسن الوسائل التي تفوق بها غيرنا علينا، ربوا أفنسكم تربية وطنية عملية صالحة، وتدربوا على جميع أسباب النهوض استعدادًا لخدمة بلادكم البائسة. (تصفيق واستحسان).

ربما كان عدد حاضرين هذه الجلسة غير كثير بالنسبة لعدد المصريين في لوندره أو في بريطانيا كلها؛ ولكنه عدد غير قليل في حد ذاته، ويكفي أن أرى هذه القاعة قد غصت على رحبها بشبان يتدفقون غيرة وشممًا، وأول الغيث قطر ثم ينهمر (تصفيق). إن من أكبر العلل المتفشية في أمتنا (اليأس) فحاربوه، وإياكم أن تدعوا خلة ساقطة مرذولة كهذه تتغلب على عقولكم النيرة، حاربوا اليأس ما استطعتم، وتمسكوا «بالوحدة الوطنية» جهدكم وأنا الضمين لكم يا فتية النيل المحبوب بالفوز المرجو (تصفيق حاد)، أنتم رجال المستقبل، فأعدوا عدته من الآن، وإلا ضاع عليكم المستقبل كما ضاع الماضي على غيركم، تولوا شئون أنفسكم بأنفسكم، وحققوا ما رميتم إليه من تأسيس هذا النادي، وهو أن يكون مظهرًا وطنيًّا لكم، وواسطة إخاء بينكم، ومساعدة بعضكم لبعض، ماذا ينقص بلادنا للوصول إلى بغيتها لو عرف كل متعلم فيها -على قلة عددهم- واجبه القومي وحرص عليه حرصه على حياته، وعلم أن شرفه مرتبط بأدائه. إن الوطنية المصرية تطالبكم أيها الإخوة الأعزاء بأن تحرصوا على صيانة هذا النادي الذي يمثل جنسيتكم الموقرة في هذه الديار، تطالبكم بأن لا تنسوا خدمة بلادكم في كل فرصة وبكل وسيلة، تطالبكم بالاتحاد بعضكم ببعض لضمانة رقي هذا النادي ووجوده، وكذلك ما ماثله من الأعمال الوطنية، تطالبكم بأن تذكروا دائمًا أنكم إخوة في الوطنية قبل كل شيء، وأنه من الجريمة وأنتم ترون مبلغ تمكن العدو منكم ومن أمتكم الحزينة أن تتنازعوا بعضكم مع بعض فتفشلوا، أنتم أولى من غيركم يا طلبة العلم والحكمة بالقضاء على هذه الصغائر التي جرت على بلادنا وعلى جميع أعمالنا الخراب والدمار (استحسان). تشبعوا بروح الأمل والرزانة والتسامح، وحب التضحية الشخصية، فهذا هو معنى الوطنية (تصفيق)،

وعلموها لآبائكم ولأهليكم ولأصدقائكم في مصر إذا كان بينهم من لم تسعده الظروف بمعرفة أسرار الحياة الراقية التي تعيشونها هنا، لعلكم بذلك تداوون بعض جراحات وطنكم العليل، وتقرنون النجاح بأعمالكم وأعمال مواطنينا في مصرنا العزيزة، فيقرب اليوم الذي نستطيع أن ترفع فيه أمتكم ما على رأسها من الأثقال محيية عود حريتها الغالية المسلوبة. (تصفيق متواصل).

وقد انتخب الفقيد رئيس الشرف للنادي بين هتاف الأعضاء وسرورهم الفياض، وانتخب الدكتور عبد الحليم حلمي رئيسًا للنادي، والدكتور أحمد زكي أبو شادي سكرتيرًا له، وعباس أفندي طلعت صبور أمينًا للصندوق.

في ليون

وبعد عودته من لندن عرج على ليون، حيث كانت بها جالية مصرية قوية العدد، فأقامت له (مساء ٢٩ مايو سنة ١٩١٤م) حفلة تكريم فخمة، في فندق أوربا، حضرها أساتذة الجامعة، ورجال الحكومة، وبعض المحامين، وشيخ المدينة (المحافظ)، وبلغ عدد المدعوين (١١٦) مدعوًا؛ من بينهم نحو عشرين من الطلبة المصريين، وكان الفقيد واسطة عقد الحفلة، وجلس إلى يمينه ويساره الأستاذ عزيز ميرهم (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد)، رئيس الطلبة المصريين، فالمسيو إدوار هريو Herriot محافظ المدينة (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد)، والمسيو شارت وكيل المحافظ، فإسماعيل بك لبيب، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بكلية الحقوق بليون، فزملاؤه: بيك وافلتون وبوفيه الأساتذة بالكلية، فالمسيو ويل ومورات الأستاذان بكلية الطب، وسيفاسو وباتور المستشاران بمحكمة الاستئناف، فالمسيو أورجانيور الوزير السابق والعضو بمجلس النواب، وغيرهم من علية القوم.

ووقف الأستاذ عزيز ميرهم، وتلا خطابات اعتذار وردت من بييرلوتي الأديب الكبير وغيره من عظماء المدعوين، ثم ألقى كلمة أعرب فيها عن السرور العظيم

الذي يخالج صدور المصريين عندما يجتمعون حول من أوجد حركة وطنية قوية، ستكون نهايتها الفوز والنصر.

ثم تلاه المسيو هريو محافظ المدينة، وشكر الشبان المصريين على جدهم ودأبهم على الأعمال الاجتماعية، وشرب نخب فريد بك والجالية المصرية.

ووقف المترجم في ختام الحفلة، وارتجل بالفرنسية خطبة رقيقة، بدأها بتهنئة المصريين على الاحترام الذي يكتنفهم، ثم قال:

«لا تظنوا أن أبا الهول نائم تمامًا، كلا فإنه ينام بإحدى عينيه، وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التي توالت على مصر، وذهبت كأمس الدابر، وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التي لم يؤثر فيها المغيرون؛ بل هي هي دائمًا ملأى بالحياة، ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها؛ هذا ما يجعل أملنا شديدًا في نيل استقلالنا وحريتنا، وهذا ما سيتوج أعمالنا بالفلاح».

ثم ختم خطبته بأن شرب نخب صداقة فرنسا لمصر، وتقدم جامعة ليون. ولقد قوبلت هذه الخطابة بتصفيق حماسي، وهنأ الجميع بطل الاستقلال المصري.

ثم بارح ليون يوم (٢١ مايو) عائدًا إلى جنيف.

مؤتمر الشبيبة المصرية بأوربا

(يولية سنة ١٩١٤م)

سعت جمعية «أبي الهول» بجنيف لدى زميلاتها بالعواصم والمدن الأوربية الأخرى لعقد مؤتمر يشمل مندوبين عن جميع الجمعيات المذكورة، سواء كان من جمعيات «أبي الهول» أو غيرها، لتبادل الآراء والبحث فيما يرقى من شأن الشبيبة المصرية، ويرشدها إلى طريق التقدم والنجاح، وفي علاج مصر من الأمراض الاجتماعية، وما يقربها من زمن الجلاء.

وقد لبت دعوتها جمعيات برلين وباريس ولندن وليج ومونبلييه وليون ونوشاتل ولوزان والأستانة، وفوضت هذه الجمعيات جمعية جنيف في تعميم الدعوة وتحديد ميعاد الاجتماع، وتحضير ما يلزم لعقد هذا المؤتمر، وقد قامت بما عهد إليها، وعرضت على الفقيد رئاسة شرف المؤتمر، فقبلها، وعقد المؤتمر أولى جلساته بجنيف يوم (٢٥ يولية سنة ١٩١٤م) واستمر منعقدًا عدة أيام وساد اجتماعاته كلها النظام والاتزان، ودارت المناقشات بطريقة دلت على تشبع جميع الأعضاء بالروح الدستورية، حتى أعجب بنظامهم من حضر اجتماعاتهم من الزائرين الأوربيين.

ودعى الفقيد إلى إلقاء خطبة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، فلبى الدعوة وألقى خطبة فياضة قوبلت بالاستحسان والإعجاب.

ثم تكلم الأستاذ السيد عبد العزيز خضر (عضو مجلس النواب سابقًا والمحامي بالإسكندرية) مندوب جمعية مونبلييه، عن البحث والابتكار عند المصريين؛ وبعد سماع خطبته قرر المؤتمر بالإجماع تنبيه المتعلمين بمصر وأوربا إلى ضرورة إنشاء مجامع علمية لزيادة معلوماتهم وتنمية ملكة البحث فيهم، وإرشادهم إلى حاجة البلاد، وبذلك يرتقي المستوى العلمي ويوجد النوابغ من المصريين.

وفي الجلسة الثانية ألقى مندوب طلبة برلين خطبة في حاجة مصر إلى العلوم، وبعد سماعها والمناقشة فيها، قرر المؤتمر الإعراب عن سروره لميل الشبيبة إلى العلوم التجارية والزراعية والفنون الجميلة، مؤملًا ازدياد عدد المشتغلين بهذه العلوم والفنون التي تحتاج إليها البلاد، وطلب من الشبيبة توجيه نظرها إلى الاشتغال بتاريخ مصر القديم وعلم الآثار المصرية والفنون الحربية.

وفي الجلسة التالية تكلم أحد طلبة جنيف في السياسة ومسألة الاشتغال بها؛ ثم أعقبه مندوب جمعية أبي الهول بجنيف، وألقى كلمة في العقيدة الوطنية وضعفها وقوتها، وبعد سماع كل هذه الكلمات الحكيمة قرر المؤتمر ما يأتي:

أولًا: أن يروض الطالب المصري نفسه على نظر الأشياء وبحثها على حقيقتها.

ثانيًا: تعوده على قراءة التاريخ.

ثالثًا: الإكثار من الأناشيد الوطنية ونشرها وتلحينها للتغني بها، ووضع روايات وطنية وأخرى تمثيلية لإظهار الشخصية المصرية.

رابعًا: أن يروض الطالب نفسه على الأسفار والرحلات أفرادًا وجماعات.

خامسًا: وضع تراجم عظماء الرجال ونشرها بين الطلاب.

وفي الجلسة التالية تكلم أحمد أفندي شريف عن طلبة جنيف في موضوع التعليم العالي في مصر وأوربا، وبعد سماع خطبته والمناقشة فيها قرر المؤتمر أن يطلب من الأمة والحكومة تعميم التعليم باللغة العربية، وجعل امتحانات النقل والحصول على الشهادات بالمدارس الثانوية والعالية مرتين، وأن يكون لحامل شهادة الدراسة الثانوية دخول المدارس العليا بغير قيد، وعلى الحكومة إيجاد محلات كافية سواء بزيادة الفصول أو بإنشاء مدارس جديدة حتى لا يحرم الطالب إتمام دروسه.

وفي جلسة تالية تكلم عبد الرحمن أفندي عزام (باشا) عن طلبة لندن في ضرورة الحكم الدستوري، فقرر المؤتمر دعوة الأمة المصرية إلى الاستمرار في جهادها الشريف لنيل الدستور بالمعنى الحقيقي، ثم أرسل المؤتمر تلغرافًا إلى وزارة خارجية إنجلترا هذا نصه:

«مؤتمر الطلبة المصريين بجنيف يحتج بشدة على وجود الاحتلال، ويطلب الجلاء؛ تحقيقًا لوعود إنجلترا».

وقرر كذلك مطالبة الجمعية التشريعية بوضع قانون يجعل التعليم الابتدائي إجباريًّا ومجانيًّا للبنين، والسعي لدى الحكومة في تنفيذه، كما قرر مطالبتها أيضًا بوضع قانون بإلغاء القوانين الاستثنائية وقانون المطبوعات، وقرر أن يكون انعقاد المؤتمر المقبل في لندن في عيد الفصح؛ ولكنه لم يجتمع بعد ذلك، لنشوب الحرب العالمية الأولى، وختمت أعمال المؤتمر بالهتاف لمصر الحرة المستقلة.

تطور الحوادث في مصر

الذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون بالذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل يوم (١٠ فبراير سنة ١٩١٤م)، فمنذ الساعة الثالثة بدأ توافد الزائرين، ومنهم كثير من السيدات والآنسات، إلى مدفنه بالإمام، يحملون باقات الزهور، ويضعونها فوق الضريح، وأخذ الجميع مجلسهم في خشوع وإنصات يستمعون إلى آي الذكر الحكيم، واستمر توافدهم واجتماعهم حتى المساء.

وأقيمت حفلة ذكراه في الإسكندرية بدار جمعية الخطابة والحفلات، وخطب فيها محمود أفندي حمدي السخاوي رئيس الجمعية.



مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا الذى اجتمع بجنيف فى يوليه سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٧٢)

وترى فى الصورة من اليسار (١) الدكتور عبد العزيز عمران (٢) الدكتور يحيى احمد الدرديرى . (٣) الاستاذ السيد عبد العزيز خضر المحامى (٤) الزعيم محمد فريد . (٥) الدكتور عثمان زاهر (٦) نجيب بك حسين الجندى . (٧) الدكتور عباس الجندى (٨) محمد افندى طلعت . (٩) اسماعيل افندى حسنى . (١٠) بالصف الثانى من اليسار : زيدان افندى القصبى زيدان . (١١) الدكتور مصطفى عمر بك (١٢) الدكتور عثمان الديب (١٣) الدكتور منصور رفعت . (١٤) عبد الرحمن افندى عزام (بك) . (١٥) الاستاذ خليل مدكور (١٦) الاستاذ فؤاد حسنى (١٧) الاستاذ توفيق حسن (عضو مجلس النواب الآن) . (١٨) الدكتور حسن الشافعى . (١٩) الاستاذ عبد الله عمار القاضى الآن بالمحاكم الأهلية (٢٠) بالصف الثالث : الدكتور عبد الحليم حلمى (٢١) الدكتور عبد الرؤف رشدى

كلمة الدكتور منصور فهمي

وكتب الدكتور منصور فهمي كلمة عن هذه الذكرى، تحت عنوان: (حول ذكرى مصطفى، الحماسة والحياة)، وصف فيها زيارته في ذلك اليوم لقبر الزعيم، وما أحدثته من الأثر في نفسه، قال:

«في جهة الجنوب، بعد ست سنين قضيتها بعيدًا، قطعت على قدمي لأول مرة ذلك الطريق البلقع، الذي يصل بين هذه المدينة القائمة على الحركة، وبين تلك المدينة الهادئة الساكنة، القائمة إلى جانب الله، الآهلة بسكان القبور، وأظن أن السائر على هذا الطريق الذي سرت عليه، الذاهب إلى هذه المدينة التي ذهبت إليها، المتئد في مشيته هيبة واحترامًا، كما كنت أتئد في مشيتي عند بلوغها هيبة واحترامًا، إما امرؤ قد جاهد في الحياة، حتى إذا جاءه الوعد المحتوم ترك عدته التي كان يجاهد بها، وخلع كساءه، وخلى تبعته من الدنيا، ليلحق بمن سبقه من سكان القبور، وإما رجل لا يحسن الجهاد، فانخذل في الحياة، وانصرف لينال من السابقين درسًا مفيدًا يقوم به حركاته في جهاد العمر، وإما رجل مثلي يبتغي راحة البال في هذا العالم المستريح، فيجلس إلى قبر سكن أهله بعد جهاد، واطمأنوا بعد حركة.

على أن أجد الناس بالسعي مكرمًا إلى تلك المدنية المكرمة، رجل غلب عليه السكون بعد قوة الحركة؛ بل الموت الحق بعد الحياة الحقة.

لا ينبغي أن نتخذ الحياة الدنيا متاعًا ولهوًا، وتفاخرًا فقط؛ إنما الحياة السليمة، هي التي تفصح عن معنى شعور الإنسان بشخصيته ووجوده، بل وبوجود الوجود نفسه، من لذة وألم، ومن أمل ويأس، ومن قوة في الحق وراحة إليه، ومن شوق إلى العلاء، وحب ورفق ورحمة، وخليق بمن يدعي الحياة أن يصبو إلى تلك الأصوات، لتصل إليه واضحة جلية، ويرى ألوانها بعين بصيرته، ظاهرة بديعة، تسر كل من يشعر بمعنى الحياة؛ الحياة الصادقة هي التي تدخل الحماسة في مظاهرها، والشعور

في نتائجها، والشوق في خيالاتها واللذة في أحلامها، والإخلاص في حركاتها، والتسليم الحي بقضائها، والصبر الجميل على آلامها، والموت الصادق الجميل، هو الذي يعقب الحياة الصادقة الجميلة، فهو راحة بعد تعب، وهدوء بعد جهاد، ومعرفة بعد غموض، وعبارة بعد رمز، وغيب بعد شهادة، بل عالم بعد عالم.

إلى أن قال: «قد كنت أراني في تلك المدينة الهادئة، ذاهبًا لأسأل أهلها، أستغفر الله بل لأسال عزيزًا من أهلها، ليزيدني فهمًا، وأتشجع بكلمة، لأزداد قوة.

تركت القبور جميعًا، وذهبت إلى قبر كان ساكنه مشتعلًا، يؤيد بحرارة نفسه معنى حياته، ويدفع منها إلى قلوب الناس، ليشعروا بالحياة، ذهبت إلى قبر مصطفى، وجلست قليلًا، ونظرت يمينًا وشمالًا إلى الأعلام المركبة بجوار تلك القوة الهادئة، وكنت أتحيل أن صاحب هذا القبر في حياته، كان في موكب ترفع فيه هذه الرايات، طالبًا لأمته الحماسة؛ كي يتعرفوا إلى شخصياتهم ويتمتعوا بمعنى الحياة الحرة في الوجود، كنت أتخيله في موكبه يسير، وما كان لأحد أن يمنع قوة تسير بإذن الله، وكأني كنت أسمع صوته قائلا: «دعني حرًّا أو دعني أموت». فاليوم يا مصطفى، قد نكون في حاجة شديدة إلى الحماسة، وقد نكون إلى مرشد رشيد أحوج منا إليها، ليدفع بصفوفنا إلى النظام في المعركة السلمية التي نبتغي فيها ما أحل الله لنا من النهضة والحياة، واليوم يا مصطفى قد نقول لك: حدثنا قليلًا، وإذا فاتك الكلام يا مصطفى، فقل لنا بربك مرة واحدة: (لا معنى للحياة مع اليأس، ولا معنى لليأس مع الحياة).

والآن يا مصطفى، أدع جدثك، ولتكن في حراسة الله وحراستك، تلك الأعلام التي بجانب قبرك، فسيأتي اليوم الذي ترضى فيه وتبسم، يوم نأخذها من دارك هذه التي تسكنها في المدينة الهادئة ونسعى بها إلى المدينة الحية، لنطلب الحياة الجديدة والنهضة الجديدة بجيوش السلم الذاهبة دائمًا إلى الأمام.

خرجت من دار مصطفى فقابلني سقاء؛ أشعث أغبر، كأنه خرج من قبر، وعرض عليَّ كأسًا، لينتظر قليلًا، إذ لم يجهدنا الكفاح في سبيل الله حتى نعطش! ومتى تعبنا في الجهاد فقد يحلو لنا ماؤك يا سقاء!».

وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية

(٣٠ مارس سنة ١٩١٤م)

أسلفنا في كتاب «مصطفى كامل» الكلام عن مشروع الجامعة المصرية، وما كان لمصطفى من الفضل في الدعوة إليه، وكيف ابتدأ السعي لتحقيقه في (أكتوبر سنة ١٩٠٦م)، إذا اجتمعت لجنة تأسيس الجامعة يوم (١٢ أكتوبر) بدار سعد بك زغلول (باشا)، وكان مستشارًا بمحكمة الاستئناف، وأسندت إليه وكالة رياسة اللجنة التي كانت بمثابة الرياسة الفعلية، وأخذت تجمع الاكتتابات لهذا الغرض، ثم أصاب المشروع الركود على إثر تعيين سعد باشا وزيرًا للمعارف في (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦)، وانسحابه من رياسة اللجنة، وبقي المشروع راكدًا إلى أن دبت فيه الحياة، حينما أسندت رياسة اللجنة إلى الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) سنة (١٩٠٨م)[١]، فأخذ الأمير يعمل على إنفاذ المشروع وافتتاح الجامعة. جاء في حديث له باللواء في العدد الصادر يوم (٣ إبريل سنة ١٩٠٨م): «إن الجامعة ستفتح في الشتاء القادم، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام: قسم للآداب، وقسم لتاريخ العرب، وقسم للتاريخ العام»، ثم قال: «إني على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذي وضع لها ستكون مهدًا لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها». ثم بين الأسباب التي حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب، فقال: «إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتها ولذتها، فالتاريخ سيرقي عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة، والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية».

---

(١) راجع كتاب «مصطفى كامل» ص٣٢٩، ٤٠١ «من الطبعة الأولى» والطبعات التالية.

وقد بعثت رياسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة في تأسيسها، وزادت روح البذل والتبرع لها. واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها، ويفتح أبوابها للطالبين.

وافتتحت الجامعة بحضور الخديوي عباس في حفلة رسمية، أقيمت بقاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ فيما بعد) يوم الإثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨م (٢٧ ذي القعدة ١٣٢٦هـ)، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها، وأجاب الخديوي على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع، وأعلن افتتاح الجامعة وخطب أيضًا في الحفلة عبد الخالق ثروت باشا، وأحمد زكي باشا.

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداء من مساء ذلك اليوم، وكانت أول دار لها بسراي جناكليس، بأول شارع قصر العيني (الجامعة الأمريكية الآن)، ثم انتقلت إلى سراي محمد صدقي بشارع الفلكي.

وكانت الدراسة فيها في بداية عهدها محدودة في دائرة ضيقة؛ إذ كانت تقتصر على محاضرات في الآداب والتاريخ والجغرافية، وفروع أخرى في حدود ميزانية ضئيلة.

وفي سنة (١٩١٤م) أسدت الأميرة فاطمة إسماعيل كريمة الخديوي إسماعيل إلى الجامعة أكبر هبة نالتها، إذ وقف عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها، ومنحتها ستة أفدنة بالدقي ليقام عليها مبنى الجامعة، كما تبرعت لها بجواهر وحلي قيمتها (١٨٠٠٠ جنيه) لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم في البلاد.

واحتفل بوضع الحجر الأساسي للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الأميرة بالدقي يوم الإثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤م (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢هـ). وكان

احتفالًا فخمًا، حضره الخديوي، ووضع الحجر الأساسي بيده، وقد نقشت عليه العبارة الآتية: (الجامعة المصرية- الأميرة فاطمة بنت إسماعيل- سنة ١٣٣٢ هجرية)، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء، ثم استولت عليه الحكومة مقابل جزء من الأرض التي قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكي الصادر في (١١ مارس سنة ١٩٢٥م).

وقد وضع الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسي لمباني الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨م (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦هـ).

استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف وزارة حسين رشدي باشا

(إبريل سنة ١٩١٤م)

قدم محمد سعيد باشا استقالة الوزارة يوم (الجمعة ٣ إبريل سنة ١٩١٤م)، وترجع أسباب هذه الاستقالة إلى أن الخديوي نقم من سعيد باشا انحيازه التام إلى اللورد كتشنر، ومسايرته إياه في سلطانه المطلق الذي استحوذ عليه، حتى صار الحاكم بأمره في مصر، وانزوى الخديوي في قصره، بعيدًا عن كل سلطة، ولم يكن سعيد باشا يطلعه على أوامر اللورد كتشنر ونواهيه؛ بل كان يعمل بها دون الرجوع إليه، وبلغه عنه أنه ذكر في مجالسه الخاصة أن مركزه لا يستند إلى رضا الخديوي، بل إلى رضا المعتمد البريطاني، فخنق عليه وجاءت حادثة سكة حديد مريوط سببًا لزيادة حنقه، وخلاصتها أن الخديوي كان يملك هذه السكة؛ إذ أنشأها بماله، ولما تأت بالربح الذي كان ينتظره، شرع في بيعها إلى شركة إيطالية، فاعترض اللورد كتشنر على هذا البيع، فعرض الخديوي أن تشتريها الحكومة المصرية، وانتهت المفاوضات في (فبراير سنة ١٩١٤م) ببيعها إلى الحكومة مقابل (٣٩٠,٠٠٠ جنيه)،

فعدَّها الخديوي صفقة خاسرة، وأخذ على سعيد باشا أنه نفذ فيها أوامر اللورد، فزاد حنقه عليه، ولم يطق صبرًا على بقائه في الوزارة، وأخذ يعمل على إسقاطه، وسلك إلى ذلك سبيل التفاهم مع المعتمد البريطاني، فأفضى إليه في إحدى مقابلاته باستيائه من خطة سعيد باشا، ولمح في حديثه إلى أنه يفضل عليه مصطفى فهمي باشا، وأشار إلى أنه يستطيع أن يعرف منه رغبات اللورد في شئون الحكومة، حتى يتفاهما عليها، وإذ كان اللورد كتشنر يعرف في مصطفى فهمي باشا أنه صنيعة الاحتلال القديم، فقد قبل ما عرضه الخديوي، ووافق على إحلاله محل محمد سعيد باشا؛ لأن الاحتلال لا يهمه شخص رئيس الوزارة، بل يهمه ولاؤه للاحتلال، وطاعته في تنفيذ أوامره، فلما تم هذا الاتفاق أصبحت وزارة سعيد باشا مقضيًّا عليها بالسقوط، وبدأت المفاوضات مع مصطفى فهمي في تأليف الوزارة الجديدة، ولكن لم يتم تأليفها، لخلاف طرأ على شخص أحد المرشحين للوزارة، وكانت صحة مصطفى فهمي لا تحتمل متاعب الجدل والحكم في تلك الظروف التي تختلف عن ظروف وزارته السابقة (١٨٩٥-١٩٠٨م) فتنحى عن مهمة تأليف الوزارة، ولم يكن اللورد كتشنر ليتوقع هذه المفاجأة، فاضطر بعد إذ وافق على مبدأ سقوط وزارة سعيد باشا، أن يلجأ إلى الخديوي، لحل هذه الأزمة، فرشح الخديوي حسين رشدي باشا للرياسة، فوافق اللورد على هذا الترشيخ، وتم تأليف الوزارة في (٥ إبريل) على النحو الآتي:

حسين رشدي باشا للرياسة والداخلية، إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية والبحرية، أحمد حلمي باشا للمعارف، يوسف وهبة باشا للمالية، محمد محب باشا للأوقاف، عدلي يكن باشا للخارجية، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية، إسماعيل صدقي باشا للزراعة.

وقد عُد سقوط وزارة محمد سعيد باشا، وتأليف وزارة حسين رشدي باشا، مهارة سياسية من الخديوي؛ لأن أحدًا لم يكن يتوقع أن ينجح في تنحية سعيد باشا

عن الحكم، مع رضا المعتمد البريطاني عنه؛ ولكنه استطاع بتلويحه باسم مصطفى فهمي باشا، أن يقنع اللورد كتشنر بقبول فكرته، ثم انتهى الأمر بإقصاء مصطفى فهمي أيضًا، وتولى الوزارة من كان الخديوي يرشحه.

رحلة الخديوي إلى الوجه البحري

كان سقوط وزارة سعيد باشا وتأليف وزارة حسين رشدي باشا فوزًا سياسيًّا للخديوي، فأراد أن يستغل هذا الفوز؛ ليسترد شيئًا من نفوذه الذي فقده بانزوائه في قصره، وتركه سلطة الأمر والنهي للورد كتشنر، فبدأ في (٢٨ إبريل سنة ١٩١٤م) يسيح في الوجه البحري، فطاف بمديريات القليوبية، والمنوفية، والدقهلية، والغربية، والبحيرة، وزار كبار الأعيان في دورهم، فكانت هذه السياحة سلسلة من الحفلات والمظاهرات التي أقيمت لشخصه، وقوي نفوذه الأدبي في البلاد، وأعلن الخديوي عن ابتهاجه بهذه الرحلة في «إرادة سنية»، أصدرها إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزارة يوم (٥ مايو سنة ١٩١٤م).

الاعتداء على الخديوي بالأستانة

(٢٥ يولية سنة ١٩١٤م)

قصد الخديوي إلى الأستانة (إستانبول) في صيف سنة (١٩١٤م) لزيارة السلطان محمد رشاد، وبينما كان خارجًا يوم (السبت ٢٥ يولية) من الباب العالي «رياسة مجلس الوزراء» عقب زيارته للصدر الأعظم، الأمير سعيد حليم باشا، أطلق عليه شاب مصري الرصاص من مسدسه، فأصابه أربع إصابات؛ منها ثلاث جرحت ذراعه وساعده الأيسرين، واخترقت الرصاصة الرابعة الخد الأيسر، وكسرت بعض أضراسه، وجرحت لسانه، فكانت إصابات بليغة، ظل يعالج منها حتى شفي من جراحة في منتصف سبتمبر.

وقع الاعتداء عند باب الصدارة الخارجي، وما أن لمح البوليس التركي الجاني يرتكب الجريمة، حتى عاجله بالرصاص، فأرداه قتيلًا، وتبين أنه طالب مصري بمدرسة البحرية العثمانية، يسمى محمود مظهر بن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بني سويف.

وقد رُوعت البلاد لهذا الاعتداء، واهتمت الحكومة بتعرف أسباب الجناية، وتتبعت مجرى التحقيق فيها، وذهبت وفود من أعيان البلاد وكبرائها إلى الأستانة، للاطمئنان على صحة الخديوي، وتهنئته بنجاته من هذا الاعتداء المنكر، ولم يسفر التحقيق عن إدانة أحد سوى القاتل، ولما كان قد قتل عقب الحادثة، فلم يتسع المجال للكشف عن سبب الجريمة، ولا عن شركاء للجاني، ونسب إلى البوليس التركي شيء من الإهمال في ضبط الواقعة؛ إذ كان واجبًا عليه أن لا يجهز على القاتل فورًا، لكي يستجوبه، فقد تنكشف أسرار الجريمة من أجوبته، ولذلك ذاعت الإشاعات أن البوليس التركي كان عالمًا من قبل بأن جريمة ما سترتكب ضد الخديوي، فأجهز على القاتل لكي يدفن سرها معه، وقيل: إن للحكومة التركية وللصدر الأعظم الأمير سعيد حليم يدًا في الجناية؛ لأنه كان يطمع في عرش مصر بعد الخديوي، ولكن لم تتبين الحقيقة، إذ جاءت الحرب العظمى في أعقاب الجريمة، فطغت على أهميتها.

الفصل الثالث عشر

جهاد الفقيد أثناء الحرب العظمى الأولى

كان الزعيم في جنيف، حين أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا في (أغسطس سنة ١٩١٤م)، وكان الخديوي عباس لا يفتأ من قبل يسعى إلى الصلح معه، ويوفد إليه رسله لهذه الغاية، فلما أعلنت الحرب العامة، جدد هذا المسعى، فقبل المترجم الصلح معه، على أساس أن يعلن الدستور، وأرسل إليه بالأستانة خطابًا في (٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤م) يهنئه بنجاته من حادث الاعتداء عليه، وينصح له بمنح الأمة الدستور، ثم قصد إلى الأستانة والتقى به هناك (وكان لم يخلع بعد)، وتم الصلح بينهما على هذا الأساس، ووعده الخديوي بإصدار مرسوم يعلن فيه الدستور، وقد أبدى الخديوي لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد، وامتدحه في حديثه معهم، ومما قال عنه: «إنه رجل مبادئ لا يتغير مهما قاسى في سبيل المحافظة على مبادئه».

وكان يتولى الصدارة العظمى (رياسة الوزارة) في تركيا الأمير سعيد حليم، كما تقدم بيانه، ولم يكن من رأيه منح مصر النظام الدستوري؛ بل كان يضمر في خاصة نفسه أن يعيد مصر ولاية عثمانية، إن لم يحقق ما كانت تصبو إليه نفسه من أن يكون خديوي مصر، باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من بيت حليم باشا ابن محمد علي.

وكان سعيد حليم يرى في الفقيد الزعيم المصري، المطالب باستقلال مصر، والمتمسك بحقوقها، والذي لا يقبل هوادة ولا تساهلًا في استقلالها، ومن هنا نشأت في نفسه الضغينة عليه والكراهية له.

منشور الخديوي إلى الأمة بإعلان الدستور

وفي (١١ نوفمبر سنة ١٩١٤م) أصدر الخديوي منشورًا إلى الأمة المصرية، بإعلان الدستور الكامل في مصر، وهذا نصه[(١)]:

«أبناء مصر والسودان الأعزاء!

ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطئ البلاد من (٣٢) سنة مضت، بدعوى أنه مؤقت، وأنه لتأييد الأريكة الخديوية، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الإنكليزية، ووعود رجالها الرسميين العلنية؛ ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسي الوعود بالجلاء، وتداخل في شئون البلاد الإدارية والسياسية، فتصرف في مالية الحكومة تصرف المالك المبذر، واعتدى على حقوقنا في السودان، وأحل أبناءه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية، وسلب استقلال القضاء، وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربية والتعلم الصحيح في أرجاء القطر، وفي منح البلاد دستورًا كاملًا يتناسب مع أحوال التقدم العصري، ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى، جاءت الحكومة الإنكليزية فمنعتنا عن الرجوع إلى مصر، مقر العرش الخديوي، ودعتنا لترك الأستانة والرحيل لإيطاليا، فرفضنا هذا الطلب رفضًا باتًّا، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية، واعتبرته الدول العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرمانات الشاهانية، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية، هي تأييد هذه الفرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصري لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة (١٨٨٢م)، وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر،

(١) كما ورد في مذكرات المترجم، ص٩٥.

بمعاونتكم بعضكم البعض، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم، ولنا ولبلادكم؛ وبما أن الأمل وطيد في نجاحنا بمعونته تعالى، فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل وإلغاء القوانين المنافية للحرية وإعادة الضمانات لاستقلال القضاء، والعفو عن المجرمين السياسيين، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة، والعمل على تعميم التعليم وترقيته، وكل ما فيه تقدم البلاد المادي والأدبي، والسهر على راحة سكانها، وتوفير أسباب سعادتهم. ها هي الفرصة فانتهزوها، وليكن شعاركم خلاص مصر، مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال، ومن يحاربنا معهم، حقق الله الآمال».

اضطراب الأحوال في مصر

وقد اضطربت الأحوال في مصر اضطرابًا كبيرًا، بسبب نشوب الحرب العظمى، فإن الحكومة بتأثير وجود الاحتلال البريطاني قد وقفت من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية، مما كان له وقع أليم في نفوس الوطنيين، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد، هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في (٥ أغسطس سنة ١٩١٤م) «بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى»(١)، وقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لإنجلترا في هذه الحرب، قال:

«بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، وبين إمبراطور ألمانيا، ونظرًا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري، يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية، وبما أنه من الضروري نظرًا لهذه الحالة

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة (١٩١٤م) ص٢٢٨.

الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصري، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقًا لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية، فلهذه البواعث، يكون معلومًا لدى جميع ذوي الشأن أن مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢هـ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤م) تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائم مقام الخديوي قد قرر ما يأتي:

وفحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأي ثغر ألماني، وحظر التصدير إلى ألمانيا، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية، وحجز السفن الألمانية في ثغور مصر.

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

(نوفمبر سنة ١٩١٤م)

وأعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذي أصدره يوم (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤م)، وهذا نصه: «ليكن معلومًا أني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ علي مراقبة القطر المصري العسكرية، لكي يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك قد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه»(١).

إمضاء

مكسويل الفريق

قائد الجيوش بمصر

ووضعت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية.

---

(١) «الوقائع المصرية» عدد غير اعتيادي (نوفمبر سنة ١٩١٤م).

إعلان الحماية البريطانية

(١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م)

وفي (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م) أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، ونشرت (الوقائع المصرية) في اليوم نفسه إعلان الحماية، وهذا نصه:

«إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى.

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية أهلها ومصالحها».

(ترجمة) «القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م».

ومن السهل أن تدرك ما في هذا الإعلان من معنى البغي والعدوان؛ إذ ما علاقة موقف تركيا في الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف، لو حسنت نية إنجلترا، أن تعلم الاعتراف باستقلال مصر التام؛ لأنه بزوال السيادة التركية عنها، يصبح استقلالها تامًّا، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذي كانت إنجلترا تسعى له، وهو إهدار استقلال مصر الداخلي والتام، وتلك نيتها منذ سنة (١٨٨٢م) أي منذ احتلالها غير المشروع.

احتجاب (الشعب) عن الظهور
احتجاجًا على إعلان الحماية

وكان معروفًا أن هذا القرار سيصدر قبل إعلانه بمدة، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعي رئيس تحرير جريدة (الشعب) في عدد (٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤م) أنه سيحتجب من ذلك اليوم، وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور، وكان هذا الاحتجاب أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية.

خلع الخديوي عباس الثاني وتولية السلطان حسن كامل

(١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م)

وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديوي عباس الثاني، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر، ونشر إعلان ذلك في الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر)، وهذا نصه:

«إعلان بخلع سمو عباس حلمي باشا عن منصب الخديوية، وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية.

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك، قد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله».

(ترجمة) «القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م).

تأليف وزارة حسين رشدي باشا

وفي نفس الوقت تألفت وزارة حسين رشدي التي كانت تتولى الحكم من قبل، وبقي الوزراء مع تعديل يسير في مناصبهم، وتغيير خطير في نظام الحكم؛ إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية، وألغيت وزارة الخارجية تبعًا لنظام الحماية، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا بتكليفه تأليف الوزارة، وجواب رشدي باشا بقبول هذه المهمة، ثم صدور المرسوم السلطاني بتأليفها، وقد تم ذلك يوم (١٩ ديسمبر).

ومن المؤلم حقًّا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير، وتعلن الحماية على البلاد، ويهدر استقلالها، ولا يبدو من مصر الرسمية، ولا من الجمعية التشريعية، التي كانت لها بموجب القانون النظامي القديم صفة النيابة عن الأمة أي احتجاج على هذا الاعتداء الهائل؛ بل تبقى الوزارة قائمة، وتقر الحماية، ولا يستقيل من الحكومة وزير، ولا موظف كبير، احتجاجًا على هذا الانقلاب الخطير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة، كأنه لم يحدث حدث في البلاد! بل إن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول، كان في مقدمة المحتفين بالسير (أرثر ماكماهون)، أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية؛ إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه يوم (٩ يناير سنة ١٩١٥م)، وقال عنه على مسمع من المستقبلين: «إنَّ دلائل الخير بادية على وجهه»، وآمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده(١).

وإنا موردون هنا الوثائق الرسمية التي لابست تأليف وزارة رشدي باشا:

كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا

«عزيزي رشدي باشا: إنَّ الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر، وإلى خلو الأريكة الخديوية، وبهذه المناسبة

---

(١) «المقطم» عدد (١١ يناير سنة ١٩١٥م).

أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم؛ لنشرها على الأمة المصرية موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا، لكي نرتقي عرش الخديوية المصرية بلقب «السلطان» وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد علي طبقًا لنظام يقرر فيما بعد.

وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا؛ إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا القيام بهذا العبء الجسيم، وأن نستمر على خطتنا الماضية، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفًا على خدمة الوطن العزيز، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته.

وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه، مواصلين خطة الإصلاحات التي بدئ العمل فيها؛ لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر، وسيكون من أكبر ما نعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان وترقية الشئون الاقتصادية في البلاد.

أمَّا الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية.

ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا، وإننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدًا واضحًا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم، يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معًا إلى غاية واحدة، وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي

أمامنا، ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية، واعتمادًا على وطنيتكم، نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى تولي رياسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم، وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالي، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعًا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه».

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م

حسين كامل

جواب رشدي باشا

«مولاي: أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي؛ إذ تفضلتم عليَّ بأمركم الكريم الذي فوضتم به إليَّ تأليف هيئة الوزارة.

نعم إنني كنت وكيلًا عن ولي الأمر السابق؛ ولكنني مصري قبل كل شيء، وبصفتي مصريًّا قد رأيت من المفروض عليَّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية في أن أكون نافعًا لبلادي، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدي في كل أعمالي على جميع ما عداها في الاعتبارات الشخصية، ولهذا فإني أقبل المهمة التي تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إليَّ، ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف، وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي، فإنني أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا المشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة، وإنني بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص»[1].

تحريرًا في ٢ صفر سنة ١٣٣٣هـ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م).

حسين رشدي

(١) مجموعة القرارات والمنشورات لسنة (١٩١٤م)، ص٣٧٧.

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة على النحو الآتي:

حسين رشدي باشا للرياسة والداخلية، إسماعيل سري باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية، أحمد حلمي باشا للزراعة، يوسف وهبة باشا للمالية، عدلي يكن باشا للمعارف، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية، إسماعيل صدقي باشا للأوقاف.

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطني، ومطاردة رجاله، فضبطت أوراقه، ودفاتره، وسجلاته، وشتت شمل أعضائه، أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره، واعتقلت الكثيرين منهم في سجن الاستئناف، وفي معتقلات درب الجماميز، وطره، والجيزة، وسيدي بشر، وسجن الحدرة بالإسكندرية، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوربا؛ فمن الذين أصابهم الاعتقال: أحمد بك لطفي، وعلي فهمي كامل بك، وعبد الله بك طلعت، وعبد اللطيف بك الصوفاني. وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور، والأساتذة: عبد المقصود متولي، محمد زكي علي، أحمد وفيق، أمين الرافعي، عبد الرحمن الرافعي، مصطفى الشوربجي، إسماعيل بك حافظ صهر الفقيد، الأستاذ محمد فؤاد حمدي، الأستاذ إبراهيم رياض، الدكتور عبد الحليم متولي، الدكتور عبد الفتاح يوسف، أحمد أفندي رمضان زيان، اليوزباشي حافظ محمود قبودان، اليوزباشي أحمد حمودة، فؤاد أفندي عثمان، محمد أفندي الشافعي، مصطفى أفندي حمدي، يعقوب أفندي صبري، أحمد نبيه قبودان، الأستاذ حسن نور الدين، إسماعيل أفندي حسين، الشيخ إبراهيم مروني...إلخ.

وممن نُفوا إلى أوربا الدكتور نصر فريد بك، وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولي، والأستا ذ محمد عوض محمد، والأستاذ محمود إبراهيم الدسوقي، والأستاذ محمد عوض جبريل، وحامد بك العلايلي، والأستاذ حامد المليجي، وسلامة أفندي الخولي، والأستاذ علي فهمي خليل، والأمير أفندي العطار، وغيرهم، وقد لبثوا في

المعتقلات أو في المنفى مددًا طويلة، ومنهم من لبث في السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة (١٩١٨م)، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم، ووضعوا تحت المراقبة.

عود إلى الزعيم

مصر للمصريين

كان طبيعيًّا وقد أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها، أن ينضم الفقيد إلى الجانب المحارب لإنجلترا في الحرب العالمية الأولى، وهو المؤلف من ألمانيا وتركيا والنمسا، وكان جوابه للذين سعوا في الاتفاق مع الإنجليز أوائل تلك الحرب: «إن أي اتفاق مع الإنجليز لا يمكن إلا أن يكون على أساس الاعتراف بالحماية أو الاحتلال، وهذا ما لا يمكن التفكير فيه مطلقًا».

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيه لو هزم الأتراك وانتصر الإنجليز، فقال:

«نجتهد حينذاك في بعث الثورة في مصر، أما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما أعطانا الإنجليز من الامتيازات، فلن يمكن مطلقًا».

وهذا الذي كان يقوله سنة (١٩١٥م)، قد وقع تمامًا في مصر؛ إذ شبت الثورة سنة (١٩١٩م) بعد خروج إنجلترا ظافرة من الحرب العالمية الأولى.

على أنَّ الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم «مصر للمصريين»، وقد دعا الفقيد المصريين إلى التمسك به حيال الترك، كما تمسك به حيال الإنجليز، حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا في الحرب العامة الأولى أنهم يقبلون التبعية لها أو التنازل عن استقلال مصر وصنع في جنيف (أواخر سنة ١٩١٤م) شعارًا على دبوس صغير جميل الصنع، مكتوب عليه «مصر للمصريين» يحمل في العروة، ظل يحمله هو وإخوانه المصريون في الأستانة، وفي أي بلد حلوا به، إعلانًا بتمسكهم بالقومية المصرية.

ونقم منه الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا هذه النزعة، وأبلغه ذلك حين كان بالأستانة في (نوفمبر سنة ١٩١٤م) بواسطة سيف الله باشا يسري، ومما قاله له في هذا الصدد: إنَّ الصدر ناقم منه ومن الحزب الوطني قولهم دائمًا (مصر للمصريين)، وأنه بلغه عنه أنه قال: «إنَّ الجيش العثماني لا يمكث في مصر بعد جلاء الإنجليز عنها أكثر من أربع وعشرين ساعة، ثم يجلو هو عنها». ونصح له باسم الصدر أن يقلع عن الخوض في مثل هذا الحديث، وإلا اتخذت ضده إجراءات شديدة، فأجابه الزعيم بأنه مصر على شعاره ومبدئه، وأن مصر للمصريين لا محالة، لا يتحول قط عن ذلك، ولم يكترث لتهديدات الصدر ولا لتحذيراته.

وتبين للفقيد أن هذه الأفكار ليست فقط أفكار الأمير سعيد حليم باشا؛ بل شاركه فيها خلال الحرب العامة معظم زعماء الاتحاديين، وبخاصة طلعت وجمال، عدا أنور وجاويد، وكانوا يكتمون نياتهم حتى يتم فتح مصر، فيعيدون النظر فيها كما يريدون، برغم منشور السلطان، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا أنفسم في بداية الحرب بأي عهد نحو مصر، وقد آنس منهم المترجم هذه النيات، برغم كتمانهم إياها، واستشفها من خلال مناقشاتهم، وما كان يترامى إليه من أحاديثهم الخاصة، ولذلك زادته هذه الحقائق تمسكًا بأن تكون (مصر للمصريين)، لا للترك ولا للإنجليز، ولا لأي دولة أخرى، وتمسك بهذا المبدأ، وجهر به علنًا، ونادى به في الأستانة وفي النمسا وألمانيا وسويسرا، وجابه به كل رجال السياسة؛ من ترك وإنجلترا وألمان ونمساويين ومحايدين.

سافر المترجم من الأستانة في (ديسمبر سنة ١٩١٤م)، وقصد إلى النمسا، ثم إلى ألمانيا، وأخذ يتصل برجال السياسة والصحافة، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها، ويدافع عن استقلالها وكرامتها، ثم قصد إلى سويسرا في (أوائل سنة ١٩١٥م)، حيث جعل معظم إقامته بها مدة الحرب العالمية، ومنها كان ينتقل إلى البلاد الأخرى

كلما اقتضى ذلك الدفاع عن مصر، وكان -ولا ريب- القوة العاملة في التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها.

وقد أصدر في جنيف سنة (١٩١٥م) جريدة أسبوعية بالفرنسية باسم Echo de Egybte 1 (صدى مصر)، ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورها، بحجة منافاتها لحياد سويسرا، ولكن الواقع أن ذلك كان مجاملة لإنجلترا، ولم يظهر من هذه الجريدة إلا العددان الأول والثاني.

اجتماع الوطنيين في جنيف

(ديسمبر سنة ١٩١٥م)

واجتمع الوطنيون بجنيف يوم (١١ ديسمبر سنة ١٩١٥م) برياسة الفقيد، وأصدروا قرارًا إجماعيًّا بالتمسك باستقلال مصر، وأعلنوا أن حكومة مصر القائمة في ذلك الحين سنة (١٩١٥م) لا تمثل الأمة المصرية، وأن ما تزعمه عنهم من أنهم يريدون استبدال سيطرة أجنبية بأخرى يخالف مبادئهم، ولا يتفق مع مقاصدهم، وقد نشر هذا القرار في الصحف، وجهر به الفقيد في تصريحاته وأحاديثه، ومما قاله في (يناير سنة ١٩١٦م) للهرزمرمان Zimmerman وكيل وزارة خارجية ألمانيا، والذي صار فيما بعد وزيرًا لها: «إنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا في إدارة مصر؛ لجهلهم البلاد وأهلها، بل لجهلهم الإدارة أيضًا، كما هو مشاهد في سورية وغيرها، ولا نقبل أن نكون تحت إدارتهم بحال من الأحوال؛ لأننا أرقى منهم كثيرًا، وبلادنا أكثر انتظامًا من قبل دخول الإنجليز، وبالاختصار فإن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة

Nous n accptions pas d etre manges facilemnt

فنحن قد قاومنا الإنجليز، ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان؛ لأننا إنما نسعى وراء الاستقلال، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك، مثل المجر مع النمسا، على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام».

التحقيق مع الفقيد بالأستانة

ساء زعماء الاتحاديين قرار المصريين في جنيف، كما ساءهم تمسك الفقيد بمبدأ «مصر للمصريين»، فنقموا منه هذه النزعة، وأسروا له الضغينة في أنفسهم، فلما ذهب إلى الأستانة في (فبراير سنة ١٩١٦م)، وجد حوله جوًّا من الشكوك، ونطاقًا من الرقابة والتجسس، ووقع الجفاء بينه وبينهم، حتى بلغ بهم الأمر أن اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا، وما لبث الاتهام أن اتخذ شكلًا جديًّا، وصار موضع تحقيق، تولاه عزيز بك مدير الأمن العام، بناء على تعليمات طلعت بك (باشا) وزير الداخلية، وقد وقف الفقيد في هذا التحقيق موقفًا مشرفًا، برهن فيه على أنه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقًّا ذلك أنه التقى بالمحقق في إدارة الأمن العام يوم (الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦م)، فابتدره الفقيد بقوله(١): أريد أن أعرف قبل كل شيء: هل أنت تسألني بصفتك مدير الأمن العام وأنا أمامك بصفة متهم، أو أنك تكلمني بصفتك مندوبًا عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن أن يسألني عنها؛ لأنك لو اعتبرتني متهمًا فلا أجيبك عن شيء مطلقًا، ولا أدافع عن نفسي بل أقول لك -كما قلت للإنكليز في مصر- افعلوا ما شئتم، فبيدكم القوة استعملوها كما تريدون، وأما إذا كان الأمر استعلامًا بسيطًا، فأجيبك على ما تريد.

قال المترجم في مذكراته: فأجابني مدير الأمن العام بآدابهم التركية المبنية على الرياء والنفاق: أستغفر الله أفندي، نحن إخوان، وحاشا أن نتهمك، إننا نريد فقط أن نستعلم منك عن بعض النقط.

ودار الحديث بعد ذلك عن بعض مسائل كانت موضع السؤال والجواب، كاجتماع جنيف في (ديسمبر سنة ١٩١٥م)، والغرض منه، وخطاب أرسله الفقيد إلى إسماعيل بك لبيب، وضبط بواسطة الرقابة في تركيا.

---

(١) عن مذكراته، ص١٨٩.

وانتهى النقاش بينهما بأن قال لمدير الأمن العام بكل أنفة وشمم: «ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين، فإن هذه المعاملة الفظة لو علمت في مصر -ولا بد أنها تعلم- تضركم وتعرقل مساعيكم، ولا بدَّ لكم من صداقة المصريين، والاتفاق معهم اتفاق الند مع الند، والقرين مع القرين، وإلا أكلتكم أوربا بل أكلكم الألمان أصدقاؤكم الآن».

وختم كلامه بقوله: «هاك ما عندي من الأقوال، أرجو أن تبلغها حرفيًّا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات إلى طلعت بك، وتبلغه استيائي من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة، فإن أراد بيانًا أوضح فأنا مستعد للإجابة؛ مع العلم بأني أعتبر نفسي حرًّا في أن أقابل من أريد، برغم جواسيسكم العديدين».

فبُهت مدير الأمن العام من هذه اللهجة الحازمة في الجواب، وأبلغ الفقيد أنه سينقل حديثه إلى طلعت بك، ثم سافر المترجم من الأستانة في (إبريل سنة ١٩١٦م) قاصدًا جنيف ناقمًا من الترك سياستهم نحو مصر، واعتزم الإقامة بسويسرا حتى تنتهي الحرب.

وقد سقطت وزارة سعيد حليم باشا في (فبراير سنة ١٩١٧م)، وخلفه في الصدارة طلعت باشا، وزار هذا برلين في (مارس سنة ١٩١٧م)، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه، وكتب في مذكراته ما يأتي: «أثناء إقامتي في هذه البلدة (بلانكنبرج) Blankburg قرأت في الجرائد خبر مجيء طلعت باشا الصدر الأعظم إلى برلين، وبما أني أعلم علم اليقين أن هذا الرجل لا يحبني بسبب دفاعي عن حقوق مصر، وطمعه هو في استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة، حمدت الله بُعدي عن برلين، حتى لا أضطر لمقابلته أو لمجرد زيارته، أما هذه الزيارة ففي غير محلها؛ لأن وزراء تركيا يسعون دائمًا لزيارة الإمبراطور، ولا أحد من وزراء ألمانيا يزور الأستانة، أو يهتم بزيارة سلطانها، فهذا الترامي تحت أقدام ألمانيا ليس من السياسة في شيءٍ، وقد عدت إلى برلين (مساء الخميس ٢٦ إبريل ١٩١٧م)».

وكتب عن جمال باشا لمناسبة زيارته لبرلين في تلك السنة ما يأتي: «هذا رجل طامع في فتح مصر لنفسه، ويكره المصريين الأحرار، وبالطبع أنا في مقدمتهم، لإعلاني دائمًا حقوق مصر، ومجاهرتي بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيًّا كان».

وكتب في موضع آخر: «إن الأتراك لا يهتمون بالمسألة المصرية؛ بل قال بعضهم: إنه يفضل أن تكون مصر إنكليزية من أن تكون مستقلة؛ لأنها لو استقلت تصبح خطرًا على الدولة، لاستعداد أهلها ونباهتهم وذكائهم، وكذلك لا يرغبون في أن تكون متحدة معهم اتحاد ممالك ألمانيا تحت رئاسة بروسيا؛ لأن مثل هذا الاتحاد يوجب إيجاد مجلس نواب عام مثل الريشستاج الألماني، يكون فيه للمصريين وباقي الممالك العربية مندوبون يفوق عددهم عدد نواب الأتراك، فيصبحون هم المسيطرون على الدولة العثمانية، ويصبح الأتراك في المقام الثاني».

مؤتمر الأجناس بلوزان

(يونية سنة ١٩١٦م)

حضر الفقيد مؤتمر الأجناس الذي انعقد بلوزان (سويسرا) في أيام ٢٧، ٢٨، ٢٩ يونية ١٩١٦م، وألقى به خطبة مطولة شرح فيها القضية المصرية ودافع عن استقلال مصر، وأظهر بطلان الاحتلال وبطلان الحماية التي ضربتها إنجلترا على مصر في (ديسمبر سنة ١٩١٤م).

اجتماع (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧م)
لمناسبة ذكرى الاحتلال

وأقام اجتماعًا ببرلين يوم (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧م) لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز القاهرة (١٤ سبتمبر ١٨٨٢م)، وكان اجتماعًا حافلًا، حضره سفيرا تركيا وإيران في برلين، ومندوب عن وزير خارجية ألمانيا، والأمير شكيب أرسلان، وجم غفير من علماء الألمان وكتابهم، والمستشرقين منهم، وخطب فيه الفقيد باللغة الفرنسية عن المسألة المصرية، وكان من خطباء هذا الاجتماع الدكتور منصور رفعت، وعبد الملك حمزة بك، ووحيد الملك مبعوث إيران في المؤتمر الاشتراكي باستوكهلم، والأمير شكيب أرسلان، والبارون أو بنهايم، والكاتب الألماني الشهير الكونت رفنتلو Revenitlow.

وفاة السلطان حسين كامل وارتقاء الملك فؤاد عرش مصر
(٩ أكتوبر سنة ١٩١٧م)

في خلال الحرب العالمية الأولى توفي السلطان حسين كامل يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧م (٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٣٥هـ)، وفيه تولى عرش مصر الملك أحمد فؤاد، وكان لقبه «السلطان»، إلى أن أعلن الاستقلال يوم (١٥ مارس سنة ١٩٢٢م)، فصار «الملك فؤاد الأول».

مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولي باستوكهلم
(أكتوبر سنة ١٩١٧م)

لما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشتراكي في استوكهلم، قصد إليها في (مايو سنة ١٩١٧م) للدفاع عن القضية المصرية، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stokholm Dageblad، ونشر في جريدته يوم (١٠ يونية ١٩١٧م) مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر)، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن

قضية مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن، ثم رجع على استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيه خلاصتها، وذكر طرفًا من نقض إنجلترا لعهودها في الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في (ديسمبر سنة ١٩١٤م)، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر من الاحتلال ولا من الحماية، قال في هذا الصدد:

«إنَّ حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضي المدة، ولا تستطيع الدول أن تنصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف في السلع، وإني أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها، تصرفًا يضر بحقوقها؛ لأن الوطن ليس ملكًا لجيل من الأجيال؛ بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأي معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة

(أكتوبر سنة ١٩١٧م)

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧م) طلب فيها إلى الدول جميعًا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضي هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية، ما دام لأية دولة أجنبية جنود في مصر؛ قال فيها:

«إن الحزب الوطني المصري الذي كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين)، والذي وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أي اعتداء أو احتلال، أو تدخل أجنبي تحت أي اسم، أو بأية صورة، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء حتى إنجلترا وحلفاءها، تاركًا العواطف والميول جانبًا، متبعًا السياسة العملية الحقة.

إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام، وإلى العدل، وإلى الحق، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذي تحول ظلمًا وعدوانًا إلى حماية في (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م)، إن كل الحوادث التي جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة (١٨٨٢م)، والتي أدت إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية، معروفة مشهورة، فلا داعي إلى الإطالة فيها والإسهاب، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابي باشا دستورًا كاملًا من الخديوي توفيق في سنة (١٨٨٢م)، ساعد على تتميم الإصلاحات التي أعلنوها، وأعان الشعب على السير إلى التقدم في ظل الحرية؛ ولكن إنجلترا التي كانت تطمح إلى امتلاك مصر، وترقب الفرصة للتمكن منها، هاجت فتنة الإسكندرية في (١٨٨٢)، تلك الفتنة التي جرت إلى إطلاق القنابل في (١١ يولية)، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان، ثم إلى احتلال القاهرة في (١٤ سبتمبر) من السنة نفسها، وقد وعدت إذ ذاك في المنشورات التي أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلي أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهورًا على الأكثر، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسميًّا في خطبها الملكية، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة في البرلمان الإنجليزي، وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على «ميثاق النزاهة» في ترابيا في يونية سنة (١٨٨٢م)[1]، ذلك الميثاق الذي تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص فيها، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التي ضمنت استقلال مصر من سنة (١٨٤٠م)، لا تستحق الاحترام الذي ظفرت به المعاهدات التي ضمنت حياد البلجيك؟ حقًّا إنه لمن المدهش أن لا يكون في المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين، ولا في مذكرة البابا، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لإنجلترا والحلفاء، فهل

---

(١) انظر: هامش ص١٠٦.

الحقوق الإنسانية قسمان؛ لكل محارب قسم، أم أن الحق الدولي لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوربية؟

وإنَّا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق في المعاملة مكانًا من نفوس الدول المتمدنة مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا في إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائي للحق والعدل، بالرغم من الطمع الذي لا حد له، والرغبات المتفاقمة في أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية، وإلا فإن ما كانوا يطنطنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام، سيظهر في ثوب المدنية المنهزمة والإفلاس التدليسي.

نحن لا نجهر بهذا النداء اعتمادًا على المبادئ الحرة فحسب؛ ولكننا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام وبقاء تجارة العالم وضمان النقل في قناة السويس، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادي النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها، حتى قبل أن تحفر قناة السويس، وقد أراد نابليون في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز في الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت أخصر طريق يوصل أوربا وشرقي إفريقيا بجنوبي آسيا وأقاصي الشرق، وأن زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوربا، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصناعتها، تتطلب منطقيًّا وجوب الاستقلال الكامل لمصر، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلمًا لا يتحقق، ما دام لأية دولة أجنبية يد في مصر، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها، وأن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطي مصر استقلالها، وأن تعهد إليها في حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم.

وإنه لبديهي أني حين أتكلم عن مصر أريد كل وادي النيل، من أقاصي السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من ما يملك أعالي النيل، إنما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءًا عظيمًا من مياهه لري السودان، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري، متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تعارض دائمًا في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادي حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى وعلى فروعه التي تمده، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهبًا.

فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا معاشر المصريين، غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي، ألا وهو النيل.

وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب، ولقد كانت القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية[1] منذ سنة (١٨٨٥م)، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين أغارتها على مصر، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دي لسبس لعرابي باشا من أن فرنسا ستمنع -ولو بالقوة- احتلال إنجلترا للقناة، وقد انخدع عرابي بالوعد الفرنسوي فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالًا عسكريًّا بعد أن خدعت الجيش المصري ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢م)، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة في سنة (١٨٨٥م)،

(١) هي معاهدة لندن سنة (١٨٨٥م) التي قررت قاعدة حيدة القناة، وأعقبها معاهدة الأستانة سنة (١٨٨٨م) التي نظمت هذه الحيدة.

قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال.

إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها، ذلك الحق المعترف به الذي أعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي؛ ذلك الذي من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهن يواصلن القتال.

إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة، لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئًا من خصائصها الأصلية، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام، أنها لا تعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية، ولا تطمع في أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية؛ وإنما تطلب حقها في أن تعيش حرة مستقلة، وأن ترتع في بحبوحة السلم، وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها. وإن الصلح الذي يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحًا أعرج، وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة».

(فتلحيى مصر للمصريين).

استوكهلم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧م

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

اجتماع (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧م)
للاحتجاج على الحماية البريطانية

دعا المترجم المصريين والشرقيين وبعض الساسة الألمان إلى حفلة أقامها في برلين يوم (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧م) لمناسبة ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر في (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م)، وقد خطب فيها، كما خطب الأستاذ الشيخ

عبد العزيز جاويش، وأمهوف باشا الألماني، وأحد خطباء الهنود، فالبارون أو بنهايم.

رسالته إلى مؤتمر برست ليتوفسك

(يناير سنة ١٩١٨م)

ولما اجتمع مؤتمر برست ليتوفسك للصلح بين الروسيا وألمانيا وحلفائها، وكان الفقيد وقتئذ في ألمانيا، أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية في (يناير سنة ١٩١٨م) بالمطالبة بتقرير استقلال مصر، وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية؛ بل هي دولية، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية في أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التي تريد أن تحكم نفسها بها، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين؛ لضمان الاقتراع، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقًا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار.

بعد الهدنة عودته إلى سويسرا

ولما وضعت الحر أوزارها في (نوفمبر سنة ١٩١٨م) وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا في أواخر نوفمبر، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالأستانة، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر.

مذكراته إلى مؤتمر الصلح

فلما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفقيد باشتراكه مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني في سويسرا تقريرًا في (٥ ديسمبر سنة ١٩١٨م) إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله إلى باريس، وأردفوه بثان في أواخر ديسمبر، وبثالث في (أوائل يناير سنة ١٩١٩م).

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية:

١ - استقلال وادي النيل استقلالًا تامًّا.

٢- قبول مصر في عصبة الأمم.

٣- تمثيل مصر في مؤتمر الصلح.

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

ويتضمن التقرير الثاني شرحًا وتأييدًا للمطالب المذكورة، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق الأمم في تقرير مصيرها، والتقرير الثالث في تفصيلات القضية المصرية.

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل في (شهر يناير سنة ١٩١٩م) إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة يطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، فجاء الرد الآتي من سكرتير الرئيس ولسن:

«باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩م

سيدي العزيز:

أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بإمضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا، ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة».

ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية؛ وهو الاعتراف باستقلال وادي النيل استقلالًا تامًّا.

وأصدر الفقيد وإخوانه بجنيف في (إبريل سنة ١٩١٩م) نشرة اسمها «النشرة المصرية» Bulletin Egybtien تصدر مرتين في الشهر وتدافع عن القضية المصرية.

مذكراته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

(فبراير سنة ١٩١٩م)

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير-فبراير سنة ١٩١٩م تقريرًا مسهبًا في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن)، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية، وأظهر اقتناعه بعدالتها، ووعدهم بتأييدها. وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية، والمستر هندرسن هذا هو الذي صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال، وتولى المفاوضة في المسألة المصرية مع الوفد المصري سنة (١٩٣٠م).

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

(أغسطس ١٩١٩م)

وقدم المترجم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة (١٩١٩م) مذكرة بمطالب مصر، تضمنت شرحًا لقضيتها، وبيانًا لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة (١٩١٩م)، واستصراخًا للإنسانية لوضع حد لهذا العسف.

الفقيد والوفد المصري

كتب الفقيد في مذكراته ما يأتي تحت عنوان (الثورة في مصر):

«من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهري مارس وإبريل من هذه السنة (١٩١٩م)، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدي باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا، أن يسافر إلى لندرة مع عدلي باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية، والاتفاق معها على مصالح الوطن المصري، فوعد الإنكليز بالسفر؛ ولكنهم أبلغوه في (شهر مارس سنة ١٩١٩م) أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال في (ديسمبر سنة ١٩١٨م)، وبقي مصرًّا على استقالته، رغمًا من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلي باشا؛ ولكنه طلب أن يصرح للوفد الذي ألف في أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لوندره وباريس مطالبًا باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتًا، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة في (أول مارس سنة ١٩١٩م)، وفي (٦) منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا، وإسماعيل صدقي باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم في سياسة البلد، واتهمهم بعرقلة مساعي الحكومة الإصلاحية، وهددهم بمحاكمتهم عسكريًّا، ثم قبض عليهم في مساء نفس ذلك اليوم، وقرر اعتقالهم في جزيرة مالطة، وأرسلوا إليها فعلًا، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم إلى خارج القطر سببًا لمظاهرات في مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين؛ بل والقضاة. وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام؛ ولكن حصل في بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال، استعملت في أثنائها البنادق، فقُتل وجرح كثيرون في مصر وطنطا والإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع، وشكلت في الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية، وحرق المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر، من الإسكندرية إلى أسوان، وامتدت

الحركة إلى جميع المديريات، وبما أن الجنرال (أللنبي) كان وقتئذ في باريس، صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن، مندوبًا ساميًا للحكومة الإنكليزية، بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة في إدارة القطر المصري عسكريًّا ومدنيًّا، فعاد مسرعًا، ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى، التي يحصل بجوارها تخريب في السكك الحديدية، بحرقها بواسطة الطيارات، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية في البلاد، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمرًا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفي، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوربا، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية، وقتل وجرح كثيرين، وكذلك استرضى رشدي باشا بوعود (لا تعلم ما هي)، حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في (٩ إبريل سنة ١٩١٩م) دخل ضمنها عدلي باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وحسن حسيب باشا، وجعفر ولي باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذي يمكن قوله، أن هذه الحركة لم تكن في الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق، ما كان أحد ليحلم به، خصوصًا اشتراك السيدات في المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوئام أعلامًا جديدة، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة، ما عدا العلم الإنكليزي.

وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندي القلعاوي الطالب في كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر في (أوائل صيف سنة ١٩١٤م)، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره فقص علينا تفصيلات هذه

المظاهرات بصورة أحيت الأمل في قلوبنا، وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة في القدم لن تموت مطلقًا، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يومًا».

وقد وقف الفقيد من الوفد المصري -الذي تألف برياسة سعد زغلول باشا- موقفًا مشرفًا، ضرب فيه المثل الأعلى في الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته، في سبيل وحدة الصفوف، فقد تألف الوفد وهو في منفاه، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في أخلاصها وثباتها على النضال، ولا تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضنَّ بالوحدة الوطنية أن تتصدع، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه، من الوفد وزعيمه، كتب الفقيد عن موقفه النبيل من الوفد ما يأتي: «إني أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدرًا رحبًا، ولا يبقى يطالب فعلًا وبإخلاص حقيقي باستقلال مصر التام، إلا حزبنا الحزب الوطني، ولكنا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد، وتشجيعنا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله، وفي (٢٠ إبريل سنة ١٩١٩م) وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضوًا، تحت رياسة سعد زغلول باشا، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

«Saluons en Vous Patrie absente Vous Souhaitons Plein Succes»

«نحيي فيكم الوطن الغائب، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح». ولكن سعدًا لم يجاوبني على تلغراف التهنئة الذي أرسلته إليه».

رسالته إلى الأمة لمناسبة ذكرى الاحتلال

وقد أرسل من (تريتيه) Territet بسويسرا، حيث كان يستشفى من مرضه، رسالة[١] إلى الأمة بتاريخ (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩م) لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة، وهي آخر رسالة له قبل وفاته رحمه الله، قال:

صوت من وراء البحار

«إخواني المصريين الأعزاء:

إن الصوت الذي يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع في صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادي النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية في عواصم أوربا، سواء قبل هذه الحرب أو في أثنائها أو بعدها.

إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يومًا واحدًا، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين؛ بل كان يزداد قوة ونشاطًا، كلما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات.

إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار، ليهنئ الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر»، لا فرق في ذلك بين أبنائها وبناتها، مسلمين وأقباط، مما كان له دوي في أوربا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الديني، وهم يعلمون أنهم لكاذبون، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا.

إنني لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة

---

(١) نشرت بجريدة «الأفكار» عدد (١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩م).

مبتورة، حتى أصبح المصري في أوربا عالي الرأس مفتخرًا بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن.

إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة، قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التي قد قرب زمن جنيها، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجني أشهى تلك الثمار، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو اعتماد على الغير، لا يؤثر فيها غدر السياسيين، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة، استعملت ستارًا لإخفاء مطامع أشعبية تغريرًا وتضليلًا للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده، والقرن لقرنه، طبقًا لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولي، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا كل ما يصل إليكم، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غنَّاء، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئًا، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ، وليكن دائمًا أمام أعينكم، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها.

أيها الأعزاء:

أكتب هذه السطور اليوم، وذكرى (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢م) تملأ فؤادي حزنًا وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها؛ ولكني أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطًّا من النور اللامع، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو.

فسلامٌ عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل وواديه! سلام على الأهرام وبانيه! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!».

تريتيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩م

محمد فريد

الفصل الرابع عشر

مرضه ووفاته

كان الفقيد يشكو وهو في مصر من مرض الكبد الذي اعتراه وهو بعد سن الشباب، وكان يذهب الفينة بعد الفينة إلى (فيشى) للاستشفاء منه، ولما هاجر من مصر إلى أوربا، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة، وتنقله في البلاد الأوربية، وإجهاد نفسه في العمل المتواصل، من الكتابة في الصحف والمجلات، والخطابة في المحافل والمؤتمرات، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والأوربيين، ومراسلاته لهم ولأصدقائه وتلاميذه في مصر، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر، والإعراب عن مطالبها وآمالها، فأثرت فيه هذه الجهود المضنية، وزاد في تأثيرها جو أوربا البارد الذي لم يألفه في الشتاء، فكانت سنوات المنفى سببًا لاعتلال صحته.

جاء في مذكراته بتاريخ (٣١ يناير سنة ١٩١٤م): «قضيت هذا الشهر بمدينة جنيف، وكان البرد شديدًا، ولم يزل كذلك، فلم تظهر فيه الشمس إلا مرتين، ونزل الثلج في أغلب أيامه، وبالاختصار كان شهرًا محزنًا كئيبًا، ولو ساعدتني حالتي المالية لسافرت إلى جنوب فرنسا، أو إلى الجزائر المغرب، لأقضي الشتاء هناك؛ ولكن الأمل في نيل ذلك ضعيف».

وفي (يونية سنة ١٩١٦م) قصد مدينة تارسب Tarasp بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض الكبد الذي عاوده في تلك السنة.

وفي (أوائل يولية) قصد إلى حمامات شولس Schuls بسويسرا أيضًا، للاستشفاء من هذا الداء، وفي سبتمبر قصد إلى حمامات راين فلدن Rheinfelden على شاطئ الرين بإشارة الأطباء؛ ولكن المرض لم يفارقه.

وفي سنة (١٩١٧م) أشار عليه الأطباء بالعلاج في ويزبادن Wiesbaden، وقصدها في أغسطس من تلك السنة، فلم يفده العلاج بها شيئًا.

وفي (مارس سنة ١٩١٨م) أحس بمرض الاستسقاء وهو في برلين، فدخل أحد المستشفيات الخصوصية يوم (٢٢ مارس)، لعمل عملية القيلة المائية، ومكث به إلى يوم الأربعاء (٣ إبريل) إذ شفي منه شفاء مؤقتًا.

وفي يوم (١٩ يولية سنة ١٩١٨م) عاد إلى سويسرا حيث قصد حمامات (تارسب) التي استشفى بها سنة (١٩١٦م)، ثم قصد سان مورتس Saint Moritz حيث تحسنت صحته نوعًا (انظر صورته بهذه الصفحة)، وذهب منها إلى ألمانيا في سبتمبر سنة (١٩١٨م)، ثم رجع إلى سويسرا في أواخر نوفمبر من تلك السنة.



صورة الفقيد فى سان مورتس

يوم ٢١ اغسطس سنة ١٩١٨ حيث تحسنت صحته نوعا

وفي سنة (١٩١٩م) اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض الكبد ورشح الماء في تجويف البطن، مما استدعى (بزله) من وقت إلى آخر، فقصد في (شهر إبريل سنة ١٩١٩م) مصحة ليمان Leman بسويسرا، على مقربة من بحيرة ليمان (بحيرة جنيف)، وأقام بها نحو ستة أسابيع، شعر في بدايتها بتحسن يسير، ثم زال هذا التحسن وساءت حالته، فنصحه الدكتور شرونف Schrumpf الذي كان يعالجه مدة

إقامته في برلين بالتوجه إلى حمامات (باسوج) Passug بسويسرا، فسافر إليها في (١٧ يونية سنة ١٩١٩م)، وقضى ليلة في زوريخ للاستراحة بها، ثم وصل إلى هذه الحمامات في (١٨) منه، ففحص طبيب الحمامات عن حالته، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام، ولكن ماء الرشح زاد بسرعة، فكتب إلى الدكتور شرونف يستنصحه، فأرسل إليه تلغرافًا يطالب إليه أن يسافر من فوره إلى مستشفى سمادن Samaden بجوار سان مورتس بسويسرا؛ لعمل البزل به، فسافر من باسوج في (٢٢) منه، ووصل إلى مستشفى سمادن، وبعد ظهر اليوم التالي حضر الدكتور شرونف بنفسه، واشترك مع طبيب المستشفى في العلاج، فأخرجا ماء الرشح الذي بلغ مقداره سعة لترات، فاستراح على الفور، وأقام بالمستشفى ثمانية أيام، ثم سافر (يوم ٢٩ يونية) إلى سان مورتس؛ لأن جوها يعين على النقه من المرض، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة إعادة البزل بعد عشرة أيام، ولكنه قضى بسان مورتس شهرًا كاملًا، دون أن يشعر بحاجة إلى إعادة البزل، وإذ شعر بالراحة والقدرة على العمل، سافر يوم (٢٩ يولية) إلى مدينة (لوسرن) فقصده لحضور المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد بها (وقد تقدم الكلام عنه ص٤٠٢)، فقصده ليرفع فيه صوت مصر، وبعد أن حضر المؤتمر عاد إلى جنيف التي كان يتخذها مقرًّا له، وفيه زاد ماء الرشح، فاستحضر طبيبًا بزله (يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩م)، ثم (يوم ٣ سبتمبر). وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلازمه في أوربا منذ سنة (١٩١٣م)، فنصحه بالدخول في مستشفى جنيف؛ لكي يتبع فيه نظامًا علاجيًّا يخفف وطأة المرض، فعمل الفقيد بنصيحته، ومكث فيه مدة.

حدثني الدكتور عبد العزيز عمران أنه وإخوانه المصريين أبرقوا إلى الوفد المصري بباريس، بما وصلت إليه حالة المريض العظيم، فلم يتلقوا أي رد!!

وكان المرحوم حسين بك شرين -وهو من خاصة أنصاره ومحبيه- يزوره في مرضه، فلما رأى أن حالته لم تتحسن في مستشفى جنيف، أشار عليه بالانتقال إلى

ترتييه Territet حيث كان يقيم حسين شرين بك ليدخل مصحة بها تسمى مصحة كولوني Clynigue de Cologne يديرها الدكتور شسكس Shessex. فغادر المترجم جنيف يوم (الإثنين ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩م) قاصدًا تريتيه، ودخل المصحة، وبزل الدكتور شسكس ماء الرشح، فأخرج من بطنه سبعة عشر لترًا، ثم رسم له العلاج والطعام المناسبين؛ فقلَّ ماء الرشح، وتحسنت حالته تحسنًا نسبيًّا، وظل كذلك إلى يوم (٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩م)، ثم ظهر ماء الرشح ثانية، فنصحه أطباء المصحة بالتوجه إلى برلين، لإجراء عملية جراحية في الوريد الكبدي، على يد طبيب أخصائي، وهي عملية قيل إنها تشفي الترشيح المائي، وكان كل من الدكتور عبد العزيز عمران، وإسماعيل بك لبيب، يتناوبان ملازمته بالمصحة، فعرض عليهما الأمر فوافقاه على السفر إلى برلين، فغادر (تريتيه) وقصد إلى ألمانيا، ونزل بفردريكسهافن على الحدود الألمانية، وهناك عمل له البزل لإخراج ماء الرشح لظهوره بسرعة، وبعد أن استراح قليلًا واصل السفر إلى برلين، ولازمه هناك الدكتور عبد العزيز عمران وإسماعيل بك لبيب ودخل مصحة الدكتور ستوكمان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن؛ استعدادًا للعملية الجراحية التي أشير عليه بها؛ ولكن ماء الرشح زاد زيادة كان يستحيل معها إجراء العملية الجراحية، فبزل له الماء مرتين في هذه المصحة، وانحطت قواه على أثر البزل الثاني.

الوفاة (١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩م)

حافظ الزعيم في أثناء مرضه الأخير على شجاعته وصبره، وتجلت وطنيته في ساعة الخطر، كما كانت تتجلى في ساعات الجهاد العصيبة التي كان يواجهها في كل أدوار حياته.

فلما لمح شبح الموت يقترب منه في الأيام الأخيرة، قال لمن حوله: «لست أخاف الموت؛ لأن الموت حق لا بد منه، ولكن كل ما كنت أتمناه أن أرى مصر متمتعة بتمام استقلالها».

ولما أيقن أنه سوف يفارق الحياة دون أن يرى استقلال بلاده، استسلم للموت، وجمع إخوانه الموجودين حوله، وأوصاهم بالاتحاد، وأن يبثوا بين أبناء الوطن هذه الروح السامية التي تحفظ كيانهم، وتقرب استقلالهم، وقال في النهاية: «إني أنا وأولادي وكل عزيز لدي فداء لمصر، لقد قضيت بعيدًا عن مصر سبع سنوت، فإذا مت فضعوني في صندوق، واحفظوني في مكان أمين، حتى تتاح الفرصة لنقل جثتي إلى وطني العزيز، الذي أفارقه وكنت أود أن أراه».

ثم دخل في دور الغيبوبة، وأسلم الروح في منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩م (٢٢ صفر سنة ١٣٣٨هـ).

تشييع الجنازة في برلين

أبلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع إلى إخوانه المصريين ببرلين، فاجتمعوا يعروهم الحزن، ويحز في نفوسهم الألم، وأخذ يعزي بعضهم بعضًا، وما لبث الخبر أن استفاض في أنحاء العاصمة الألمانية، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيد، ورثاه كتَّابها ومحرروها، واهتزت الأسلاك البرقية حاملة نعيه إلى مصر وسويسرا والعواصم الأوربية، وقرر المصريون الاحتفال بتشييع جنازة الزعيم ببرلين احتفالًا يليق بمقامه ومنزلته، ووضع جثمانه بعد تحنيطه في تابوت من الحديد؛ لكي يمكن نقله إلى مصر عند سنوح الفرصة؛ عملًا بوصيته.

وفي اليوم التالي شيعت الجنازة من المصحة في احتفال مهيب، سار فيه المصريون، وعدد كبير من الشرقيين والألمان، وكان اليوم ممطرًا، اكفهرت فيه السماء، وهبت العواصف، فكان ذلك مشاركة من الطبيعة في الحزن على الزعيم الراحل.

خطبة الشيخ عبد العزيز جاويش

وقبل تحرك الجنازة، ألقى الشيخ عبد العزيز جاويش أمام جثمان الفقيد كلمة مؤثرة في وداعه، قال:

«أيها السادة: أمام جثة هامدة، وميت لا يعي، نحن واقفون؟ كلا!.. ثم كلا، إنما نحن وقوف أمام صفحات من تاريخ الجهاد الأكبر في سبيل الحرية البشرية، في سبيل الذود عن الحقوق الطبيعية للشعوب الإنسانية، في سبيل مصارعة الأمم القوية ذوات المطامع الأشعبية.

نحن وقوف أمام هذا الراحل الكبير، الذي كانت حياته مثالًا كاملًا للمتشبهين، وقدوة صالحة للعاملين، فها هي تلك صفحاتها الناصعة، ترينا كيف جمع فقيدنا العزيز، إلى صلابة العزم، جهادًا لا يوهنه الملل، ولا يوهيه الكلال، كما ضم إلى الصراحة البالغة في كتابته وكلامه، إقدامًا يستهزئ بالغوائل، ويسخر من كارثات النوازل، لقد رأيناه رحمه الله يوم ساقه الإنكليز إلى السجن بمصر، فما كان إذ ذاك أقل ابتسامًا منه يوم فارقه بعد ستة أشهر كاملة قضاها في غيابته وظلماته.

ضيق الإنجليز المذاهب على فقيدنا، وأخذوا الأبواب والمسالك على قلمه ولسانه، فلم يربدا من مفارقة وطنه وأولاده وعشيرته، إذ خرج يلتمس فضاء يسع صيحاته التي ضاق عنها فضاء بلاده، ووقرت دونها آذان أعدائه.

جاهد رئيس الحزب الوطني في سبيل تحرير بلاده، وكان يرجو أن لا تعاجله منيته، قبل أن يراها خالية من ظل الجبابرة المغتصبين، فكنا نخشى وقد سارعت إليه المنون أن يحزنه حرمانه من نيل أمنيته، واكتحال عيونه بشمس الاستقلال والحرية، مشرقة على ربوع وطنه العزيز؛ ولكننا رأيناه رحمه الله قبيل وفاته قرير العين، مشروح الصدر؛ إذ أبصر كيف تشيد أمته النجيبة، على ما أقامه هو وسلفه الصالح

مصطفى كامل باشا من الدعائم المتينة، صرح الحرية والاستقلال، ذلك الصرح الذي سيعانق يومًا ما الأهرام، ويدوم ما تعاقب الجديدان.

أبصر الرئيس كيف تبنى أمته الكريمة حياتها الحرة المستقلة، بما يتساقط من رءوس أبنائها ويتمزق من أفلاذ أكبادها، وبما يتدفق من دماء شهدائها، أبصر فريد كيف أصبحت قواعد الحزب الوطني الذي يرأسه عقيدة كل فرد من أفراد الأمة، وغاية كل مجاهد من رجالها، أبصر فريد كيف اتحدت كلمة الشعب وتعاقدت خناصره؛ إذ ألف الله بين قلوب أحزابه وطوائفه، فأصبحوا بنعمة الله إخوانًا، وكانوا على شفا حفرة من النار، فأنقذهم الله منها، أبصر فريد كيف نافس في سبيل الوطن المفدى أطفال الأمة الشيوخ، ونساؤها الرجال، ومسيحيوها المسلمين، وكيف تعاشق الهلال والصليب، وائتلف القرآن والإنجيل، وتعانق الشيخ والقسيس.

أبصر فريد بعد أن سدت السبل أمامه وأمام اللجنة الإدارية للحزب في أوربا، فلم يستطيعوا شهود الملاحم الوطنية، أبصر كيف ترسل الأمة الوفود، وتريق الدماء في سبيل تأييدها ونصرتها، أبصر فريد جميع ذلك، فلا عجب إذا وجدناه يقابل أمر الله الذي لا مرد له بذلك القلب الممتلئ بالآمال العظام والثقة البالغة من أن سيطهر وطننا العزيز من أعدائه، ويحرر رقاب أمتنا العزيزة من أطواق الاستعباد.

وإذا كانت حياة الرجال أيها السادة خيرًا للأمم التي يخدمونها فكم منهم من أفاد بمماته بمقدار ما أفاد بحياته، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة، والنسمة الجامدة؛ وإنما هو تلك النفس الأبية، والقدوة الصالحة، والذكرى الطيبة التي سيجددها بلى الأيام، ويوالي نشرها انطواء العصور والأجيال، فطوبى لمن سنَّ سُنَّة حسنة، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين.

والآن نستودعك الله أيها الرئيس المحبوب، فنمْ مَغمورًا برحمة الله وإحسانه، مزودًا من أمتك بالدعوات الصالحة، والذكرى العاطرة، والحب الدائم، والسلام عليك ورحمة الله».

ثم سارت الجنازة إلى مقبرة المسلمين ببرلين، وهناك حفظ التابوت بالكنيسة بالقرب من المقبرة؛ لكي ينقل إلى مصر، ووضع بجوار جثمان الأمير محمد عبد القادر، نجل الخديوي عباس، وألقى البارون أوبنهايم كلمة بالألمانية في رثاء الفقيد، ونثرت على النعش الزهور والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والأوربيين.

وبقي التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة، على أن يسلم للدكتور عبد العزيز عمران أو إسماعيل بك لبيب إلى أن نقل إلى مصر في (يونيو سنة ١٩٢٠م)[١].

نعيه في مصر

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق (مساء يوم ١٧ نوفمبر)، ونشرت الصحف النبأ الأليم؛ فعمَّ الحزن أرجاء البلاد، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل، بعد أن كاد ينسى فضله، ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية، وإنا ناشرون هنا نموذجًا من رثاء الصحافة العربية، ثم الأوربية.

قالت (الأهرام) في نعيه[٢]:

«مات محمد فريد وكفى باسمه وصفًا لحياته -غريبًا عن وطنه، حبًّا بذلك الوطن، فأحياه موته، وهو غريب مجاهد، في قلب كل مصري وكل محب لمصر،

(١) أخذت هذه البيانات عن الدكتور عبد العزيز عمران الذي لازم الفقيد حتى وفاته، وهو من خاصة تلاميذه الأوفياء (رحمه الله).

(٢) عدد (١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩م).

وخلده جهاده لإنقاذ هذا الوطن في التاريخ، إلى جانب كل رجل عظيم ووطني كبير في كل أمة من الأمم.

استمات في حب الاستقلال، فمات وحياة أمته في عنفوان الشباب، وخفت صوته وأصوات أمته الهاتفة اليوم هتافه ترتفع إلى الجوزاء، وتتردد في لابات كل قارة ومصر، وتقع من آذانه وهو ذاهب إلى ربه قرير العين بما قدمت يداه، مثلوج الفؤاد بما رأت عيناه، فإذا أرسلت اليوم «الأهرام» دمعة على قبره، فإنما هي ترسل هذه الدمعة الحري، ذاكرة نهضته في صباه من بين أقرانه، ليمدها بآرائه وأفكاره، يوم كانت الكتابة في الصحف تعد على أمثاله من أبناء الباشوات والعظماء، وعارًا يماس الجريمة؛ ولكن فريدًا رحمه الله حطم تلك القيود، ونزع إلى الحرية وخدمة الوطن، بالقول والفعل، فلم تمنعه الوظيفة عن الاهتمام بقضية التلغرافات التي أقيمت على المؤيد -وهي تلغرافات السردار كتشنر عن الحملة المصرية لفتح السودان، توصل إليها «المؤيد» فأذاعها وحوكم من أجل إذاعتها فبرئ، فكانت تلك القضية خاتمة حياته بالوظيفة، وفاتحة حياته في الخدمة الوطنية، فإذا تضاربت الآراء في أمر من الأمور فإنه لا يختلف اثنان في إخلاص محمد فريد لوطنه، وتفانيه في محبته، حتى ذهب اليوم إلى ربه بجبهة ناضرة، تبكيه مصر لأنها فقدت ابنًا من أصدق أبنائها إخلاصًا، وأكثرهم جهادًا، وتتعزى عن فقده بناشئة كريمة ناهضة، كلها فريد، وكلها عامل عمله؛ بل كلها متم ذلك العمل الجليل الذي يتطلب شهداءه، ويريد ضحاياه، ككل الأعمال الجليلة، فإذا ما قلنا اليوم، والحزن ملء الفؤاد: «هذا رجل مات»، نقول والصدر منشرح: «ولكن الرجال فينا غير قليل»، وموته في ديار الغربة في سبيل الخدمة لأعظم برهان يقام في هذا الأوان على الذين تكافحهم مصر ويكافحونها، وتجالدهم السياسة ويجالدونها مجالدة الأبطال، لا ينظرون إلى الوراء ليقفوا على جثث الأبطال نادبين؛ بل ينظرون إلى الأمام، وأعينهم قيد أكاليل النصر وروح شهدائهم معهم، لا ترضى عنهم أن تذهب عبثًا، وتناجيهم ليرضوها، ويبرروا مفاجعها بإبلاغ مصر أمانيها».

وقالت (الإجبشيان ميل):

«انتخب فريد بك رئيسًا للحزب الوطني سنة (١٩٠٨م) عقب وفاة مصطفى كامل باشا مؤسسه ورئيسه الأول، ومنذ اليوم الذي انتخب فيه وقف كفاءته وثروته ووقته على الغرض الذي ثابر عليه، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إنه لو لم يترك خدمة الحكومة عملًا بمبادئه الوطنية لوصل إلى منصب الوزارة، وفي سنة (١٩١١م) حكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن في قضية كتاب (وطنيتي) المشهورة، ولم تنته مدة سجنه حتى سافر إلى أوربا ولم يعد منها بعد ذلك.

ولا حاجة إلى القول بأن فريدًا كان مخلصًا في مبدئه الذي لم يتوان عن العمل على تحقيقه في العشر السنوات الأخيرة، وكان فوق ذلك أول زعيم وطني بذل ماله في سبيل مبدئه المحبوب؛ فكان بذلك مثلًا نادرًا في الشرق -وفي مصر على الخصوص- لمن يفدي مستقبل وطنه بكل ما يملك.

قال له قائل في الليلة السابقة لمثوله أمام محكمة الجنايات: ألا تدري أنك على أبواب السجن؟! فما كان جوابه إلا أن ابتسم ابتسامة معناها أنه لا يبالي عذاب السجن في سبيل مبادئه، أو بعبارة أخرى أنه لا يضن بأداء هذا الثمن أيضًا من أجلها.

ولسنا نحن من رأى الزعيم الوطني الراحل في مذهبه السياسي، ولكننا لا نتمالك أن نبدي إعجابنا بخلقه وصدق شعوره بالوطنية، ولا سيما أنه حين بذل كل ما يملك، لم يكن ينتظر أي مكافأة من أبناء وطنه».

كلمتي في رثائه

وقد شق عليَّ نعي المترجم، وتملكني حزن شديد؛ إذ فقدت فيه إمامي في الوطنية، وشعرت بفداحة المصاب، وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته، في وقت هي أحوج ما تكون إلى إخلاصه، ووطنيته المنزهة عن الأهواء، البريئة من

المطامع الشخصية، وكتبت أرثيه في مقالة نشرت في جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم والرئيس الراحل الكريم):

«اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنًا على أبر أبنائها وأكبر خدامها، من بذل في سبيلها حياته وصحته وماله، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه، وبيانه وجنانه، مات فريد فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الإخلاص، ودروس الشجاعة والثبات، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية، ذهبت تلك النفس الكبيرة التي كانت تبعث في القلوب روح المثابرة والإقدام، روح الأمل والإيمان، روح التضحية الكبرى، روح التفاني في خدمة الأوطان.

فإليك أيها الراحل الكريم، ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع، ممزوجة بالدموع والعبرات، وعليك تبكي الوطنية المصرية، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنًا وألمًا!

ألا في ذمة الله من تلقيت عنه مبادئ الوطنية الأولى، من كنت أراه في السراء والضراء، في السفر والحضر، تحت سماء الوطن أو المنفى، رافعًا لواء الوطنية، حاملًا في يمينه مصباح الأمل، يسير به في كل واد، وتحت كل سماء، ينظر به إلى الدنيا، فتصغر في عينه المصائب، وتتضاءل المتاعب؛ في ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب، وقلبه مملوء قوة ويقينًا، في ذمة الله من جعل حياته كتابًا مقدسًا تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد في سبيل الوطن.

أيها الفقيد العظيم! في سبيل الوطن تعبت وشقيت، في سبيله تعذبت وتغربت، في سبيله احتملت غضاضة السجون وآلامها، في سبيله احتملت الشدائد، وفارقت الأهل والأبناء، والإخوان والأصدقاء، في سبيله أخذت تجوب الأقطار، وتنتقل في بلاد الغربة، فاحتملت هناك ما احتملت من تقلبات الأيام، ومتاعب الحياة، والحنين إلى الوطن العزيز، كل ذلك وأنت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل تضحية في سبيل الوطن واجبًا مقدسًا.

مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك؛ ولكنك كنت قريبًا منها بقلبك، فما كان يخفق إلا لها، وما كان يهتف إلا باسمها، وما تعبت وتعذبت إلا في سبيل الدفاع عن حقوقها، وأخيرًا لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة، فقعد بك المرض، وأعيا الداء الأطباء؛ ومع ذلك كنت وأنت في شدة المرض وآلامه تنادي باسم مصر، وتهتف لها، كنت تفكر وتكتب، وتعمل وتجاهد، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى، ففي ذمة الله أيها الفقيد العظيم! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين في سبيل أوطانهم، ففي شخصك الكريم تتمثل المثابرة، والعقيدة الوطنية الراسخة، وفي تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام، وتقرأ سطور الإخلاص وإنكار الذات.

فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم، تبكيك وأنت بعيد عنها، وتذكر وهي حزينة ذلك الصوت العالي الذي كان يرتفع من وراء البحار، مدافعًا عن حقوقها. فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التي انقضت قبل الأوان، وواهًا لتلك الشعلة الوطنية التي أطفأها الموتُ وهي تضيء الأرجاء، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل فتملؤها ثباتًا وإقدامًا!

إيه يا ربوع «صاري يار» المطلة على البوسفور، أيتها الربوع التي قضى بها الفقيد الكبير شطرًا من حياته في منفاه، ويا رُبى سويسرا ومدائنها التي قضى بها معظم أيام جهاده، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والأستانة وبرلين واستوكهلم! شاركي مصر في حدادها، واذكري ذلك الراحل الكريم، فلكم سمعت صوته على أعواد المنابر، مناديًا بمبادئ الحق والعدل، مدافعًا عن مصر، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة.

إن حياتك أيها الفقيد العظيم حياة خالدة، ستبقى نبراسًا لأبناء مصر جميعًا.

فسلام عليك يوم جاهدت، ويم تغربت، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة في سبيل

حريتها، سلام عليك يوم يكلل جهادها بالفوز، وتخفق فوق ربوعها راية الاستقلال».

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩م

عبد الرحمن الرافعي

بيان الحزب الوطني في نعيه

ونعاه الحزب الوطني في بيان للأستاذ محمد زكي علي بك، سكرتير الحزب قال فيه:

«ورد على الحزب نبأ برقي اضطربت منه العقول، وانفطرت من هوله القلوب، وتفتت الأكباد، نبأ ينعي المرحوم محمد بك فريد رئيسه الكبير وزعيمه العظيم، إثر داء أعجز نطس الأطباء، وافاه القدر المحتوم في برلين، حيث انتقل لإجراء عملية لاستئصال ذلك الداء الذي لم يشفق على هذه البلاد المنكودة الحظ، فعجَّل بحرمانها من جهاده، وهي في أشد الحاجة إليه في هذا الوقت العصيب، فالحزب الوطني يتقدم إلى الأمة الكريمة، والأسى ملء القلوب، والحزن يخمد الأنفاس، ناعيًا أكبر أبنائها نفسًا، وأعظمهم إخلاصًا وأكثرهم برًّا ببلاده، فلقد ضحى رحمه الله وأغدق عليه رضوانه كل عزيز لديه، من مال وبنين، وصحة وعافية، واحتمل في سبيل خدمة وطنه ما لا يتحمله مجاهد قبله، والله نسأل أن يعوض الأمة بفقده خيرًا، وينزل عليها وعلى آله ورجال حزبه الصبر الجميل. هذا وستقام ليالي المأتم الثلاث بمنزل عائلة الفقيد الكريم بشبرا بشارع رفعت خلف المدرسة التوفيقية ابتداء من اليوم، وسيعلن الحزب الوطني عن الزمان والمكان اللذين تقام فيهما حفلة التأبين لإيفاء الراحل الكريم حقه من الرثاء».

سكرتير الحزب

محمد زكي علي

من الوفد إلى أسرة الزعيم

ونعاه الوفد المصري في خطاب أرسلته لجنة الوفد المركزية إلى أسرة الزعيم، قالت فيه:

«القاهرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩م

إلى أسرة فقيد الوطن المرحوم محمد بك فريد:

الخطب جلل، والرزء عظيم، وما المصاب مصاب عائلة وحدها؛ وإنما هو مصابنا جميعًا، هو مصاب الأمة بأسرها، هو مصاب الوطن الحزين على فقيده، فالعزاء للمصريين على بكرة أبيهم، ذهب الفقيد ضحية الإخلاص والجهاد، فكان في موته بطلًا، كما كان في حياته، كانت حياته مثالًا عاليًا للمجاهدين الصابرين، وآية جليلة من آيات الإرادة القوية، والعزيمة الصادقة، وقد أبى إلا أن يكون في موته آيات وعظات، فهو بتحمله مشاق النفي، وبدأبه على الجهاد حتى آخر نسمة من نسمات حياته، بعيدًا عن وطنه وأهله وأصدقائه، قد رفع رأس أمته، وأشهد العالم أن المصريين يضحون بكل شيء في سبيل وطنهم وحريتهم واستقلالهم، فإذا كانت الأمة قد فقدته فإنها لم تفقد مبادئه وآيات وطنيته، والدروس السامية التي ألقاها عليها في جميع مواقفه، وبموته تمكن من نفسها مبدأ التضحية في سبيل الدفاع عن الوطن، وفي هذا تخفيف لوقع المصاب على النفوس، ولما كانت كل أمة تعنى بتخليد ذكرى أبطالها، فإن لجنة الوفد ستعمل على القيام بهذا الواجب المقدس. أمطر الله جدث الفقيد رحمته، وألهمنا جميعًا نعمة الصبر».

رئيس لجنة الوفد

محمود سليمان

نقل رفاته إلى مصر

(يونية سنة ١٩١٩م)

كانت فكرة نقل رفات الفقيد إلى مصر تجول في خواطر الكثيرين ويرونها فرضًا على المصريين، واجبًا أداؤه؛ إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها، بعيدًا عن أرض الوطن، بعد أن ضحى بحياته من أجلها، وجاهد بماله وروحه في سبيلها، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصري بنقل رفات اثني عشر طالبًا مصريًّا توفوا في حادثة اصطدام القطار الذي كان يقلهم على الحدود الإيطالية النمساوية في (مارس سنة ١٩٢٠م)، وبادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته -وقام بالواجب في هذا الصدد- ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر في نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر، حتى قيض الله رجلًا من كبار النفوس، قام وحده بهذا الواجب المقدس، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفي التاجر بمدينة الزقازيق.



وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل، وهو أجدر به من سواهم، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفي هو الذي يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة، فبرهن على أنه كبير في نفسه، كبير في وطنيته، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه، غير متأثر بإيعاز أحد، أو ملبيًا دعوة أحد؛ بل لبى دعوة ضميره، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيدًا عن مصر، فاعتزم أن يسافر إلى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخصة نقل الرفات الطاهر إلى مصر، جزاه الله خير الجزاء، وأسكنه فسيح جناته.

وكانت المهمة تحتاج إلى شيء كثير من الجهد، لما اعترضتها من عقبات ذللها الحاج خليل عفيفي بهمته ووطنيته، فما أن اختمرت لديه الفكرة حتى نهض لتنفيذها، فأخذ ترخيصًا من الحكومة المصرية بنقل الرفات إلى مصر، وأبحر من الإسكندرية (يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠م) قاصدًا برلين، عن طريق فرنسا، ولم يكد يصل إلى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب) ببرلين، فأقام بباريس حتى استقرت الأحوال في العاصمة الألمانية، ثم سافر إليها فوصلها يوم (٢٨ إبريل).

ثم أخذ يسعى في طلب الترخيص من الحكومة الألمانية بنقل الرفات، وقد اعترضته في بادئ الأمر، عقبة شكلية، وهي صدور قانون في (إبريل سنة ١٩٢٠م) بعدم نقل جثث المتوفين من ألمانيا إلى بلاد أخرى، فسعى لدى الحكومة الألمانية في أن تأذن له بتحقيق أمنيته، وساعده في مسعاه الدكتور عبد العزيز عمران وإسماعيل بك لبيب، وسعيًا لذلك لدى الحكومة الألمانية، وكذلك عاونه محمد أفندي سليمان التاجر المصري المقيم ببرلين، والبارون أوبنهايم.

وحدث في خلال إقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت إلى ألمانيا الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسي مات بها، فأذنت له الحكومة الألمانية بنقله على سبيل

الاستثناء، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد، فنجح في مسعاه، وصدر له الإذن بذلك، ثم قصد إلى حكومة النمسا لتأذن له بمرور الرفات في بلادها، فأذنت بذلك، وحصل بعد جهد من الحكومة الإيطالية على ترخيص بالمرور في بلادها أيضًا؛ لكي يبحر من ثغر تريستا.

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص، اتفق والمصريون المقيمون ببرلين على الاحتفال بتشييع رفات الزعيم إلى محطة برلين، وقد نقل الرفات يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠م (٣ رمضان سنة ١٣٣٨هـ) إلى المحطة، في جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها، ووضع في عربة خاصة بالقطار، فسار به إلى تريستا، حيث أقلته الباخرة (حلوان) التي أبحرت يوم (٣ يونية) قاصدة الإسكندرية، فوصلتها صبيحة يوم (٨ يونية).

وقد أبرق الحاج خليل عفيفي إلى الصحف بنبأ قيام الباخرة فاستعدت الأمة لاستقبال جثمان الزعيم، وتشييع جنازته في الإسكندرية والقاهرة.

وتألفت بالإسكندرية لجنة برعاية الأمير عمر طوسون، ورياسة المرحوم أحمد يحيى باشا؛ للاحتفال بالجنازة عند وصول جثمان الفقيد، وتبرع الأمير عمر طوسون بجميع نفقات الجنازة، وانتخبت هذه اللجنة لجنة تنفيذية تمثل صفوة أعيان الإسكندرية وشبابها، لإعداد معدات الاحتفال ووضع نظامه، مؤلفة من: محمد الناضوري باشا، الأستاذ سعيد بك طليمات، الأستاذ مصطفى بك الخادم، محمد بك عثمان، رمضان بك يوسف، محمد أفندي صادق أبو هيف، عبد العزيز بك الغرياني، المرحوم علي بسيوني بك، عبد الحليم أفندي جميعي، الأستاذ عبد القادر حمزة (باشا)، الأستاذ محمد حسين العرارجي، الأستاذ سليمان حافظ، الأستاذ السيد عبد العزيز خضر، الأستاذ محمد الهياوي، الأستاذ عبد الفتاح الطويل، الأستاذ محمد حسني نوري، أحمد نبيه قبودان، الأستاذ حامد المليجي، عبد الله أفندي محمد يوسف،

الأستاذ سليمان أنطون، الأستاذ محمد عوض جبريل، عبد الرازق أفندي الحبشي، أحمد أفندي عبد السلام غالي، حسن أفندي الجزائرلي.

وصول الباخرة

وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من (صباح يوم الثلاثاء ٨ يونية سنة ١٩٢٠م) ظهرت الباخرة (حلوان) في عرض البحر، ودخلت البوغاز في منتصف الساعة السادسة، يرفرف عليها العلم المصري منكسًا، وعلى ظهرها التابوت المحتوي على رفات الزعيم، وفي الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست أمام رصيف الجمرك، فصعد إليها أعضاء لجنة الاحتفال يصحبهم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، وحيوا الرفات خاشعين، وحيوا الحاج خليل عفيفي أحسن تحية، شاكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور.

تشييع الجنازة بالإسكندرية
(٨ يونية سنة ١٩٢٠م)

وفي الساعة العاشرة نقل التابوت من الباخرة إلى زورق بخاري كبير (لنش) يسمى (طير الميناء)، أعدته مصلحة الموانئ والنفارات، ونزل به أعضاء اللجنتين، وسار الزورق إلى رصيف الترسانة، وهناك خف بعض بحارة المصلحة، فنقلوا التابوت وأكاليل الزهر التي عليه إلى الرصيف، وكان رؤساء وموظفو المصلحة يتقدمهم جروجان بك، وكيل النائب عن المدير العام في استقبال النعش.

ووقفت فصيلة من فرقة الكشافة المصرية صفين على الجانبين، فمر النعش، يحمله بحارة المصلحة، وخلفه المستقبلون إلى مسجد سيدي (مجاهد)، بجوار دار المصلحة، ووضع النعش في وسط المسجد، وحواليه الأكاليل، ووقف حرس من الكشافة على أبواب المسجد، حتى يحين موعد سير الجنازة، وانصرفت لجنة الاحتفال تنظم جلوس المشيعين في السرادق، فأعدت أماكن خاصة لكل طائفة

منهم، وأماكن لوفود العاصمة والأقاليم، فجاء من القاهرة وفد من لجنة الوفد المصري المركزية، ولجنة الحزب الديمقراطي، وبعض وفود أخرى، ووفد من الزقازيق برياسة المرحوم الأستاذ أحمد وجد، ووفد من المنصورة مؤلف مني ومن حسين هلال بك، وعلي عبد الرازق بك، ومحمود بك نصير، والأستاذ عبد الوهاب البرعي، وعبد العزيز بك أبو سعدة، والحسيني أفندي العسقلاني، والأستاذ محمود موسى، وإسماعيل أفندي حسين، ووفد من طنطا برياسة الأستاذ مصطفى الشوربجي، ووفد من دمنهور برياسة المرحوم علي بك بسيوني، وقد اشتركت هذه الوفود في تشييع الجنازة بالإسكندرية والقاهرة.

وقبيل الساعة الثالثة مساء أقبل المشيعون جماعات ووحدانًا، فجلسوا في الأماكن المعدة لهم ودعى الأمير عمر طوسون والعلماء والقسس، وأعضاء لجنة الاستقبال، ولجنة الحزب الوطني، ولجنة الوفد، ولجنة الوفود الأخرى إلى دار الفنارات وأعدت لهم الكراسي لجلوسهم.

وفي منتصف الساعة الرابعة تحرك موكب الجنازة، وكان مشهدًا عظيمًا لا يأتي البصر على آخره، وازدحمت الشوارع التي مر بها بالجموع الزاخرة من المودعين والمتفرجين، وسار المشيوعون تتقدمهم موسيقى الأمير عمر طوسون، فموسيقى فرقة الكشافة، يتبعها فرقة الكشافة، فطلبة مدارس الإسكندرية، بالترتيب الآتي: مدرسة المعلمين الأولية، المعاهد الدينية، المدارس الأهلية، مدرسة الثغر الحرة، المدارس الأجنبية، المدرسة الكاملية، مدارس العروة الوثقى، مدرسة الأقباط، مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية، مدرسة محرم بك، مدرسة رأس التين، المدرسة العباسية، وفود مدارس مصر والأقاليم. وكان يتخلل طلبة المدارس أعلامها وأكاليل الأزهار، وتبع الطلبة وفود الضباط، فنعش الزعيم فأسرته، فالعلماء والرؤساء الروحانيون، فالأمير عمر طوسون، وأعضاء لجنة الاحتفال، وأعضاء الحزب الوطني، ولجنة الوفد المركزية، والحزب الديمقراطي، فوفود الأقاليم،

فرجال القضاء والمحاماة، والأطباء والمهندسون، والصحفيون، وأساتذة المدارس، فالجاليات الأجنبية، والتجار، وأعضاء الهيئات الماسونية، وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية، وموظفو المصالح الأميرية، فموظفو المصالح الأهلية، ووكلاء المحامين، ونقابة تجار التجزئة ومستخدمو المحلات التجارية، فالطوائف بالترتيب الآتي: مستخدمو ميناء البصل، القبانية، عمال المكابس العمومية الحرة، النقابة المختلطة لأصحاب عربات الركوب والحوذية، نقابة سائقي السيارات، نقابة المطابع، نقابة الأحذية، عمال حدائق المجلس البلدي، نقابة الصنائع المصرية، نقابات النقاشين والسمكرية، وبائعي الصحف، وعمال شركة المياه، وهندسة السكة الحديدية ووابورات القباري، نقابة الجزارين، عمال تربية الأشجار بالرمل، عمال شركة الغزل، وشركة الغاز، عمال السجاير والدخان، وطوائف أخرى.

وسارت الجنازة من باب الفنارات إلى شارع البحرية، فشارع رأس التين، فشارع وكالة الليمون، فشارع سوق الطباخين، فشارع فرنسا، فميدان محمد علي باشا، فشارع شريف باشا، فشارع رشيد، فشارع نبي الله دانيال، إلى محطة مصر، وانتهى هناك موكب الجنازة، ووضع النعش في عربة خاصة من عربات القطار الذي كان محددًا لسفره منتصف الساعة الحادية عشرة مساء، فوصل العاصمة في صباح اليوم التالي، وسافر من الإسكندرية إلى العاصمة الأمير عمر طوسون، ووفود الأقاليم، وأعضاء لجنة الحزب الوطني، ولجنة الوفد المركزية، ولجنة الحزب الديمقراطي، للاشتراك في تشييع الجنازة بالقاهرة.

تكريم رفات الزعيم في طريقه إلى العاصمة

وكان القطار المقل لرفات الزعيم، كلما مر بمدينة يهرع جماهير الوطنيين ليلًا إلى ردهة المحطة لاستقباله، حاملين الأعلام مجللة بالسواد، هاتفين بذكراه، مترحمين عليه، إلى أن يسير القطار مشيعًا بالقلوب والأبصار.

في دمنهور

فلم تكد تحين الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، حتى احتشد الجمهور في المحطة لاستقباله، ووقفوا في خشوع أمام العربة التي بها الرفات الطاهر، هاتفين بذكرى الفقيد، وكانت المدينة منذ الصباح يبدو عليها الحداد والتأثر العميق، والأعلام المصرية منكسة على محال التجارة، مجللة بالسواد، وقد سافر وفد كبير من أعيانها إلى الإسكندرية للاشتراك في تشييع الجنازة.

في طنطا

ولم يكد الطنطاويون يعلمون بالموعد الذي يمر فيه القطار، حتى استعدوا لاستقباله، وأعدت اللجنة التي نظمت الاحتفال موسيقى كبيرة تعزف بألحان الحزن، وما وافت الساعة الثانية بعد منتصف الليل، حتى أقبل القطار وقد غصت المحطة بنحو ألفين من الطلبة والموظفين والأعيان والتجار وغيرهم، فبدت على الحاضرين علائم الخشوع والتأثر، وترحموا على الفقيد وهتفوا بذاكراه حتى تحرك القطار، ثم سار الجميع في موكب كبير، والموسيقى تعزف أمامهم بألحان الحداد، حتى بلغوا الجامع الأحمدي، حيث صلوا ركعتين على روح الفقيد.

في بنها

ووصل القطار بنها في نحو الساعة الرابعة صباحًا، وكانت ردهة المحطة غاصة بجماهير المحتشدين الذين جاءوا لتحية الفقيد، فوقفوا في خشوع وتأثر، وألقى الأستاذ مرسي شاكر الطنطاوي هذه الأبيات:

لتحـــي ذكـــراك يـــا فريـــد … وليحـــي تاريخـــك المجيـــد
مـــن ذا يباريـــك في المعـــاني … وفي يـــد صـــنعها حميـــد
قـــد عـــشت حـــرًّا ومـــت حـــرًّا … فأنـــت أنـــت الفتـــى الـــسعيد
جاهـدتَ صرف الخطـوب حتـى … لان لآياتـــك الجمـــود

فكـــن عـــلى مـــصر في أمـــان إنـــا عـــلى العهـــد لا نحيـــد

وكان المجتمعون يرددون هذه الأبيات شطرًا شطرًا، فكانت تحية بليغة لروح الزعيم.

تشييع الجنازة في العاصمة

(٩ يونية سنة ١٩٢٠م)

وصل القطار إلى محطة العاصمة في الساعة الخامسة من صبيحة يوم الأربعاء ٩ يونية (٢٢ رمضان سنة ١٣٣٧هـ)، فوضع النعش في مستودع الأمانات بالمحطة، إلى أن يحين موعد تشييع الجنازة.

وأصبحت العاصمة والحركة فيها غير عادية، فقد استعد الجميع لاستقبال رفات الزعيم، وتقاطرت الوفود من الأقاليم، وازدحمت الطرق بالناس، وأقفل أكثر الدواوين والمصالح أبوابها، وعطلت المدارس الأهلية، والمعاهد الدينية، وكثير من المصانع، كل ذلك استعدادًا للاحتفال بتشييع الجنازة، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة قدم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني إلى المحطة، وأخذوا في تنظيم سير الموكب، وما وافت الساعة الأولى بعد الظهر حتى أخذت الجماهير تتسابق إلى ميدان المحطة لتشترك في الموكب، ووقفت كل طائفة في المكان المعد لها، وكان الناس محتشدين على امتداد شارع كامل -شارع إبراهيم باشا- (الجمهورية) وميدان الأوبرا (إبراهيم باشا) وشارع محمد علي (القلعة)، وغيرها من الشوارع التي اجتازها الموكب، وفي القهوات العامة والمشارب القائمة في تلك الشوارع، وشرف المنازل والأندية والفنادق، وفي كل موضع قدم، متكدسين صفوفًا، متراصين ألوفًا، وأقفلت الدكاكين على امتداد هذه الطرق، ورفعت على الكثير منها شارات الحداد، والأعلام المصرية والأجنبية منكسة مجللة بالسواد، وكانت الشرطة منتشرين يحفظون النظام، ويمنعون الزحام، وفي السعة الثالثة إلا ربعًا مرت كخطف البرق

فرقة من راكبي الدراجات لإفساح الطريق؛ تمهيدًا لسير الموكب، وكانت تحمل أعلامًا سوداء، وتلت هذه الفرقة ثلة أخرى، وكانت فرقة من فرسان الكشافة تنظم صفوف الحاشدين على جانبي كل طريق، وبعد هنيهة عادت تلك الفرقة وسارت في طليعة الموكب، يتلوها صف من فرسان البوليس المصري، فكشافة المدرسة الخيرية الإيرانية بموسيقاها تعزف ألحان الحداد، فكشافة مدرسة وادي النيل الثانوية، فالكشافة المصرية بشبرا، تتقدمها موسيقاها، وحملة الإشارات، فكشافة مدرسة التوفيق، فكشافة المدرسة الإلهامية، ففرقة كشافة المستقبل، فكشافة عابدين الأميرية، فكشافة المدرسة المحمدية الأميرية، وكل منها تعزف موسيقاها، ويلي فرق الكشافة: النقابة العامة لعمال شركة سكة الحديد الكهربائية وعين شمس، فنقابة سائقي السيارات وعمالها فنقابة الحوذية العامة، فالنقابات المختلفة لأصحاب عربات الركوب بالإسكندرية، فنقابة الحلاقين بالقاهرة، فنقابة عمال السجاير، فنقابة عمال الغسيل والكي، تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم، موضوعة في إطار بديع مطرف بالزهر، فنقابة عمال الأحذية، فنقابة الطهاة، فنقابة عمال النسيج وملحقاته، فنقابة الخيامية، فنقابة عمال الصنائع اليدوية ببولاق، فنقابة عمال النور، فنقابة عمال الصناعة بالقاهرة، فنقابة عمال النحاس، فنقابة عمال النور الأبيض، فشركة التعاون المنزلي لعمال طيلون، وجماعة العمال المتحدة بباب الشعرية والخليفة، فجماعة تضامن العمال رافعة صورة الفقيد الكريم، فنقابة عمال وموظفي إنارة السكة الحديدية المصرية، فالملاحون. يلي هذه النقابات والجماعات طلبة المدارس على الترتيب الآتي: طلبة المدرسة الإيرانية الابتدائية يحملون طاقات الزهر، فمدرسة التوفيق القبطية الابتدائية، فمدارس السلطان حسين والسلحدار، فمدرسة رقي المعارف بشبرا، حاملة صورتي فقيدي الوطن المرحومين مصطفى كامل ومحمد فريد، فمدرسة راتب باشا، فمدرسة محمد علي الأميرية، فالجمالية الأميرية، يحمل تلامذتها أكاليل الزهر، فالمدرسة الحسينية، فالنحاسين، فباب الشعرية، فالتحضيرية الكبرى، فمدرسة عابدين الأميرية، فالمحمدية، فالقربية، فالعقادين، فمدرسة

الجيزة، مدرسة مصر الصناعية الأميرية، فكلية مصطفى كامل، فالإعدادية يحمل طلبتها صورتي الفقيدين العظيمين، فالخيرية الإيرانية، فالرشاد، فالاتحاد الوطني، فصدق الوفاء يحمل طلبتها صورتين كبيرتين لكل من الفقيدين الكريمين، فالتوفيق القبطية الثانوية، فباب الحديد الثانوية، فالإلهامية الثانوية، يحمل طلبتها طاقات الزهر، فالمدرسة التوفيقية يحمل طلبتها إكليلًا كبيرًا من الزهر الأبيض، فالمدرسة الخديوية، فالفنون الجميلة يحمل طلبتها صورة الفقيد الكريم، بين علمين مصريين وطاقة من الزهر، فالفنون والزخارف المصرية، فالفنون والصنائع، فالمحاسبة والتجارة المتوسطة، تحمل كل منها إكليلًا بديعًا، فالزراعة المتوسطة بمشتهر، فمدرسة الحقوق يحمل طلبتها الأكاليل، فمدرسة الهندسة يحمل طلبتها صورة الفقيد العظيم وإكليلين من الزهر الأبيض، ويتقدمهم علم مصري مكتوب عليه اسم المدرسة، فمدرسة المعلمين العليا، فالتجارة العليا وخريجوها، فالزراعة العليا، وأمام كل منهما علمها الكبير وعدة طاقات من الزهر، فمدرسة الطب، فطلبة الأزهر، يحملون علمًا مكتوبًا عليه: {ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله}، و«لتحيى ذكرى العاملين». فمدرسة المعلمين الأولية بالقاهرة، فمدرسة معلمي الكتاتيب التابعة لمجلس مديرية الجيزة، فأعضاء المحفل الماسوني يتقدمهم البناء الأعظم، فنقابة المصالح الأهلية، فنقابة الممثلين، فموظفو وزارة المعارف العمومية، فوزارة الحربية يحمل موظفوها علمًا مصريًّا، فمصلحة الصحة تحمل بساط رحمة مكتوبًا عليه: «الاستقلال التام لمصر والسودان». فمحكمة استئناف مصر الأهلية تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم، فوزارة المالية، فالمطبعة الأميرية، فموظفو القسم الميكانيكي لمصلحة السكك الحديدية، فنقابة موظفي تلغرافات الحكومة، ومعهم السعاة بدراجاتهم، فنقابة معلمي المدارس الأولية بمجلس مديرية القليوبية، فنادي موظفي البريد المصري، فنادي منتخب المدارس للآداب والألعاب، يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة، فنادي التمثيل الحديث، فالنادي الفني، يحمل كل منهما صورتين للفقيد العظيم،

فجماعة الإصلاح الأدبي تحمل صورة منقوشة على قدة من نسيج، فنادي خريجي مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة بين طاقتين من الزهر على شكل هلالين، فجماعة الإصلاح الخيرية ببيلا غربية، فوفد مديرية الجيزة يحمل علمًا مصريًّا بديعًا، فنادي المعارف، فنادي النجم الأبيض، فوفد مدينة طنطا يحمل كل منها علمًا جميلًا وصورة بديعة، فنادي المتحف الفني يحمل اثنان من أعضائه صورة مكبرة للفقيد وتمثالًا نصفيًا صنعه المثال محمود مختار، وأصلح ما تلف منه الرسام يوسف طاهر، وهرمًا خشبيًّا عليه صورة الفقيد في إطار مذهب مكتوب على أحد جانبيه: «المثل الأعلى للتضحية الوطنية»، فالفرقة الأولى للفتاة المصرية في الإسعاف، ففرقة كشافة الإعدادية فالمدرسة الحربية، فالبوليس، فحملة الأكاليل؛ وهم من الضباط المصريين، فنعش الفقيد العظيم ملفوفًا في العلم المصري، ومحوطًا بفرقة من البوليس وضباط الجيش، وقد تناوب حمله ستون عاملًا، انتدبتهم جمعية تضامن العمال، فالحاج خليل عفيفي، فأسرة الفقيد العظيم ونجله الأستاذ عبد الخالق فريد، فالعلماء والرؤساء الروحانيون، فالأمير عمر طوسون، فأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، ولجنة الوفد المركزية، ووفود الأقاليم؛ وهي: وفد دمنهور، ووفد طنطا، ووفد المنصورة، ووفد الزقازيق، ووفد من بور سعيد برياسة علي بك لهيطة، وكبار المشيعين. وكان من بينهم الأمير إسماعيل داود، وعبد الخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقي باشا، وجعفر والي باشا، وأحمد حشمت باشا، وإسماعيل أباظة باشا إلخ. فالمحامون يتقدمهم النقيب مرقس بك حنا، فالأستاذ شالوم بالنيابة عن نقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة، فجماهير المشيعين لا يحصى لهم عدد، فسيارات المشيعات من العقائل والسيدات والآنسات، تسير مثنى مثنى. وفي أولاها أسرة الفقيد. وفي الثانية لجنة تأبينه من السيدات، تليها بقية السيارات، فصف من مشاة البوليس ففصيلة من الفرسان.

واستمر الموكب سائرًا على هذا الترتيب مارًّا بشارع كامل (الجمهورية)، فميدان الأوبرا، فشارع محمد علي، وبعد الصلاة على الفقيد في جامع قيسون، استأنف

الموكب سيره إلى مدفن العائلة بجوار السيدة نفيسة، حيث أنزل جثمانه إلى مرقده الأخير. وتليت على الضريح الطاهر القصيدة العصماء، التي نظمها أمير الشعراء شوقي بك، ثم عاد المشيعون يبكون من أعماق قلوبهم الراحل العظيم.

قصيدة شوقي

التي تليت على ضريح الفقيد

كل حي على المنية غادي ... تتوالى الركاب والموت حادي[1]

ذهب الأولون قَرْنًا فقرنا ... لم يدم حاضرٌ ولم يبق بادي[2]

هل ترى منهمو وتسمع عنهم ... غير باقي مآثر وأيادي

كرة الأرض كم رمت صولجانًا ... وطوت من ملاعب وجياد

والغبار الذي على صفحتيها ... دوران الرحى على الأجساد

كل قبر من جانب القفر يبدو ... علم الحق أو منار المعاد

وزمام الركاب من كل فج ... ومحط الرحال من كل وادي

تطلع الشمس حيث تطلع نضجًا ... وتُنحى كمنجل الحصاد

تلك حمراء في السماء وهذا ... أعوج النصل من مراس الجلاد

ليت شعري تعمدا وأصرا ... أم أعانا جناية الميلاد

كذب الأزهران[3] ما الأمر إلا ... قدر رائح بما شاء غادي

يا حمامًا ترنمت مسعدات ... وبها فاقة إلى الإسعاد

ضاق من ثكلها البكا فتغنت ... رب ثكل سمعته من شاد

الأناة الأناة كل أليف ... سابق الإلف أو ملاقي انفراد

هل رجعتن في الحياة لفهم ... إن فهمَ الأمور نصفُ السداد

---

(١) الحادي: هو الذي يغني للقافلة فتنشط في سيرها.

(٢) الحاضر: ساكن الحضر، والبادي: ساكن البادية.

(٣) الشمس والقمر.

ســـقم مـــن ســـلامة وعـــزاء ... مـــن هنـــاء وفرقـــة مـــن وداد
يجتنــى شــهدها عــلى إبــر النحــ ... ــل ويمــشي لوردهــا في القتــاد
وعـــلى نـــائم وســـهران فيهـــا ... أجـــل لا ينـــام بالمرصـــاد
لبـــد صـــاده وأظـــن النـــسـ ... ـــر مـــن ســـهمه عـــلى ميعـــاد
ســاقةَ الــنعش بــالرئيس رويــدًا ... موكــب المــوت موضــع الاتئــاد
كـــل أعـــواد منـــبر وسريـــر ... باطـــل غـــير هـــذه الأعـــواد
تــستريح المطــي يومًــا وهــذي ... تنقــل العــالمين مــن عهــد عــاد
لا وراء الجيــاد زيــدت جــلالًا ... منــذ كانــت ولا عــلى الأجيــاد
أســألتم حقيبــة المــوت مــاذا ... تحتهـــا مـــن ذخـــيرة وعتـــاد
إن في طيهـــا إمـــام صـــفوف ... وحـــــواري نيـــــة وعتـــــاد
لــو تــركتم لهــا الزمــام لجــاءت ... وحــدها بالــشهيد دار الرشــاد
انظروا هل ترون في الجمع (مصرا) ... حــاسرًا قــد تجللــت بــسواد
تــاج أحرارهــا غلامًــا وكهــلًا ... راعهـــا أن تـــراه في الأصـــفاء
وسِّــدوه الــتراب نــضو ســفار ... في ســبيل الحقــوق نــضو سُــهاد
واركـــزوه إلى القيامـــة رمحًـــا ... كــان للحــشد والنــدى والطــراد
وأقـــروه في الـــصفائح عـــضبًا ... لم يـــدن بـــالقرار في الأغـــماد
نــازح الــدار أَقْــصر اليــوم بــين ... وانتهــت محنــة وكفــت عــوادي
وكفــى المــوت مــا تخــاف وترجــو ... وشــفى مــن أصــادق وأعــادي
مـــن دنـــا أو نـــأى فـــإن المنايـــا ... غايــة القــرب أو قــصارى البعــاد
سرْ مع العمر حيث شئت تئوبا ... وافقــد العمــر لا تــؤب مــن رقــاد
ذلــك الحــق لا الــذي زعمــوه ... في قـــديم مـــن الحـــديث معـــاد
وجــرى لفظــه عــلى ألــسن النــا ... س ومعنــاه في صــدور الــصعاد
يـــتحلى بـــه القـــوي ولكـــن ... كــتحلي القتــال باســم الجهــاد
هــل تــرى كــالتراب أحسن عــدلًا ... وقيامًـــا عـــلى حقـــوق العبـــاد

نـزل الأقويـاء فيـه عـلى الـضعـ ـفى وحـل الملـوك بالزهـاد
صـفحات نقيـة كقلـوب الرسـ ـل مغـسولة مـن الأحقـاد
قم إن استطعت من سريرك وانظر سر ذاك اللـواء في الأجنـاد
هـل تـراهم وأنـت مـوف عليـهم غـير بنيـان ألفـة واتحـاد
أمـة هيئـت وقـوم لخـير الـدهـ ـر أو شره عـلى اسـتعداد
مـصر تبكـي عليـك في كـل خـدر وتـصوغ الرثـاء في كـل نـاد
لـو تأملتهـا لراعـك منهـا غـرة الـبر في سـواد الحـداد
منتهـى مـا بـه الـبلاد تعـزى رجـل مـات في سـبيل الـبلاد
أمهـات لا تحمـل الثكـل إلا للنجيـب الجـريء في الأولاد
(كفريـد) وأيـن ثـاني فريـد أي ثـان لواحـد الآحـاد؟
الـرئيس الجـواد فـيما علمنـا وبلونـا وابـن الـرئيس الجـواد
أكلـت مالـه الحقـوق وأبـلى جـسمه عائـد مـن الهـم عـادي
لـك في ذلـك الـضنى رقـة الـرو ح وخفـق الفـؤاد في العـواد
علـة لم تـصل فراشـك حتـى وطئـت في القلـوب والأكبـاد
صـادفت قرحـة يلائمهـا الـصـ ـبر وتـأبى عليـه غـير الفـساد
وعـد الـدهر أن يكـون ضـمادًا لـك فيهـا فكـان شر ضـماد
وإذا الـروح لم تـنفس عـن الجسـ ـم (فبقـراط) نـافخ في رمـاد

تخليد ذكرى الفقيد

مستشفى محمد فريد للعمال

قرر الحزب الوطني في (أواخر نوفمبر سنة ١٩١٩م) إنشاء مستشفى للعمال باسم «مستشفى محمد فريد» تخليدًا لذكرى الفقيد، واختار محمد بك أحمد الشريف

(عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) أمينًا لصندوق اللجنة التي عهد إليها بجمع الاكتتابات لهذا المشروع.

وقد جمع للمشروع نحو خمسة آلاف جنيه أودعت بنك مصر، واستثمرت اللجنة هذا المبلغ في شراء سندات دين موحد، فتضاعف على مر السنين من أرباحها، ومن ثمن بيعها في وقت ارتفاع أسعارها، حتى بلغ (١٠٤٣٨) جنيه عشرة آلاف وأربعمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا في سنة (١٩٣٧م)، ثم رأت اللجنة أن هذا المبلغ لا يكفي لإنشاء المستشفى، فقررت أن تساهم به في تأسيس مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة، على أن يخصص قسم منه باسم الفقيد يعالج فيه العمال مجانًا، وتم الاتفاق بين اللجنة والجمعية في (٦ يونية سنة ١٩٣٧م) على أن تتسلم الجمعية هذا المبلغ مقابل تخصيص نصف الدور الأول من المبنى الرابع الواقع فوق العيادة الخارجية، والمواجهة للنيل، لجعله «مستشفى ذكرى المرحوم محمد فريد» وإقامة تمثال نصفي للفقيد في هذا القسم، وتسلمت الجمعية المبلغ في (١٢ يولية سنة ١٩٣٧م)، وصار الجناح المتفق عليه مسمى باسم الفقيد.

الفصل الخامس عشر

رثاء الزعيم وحفلات التأبين

تجلى تقدير الأمة للزعيم الراحل في المراثي التي جادت بها قرائح الكتاب والشعراء والخطباء على صفحات الجرائد، أو الحفلات والمجتمعات، وقد صدرت هذه المراثي عن إخلاص صادق في تقدير الفقيد، ومعرفة لفضله العظيم؛ لأن أحدًا لم يكن يقصد من رثائه التقرب إلى أي فرد، أو ذي جاه، أو هيئة أو سلطة يبتغي النفع على يدها، فكانت المراثي فيه فيض الإخلاص والشعور العميق بتكريم الوطنية والتضحية.

حفلة جنيف

هي أول حفلة أقيمت لتأبينه؛ إذ اجتمع الوطنيون المصريون في مدينة جنيف بفندق السلام يوم (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩م)، وتعاقب الخطباء، فخطب في الاجتماع كل من: الدكتور يحيى الدرديري، والأستاذ علي الشمسي (باشا)، والأستاذ عوض البحراوي (بك)، والدكتور محمد توفيق، وعددوا مآثر الزعيم، ورد عليهم الأستاذ أحمد فريد بك شاكرًا بالنيابة عن أسرة الفقيد.

حفلة الأربعين التي أقامها الحزب الوطني

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطني حفلة تأبين الفقيد يوم الأربعين لوفاته (الجمعة ١٩ ديسمبر ١٩١٩م) بمدفن مصطفى كامل، فما وافت الساعة التاسعة صباحًا حتى امتلأ المدفن بالألوف من الذين جاءوا من العاصمة والأقاليم لحضور الحفلة، وافتتحت بتلاوة آي الذكر الحكيم، ثم وقف الأستاذ محمد زكي علي بك سكرتير الحزب الوطني، وألقى كلمة شكر فيها الحاضرين على حضورهم الحفلة، وتلا خطابًا من الشيخ عبد العزيز جاويش يصف فيه الأيام الأخيرة للفقيد.

خطبة علي فهمي كامل بك

ثم وقف علي فهمي كامل بك وكيل الحزب الوطني، وألقى خطبة جاء فيها:

«أيها السادة: ما اجتمعنا في هذه الساعة وفي هذا المكان إلا لنعرض تاريخ رجل من رجالنا، وزعيم من زعمائنا، وبطل من أبطالنا، هو المرحوم محمد بك فريد زعيم الحزب الوطني ورئيس الأمة المصرية، مات رحمه الله تلك الموته التي عرفتموها، بعيدًا عن وطنه وأهله، مات بعد أن حرم نسيم مصر ثماني سنوات كاملات، حبًّا في تحرير النيل وواديه وعملًا لتحقيق أماني أمته وأمانيه، مات غير آسف على فراق أهل أو بنين، أو أية نعمة من نعم الحياة، مات في ميدان الجهاد مرتاحًا مسرورًا؛ لأنه أدى واجب الوطن فوق ما يجب. وقد سمع صوت أمته ينبعث عاليًا من وادي النيل فيهز دويه العالمين القديم والجديد، لفظ آخر نفس من أنفاس الحياة داعيًا لأمته العزيزة لديه بالتوفيق لنيل الحرية والاستقلال.

لقد مات فريد يا مصطفى! مات خليفتك الذي أقسم أن لو انتقل فؤاده من الشمال إلى اليمين، أو تحولت الأهرام من مكانها المكين ما تغير له اعتقاد أو تبدل مبدأ، فبر بقسمه، وكان من المخلصين.

مات بعد أن ترك خلفه آلاف الآلاف من ذوي العزائم الماضية، والهمم الكبيرة. هؤلاء الذين تنبأت يا مصطفى ببعثهم قبيل موتك، فكان تنبؤك اليوم حقيقة لا مراء فيها. مات ليلحق بك، وليسكن معك جنة الأبرار المتقين.

وهب فريد قوته وماله وعمره لخدمة أشرف مبدأ في الوجود مبدأ إنهاض الأمة واسترداد مجد الوطن، فهل نحن على دربه سائرون؟ أجل! لقد اتفقنا جميعًا بجد وهمة وعزيمة أرسخ من الجبال الشم على أن نكون قلبًا واحدًا في القول ويدًا واحدة في العمل».

خطبة مندوب غبطة البطريرك

ثم وقف الأب حنا أحد أعضاء الوفد القبطي الذي اشترك في الاحتفال، وقال:

«أفتتح كلمتي: {بسم الله الرحمن الرحيم}، وبمخاطبتكم «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» فرد القوم التحية، ثم قال: إنه دخل مكان الاحتفال بذكرى الأربعين مرتين وهو باكٍ، وكانت المرة الأولى يوم وفاة الرئيس الأكبر مصطفى الذي عرفه قبل أن يكون قسيسًا، وجالسه مرارًا، وحادثه تكرارًا فوجد فيه كل صفات الرجولة، وأما المرة الثانية فهي موقفه لرثاء البطل فريد الذي ترك مناصب عالية غير آسف عليها خدمة لمصر، ثم قال: أبكي الذي كان بالحق فريدًا».

وسرد الأب الجليل حادثة وقعت للسيد المسيح عليه السلام، يوم تألب الرومان عليه وعلى قومه الذين كانوا يبكون من أجله، فقال لهم: «لا تبكوا عليَّ؛ بل ابكوا على أنفسكم».

وذكر الأب الجهاد الوطني السلمي المشروع، وتكلم بإسهاب عن الاتحاد، وحث القوم على التضامن في سبيل العمل بإخلاص، لنحقق الآمال، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يديم الاتحاد، وأن ينجح المقاصد، فأمن الحاضرون، وقبل أن يترك مكانه ذكر أن غبطة البطريرك كان يود من صميم فؤاده الحضور بنفسه للاشتراك في الاحتفال؛ ولكن شيخوخته وضعف صحته منعتاه، فأناب عنه الوفد المشار إليه.

قصيدة حافظ إبراهيم

ووقف في ختام الحفلة شاعر النيل «حافظ إبراهيم» وألقى بصوته الجهوري قصيدته العصماء في رثاء الفقيد، قال:

مـن ليـوم نحـن فيـه مـن لغَـدْ؟ مـات ذو العزمـة والـرأي الأسَـدْ

حـل (بالجمعـة) حـزن وأسـى ومشى الوجد إلى (يوم الأحد)(١)
وبـدا شِـعري عـلى قرطاسـه لوعـةً سـالتْ عـلى دَمـع جَمَـدْ
أيهـا النيـل لقـد جـل الأسـى كـنْ مـدادًا لي إذا الـدمع نَفَـدْ
واذبـلي يـا زهـرةَ الـروض ولا تبـسمي للطـلِّ فـالعيشُ نكـد
والـزم النَّـوح أيـا طـير ولا تبتهج بالشدو فالشدو حدد(٢)
فلقـد ولى (فريـد) وانطـوى ركـن مـصر وفتاهـا والـسند
خالـد الآثـار لا تخـش الـبلى لـيس يـبلى مـن لـه ذِكـرٌ خلـد
زرت (بـرلين) فنـادى سـمْتها نزلت شمسُ الضحى برجَ الأسد
واختفـت شمـسُك فيهـا وكـذا تختفـي في الغـرب أقـمار الأبـد
يـا غريـب الـدار والقـبر ويـا سلوة النيـل إذا مـا الخطـب جد
وحـسامًا فـل حديـه الـردى وشـهابًا ضـاء وهنـا وخمـد
قـل (لـصب النيـل)(٣) إن لاقيتـه في جـوار الـدائم الفـرد الـصمد
إن مـصرًا لا تنـي عـن قـصدها رغـم مـا تلقـى وإن طـال الأمـد
جئـتُ عنهـا أحمـل البـشرى إلى (أول البـانين)(٤) في هـذا البلـد
فاسـترح واهنـأ ونـم في غبطـة قد بذرت الحب والشعب حصد
آثـر النيـلَ عـلى أموالـه وقُـواه وهـواه والولـد
يطلـب الخـير لمـصر وهـو في شـقْوة أحلى مـن العـيش الرغـد
ضـاربٌ في الأرض يبغـي مأربًـا كلـما قاربـه عنـه ابتعـد
لم يعبـه أن تجنَّـى دهـره رب جـد حـاد مـن مجراه جـد(٥)

---

(١) كنى بيوم الجمعة والأحد عن المسلمين والمسيحيين.

(٢) الحدد: الحرم الذي لا يحل أن يرتكب.

(٣) يريد مصطفى كامل.

(٤) يريد مصطفى كامل.

(٥) الجد (بالكسر) الاجتهاد، وبالفتح الحظ، والمعنى: رب اجتهاد أخطأه الحظ.

يستجم العزم حتى إن بدت ... فرصة شد إليها وصمد
فهو لا يثني عنانًا عن منى ... وهو هجيراه (من جد وجد)
فأياديه إذا ما أنكرت ... إنما تنْكرها عين الحسد
فقدت مصر (فريدًا) وهي في ... موطن يعوزها فيه المدد
فقدت مصر (فريدًا) وهي في ... لهوة الميدان والموتُ رصد
فقدت منه خبيرًا حوِّلا ... وهي والأيام في أخذ ورد(١)
لم يكد يمتُعها الدهر به ... في ربوع النيل حيًّا لم يكد
ليته عاش قليلًا فترى ... شعب مصر عينه كيف اتحد
ويْج مصر بل فويحًا للثرى ... إنه أبلغ حزنًا وأشد
كم تمنى وتمنى أهله ... لو يوارَى فيه ذياك الجسد
لهفَ نفسي هل (ببرلين) امرؤْ ... فوق ذاك القبر صلى وسجدْ
هل بكت عينٌ فروَّت ترْبه ... هل على أحجاره خط أحد
هاهنا قبرُ شهيد في هوَى ... أمةٍ أيقظها ثم رَقدْ

ثم اعتذرت لجنة الاحتفال عن عدم إلقاء المراثي الأخرى؛ اكتفاء بنشرها، وذلك لضيق الوقت، وحلول موعد أداء فريضة الجمعة، وختمت الحفلة بتلاوة ما تيسر من القرآن.

حفلة لجنة الوفد

وأقامت لجنة الوفد المركزية حفلة تأبين للفقيد؛ اعترافًا بفضله على الحركة الوطنية، أعدت لها سرادقًا أما دار حمد باشا الباسل، وذلك في صبيحة يوم الجمعة (٢ يناير سنة ١٩٢٠م).

خطبة مرقس بك حنا (باشا)

(١) الحول: الخبير الحاذق بتحويل الأمور.

وألقى الأستاذ مرقس بك حنا (باشا) خطبة جاء فيها:

«أيها السادة: أفتتح هذه الحفلة باسم الله جل جلاله، وباسم الوطن المفدى، أفتتحها وقد اجتمعنا اليوم لنحيي ذكرى راحل كريم، ومصري عظيم، لا تغيب ذكراه في الواقع، ولا تغيب أعماله الجليلة عن واحد منا، واشتهر الرجل بصلابته في الوطنية، وبتفانيه في محبة بلاده وتضحية كل ما يملك من وقت ومال، بل وصحة ومن أجل خدمتها وإعلاء شأنها، تتجلى هذه الصفات كلها في جميع أدوار حياة المرحوم فريد بك بلا استثناء ولا انقطاع، فقد عرفته موظفًا، عرفته محاميًا، وعرفته سياسيًّا، وفي كل هذه الأدوار لم تفارقه عزيمته مرة، ولم تخنه شجاعته لحظة رغم الاضطهاد الذي عاناه، والضيق الذي كابده لا لشيء سوى إخلاصه وتفانيه في محبة وطنه وبلاده».

ثم تكلم عن وطنيته حين كان وكيلًا للنيابة، واستقالته من منصبه بسبب قضية التلغرافات، واشتغاله بالمحاماة، ثم قال:

«لئن دافع في بدء هذه الحياة الجديدة عن طالب حق فردي أحيانًا، فقد دأب على الدفاع عن القضية المصرية العظمى، بغير ملل ولا كلال. نعم شعر فريد بك في دور المحامة بجلال العمل العظيم الذي أقدم عليه، وجمال الميدان الذي اختاره لنفسه، فأحست نفسه الكبيرة بفرق عظيم بين القيود العديدة التي تحيط بالرجل في خدمة الحكومة -خصوصًا إذا كانت خاضعة للأجنبي- وبين جمال الحرية وجلالها، في ذلك الوسط الجديد السامي، فوقف نفسه للحال على الدفاع عن أسمى قضية في الوجود لمصر والمصريين، وضحى من ذلك الحين شخصه وحياته لإنقاذ بلاده من ربقة الحكم الأجنبي، والأخذ بيدها إلى حيث الحرية والكرامة والشرف -إلى الاستقلال التام؛ ولم يثنه عن ذلك النفي ولا المرض، ولا بذل المال، بل بقي رئيسًا للحزب الوطني يجاهد في سبيل إعلاء شأنه ووطنه إلى آخر لحظة من حياته، حتى على سرير الموت.

تلك هي صورة مصغرة لحياة المرحوم فريد بك، وتلك هي القضية المقدسة التي خصص نفسه من أجلها، وبقي مدافعًا عنها إلى يوم رحيله، لا يثنيه عن عزمه ضيق ولا اضطهاد، ولا يلويه عن السير فيها بإخلاصه المعهود حبس ولا إبعاد، كان قلبه يفيض إخلاصًا وصدقًا، وهمة وعزمًا، وشجاعة وثباتًا لا حد له ولا نهاية».

إلى أن قال في ختام الخطبة:

«إني أنتهز هذه الفرصة لأرجو الأمة المصرية الكريمة، وكل فرد من أفرادها، أن يعضد تلك الفكرة السامية التي نادى بها الحزب الوطني تخليدًا لذكرى فقيدنا الذي نحتفل اليوم بذكراه، وهي إقامة «مستشفى للعمال» باسمه، فإن العمل في ذاته جميل، جدير بالعناية، وفيه فكرة أسمى؛ وهي الاعتراف بجميل المجاهدين.

إنما الأبطال أيها السادة ليسوا أبطال الحرب والميدان؛ بل الأبطال أبطال الجهاد والسلام، وعلى رأسهم أولئك الذين يضحون أيامهم، ويقضون عمرهم ويعانون الصعوبات على أنواعها، والمتاعب على أشكالها، من أجل سعادة مواطنيهم، وجميل مستقبل بلادهم، وقد كان فريد واحدًا من أولئك الأبطال، كما كان من قبله مصطفى كامل، وهو خير من تخلد ذكراه ونتمدح بحياته وأعماله.

والله أسأل أن يكثر بيننا من أمثاله، وأن يكلل مساعينا، وأعمال الوفد المصري والمجاهدين، والمصريين عامة بالنجاح والفلاح، ويصبح المستقبل الذي كان يعنيه قاسم بك أمين حاضرًا، وتصبح آمالنا حقيقة ثابتة، تتجلى أمام أعيننا في القريب العاجل إن شاء الله».

قصيدة خليل مطران

ووقف شاعر القطرين «خليل مطران» وألقى قصيدته الفريدة في رثاء الفقيد، قال:

أفريد لا تبعد على الأدهار ... أنت الشهيد الخالد التذكار
بالأهل بالدم بالرفاهة بالغنى ... فَديت مصر وفُديت من دار
حررت نفسك دائب المسعى إلى ... تحريرها لتعز بعد صغار
مسترسلًا والدهر في إقباله ... مستبسلًا والدهر في الإدبار
ثبْتًا إذا ما الراسخون تقلقلوا ... متوافق الإعلان والإسرار
فبررت بالعهد الذي عاهدته ... ووفيت في الإيسار والإعسار
ما كان ذاك العمر إلا قُربة ... موصولة الآصال بالأسحار
ومن المنى ما ليس يوفي حقه ... حتى يكون الجود بالأعمار

فريد ومصطفى:

إني لأذكر مصطفى ورفيقه ... في مستهلها وفي الإدبار
متوخيًا إعتاق مصر كلاهما ... وكلاهما لأخيه خير مبار
وكلاهما يسعى الغداة مذللًا ... سبل النجاح لمقتفي الآثار
وكأن مصر حيال كل مخاطر ... إذ ذاك في شغل عن الأخطار
في قلبها حب الحياة طليقة ... لكنها تخشى أذى الإظهار
وضميرها آنًا فآنًا يُجتلى ... فيُرى كما اقتدح الزناد الواري
عرفا حقيقتها وبثا بثها ... ثقة وما كانا من الأيسار
لم يلبثا متآزرين بنية ... مصدوقة في خفية وجهار
حتى إذا ما أيقظا إيمانها ... فذكا ذكاء النور قبل النار
أبدت أساها يوم فارق مصطفى ... هذا الجوار ورام خير جوار

فريد رئيسًا للحزب الوطني:

ذهب الرئيس فنيط عبء مقامه ... بالأنزه الأوفى من الأنصار
أفريد هذا الشأو قد أدركته ... وسبقت من جاراك في المضمار
فتقاض أضعاف الذي قدمته ... واستسق صوب العارض المدرار
إن تلتمس جاهًا أصبْ ما تشتهي ... أو رفعة فاظفر بالاستيزار
والشرق يقبل قد علمت من ... يتحملون غرائب الأعذار
الشعب شبه البحر لا تأمن له ... ما أمن مقتعد متون بحار
فغدًا ويا حذرًا لمثلك من غد ... قد تستفيق ولات حين حذار
يسلو الألى عبدوك أمس وربما ... كوفئت من عرف بالاستنكار
فتبيت صفر يد وكنت مليئها ... وتذوق كل مرارة الإقتار
لكن أبيت العرض إلا سالمًا ... وإن ابتليت بشقوة وضرار
لم تعتقد إلا الولاء وقد أبى ... لك أن تلبي داعي الإخفار
وسموت عن أن يستميلك خادع ... بالمنصب المزجى أو الدينار
فظللت مبدؤك القويم كعهده ... عند الوفاء وفوق الاستئثار
تزداد صدق عزيمة بمراسه ... ورسوخ إيمان بالاستمرار
ما إن تبافى ساهرًا مترصدًا ... يرنو إليك بمقلة الغدار
يجنى عليك لغير ذنب باغيًا ... والبغي جناء على الأطهار
من كان جار السوء يومًا جاره ... عدت فضائله من الأوزار

فريد في السجن:

قل للرئيس إذا مررت بسجنه ... إن السجون معاهد الأحرار
وافيته طوعًا ورأيك ثابت ... إن اعتقالك مطلق الأفكار
إن يحجبوك فإن فكرك رافع ... نورًا تضاء به سبيل الساري
كم تحجب الظلمات طودًا شامخًا ... فيلوح فوق ذراه ضوء منار

إنـا لنسمع مـن سكوتك حكمـة ... ونرى هدى في وجهك المتواري
وإذا النفــوس تجـردت لمرامهــا ... غنيـت عـن الأسـماع والأبـصار
حاشاك أن تأسى وهل تأسى على ... علــم بــأن الــتم بعــد سرار
الأنبيـــاء انتـــابهم زمـــن بـــه ... لزمـوا التفـرد عـن رضـا وخيـار
لجأوا إلى الخلوات واحتبسوا بها ... شـظفى المعـايش لابسي الأطـمار
مــستجمعين مروضــين قلــوبهم ... لقيــام دعــوتهم عــلى الأخطــار
ومـن الغيابـات التـي أمـسوا بهـا ... بعثوا الهدى كالشمس في الإزهار
سل موحشًا في طور سينا سامعًا ... كلـم المهـيمن في اصطعاق النـار
سل طيف جلجلة يكاد من الطوى ... يــسمو بــه راق مــن الأنــوار
ســل خاليًــا بحــرًا يلبــي ربــه ... في الغـار عـن صرعاتـه في الغـار
بالعزلـة اكتملـوا ورب مـروض ... للـــنفس حررهـــا بالاستئـــسار
لا شيء أبلــغ بالــدعاة إلى المنــى ... مــن أن تمحــصهم يــد المقــدار

فريد في طريق النفي:

لم يكفــه مــا كــان حتــى جــاءه ... مـا فـوق غـل الجيـد والإحـصار
النفي بعـد السجن: تلك عقوبة ... أعــلى وأغــلى صــفقة للــشاري
يسمو بها السجن القريب جداره ... شرف إلى ســجن بغــير جــدار
لا يــترك الجــاري عليــه حكمــه ... إلا ليدركــه القــضاء الجــاري
أي الــسفائن تــستقل كأنهـــا ... إحـدى المـدائن سـيرت ببخـار
ينــأى بهــا عــن أهلــه ورفاقــه ... دامـي الفـؤاد وشـيك الاسـتعبار
ينبــو ذرا البلــد الأمــين بمثلــه ... والزاحفــات أمينــة الأحجــار
متلفتًـا حـين الـوداع وفي الحـشى ... مـا فيـه مـن غـصص ومـن أكـدار
متــشبعًا مترويًــا ممــا يــرى ... لـــشفاء مـــسبغة بـــه وأوار
يرنـو إلى صُفر الشواطئ منطقت ... أعطافهـــا بـــالأزرق الزخـــار

ويذوب قبل البين من شوق إلى أنس الحمى وجماله السحار
يستاف ما تأتي الصبا بفضوله من طيب تلك الجنة المعطار
ويسمعه لحن المواطن جامعًا لغة الأنيس على لغى الأطيار
لهفي عليه مشردًا قبل الردى سيهيم في الدنيا بغير قرار
من أجل مصر يؤم كل ميمم في قومه ويزور كل مزار
لا يوم يسكن فيه من وثب، ومن بسكينة للكوكب السيار
في غربة موصولة آلامها أنضته في الرحلات والأسفار
تنتابه الصدمات لا يشكو لها إلا شكاة المحرب الكرار
ثقة بأن الفوز ليس لجازع في العالمين، الفوز للصبار
وتعضه الفاقات لا يلوي بها عزًّا ويسترها بستر وقار
حرصًا على المتطولين بفضلهم أن يجنحوا وجَلًا إلى الإقصار

فريد في مرضه:

ما كان هذا الحد حد عذابه تردى الأسود ضرورة الأخدار
صال الشقاء على فريد صولة بين الجوانح أنذرت ببوار
قصرت لياليه على مجهوده واليوم عدن عليه غير قصار
ما بال ذاك الوجه بعد تورد خلع النضارة واكتسى ببهار
ما بال ذاك الجسم بات من الضنى كالرسم في جرف به منهار
ما بال ذاك العزم بعد مضائه عثرت به العلات كل عثار
ما بال ذاك القلب بعد خفوقه تنتابه هدآت الاستقرار
أمسى يعالج سكرة في نزعه من لم يذق في العمر طعم عقار
ولو استطاع لما أضاع دقيقة يمضي الزمان بها مضي خسار
وفَّى بما أعطاه حق بلاده والموهبات ترد رد عواري
أمكانه هذا أتلك حليه والبيت خال والمقلد عاري

أكـذاك يخـتم في الـشقاء حياتـه ... مـن كـان جـم الجـاه والإيـسار
مـاذا تفـي مـن حقـه بعـد الـذي ... عانـاه كـل قلائـد الأشـعار
إن الـذي يبلـوه شـاري قومـه ... غـير الـذي نتلـوه في الأسـطار

عظة وفاته:

مات الرئيس فراع مصر وأهلها ... ذاك النعـيُّ وذاع في الأمـصار
مـات العصامي العظـامي الـذي ... مـا كـان بالعـاتي ولا الجبـار
مات الذي مارى سواه في الهوى ... يـوم الحفـاظ وعـاش غـير مماري

تحية الختام:

أفريـد هـذا مـا يهيئـه الفـدى ... لعـشيرة فـديتها وديـار
نـمْ إن مـصرًا عنـك راضـية وفـزْ ... مـن شـكرها بمثوبـة الأخيـار
أوشـكت أجـزع فانتهيـت بـأنني ... آنـست فيـك مـشيئة للبـاري

خطبة أمين بك الرافعي

ووقف المرحوم أمين بك الرافعي وألقى الخطبة الآتية:

«إنَّ الحياة وما نصادفه فيها من متاعب وأحزان، ومصائب وإرهاق، وضنك وإبعاد ليست إلا ميدانًا من ميادين القتال، فمن استطاع الثبات فيها ولم يتقهقر أمام نارها الحارة، كان بطلًا من أبطالها، وكثيرًا ما يكون أبطال هذا الميدان السلمي أكثر شجاعة من أبطال الحروب؛ لأن الآلام التي يتحملونها في خلال جهادهم الفكري أشد وقعًا من آلام المعارك الحربية، وبينما المحارب يملك سلاحًا كسلاح خصمه للدفاع عن نفسه، لا نرى المجاهد السلمي إلا أعزل من كل شيء، سوى قلبه الذي يقاوم به جميع أعدائه، وعزيمته التي يذلل بها كل العقبات التي تعترض سبيله، وقد قال أحد حكماء الرومان: لا يوجد في العالم من هو أكبر نفسًا من ذلك الذي يعرف كيف يحتمل الآلام ويواجه المكاره بشجاعة غير معتمد على قوة سوى قوة إرادته.

وإن كانت مصر قد حزنت لفقد فريد، فما ذلك إلا لأنها فقدت بطلًا عظيمًا من أبطال هذا الميدان، ونفسًا كبيرة من هذه النفوس التي يبخل الدهر بكثير من أمثالها.

مات فريد؛ لأن الأبطال يموتون؛ ولكن أعمالهم تبقى بعدهم.

مات فريد؛ لأن أمثاله من عظماء الرجال لا بد أن يموتوا، وفاقًا لسنن العالم الذي نعيش فيه، ولكن الله يأبى أن تموت معه مبادئه؛ لأن المبادئ القويمة تحيا بعد موت أصحابها. مات فريد ولكن تعاليمه لم تمت؛ بل هي منقوشة في صدر كل مصري ينادي الآن بأنه لا يرضى بغير الاستقلال بديلًا، فنحن نبكي الرجل الذي رحل عنا بجسمه، ولكنا نهتف للوطني الذي علمنا أن الحياة الحقيقية لا يعيشها الإنسان بين الملذات والسرور، ولا بالثروة والجاه، ولا بالشهرة والألقاب، ولا بالسيطرة والسلطان، وإنما هي التي يقوم فيها بأكثر الأعمال فائدة لبلاده، وبأقدس الواجبات لوطنه وللإنسانية، نهتف للوطني الذي ترك لأمته ذكرى حياة شريفة كلها آيات بينات، وما هذه الذكرى إلا تراث جليل لنا وللأجيال الآتية بعدنا.

ولو شئت أن أقرأ صفحات هذه الحياة لطال بي الوقوف، دون أن أتمكن من سرد ما فيها، وإنما أردت بموقفي اليوم أن أؤدي بعض واجبي نحو الفقيد، وأن أستخلص من حياته السياسية ما نستضيء به كلما أعوزنا النور الذي يهدينا سواء السبيل».

ثم ذكرى مناقب الفقيد، والعقبات التي كان يقاومها بقوة العقيدة والثبات، ثم قال:

«كان الفقيد يبتسم لهذه العقبات ولا يعبأ بتلك الاضطهادات؛ لأنه كان يعتقد كما يعتقد الفلاسفة، أن العقبات لا تقف في سبيل الإرادة، فإن هذه الإرادة الصادقة تسحق العقبات، وتزداد قوة بسحقها، وما مثلها إلا كمثل النار التي يلقى فوقها بعض الأشياء بقصد إطفائها، فتلتهم هذه الأشياء، وبفضل ذلك الالتهام تزداد اشتعالًا.

أما صحيفة الفقيد في منهاه، فقد سطرت فيها كلمة «التضحية» بأحرف من نور، وفي خلال هذا العهد بلغت نفسه مكانة يغبطه عليها كبار أبطال العالم في التاريخ، قديمه وحديثه، فقد صبر على الآلام طويلًا، وأنكر ذاته ولم يفكر في راحته ولا في صحته، ولا في حياته، وتحمل جميع المتاعب على اختلاف أنواعها، دون أن يشكو؛ بل كان يستعذب الألم في سبيل الوطن.

وإن نظرة واحدة إلى صورته الأخيرة وما يشاهد من الفرق الهائل بينها وبين صورته قبل منفاه، لتغني عن كل ما يقوله الخطباء ويكتبه الكتاب. كان الفقيد يستعذب الألم، لاعتقاده أن الإنسان لا يكفيه أن يقوم بواجبه، بل يجب عليه أن يثبت أنه جدير بهذا الواجب، وهذا الإثبات لا يكون إلا بتحمل الآلام بغير مضض، كان يستعذب الألم حتى إذا رآه إخوانه على هذه الصورة لا يفكرون في الشكوى؛ بل ينسون أنهم يتألمون، كان يستعذب الألم؛ لأنه ما كان يملك لنفسه حياة ولا موتًا، وإنما الذي يملكه هو أن يقف مجهوداته على خدمة أمته، وأن يتألم عسى أن يكون في ألمه بلسم لجراح الوطن، وتخفيف لمصائب مواطنيه.

كان يستعذب الألم لاعتقاده أن الآلام تنير للقلوب طريق الحقيقة التي تغيب عن الإنسان إذا كان سعيدًا ولم يعرف كيف يتألم.

كان يستعذب الألم، لاعتقاده أن الآلام تتسلط على النفوس فتجعلها كبيرة، ولأن في النفوس مكانًا رفيعًا ترقد فيه الحياة، والألم وحده هو الذي يستطيع أن يبلغ هذا المكان. فهنيئًا لهذه النفس الكبيرة، والروح الطاهرة، ومجدًا وفخارًا لذلك القلب الذي لم ينبض إلا باسم الوطن وحريته.

وإذا كانت مصر لم تسمح له الظروف بتمجيد بطلها في حياته، فإنها الآن تمجد أعماله ومبادئه، وسيأتي يوم قريب يكون فيه التمجيد أعظم شأنًا، عندما تنقل جثة الفقيد إلى مصر، وتدخلها بعد دخول الحرية، ويومئذ ترفرف روحه فوق الرءوس، فرحة بتحقيق آمالها، الآن فإنها تتوسل بكلمة منفى فرنسا «فيكتور هيجو» التي قال

فيها: «لقد قطعت عهدًا على نفسي وأمام ضميري بأن أشارك الحرية في منافها إلى النهاية، فإذا عادت عدت معها».

فلنجدد اليوم عهدًا على أنفسنا أمام الله وأمام ضمائرنا بأن نحتفظ بمبادئنا، ونستمر في جهادنا السلمي المشروع حتى ترد لنا حريتنا المقدسة، {وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولًا}.

بقية الخطباء

وخطب بعده من الشعراء والخطباء: الشيخ إبراهيم سليمان، أحد علماء المعهد الإسكندري، وقد ألقى قصيدة، القمص مرقص سرجيوس، فرج أفندي جرجس مندوب بطريرك الأقباط، الدكتور منصور فهمي بك، على المنزلاوي بك، أحمد بك الشيخ، الشاعر أحمد نسيم (وقد نشرنا قصيدته في غير هذا المكان)، الشيخ علي سرور الزنكلوني، ثم ختمت الحفلة بقراءة ما تيسر من القرآن.

حفلة السيدات

وأقامت السيدات المصريات حفلة تأبين يوم الجمعة ١١ يونية سنة ١٩٢٠م (بعد نقل رفاته إلى مصر)، فأعدت سرادقًا في ساحة ضريح الفقيد بالسيدة نفيسة، اجتمعت فيه فضليات السيدات والآنسات، وبدأت الحفلة بتلاوة آي الذكر الحكيم، ثم ألقت السيدة أمينة هانم نمازي خطبة مستفيضة، وصفت فيها شعور المصرية نحو فقيد مصر العظيم، وعدت مناقبه وألمت بفضله في بعث النهضة الوطنية، وتلتها السيدة حرم الدكتور عثمان لبيب عبده، فحرم المرحوم إسماعيل بك عاصم، فالسيدة حصلب، فكريمة المرحوم محمد رياض بك، فالسيدة لبيبة هاشم، فالدكتورة عيوشة هانم، فكريمة المرحوم محمد عز العرب بك، وألقت كل منهن خطبة في تقدير أعمال الفقيد، ووافى مكان الاحتفال تلميذات مدرستي «الثبات» و«العناية»، وألقت إحداهن «الآنسة ثريا» كلمة بليغة مؤثرة عن الفقيد، ثم أنشدت التلميذات نشيدًا

بليغًا محزنًا. وانتهى الاحتفال بكلمة شكر ألقتها السيدة أمنية هانم نهازي، وختمت بتلاوة القرآن، وزار المحتفلات الضريح مترحمات، ونثرن عليه طاقات الزهر والرياحين.

بعض المراثي في الفقيد

ننشر هنا بعض ما يسعه المقام من مراثي الشعراء، حين نعي الفقيد، أو حين مجيء رفاته إلى مصر.

حفلات أخرى

هذا وقد تعددت حفلات التأبين في مختلف أحياء القاهرة، وفي الإسكندرية والأقاليم.

قصيدة الأمير شكيب أرسلان

قد عشتَ فذًّا في الرجال فريدًا ... فقضيت فذًّا في البلاد فريدا
جاهدت عمرك ثم مت مغربًا ... فغدوت من كل الجهات شهيدا
كانت حياتك حفظ مصر لأهلها ... ما غير ذلك مطلبًا منشودا
جاهدت نصف العمر في أرجائها ... علمًا ونصفًا في الغروب شريدا
لله وفيت الأمانة حقها ... وبذلت فيها طارفًا وتليدا
وأذبت في حسراتها كبدًا[1] بها ... أوديت تحرق من ذويك كبودا
لم تدخر في حب مصر وأهلها ... وسعًا ولا جهدًا هناك جهيدا
ما عزَّ عندك أن تركت لأجلها ... وطنًا وقصرًا كالسدير مشيدا
ولذائذًا ونفائسًا أورثتها ... عنها صرفت وعيِّلا ووليدا
غادرته طفلًا وطال بك النوى ... فحرمت منظره وصار رشيدا

(١) إشارة إلى أنه توفي رحمه الله بمرض الكبد.

لخلاص مصر قد تركت مآثرًا بيضًا سهرْت لها ليالي سودا
كنت المتيم والعميد[١] بحبها فلذا لفتيتها غدوت عميدا
كم خطأوك وعاندوك وكل من يفري فريك لم يزل محسودا
حتى تمخضت السنون حقائقًا خروا لديها ركعًا وسجودا
علموا بأنك لم تكن متهورًا بل كنت تنظر مذ نظرت بعيدا
عمدوا لرأيك فانقلبت وتلك من نعم الإله مؤيدًا تأييدا
لم تحتضر إلا ومصر كلها لنظير صنعك تستحث وفودا
فلشد ما قرت عيونك عندما حف الجميع لواء المعقودا
فانظر إلى مصر العزيزة بعضها مثل البريم[٢] ببعضها مشدودا
مهما استعز الغالبون بجندهم فالحق أعظم قوة وجنودا
قد أقبل الزمن الذي أبناؤه لا يحملون سلاسلا وقيودا
نمْ يا فريد على يقينك إنه يوم تأذن بالخلاص عتيدا
لا بد من فرج قريب عنده مصر تؤمم شخصك الملحودا
ويبشرونك بالخلاص إلى الثرى أن قم وشاهد يومك الموعودا
يبقى مع الأهرام ذكرك ثابتًا ويظل قبرك مثلها مشهودا
وهناك تنقلب المدامع قرة ويعود مأتمك المفجع عيدا

قصيدة الشاعر أحمد محرم

أترى الكنانة كيف تعبث بالدم الله للشهداء إن لم ترحم
أدنى المراتب في الصبابة عندها تلف المحب وطول وجد المغرم
ترجى تحيتها فيكذب دونها أمل الملول ومطمع المتبرم
ضل امرؤ قتلته (مصر) فلم يصن عهد الولاء لها وحق المنعم

---

(١) العميد بحبها: أي الذي أضناه الحب.

(٢) البريم: الحبل المبروم.

معشوقة يجري مع الدم حبها ... في قلب نصرانيها والمسلم
بعثته (مصر) مجاهدًا ورمت به ... فرمت بجيش للفتوح عرمرم
خاض الغمار يهدُّ كل كتيبة ... ويهز رايات الكمي المعلم
متجردًا لله يطلب حقه ... ويقيم جانب شعبه المتهدم
فإذا القياصر بالأرائك تتقي ... وإذ الأرائك بالقياصر تحتمي
كلٌّ به فزع وكلٌّ جازع ... يبغي القرار ولا قرار لمحرم

إلى أن قال:

يا سيد الشهداء بعد رفيقه ... أرضيت ربك في جهادك فاغنم
ليس الذي بدأ الجهاد فلم يمت ... إلا كبادئ حجة لم تختم
والناس في شرف الحياة وعزها ... ضدان من ماض وآخر محجم
وأجل ما رزق الرجال همامة ... تنفي غرام المطلب المتهجم
تتجشم الصعب المخوف وعندها ... أن المنية مركب المتجشم
مأوى الممالك والشعوب ومالها ... وصفوك ظلمًا بالغريب المعدم
لك من يقينك ثروة إن قدرت ... قيست كنوز العالمين بدرهم
إيمان ذي الإيمان أعظم ثروة ... ويقين ذي الوجدان أفضل منجم
ضج النعاة فضج كل موحد ... وارتج ما بين الحطيم وزمزم

ثم قال:

يا مصر حسبك ما رضيت من ... وبرئت من ماضيك إن لم تنقمي
إن التي رمت الماليك باعدت ... بين المضاجع والشعوب النوم
الأرض تركض بالشعوب حثيثة ... فامشي على آثارها وترسمي
إن كان قيدك لم يحل فإنه ... خلق المريب وشيمة المتوهم
سيرى فما بك غير تلك وما بنا ... إلا مراقبة العدى واللوم
يا نازحًا لم نقض حق بلائه ... الله جارك فاغتبط وتنعم

وانفض همومك عن فؤادك إننا نلقى الهموم بكل أغلب أضخم
إن المناكب والنفوس بأسرها لفداء (مصر) من المهم المؤلم
ماذا حفظت لأهلها من حرمة وقضيت من حق عليك محتم
حيتك (مصر) على البعاد فحيها ودعت مسلمة عليك فسلم
جاوزت حسن الصنع في خدامها وكفيت سوء الذكر من لم يخدم
كذب المضلل لن ينالك سعيه إلا إذا نال السماء بسلم
أقسمت مالك في جهادك مشبه والحر مؤتمن وإن لم يقسم
ما زلت تسرف في المغارم دائبًا حتى جعلت النفس آخر مغرم
أي القواضب بعد ما قطع الظبا ولوى الأسنة في الوغى لم يثلم
رددت صوتي في الرثاء وإنما رددت من صوت الكنانة في فمي
حيتك في الملأ العلي وأزلفت حور الجنان إليك شعر (محرم)
أسفي لأوبة راحل لم تقضها عدة المنى وتحية لم تنظم

قصيدة النائب المحترم
الأستاذ محمد محمود جلال

يا شهيدًا قضى عليه الوفاء روَّع النيلَ فيك هذا القضاء
ماد بالناس قطر رمسيس لما داهمتنا بنعيك الأنباء
عشت فينا الرئيسَ لكن بسعي حاطه الدهر منك ذاك الإباء
ذدتَ في الحق مُر دنياك حتى ما ثناك التراث والأبناء
وقضيت الحياة في خير ذكر فتمنى كموتك الأحياء
قلت للناس يوم لاموك كفوا ليس طول المدى يسود العماء
مزق الحق ستر كيد الليالي فتجلى الهدى وزال الغشاء
يا مثال الثبات في كل خطب مجلى الهم يوم يطغى البلاء
قومك اليوم للنصيحة عطشى قولك الفصل، ضلت النصحاء

هـاك قلبـي وتلـك مني دمـوع — إن يغـضها الأسـى تـسح الـدماء
في حمــى الله يــوم مــت شــهيدًا — يــا زعــيم الهــدى فحــق البكــاء

قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد

أطلقـت وجـداني ومثلـك يطلـق — فـالنفس تـألم والجـوانح تخفـق
وأعــدت مــن جــدث الوجــوم — ولمــا يعيــد أشــد ممــا بزهــق
مــرت بي الأيــام أنكــر كلــما — يبـدي الخيـال ومـا يعيـد المنطـق
أجفو الكلام، وقد يغوث مكتو — نـاج ويسكت في الظلى من يخنق
دنيــا نزاولهــا ونحــن كأننــا — مـن غـير طينتهـا نـصاغ ونخلـق
محجوبـة المرمـى فـما لـشرورها — تعتــاد حــاسرة الوجــوه وتبثــق
نمشي على الأبدي من أشواكها — ونتاجهــا الأبــدي عنــا مغلــق
وكــأنما الــدنيا سراب سرمــد — لا يرتــوي منــه، ولكــن يُغــرق
سـلواك فيهـا حـين يخفـق عامـل — ترجـوه، إن صـداه قـد لا يخفـق
أفريـد لا يلمـم بـسيرتك الـردى — أبـدًا ولا يـبرح سـلاحك يمـشق
مــا كــان ذاك العمــر إلا وقعــة — الـدهر حومـة حربهـا لا الخنـدق
والنـاصرون الحـق جـيش واحـد — متجمـــع في مـــده متفـــرق
الأنبيــاء الــصالحون جنــوده — والحــق بيرقــه ونعــم البــيرق
لا ييئــسنك أن قــضيت فإنــه — جـيش يمـوت غزاتـه لا يمحـق
مــا زال مطــردًا فقبلــك فيلــق — شرعـوا لهاذمـه[(١)] وبعـدك فيلـق
خبر الجوانـب أن تكـون بجانـب — أضــداده أسرى وإن لم يوثقــوا
أسرى المطامع ما تزال صفوفهم — تعدو إلى الغرض القريب وتعنق[(٢)]
جاهـدت في الـدنيا جهـاد مثـابر — لا يبتغـي أجـرًا ولا هـو يفـرق[(١)]

---

(١) اللهاذم: السيوف القاطعة.

(٢) العنق: ضرب من السير السريع.

تلقى على النعماء نظرة ساخر … ويطير من فرح بها من ترمق
كم غيرت منك السنون وبدلت … ووفاء نفسك ثابت لا يقلق
ما من هوى إلا نسيت ولا أذى … إلا لقيت، وما الختام محقق
سجن ومجهدة وبُعْد أحبة … ووداع آمال وسقم موبق
صابرتها زمنًا كأن جزاءها … عن كل رزء حل تاج مشرق
صبر الهداة المرسلين وعفة … بين الملائكة الكرام تحلق
أسفى عليك وقد تقسمك الضنى … والشوق والألم الملح المصعق
في عالم يسع المدائن والقرى … فإذا طلبت الحق فهو المأزق
وغدوت كالشبح المردد كلما … دجت الحوادث يستثار فيطرق
مثلت لعيني صورتاك فرابني … نظري ولكن الفجائع تصدق
أكذا تحور النفس في أجسادها … أكذا يحول الرونق المتأنق؟
في هذه سَمْتُ الحياة، وهذه … فيها الحياة بقية تتعلق
وهنا الطماح المشرئب، وهاهنا … سأم على رغم التجلد محدق
شكلان ما اختلف اختلافهما على … بعد الوشيج مغرب ومشرق
حالت مجالي البشر وانطفأ السنا … في وجهك الضاحي وغاض
في خمسة الأعوام بدل كله … إلا سماحة ماجد لا تخلق
وتساءل الأحباب: كيف ترونه؟ … فتلعثموا حذر الجواب وأطرقوا
وأتى النعي فقال كل مروع … اليوم تبتذل الدموع وتهرق
ما مات قبلك يا فريد مجاهد … إلا وأنت السابق المتفرق
يا مبعدًا عنا وليس بمبعد … جسد له في الأرض لحد ضيق
الأرض أوطان الجسوم وإنما … بالنفس تختلف الجهات وتفرق
لا يبعدنك الله عنا راحلا … ذكراه أثبت في الضمير وأعمق

---

(١) يخاف.

هو بضعة من جسم مصر تضمها | أرض برياهـــا المطهـــر تعبـــق
قـــبر بهاتيــك المغــارب شــاهد | بحيــاة مــصر، وإنـــه لمـــصدق
هيهـات يبلـغ في المفـاخر شـأوه | عمـــد لفرعـــون هنـــاك تنـــسق
بـــريلن قـــبرك أو يـــضمك بيننـــا | هـــرم بإحيـــاء المـــآثر يخلـــق
تـأبى لجسمك أن يجاور مضجعًا | ســافي الرغــام عليــه ذل مطبــق
يــا أيهــا البــاكون بعــد محمــد | هــذا الحــمام هــو الحــمام الأرفــق
ضـنَّ الـشهيد عـلى الهـوان بجثـة | طويت فضنوا بالنفوس وأشفقوا
شبان مـصر ومـا دعـوت سـوى | يحيــا بهــم أمــل الــبلاد ويــورق
لا تلهيـــنكم الجـــدود ولا المنـــى | أبــدًا ولا عــيش الــشباب الريــق
أيعـيش في لهـو الرفاهـة مـن لـه | مــن كــل صــعلوك إلـه مطلــق؟
لكم الغد المنشود فاعتصموا به | فإذا استقر لكم أساس فـارتقوا
بؤسًــا لمـــن يمـــسي يعـــدد مالـــه | وحياتـــه ممـــا يبـــاع وينفـــق
المـــستميح قمامـــة مـــن رزقـــه | ويـسام شـكرانًا عـلى مـا يُـرْزق
كـان الجنـوح إلى الـسعادة حكمـة | واليوم من يبغي السعادة أخرق
أنـــى لعـــان لـــيس يملـــك نفـــسه | أمـل سـوى اسـتنقاذها وتـشوق؟
املـك زمامـك ثـم فـاجمح بعـده | مـا شـئت أو فانبـذ فأنـت موفـق

ومن قصيدة أخرى له

قالها حين مجيء رفات الفقيد إلى مصر

دارَ النـدى ألا خلعـت سـوادًا؟ | هـــذا فريـــد في الكنانـــة عـــادا
رجع الغريب وقر من وعث النوى | واليـوم ينـسى الأيـن والـترددا
فتنظـروه مـن المغيـب كـدأبكم | زمـــرًا حـــوالي ركبـــه وفـــرادى
أزف اللقــاء فأنــصتوا وترقبــوا | بـــين المواكـــب دارة تتهـــادى
وسلوا مطالعها عن الشمس التي | شـهد الغـروب ضـياءها الوقـادا

بـين المغـارب والمـشارق لم يـزل ضـوء الـشموس مجـددًا مـزدادا
واغبطـةً للنـاس لـو صـدقت لهـم كـل المطــالع مبــدأ ومعــادا

إلى أن قال:

أمـشيعًا في مـصر قـد عـبروا بـه أممًـا وجـازوا أبحـرًا ووهـادا
مـا كـان أطولهـا طريـق جنـازة وكـذاك شـأنك في الحيـاة جهـادا
لمـا رأيتـك في الـديار سـألتهم هل آن أن يجني الغراس حصادا؟
هـل فـارق الـذل الكنانـة فـارتقى منهـا «فريـد» مـوئلًا ومهـادا
لو كان ذاك لكدت تطرح الردى فـرط الـسرور وتحطـم الأقيـادا

واختتمها بقوله:

إن هان شأن اليوم فالأمس الذي تأويـه أعجـز شـأوه الأنـدادا
فـابلغ مكانـك في ذؤابـة صرحـه واسكن إلى المجد العهيد وسادا
وتعـز عـن أمـل الحيـاة فـربما أحيـا بـه الغـد أنفـسًا وبـلادا
سيان قاصي الأرض والداني على مـن يرقـب الأيـام والآمـادا

قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني

شـطْن المنـون ملكـت أي قيـاد مـن مـصعب مـا كـان بالمنقـاد
فأنـاخ لا يرجـى لديـه عـلى الـبلى سـبق إلى الغايـات والآمـاد
وثـوى بمدرجـة تـساوى عنـدها ذل الحقـير وعـزة الأمجـاد
نجـمات قـد غربـا: فـذا لمنيـة عجـلى، وذاك لغربـة وعـوادي
والهفتـاه لـه، يـذوب كيانـه وجنانـه كالكوكـب الوقـاد
ويـشيع فيـه المـوت وهـو مغالـب بـرد الـردى بحـرارة الفرصـاد
يـأبى عـلى وقـع الـبلى ودبيبـه أن لا يمـد يـدًا غـداة تنـاد
ويغـالط القلـب القـريح كـأنما سـهم المقـادر لـيس في الأكبـاد

وإذا تمثـل حينـه لـضميره وخروجـه مـن حلبـة الأجنـاد
نـزت الحيـاة بـه تنـزي ألـسن للنـار مـشفية عـلى الأرمـاد
ويلذ أن يلقى الخصاصة والأذى والبعـد عـن أهـل وعـن أوداد
كـل يهـون عليـه إمـا أنجـح المـ ـسعى وفـك موثـق الأصـفاد
لو شاء كان على الورى مستعليًا بالمـال والألقـاب والأعـضاد
لكـن ترفـع عـن جـدى لا يقتنـى إلا بوسـم الخـسف في الأجيـاد
ثبت البواسل قبل عهدك في الوغى كـالطود راسـخ قنـة ووهـاد
غضبوا لحوزتهم تباح فزحزحوا أمـضى قواضـبهم عـن الأغـماد
وتزاحفوا والنفس مليء شعابها أمل يعد لهم من الأمداد
ومـضوا خفاقًـا للقـاء كـأنما أيامـه الجـلى مـن الأعيـاد
حتى أماطوا الضيم عن أوطانهم بـالجود بـالأرواح والأجـساد
لكـن مـن يمـضي إلى مـستنقع للمـوت لا حلـو ولا بـبراد
وقد استحال الصبح ليلًا حالكًا وخبت مصابيح الرجاء الهادي
وانفـض كـل منـاصر ومظـاهر عنـه فـلا ذو نخـوة أو فـاد
وإذا أدار العـين لم تأخـذ سـوى طـول الطريـق إلى مـدى الأبعـاد
في حيـثما جالـت فـثم حيالهـا مرض النفوس يفت في الأعضاد
هـذا الشهيد ومـا عـدتك صـفاته يـا أوحـد الأبطـال والأنجـاد

إلى أن قال:

قد تسقط الأزهار عن أغصانها ويقـر قلـب النسر وهـو يـرادي
وترى النجوم الزهر من أفلاكها تهـوى مـن الآبـاد في الآبـاد
كـل يلـم بـه العفـاء وهـل تـرى شيئًا يدوم على الزمان العادي
لكـنما ماضـيك أبهـر روعـة مـن أن يـضيع كـصرخة في واد
لـو لم يكـن منـا سـواك مجاهـد لكفـى بـه شرفًـا وفخـر بـلاد

قصيدة الشاعر أحمد نسيم

رمانــا الزمــان بإحــدى الكــبر ومنــه العظــات ومنــه العــبر
شـــهيد تـــصارع في حومـــة رمــاه القــضاء بهــا والقــدر
وخلـــف مـــن بعـــده أمـــة كـسرب النجـوم فقـدن القمـر
أتـــى جثـــة ســافرت للــبلى ولم يـسترح مـن عنـاء الـسفر
متـى أوردتـه حيـاض الـردى وورد الـردى مـا لـه مـن صـدر
تعلقهـــا عنـــد شرخ الـــصبا ولم يجفهـا عنـد مـس الكـبر
وأينـــع في روضـــها غرســـه ولم يبـــق إلا اجتنـــاء الثمـــر
وأي امـرئ عـاش أقـصى المـدى فنـال مـن العيش أقصى الـوطر؟

إلى أن قال:

هنيئًـــا لميـــت نعتـــه العـــلى وطـوبى لحـي وعـى وادكـر
وحـسب فريـد منـى نالهـا فقـد حـصدت كفـه مـا بـذر
فتـى أغمـض المـوت أجفانـه وأطبقهـا بعـد طـول الـسهر
أفـــاض عـــلى قومـــه مالـــه فـأدى الحقـوق وأسـدى البـدر
طويـل نجـاد الجـدى عائـل لكـــل ضريـــك إليـــه افتقـــر
رأى الحـرص عـارًا عـلى نفسه فهـان عـلى نفـسه مـا ادخـر
وكـان بـصيرًا بعقبـى النـدى يـرى المـال يفنـى وتبقـى الـسير
وأخلـــد مـــا للفتـــى ذكـــره إذا نـــزل القـــبر لا مـــا يـــذر
وكـم صـامت نـاطق في الثـرى بـــآي فـــصاح كـــآي الـــسور
ولـــيس الـــذي ذكـــره خامـــل كمـن شـاع صـيت لـه وانتـشر
ولـــيس بميـــت أغـــر اســـمه عـلى صـفحات العـلى مـستطر
خطيـــب المنـــابر منطيقهـــا وأسـلس مـن فـوق جمـع نثـر
فـــإن يكـــب يومًـــا بمـــضماره فكـم مـن جـواد كبـا أو عثـر

وما زال ينهب في عدوه ... فيا في الفجائع حتى ضمر
وحتى دهته بأعناتها ... كوارث كاسرة للفقر

وختمها بقوله:

أرى «كاملًا» راح في شرخه ... وأودى «فريد» حميد الأثر
زعيمًا بلاد خلت منهما، ... «أبو بكر» مات وولَّى «عمر»
عزاء العلا عنهما أمة ... تنادت لتجديد مجد دثر
وشعب سعى نحو آماله ... بعزم توقد حتى استعر
وما من ضعيف القوى واهن ... تشبث بالحق إلا انتصر

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد المطلب

سلوا جفن عيني ما له بات بنزف ... وعهدي به إن سمته الدمع يأنف
ويا رب هم يملك النفس بالأسى ... ويعدو على العين الجمود فتذرف
وما أنا؟ ما دمعي؟ وفي مصر أنة ... بها الطير نوح والغمائم وكف
بكير غريبًا طوح البين داره ... فلا العود مأمول ولا الدار تعرف

إلى أن قال:

قضى الله أن يسقي فريدًا بأرضنا ... كئوسًا بالاستسقاء للنفس تخطف
تجوفه الداء العضال وهل نجا ... من الموت مضنى داؤه يتجوف
يعز على برلين أن يغلب الردى ... عليك بنيها والردى ليس يصرف
أطباءه لو يستطيع فداءه ... بنو مصر غالوا في الفداء وأسرفوا
قليل عليه أن يفديه قومه ... بما جمعوا من تالد أو تطرفوا
فليت المنايا شاورت فيه أمة ... براها الأسى من بعده والتلهف
عرفنا له بر الوفي بأمة ... إذا خان قوم عهد مصر فلم يفوا
أفاض عليها نفسه بعد ماله ... ومال بهم عنها متاع وزخرف

ولـولا رجـال مؤمنـون نجـوا بهـا لراحت بها ريح من الغدر زفزف

ومن قصيدة للأستاذ محمد الهراوي

يـــا أيهـــا الراقـــد في لحـــده نـــم أنـــت جـــار الله في خلـــده
طـال الـسرى فاسـكن إلى راحـة جـــاوز مـــسعاك مـــدى حـــده
لم تعـــي بالعـــبء عـــلى ثقلـــه قـــد ألقـــى العـــبء عـــلى طـــوده
والجـبن لم تعـرف لـه موطنًـا فأنـــت مفطـــور عـــلى ضـــده
جهـادك الحـق ومـن ذا الـذي يقـــوى لـــدى الحـــق عـــلى رده

إلى أن قال:

يـا نيـل زد أو لا تـزد مـن أسـى ولهفـــة حـــرى عـــلى صـــده
إن الـــذي تطمـــع في عـــوده قـــد آثـــر المـــوت عـــلى عـــوده
ومنفـــذ الظـــن إلى رجعـــه قامـــت وصـــاياه عـــلى ســـده
أقـــسم لا حيًّـــا ولا ميتًـــا يـــراك والحـــال عـــلى عهـــده
واديــك قــد ضــاق بجثمانــه حيًّـا وميتًـا ضـاق عـن لحـده
والــسيف إن ضــاق بــه غمــده هيهـــات لا يـــأوي إلى غمـــده

ومن قصيدة للأستاذ أحمد الزين

جافت مضاجعها عليك جنوب وهفت بصبر الراسيات خطوب
يـا بـدرها مـا كـدت تجلـو ليلهـا فيـضيء حتـى أعجلتـك شـعوب
فلئن حـواك بغير أرضـك ملحـد فلقد حوتك بأرض مصر قلوب
ولـئن قـضيت غريـب دار نائيًـا (فمحمد) قد مات وهو غريب

ومن قصيدة للدكتور زكي مبارك

سـلوا (بـرلين) عمـن حـل فيهـا يفتـــت كبـــده المـــرض العنيـــد
مــضى يــستوهب الأيــام عمــرًا تـــتم بـــه المـــساعي والجهـــود

فلـــم يـــذهب بعلتـــه طبيـــب ولم يكتـــب لـــه عمـــر جديـــد
وخر عـلى السرير وحـب مـصر عـــلى تـــبريح علتـــه يزيـــد
فيـا لهفـي عليـك وأنـت كهـل غريـــب عـــن أحبتـــه بعيـــد
تمـــوت فـــلا تـــرى مثـــواك أم ولا أخـــــــت ولا زوج ودود
ولا يـــروى ثـــراك أخ شـــقيق بدمعتـــه ولا طفـــل وليـــد

ومن قصيدة للدكتور عبد الوهاب عزام
وكان طالبًا بمدرسة القضاء الشرعي

المجــد للأحــرار والــشجعان نــاءت مطالبــه بكــل جبــان
تـسمو لـه الـنفس الأبيـة ترتئـي في كــل مهلكــة ســبيل أمــان
ترنـو إلى الغـرض القـصي فيـدني في عزمـــة مـــشبوبة النـــيران
وتـرى النهايـة لا تبـالي طرقهـا الـــنجح فيهـا والـردى سـيان

إلى أن قال:

أفريـد كـم حملـت جـسمك عبئـه فتركتـــه متهـــدم الأركـــان
عـذرًا لكـم يـا معشر الأحـرار مو ت الحـر خـير مـن حيـاة هـوان
قل للمجلي في طريقك (مصطفى) فـــسيلتقيك بجنـــة الرضـــوان
أديـــت أكـــبر واجـــب أديتـــه وأتيـت بالبـشرى عـن الأوطـان
خلقـت شـعبًا ناهـضًا مستبـسلًا يلقـى الـشدائد صـابرًا ويعـاني
ويقـول لا شيء محـالًا كـل مـا وجـد العـزائم فهـو في الإمكـان

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي
وكان طالبًا بمدرسة القضاء الشرعي

شـدَتْ مـصر بألحـان الأيـامى غـداة الخطـب يـستبق الحمامـا

إلى أن قال:

حيـــاة كلهـــا مثـــل فجـــدوا وحثـوا الخطـو وائتمـوا ائتمامـا
وتــضحية عــلى الأيــام تبقــى ونهجًــا ســنه لكــم قوامــا
مـلأت صـحائف التـاريخ فخـرًا وغـــيرك يمـــلأ الـــدنيا كلامـــا
لقـد جـاء الكتـاب بـذكر قـوم أولي عــزم فكنــت لهــم ختامــا
وحـسبك جنـة الفـردوس فيهـا رســـول الله يقرئـــك الـــسلاما

ومن قصيدة للأستاذ موسى شاكر الطنطاوي

يا حادي البرق حسبي بالجوى نبأ أكبرتـه فعـصاني منطقـي ويـدي
حملت بالأمس ذكرى الداء ألمسه يـدب في كبـد قـدت لهـا كبـدي
واليـوم تنبئنـا لـبس الحـداد عـلى فقـد الـرئيس فريـد غـير متئـد
في حـين نرفـع للإقبـال رايتنـا ونـرخص القلـب مـن بـأس ومـن
كـأن مبـدأ هـذا الفـتح خاتمـة أنهيتهـا بحيـاة الجـد والجلـد
يـا أيهـا العلـم الـساري بأمتـه في موكـب بجـلال المـوت محتشد
عـلى ذهابـك يـذري دمعـه وطـن مقـدس لـك فـضلًا وافـر العـدد
أيقظـت همتـه في موقـف عجـب يثنـي عليـك بـه في يقظـة الأبـد

قصيدة شوقي في الذكرى الخامسة للفقيد

ونظم أمير الشعراء شوقي بك سنة (١٩٢٤م) قصيدة من أبلغ شعره في «فريد»، ألقاها النائب المحترم الأستاذ فكري أباظة في الاحتفال بالذكرى الخامسة لوفاته، نختم بها هذه المقتبسات من المراثي فيه، قال:

نُجـدد ذكـرى عهـدكم ونعيـد ونـدني خيـال الأمـس وهـو بعيـد
وللناس في المـاضي بصائر يهتدي علـيهن غـاو أو يـسير رشـيد
إذا الميـت لم يكـرم بـأرض ثنـاؤه تحـير فيهـا الحـي كيـف يـسود
ونحـن قضاة الحـق نرعـى قديمـه وإن لم يفتنـا في الحقـوق جديـد

ونعلـــم أنـــا في البنـــاء دعـــائم ... وأنـــتم أســـاس في البنـــاء وطيـــد
فريـــد ضـــحايانا كثـــير وإنـــما ... مجـــال الـــضحايا أنـــت فيـــه فريـــد
فما خَلف ما كبدت في الحق غاية ... ولا فـوق مـا قاسـيت فيـه مزيـد
تغربـت عـشرًا أنـت فـيهن بـائس ... وأنـــت بآفـــاق الـــبلاد شريـــد
تجـوع ببلـدان وتعـرَى بغيرهـا ... وتـرزح تحـت الـداء وهـو عتيـد
ألا في سـبيل الله والحـق طـارف ... مـن المـال لم تبخـل بـه وتليـد
وجودك بعد المال بالنفس صابرًا ... إذا جـزع المحـضور وهـو يجـود
فلا زلت تمثالًا من الحق خالصًا ... عـلى سره نبنـي العـلا ونـشيد
يعلم نشء الحي كيف هوى الحي ... وكيـف يحـامي دونـه ويـذود

الفصل السادس عشر

صلتي بالفقيد

إني إذ أعد نفسي تلميذًا لمصطفى كامل، فإني كذلك تلميذ لمحمد فريد؛ بل إن صلتي بفريد كانت أطول مدى من صلتي بمصطفى، فإن لم أدرك مصطفى إلا في أوقات محدودة، حين كنت أستمع إلى بعض خطبه، أو أقابله في (اللواء) منذسنة (١٩٠٦م) مرات معدودة. أمَّا فريد فقد اتصلت به عن كثب، وعملت معه وتحت لوائه سنين عديدة.

لقد كنت سنة (١٩٠٨م) طالبًا بالسنة النهائية بمدرسة الحقوق، حين تولى زعامة الحركة الوطنية، وكنت أتردد عليه كثيرًا في (اللواء)، وتلقيت عنه مبادئ الوطنية، كما تلقيتها من قبل عن مصطفى، فصادفت من نفسي موضع العقيدة والإيمان، واتخذته بعد مصطفى أستاذًا وإمامًا لي في الوطنية، وبدأتُ أكتب في اللواء على عهده، وأنا طالب بمدرسة الحقوق، وأذكر أن أول مقالة لي نشرت بالعدد الصادر في (٩ مارس سنة ١٩٠٨م) تحت عنوان (تبدد الشعور الوطني وتجمعه) بإمضاء (حقوقي)، كتبتها بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر، وصفت فيها خواطري وآمالي في الجهاد، وكأنما رسمت لنفسي في هذه المقالة خطتي في الحياة، لذلك أود أن أنشر فقرات منها؛ لأنها صورة من شعوري وتفكيري، في مستهل حياتي السياسية، وفيها إشارة إلى صلتي الروحية بمصطفى وفريد، قلت:

«للحوادث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير، بما تحرك في القلوب من الشعور، وتستفز فيها من العواطف، فلربنا كانت حادثة مبدأ حياة أمة، أو سببًا في خلاصها من استبداد ظالم، وإذا عدت الحوادث الكبيرة، التي لها يد في تكوين الشعور الوطني عندنا، لجعلنا في مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل، فلقد كانت وفاته

كشعلة من نار، مست الشعور الوطني، وأصابت منه موضع الإحساس والتأثر، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن أحد منا يتنبأ به، ولا يزال في نمو وازدياد.

هذا الشعور الشريف، هو رأس مال الاستقلال، إذا تعهده الرجال العاملون منا، زادوه قوة وشدة، وحفظوه من دواعي الفتور والخمود، وساروا به في خطة منظمة محددة، وانحصر في تيار يجري رأسًا إلى غايتنا، وهي التخلص من سلطة الاحتلال.

إن الشعور بالحاجة، إذا لم يدفع المرء إلى العمل، لنيل تلك الحاجة، فلا فائدة منه ألبتة، فليس مجرد الشعور إلا معنى في النفس، لا وجود له، ما لم يظهر أثره في الخارج، الشعور قوة، ولكن بشرط أن ينبعث في طريق واحد، فأمن شر التبدد والتلاشي».

إلى أن قلت: «مات مصطفى كامل، فهج موته شعور الاستقلال في النفوس، وكان أول من أحس بوقع المصاب، النابغون منا في العلم والفكر، فبكوه مع الباكين، ورثوه مع الراثين، ولكن ما رأينا أحدًا منهم دفعه الشعور إلى أن ينزل ميدان الحياة الوطنية، فيعمل مع العاملين في تعهد الشعور الوطني، وإبلاغه الغاية التي ذكرناها؛ كل منا يعلم حاجتنا إلى رءوس مفكرة عاملة، تنير لنا سبيل تلك النهضة الشريفة، ولكننا نرى نابغينا في معزل عنها، مع أنهم هم أبناء نجدتها، فالقضاة لا يهتمون إلا بمحاكمهم، والمحامون بمكاتبهم، والأطباء بعياداتهم... الخ. اللّٰهم إلا قليل منهم، تتجاذبهم الحياة الخصوصية من جهة، والحياة الوطنية من جهة أخرى، ذلك هو الشعور الذي لا أثر له، فليس التألم أو إطراء نهضة الشبان، وكبر الأمل في مستقبلهم، بعائد على الأمة بشيءٍ، ولكن الشعور الصحيح هو الذي يدفع صاحبه إلى البدء في محاربة رأس مال الاحتلال، أفرادًا وجماعات، حتى يقوى الشعور العام في كافة الطبقات، وترسخ عاطفة الحرية في القلوب، فلا يكون أمامنا سوى أمرين:

الاستقلال أو الموت؛ حين ذاك يقال: هذه أمة محال استعبادها، حيث تؤثر الموت على الرضوخ، فخير لمن يريد منها نفعًا أن يعاملها معاملة صديق مهاب.

ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطني إلى هذه الدرجة، ما دمنا نعمل على خطة منظمة، فالأساس الذي يبني عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بأنفسنا، ألسنا راضين بأن نعيش في كنفه؟ هل يعقل أن إرادة الملايين من النفوس إذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد -هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها إرادة أفراد معدودين؟ رأس مال الاحتلال في قلوبنا، إن شئنا استبقيناه، وإن شئنا نزعناه من بين جوانحنا، فلا يعود له مقام بين ظهرانينا، فصرح الاحتلال قائم على عمادين: حسن الظن به من جهة، والوهم من جهة أخرى، فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكم الأجنبي فيهم، فيثبتون سلطانه، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها، فيخافون من شيءٍ هم خالقوه.

على هذين الأساسين أمكن بضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين في بقاع متباعدة، فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هي تخدير أعصاب الأمم باستجلاب حبهم من جهة، وبإلقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى، فإذا نحن عملنا في هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال، وقد دلنا التاريخ على أن الأمة التي يشتد ألمها من الاستبداد، وتتخلص من آثار الوهم من سلطنه، تصبح على أبواب الحرية، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال.

هذا هو الطريق الذي سلكه غيرنا فأفلحوا، إذا شعروا بحاجة قامة ودفعهم الشعور إلى التكاتف سرًّا وعلانية، على العمل لنيل ما يريدون، فوضعوا غايتهم

أمامهم، ورسموا لها الخطة العملية، وأعدوا لها معداتها، فعملوا على النظام الذي وضعوه، وكانو بذلك من الناجحين»(١).

ثم نلتُ شهادة الليسانس في (يونية سنة ١٩٠٨م)، وقيدت اسمي بجدول المحاماة في يولية من تلك السنة، وكنت لم أبلغ العشرين بعد، واشتغلت محاميًا بأسيوط شهرًا واحدًا «تحت التمرين» بمكتب الأستاذ محمد بك علي علوبة (باشا)، وكان وقت التحاقي بمكتبه على أهبة القيام للأجازة، فتركني لوكيل المكتب، أتلقى عنه الإرشادات والتعليمات التي تلزم «المحامي المبتدئ»، فلم أرتح كثيرًا لإرشاداته، ولا لطريقته في تفهيمي القضايا، وبدا لي في أول عهدي بالمحاماة أنها لا توافقني، وأني لا آنس لها كثيرًا، فضلًا عن أني تساءلت في خاصة نفسي: وما مصيري في المحاماة إلى جانب نظراتي في الحياة، وآمالي في الجهاد؟! فقضيت هذا الشهر قلقًا، أتطلع إلى الأفق لعلي أهتدي إلى طريق آخر يتفق مع خواطري وآمالي، فما إن دعاني فريد إلى أن أشتغل بالصحافة محررًا باللواء، حتى قبلت دعوته، وبدأت حياتي الصحفية في (أكتوبر سنة ١٩٠٨م)، ومن يومئذ ازدادت صلتي به؛ إذ كان يشرف على سياسة (اللواء) وتحريره، ويكتب فيه كثيرًا، ويتردد عليه يوميًّا، وكنت أسمع منه ثناء على ما أكتب، وأذكر أني كنت أترجم إلى اللغة العربية مقالات المرحوم إسماعيل شيمي بك التي يكتبها بالفرنسية؛ إذ كان يتقنها دون اللغة العربية، وكان آية في البلاغة، فجهدت نفسي في أن أبرزها إلى العربية في مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية، ولعلي وفقت إلى بعض ما كنت أرجوه، وكان الفقيد يراجع ترجمتي لمعظم هذه المقالات، ويبدي لي إعجابه بها، فشجعني ذلك على الكتابة والترجمة.

وكنت أميل إلى كتابة المقالات المتسلسلة في موضوع واحد، ومن هنا نشأ ميلي إلى التأليف؛ إذ وجدت أن المقالة الواحدة في الصحف لا تتسع للموضوع الذي كنت أفكر فيه.

---

(١) «اللواء» ٩ مارس سنة (١٩٠٨م).

وأذكر أن أول سلسلة مقالاتي كانت في موضوع الدستور -وعنوانها (آمالنا في الدستور)- بلغت عدتها سبع مقالات، نشرت في اللواء في (أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨م)، وتوليت الرد على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطاني عن سنة (١٩٠٨م)، فكتبت في ذلك تسع عشرة مقالة، نشرت في (شهر مايو سنة ١٩٠٩ك)، تضمنت عرضًا تحليليًّا للحركة الوطنية، وموقف الاحتلال والحكومة حيالها.

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية، وما يتهددها من خطر، وعن الاحتلالين السياسي والاقتصادي، والانقلابات الاقتصادية (اللواء: ١١ و١٤ و٢١ و٢٨ فبراير، و٧ مارس سنة ١٩٠٩م).

ثم حدث تحول في حياتي العملية (أواخر سنة ١٩٠٩م)، ذلك أن زميلي وصديقي المرحوم الأستاذ أحمد وجدي (انظر صورته ص١٨٥)، الذي كنت أعزه وأنزله من نفسي منزلة الأخ الشقيق، رغب إليَّ أن أترك الصحافة، وكان هو أيضًا يعمل فيها رئيسًا لتحرير جريدة الدستور، التي كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدي يتولى إصدارها، وقال لي: إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين، وأن نكتب في الصحف ما نشاء من الآراء والمقالات، وأن ذلك أولى من الانقطاع للصحافة، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال في حياتنا العملية. وقد ترددت في قبول هذه الفكرة؛ إذ كنت منصرفًا عنها، وما زال يقنعني بها، حتى قبلت نصيحته، بعد أن أمعنت النظر فيها، ورأيتها في جملتها أصوب من انقطاعي للصحافة، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لي أعظم نصيحة، وساءلت صديقي حين تبادلنا الرأي في تحقيق فكرته: كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين، وأنا لم أتمرن عليها إلا شهرًا واحدًا، وهو أيضًا لم يقض مدة كافية في المران عليها؟! وانتهينا إلى أن الحياة يجب أن تنطوي على شيء كبير من المجازفة، فعوَّلت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة، وعملنا معًا بالمحاماة بمدينة الزقازيق (منذ يناير سنة ١٩١٠م)، ثم انتقلت بعدئذ إلى المنصورة، إلى أن عدت إلى القاهرة سنة (١٩٣٢م).

وقد ارتحت كثيرًا إلى هذا التحول؛ لأنني رأيتني قد بدأت حياتي في المحاماة هذه المرة بداية حسنة، ولم أجد فيها الصعوبة التي كنت أتخيلها؛ بل شعرت كأني متمرن عليها، فألفتها وأحببتها، وأدركت أنها هي المهنة التي يجب أن أختارها لأؤدي واجبي الوطني، إلى جانب واجباتي الشخصية، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر، وأبعث بها إلى جريدة (العَلَم) لسان حال الحزب الوطني، وظهرت أول مقالة لي وأنا محام في عدد (١٣ مارس سنة ١٩١٠م) تحت عنوان (قوة الرأي العام والحكومة)، وكتبت في عدد (٣٠ مارس من تلك السنة) مقالة مطولة بعنوان (الشدائد خير مرب للأمم»، هنأني عليها الفقيد؛ إذ جاءت مطابقة للظرف الذي نشرت فيه مطابقة عجيبة، فقد أرسلتها إلى جريدة (العلم) في الوقت الذي صدر فيه قرار وزارة الداخلية بإيقافها شهرين، ولم أكن أعلم بصدور هذا القرار، فنشرها الحزب في أول عدد من جريدة (الاعتدال)، التي اتخذها لسان حاله مدة إيقاف العلم، فهوَّنت على القراء أمر الإيقاف؛ إذ دعوت فيها إلى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات، وكأنها كتبت ردًّا على قرار وزارة الداخلية، فكان لها ضجة استحسان كبيرة، وصارت حديث الناس في مجالسهم، وبخاصة حين علموا أني كتبتها دون أن أعلم بقرار إيقاف (العلم)، واستبشروا خيرًا بما أكتب، وطلب مني المترجم المزيد في الكتابة، فكان ذلك التشجيع حافزًا لي على توكيد صلتي بالصحافة، وزاد في توطيدها أن شقيقي أمين بك كان محررًا مقيمًا بصحيفة الحزب الوطني، ثم رئيسًا لتحريرها.

وفي (سبتمبر سنة ١٩١٠م) انقطعت عن مكتبتي، وتوليت رئاسة تحرير (العلم) إذ كان الشيخ عبد العزيز جاويش يقضي مدة السجن المحكوم بها عليه من محكمة جنايات مصر في قضية (وطنيتي)، وكان شقيقي أمين بك متغيبًا بأوربا؛ لحضور جلسات المؤتمر الوطني ببروكسل، وموافاة العَلَم برسائل المؤتمر، وكانت إدارة العلم بشارع محمد علي (القلعة) بالمنزل رقم ١١٦، ولما رجع أمين من بروكسل عدت إلى مكتبي بالمحاماة.

واتجهت نفسي إلى الجمع بين المحاماة والتأليف، فقضيت أوقات فراغي من المحاماة سنة (١٩١١م) في تأليف أول كتاب لي وهو (حقوق الشعب).

وفي (سبتمبر سنة ١٩١١م) صحبتُ المترجم في رحلته إلى أوربا لحضور مؤتمر السلام، الذي كان مزمعًا اجتماعه بروما في أواخر هذا الشهر (ص٢٨٠)، وكان لمصاحبتي إياه أثر كبير في نفسي، وزادت صلتي الروحية به؛ إذ رأيت من عطفه وحنانه الأبوي، ودماثة أخلاقه، ورقة شمائله، ما حببه إلى نفسي، وصحبنا في هذه الرحلة الأستاذ أحمد وفيق، وقد أفدنا كثيرًا منها؛ لأن المترجم كان يعرف أوربا معرفة تامة، فكان يرشدنا إلى ما يجب أن نتعلمه ونعرفه ونشاهده في البلاد التي زرناها، وصحبنا في جزء من الرحلة الدكتور منصور رفعت، وأخذت لنا صورة بباريس تذكارًا لسياحتنا مع الفقيد (ص٢٨١).

وفي هذه الرحلة زرنا إيطاليا وفرنسا والنمسا، وعرجنا على الأستانة، وعدنا منها إلى مصر، وكتبت خلال سفري عدة مقالات عن مشاهداتي وخواطري في السفر، منها مقالة بعنوان (الأمم سيف وأخلاق)، أرسلتها من تورينو بإيطاليا، ونشرت في عدد (٦ أكتوبر سنة ١٩١١م) من (العلم)، ومقالة عن (الإسلام في إفريقية-مسألة طرابلس الغرب، والمسألة المراكشية) أرسلتها من باريس ونشرت في عدد (١٦ أكتوبر)، ومقالة عن (الوطنية والإنسانية، وكيف يفهمونها في أوربا) نشرت في عدد (٣٠ أكتوبر)، ومقالة عنوانها: (يومان في مجلس المبعوثان)، أرسلتها من الأستانة ونشرت في عدد أول نوفمبر.

وفي (مارس سنة ١٩١٢م) ظهر كتاب (حقوق الشعب)، فأعجب به المترجم، وهنأني بتأليفه، وقال لي: «في البلاد صحافة وطنية وينقصها التأليف الوطني، وقد سلكت هذا السبيل فاستمر فيه، وفقك الله». وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع.

ولما هاجر من مصر استمرت صلتي به في منفاه، وكنت أراسله وأعرب له في رسائلي عن إخلاصي له، وثباتي على عهده، وزرته في منفاه بالأستانة في (أغسطس

سنة ١٩١٢م)، وشعرت بغبطة كبيرة؛ إذ رأيته في صحة موفورة، ونفسية مطمئنة، وقد سافر يوم (٢٠ أغسطس) قاصدًا باريس فجنيف كما تقدم بيانه (ص٣٠٩)، وودعته على المحطة مع من ودعه من المصريين، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها، ثم بادلته المراسلة في منفاه، وجاءتني منه عدة رسائل تفيض عطفًا عليَّ، فزادت صلتي به توثيقًا وتوكيدًا، منها رسالة بعث إلي بها في بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢م (انظر صورتها بالزنكجراف ص٤٦٧)، قال فيها:

«حضرة ولدنا الفاضل:

سلامًا وتحية وبعد؛ فأخبر الأخ أني في غاية الصحة، رغمًا عن البرد الشديد الذي نزل اليوم إلى ما تحت الصفر، وعن الثلج الذي كسا الأرض أول أمس حلة بيضاء نقية، وغطى جميع الجبال المحيطة بنا، ثم أرجو تبليغ سلامي لحضرة الشقيق الأمين، وباقي الإخوان، وفقكم الله وإيانا لخير العمل، وعمل الخير».

محمد فريد

بطاقة الفقيد إليّ في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢



وأرسل إليَّ بتاريخ (٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢م) الكتاب الآتي من جنيف صورته بالزنكجراف (ص٤٧٠).

«جنيف في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢م

أخي الصادق رفع الله مقامه:

استلمت بيد السرور جوابك الرقيم ١٤ الجاري، وأثلج صدري ما به من العبارات الدالة على الصدق والإخلاص للوطن الأسيف، لدي الآن مسألة مهمة جدًّا أحب أن تهتم بها أنت والإخوان، وهي أننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (إجيبت)[١] التي تصدر بلوندره بمائتي جنيه سنويًّا، دفعناها تمامًا في سنة (١٩١١م)، ودفعنا جزءًا منها في أوائل سنة (١٩١٢م)، وهو ٤٠ جنيه فقط، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفاتها إلى آخر عدد ظهر منها ووصلني صباح اليوم، بمساعدة بعض الطلبة بإنكلترا، واليوم كتب لي المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها، ما لم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه، وفي نظري أن بقاء هذه المجلة في عالم الوجود ضروري لنا الآن، وخصوصًا وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا في مصر إلا (الشعب) وطبعًا هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة.

فأرجوك التكلم في هذه المسألة مع الإخوان، لجمع هذا المبلغ، ولو على قسطين يدفع الأول في شهر يناير، والثاني في إبريل مثلًا؛ لأنه لا يصعب على الأمة التي تجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتي جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد.

---

(١) هي مجلة شهرية كانت تصدرها بالإنجليزية «اللجنة المصرية» بلندن، وهذه اللجنة مؤلفة من بعض أحرار الإنجليز والإيرلنديين، برياسة المستر ويلفرد بلنت صديق المصريين والشرقيين، وكان المستر بلنت هو الذي يتولى الإشراف على تحريرها وإدارتها، وظهر العدد الأول منها في (مارس سنة ١٩١١م)، وقد منعت الحكومة دخولها مصر سنة (١٩١٢م) بإيعاز من اللورد كتشنر.

إني أشتغل الآن في وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التي أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج، وربما ظهرت هذه الرسالة في بحر يناير.

وفي الختام أهديك أنت وجميع الإخوان مزيد سلامي، ووافر تحيتي، دمت لأخيك أو والدك».

المخلص

محمد فريد

«لم أر في الجرائد ذكرًا لعيد رأس السنة الهجرية، هل لم يحتفل به نادي المدارس العليا كالمعتاد؟

إذا أمكنك أن ترسل لي كتاب مصطفى صادق الرافعي «حديث القمر» أكون لك من الشاكرين». عنواني الحالي:

٧ bis Boulevard du Pont d Arve Geneve

وقد شهدتُ في سنة (١٩١٣م) وما بعدها، انفضاض بعض أنصار الفقيد البارزين من حوله، وكأن وجوده في المنفى قد أنساهم عهده، وزاد في انصرافهم عنه غضب الخديوي عليه، إلى غضب الاحتلال، وكنت أفضي إليه في بعض رسائل بألمي من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطني.

فأرسل إليَّ من الأستانة في (مارس سنة ١٩١٣م) خطابًا (صورته بالزنكجراف ص٤٧٣) يحثني فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف، ويرغب إليَّ وإلى الإخوان العمل في نشر الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي، لكي تستمر الحركة في نموها ونشاطها، قال:

«الأستانة في ٢٥ مارس سنة ١٩١٣م

حضرة الأستاذ الفاضل والوطني المخلص:

عزيزي، وصلني جوابك المؤرخ ٩ الجاري، المرسل إلى جنيف، وعلمت منه عدم وصول أعداد رسالتي إليك، وهذا غير مستغرب، فقد اتصل بي أن الطرد المرسل إليكم حُجز، وصودر بجمرك الإسكندرية مع طردين آخرين؛ مرسل أحدهما إلى ديمر الكتبي، والآخر إلى السخاوي، ولم يفلت إلا الطرد المرسل إلى الأخ عبد الملك، ولا أدري إذا كانت أعداد المجلة وصلتك، إذ ربما تحجز هي أيضًا.

هذا وقد ساءني ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التي تشف عن اليأس من مستقبل الأمة، بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف، تلك الحالة التي أدت إلى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد، وما كنت لأنظر هذا (الشبه اليأس) منك، لما أعهده فيك من قوة الإرادة، وشدة الوطنية، فإذا كان الخوف من رجال السلطة حدى بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم الوطني، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية، كالنقابات وشركات التعاون المنزلي والمالي، وقد برهن ما أسس منها على نجاح عظيم، وعلى استعداد الأمة للإقبال على مثل هذه المشروعات، هذا ميدان واسع للجميع، فادخلوا فيه بهمة ونشاط، فاستقلال مصر الاقتصادي مقدمة لاستقلالها السياسي.

على أني لم أزل أرى من الضروري تقوية لجنة الحزب الإدارية، وتتميم أعضائها بانتخاب المخلصين، وضمهم إليها، وإتيان بعض الأعمال التي تبرهن على وجودها.

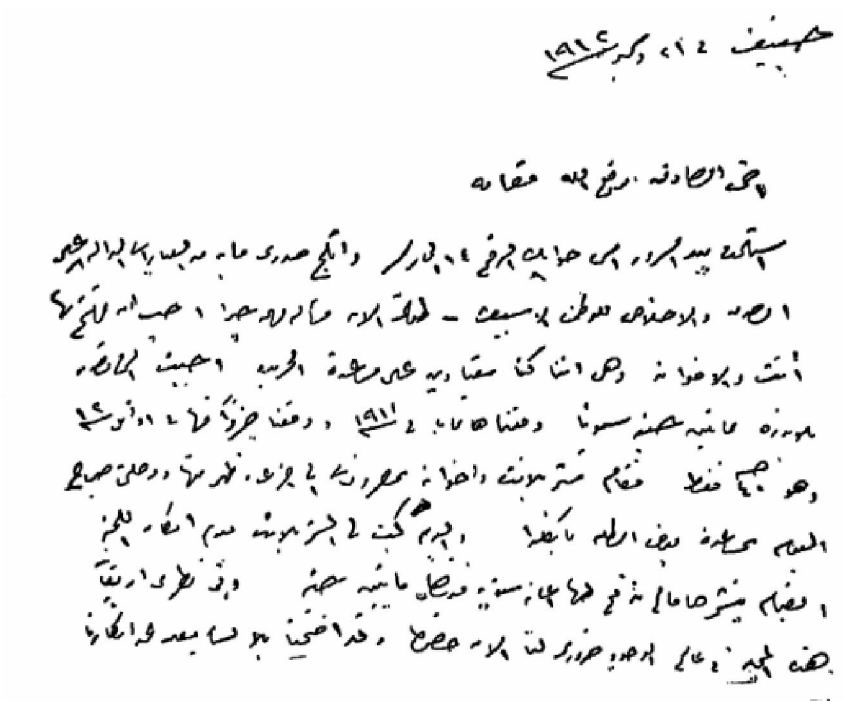
أرجوكم الاجتهاد في إدخال أعضاء عاملين في جمعية ترقي الإسلام[1]، وأن تكون أنت في مقدمة المشتركين (والاشتراك عشرون فرنكًا في السنة) فإن هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم، وأثر فعال في جميع جهات الإسلام لو وجدت أقل مساعدة.

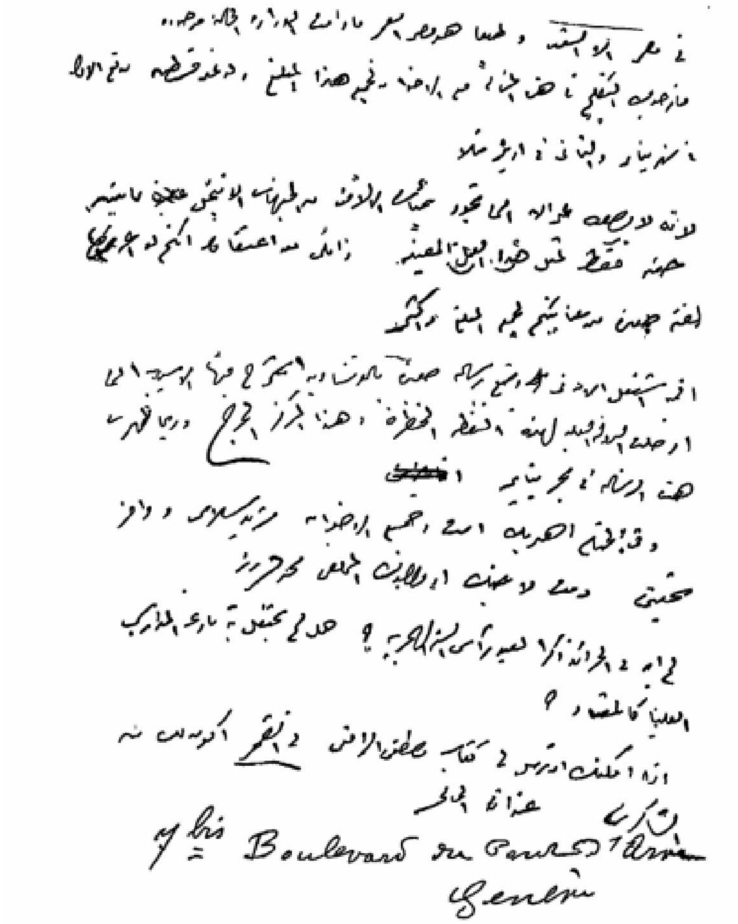
---

(١) انظر: ص٣٣٨.

وفي الختام أهديكم أنت والإخوان مزيد السلام».

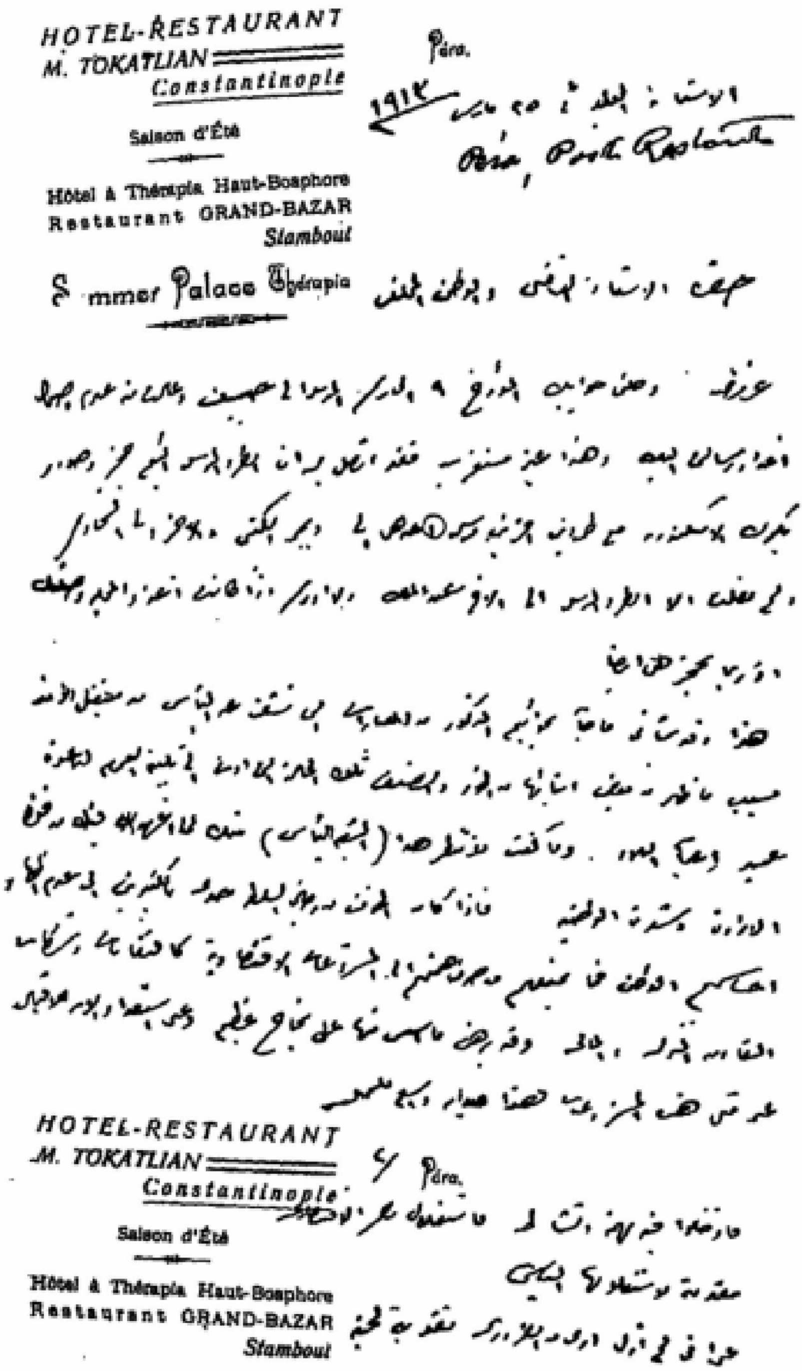
محمد فريد



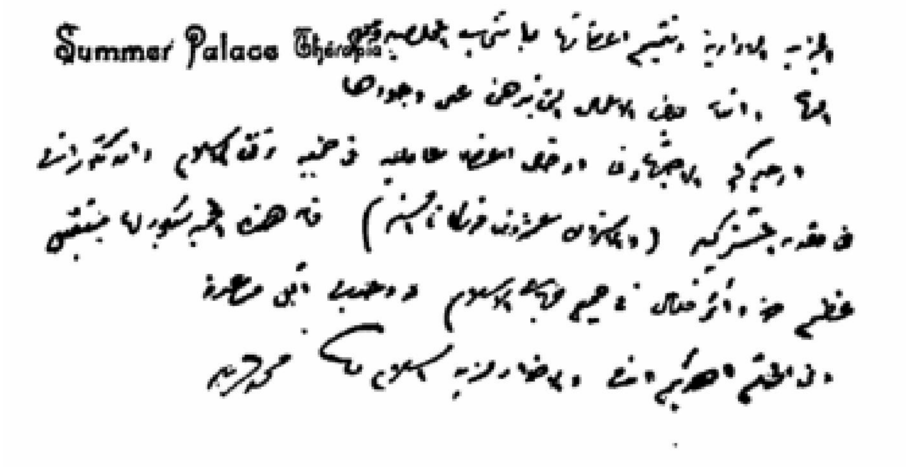


وقد عملتُ بنصيحته، وضاعفت جهودي في خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية، وصرفت سنة (١٩١٣م) في وضع كتابي عن (التعاون)، والمساهمة في تأليفة بعض النقابات الزراعية، ودراسة بعض الشئون الاقتصادية، فكتبت في (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادي (أعداد ٢٣ سبتمبر، و١ و٢ و٥ و١٠ و١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣م)، وعوائق الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣م).

خطاب الفقيد إليّ في ٢٥ مارس سنة ١٩١٣


HOTEL-RESTAURANT
M. TOKATLIAN
Constantinople
Péra.
Saison d'Été
Hôtel à Thérapia Haut-Bosphore
Restaurant GRAND-BAZAR
Stamboul
Summer Palace Thérapia
1913
Péra, Poste Restante

HOTEL-RESTAURANT
M. TOKATLIAN
Constantinople
Péra.
Saison d'Été
Hôtel à Thérapia Haut-Bosphore
Restaurant GRAND-BAZAR
Stamboul


Summer Palace Therapia

ولما علم الفقيد باشتغالي بوضع كتابي عن التعاون، أرسل إليَّ في (٢٢ إبريل سنة ١٩١٣م) الخطاب الآتي (صورته بالزنكجراف ص٤٧٥).

«الأستانة البلد: ٢٢ إبريل سنة ١٩١٣م

حضرة عزيزي الفاضل عبد الرحمن أفندي الرافعي:

وصلني عزيز خطابك الرقيم ٤ الجاري، وقد سرني اشتغالكم بهذا المؤلف الاقتصادي كما سرني خبر انصراف همة أحمد بك لطفي لهذه الغاية المفيدة خصوصًا وقد علمت من مطالعة الجرائد أن كتشنر سيشتغل بها استجلابًا للأمة نحوه ونحو الاحتلال، فيجب عليكم أن تسبقوه لهذا العلم، حتى لا تغش الأمة، ولا تنصرف إليه. على أني لم أسمع من مدة بتشكيل نقابات جديدة، أو شركات تعاون، أو شيء آخر من هذا القبيل، مع أنكم لو قام كل فرد منكم بتأسيس جمعية اقتصادية في دائرته، لبلغ عددها في وقت قليل العشرات بل المئات، ولذلك أرى أن اشتغالك بالتأليف لا يجب أن يمنعك من الاشتغال عمليًّا في تأسيس النقابات مع إخوانك، وما هذا بعزيز عليكم لو أردتم، ولعلني أسمع قريبًا بأخبار ما تؤسسونه من الشركات والجمعيات الجديدة.

سرني كذلك ما قررته اللجنة من عقد مؤتمر وطني بجنيف، وقد رأيت أن يكون في ٢٢ سبتمبر، أي تاريخ انعقاد المؤتمر الأول، وإني أقترح عليك أن تكتب تقريرًا عن حالة النقابات بمصر وتاريخها، وبعض إحصائيات عنها وعن أعمالها؛ لنظهر للعالم شيئًا من أعمالنا العملية ونبرهن على أن حزبنا حزب إنشاء وتعمير لا حزب تخريب كما يتهمونه به.

إني بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقي الإسلام.

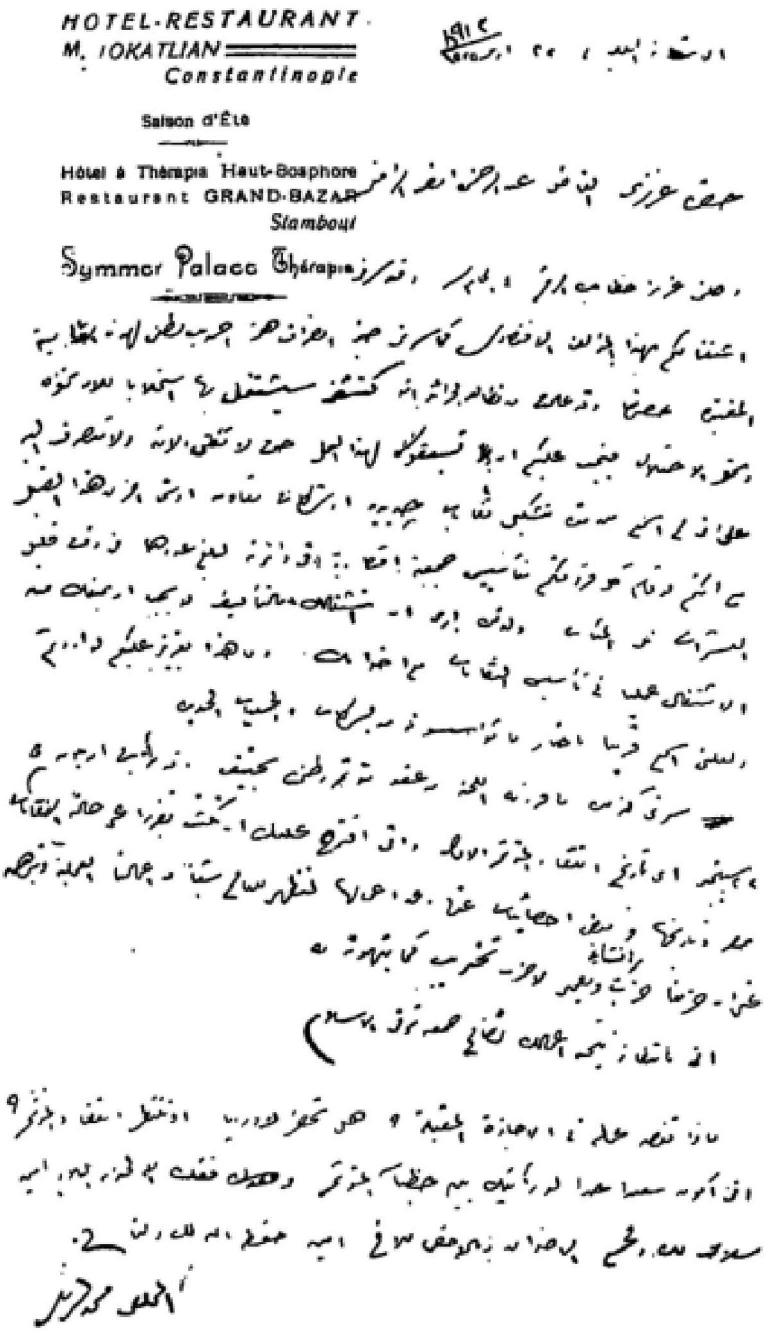
ماذا تقصد عمله في الإجازة المقبلة؟ هل تحضر لأوربا أو تنتظر انعقاد المؤتمر؟ إني أكون سعيدًا جدًّا لو رأيتك بين خطباء المؤتمر، وفقك الله لخدمة البلاد آمين.

سلامي لك ولجميع الإخوان، وبالأخلص للأخ أمين، حفظه الله لك ولنا».

المخلص

محمد فريد

خطاب الفقيد إليّ في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣



وجاءني منه في (يونية سنة ١٩١٣م) الخطاب الآتي (صورته ص٤٧٧).

«جنيف في ٦ يونية سنة ١٩١٣م

ولدي المحترم الفاضل عبد الرحمن أفندي الرافعي:

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد وصلني جوابكم المؤرخ ١٠ الماضي من مدة، ولم يمنعني عن الرد عليه للآن إلا الكسل من جهة، واشتغالي بمجلة ترقي الإسلام من جهة أخرى، فقد أصدرت العدد الثاني منها عقب عودتي من الأستانة وأرسلت لك نسخة منها لعلها وصلت ولم تصادرها حكومتنا الأبوية الرحيمة.

من (٧ مايو) لم يصلني إلا جريدة أخرى مصرية، ولا أدري لذلك من سبب، مع أني كتبت للإدارة قبل سفري من الأستانة بعنواني الجديد، وها قد كتبت في عشرة أيام للإدارة مجددًا، فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بإرسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من (٨ مايو) وعدم قطع الشعب أو أي جريدة تقوم مقامه[1] -أرجوك أن ترسل لي نسخة من تقرير كتشنر بالعربية، وأخرى بالفرنسية، إن كان طبع بها؛ لأن وجوده بين يدي ضروري للكتابة والمناقشة.

كيف حال نادي المدارس؟ وهل سكتت عنه الحكومة؟[2] وما هي الحالة العمومية بالإجمال. أرجوك أن تكتبها مطولًا، وأن يكون الدواب (مسوكرًا).

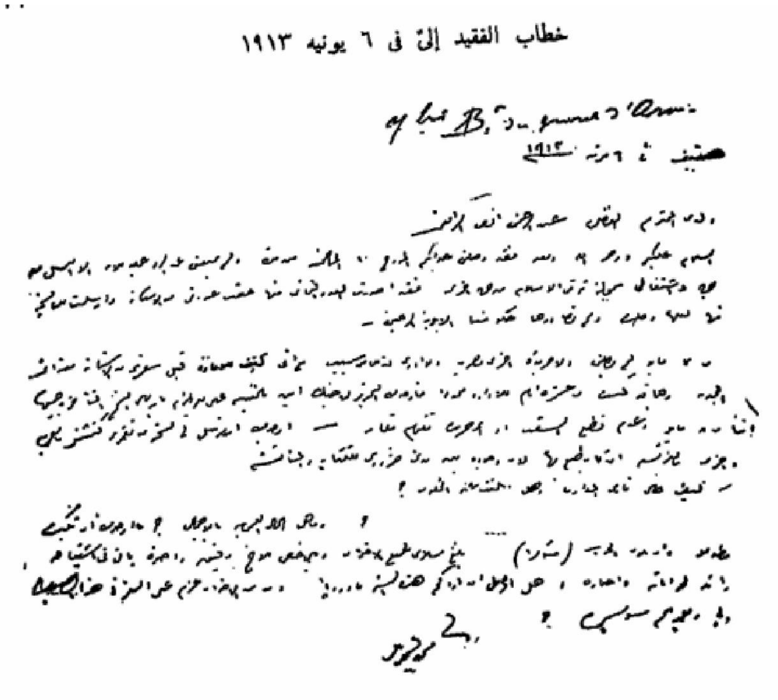
بلغ سلامي لجميع الإخوان، وبالأخص وفيق، وأخبره بأني في اشتياق زائد لجواباته وأخباره، هل أؤمل أن أراكم هذه السنة بأوربا؟ ومن من الإخوان عزم على السفر في هذا الصيف إلى ربوع سويسرا؟».

محمد فريد

---

(١) كانت مصلحة البريد تصادر بعض الرسائل والمطبوعات التي ترسل للفقيد، وتعطل بعضها، ومن هنا تأخر وصول أعداد (الشعب) إليه ولم يصله كثير منها.

(٢) انظر: ص٣٢٨.


خطاب الفقيد إلىّ في ٦ يونيه ١٩١٣

وفي (يولية سنة ١٩١٤م) أهديته كتابي عن التعاون، فجاءني منه الخطاب الآتي (صورته بالزنكجراف ص٤٧٨):

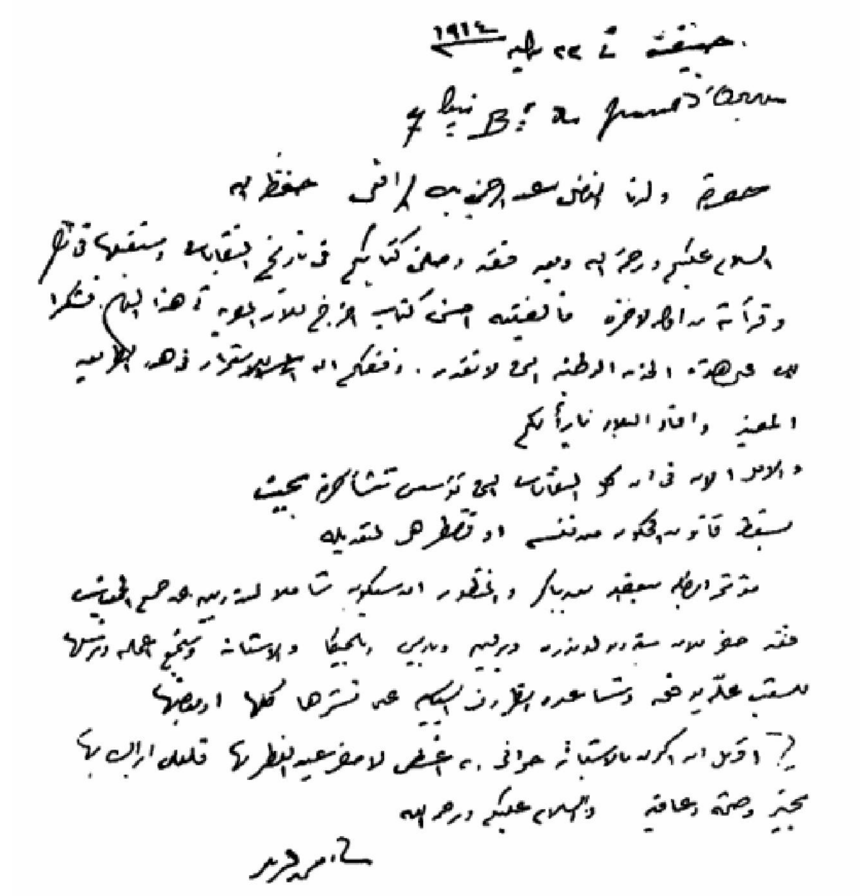
«جنيف في ٢٣ يولية سنة ١٩١٤م

حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الرافعي حفظه الله:

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد فقد وصلني كتابكم في تاريخ النقابات ومستقبلها في مصر، وقرأته من أوله لآخره، فألفيته أحسن كتاب أخرج للأمة المصرية في هذا العام، على هذه الخدمة الوطنية التي لا تقدر، وفقكم الله للاستمرار في هذا الطريق المفيد وأفاد البلاد بآرائكم، والأمل الآن أن كل النقابات التي تؤسس تنشأ حرة، بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه أو تضطر هي لتعديله.

مـؤتمر الـشبيبة بعـد بـاكر، والمنظـور أن سـيكون شـاملًا لمنـدوبين عـن جميـع الجمعيـات فقـد حـضر لـلآن منـدوبو لنـدره وبـرلين وبـاريس وبلجيكـا والأسـتانة، وسنجمع أعماله ونرسلها للشعب عله يوفق وتساعده الظروف السياسية على نشرها كلها أو بعضها.

أؤمل أن أكون بالأستانة حوالي (٢٠ أغسطس) لأحضر عيد الفطر بها، فلعلي أراك بها بخير وصحة وعافية، والسلام عليكم ورحمة الله».



وقـد نـشبت الحـرب العالميـة الأولى في (أغـسطس سـنة ١٩١٤م)، وانقطعـت المواصلات بـين مـصر وأوربـا، فلـم يـتح لي أن أرى الفقيـد؛ على شـدة رغبتـي في أن

أسعد برؤيته، وانقضت أعوام الحرب، ثم أعلنت الهدنة في نوفمبر سنة ١٩١٨م، وقامت الثورة في مصر، وترقبت أن تعود الفرصة، فتتاح لي، لكي أسافر إلى حيث ألتقي بإمامي في الوطنية؛ ولكن الموت عاجله وحال بيني وبين أن أراه، وغاب عني شخصه، ولكن لم تغب عني قط ذكراه، ولن تغيب ما دمت حيًّا.

رثائي للأستاذ أحمد وجدي

كان للمرحوم الأستاذ أحمد وجدي -كما ذكرت في سياق الحديث- أثر فعال في توجيه حياتي العملية والسياسية، ولقد توفي رحمه الله في (سبتمبر سنة ١٩٣٠م)، فكان لنعيه وقع أليم في فؤادي، وكانت وفاته من الصدمات التي أثرت في نفسي تأثيرًا عميقًا، وقد رثيته في الأهرام (عدد ١٦ سبتمبر ١٩٣٠م) بكلمة أود أن أعيد نشرها هنا؛ وفاءً للصديق الراحل، قلت فيها:

«دمعة على صديق – أحمد وجدي»

«نعاه لي الناعي أنضر ما يكون شبابًا، وأحسن صحة، وأقوى ما يكون أملًا في الحياة، فكدت لهول الفاجعة لا أصدق نبأها، فذهبت إلى داره أتبين الخبر، فإذا الدار موحشة مقفرة، وصوت النعي يدوي بين جوانبها، فعلمت أن قد حمَّ القضاء، واختطفه الموت، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

أبكيك أيها الصديق بعين دامعه، وفؤاد ينفطر حزنًا وألـمًا، أبكيك، وهل ينفع البكاء إذا نزل القضاء؟ أبكي فيك نفسًا زكية، وأخلاقًا كريمة، ووطنية عالية، وقلبًا يرعى العهد، ويحفظ الود، ولسان صدق ما جرى إلا بالحق، فالآن أتفقدك، فلا أراك وأبحث عن تلك الشمائل التي عرفتها فيك طول حياتك، فلا أجدها، إلا ذكريات تثير في النفس لوعة الأسى والأحزان.

عرفتك أيها الصديق، منذ التقينا وتعارفنا في مدرسة الحقوق؛ إذ تلقينا العلم معًا، جنبًا إلى جنب، فائتلفنا، وتآخينا، وارتبطنا بروابط المحبة والإخاء، وجمعتنا

مبادئ واحدة، وأفكار متقاربة، وأرواح متعارفة، وإن أنس لا أنس يوم أن تخرجنا معًا من مدرسة الحقوق منذ عشرينن سنة ونيف، فاشتغل كلانا بالصحافة فترة من الزمن، أنت في جريدة الدستور، وأنا في جريدة اللواء، ثم مالت نفسك للمحاماة، فما زلت بي تقنعني وترغبني فيها، وكنت منصرفًا عنها، فاستمعت إلى نصيحتك، واستجبت لدعوتك، ومارسنا المحاماة معًا، وتعاهدنا على أن نتخذها مدرسة للأخلاق، ووسيلة للجهاد القومي، فصدقت وعدك، ووفيت بعهدك وكنت رجلًا، والرجال قليل، لم يتغير لك مبدأ، ولم تتزلزل لك عقيدة، ولم يغرك زخرف الحياة وبهرجها، وبقيت على طول السنين، وتعاقب الأحداث، وتقلب الأحوال، وتبدل الظروف، علمًا من أعلم الأخلاق، والفضيلة، والوطنية الصادقة.

وحينما فقدت شقيقي «أمين»، رأيت فيك أخًا وفيًّا، وصديقًا أمينًا، أطمئن إليه، وأستأنس به في صحراء هذه الحياة، فالآن أفقدك أيها الصديق العزيز ولما يجف الدمع على أخي أمين؛ واليوم تفقد مدرسة الوطنية الأولى ركنًا من أركانها، وتخسر مدرسة الأخلاق رجلًا من أفذاذها، فإنا إليه راجعون. اللّٰهم ألهمنا صبرًا، وثبت قلوبنا، وهيئ لنا من أمرنا رشدًا».

الفصل السابع عشر

شخصية الزعيم

في شخصية «محمد فريد» اجتمعت الفضائل الوطنية، والمبادئ السامية، وصفات الزعامة الحقة، إلى جانب الأخلاق الكاملة، والطباع الكريمة، فهو حقًّا أمة في رجل، ورجل في أمة.

صفاته وأخلاقه

كان قمحي اللون، جميل الصورة، متوسط القامة، مهيب الطلعة، عريض المنكبين، بدين الجسم؛ ولكنه مع بدانته موفور النشاط، جم الحركة، لا يكل من العمل ولا يمل، براق العينين، كثير الابتسام، سريع الكلام، شديد الذكاء، قوي الذاكرة.

وأهم أخلاقه: الصدق والإخلاص، والصراحة، والوفاء، الصبر، والثبات والشجاعة، وقوة الإرادة، والجود، والكرم، بله التواضع وطيبة القلب، وإنكار الذات، ودماثة الأخلاق، فكان في شخصه مجموعة من الفضائل العظيمة، والأخلاق القويمة.

إخلاصه ووطنيته

وأولى هذه الفضائل، إخلاصه، ووطنيته المجردة عن الأهواء، المنزهة عن المطامع الشخصية.

كان يرى حق الوطن فرضًا عليه يؤديه لبلاده، لا يقبل في أدائه نكولًا أو تراجعًا، ولا يبتغي على جهاده جزاء ولا شكورًا، لا يعرف للإخلاص حدًّا يقف عنده؛ بل يعتقد أن كل ما يبذله في سبيل مصر من جهد ومال، وجاه ومكانة، وصحة وحياة؛ إنما هو الراحة الكبرى لنفسه ولضميره، وتلك لعمري أقصى درجات

الإخلاص؛ ولا جرم فإن مصدر هذا التفاني في الإخلاص، والوطنية التي لا تخبو نارها، هو الإيمان بالله، فقد كان فريد مؤمنًا حقًّا، قوي الإيمان، ثابت العقيدة، سليم الوجدان، كان إيمانه هو الينبوع الفياض الذي يستمد منه إخلاصه ووطنيته، فلا غرو أن كان يحتمل الشدائد والمتاعب، راضيًا باسمًا، شأن المؤمنين الصادقين، الذين إذا أصبتهم مصيبة قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون.

كانت وطنيته سليمة المعدن، صلبة العود، لا تنثني أمام العقبات ولا تنال منها المغريات، ولا تشوبها المطامع المادية، أو المآرب الذاتية.

لقد كانت كلمة واحدة يجري بها لسانه كافية لأن تبدل عسره يسرًا، وغربته نعيمًا مقيمًا، وجاهًا عريضًا؛ ولكنه بقي ثابتًا كالطود، راسخًا كالأهرام، فكان آية الوطنية.

شجاعته

كان شجاعًا مقدامًا، لا يبالي الأخطار، ولا يضعف أمام الشدائد، ولا يخشى غضب الأقوياء، ولا يرهب سلطانهم.

بهذه الشجاعة العظيمة استطاع أن يضطلع بزعامة الحركة الوطنية، بين أعاصير المحن والأحداث، زهاء اثنتي عشرة سنة، لم تخذله خلالها شجاعته لحظة ولا ناله في أثنائها ضعف ولا وهن.

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها وروعتها؛ بل لطويت إلى حين لا يعرف مداه صفحتها؛ لأن الشجاعة كما هي أول سلاح للجنود في ميادين القتال، فإنها أول عدة للمجاهدين في الحركات الوطنية، وكم من حركة وطنية سرى إليها الانحلال، وفقدت كيانها وحياتها، عندما فقد زعماؤها أو جنودها الشجاعة في ساعة الخطر.

كانت هذه الشجاعة طبيعية في الفقيد، امتاز بها في حياته الخاصة، وحياته العامة، لست أدري عمن تلقاها، هل ورثها عن أبيه، أو عن والدته، أو عنهما معًا؟

أم هي غريزة أودعها الله فؤاده، فتكونت ونمت على توالي السنين؟ قد يكون هذا أو ذاك، وإنما الذي يهم ذكره أن هذه الصفة العظيمة قد امتزجت بشخصه، حتى صارت علمًا له، ولازمته طول حياته، في السراء والضراء.

كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الأولى أو الثانية تصادفهم في طريقهم، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر، بل أمام الوهم والخيال؛ أما الفقيد رحمه الله، فكان يتلقى الصدمات والضربات بقلب عامر بالشجاعة، فلا ينثني عن طريقه ولا يتحول، وتلك أعظم فضائله وسجاياه؛ وزاد في شجاعته، قوة إيمانه وعقيدته، فكانت هذه العقيدة سندًا لشجاعته وإقدامه ومعينًا لا ينضب لفضائله وأخلاقه الكريمة.

بهذه الشجاعة، وبهذا الإيمان، حمل عبء الجهاد في أشد الأوقات خطرًا وحرجًا، تولى رياسة الحركة الوطنية في وقت استقرت فيه السياسة المعروفة بسياسة الوفاق بين الخديوي والاحتلال (وقد شرحناها في موضوعها ص٧٨)، فاستهدف لحرب السلطتين معًا، وغضبهما معًا، ومع ذلك لم يبال حربهما، ولم يخش غضبهما وتحالفهما، واحتمل أذاهما معًا، وسار في طريقه قدمًا لا يلوي على شيء، ولا يفكر إلا في القيام بالواجب، مهما كانت العقبات، ومهما كانت العواقب.

كانت الشجاعة خلقًا ثابتًا في فؤاده، وكانت أيضًا محببة إلى نفسه، فكان يدعو إليها في خطبه، ويجب أن يراها خلقًا شائعًا في الأمة، وبخاصة تلاميذه وأنصاره، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غراره في الشجاعة الأدبية، وقد عودهم على أن يكونوا رجالًا ذوي أخلاق قويمة؛ لأن الشجاعة الأدبية هي قوام الفضائل جميعًا.

وفاؤه

كان فريد آية في الوفاء، ومثلًا سائرًا في حفظ العهد، اعتبر ذلك في وفائه لزميله وصديقه مصطفى كامل، فلقد أيده وناصره طول حياته، وعضده بماله وقلمه

ولسانه، ثم ظل على وفائه له بعد وفاته، فحافظ على تراثه الوطني المجيد، وتعهد الغرس الذي بذره معه وسقاه بإخلاصه وتضحياته، ورواه بمهجة فؤاده؛ فنما الغرس وترعرع، بحيث لو عاش مصطفى أكثر مما عاش، لما استطاع أن يرعى غرسه بأكثر مما رعاه فريد، ولا غرو فقد اشتركا معًا في بذره، وأنشآه النشأة الأولى.

كان وفاؤه لمصطفى جزءًا من وفائه لمصر، لقد أوفى بعهده لها، وجعل حياته وقفًا على الجهاد من أجلها، وضحى بماله وجاهه وصحته وحياته في سبيلها، وليس في الدنيا وفاء أقوى وأروع من هذا الوفاء.

مضاؤه وقوة عزيمته

ومن أخص مزاياه المضاء وقوة العزيمة، كان يذلل بقوة إرادته كل عقبة تعترضه، وما أكثر ما اعترضه من عقبات، وما قام في سبيله من مصاعب!

حدث إضراب من عمال اللواء في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م) (ص٩٣)، بدسائس خصوم الحركة الوطنية، وتحريض من بعض الموظفين، وكان الظن أن يضعف الفقيد أمام هذا الإضراب، ويغري الدساسين بالاستمرار في دسهم؛ ولكنه رفض مطالب المضربين، وأصر على فصلهم، ولم يلبث أن استبدل بهم غيرهم، وبعث الحماسة في نفوس الشباب، ومنهم طلبة الحقوق، فجاءوا متطوعين للعمل في اللواء، واشتغل بعضهم في التحرير، وبعضهم في صف الحروب، فاستمر صدور اللواء برغم إضراب عماله، ولم يتعطل يومًا واحدًا، ولما أخفق إضرابهم عادوا خاضعين.

وحدث في سنة (١٩١٠م) أن وقع خلاف بين ورثة المرحوم مصطفى كامل على ملكية (اللواء)، لسان حال الحزب الوطني حينذاك، أدى إلى تدخل القضاء في شأنه، وعين يوسف بك المويلحي حارسًا قضائيًّا عليه، فتسلم الجريدة على يد محضر من المحكمة المختلطة يوم (٢٨ فبراير سنة ١٩١٠م)، وقد أراد الحارس أن يتدخل في سياستها وتحريرها، فرفض الفقيد أن يذعن لهذا التدخل، ورأى أن كرامة الحزب لا

تتفق وبقاء اللواء عرضة لسيطرة الحارس على شئونه، وبادر من فوره إلى إنشاء جريدة يستقل بإدارتها وتحريرها، ولا يكون لغير الحزب إشراف عليها، فأنشأ جريدة (العلم)، وظهرت في (٧ مارس سنة ١٩١٠م) بعد أسبوع واحد من تدخل الحارس في شئون اللواء؛ أي أن تأسيس (العلم) وما استلزمته من استعداد، وجهود وتنظيم، لم يستغرق سوى هذه الأيام القليلة، وهو عمل يشهد للمترجم بالهمة الشماء، وقوة الإرادة.

وكلما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطني، كان يعد العدة لإخراج جريدة أخرى للحزب بأسماء أخرى، فتظهر في اليوم التالي للتعطيل.

ولقد رأيت مما كتبناه بالفصل السادس (ص٢١٩) كيف كان موقفه رائعًا حين منعت الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطني بباريس في (سبتمبر سنة ١٩١٠م) قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة، فقد كان الظن أن لا ينعقد المؤتمر في عامه هذا لضيق الوقت، وكثرة ما أنفق من التكاليف لإعداد معداته بباريس، ولكن عزيمته المترجم أنقذت الموقف، فقد قرر عقد المؤتمر ببروكسل، في الموعد الذي كان محددًا له بباريس، وكان الوقت لا يتسع حقًّا لتنفيذ هذا العمل؛ إذ إنه أبلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع، ومع ذلك تذرع هو وزملاؤه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة، حتى اجتمع المؤتمر ببروكسل في الموعد الذي كان محددًا له بباريس، فكان ذلك الفوز آية في المضاء والعزيمة.

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيد في ثلاث كلمات: الاستقلال، والجلاء (وهو الرمز الصحيح للاستقلال، ولا يكون استقلال بدونه)، والدستور، ولقد ثبت على هذا المبدأ لم يقبل فيه هوادة ولا تساهلًا، ومن كلماته المأثورة في هذا الصدد قوله: «لا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا ما دام فينا عرق ينبض أو تجري في أجسامنا نقطة دم».

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة، وكل فرد، وكل هيئة لا تدين به، ولا تعمل عليه، ولقي في سبيل ذلك ما لقي، ولما رأى أن الخديوي قد جنح لسياسة الوفاق مع الاحتلال، قرر الابتعاد عنه، وخاصمه استمساكًا بمبدئه، وسار في طريقه مستقلًّا عن كل سلطة، بعيدًا عن كل سلطان.

ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديوي تبعًا لاشتداد سياسة الوفاق رغب إليه كثير من أنصاره أن يعدل عن سياسة الجفاء تجاه الخديوي، ويسلك سبيل التقرب إليه، وأفضوا إليه أنهم ينفضون من حوله إذا هو استمر في خصومته معه، فكان جوابه لهم أنه لا ينثني عن مقاومة الاحتلال، وكل من يلوذ به أو يحالفه، ولو كان ولي الأمر، وانفض بعضهم فعلًا من حوله مجاملة للخديوي، ومع ذلك لم تضعف عزيمته، وظل ثابتًا في جهاده ضد السلطتين.

ولما شرعت الحكومة في محاكمته أول مرة في قضية (وطنيتي) سنة ١٩١١م، أرسل إليه الخديوي من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته، ويسايره في سياسة الوفاق، فرفض. وقبل أن تقام ضده الدعوى العمومية، وحكم عليه فيها بالحبس ستة أشهر. وآثر السجن على التساهل في مبدئه.

وبعد أن هجر مصر إلى منفاه، اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية، وصرف الناس عنها، ولما بلغه انفضاض بعض أنصاره من حوله، والتحاق بعضهم بالوظائف، وانحيازهم إلى جانب الحكومة، لم يكترث لذلك، وكتب لذلك، وكتب في (مايو سنة ١٩١٤م) إلى من أبلغه ذلك يقول: «أما أنا فسياستي لن تتغير، ولو بقيت عليها وحدي». فلم يدع للضعف والتردد إلى قلبه سبيلًا.

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين وهما:

١- الاحتلال.

٢- الخديوي حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال.

ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة (١٩١٥م) في أثناء الحرب العالمية الأولى. كما تقدم بيان ذلك (ص٣٩٢).

فمخاصمته لهذه القوات الكبيرة، في تلك الظروف العصيبة التي مر بك شرحها، وفي وقت خذله فيه كثير من أنصاره، لهي أكبر مظاهر الثبات على المبدأ، وأروع آيات المحافظة على العقيدة.

صبره على المكاره

لا مراء في أنه مضرب الأمثال في الصبر على المكاره، لم يجاره أحد من الزعماء والمجاهدين فيما استهدف له من الكوارث، على اختلاف صنوفها، ولا في قوة الصبر عليها، ومرجع هذا الصبر إلى عقيدته وإيمانه، ثم إلى قوة إرادته.

ومن كلماته المأثورة التي صارت علمًا عليه. قوله: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره؛ ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا، ولا التنازل عن مطالبنا».

وقوله: «نحن قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث، واتخذنا الثبات شعارًا لنا. لا يلوينا عن غايتنا اضطهاد، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقًا».

وفي الحق أنه قد صبر صبر أولي العزم من الكرام المجاهدين، على كل المصائب التي لاقاها، وكانت معظم سني حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره، فقد صبر على السجن، وصبر على فقد ثروته الطائلة في سبيل الجهاد، وصبر على المصائب العائلية التي امتحنه الله بها؛ إذ فقد اثنتين من كريماته، وهما في ريعان الشباب. وجاءه نعيهما وهو في منفاه؛ إحداهما في سنة (١٩١٥م)، والأخرى سنة (١٩١٦م). وصبر على آلام النفي والتشريد ثماني سنوات متوالية. وصبر على المرض، ينتابه من حين لآخر. واشتد به في أواخر أيامه. وصبر فوق هذا وذاك على تنكر الكثيرين من معاصريه؛ بل من أنصاره له، وانفضاضهم من حوله في أشد الأوقات حرجًا، وإنك لتلمح في الخطاب الآتي الذي كتبه في أشد سنوات النفي

وأقساها مقدار ما عانى من المكاره على تعاقب السنين، ومبلغ الصبر الذي راض نفسه عليه، واطمأن إليه، حتى عده في خطابه نعمة من نعم الله عليه، كتب هذا الخطاب من برلين في (٧ مارس سنة ١٩١٧م) إلى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد، ردًّا على تعزيته إياه في وفاة كريمته. قال: «وقد ألهمني الله الصبر على هذه المصائب المتكررة، وأعانني بفضله وكرمه على تحملها. كما أعانني على تحمل ما لاقيته في حياتي السياسية من أنواع الخيانة والغدر والانقلاب. وأملي في وجهه تعالى أن يديم عليَّ مننه المتتالية، وأن يؤيدني من عنده، فيما بقي لي من السنين القليلة، في هذه الحياة الفانية، إنه لا يضيع أجر من أحسن عملًا».

فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد، في أروع مظاهر البطولة ويصور لنا إيمانه الثابت وقلبه الكبير، وخلقه العظيم، وصبره الفريد على الكوارث التي أصابته في حياته.

شممه وإباؤه

كان للفقيد نفس عالية، تتعلق بالعظائم، وتترفع عن الدنايا والصغائر، وتمقت الذلة الهوان، ومن أخص سجاياه الشمم والإباء، لم يرض لنفسه قط طوال حياته أن ينزل عن هذا الخلق العظيم، ولم يستطع الأقوياء أن يذلوه أو يمتهنوه، أو يحولوه عن مبدئه، أو يتخذوه مطية ذلولًا لأطماعهم وشهواتهم.

ظن بعض خصومه على أثر هجرته إلى المنفى، وما احتمله فيه من آلام، أنه قد تلين قناته، أو يعدل عن خطته في الجهاد، فأشاعوا عنه حينما كان بالأستانة أنه أرسل قبل سفره من مصر برقية إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا، يشكو إليه فيها من الاضطهادات التي انصبت عليه، ويطلب منه التدخل لإنصافه، فما أن اطلع على هذه الفرية في الصحف حتى كذبها تكذيبًا قاطعًا، وأرسل في هذا الصدد خطابًا إلى جريدة (جون ترك) Jeune Turc التي كانت تصدر بالفرنسية في الأستانة يدل على علو نفسه وبطولته، قال:

«إني لو حكم عليَّ بالموت، وكانت حياتي معلقة على كلمة تخرج من فم وزير إنجليزي، فضلت ألف ميتة على مخاطبة هذا الوزير في شأني، فلقد رفضت طلب العفو عني من الخديوي وهو حاكم البلاد الشرعي عندما حكم عليَّ في العام الماضي بالسجن ستة أشهر، وفضلت البقاء مسجونًا على إمضاء طلب العفو».

وبلغه أيضًا سنة (١٩١٢م) وهو بالأستانة أن الخديوي ومحمد سعيد باشا رئيس الوزارة، أشاعا لمحدثيهما أن الأول أرسل إليه ثلاثمائة جنيه مساعدة له على السفر، وأنه هو الذي حضه على الهجرة من مصر، ولما كان هذا الخبر كذبًا ومينًا، ثارت نفسه، لما تضمنه من المساس بكرامته، فلم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه إليه؛ بل أرسل خطابًا مسجلًا إلى الخديوي بسرايه بالبوسفور؛ إذ كان بالأستانة صيف ذلك العام، يكذب الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو في محنته لم يبال غضب ولي الأمر، فوق غضب الاحتلال، قال رحمه الله:

«صاري يار في ١١ يونية سنة ١٩١٢م

سمو خديوي مصر:

لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كلفتم أحد إخواني ممن يترددون عليكم بأن ينصحني بالسفر عقب استجوابي بالنيابة، وأنكم سلمتم له مبلغًا من المال ليوصله إليَّ مساعدة لي على مصاريف السفر، واسم هذا السخص معلوم عندي؛ ولكني أكتمه الآن، فاستغربت جدًّا حصول هذا الأمر بعد ما كتبته لكم بخصوص حادثة ... والثلاثمائة جنيه التي أخذها باسمي، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها، ولكنكم أهملتم أمرها، وبعد أن أعلمتكم أني أترفع عن قبول أي مساعدة منكم، ولو كنت في أحط دركات الفقر مع أني بحمد الله في سعة من العيش، فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ منكم باسمي هو من باب النصب، وإني لا أقبل ولن أقبل منكم أي مساعدة، ما دامت مهمتي الجهاد في تحرير البلاد من

الإنكليز، ومن كل من يعاونهم على توطيد قدمهم في مصر، كائنًا من كان، والسلام على من اتبع الهدى».

المخلص لمصر

محمد فريد

وقد سعى الخديوي بواسطة أصدقاء الفقيد في أن يتم الصلح بينهما، ولكن فريدًا كان يطلب شروطًا لصالح البلاد، وضمانات لهذه الشروط، ولم يقبل أية وساطة على غير هذا الأساس، ورفض مساعي الصلح، مع حرج مركزه المالي في منفاه، فكان آية في الشمم والإباء.

ولم يقبل الصلح مع الخديوي إلا بعد أن بدأ عرشه يتداعى في أوائل الحرب العظمى الأولى؛ إذ تم الاتفاق بينهما على أساس إعلان الدستور كما تقدم بيانه (ص ٣٨١).

مزاياه الثقافية

كان للمترجم إلى جانب وطنيته الصادقة، وأخلاقه العظيمة، مزايا ثقافية عالية، فهو واسع الاطلاع، مشغوف بالدرس والقراءة، ملم بدقائق المسألة المصرية وتاريخها خاصة، والمسألة الشرقية عامة، محيط بالمسائل الدولية جميعها، متتبع لكل تطوراتها، يطلع على كل ما يظهر فيها من المؤلفات والرسائل، وما كتب عنها في الصحف والمجلات.

وتدل مذكراته في تاريخ مصر الحديث التي سبق الكلام عنها (ص٣٣) على ميل مبكر إلى البحوث التاريخية، كما أن كفايته كمؤلف وكاتب قد ظهرت في كتابه في تاريخ محمد علي (البهجة التوفيقية)، وكتابه في تاريخ الدولة العثمانية، وكتابه في تاريخ الرومان، ورحلاته العديدة، ومقالاته العلمية في مجلة الموسوعات وفي الصحف والمجلات عامة.

ومن دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت مجموعة قيمة من الكتب العلمية والتاريخية، وهي التي أهداها إلى نادي المدارس العليا (ص٣٢٧).

وتدل خطبه ومقالاته وأحاديثه في الصحف على نضجه الفكري، واطلاعه الواسع، ودراسته التامة للمسائل السياسية القومية والدولية.

وكان لا يألو جهدًا في تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية؛ لمناسبة الحوادث التي تقع في البلاد، حتى الحوادث التي كانت في ظاهرها لا تنطوي على معان سياسية، فكان يكشف عن مغزاها، وينتهزها فرصة لتبصير الأمة بحالتها، وأذكر له مقالة مسهبة[(١)] كتبها لمناسبة سفر الخديوي إلى بورسودان في (مارس سنة ١٩٠٩م) لحضور حفلة افتتاح مينائه ألم فيها إلمامًا رائعًا بارتباط السودان بمصر، وتطور السياسة البريطانية فيه، وهي تصلح وحدها لأن تكون تاريخًا للمسألة المصرية، من ناحية اتصالها بالسودان، هذا إلى ما حوته من معاني الوطنية العالية، والأفكار الواسعة الأفق التي تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسي، وإحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الأجنبية.

مزاياه الصحفية والخطابية

تتصل مزاياه من هذه الناحية بمزاياه الثقافية.

كان فريد صحفيًّا قديرًا، وله المقالات المستفيضة في الصحف والمجلات، وكان يجيد الكتابة باللغتين العربية والفرنسية، وكان في حياة مصطفى كامل يتولى في غيبته الإشراف على الألوية الثلاثة، ولما تولى رئاسة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى، كان يشرف إشرافًا مستمرًّا على تحريرها وسياستها، وكان يفيض في مقالاته باللواء والعلم والشعب، وإذا تناول موضوعًا مهمًّا أسهب في الكتابة فيه، وكان مقالاته

(١) نشرت باللواء عدد (٢٢ مارس سنة ١٩٠٩م).

تجمع بين غزارة المادة، وسعة الاطلاع والنضج الفكري، مع حسن الأداء، والقصد في الألفاظ، والبعد عن العبارات الطنانة، وكذلك شأن مقالاته وأحاديثه بالفرنسية.

إن أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون، ولذلك تجد في كتابة المترجم آيات التواضع، والركون إلى المعاني السامية، فهي من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذي لا يرى في شخصية المرء إلا وسيلة لأداء رسالته، كما لا يرى في الأسلوب إلا طريقة لأداء المعاني.

أمَّا مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل؛ لأن مصطفى ولد خطيبًا، وكانت الخطابة من أعظم مزاياه، أما الفقيد فلم يكن من طبقته في المواهب الخطابية، وكان في الغالب يتلو خطبه، ولكنها كانت مليئة بالمعاني السديدة والآراء الصائبة والأفكار العالية.

سياسته الوطنية

كانت سياسته الوطنية استمرارًا لسياسة مصطفى كامل، ولا غرو، فقد وضعا معًا قواعدها، وجاهدا معًا في سبيلها، واتخذا الجلاء أساسًا لها؛ والجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح؛ ولم يكن الفقيد يقبل فيه هوادة ولا تساهلًا، وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدو لها عن الجلاء ومطابتها إنجلترا بالإصلاحات الداخلية، وكان يرى في هذه الخطة خروجًا على أساس القضية الوطنية.

قال في هذا الصدد: «إنَّ الشعب لا يمكنه أن يصدق بأنه أمة أجنبية بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها».

وحين سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطاني سنة (١٩٠٨م): «ماذا يطلب الحزب الوطني من إنجلترا؟». أجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وقال في خطبته بالإسكندرية في (أغسطس سنة ١٩٠٨م): «ترك بعضهم المطالبة بالجلاء، وسموا هذا التحول اعتدالًا في المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه». وتفيض خطبه وأحاديثه بهذا المعنى.

وإلى جانب الجلاء وتمسكه به، جعل الدستور أساسًا ثانيًا للحركة الوطنية، وهنا أيضًا كان متفقًا في المبدأ والخطة مع الزعيم الأول، ولكنه أبرز دعوة المطالبة بالدستور، وجعل منها حركة عامة، دعا إليها الأمة، ووجهها إلى مطالبة الخديوي بالدستور بالعرائض التي تقدم الكلام عنها (ص٧١). فكانت هذه الحركة جهادًا قويًّا عمليًّا لتقرير النظام الدستوري.

ومن الواجب في هذا المقام أن نعرف فضل فريد على الحركة الوطنية، فقد كان العضد الأيمن لمصطفى في بعثها طول حياته، ثم تولى زعامتها واحتمل أعباءها بعد وفاته، وكانت زعامته لها في ظروف قاسية، أشد من الظروف التي واجهها مصطفى، فكان لفريد الفضل الأكبر في إنقاذها من الانحلال، واستخلاصها من العقبات والأهوال، فلقد تحالفت ضدها قوات عديدة بغية القضاء عليها، ولكنه ثبت لها وتغلب عليها بقوة العقيدة والإيمان، وسار بالحركة الوطنية إلى الأمام، ومهد بجهاده وتضحياته إلى ثورة (١٩١٩م)، فهي غرس الوطنية التي تعهدها على تعاقب السنين والثورات، كما قلت في كتابي عن مصطفى كامل، ليست حركات ميكانيكية، تبدو فجأة للناظرين. بل هي حوادث اجتماعية، تتمخض عنها حياة الشعوب تبعًا لدرجة استعدادها، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها، فلولا السنون التي قضاها الفقيد في الكفاح لمرت سنة (١٩١٩م) كما تمر غيرها من السنين، دون أن يظهر فيها غرس الوطنية، أو تتجلى فيها روح الثورة، ولعله أشار إلى هذا المعنى في رسالته إلى الأمة في سبتمبر سنة (١٩١٩م) إذ قال: «نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة، التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك

الأرض الخصبة، قد نبت وترعرع ساقه، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التي قد قرب زمن جنيها».

سبيله إلى دعوته

كانت سبيله إلى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف؛ قال في هذا الصدد:

«إن الذي يعتمد على القلم واللسان، فيملي عليهما ما وهبه الله من علم وبيان، ويجمع بهما القلوب، ليصوغ منها أمة حية راقية، لهو أعظم مشيد للمجد، فوق أمتن الأسس».

كانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة إلى غرس روح الوطنية الصادقة في النفوس، وحث الأمة على استعادة مجدها القديم، ومباراة الأمم الحية في التمسك باستقلالها وحريتها. ومن هنا جاء ميله إلى التاريخ المصري والتاريخ العام، فاتخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية في النفوس، وتثقيف الشعب وتهذيبه. وكان يعني بتبصير المصريين بتاريخهم، واطلاعهم على تاريخ الأمم الحية؛ قال في هذا الصدد في ختام خطبته بدار التمثيل العربي (يوم ١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م): «وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم أن تطالعوا تاريخ الأمم التي حصلت على استقلالها المسلوب، وأن تمعنوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وإيرلنده، وتتشبهوا برجالهم، وتسيروا على خطواتهم، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الأمم الحية لتكون ذكرى لغيركم من بني الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

وكان شديد العناية بتعريف الأمة سابق مجدها، وهو أول من فكر في إنشاء متحف حربي يحتوي على مفاخر الجيش المصري.

قال في هذا الصدد تعليقًا على زيارته للمتحف الحربي ببرلين: «أما نحن فلا نجد أثرًا لما غنمته جنودنا من الروسيين والصربيين في الحرب الأخيرة، أو في جزيرة كريد

واليونان في عهد إبراهيم باشا؛ بل ضاع كل ذلك بسبب إهمال حكامنا، كما أخذت أسلاب المهدي إلى لوندره ووضعت في متاحفها. ومما يؤسف له أن أسماء من انتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسيًا منسيًّا لعدم الاهتمام بتاريخ بلادنا في مدارسنا. فمتى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها؟ اللّهم إننا لا ننالها إلا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا؛ عملًا بالحديث الشريف: «**كما تكونوا يولَّ عليكم**»».

وكان يعمل على إعداد الجيل إعدادًا حربيًّا، ليتخلق بأخلاق الرجولة والشجاعة، وإذ لم يكن بمصر في ذلك العهد مدارس حربية بالمعنى الصحيح، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الحربية بالأستانة، وكان يمهد لهم السبيل، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها؛ لأنه كان يرمي إلى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية.

وكان شديد التمسك بالديمقراطية الحقة، ولذلك كان يقاوم الرتب والألقاب ويدعو إلى إلغائها، وقد كتب في هذه الدعوة غير مرة، قال في (العلم) عدد (٢٦ ديسمبر ١٩١٠م):

«لقد أدركت الأمم الراقية مضار منح الألقاب الضخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة، وأنه لا يليق بالعقلاء السعي وراءها، ولذلك ألغيت بتاتًا في جميع الولايات الأميركية الشمالية والجنوبية، وفي جمهورية سويسرا، وقل استعمالها في أغلب الممالك، وقد سارت الدول العثمانية على هذا النهج من عهد إعلان الدستور، فلم تمنح رتبة أو نيشانًا لشخص ما من غير الجنود المجاهدين في سبيل الوطن، وأغلب وزرائها الحاليين لا رتب لديهم؛ بل يطلق عليهم لقب بك، كما يطلق على أي إنسان، فإن هذا اللقب يعادل لقب سيد، أو أفندي، أو مسيو، وينتظر إصدار قانون بإبطال هذه الألقاب والأوسمة في عهد قريب. تالله إنها لزخارف لفظية، تعلم الأمة ما تحتها من حب للوظائف، وحرص على الرواتب الباهظة التي تزاد للموظفين كل

سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية، إلى أن أصبح راتب رئيس القلم في بلادنا يعادل مرتب وزير في البلاد الأخرى».

وكان يبث معاني الوطنية ومبادئها في النفوس، ولا يوجه خطابه إلى الشباب وحده، بل يحث الطبقات كافة على الأخذ بها، وكثيرًا ما وجه الخطاب إلى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم، ولو في تلك الدائرة الضيقة التي كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين.

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية، هو عمله للوحدة القومية، فقد كان من ناحية يدعو دائمًا إلى الاتحاد بين المسلمين والأقباط، وسار في هذه الناحية على سنة سلفه العظيم، قال في خطبته في حفلة تأبينه، مشيدًا بالوحدة الوطنية مناجيًا روح مصطفى «قد تحقق ما كنت تؤمله، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد، متحدة الأفكار والقلوب».

وقال في خطبته بالإسكندرية يوم (٥ أغسطس سنة ١٩٠٧م): «انبذو الشقاق والاختلاف الديني، وكونوا جميعًا إخواننا، أبناء وطن واحد؛ أي كونوا مصريين قبل كل شيء».

وكان من ناحية أخرى يدعو إلى السياسة القومية دون الحزبية، وعلى أن الحزب الوطني كان أقوى الأحزاب، فإنه كان لا يفتأ يمد يده إلى الأحزاب الأخرى، يطلب إليها التعاون والتضامن، برغم ما بينهما من الفوارق في المبدأ ومع إيمانه بمبادئ الحزب الوطني، وبشعاره (الجلاء) لم يكن للنعرة الحزبية سلطان عليه، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفًا، ولم يكن هذا من الضعف في شيء، بل كان ثمرة الوطنية التي تتأجج في نفسه؛ لأن الأحزاب ليست غاية؛ بل هي وسيلة لسعادة الشعب ورعاية

مصالحه، هذا إلى أن توحيد الصفوف هو أول ما تسعى إليه الأمم في جهادها، وفي حياتها القومية، من أجل ذلك كان يدعو في كل فرصة إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف.

قال في خطبته بدار التمثيل العربي يوم (١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م): «والدواء الوحيد لهذه الأدواء التي لا تعد، والتي تئن منها الأمة وتشتكي، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام».

وقال فيها: «فلو كنا يدًا واحدة، وقلبًا واحدًا، ونفسًا واحدة، في أجسام متعددة، ونبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لا فارق في الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل ما نطلبه من دستور، ومجلس نيابي، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

وقال في (أكتوبر سنة ١٩٠٨م): «إن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا».

وقال في (فبراير سنة ١٩٠٩م): «تيقنوا أن لا قوة في هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأي العام إذا اجتمع، أو أمام الأمة إذا اتحدت، فالاتحاد الاتحاد، والثبات الثبات، والمثابرة المثابرة!».

وقال في حديث له بجريدة (الإكلير) (يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩م) عقب انفضاض مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف: «لا يعقل أن يوجد في بلاد محتلة بالأجنبي حزب واحد يختلف في جوهر مسألة الاحتلال الإنجليزي، وإذا وجد حزب مالًا يجاهر بالجلاء صراحة، مدفوعًا بعامل الإفراط في الخوف، فسكوته يقابل صراحتنا، إلى أن قال: «إن وجود الأحزاب الثلاثة ممثلة في المؤتمر هو أول خطوة نحو الاتحاد، ولم يبق أمامنا إلا أن نستمر في هذا الطريق ونحذو حذو الأتراك الذين كونوا لجنة الاتحاد والترقي، هذه اللجنة التي جمعت بين الأحزاب بدون نظر إلى اختلاف في

الدين أو في الجنس، وإني مؤمل كثيرًا في الاتحاد، وبخاصة لأنه ليس لدينا اختلاف جنسي أو مذهبي يشبه الاختلاف الذي في تركيا».

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الأمة، دعوته إلى انتخاب الأكفاء، من أي حزب كانوا للهيئات النيابية التي كانت قائمة في ذلك الحين، كمجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية، ولو اتبع سياسة احتكار المقاعد النيابية، لكان في استطاعته بنفوذه بين الجماهير إقصاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين، ولكن الفقيد نظر إلى الحياة النيابية كأداة للجهاد، وإصلاح شئون البلاد، ولا يثمر الجهاد ولا تصلح حالة البلاد إذا سادها التفرق والانقسام، فكانت سنته في الانتخابات ترك الحرية للناخبين يختارون الأكفاء المخلصين، بصرف النظر عن حزبيتهم، ولذلك أيد الحزب الوطني سعدًا في انتخابات الجمعية التشريعية سنة (١٩١٣م). ولولا تأييده إياه لما فاز على مزاحمه. على أن هذه الروح الطيبة التي كان الفقيد يدعو إليها، قد قوبلت من الأحزاب الأخرى التنكر، وتدبير المكايد، وقوبلت من سعد بنكران الجميل، فقد رأيت مما أوردناه بالصفحة (٤٠٤) أنه حين تألف الوفد برئاسته وسافر إلى باريس في (إبريل سنة ١٩١٩م) أرسل إليه الفقيد يهنئه، ويرجو له التوفيق والنجاح، فلم يرد سعد على هذه التهنئة، وعمل على إقصائه عن ميدان الجهاد.

ففريد: فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده في بعثها وتكوينها والسير بها إلى الأمام، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم أساسها، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب، وصون الوحدة الوطنية التي هي العامل الأول في حياة الشعوب وحفظ كيانها.

سياسته الشرقية والإسلامية

وسياسته الشرقية والإسلامية هي سياسة مصطفى كامل، فقد عمل على توثيق عرى التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية، وكان يدعو إلى هذه الغاية في مقالاته

وخطبه وأحاديثه، وأنشأ وهو في منفاه بسويسرا (جمعية ترقي الإسلام)، وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية، وقد تقدم الكلام عنها في مواضعه (ص٣٣٨).

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا، لكي يحبط مساعي السياسة الإنجليزية التي كانت ترمي إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني في مصر، والتنازل لإنجلترا عن سيادتها الاسمية.

ولقد كان في ذلك متفقًا رأيًا مع السياسيين الأوربيين المخلصين لمصر، فقد كتب المستر بلنت نصير المسألة المصرية في مذكراته سنة (١٩٠٨م) يقول: «وقد نصحت لهم -أي للوطنيين المصريين- بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص؛ وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا». وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر جنيف في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م) إذ قال: «لا تسمحوا بقطع صلاتكم بالدول العثمانية؛ لأن مركزكم فيها يحول دون أطماع الأجانب فيكم، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الأستانة ولندن، فلا يمكنني أن أصدق أن الإمبراطورية الإسلامية الكبرى يمكنها بأي حال أن تترككم لدولة مسيحية». وكرر ذلك في رسالته إلى مؤتمر بروكسل سنة (١٩١٠م).

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الإباء والكرامة، وكان يشعر دائمًا بأن زعامته المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية.

ففي (أكتوبر سنة ١٩٠٩م) نشرت جريدة (الطان) الباريسية تصريحًا لحسين حلمي باشا الصدر الأعظم، على إثر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف، قال فيه: «إنه لا علاقة للحكومة التركية بالحزب الوطني، وليس لها ما تقول عن الحالة في مصر، التي تراها حسنة». فانبرى الفقيد للرد على الصدر

الأعظم، وقال في حديث له بجريدة النوفيل الباريسية: إنه حين كان بالأستانة قابل الصدر الأعظم ذاته، وكبار الرجال السياسيين في تركيا، وإنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لا تعترف قط بالاحتلال الإنجليزي، وأنها إنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية. وأضاف إلى ذلك قوله: «إن إهمال تركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو انتحار لتركيا، ومهما يكن من الأمر فإن الوطنيين المصريين صرحوا مرارًا أنهم إنما يعتمدون على قواهم ومجهوداتهم في جهادهم لتحرير بلادهم».

وأثارت تصريحات حسين حلمي باشا استياء الصحافة التركية الحرة، ولم تنته ضجة الاستياء منها حتى كذب الصدر الأعظم الحديث، ونشر تصحيحًا له فحواه أن مكاتب الطان سأله: هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة ما؟ وهل تساعدونهم في حركتهم؟ فأجابه: «إن الحكومة العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنا تأثير في حركتهم.

وقد رأيت مما أوردناه (ص ٣٩٠) كيف استمسك المترجم باستقلال مصر حيال تركيا خلال الحرب العالمية الأولى.

الوطنية الشاملة

جهوده الإنشائية في التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السياسي من الحركة الوطنية؛ بل وجه جزءًا كبيرًا منها إلى الجانب الإنشائي، في التعليم والاقتصاد والاجتماع. وكان لا يخلو تفكيره في خطبه أو أحاديثه أو في خاصة نفسه من العمل في هذه النواحي.

ففي ناحية التعليم العالي قد ساهم سنة (١٩٠٦م) في إنشاء الجامعة المصرية، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها يوم (الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦م) بدار سعد بك زغلول (باشا) المستشار بمحكمة الاستئناف، واكتتب بمائتي جنيه وبمثل هذا المبلغ سنويًّا، وهو أقصى مبلغ تبرع به الحاضرون (في ذلك الاجتماع) بعد

مصطفى كامل بك الغمراوي الذي تبرع بخمسمائة جنيه، وحسن بك جمجوم الذي تبرع بألف جنيه. وقد انتخبه المكتتبون عضوًا بلجنة إنشاء الجامعة، وانتخب سكرتيرًا له، بدلًا من قاسم بك أمين، الذي انتخب نائب رئيس لها، حين انسحب سعد زغلول باشا من المشروع، على إثر تعيينه وزيرًا للمعارف.

وفي التعليم الثانوي كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية في عاصمة كل مديرية (ص١٤٠).

وفي ناحية التعليم الابتدائي كان منذ سنة (١٨٩١م) من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية، التي ساهمت في نشر التعليم الابتدائي في مصر، وظل عضوًا بمجلس إدارتها خمس عشرة سنة.

وكان يدعو دائمًا إلى تعميم التعليم الابتدائي، وجعله إلزاميًّا ومجانيًّا، لكل مصر ومصرية (ص١٤٠).

وعني بنشر التعليم الابتدائي بين طبقات العامة، فسعى إلى تأسيس (مدارس الشعب) الليلية، لتعليم الصناع والعمال ومن إليهم مجانًا، وأسست فعلًا عدة مدارس في العاصمة والبنادر؛ تلبية لدعوته، تطوع فيها أنصاره وتلاميذه لإلقاء الدروس فيها كل ليلة، وكان لا يفتأ يدعو في خطبه إلى تأييد هذا المشروع (ص١٤٥).

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية في دراسته الميزانية في كثير من خطبه (انظر: ص١٤٢ و٢٥٠)، ودعوته إلى تعديلها للإنفاق على إصلاح حالة الشعب ورخائه، والعناية بالصحة العامة وبالأحياء الوطنية (ص١٤٧ و٢٥١)، ودعوته إلى تعديل الضرائب، والعدل في فرضها، وتخفيف ما يثقل كاهل الفلاحين منها (ص١٤٣)، وتعديل الرسوم الجمركية (ص١٤٤) ودعوته إلى وضع تشريع للعمال يراعي مصالحهم، ويرفع عنهم البؤس والجهل والإرهاق، (ص١٠٨ و١٤٥) وعنايته بإنشاء النقابات للعمال والصناع لترقية أحوالهم، والعناية بشئونهم،

ومساهمته في تأسيس أول نقابة بالقاهرة، وهي نقابة عمال الصنائع اليدوية، وإنشاء ناد لها ببولاق، وكان أول رئيس لها هو المرحوم علي بك ثروت، من خاصة أصدقائه وأنصاره الوطنيين (ص١٠٨ و١٤٥ و٢٩٦)، ودعوته كذلك إلى تأييد الحركة التعاونية، وإصلاح حالة الفلاح (ص٢٩٤).

وقد وجه تلاميذه إلى بذل جهودهم لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصادية، اعتبر ذلك في خطابه إلي (ص٤٧٠)، ودعوته لأنصاره وتلاميذه إلى معاضدة المشروعات الاقتصادية. وقوله في هذا الصدد: «هذا ميدان واسع للجميع، فادخلوا فيه بهمة ونشاط. فاستقلال مصر الاقتصادي هو مقدمة لاستقلالها السياسي، وإشارته في خطاب آخر (ص٤٧٣) إلى رغبته في أن يكون الحزب الوطني حزب إنشاء وتعمير.

تضحياته

إنَّ حياة محمد فريد هي سفر خالد من التضحية في سبيل الوطن، وإن أصح تعريف له هو ما جعلناه عنوانًا لكتابه، فهو حقًّا «رمز الإخلاص والتضحية»، وكأنه كان يشير إلى نفسه حين قال في (فبراير سنة ١٩٠٩م): «إن من قضى زهرة حياته، وضحى بمستقبله لخدمة الوطني، لا يتحول عن مبدئه الذي عاش عليه مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد. ومهما حمله السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية. وإن من كانت هذه صفاته وهذا مبلغ اعتقاده، لا تغره ابتسامة، ولا تخدعه مقابلة، ولا يحيد عن مبدئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني».

كانت حياته سلسلة من التضحيات، فلقد ضحى أولًا بالمناصب؛ إذ بدأ بالاستقالة من وظيفته، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية؛ إذ كانت المناصب الحكومية (ولا تزال) قبله آمالهم، ولو هو بقي في منصبه، ودرج على ما درج عليه غيره، لوصل بكفايته الممتازة إلى أرفع المناصب.

فهـذه أول صـفحة مـن صـفحات تـضحياته: «ولقـد عرضـت عليـه المناصـب الدولـة، بعـد أن تـولى زعامـة الحركـة الوطنيـة، فطلـب إليـه محمـد سـعيد باشـا سـنة (١٩١٠م) أن يشترك في وزارته، ولكنه رفض، وقال له: كيف تطلب مني أن أشترك في حكم البلاد في ظل الاحتلال، وأنا أجاهد الاحتلال؟ وكيف يتفق النقيضان؟

وفي (أكتوبر سنة ١٩١٠م) عقب انتهاء مؤتمر بروكسل، قابله بباريس رسول جاء من لندن، وأخبره أنه مكلف بأن يعرض عليه إحدى الوزارات، وأن من كلفه بذلك يعلم حرج مركزه المالي، وأنه مستعد لأداء كل ما يلزم لتسوية هذا المركز، وحفظ أملاكه، فرفض ما عرض عليه، وقال: «إن ضياع ثروتي لا يؤثر على مبادئي، وإني أرفض أي مركز في الحكومة ما دام الإنجليز في مصر»[١]. وقابله الرسول ثانية بالأستانة في (ديسمبر سنة ١٩١٠م) فأعاد عليه العرض، وقال له: «هل لم تزل مصرًّا على رأيك؟». فأجاب: «حتى مماتي، وها أنا ذاهب إلى مصر لأحبس»[٢]. وقد كان ما قال، فبدلًا من أن يعود إلى مصر ليقبل الوزارة، عاد لكي يدخل السجن، ولسان حاله يقول: {رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه}.

وعرضت عليه الحكومة العثمانية في منفاه بعض المناصب، ومنها منصب عميد كلية الحقوق بالأستانة؛ ولكنه اعتذر عن عدم قبولها، لكي يحتفظ باستقلاله في جهاده.

وإلى جانب تضحيته بالمناصب، ضحى بماله، فإنه منذ الساعة الأولى كان يبذل المال بسخاء في سبيل مصر، وقد فقد ثروته في الحركة الوطنية، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتي فدان؛ منها (٦٥٣) فدانًا موقوفة، بموجب حجة وقف أنشأها سنة (١٨٩٣م) يخص الفقيد من هذا الوقف (١٥٠) فدانًا، ومن الملك (١٥٠) فدانًا مثلها، فكان له من وقف وملك ثلاثمائة فدان، من أجود الأطيان،

(١) عن مقالة للفقيد في الهلال العثماني عدد (٢٤ مايو سنة ١٩١٢م).

(٢) نفس المرجع.

وترك له والده عدا ذلك قصرًا بشارع شبرا، مساحة أرضه وحدها خمسة أفدنة، من أراضي البناء التي ارتفعت قيمتها، وجزئت وصارت تباع بالأمتار، فنال المترجم منها ربحًا كبيرًا، وأفاد كثيرًا من اشتغاله بالمحاماة، إذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة، وناله من ذلك ربح وفير، وقد استطاع أن ينمي الثروة التي تركها له والده، واقتنى عمارتين بشارع حمدي بالظاهر، ولكنه رحمه الله لم يضن على الحركة الوطنية بمال طول حياته، وانتهى به البذل إلى ضياع كل ثروته، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فدانًا الموقوفة، كما أنه استهدف للمكايد المالية (وما أكثرها) من الاحتلال والحكومة، وتحريض البنوك والماليين عليه، وزادت حالته المالية ارتباكًا أثناء نفيه، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفًا لتنفيذات الدائنين، وكان بعض هؤلاء الدائنين يمعن في إجراءاته، بإيعاز من الحكومة، أو إرضاء لها، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشيء الكثير.

وثمة ناحية أخرى من التضحية، ذلك أن الحركة الوطنية التي رفع لواءها، واحتمل أعباءها، لم تكن موصلة إلى السلطة والجاه، بل هي حياة الكفاح المقرون بالاضطهاد والمغارم، لا بالأطماع والمغانم، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه، فالطريق الذي سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة، ولقد كان عالمًا بهذا المصير؛ إذ لم يكن يلوح في الأفق أي أمل قريب في تبدل الحال، أو انتهاء الاحتلال، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطنًا النفس على هذه التضحيات؛ قال في هذا الصدد في خطبته يوم (١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م): «برهن الحزب الوطني على ثباته باجتماعه في رابع يوم وفاة المرحوم (مصطفى كامل)، وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا، لوثوقكم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل، الذي دك قوى سلفه، وبرى جسمه، حتى قضى في زهرة شبابه، فقبلت مستعينًا بالله وبجميع أعضاء الحزب الوطني، مضحيًا وقتي وحياتي في سبيل خدمة الوطن وأهله».

ففي هذه الكلمات يبدو مبلغ استعداده للتضحية، ويتجلى شعوره بأن زعامة الحركة الوطنية كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام، فبرهن على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء، ففريد وأمثال فريد؛ هم الذين عبدوا طريق الحركة الوطنية؛ لأنهم غرسوا بذرة التضحية، التي هي قوام حياة الأمم، وأساس استقلالها وعظمتها، ولقد قال المستر كير هاردي زعيم حزب العمال في إنجلترا لبعض الوطنيين المصريين في مؤتمر بروكسل: «إن رئيسكم هو من أعظم الزعماء في العالم».

ضحى الفقيد فوق ذلك براحته وحريته وهنائه، فاستهدف للسجن والنفي، كما رأيت في سياق الكتاب، وكان يتلقى الشدائد والمحن راضيًا، موطنًا النفس على احتمال كل تضحية مهما عظمت، وزادت تضحياته في منفاه بثباته على الجهاد، فلو هو عدل عن مبدئه وخطته، لعاد إلى مصر معززًا من الحكومة، مكرمًا من الاحتلال، ولكنه رفض أن يعود، وأن ينعم بالمال والمناصب، مؤثرًا متابعة جهاده الرائع! وما يكتنفه من متاعب وحرمان.

ولقد أثرت هذه التضحيات في ماله ثم في صحته، ففي السنوات الأخيرة التي عاشها في منفاه بأوربا، ساءت حالته الصحية، لوجوده على الدوام في جو بارد لم يتعوده من قبل؛ وما أصابه في هذه السنوات من تضاؤل موارده المالية، فهذه المحنة المزدوجة كانت تكفي لتسحق روح التضحية في النفس الممتازة، بله العادية، وبخاصة إذا انضم إليها خذلان الكثيرين إياه، وتنكرهم له، وانصرافهم عنه، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام في أوربا، فيتجنبون مقابلته، أو السؤال عنه؛ لكي لا يستهدفوا غضب الاحتلال أو الحكومة، ولقد كانت كلمة واحدة تصدر منه كافية لكي يستبدل من هذا الخذلان ملقًا ودهانًا، ومن العناء راحة، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال، ومن العسر رخاء ويسرًا، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة؛ كلمة التسليم في مبادئه، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد

الوطني إلى التهافت على المناصب والألقاب؛ ولكن كل هذه الملابسات لم تصرفه عن متابعة جهاده، على ما في طريقه من عقبات وأشواك، وما يكتنفه من متاعب وأهوال، فهو حقًّا رمز الإخلاص والتضحية.

بلغت تضحياته قمتها حين استهدفت صحته للخطر؛ فقد فحص عند الدكتور شرونف Chrumpf، وكان قد تعرف به ببرلين في (سبتمبر سنة ١٩١٥م)، فألفاه مصابًا بمرض الكبد، ونصح له أن يعدل عن سياسته، ويتفق مع الإنجليز على أساس الحماية، لكي يستطيع العودة إلى مصر والإقامة فيها؛ لأن صحته تحتم عليه الإقامة في بلاد حارة، ومع ما بدي في حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته، فقد رفض النصيحة قائلًا: إنه لا يقبل الحماية مطلقًا ولا ما يشبه الحماية، ولا يبالي ما يصيب صحته وحياته في سبيل مبدئه وواجبه.

وفي (أواخر سنة ١٩١٨م) كانت صحته تقتضي الراحة التامة، والانقطاع عن الجهاد؛ ولكنه مضى في طريقه لا يني عن العمل، ما استطاع إلى ذلك سبيلًا.

وفي سنة (١٩١٩م) زادت صحته اعتلالًا، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له، وأفضى إليه أنه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الإنجليز في «برن» عاصمة سويسرا، ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها، وتحدث إليهم في شأنه، فسمع منهم تقديرًا كبيرًا له وثناء عليه، واعترافًا بأنه الزعيم المخلص الخالي من الأغراض الشخصية، وأنهم لا يتأخرون عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف إذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الإنجليز، على أساس الحماية؛ وكان مرض الكبد قد زاد إلحاحًا عليه، فأعاد الطبيب النصح له بقبول هذا الأساس الذي تقتضيه الظروف السياسية، وأبان له حاجته القصوى إلى مناخ مصر، وأنه لو أقام الشتاء المقبل (شتاء سنة ١٩١٩م) في جو أوربا، كان ذلك خطرًا على حياته؛ ولكن الفقيد لم يكترث لهذا النذير، ورفض نصيحة الطبيب، ومضى في سبيله، واشتد به المرض فعلًا في (شتاء

سنة ١٩١٩م) فأودى بحياته، وتوج رحمه الله تضحياته بالتضحية الكبرى؛ ألا وهي تضحية حياته في سبيل مبدئه ووطنه!

الخاتمة

فحياة فريد هي مثل خالد للوطنية والإخلاص، والتضحية في سبيل مصر؛ فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس في الحياة، وبكل ما هو عزيز عند الإنسان، وضحى آخر الأمر بحياته؛ إذ جعلها فداء لحياة الوطن، فهو جدير حقًّا بتقدير الوطن، وجدير بنا أن ننقش على قبره قول حافظ في رثائه:

هاهُنا قبرُ شهيدٍ في هَوى أمَّةٍ أيقظها ثم رقدْ!

فهرس

إهداء الكتاب ٥
مقدمة الطبعة الثالثة ٦
مقدمة الطبعة الثانية ٧
مقدمة الطبعة الأولى ٩
الفصل الأول: نشأة الفقيد العائلية والوطنية ١٧
والد المترجم ١٧
وفاة والد المترجم ٢٣
والدة المترجم ٢٣
نشأة الفقيد المدرسية ٢٤
نيله شهادة الحقوق ٢٤
زواجه ٢٤
أولاده ٢٦
التحاقه بالمناصب ٢٧
الفصل الثاني: المرحلة الأولى من الجهاد ٢٩
ميوله الوطنية ٢٩
مقالاته ومذكراته ٢٩
مؤلفاته ورحلاته ٣١
مجلة الموسوعات ٣٣
استقالته من منصبه سنة (١٨٩٦م) ٣٥

اشتغاله بالمحاماة ٣٩
اعتزاله المحاماة ٤٠
عودته إلى المحاماة ٤١
صلته بمصطفى كامل، ومشاركته في أعباء الجهاد ٤١
توجيهه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة (الجلاء) ٤٧
الفصل الثالث: المرحلة الثانية من جهاده ٥٢
زعامته للحركة الوطنية ٥٢
انتخابه رئيسًا للحزب الوطني (١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م) ٥٣
تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال ٥٧
اضطلاعه بأعباء الزعامة ٥٨
طلب إلغاء المحكمة المخصوصة ٥٩
حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل، وخطبة المترجم (٢٠ مارس سنة ١٩٠٨م) ٦٠
حفلة الأستاذ ويصا واصف في الإسكندرية (٧ مارس سنة ١٩٠٨م) ٦٤
احتجاج الفقيد على تصريحات وزير الحربية البريطانية ٦٦
مطالبة الوزراء بالاستقالة بعد تصريح وزير الخارجية البريطانية ٦٦
خطبته بدار التمثيل العربي (١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م) ٦٨
إسناد رئاسة تحرير اللواء إلى الشيخ عبد العزيز جاويش ٧٠
الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور ٧٢
الخلاف بين الفقيد والخديوي ٨٠
سفره إلى أوربا ودفاعه عن القضية الوطنية ٨٧
تمسكه بمبدأ الجلاء ٨٧
احتفال الشباب بالفقيد ٨٨

عودته إلى مصر ٨٩
قضية الكاملين ٨٩
محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش (يولية–أغسطس سنة ١٩٠٨م) ٨٩
خطبة الفقيد بالإسكندرية (١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨م) ٩١
خطبته بالقاهرة لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة (١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨م) ٩٤
الشجاعة الأدبية ٩٦
العلم والوطنية ٩٧
الاحتلال والجيش ٩٨
إضراب عمال اللواء وتطوع الشباب في إصداره ٩٩
مظاهرة طلبة الحقوق ٩٩
يوم عرض الجيش الإنجليزي (٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨م) ٩٩
استقالة وزارة مصطفى فهمي باشا وتأليف وزارة بطرس باشا غالي
(نوفمبر سنة ١٩٠٨م) ١٠٢
المؤتمر الوطني – خطبة الفقيد (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨م) ١٠٧
تطور الحركة الوطنية في عام ١٠٧
دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود ١١٠
الحزب الوطني حزب مبادئ لا حزب أشخاص ١١٠
تعديل قانون الحزب ١١١
مأدبة الكونتنتال ١١٢
الفصل الرابع: جهاد الفقيد عام (١٩٠٩م) ١١٤
الاحتجاج على اتفاقية السودان ١١٤
إنشاء مدارس الشعب الليلية ١١٥

نقابات العمال ١١٦
الاحتفال بالعام الهجري (غرة المحرم سنة ١٣٢٧هـ – يناير سنة ١٩٠٩م) ١١٧
قصيدة حافظ إبراهيم ١١٨
الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩م) ١٢٠
قصيدة حافظ إبراهيم ١٢٣
إنجاز تمثال مصطفى كامل ١٢٦
إلغاء جريدتي ليتندار إجبسيان وذى إجبشيان استاندارد ١٢٧
محاربة الوزارة للحركة الوطنية ١٢٧
تقييد حرية الصحافة ١٢٨
إعادة قانون المطبوعات (مارس سنة ١٩٠٩م) ١٢٨
مظاهرات الشعب ١٣١
احتفال الطلبة بالمولد النبوي (٢ إبريل سنة ١٩٠٩م) ١٣٣
محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش للمرة الثانية ١٣٤
إنذار جريدة اللواء ١٣٥
قانون النفي الإداري ١٣٦
تعديلات في القانون النظامي ١٣٦
تعيين الأمير حسين كامل رئيسًا لمجلس شورى القوانين ١٣٧
علنية جلسات المجلس ١٣٧
قانون مجالس المديريات ١٣٨
حق سؤال الوزراء ١٣٩
رحلة الفقيد إلى الأستانة وأوربا (إبريل – سبتمبر سنة ١٩٠٩م) ١٤٠
مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف (سبتمبر سنة ١٩٠٩م) ١٤٢

خطبة المترجم ١٤٥
قرارات المؤتمر ١٤٩
تعديلات في اللجنة الإدارية ١٥٠
الفصل الخامس: جهاد الفقيد سنة (١٩١٠م) ١٥١
خطبته في المؤتمر الوطني (٧ يناير سنة ١٩١٠م).. ١٥١
اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية.. ١٥١
الحكومة ومجلس شورى القوانين ١٥٣
تعميم التعليم الابتدائي ١٥٤
التعليم الثانوي والعالي ١٥٥
حق سؤال النظار ١٥٦
الميزانية.. ١٥٧
الدفاع عن الفلاح.. ١٥٨
الرسوم الجمركية ١٥٩
تشريع العمال والنقابات ١٦٠
مدارس الشعب.. ١٦١
مسألة قناة السويس ١٦٢
الأحياء الوطنية والصحة العامة.. ١٦٣
المطالبة بالدستور ١٦٤
خطباء المؤتمر ١٦٤
وليمة شبرد.. ١٦٥
الاحتفال بالعام الهجري (غرة المحرم سنة ١٣٢٨ – يناير سنة ١٩١٠م) ١٦٦
قصيدة حافظ إبراهيم ١٦٦

مسألة قناة السويس ورفض مد امتياز الشركة ١٦٨
صوت الشعر قصيدة حافظ إبراهيم ١٧٤
عرض المشروع على الجمعية العمومية ١٧٧
انعقاد الجمعية العمومية ١٨٢
استقالة الأمير حسين كامل ١٨٤
تقرير لجنة مشروع القناة ١٨٤
النتيجة ١٩٣
مناقشات الجمعية العمومية في المشروع ١٩٦
رفض المشروع ١٩٧
مقتل بطرس باشا غالي (٢٠ فبراير سنة ١٩١٠م) ١٩٨
تأليف وزارة محمد سعيد باشا ٢٠٠
الاستمرار في محاربة الحركة الوطنية ٢٠٠
ظهور جريدة العلم (مارس سنة ١٩١٠م) ٢٠١
إيقاف جريدة «العلم» شهرين ٢٠١
ظهور جريدة الشعب ٢٠٢
مظاهرات الاحتجاج ضد المستر روزفلت (مارس سنة ١٩١٠م) ٢٠٥
كتابي إلى المستر روزفلت ٢٠٦
صوت الشعر يؤيد الشعور الوطني ٢١٠
قصيدة حافظ إبراهيم ٢١٠
احتفال الطلبة بالمولد النبوي ٢١١
اشتداد الخلاف بين الفقيد والخديوي ٢١١
وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية ٢١٦

إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات وقانون الاتفاقات الجنائية ٢١٦
تقييد التمثيل ٢٢١
صوت مصر في أوربا ٢٢١
جرح الوطنية لا يندمل ٢٢٣
خطبته بباريس ٢٢٧
خطبته بليون ٢٢٨
خطبته بلندن ٢٣٠
خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم (أغسطس سنة ١٩١٠م) ٢٣٤
قرار المؤتمر في شأن المسألة المصرية ٢٣٨
حديثه في جريدة الأومانيتيه ٢٣٨
حضوره مؤتمر المجالس النيابية ٢٤٠
قضية وطنيتي (أغسطس سنة ١٩١٠م) ٢٤١
قضية طنطا (نوفمبر سنة ١٩١٠م) ٢٤٢
الفصل السادس: مؤتمر بروكسل (سبتمبر سنة ١٩١٠م) ٢٤٤
دعوة الأمة إلى تأييد المؤتمر ٢٤٥
منع المؤتمر بباريس، وانعقاده ببروكسل ٢٤٨
صوت الشعر ٢٤٩
قصيدة خليل مطران ٢٤٩
افتتاح المؤتمر وأعماله ٢٥٢
خطبة الفقيد ٢٥٢
برنامج الحركة الوطنية ٢٥٤
حيدة مصر ومسألة الجلاء ٢٥٤

مسألة الدستور ٢٥٦
خطباء المؤتمر ٢٥٩
نصائح المستر بلنت للمصريين ٢٥٩
قرارات المؤتمر ٢٦٦
وليمة المؤتمر ٢٦٦
خطبة المستر كير هاردي ٢٦٧
صدى المؤتمر ٢٦٨
أعمال الفقيد في أوربا بعد المؤتمر ٢٧٠
عودته إلى مصر (ديسمبر سنة ١٩١٠م) ٢٧٢
الفصل السابع: محاكمة الزعيم وجهاده (عام ١٩١١م) ٢٧٥
تطور الحوادث ٢٧٥
الاحتفال بالعام الهجري ٢٧٥
قصيدة خليل مطران ٢٧٦
جمعية السلام العام بوادي النيل ٢٧٦
المؤتمر الوطني (٢٠ يناير سنة ١٩١١م) ٢٧٧
خطبة الزعيم ٢٧٧
حادثة كتاب (وطنيتي) ٢٧٨
تأسيس جريدة (العَلَم) ٢٧٩
صوت مصر في أوربا ٢٧٩
مؤتمر بروكسل ٢٨١
تمثال مصطفى كامل ٢٨٢
أعمال الحكومة في سنة (١٩١٠م) ٢٨٢

الدعوة إلى المقاومة السلبية ٢٨٦
انتخاب الفقيد رئيسًا مدى حياته........ ٢٨٧
انتخاب اللجنة الإدارية ٢٨٧
الاحتجاج على الاحتلال ٢٨٨
مأدبة الكونتننتال........ ٢٨٨
محاكمة الزعيم (٢٣ يناير سنة ١٩١١م) ٢٩٠
تأثير الشعر في تربية الأمم ٢٩٠
الحكم ٢٩٤
الزعيم في سجنه ٢٩٦
قصيدة أحمد نسيم ٢٩٧
الذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل ٣٠١
قصيدة خليل مطران ٣٠٢
رد الحزب الوطني على تقرير المعتمد البريطاني........ ٣٠٣
خروج الزعيم من السجن ٣٠٤
مأدبة الكونتننتال........ ٣٠٧
الخلاف بين المسلمين والأقباط ٣٠٨
وفاة السير إلدون جورست (يولية سنة ١٩١١م) ٣٠٩
وتعيين اللورد كتشنر معتمدًا لبريطانيا........ ٣٠٩
خطبة الرئيس في دار العلم (يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١م)........ ٣١١
مسئولية الوزراء ٣١٣
الخديوي والأمة ٣١٤
استئناف الجهاد في أوربا ٣١٧

سفره إلى لندن ٣١٩
الاجتماع الأول بها ٣١٩
الاجتماع الثاني ٣٢٠
عودته إلى باريس وحديثه عن القضية المصرية ٣٢٣
ذهابه إلى الأستانة وعودته إلى مصر ٣٢٤
حفلته لبعثة الهلال الأحمر ٣٢٤
تعطيل جريدة العلم ثلاثة شهور (ديسمبر سنة ١٩١١م) وظهور (الشعب) ٣٢٥
الفصل الثامن: جهاد الزعيم عام (١٩١٢م) ٣٢٦
الاحتجاج على اتفاقية السودان ٣٢٦
الذكرى الرابعة لوفاة مصطفى كامل ٣٢٦
احتفال الشباب بالمولد النبوي ٣٢٧
ظهور كتابي (حقوق الشعب) (مارس سنة ١٩١٢م) ٣٢٧
المؤتمر الوطني (٢٢ مارس سنة ١٩١٢م) ٣٣١
خطبة الرئيس ٣٣١
ثبات الحركة الوطنية أمام الاضطهاد ٣٣٢
مشروع الجامعة المصرية ٣٣٢
الحركة التعاونية ٣٣٣
نقابات العمال ٣٣٥
الفلاح والعامل ٣٣٦
مدارس الشعب ٣٣٧
الحث على الجهاد ٣٣٧
سلطة المعتمد البريطاني ٣٣٨

المطالبة بالدستور ٣٣٨
الفصل التاسع: الزعيم في منفاه ٣٤١
محاكمة الفقيد للمرة الثانية ٣٤١
رفع الدعوى العمومية على المترجم ٣٤٢
الحكم ٣٤٦
هجرة الزعيم إلى المنفى (٢٦ مارس سنة ١٩١٢م) ٣٤٦
وصوله إلى الأستانة ٣٥٠
حضوره مؤتمر السلام بجنيف وخطبته فيه (سبتمبر سنة ١٩١٢م) ٣٥٢
في السويد ٣٥٧
في بلجيكا ٣٥٨
الحالة في مصر بعد نفي الزعيم ٣٦١
قضية إمام واكد (يولية سنة ١٩١٢م) ٣٦٢
قضية المنشورات (أغسطس سنة ١٩١٢م) ٣٦٣
تعطيل اللواء نهائيًّا ٣٦٤
تعطيل العلم نهائيًّا، وظهور (الشعب) ٣٦٤
الفصل العاشر: نادي المدارس العليا والحركة التعاونية ٣٦٦
خطبة الأمير حيدر فاضل ٣٦٦
الاحتفال بأول بعثة للجامعة المصرية ٣٦٩
الاحتفال بعيد تأسيس النادي ٣٧٠
اطراد تقدمه ٣٧١
إهداء الفقيد إلى النادي مكتبته النفيسة ٣٧١
محاربة الحكومة للفقيد في عضوية النادي ٣٧٢

الحركة التعاونية ٣٧٣
وفاة عمر بك لطفي (٤ نوفمبر سنة ١٩١١م) ٣٧٦
رثاؤه ٣٧٦
قصيدة شوقي ٣٧٦
استمرار الحركة التعاونية ٣٧٨
قانون الخمسة الأفدنة ٣٧٩
قانون التعاون ٣٨٠
الفصل الحادي عشر: جهاد الفقيد سنة (١٩١٣م) وتطور الحياة النيابية ٣٨٣
رحلات الفقيد سنة (١٩١٣م) ٣٨٤
تأسيسه جمعية (ترقي الإسلام) ومجلتها (فبراير سنة ١٩١٣م) ٣٨٥
في الأستانة ٣٨٧
حضوره مؤتمر السلام في الهاي (أغسطس سنة ١٩١٣م) ٣٨٧
الاحتفال بعيد الفطر في باريس ٣٨٨
الاحتفال بعيد الأضحى ٣٨٨
وفاة الدكتور محمود لبيب محرم ٣٨٩
أحد مؤسسي الحركة الوطنية ٣٨٩
عودة الفقيد إلى جنيف ٣٩٢
الحياة النيابية في مصر ٣٩٣
من مجلس شورى القوانين إلى الجمعية التشريعية ٣٩٣
إنشاء الجمعية التشريعية (يولية سنة ١٩١٣م) ٣٩٦
انتخابات الجمعية التشريعية (ديسمبر سنة ١٩١٣م) ٤٠٠
افتتاح الجمعية التشريعية ٤٠٣

أعمال الجمعية ٤٠٦
الفصل الثاني عشر: جهاد الفقيد سنة (١٩١٤م) ٤٠٨
خطبته بمؤتمر الأجناس المضطهدة في لندن (فبراير سنة ١٩١٤م) ٤٠٨
حفاوة المصريين بالزعيم ٤٠٩
في بلجيكا ٤١٥
في نوشاتل ٤١٦
في لييج ٤١٧
افتتاح النادي المصري بلندن وخطبة المترجم ٤١٧
في ليون ٤٢٠
مؤتمر الشبيبة المصرية بأوربا: (يولية سنة ١٩١٤م) ٤٢١
تطور الحوادث في مصر ٤٢٤
الذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل ٤٢٤
كلمة الدكتور منصور فهمي ٤٢٦
وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية (٣٠ مارس سنة ١٩١٤م) ٤٢٨
استقالة وزارة محمد سعيد باشا ٤٣٠
وتأليف وزارة حسين رشدي باشا (إبريل سنة ١٩١٤م) ٤٣٠
رحلة الخديوي إلى الوجه البحري ٤٣٢
الاعتداء على الخديوي بالأستانة (٢٥ يولية سنة ١٩١٤م) ٤٣٢
الفصل الثالث عشر: جهاد الفقيد أثناء الحرب العظمى الأولى ٤٣٤
منشور الخديوي إلى الأمة بإعلان الدستور ٤٣٥
اضطراب الأحوال في مصر ٤٣٦
إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف (نوفمبر سنة ١٩١٤م) ٤٣٧

إعلان الحماية البريطانية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤م) ٤٣٨
احتجاب (الشعب) عن الظهور احتجاجًا على إعلان الحماية ٤٣٩
خلع الخديوي عباس الثاني وتولية السلطان حسن كامل
(١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م)........................ ٤٣٩
تأليف وزارة حسين رشدي باشا........................ ٤٤٠
كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا ٤٤٠
جواب رشدي باشا ٤٤٢
اضطهاد الوطنيين ٤٤٣
عود إلى الزعيم........................ ٤٤٤
مصر للمصريين........................ ٤٤٤
اجتماع الوطنيين في جنيف (ديسمبر سنة ١٩١٥م) ٤٤٦
التحقيق مع الفقيد بالأستانة ٤٤٧
مؤتمر الأجناس بلوزان (يونية سنة ١٩١٦م) ٤٤٩
اجتماع (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧م) لمناسبة ذكرى الاحتلال........................ ٤٥٠
وفاة السلطان حسين كامل وارتقاء الملك فؤاد عرش مصر (٩ أكتوبر سنة ١٩١٧م) ٤٥٠
مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولي باستوكهلم (أكتوبر سنة ١٩١٧م)........................ ٤٥٠
مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة (أكتوبر سنة ١٩١٧م) ٤٥١
اجتماع (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧م) للاحتجاج على الحماية البريطانية ٤٥٥
رسالته إلى مؤتمر برست ليتوفسك (يناير سنة ١٩١٨م) ٤٥٦
بعد الهدنة عودته إلى سويسرا ٤٥٦
مذكراته إلى مؤتمر الصلح ٤٥٦
مذكراته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن (فبراير سنة ١٩١٩م) ٤٥٨

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن (أغسطس ١٩١٩م)........ ٤٥٨
الفقيد والوفد المصري........ ٤٥٨
رسالته إلى الأمة لمناسبة ذكرى الاحتلال ٤٦٢
صوت من وراء البحار ٤٦٢
الفصل الرابع عشر: مرضه ووفاته ٤٦٥
الوفاة (١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩م) ٤٦٨
تشييع الجنازة في برلين........ ٤٦٩
خطبة الشيخ عبد العزيز جاويش ٤٧٠
نعيه في مصر ٤٧٢
كلمتي في رثائه........ ٤٧٤
بيان الحزب الوطني في نعيه ٤٧٧
من الوفد إلى أسرة الزعيم ٤٧٨
نقل رفاته إلى مصر (يونية سنة ١٩١٩م) ٤٧٩
وصول الباخرة ٤٨٢
تشييع الجنازة بالإسكندرية (٨ يونية سنة ١٩٢٠م)........ ٤٨٢
تكريم رفات الزعيم في طريقه إلى العاصمة ٤٨٤
في دمنهور ٤٨٥
في طنطا ٤٨٥
في بنها........ ٤٨٥
تشييع الجنازة في العاصمة (٩ يونية سنة ١٩٢٠م)........ ٤٨٦
قصيدة شوقي التي تليت على ضريح الفقيد ٤٩٠
تخليد ذكرى الفقيد........ ٤٩٢

مستشفى محمد فريد للعمال ٤٩٢
الفصل الخامس عشر: رثاء الزعيم وحفلات التأبين ٤٩٤
حفلة جنيف ٤٩٤
حفلة الأربعين التي أقامها الحزب الوطني ٤٩٤
خطبة علي فهمي كامل بك ٤٩٥
خطبة مندوب غبطة البطريرك ٤٩٦
قصيدة حافظ إبراهيم ٤٩٦
حفلة لجنة الوفد ٤٩٨
خطبة مرقس بك حنا (باشا) ٤٩٨
قصيدة خليل مطران ٥٠١
خطبة أمين بك الرافعي ٥٠٥
بقية الخطباء ٥٠٨
حفلة السيدات ٥٠٨
بعض المراثي في الفقيد ٥٠٩
حفلات أخرى ٥٠٩
قصيدة الأمير شكيب أرسلان ٥٠٩
قصيدة الشاعر أحمد محرم ٥١٠
قصيدة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال ٥١٢
قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد ٥١٣
ومن قصيدة أخرى له قالها حين مجيء رفات الفقيد إلى مصر ٥١٥
قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني ٥١٦
قصيدة الشاعر أحمد نسيم ٥١٨

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد المطلب ٥١٩
ومن قصيدة للأستاذ محمد الهراوي ٥٢٠
ومن قصيدة للأستاذ أحمد الزين ٥٢٠
ومن قصيدة للدكتور زكي مبارك ٥٢٠
ومن قصيدة للدكتور عبد الوهاب عزام وكان طالبًا بمدرسة القضاء الشرعي ٥٢١
ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي وكان طالبًا بمدرسة القضاء الشرعي ٥٢١
ومن قصيدة للأستاذ موسى شاكر الطنطاوي ٥٢٢
قصيدة شوقي في الذكرى الخامسة للفقيد ٥٢٢
الفصل السادس عشر: صلتي بالفقيد ٥٢٤
رثائي للأستاذ أحمد وجدي ٥٤٤
«دمعة على صديق – أحمد وجدي» ٥٤٤
الفصل السابع عشر: شخصية الزعيم ٥٤٦
صفاته وأخلاقه ٥٤٦
إخلاصه ووطنيته ٥٤٦
شجاعته ٥٤٧
وفاؤه ٥٤٨
مضاؤه وقوة عزيمته ٥٤٩
ثباته على المبدأ ٥٥٠
صبره على المكاره ٥٥٢
شممه وإباؤه ٥٥٣
مزاياه الثقافية ٥٥٥
مزاياه الصحفية والخطابية ٥٥٦

سياسته الوطنية ٥٥٧
سبيله إلى دعوته ٥٥٩
عمله للوحدة القومية ٥٦١
سياسته الشرقية والإسلامية ٥٦٣
الوطنية الشاملة ٥٦٥
جهوده الإنشائية في التعليم والاقتصاد والاجتماع ٥٦٥
تضحياته ٥٦٧
الخاتمة ٥٧٢